

النَّحْوُ الْوَافِي

مَعَ رَبْطِهِ بِالْأَسَالِيبِ الرَّفِيعَةِ وَالْحَيَاةِ اللَّغَوِيَّةِ الْمُنَجَّدَةِ

الجزء الثاني

القسم الموجز لطلبة الجامعات . والمفضل للأسانذة والمختصين

بإيف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة
ورئيس قسم النحو ، والصرف ، والعروض

الطبعة الثانية



دار المعارف

١٩٦٣

المسألة ٦٠ :

ظَنَ وَأَخَوَاتُهَا^(١)

الكلامُ عنوانٌ على صاحبه — علمت الكلامَ عنواناً على صاحبه
المجاملةُ حارسةٌ للصدقة — ظننت المجاملةَ حارسةً للصدقة
الوفاءُ دليلٌ على النبل — اعتقدت الوفاءَ دليلاً على النبل

الماءُ الجامدُ ثلجٌ — صَيَّرَ البردُ الماءَ ثلجاً
الجِلْدُ أسودٌ — رَدَّتْ^(٢) الشمسُ الجلدَ أسودَ
الخشبُ مشتعلاً — تركَّتْ^(٣) النارُ الخشبَ رماداً

من النواسخ ما يدخل على المبتدأ والخبر^(٣) فينصبهما معاً ، ويُغيَّرُ اسمهما ؛ إذ يَصِيرُ اسم كل منهما : « مفعولاً به » للناسخ . (مثل : عَلِمَ ، ظَنَ — اعتقد — صَيَّرَ ...) وغيرها من الكلمات التي تحتها خطٌ في الأمثلة المعروضة ، وهذا هو : « القسم الثالث » من النواسخ ، ويشتهر باسم : « ظَنَ وَأَخَوَاتُهَا » وليس فيه حروف ؛ فكله أفعال ، أو أسماء تعمل عملها . وتنحصر هذه الأسماء في مصادر تلك الأفعال ، وفي بعض المشتقات العاملة . فالفعل الماضي المتصرف^(٤)

(١) هما من النواسخ . ويلاحظ ما لا يصح أن يدخل عليه الناسخ ، وقد سبق بيانه وبيان معنى الناسخ ، وعمله ، وأقسامه ، وما يتصل بهذا . وتأتي له إشارة في ص ١٧ .
— في ١ ص ٤٠٢ م ٤٢ — باب : كان وأخواتها .

(٢) صيرت .

(٣) غالباً . فيكون الثاني في المعنى هو الأول ، ولوثأويلا ، والأول هو الثاني أيضاً ؛ كالشأن في المبتدأ والخبر دائماً . وقد يدخل على غيرهما ، — كما سنعرف في « ١ » من ص ١٠ — والمفعول الثاني هنا هو الذي تتحقق به الفائدة الأساسية ؛ لأنه الخبر في الأصل ، فهو أهم . وإنما كان دخول هذا النوع من النواسخ على المبتدأ والخبر أمراً غالياً ، لأن منه ما قد يدخل عليهما ، وعلى غيرهما ، كالفعل : « حَسِبَ » ومنه ما لا يدخل إلا على غيرهما ؛ كأفعال التحويل الآتية . وللنحاة تعليل في الدخول على غيرهما سيجي في ص ١٠ .
(٤) الفعل الماضي المتصرف إما أن يكون تصرفه كاملاً ؛ فيكون له المضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل وبقية المشتقات المعروفة ؛ كالفعل : « سَمِعَ » — وإما أن يكون تصرفه ناقصاً ؛ فيكون له بعض تلك الأشياء فقط ؛ كالفعل : « كَادَ » ، من أفعال المقاربة . وكالفعل : « يَدْعُ » . أما غير المتصرف مطلقاً فهو الجامد الذي يلازم صيغة واحدة لا يفارقها ؛ كالفعل : « تَعَلَّمَ » بمعنى : « اعلم » ، والفعل : « هَبَ » ، بمعنى : ظَنَ . وهما من أفعال هذا الباب ، وكالفعل « عَسَى » و « ليس » وهما من أخوات « كان » .

هنا ، لا ينفرد وحده بالعمل السالف ؛ وإنما يشابهه فيه ما قد يكون له من مضارع ، وأمر ، ومصدر ، واسم فاعل ، واسم مفعول ، دون بقية المشتقات ^(١) الأخرى . أما غير المتصرف فعمله مقصور على صيغته الخاصة ؛ إذ ليس لها فروع ، ولا صيغ أخرى تتصل بها .

وقد ارتضى بعض النحاة تقسيم الأفعال العاملة هنا قسمين ؛ أفعال قلوب ^(٢) ، وأفعال تحويل ^(٣) . ولا بد لكل فعل في القسمين من فاعل ^(٤) ؛ ولا يغني عنه وجود المفعولين أو أحدهما :

(١) فأما أفعال القلوب ^(٥) فمنها ما قد يكون معناه العِلْم . (أى :

(١) ردّنا في مناسبات مختلفة ، أسماء المشتقات الاصطلاحية ؛ وهى : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعال التفضيل ، المصدر الميى ، اسم الزمان ، اسم المكان ، اسم الآلة . ويدخل في عداد المشتقات الأفعال بأنواعها الثلاثة . وهذه المشتقات قسمان : قسم يعمل عمل فعله بشروط ؛ فيرفع الفاعل مثله ، أو نائب الفاعل ، وقد ينصب المفعول به ، كفعله أحياناً ، وهو : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعال التفضيل ، المصدر الميى . ويدخل في هذا القسم : المصدر الأصل أيضاً (بالرغم من جموده ، في الرأى الشائع) ... وقسم لا يعمل شيئاً من عمل الفعل ؛ ويسمى : المهمل . وهو : اسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة . ولا دخل لهذا القسم المهمل بأحكام هذا الباب . بل إن بعض المشتقات العاملة لا دخل لها به ؛ فالصفة المشبهة الأصلية خارجة من أحكامه ؛ لأنها تبنى من الفعل اللازم وحده ؛ فلا تنصب مفعولاً به . أما غير الأصلية فقد تنصب بالشروط والطريقة المذكورة في بابها (٣ ص ٢١١ م ١٠٤) وأفعال التفضيل خارج ؛ لأنه لا ينصب مفعولاً به . والفعل الماضى الذى للتعجب خارج ؛ لأنه ينصب مفعولاً واحداً . فالثلاثة لا تصلح لأحكام هذا الباب ، كما سيجىء في ص ٢١ م ٦١ .

(٢) سميت بذلك لأن معانيها قائمة بالقلب ، متصلة به ، وهى المعانى النفسية التى تعرف اليوم : بالأمور النفسية ؛ ويسمى القدماء : الأمور القلبية ؛ لا اعتقادهم أن مركزها القلب . ومنها : الفرح - الحزن ، الفهم - الذكاء - اليقين - الإنكار . . .

(٣) تدل على انتقال الشئ من حالة إلى حالة أخرى تخالفها . وتسمى أيضاً : « أفعال التَّصْيِير » ؛ لأن كل فعل منها بمعنى : « صير » ، أى : حوّل الشئ من حالته القائمة إلى أخرى تغايرها .

(٤) بخلاف « كان » وأخواتها من الأفعال الناسخة ؛ فإنها لا ترفع الفاعل - كما سبق - وهذا أحد وجوه الاختلاف بين النوعين .

(٥) أفعال القلوب ثلاثة أنواع ؛ نوع لازم (لا ينصب المفعول به) مثل : فكر - تفكر - حَزَنَ - جَبَنَ . . . ونوع ينصب مفعولاً به واحداً ؛ مثل : خاف - أحَبَّ - كره . . . ونوع ينصب مفعولين ؛ كأفعال هذا الباب المذكورة هنا ، بشرط أن تؤدى معنى مُعَيَّنًا ؛ كما سنعرف .

الدلالة على اليقين^(١) والقطع ، ومنها ما قد يكون معناه الرجحان^(٢) . ويشتهر من الأولى ستة^(٣) :

(١) عَلِمَ^(٤) . مثل : علمت البرَّ سبيلَ المحبة ، وعلمت المحبة سبيلَ القوة .

(٢) رَأَى^(٤) . » : رأيت الأملَ داعيَ العملِ ، ورأيت اليأسَ رائدَ الإخفاقِ .

(٣) وَجَدَ » : وَجَدْتُ ضِعَافَ الأُمِّ نَهْبًا لأقويائها ، وَوَجَدْتُ العلمَ أعظمَ أسبابِ القوة .

(٤) دَرَى » : دَرَيْتُ المجدَ قريبًا من الدائبِ في طلبه ، وَدَرَيْتُ لذة إدراكه ماحيةً تعبَ السعيِ إليه .

(٥) أَلْفَيْ^(٥) . » : أَلْفَيْتُ الشدائدَ صاقلةً للنفوسِ ، وَأَلْفَيْتُ احتمالَها سهلاً على كبار العزائمِ .

(١) هو : الاعتقاد الجازم الذي لا يعارضه دليل آخر يسلم به المتكلم . وقد يكون هذا الاعتقاد صحيحاً في الواقع أو غير صحيح .

(٢) الشك : ما ينشأ في النفس من تعارض دليلين في أمر واحد ؛ بحيث تتساوى قوتها في التعارض والاستدلال ؛ فلا يستطيع المرء ترجيح أحدهما على الآخر . أما الرجحان أو الظن ، فهو ما ينشأ من تغلب أحد الدليلين المتعارضين في أمر ؛ بحيث يصير أقرب إلى اليقين . فالأمر الراجح محتمل للشك واليقين ؛ ولكنه أقرب إلى اليقين منه إلى الشك . وفي هذه الحالة يسمى المرجوح : « وهماً » .

(٣) قد يستعمل كل منها في معان أخرى غير اليقين ؛ فينصب مفعولاً واحداً ، أو لا ينصب . وسنعرض لبعض هذا في ص ١١ .

(٤) سيجيء في الباب التالي : « أعلم وأرى » حكم الفعلين : « علم » « رأى » إذا سبقتهما هزة النقل ؛ (أى : هزة التعديّة) . وما يتصل بمعنى الفعل « رأى » وباستعماله وروده في الأساليب العالية بمعنى : أخبرني ؛ نحو : أرأيتك هذا الكتاب . هل عرفت قيمته ؟ . . . وقد أوضحنا هذا الأسلوب بتفصيل واف يشمل معناه ، وصياغته ، وطريقة استعماله . . . (في باب الضمير ص ١٦٤ ، م ١٩ من الجزء الأول) . وسيجيء له تنمة هامة في ص ١٣ .

(٥) لا يستعمل هذا الفعل هنا إلا مزيداً بالهمزة .

(٦) تَعَلَّمَ^(١) ، بمعنى : « اَعْلَمَ » مثل : تَعَلَّمَ وَطَنَكَ شركة بين أبنائه ، وتَعَلَّمَ نَجَاحَ الشركة رَهْنًا بالإخلاص والعمل .

ويشتهر من الثانية ثمانية^(٢) :
(١) ظَنَّ . مثل : ظَنَّ الطَّيَارُ النهرَ قنَّاةً ، وظَنَّ البيوتَ الكبيرة أكوأخًا .

(٢) خَالَ^(٣) . » : خَالَ المسافرُ الطيارةَ أَنْفَعَ له ، وهو يَخَالُ الركوبَ فيها متعةً .

(٣) حَسِبَ . » : أَحْسَبَ السهرَ الطويلَ إِرْهَاقًا ، وَأَحْسَبَ الإِرْهَاقَ سبيلَ المرض .

(٤) زَعَمَ^(٤) . » : زَعَمَتِ الملاينةَ مرغوبةً في مواطنَ ، وزَعَمَتِ التشددَ مرغوبًا في أخرى .

(١) الفعل : « تعلم » بمعنى : « اعلم » ، فعل أمر جامد - عند فريق من النحاة - لا يجرى من صيغته الأصلية غير الأمر مع كثرة دخوله على مصدر مؤول ، أدواته : « أَنْ » المشددة أو المخففة الناصبة للمضارع ؛ نحو : تعلم أن وطنك شركة . . وتعلم أن تنجح الشركة بالإخلاص (كما في « ب » هامش ص ١٠) . ومتصرف عند فريق آخر يجرى عليه أحكام الفعل المتصرف . وقد شاع الرأي الأول فيحسن اتباعه ؛ توحيداً للتفاهم (وسيجيء إيضاح لمعناه في رقم ٢ من هامش ص ١٥) .
(٢) وقد يستعمل كل منها في معان أخرى ؛ فينصب مفعولاً واحداً ، أو لا ينصبه كما سيجيء قريباً . (في ١١ ص و ١٥)

(٣) ومضارعها المتكلم : إخال - بكسر الهمزة غالباً ، وهذا مخالف للقياس - فإن كان الفعل : « خال » بمعنى : تكبر ، أو ظَلَعَ التي بمعنى : عَرَج . . . فهو لازم .

(٤) كثر الكلام في معنى : « زعم » . وصفوة ما يقال : أنها قد تكون بمعنى اليقين أحياناً عند المخاطب ؛ كقول أبي طالب يخاطب الرسول عليه السلام :

ودعوتني وزعمت أنك ناصح ولقد صدقت ، وكنت ثم أميناً

وقد تكون بمعنى الاعتقاد من غير دليل ؛ كقوله تعالى : « زعم الذين كفروا . . . » إلخ . وقد تدل على الرجحان ، وقد تستعمل للدلالة على الشك وهو الغالب في استعمالها ، وقد تستعمل في القول بالكاذب ؛ فإذا قلت : « زعم فلان كذا » ، فكأنك قلت : كذب ، وردد كلاماً غير صحيح . والقرينة هي التي تحدد المعنى المناسب للمقام من بين المعاني السالفة .

وزعم - كغيرها من الأفعال القلبية الناصبة للمفعولين - قد تنصب المفعولين مباشرة ، وقد تدخل على « أن » مع الفعل وفاعله ، أو « أن » مع معموليها ؛ فيكون المصدر المؤول في الحالتين ساداً مسد المفعولين ، =

(٥) عَدَّ . مثل : عَدَّتِ الصديقَ أَخًا . وقول الشاعر :
فلا تَعْدُدِ المولى^(١) شريكَكَ في الغنى ولكننا المولى شريكُكَ في العُدْمِ^(٢)
(٦) حَسَبًا . مثل : حَسَبًا السائحُ المِثْدَنَةَ بِرُجِّ مراقبة .
وقول الشاعر :

قد كنتُ أَحْسِبُ أبا عَمْرٍو أَخًا ثَقَةً حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ
(٧) جَعَلَ . مثل : جعل الصياد السمكةَ الكبيرةَ حوتًا . وقوله
تعالى في المشركين : « وَجَعَلُوا الملائكةَ
الذين هم عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِاثًا » ...
(٨) هَبَّ . هَبْ مَالَكَ سِلَاحًا في يدك ؛ فلا تعتمد
عليه وحده .

وهذا الفعل دون بقية أفعال الرجحان - جامد ، ملازم صيغة الأمر^(٣) .

* * *

(ب) وأما أفعال التحويل (أو : التَّصْيِير) فأشهرها سبعة ، ولا تدخل على
مصدر مؤول^(٤) :
(١) صَيَّرَ ؛ مثل : صَيَّرَ^(٥) الصائغُ الذهبَ سبيكةً ، وصَيَّرَ
السبيكةَ سِوَارًا .

= ومعنيًا عنهما ، وهذا هو الأغلب في « زعم » - كما سيجيء في رقم ٢ من هامش ص ١٠ - وإليه تميل
أكثر الأساليب الأدبية ؛ كقوله تعالى :

« زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا » . وقول الشاعر :

وقد زعمتُ أَنى تغيرتُ بعدها ومن ذا الذي - ياعزَّ - لا يتغير

(١) الناصر ، أو الصديق ؛ (٢) الفقر الشديد .
(٣) فعل أمر ، بمعنى : « ظن » وهو بهذا المعنى فعل جامد لا يكون منه غير الأمر ، ودخوله على
« أن » مع معموليها جائز ؛ نحو : هَبْ أن الآمال محققة . فالمصدر المؤول من أن مع معموليها في محل
نصب سد مسد المفعولين . وهذا استعمال نادر في الأساليب الرفيعة ، بالرغم من إجازته (انظر الخضرى
والتصريح . ثم رقم ٢ من هامش ص ١٠ الآتية) . (٤) انظر « ب » من ص ١٠ .
(٥) « صير » ، و « أصار » ، فعلان ، أصلهما قبل التعدية بالتضعيف والهمزة : « صار »
الذى هو من أخوات « كان » ، نحو : صار الخشب يابًا . وبعد تعديتهما ابتعدا عن عمل « كان » ،
وانتقلا منه إلى نصب المفعولين ؛ نحو : صَيَّرَ الجوهرى الدرَّ فصوصاً ، وأصار الفصوصَ عقداً . أما
« صير » بمعنى : « نقل » فينصب مفعولا واحداً ، نحو : صيرت السائح إلى دار الآثار ، أى : نقلته .

(٢) جَعَلَ ؛ مثل : جعل الغازلُ القطنَ خيوطاً ، وجعل الحائكُ الخيوطَ نسيجاً .

(٣) اتَّخَذَ ؛ : اتخذ المهندسون الحديدَ والخشبَ باخرةً ، واتخذ المسافرون الباخرةَ فُسْدُقاً .

(٤) تَخَذَ ؛ : تَخَذَتِ الحرارةُ الثلجَ ماءً ، وتَخَذَتِ الماءَ بخاراً .

(٥) تَرَكَ ؛ : ترك الموجُ الصخورَ حَصَى ، وتركَتِ الشمسُ الحصىَ رمالاً .

(٦) رَدَّ ؛ : ردَّ الأملُ الوجوهَ الشاحبةَ مُشْرِقةً ، وردتِ النفوسُ اليائسةَ مستبشرةً .

(٧) وَهَبَ ؛ : وهبت الآلاتُ الحديثةُ السنابلَ حَسَباً ، ووهبت الحبُّ دَقِيقاً ، ووهبت الدقيقُ عَجِيناً^(١) .

وفى يلى بيان موجز للأفعال السابقة^(٢) ، وأنواعها المختلفة :

(١) وَهَبَ ، بمعنى : « صير » - فعل ماض جامد ، ولا يستعمل فى معنى التحويل إلا بصيغة الماضى . ومنه قولهم : « وهبى الله فداء الحق » ، أى : صيرنى .

(٢) إلى ما سبق يشير ابن مالك باختصار قائلاً :

انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا أَغْنَى : رَأَى - خَالَ - عَلِمْتُ - وَجَدَا
ظَنَّ - حَسِبْتُ - وَزَعَمْتُ - مَعَ عَدُوٍّ حَجَا - دَرَى - وَجَعَلَ ؛ اللَّذْ كَاغْتَقَدَ
وَهَبَ - تَعَلَّمَ - وَالَّتِى كَصَيَّرَا أَيُّضًا - بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأًا وَخَبَرًا

أى : انصب بفعل القلب جملة ذات ابتداء . وسرد فى الآيات كثيراً من أفعال القلوب التى شرحناها ؛ منها ما يدل على اليقين ، ومنها ما يدل على الرجحان . وقبل سردها صرح بكلمة : « أغنى » ليدل على أن المقصود أفعال معينة ، دون غيرها ؛ فليس كل فعل قلبى ينصب مفعولين - كما أوضحنا فى رقم هـ من هامش ص - ؛ وطالب أن تنصب هذه الأفعال جزأى ابتداء (وهما المبتدأ والخبر) كما أشار إلى أن « جعل » إذا كان من أفعال القلوب ، أى : بمعنى الفعل : « اعتقد » - فإنه ينصب مفعولين مثله . وهو يختلف فى المعنى والعمل

ظن وأخواتها

ب - أفعال تحويل

١ - أفعال قلبية

| | | |
|----------------------------------|------------------|---------------|
| أفعال يقين ، | أفعال رجحان ، | أشهرها سبعة : |
| وأشهرها ستة : | وأشهرها ثمانية : | |
| (١) عَلِمَ | (١) ظَنَ | (١) صَيَّرَ |
| (٢) رَأَى | (٢) خَالَ | (٢) جَعَلَ |
| (٣) وَجَدَ | (٣) حَسِبَ | (٣) اتَّخَذَ |
| (٤) دَرَى | (٤) زَعَمَ | (٤) تَخَيَّرَ |
| (٥) أَلْفَى | (٥) عَدَّ | (٥) تَرَكَ |
| (٦) تَعَلَّمَ ، بمعنى : اَعْلَمَ | (٦) حَسَبَا | (٦) رَدَّ |
| | (٧) جَعَلَ | (٧) وَهَبَ |
| | (٨) هَبَ | |

عن : «جعل» الذي سبق الكلام عليه في باب : «أفعال المقاربة والشروع» من الجزء الأول، كما يختلف في معناه عن «جعل» الذي هو من أفعال الرجحان، والذي من أفعال التحويل والتصيير ؛ كما عرفنا في الشرح . هذا، والفعل : «اعتقد» معدود من أفعال كثيرة قد تنصب مفعولين ولم تذكر في هذا الباب ، منها تيقن - تمنى - توهم - تبين - شعر - أصاب

أما أفعال التحويل والتصيير فلم يذكرها ابن مالك ، واكتفى بأن يشير إليها بقوله :

..... والتى كصيرا أيضاً بها انصب مبتدأ وخبراً

أى : انصب - أيضاً - مبتدأ وخبراً بالنواسخ التى مثل « صير » فى إفادة التحويل

وقضت ضرورة الشعر على الناظم بزيادة الألف فى آخر الفعلين : « وجد » ، « صير » ، وبتخفيف الدال فى الفعل : عد . أما كلمة : « اللذ » فى أبياته فهى لغة صحيحة فى « الذى » .

زيادة وتفصيل :

(١) ليس من اللازم — كما أشرنا في هامش ص ٣ — أن يكون المفعولان أصلهما المبتدأ والخبر حقيقة ، بل يكفي أن يكون أصلهما كذلك ولو بشيء من التأويل المقبول — كالشأن في أفعال التحويل ، وكالشأن في : « حسب » ؛ مثل : صيرتُ الفضة خاتماً ؛ إذ لا يصح المعنى بقولنا : الفضة خاتمٌ ؛ لأن الخبر هنا ليس المبتدأ في المعنى ؛ فليست الفضة هي الخاتم ، وليس الخاتم هو الفضة ؛ إلا على تقدير أن هذه الفضة ستؤول^(١) إلى خاتم . ومثل : حسب المير يَخ الزُهْرَة ؛ إذ لا يقال : المير يَخ الزُهْرَة ؛ لفساد المعنى كذلك ؛ فليس أحدهما هو الآخر ، إلا على ضرب من التشبيه ، أو نحوه من التأويل السائغ ، المناسب للتعبير . فالأول (أى : التشبيه) قد جعل المفعول الثاني بمنزلة ما أصله الخبر وإن لم يكن خبراً حقيقياً في أصله .

هذا كلامهم . والواقع أنه لا داعي لهذا التمثل ، والتماس التأويل ؛ إذ يكفي أن يكون فصحاء العرب قد أدخلوا النواسخ على ما أصله المبتدأ والخبر حقيقة ، وعلى ما ليس أصله المبتدأ والخبر ، مما يستقيم معه المعنى .

(ب) ليس من اللازم أن تدخل أفعال هذا الباب القلبية على المبتدأ والخبر مباشرة ؛ فقد تدخل على « أن » مع معموليها ، أو : على « أن » مع الفعل وفاعله ؛ فيكون المصدر المؤول ساداً مسد المفعولين^(٢) ، مغنيا عنهما . مثل : علمت أن السباحة أسلم من الملاكمة ، وأظن أن العاقل يختار الأسلم . ومثل : دريت أن الكبير يغيض إلى النفوس الكبيرة ، ووجدت أن صغائر الأمور محبة إلى النفوس الصغيرة . ومثل : من زعم أن يخذع الناس فهو المخدوع ، ومن حسب أن يدرك غايته بالتمنى فهو مخبول .

(١) أى : ستحول وينتهى أمرها في المستقبل إليه .

(٢) وسنعود للكلام على هذا المصدر عند بحث الحكم الثالث من الأحكام التي تختص بها الأفعال القلبية في ص ٣٦ ، والأغلب في « زعم » وفي « تعلم » بمعنى : « أعلم » دخولها على « أن » مع معموليها ، أو « أن » . والفعل مع فاعله (كما في هامش ص ٦) . والأغلب في « هب » بمعنى « ظن » عدم دخوله عليهما ؛ برغم صحته كما سبق (في هامش ص ٧) . والأحسن الأخذ بالرأى السهل القائل : إن المصدر المؤول في هذا الباب يسد مسد المفعولين ، دون الرأى القائل : إنه يسد مسد المفعول الأول ، وأن المفعول الثاني محذوف ؛ تقديره : ثابتاً ، أو ما يشبهه ؛ ففي نحو : وجدت أن الصبر أنفع في الشدائد — يقدرون : وجدت فنع الصبر في الشدائد ثابتاً . . . وهذا نوع من التضييق والإطالة لا داعي له .

أما أفعال التحويل فلا تدخل على «أن» ومعموليها ، ولا على «أن» والفعل والفاعل .
(ج) جرى بعض النحاة على تقسيم الأفعال القلبية السابقة أربعة أقسام
بدلاً من اثنين :

فاليقين وحده أربعة : وجد - تَعَلَّمَ ، بمعنى : اعلم - دَرَى - أَلْفَيْ .
والرجحان وحده خمسة : جعل - حجا - عد - زعم - هب ، بمعنى : ظن
وللأمرين والغالب اليقين ، اثنان : رأى - عَلِمَ .
وللأمرين والغالب الرجحان ، ثلاثة : ظن - خال - حَسِبَ .

لكن التقسيم الثنائي أنسب ؛ لأنه أدمج القسم الثالث في الأول ، والرابع في
الثاني ؛ نظراً للغالب عليهما ، وتقليلاً للأقسام^(١) ، واكتفاء بالإشارة إلى أن كل
فعل قد يستعمل في معنى آخر غير ما ذكر له ، مع ضرب أمثلة لذلك . فن
أفعال اليقين وألفاظه ما قد يستعمل في الرجحان ؛ فينصب مفعولين أيضاً ، وقد
يستعمل في بعض المعاني الأخرى ؛ فينصب مفعولاً واحداً ، أو لا ينصب ؛
فيكون لازماً . كل ذلك على حسب معناه اللغوي الذي تدل عليه المراجع اللغوية
الخاصة ، وليس هنا موضع استقصاء تلك المعاني ؛ وإنما نسوق بعضها :

فن الأمثلة الفعل : « عَلِمَ » ؛ فإنه ينصب المفعولين حين يكون بمعنى :
اعتقد وتيقن كما سبق ؛ مثل : علمت الكواكب متحركة . وقد يكتفى بمفعول
واحد في هذه الحالة ؛ بأن تأتى بمصدر المفعول الثاني ، ونصبه مفعولاً ، ونكتفى
به ، بعد أن نضيفه إلى المفعول الأول ؛ فنقول : علمت تحرك الكواكب ،
فيستغنى عن المفعول الثاني وعن تقديره . ومن النحاة من لا يقصر هذا الحكم على
« عَلِمَ » ؛ بل يجعله عاماً في جميع أفعال هذا الباب ؛ فيجيز إضافة مصدر
المفعول الثاني إلى المفعول الأول ، والاكتفاء بهذا المصدر مفعولاً واحداً^(٢) .

وقد يكون بمعنى : « ظن » فينصب مفعولين أيضاً ؛ مثل : أعلمت الجو
بارداً في الغد . فإن كان بمعنى : « عَرَفَ » نصب مفعولاً واحداً ؛

(١) راجع الخضرى أول هذا الباب .

(٢) وهذا رأى فيه اختصار محمود ، ولا ضرر في الأخذ به أحياناً . وتفضيل أحدهما متروك
للمتكلم ؛ ليختار منهما ما يناسب كلامه على حسب الدواعى البلاغية . ومن تلك الدواعى أن الإبانة قد
تقتضينا - أحياناً - أن نصرح بالمفعولين منصوبين فإن لم يكن في التصريح بهما زيادة إيضاح ،
أو إزالة لبس عند السامع ، أو إتمام فائدة - فالاختصار أحسن .

مثل : علمت الخبر ؛ أى : عرفته^(١) . وإن كان بمعنى : « انشَقَّ » لم ينصب مفعولاً به ؛ مثل : عَلِمَ^(٢) البعيرُ ، أى : انشقت شفتاه العليا ...

والفعل : « رأى » ينصب المفعولين إذا كان بمعنى : اعتقدَ وتيقَّن ، أو : بمعنى : « ظنَّ » . وقد اجتمع المعنيان في قوله تعالى عن منكرى البعث ويوم القيامة : « إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً ، وَرَأَاهُ قَرِيباً »^(٣) . فالفعل الأول بمعنى : « الظن » ، والثانى بمعنى : اليقين . وكلاهما نصب مفعولين . وكذلك إن كان مأخوذاً من : « الحُلُم » (أى : دالا على الرؤيا المنامية) نحو : كنت نائماً ؛ فرأيت صديقاً مسرعاً إلى القطار^(٤) .

فإن كان معناه الفهم وإبداء الرأى فى أمر عقلى فقد ينصب مفعولاً واحداً ، أو مفعولين ، على حسب مقتضيات المعنى ؛ مثل : يختلف الأطباء فى

(١) وإلى هذا يشير ابن مالك فى بيت متأخر ، نصه :

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تَهَمَةٍ تَعْدِيَةٍ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٍ

(« لعلم عرفان » ؛ أى العلم المنسوب للعرفان ، ولعنى العرفان . و « ظن تهمة » ؛ أى : الظن المنسوب معناه للتهمة . .) يريد : أن « علم » بمعنى عرف - والمصدر : العلم ؛ بمعنى : العرفان - يتعدى لمفعول واحد . ومثله : الفعل : « ظن » بمعنى : اتهم - والمصدر : الظن ؛ بمعنى : الاتهام - ومثال الأول : اقرب الشيخ فعلمت صاحبه ؛ أى : عرفته . ومثال الثانى : اختفى القلم ، فظننت اللص ؛ أى : اتهمته .

(٢) فهو أَعْلَمَ . والناقاة عُلَمَاءُ . (الفعل من بابى : فرح وضرب) .

(٣) المراد بالبعد هنا : عدم حصول الشيء ، ونفى وقوعه . وبالقرب : حصوله ووقوعه . وعلى هذا جرت ألسنة العرب وأساليبهم الفصيحة .

(٤) وفى هذا يقول ابن مالك :

ولِرَأَى الرُّؤْيَا أَنْتُمْ مَا لِعِلْمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ أَنْتَمَى

(أنتم : انصب . انتمى : انتسب . والتقدير : أنتم للفعل : « رأى » الذى مصدره « الرؤيا » ما انتمى من قبل للفعل : « علم » طالب المفعولين لينصبهما . و « الرؤيا » هى المصدر الغالب لرأى الحلمية) أى : نسب للفعل : « رأى » الذى مصدره : « الرؤيا » المنامية - ما انتسب وثبت من قبل للفعل : « علم » الذى يطلب مفعولين ، ويتعدى إليهما بنفسه (لكن سنعرف فى ص ٣٥ أن « رأى » الحلمية لا يدخلها تعليق ولا إلغاء ، بخلاف : « علم ») .

.....

أمر القهوة ؛ فواحد يراها ضاربةً ، وآخر يراها مفيدةً إذا خلت من الإفراط .
أو : واحد يرى ضررها ، وآخر يرى إفادتها .

وكذلك ينصب مفعولاً واحداً إن كان معناه : أبصر بعينه ؛ مثل : رأيت
النجم وهو يتلألأ . أو : كان معناه أصاب : الرثة ؛ مثل انطلق السهم فرأى الغزال ؛
أى : أصاب رثته .

وقد أشرنا قريباً^(١) إلى أن الأساليب العالية يتردد فيها الفعل الماضي : « رأى »
— دون المضارع ، والأمر ، والمشتقات الأخرى — مسبوقاً بأداة استفهام . ومعناه :
« أخبرني » ؛ نحو : أرايتك هذا القمر ، أمسكون هو ؟ وينصب مفعولاً أو
مفعولين على حسب المراد . وأوضحنا الأمر بإسهاب فيما سبق^(٢) .

كذلك يتردد في تلك الأساليب وقوع المضارع : « أرى » مبنياً للمجهول
— غالباً — على حسب السماع ، وناصباً للمفعولين^(٣) ؛ لأن معناه : « أظن »
الدال على الرجحان ؛ نحو : كنت أرى الرحلة متعبةً ، فإذا هي سارة .

(١) في رقم ٤ من هامش ص ٥ .

(٢) هذا الأسلوب يتطلب بياناً شافياً ، جلياً ، يتعرض لنواحيه المختلفة ، كصياغته ، وتركيبه ،
وإعرابه ، ومعناه . . . وقد وفيناه حقه في موضعه من الجزء الأول ، ص ١٦٤ م ١٩ عند الكلام على
الضمير وأنواعه . . .

(٣) إذا كان المضارع « أرى » بمعنى : « أظن » ، ويعمل عمله — فكيف ينصب مفعولين مع
رفعه نائب فاعل ؛ هو في الأصل مفعول أيضاً ؟ أليس معنى هذا أنه ينصب من المفاعيل ثلاثة ، مع أن
الفعل : « أظن » ينصب اثنين فقط ؟

يجيب النحاة بإجابتين ؛ كل واحدة منهما وافية في تقديرهم . وفي الأولى من التعارض والتكلف ما
سنعرفه .

الأولى : أن هذا المضارع : « أرى » المبنى للمجهول — غالباً ، طبقاً للسمع — قد يكون ماضيه
هو « أرى » مفتوح الهمزة ، الناصب لثلاثة من المفاعيل ، والذي معناه : « أعلم » الدال على اليقين —
وسيجيء الكلام عليه في الباب التالي ص ٤٨ م ٦٤ — ؛ مثل : أرى العالم الناس السفر للكواكب سهلاً ؛
أى : أعلمهم السفر سهلاً . . . ومقتضى هذا أن يكون مضارعه ناصباً لثلاثة أيضاً ، وليس ناصباً اثنين فقط . لكن
السبب في نصبه اثنين أنه ترك معنى ماضيه ، وانتقل إلى معنى آخر جديد ؛ إذ صار بمعنى : الفعل المضارع :
« أظن » لا بمعنى الفعل المضارع : « أعلم ويعلم » وغيرهما من فعله الماضي : « أعلم » الدال على اليقين . فلما ترك
معناه الأصلي إلى معنى فعل آخر ، كان من الضروري أن يترك عمله الأصلي ليعمل العمل المناسب للمعنى الجديد ؛
فينصب مفعولين لا ثلاثة . وعلى هذا يتعين أن يكون ضمير المتكلم في المضارع المبنى للمجهول فاعلاً . ،
ولا يصح أن يكون نائب فاعل ؛ لأن اعتباره نائب فاعل يؤدي إلى اعتباره مفعولاً في الأصل قبل أن ينوب

ولا يكون معناه في الفصحح الوارد : « أَعْلَمْتُ » ؛ الدال على اليقين ، بالرغم من أن الماضي : « أُرِيتُ » المبني للمجهول والمسند للضمير : « التاء » — لا يستعمل في الأكثر إلا بمعنى : « أَعْلَمْتُ » المفيد لليقين ؛ مثل : أُرِيتُ الخير في مقاومة الباطل .

عن الفاعل ؛ فينتهي الأمر إلى أن ذلك المضارع قد نصب من المفاعيل ثلاثة . وهذا مفروض عندهم حتما . فالسبب في تعدية المضارع المبني للمجهول — سماعاً — إلى مفعولين مع أن ماضيه : « أَرَى » الدال على العلم واليقين ، ينصب ثلاثة — هو استعماله بمعنى الفعل : « أظن » المتعدى لاثنتين . من باب الاستعمال في اللازم ؛ لأن معنى : « أَرَى العالمُ الناسَ السفرَ سهلاً » هو : « جعل العالم الناس ظانين السفر سهلاً » وصحة هذا المعنى تستلزم صحة قولنا : ظن الناس السفر للكواكب سهلاً .

أما إن كان الفعل « أَرَى » مفتوح الهمزة (أى : غير مبني للمجهول ، وهذا جائز) ومعناه : « أظن » فينصب مفعولين بغير حاجة لتأويل .

الثابة : أن الفعل : « أَرَى » المضارع المبني للمجهول سماعاً ، ينصب ثلاثة من المفاعيل برغم أنه بمعنى : الظن ، وأن ماضيه بمعنى : « أَظُنُّنْتُ » وأول المفاعيل الثلاثة هو الذى صار نائب فاعل ، ويليه المفعولان المنصوبان . ويقولون : إن الفعل : « أَرَى » المبني للمجهول هو المضارع للفعل الماضي : « أُرِيتُ » المبني للمجهول أيضاً ، بمعنى : « أَظُنُّنْتُ » كما سبق ، وإن العرب لم تنطق بالماضى « أُرِيتُ » إلا مبنياً للمجهول ، ولم يعرف عنهم بناؤه للفاعل . كما لم يعرف عنهم أنهم قالوا : « أَظُنُّنْتُ » ببناء الماضي « أَظُنُّنْتُ » للمجهول مع أنه بمعنى الماضي « أُرِيتُ » . وفي هذه الإجابة بعض اليسر ومسايرة القواعد العامة ، وإن كانت — كالأولى — لا تخلو من تكلف ، والتواء . وخير منهما أن نقول : (إذا كان المضارع « أَرَى » المبني للمجهول بمعنى : « أَظُنُّنْتُ » فإنه يرفع نائب فاعل ، وينصب مفعولين فقط) . وهذا نستريح من الإطالة والإعنات والتأويل ، ولن يترتب على هذا الرأى ضرر لفظى أو معنوى .

وقد اتفق النحاة على أن نائب فاعله لا بد أن يكون ضميراً للمتكلم الواحد أو الأكثر ؛ نحو : شاع الحديث عن الحياة في الكواكب ، وأرى المجرى مَاهُولاً . أو نُرَى المربخ مَاهُولاً . وقد يكون للمخاطب ؛ كقراءة من قرأ الآية الكريمة : (وتُرَى الناس سكارى) ينصب كلمة : « الناس » . مما تقدم نعلم أنه لا بد للمضارع : « أَرَى » الذى سبق الكلام عليه — من نائب فاعل يكون ضميراً للمتكلم — في الأغلب — ومن مفعولين منصوبين . أما الفعل : « أُرِيتُ » الذى يتردد في الأساليب الصحيحة أيضاً بصيغة الماضي المبني للمجهول — فقد يكون بمعنى : « أَظُنُّنْتُ » ، لكن الغالب في استعماله أن يكون بمعنى : « أَعْلَمْتُ » أى : من مادة « العلم » لا من مادة الظن .

(راجع في كل ما سبق : حاشية الخضرى ، والصبان ، والتصريح ، في باب « إن وأخواتها » عند الكلام على المواضع التى يجوز فيها فتح همزة « أن » وكسرهما ، ومنها : « إذا الفجائية » . وبيت الشاعر : وكنت أرى زيدا كما قيل سيذا . . . إلخ ، ثم راجع بعد ذلك المراجع السالفة في باب « ظن » عند الكلام على « رأى » وأنواعها .

والفعل : « وَجَدَ » قد يكون بمعنى : « لَقِيَ ، وَصَادَف » ؛ فينصب مفعولاً واحداً ؛ نحو : وجدت القلم . وقد يكون بمعنى « استغنيت » ، فلا يحتاج لمفعول ؛ نحو : وَجَدَ الأبيُّ بعمله .

والفعل : « دَرَى » قد ينصب المفعولين كما سبق ، والأكثر استعماله لازماً مع تعديته إلى مفعوله بحرف الجر : « الباء » ؛ نحو : دَرَيْتُ بالخبر السار . فإن سبقتهمزة التعديّة نصب بنفسه مفعولاً آخر مع المجرور ؛ نحو : قد أدريتك بالخبر السار^(١) . وكذا إن كان بمعنى : « ختل » (أى : خدع) نحو : دَرَيْتُ الصيد ؛ بمعنى : ختلته وخدعته .

والفعل : « تعلّم » ينصب المفعولين حين يكون جامداً بمعنى : « اعلم » . فإن كان مشتقاً بمعنى : « تعلّم » نصب مفعولاً واحداً ؛ مثل : تعلّم فنون الآداب^(٢) والفعل : « أَلْفَى » قد يكون بمعنى : « وَجَدَ » و « لَمَقِيَ » فينصب مفعولاً واحداً ؛ نحو : غاب عصفورى ، ثم أَلْفَيْتُهُ . ومن أفعال الرجحان ما قد يستعمل في اليقين ؛ فينصب المفعولين أيضاً .

(١) فإن وقعت همزة التعديّة بعد أداة استفهام ؛ كما في قوله تعالى : (القارعة ، ما القارعة ؟ وما أدراكها القارعة ؟) فقل إن الفعل في الآية نصب ثلاثة مفاعيل ؛ أولها : الضمير «الكاف» ، وثانيها وثالثها مع الجملة الاسمية التي بعد الضمير ؛ فقد سدت مسد المفعولين الأخيرين . وقيل إن الفعل نصب بنفسه مفعولاً واحداً هو الضمير ، وإن الجملة سدت مسد المفعول الآخر الذي يتعدى إليه الفعل «أدرى» بحرف الجر : « الباء » فالجملة في محل نصب بإسقاط حرف الجر ؛ كما في قولنا : « فكرت ، أهذا صحيح أم لا ؟ » وأصله : فكرت ، في هذا ؛ أصحیح أم لا . . . (راجع الخضرى في هذا الموضع .) وراجع أيضاً ص ٢٩ ، « ح » .

(٢) بين الفعلين فرق في اللفظ والمعنى والاستعمال ؛ فالفعل الأول : تعلم : بمعنى : « اعلم » فعل أمر جامد ؛ لا ماضى له ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا شيء من المشتقات في الرأى الأقوى (كما أسلفنا في أول هامش ص ٦) . والغالب في استعماله دخوله على « أن » مع معمولها ، أو « أن » ، والفعل مع فاعله ؛ نحو : تعلم أن احتمال الأذى في سبيل الله لذة . . . فالمصدر المؤول من « أن » مع معمولها سد مسد المفعولين . ومعناه مطلوب تحقيقه سريعاً ، وتحصيل المراد منه في المستقبل القريب الذي يشبه الحال ؛ وذلك بالإصغاء للمتكلم ، واستيعاب ما يريد فوراً ، وتنفيذ ما يحىء بعد فعل الأمر بغير تمهل . أما الفعل الثانى فلفظه أمر أيضاً ، ولكنه غير جامد ؛ فله ماض هو : « تعلم » وله مضارع هو : « يتعلم » وله مصدر . . . وباقي المشتقات . . . والغالب في استعماله دخوله مباشرة على مفعوله الصريح . ويجوز دخوله على « أن » مع معمولها ، أو : « أن » مع الفعل وفاعله ؛ فيكون المصدر المؤول مفعوله . ومعناه مطلوب تحقيقه وتحصيله في المستقبل ، ولكن مع تمهل وامتداد ، واتخاذ للوسائل المختلفة الكفيلة بالوصول .

وقد يستعمل في بعض المعاني اللغوية الأخرى ؛ فينصب بنفسه مفعولاً واحداً ، أو لا ينصبه ؛ وذلك على حسب ما ترشد إليه اللغة . ومن أمثلة ذلك الفعل : « خال » فعناه اليقين في نحو : إخالُ الظلمَ بغيضاً إلى النفوس الكريمة . وكذلك الفعل « ظن » في نحو : أظنَّ اللهَ منتقماً من الجبارين . والفعل : « حَسِبَ » في نحو : حَسِبْتُ المالَ وقايةً من ذل السؤال . فإن كان « حَسِبَ » ^(١) بمعنى : « عَدَّ » نصب مفعولاً واحداً ؛ نحو : حَسِبْتُ النقود التي معي . أى : عددتها . وإن كان معناه صار ذا بياض ، وحمرة ، وشقرة - كان لازماً ؛ نحو : حَسِبَ الغلام ... و ...

والفعل : « جعل » إن كان بمعنى : « أَوْجَدَ » أو بمعنى : « فَرَضَ وأوجب » - نصب مفعولاً واحداً ؛ نحو : جعل الله الشمس ، والقمر ، والنجوم ، وسائر المخلوقات ؛ أى : أوجدها وخلقها ، ونحو : جعلت للحارس أجراً ^(٢) ، بمعنى فرضت له ، وأوجبت على ...

والفعل : « هبَّ » ينصب مفعولاً واحداً إن كان أمراً من الهبة ؛ نحو : هبَّ بعض المال لأعمال البر ^(٣) . أو أمراً من الهيبة ؛ نحو : هبَّ ربك في كل ما تقدم عليه من عمل وهكذا ^(٤) .

(١) الغالب في الفعل : « حَسِبَ » بمعنى : « عَدَّ » ، فتح « السين » في الماضي ، وضمها في مضارعه .

(٢) قد يكون الفعل : « جعل » بمعنى : شرع . وقد سبق الكلام عليه مع أفعال الشروع في باب أفعال المقاربة - ص ٤٦٤ م ٥٠ - وقد يكون بمعنى : اعتقد ، أو ظن ، أو « صيّر » - كما عرفنا .

(٣) وردت أمثلة صحيحة نصب فيها مفعولين بنفسه ؛ منها : انطلق معي ؛ أهيك نبلا . (المختص - ص ١٢ ص ٢٢٧) . ولا مانع من محاكاتها وإن كانت قليلة ؛ إذ الكثير أن ينصب بنفسه مفعولاً واحداً ، ويتعدى للآخر بحرف الجر . وقد صرح المعنى بأن هذا الفعل نصب المفعول الثاني بعد إسقاط حرف الجر : « اللام » .

(٤) إن كان الفعل : « زعم » بمعنى : « كفل » ، أو : رأس (أى : شُرْف وساد) تعدى لواحد بنفسه ، أو بحرف الجر ، والمصدر : « الزعامة » . وإن كان بمعنى : سمن أو هزل (أى : أصابه الهزال) لم ينصب بنفسه مفعولاً .

وإن كان الفعل « حَجَّأَ » بمعنى : قصد ، أو : رد ، أو : ساق ، أو : حفظ ، أو : كتم ، أو : غلب في الحاجة (وهي إقامة الحجة ، وإظهار البراعة وحدة الذكاء في تقديمها) نصب مفعولاً واحداً

شروط إعمالها :

يشترط لإعمال هذه النواسخ بنوعيهما القلبي والتحويلي ، أن يكون المبتدأ الذى تدخل عليه صالحاً للنسخ على الوجه الذى سبق تفصيله وتوضيحه عند بدء الكلام على النواسخ^(١) . وملخصه : أن النواسخ بأنواعها المختلفة لا تدخل على شئ مما يأتي :

(١) المبتدأ الذى له الصدارة الدائمة فى جملته ؛ بحيث لا يصح أن يسبقه منها شئ . ومن أمثله : أسماء الشرط — أسماء الاستفهام — كـم الخبرية — المبتدأ المقرون بلام الابتداء ... نحو : من يكثر مزحه تضيع هيئته . من ذا الذى ما ساء قط ؟ كـم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله . لكلمة حق فى وجه حاكم ظالم أفضل عند الله من اعتكاف صاحبها فى المسجد . ويستثنى من هذا النوع الذى له الصدارة فى جملته — ضمير الشأن^(٢) — فيجوز أن تدخل عليه النواسخ بأقسامها المختلفة ؛ نحو حسبته « الحق واضح » .

لكن تخصص النواسخ فى هذا الباب — دون غيرها من النواسخ — بجواز دخولها على المبتدأ الذى هو اسم استفهام ، أو المضاف إلى اسم استفهام . وإذا دخلت على أحدهما وجب تقديمه عليها ؛ نحو : أياً ظننت أحسن ؟ و غلام أى حسبت أنشط ؟ ولا تدخل على أحدهما « كان » ولا « إن » ولا أخواتهما ؛ منعاً للتعارض ؛ إذ الاسم فى بابى « كان » و « إن » وأخواتهما لا يصح تقديمه على الناسخ . فلو وقع الاسم أداة استفهام لامتنع تقديمه على الناسخ ؛ تطبيقاً لهذا الحكم ، مع أن الاستفهام لا بد أن يتقدم^(٣) .

(١) راجع ج ١ ص ٤٠٢ م ٤٢ من هذا الكتاب ؛ حيث التفصيل والبيان .

(٢) سبق شرحه فى ج ١ ص ١٧٧ باب الضمير وأنواعه .

(٣) أما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام فى البابين ، ولا يجوز أن يكون جملة إنشائية ؛ ويجوز تقديمه فى بابى « ظن » و « كان » بشرط ألا يوجد مانع يمنع من تقديمه ، كوجود « ما » النافية قبل الناسخ ، أو غيرها من الموانع التى ذكرناها فى أحوال خبر « كان » (ج ١ ص ٤٢٠ م ٤٣) ، مثل : أين كنت ؟ وأين ظننت الكتاب ؟ أما خبر « إن » وأخواتها فلا يتقدم عليها — كما سبق فى بابها . وقد قلنا إن الخبر لا يكون جملة إنشائية برغم ورود صور منها مسموعة ، نقل النحاة واحدة منها ثقيلة فى نطقها ، ولا أدرى لماذا تخيروها دون غيرها مع ما فيها من ثقل وإن كانت صادقة المعنى ؟ هى قولهم : « رأيت الناس ، اخبر برّ تقبله . أى : اختر كل واحد منهم تبغضه وتكرهه ؛ لما تكشفه من عيوبه . فهذا — وأمثاله — على إضمار قول مقدر ؛ أى : رأيت الناس مقولاً فيهم : اختر كل واحد منهم تبغضه وتكرهه . ويرى كثير من النحاة عدم القياس على هذا . والحق أن القياس عليه جائز بشرط وجود قرينة كاشفة تمنع الغموض ؛ وتهدى للمقصود ؛ لأن هذا هو الموافق للأصول اللغوية العامة . وفيه تيسير وتوسيع فى ميدان الكلام والتعبير بغير ضرر ، كما يتبين هذا من الباب الخاص بأحكام الحكاية .

(ب) المبتدأ الملازم للابتداء بسبب غيره ؛ كالاسم الواقع بعد « لولا »
الامتناعية ، أو بعد « إذا » الفجائية ؛ فإنه لا يكون إلا مبتدأ ؛ إذ لا يصح - في
الرأى الأشهر - دخول أحدهما على غير المبتدأ ؛ نحو : لولا العقوبة لزادت
الجرائم . ونحو : فتحت الكتاب ؛ فإذا الصَّورُ فاتتة .

(ح) المبتدأ الذي يجب حذفه بشرط أن يكون خبره نعتاً مقطوعاً^(١) ؛
نحو : شكراً للمتعلِّمِ النافعُ العزيزُ (أى : هو النافعُ العزيزُ) .

(د) كلمات معينة لم ترد عن العرب إلا مبتدأ . ومنها : « ما » التعجبية ،
وكلمة : « طوبى » ؛ (بمعنى : الجنة) وكلمة : دَرَّ^(٢) ، وكلمة : أَقْلُ ...
وذلك في نحو : ما أجملَ الهواءَ سَحَرًا ! ! ، وما أطيبَ الرياضةَ عصرًا ! !
طوبى للشهداء ، ولله دَرُّهم ! ! وأَقْلُ^(٣) رجلٌ يُنْكِرُ فضلهم .

ومثل بعض ألفاظ الدعاء ؛ ومنها^(٤) : سلامٌ - ويلٌ ؛ في نحو : سلام على
الأحرار ، وويل للجبنة .

* *

حكم الناسخ ومعموليهِ من ناحية التقديم والتأخير :

لاترتيب في هذا الباب بين الناسخ ومعموليهِ ؛ فيجوز - لغرض بلاغى -
أن يتقدم عليهما معاً ، أو يتأخر عنهما ، أو يتوسط بينهما . لكن يترتب على
كل حالة أحكام سيحىء تفصيلها قريباً^(٥) . فنال تقدم الناسخ عليهما : يظنُّ
الجاهلُ السرابَ ماءً . ومثال تأخره عنهما : السرابُ ماءٌ يظنُّ الجاهلُ . ومثال
توسطه بينهما : السرابُ يظنُّ الجاهلُ ماءً ، أو : ماءٌ يظنُّ الجاهلُ السرابَ
أما الترتيب بين المفعولين وتقدم أحدهما على الآخر دون الناسخ فحكمه حكم الترتيب

(١) سبق تفصيل الكلام على النعت المقطوع في الجزء الأول ص ٣٧٥ م ٣٩ . وله تفصيل أشمل

في باب النعت ص ٣٥٧ م ١١٥ .

(٢) الدر : اللبن . « والله در البطل » . . . أسلوب يقصد به المدح والتعجب من بطولته ،
معاً . . . والسبب : هو ما يدعيه القائل من أن اللبن الذى ارتضعه البطل في صغره ، ونشأ عليه ، وترعرع
- لم يكن لبناً عادياً كالمألوف لنا ، وإنما هو لبن خاص أعده الله لهذا البطل في طفولته ؛ لينشأ نشأة
ممتازة ، ويشب عظيماً . فنسب اللبن لله - ادعاء - ليكون من وراء ذلك إظهار الممدوح في صفات تفوق
صفات البشر ، وكأنه ليس منهم ؛ فهو أسمى وأرقى ؛ للعناية الإلهية التى خصته برعايتها . (راجع ص
٣١٥ ، ٣١٧ من هذا الجزء ، و ص ٣٧١ - ٣٨١ م ٣٨) .

(٣) أى : قل رجل يقول ذلك ، بمعنى : صغر وحقر . (راجع ج ١ ص ٣٢٨ م ٣٣) .

(٤) الكثير في اللفظين الآتين الرفع على الابتداء ، ولا مانع من النصب على اعتبار آخر ؛ كما

سيحىء البيان في ص ١٨٨ م ٧٦ .

(٥) في ص ٣١ .

بين أصلهما المبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ عليهما ؛ فثبت لأصلهما يثبت
لهما من غير اعتبار لوجود الناسخ . ويترتب على هذا أن يكون المفعول الأول واجب
التقديم على المفعول الثاني في كل موضع يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر ، وأن
يكون المفعول الثاني واجب التقديم على المفعول الأول في كل موضع يجب فيه تقديم
الخبر على المبتدأ ، وأن يكون تقديم أحدهما على الآخر جائزاً في كل موضع يجوز فيه
تقديم المبتدأ أو الخبر بغير ترجيح . فلا بد من مراعاة الأصل^(١) في ناحية التقديم
والتأخير ، وتطبيقه على الفرع تطبيقاً مماثلاً . ففي مثل : حسبت أخى شريكى ،
يجب الترتيب ؛ بتقديم المفعول الأول وتأخير الثاني ؛ منعاً لوقوع لبس لا يمكن
معه تمييز الأول من الثاني ؛ فيلتبس المعنى تبعاً لذلك . وفي مثل : علمت الكلب
حارساً أميناً ، يجب تقديم المفعول الثاني عند إرادة الحصر فى الأول ؛ فنقول :
ما علمت حارساً أميناً إلا الكلب . أى : أنه لا حارس أميناً سواه . وفي مثل :
ظننت القطـة البرى^(٢) ؛ إذ لا مانع يمنع تقديم أحدهما على الآخر .. وهكذا تجب مراعاة
الأحكام الخاصة بالترتيب بين المبتدأ والخبر ، وتطبيقها هنا ، عند النظر فى الترتيب
بين المفعولين^(٣) .

* * *

ما تنفرد به الأفعال القلبية ، هى وما يعمل عملها :

تنفرد النواسخ القلبية بخمسة أحكام ، منها حكم واحد مشترك بينها جميعاً ، سواء
أكانت متصرفة أم جامدة ، وهذا الحكم هو : تنوع مفعولها الثانى . أما الأحكام الأربعة
الأخرى فمقصورة على القلبية المتصرفة ، دون الجامدة^(٤) ، وسيجىء لها بحث مستقل .

١ - فأما تنوع المفعول الثانى الذى أشرنا إليه فلأنه خير فى الأصل ؛ فهو ينقسم
إلى مثل ما ينقسم إليه الخبر ؛ من مفرد^(٥) ، وجملة ، وشبه جملة ؛ فليس من اللازم
أن يكون مفرداً ، وإنما اللازم أن يكون الفعل الناسخ قلبياً متصرفاً أو غير متصرف^(٦) ؛
كما فى الأمثلة الآتية ، ومن المهم التنبيه لإعراب كل قسم ، ولا سيما الجملة وشبهها :

(١) سبق إيضاحه فى الجزء الأول ص ٣٦١ م ٣٧ عند الكلام على مواضع تأخير الخبر .

(٢) الصحراوى غير الأليف . (٣) سيجىء إشارة موجزة لهذا الترتيب فى ص ١٤٣ م ٧٢

(٤) فى ص ٢١ المسألة ٦١ . (٥) المراد به هنا وفى الخبر : ما ليس جملة ولا شبهها .

(٦) طبقاً لما جاء فى بعض المراجع الوثيقة . وتؤيده النصوص الفصيحة التى تكفى لإباحة

| إعرابه | نوعه | المفعول الثاني | الجملة مشتملة على الفعل القلبي ومفعوليه |
|--|---|--|---|
| مفعول ثان منصوب » » » » » » | مفرد مفرد مفرد | دَاءٌ مُزْرِياً سوء | علمت الرياءَ داءً وبيلاً . أحسبُ النفاقَ مزرِياً بصاحبه . زعمت الكذبَ سوءَ أدب |
| فعل مضارع . فاعله ضمير مستتر تقديره : هو الجملة في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني . فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هو : الجملة في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني . فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هو . الجملة في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني . | جملة فعلية جملة فعلية جملة فعلية | يعرف × تضيع × حالف × | أرى الفضلَ يعرفه أهله . تعلمُ (اعلم) الفرصةَ تضيع بالتواني وجدت التوفيقَ حالفَ أهل الإجابة |
| هي : مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع . المنبر : خبره الجملة في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني . هو : مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع . السلطان : خبره الجملة في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني . هو : مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع . هدف : خبره الجملة في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني . | جملة اسمية جملة اسمية جملة اسمية | هي المنبر هو السلطان هو هدف | ألفيت الإذاعةَ هي المنبرُ العام . إخالُ سلطانَ الضمير هو السلطانُ الأكبر أظنُّ المجدَّ هو هدفُ العظيم . |
| متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الظرف نفسه سد مسد المفعول الثاني (١) . متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الظرف نفسه سد مسد المفعول الثاني . متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الظرف نفسه سد مسد المفعول الثاني . | ظرف منصوب ظرف منصوب ظرف منصوب | عند مع فوق | درِيتُ الصديقَ عند الشدة . جعلتُ الكتابَ معك . أعلمُ قوةَ الحقِّ فوقَ طغيانِ الباطل . |
| متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني . أو الجار مع مجروره سد مسد المفعول الثاني (١) . متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الجار مع مجروره سد مسد المفعول الثاني . متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني ، أو الجار مع مجروره سد مسد المفعول الثاني . | جار مع مجروره جار مع مجروره جار مع مجروره | في مجانبه .. في عمل من دواعي ... × | أحسبُ الخيرَ في مجانبه أهل السوء . أرى السعادةَ في عمل الخير . علمتُ العفوَ من دواعي التآلف . |

(١) راجع ص ٣٢٧ م ٨٩ ، وهي تلخيص لما سبق في ج ١ ص ٢٧١ و ٣٤٦ م ٢٧ و ٣٥ حيث الكلام على شبه الجملة بنوعيه ، من ناحية وقوعه هو أو متعلقة خبراً ، وصفة . . . و . . .

ب - الأحكام الخاصة بالأفعال القلبية المتصرفة^(١)

عرفنا أن الأفعال القلبية متصرفة إلا فعلين ؛ هما : « تَعَلَّمْتُ »^(٢) بمعنى « اعلَمْتُ » ، و « هَبْتُ » بمعنى : « ظُنُنْتُ » ؛ نحو : تعلمُ داءَ الصمت خيراً من داء الكلام . وهبُ كلامك محموداً ؛ فتخير له أنسب الأوقات .

والفعل القلبي المتصرف قد يكون له الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر واسم الفاعل ، واسم المفعول وبقية المشتقات المعروفة . لكن الناسخ الذي يعمل في هذا الباب هو الماضي وما جاء بعده مما صرّحنا باسمه ، دون بقية المشتقات المعروفة^(٣) التي اكتفينا بالإشارة الموجزة إليها ، ولم نصرح بأسمائها . وبديه أن النواسخ المتصرفة التي سردنا أسماءها - متساوية في العمل ؛ لا فرق بين ماضٍ وغيره ، ولا بين فعل واسم مما سردناه^(٤) . أما الناسخ الجامد فيعمل وهو على صورته القائمة ، لا يفارقها ، ولا يبدل محل عليها تغيير .

وتختص الأفعال القلبية المتصرفة - هي وما تتصرف له مما ذكرناه - بأحكام

(١) هذا البحث هو الذي سبقت الإشارة إليه في ص ١٩ عند بيان ما تنفرد به الأفعال القلبية ...

(٢) على الرأي القائل بأنه جامد . وهو الرأي الشائع الذي يحسن الاختصار عليه كما سبق في هامش

ص ٦ و ١٥ . أما على الرأي القائل بأنه متصرف فيجوز عليه ما يجرى على الأفعال القلبية المتصرفة .

(٣) أوضحنا في هامش ص ٣ ، ٤ ؛ معنى المتصرف وقسميه ، وبيان المشتقات المختلفة ، والفاعل

منها وغير العامل ، وما يعمل في غير هذا الباب ولكنه لا يصلح للعمل هنا ، وأسباب ذلك ...

(٤) ومن الأمثلة ، الفعل : « علم » ، وما يتصرف له ؛ نحو : علم العاقل الحياة جهاداً -

يعلم العاقل الحياة جهاداً - اعلَمَ الحياة جهاداً فارسه - علِمَ العاقل الحياة جهاداً دافع له إلى الصبر والدأب

- العاقل عالم الحياة جهاداً - معلوم الحياة جهاداً . (الحياة : هي المفعول الأول ؛ لكنه صار نائب

فاعل لاسم المفعول ؛ إذ لا بد لاسم المفعول من نائب فاعل حتماً . لا فاعل .)

وتسوقنا المناسبة إلى أن اسم الفاعل لا بد له من فاعل - لا نائب فاعل - وقد يكون فاعله اسماً ظاهراً ،

أو ضميراً . غير أن الضمير لا يصح أن يكون إلا للغائب . ولهذا قالوا في مثل : أنا صائمٌ - أنا مخلصٌ ...

إن فاعله ضمير مستتر تقديره : هو . على تأويل : أنا رجل صائمٌ ... أنا رجل مخلصٌ ... فالضمير

عائد على المحذوف ؛ ليكون عائداً على الغائب ؛ إذ لا يصح أن يعود إلا عليه . فن الخطأ إرجاعه إلى

متكلم أو مخاطب (راجع الحصري ج ١ « باب ظن » عند الكلام على بيت ابن مالك : « وخص بالتعليق

والإلغاء ... ») . وستجى الإشارة لهذا في باب اسم الفاعل ج ٣ ص ١٩١ م ١٠٢

تتفرد بها ؛ فلا يدخل حكم منها على المشتقات القلبية التي لاتعمل هنا^(١) ، ولا على الأفعال القلبية الجامدة . ولا على أفعال التحويل وما يتصرف منها . وأشهر تلك الأحكام أربعة^(٢) :

الحكم الأول - التعليق :

ومعناه : « منع الناسخ من العمل الظاهر في لفظ المفعولين معاً ، أو لفظ أحدهما ، دون منعه من العمل في المحل » . فهو في الظاهر ليس عاملاً للنصب ، ولكنه في التقدير عامل . وهذا ما يعبر عنه النحاة بأنه : « إبطال العمل لفظاً ، لا محلاً » . سواء أكان أثر الإبطال واقعاً على المفعولين معاً ، أم على أحدهما .

أما سبب المنع والإبطال فأمر واحد ؛ هو : وجود لفظ له الصدارة يقع بعد الناسخ ؛ فيفصل بينه وبين المفعولين معاً ، أو أحدهما ، ويَحُولُ بينه وبين العمل الظاهر . ويسمى هذا اللفظ الفاصل : « بالمانع » ويقع بعده جملة^(٣) . - في الغالب - ؛ ففي مثل : علمت البلاغةَ إيجازاً ، ورأيت الإطالةَ عجزاً - نجد الفعل : « عَلمَ » قد نصب مفعولين مباشرة . وكذلك الفعل : « رأى » . فإذا قلنا : علمت للبلاغةَ إيجازاً ، ورأيت للإطالةَ عجزاً - لم يَنْصَبْ كل من الفعلين شيئاً في الظاهر ، بسبب وجود « لام الابتداء » التي فصلت بين كل فعل ومفعوليه - وهي من ألفاظ التعليق ، أي : من الموانع - ، ولكن الفعل ينصب المحل ؛ فنقول عند الإعراب : « البلاغة » : مبتدأ - « إيجازاً » : خبره . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب ؛ سدّت مسدّ مفعولى « عَلمَ » (وهي الجملة التي تقع - في الغالب - بعد اللفظ المانع من العمل) .

وكذلك نقول : « الإطالة » : مبتدأ - « عجزاً » : خبره . والجملة من

(١) إلا التعليق بالهمزة ، فإنه عام شامل ، وستجىء الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٢٦ أما البيان المفصل في ص ٢٩ .

(٢) وهي غير الحكم المشترك : « ١ » الذي يدخل التواسخ القلبية المتصرفة والجامدة . وقد سبق بيانه في ص ١٩ .

(٣) إلا إن كان المانع أحد المفعولين بحسب أصله : نحو ؛ علمت من أنت ، أو وقع المصدر المؤول سادساً للمفعولين ، أو ثانيهما وحده . كما يجىء في ص ٢٣ ، ورقم ٣ من هامش ص ٢٦ و ص ٣٦ . (ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٤)

المبتدأ والخبر في محل نصب ؛ سدّت مسد مفعولتي : « رأى » . فقد وقع التعليق بسبب وجود المانع من العمل ، ووقع بعد المانع جملة محلها النصب ؛ لتسدّ مسد المفعولين . أما في مثل : علمت البلاغة لسهى الإيجاز ، ورأيت الإطالة لسهى العجز — فاللفظ المانع من العمل — وهو لام الابتداء — قد وقع في المثالين بعد المفعول الأول ، ووقع بعد المانع جملة سدّت مسد المفعول الثاني الذى لا يظهر فى الكلام ، وحلت محله وحده . فعند الإعراب يَحْتَسَفُظ المفعول الأول باسمه وبإعرابه ؛ (مفعولا أول ، منصوباً .) وتعربُ الجملة التى بعد المانع إعرابها التفصيلي ، ويزاد عليه : « أنها فى محل نصب ؛ سدّت مسد المفعول الثاني الذى وقع عليه التعليق » . نعلم مما تقدم أن أثر التعليق لفظي ظاهري فقط ؛ لا حقيقي ومحلي ، وأن سببه الوحيد وجود فاصل لفظي له الصدارة يسمى : « المانع » ؛ يفصل بين الناسخ ومفعوليّه معاً ، أو أحدهما ^(١) ، وبعد « المانع » جملة ^(٢) تسدّ مسدّ المفعولين أو أحدهما على حسب التركيب . . .

ولما كان أثر التعليق مقصوراً على ظاهر الألفاظ دون محلها كان اختفاء النصب عن المفعولين معاً أو أحدهما ، إنما هو اختفاء شكلي محض ؛ لا حقيقي محلي ، ولهذا يصح فى التوابع (كالعطف) مراعاة الناحية الشكلية الظاهرة ، أو مراعاة الناحية المحلية ؛ فنقول : علمتُ لبلاغةُ إيجازُ والفصاحةُ اختصارُ — ورأيتُ للإطالةُ عجزُ والحشوُ عيبُ ؛ برفع المعطوف ؛ تبعاً للفظ المعطوف عليه ، وحركته الظاهرة . أو نقول : علمتُ لبلاغةُ إيجازُ ، والفصاحةُ اختصاراً — ورأيتُ للإطالةُ عجزُ والحشوُ عيباً ؛ بنصب المعطوف ؛ تبعاً للحكم المحلي فى المعطوف عليه . فمراعاة إحدى الناحيتين جائزة ^(٣) .

(١) فلا بد من تقدم الناسخ على « المانع » ، ولا بد من تقدم « المانع » على المفعولين معاً ، أو على الثانى فقط ؛ إذ ليس من اللازم — كما عرفنا — أن يقع أثر التعليق . على المفعولين معاً ؛ فقد يقع على الثانى وحده ، ويبقى الأول منصوباً كما كان قبل التعليق . أما وقوعه على الأول دون الثانى فغير ممكن ؛ لأن أداة التعليق التى تفصل بين الناسخ ومفعوله الأول ستكون فاصلة كذلك بين الناسخ ومفعوله الثانى فى الوقت نفسه .

(٢) إلا فى الحالة التى سبق استثناءها فى رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .

(٣) يجب عند العطف بالنصب على محل الجملة التى علقَ عنها الناسخ — أن يكون المعطوف إما جملة اسمية فى الأصل ؛ كالمثلة السابقة فيعطف ؛ كل جزء من جزأها على ما يقابله ، وإما مفرداً فيه =

أما سبب التعليق في هذه الأمثلة وأشباهاها ، فيتركز في الأمر الواحد الذي ذكرناه ؛ وهو : وجود فاصل لفظي بعد الناسخ ؛ يفصل بينه وبين مفعوله أو أحدهما ، بشرط أن يكون هذا الفاصل اللفظي من الألفاظ التي لها الصدارة ^(١) في جملتها ؛ كلام الابتداء ، وأدوات الاستفهام ^(٢) وغيرها من كل ما له الصدارة في جملته . وإليك مثالا آخر للمانع الذي يفصل بين الناسخ ومفعوله معاً ، أو يفصل بين الناسخ ومفعوله الثاني فقط : أعلمُ ، أحمدودٌ حاضرٌ أم غائبٌ ؟ أعلمُ محموداً ، أحاضر هو أم غائب ؟ فتي وقع بعد الناسخ مانع بإحدى الصورتين السالفتين من منع العمل الظاهر حتماً ، دون العمل التقديرى (المحلى) كما رأينا ، وأوجب التعليق ^(٣) . وأشهر الموانع ما يأتي من الألفاظ التي لها الصدارة ، وكل واحد منها يوجب ^(٣) التعليق :

(١) لام الابتداء ، كالأمثلة السالفة .

معنى الجملة ؛ نحو : علمتُ لمحمود « أديبٌ » و « غير » ذلك من أموره . فلا يصح : علمت لمحمود « أديبٌ » وحامداً ، ولا : علمتُ لمحمود « أديبٌ » وشاعراً - إلا على تأويل وتقدير لمحذوف في كل صورة ، أما كلمة « غير » في المثال السالف فإنها منصوبة جوازا ؛ لأنها بمنزلة الجملة كما قلنا . فهي معطوفة بالنصب ؛ على محل الجملة الاسمية التي هي المعطوف عليها ؛ فلفظ « غير » - وهو مفرد - قد ساغ عطفه على محل الجملة ؛ لأنه بمعناها ؛ إذ معناه : علمت لمحمود « أديبٌ » ومحموداً غير ذلك ، أى : متصفاً بغير ذلك . (أى : علمت محموداً متصفاً بغير ذلك) . - راجع ٣ ص ٤٧٨ م ١٢١ باب العطف . وعطف المفرد على الجملة ، والعكس - .

(١) تقدم الناسخ على « المانع » واجب . وهو مع تقدمه لا يعمل النصب في « المانع » ، ولا فيما بعده ، إذ لو عمل فيه أو فيما بعده النصب لفقد المانع صدارته في جملته ، وصار حشواً لا يصلح سبباً للتعليق ، ووقوعه حشواً مع بقاء أثره غير جائز .

(٢) انظر ما يختص بالاستفهام في ص ٢٩ .

(٣) إلا في حالة يكون فيها جائزاً وتستجىء هنا . وعند إعراب المثال الأول الوارد هنا نقول : « محمود حاضر » ، مبتدأ وخبر . وجملتهما في محل نصب سد مسد مفعول : « أعلمُ » . وفي المثال الثاني نقول : « محموداً » ، مفعول أول . « حاضر » : خبر مقدم ، « هو » : مبتدأ مؤخر ، والجملة منهما في محل نصب سد مسد المفعول الثاني وحده . ومن المثالين يتضح أن الجملة الواقعة بعد « المانع » وجوباً قد تسد مسد المفعولين معاً أو مسد الثاني عند وجود الأول منصوباً لفظه .

أما الحالة التي يكون فيها التعليق جائزاً - لا واجباً - فحين تكون أداة التعليق مسيطرة على الثاني وحده (كأن يكون المفعول الثاني قد صدر بكلمة استفهام ، أو مضافاً إليها وقد سبقها المفعول الأول ، في الصورتين ؛ نحو : علمت الأديب من هو ؟ وظننت الشاعر أخو من هو ؟) في هاتين الصورتين يجوز نصب الكلمة السابقة ؛ لأن الناسخ سلب عليها من غير مانع ، ويجوز رفعها ؛ لأنها هي وما بعد الاستفهام شيء واحد في المعنى ؛ فكأنها واقعة بعد الاستفهام فلا يؤثر فيها الناسخ . فالتعليق جائز هنا .

(ب) لام القسم : نحو : علمت لَيْسَحَاسَبَيْنَ^(١) المرء على عمله .

(ج) حرف من حروف النفي الثلاثة^(٢) : ما — إن — لا . دون غيرها من أدوات النفي الأخرى .

فمثال « ما » النافية : علمت ما التهورُ شجاعةً . ومثال « إن » النافية : زعمت إن الصفحُ الجميلُ ضارٌّ (أى : ما الصفحُ الجميلُ ضارٌّ .) ومثال

(١) يقولون في مثل هذا : إن اللام داخلية على جواب القسم المقدر . وأصل الجملة : « علمت — أقسم بالله — ليحاسبن المرء على عمله » . فجواب القسم وهو جملة : « يحاسبن المرء » مع جملة القسم المقدرة وهي : (أقسم ×) في محل نصب سداً معاً مسد المفعولين ، أى : أن مجموع الجملتين هو الذى سد مسد المفعولين ، وأنه في محل نصب . وما يترتب على هذا الإعراب من عدم وقوع أداة التعليق في صدر جملة يدفعونه بأن وقوعها في الصدارة ليس واجباً مطرداً ؛ وإنما هو الغالب . وبفرض أنه واجب حتماً فالمقصود بالقسم وجملة هو تأكيد جملة جوابه ؛ فهما معاً كالشيء الواحد ؛ فإذا تقدمت أداة التعليق على جواب القسم وحده فكأنها في الوقت نفسه قد تقدمت على جملة القسم ، واحتلت مكان الصدارة اللازم لها ؛ فلا تعتبر متخيلة عنه . فوجودها في صدر الثانية يعد بمنزلة التصدر في الأولى .

لكن سيترتب على هذا محذور آخر ؛ هو : وقوع جملة جواب القسم في محل نصب ، والشائع أنها لا محل لها من الإعراب . وقد أجابوا : بأنها لا محل لها باعتبارها : « جواب قسم » — ولا مانع أن يكون لها محل باعتبار آخر هو : « التعليق » ومعنى هذا أن جملة القسم لا محل لها من الإعراب إذا لم يوجد عامل يحتاج إليها ؛ فإن وجد عامل يحتاج إليها كانت معمولة له . وقيل إن : « العلم » في المثال السالف منصب على مضمون جملة الجواب فقط ، بدون نظر إلى أنها جواب قسم فجعلت الجواب وحدها على هذا الاعتبار في محل نصب سد مسد المفعولين . (راجع الصبان ٢٠ عند الكلام على أدوات التعليق) .

وفى هذا الرأي راحة وتيسير ؛ لأنه واقعي ؛ لا يلتفت إلى الجملة القسمية المستترة ، ولا يتناسى أن جواب القسم ليس مجلوباً للقسم ؛ وإنما الغرض الأساسى الأول هو إيفاء الناسخ ما يريده ، ولا ضرر في أن يستفيد القسم منه بعد ذلك ، وسيجيء الكلام على جملة القسم وجوابه في باب حروف الجر . (ص ٣٦٣ و ٣٦٧) .

(٢) سواء أكان كل واحد منهما ناسخاً أم مهملًا ، فالأولان قد يعملان عمل « ليس » ، والآخر قد يعمل عمل « إن » أو : « ليس » فالثلاثة مع الإعمال أو الإهمال صالحة لأن تكون أداة تعليق ولا داعى لاشتراط بعضهم القسم قبل كل أداة من الثلاثة ؛ لأن هذا الاشتراط — فوق ما فيه من تضيق — لا سند له من النصوص الفصيحة الكثيرة التى تدعو إلى إغفاله . ويزيد التمسك بإغفاله قوة ما يقوله أصحابه من أن القسم قبل هذه الأدوات الثلاثة يجب تقديره إن لم يكن ظاهراً في الجملة ؛ مثل : « علمت ما محمد جبان » إذ يقدرونه : علمت والله ما محمد جبان . فالحاجة إلى التقدير والتأويل بغير داع ؟ ولا سيما التأويل المذكور فإنه يدفعنا إلى الدخول في الجدل المرهق الذى مر في المسألة السابقة — في رقم ١ — الخاصة بجواب القسم ومحلّه من الإعراب ، كما سيفتح علينا أبواباً أخرى للاعتراض والجدل ؛ نحن في غنى عنها ، ولا حاجة للبيان اللغوى الناصع بها .

« لا » النافية : ألفت لا الإفراطُ محمودٌ ولا التفريط (١) .

(د) الاستفهام (٢) : وله صور ثلاث : أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام ؛ نحو : علمت أيُّهم بطلٌ ؟ أو يكون مضافاً إلى اسم استفهام ؛ نحو : علمت صاحبُ أيُّهم البطلُ ؟ أو يكون قد دخلت عليه أداة استفهام ؛ نحو : علمت أعلَى مسافرٌ أم مقيمٌ ؟ وأعلمُ هل الشتاءُ أنسبُ للعمل من الصيف (٣) ؟

(هـ) الألفاظ الأخرى التي لها الصدارة في جملتها ؛ مثل « كم » (٤) ، الخبرية ؛ في نحو : درَيْتُ كم كتابٍ اشتريته . ومثل : « إن » وأخواتها ، ما عدا « أن » مفتوحة الهمزة ؛ فليس لها الصدارة ؛ نحو : علمت إنك لمُنصف (٥) ، ونحو : لا أدري لعل الله يريد بكم خيراً . والأغلب الفصحى في : « لعل »

(١) التفريط : المبالغة في الشيء حتى يتجاوز حدوده المحمودة . والتفريط : الإهمال فيه . فهما نقيضان .

(٢) لأن الاستفهام له الصدارة ؛ فلا يعمل ما قبله فيما بعده - كما سبق - إلا إن كان ما قبله حرفاً ، نحو : ممن علمت الأمر ؟ وعن تظن الخبر ؟ وجدير بالتنويه أن التعليق بالاستفهام ليس نصوراً على أفعال هذا الباب القلبية كما أشرنا في رقم : ١ من هامش ص ٢٢ ؛ وسيجيء البيان في ص ٢٩ .

(٣) عرض بعض النحاة لهذه الصور الثلاث بشيء من التفصيل فقال : إن الاستفهام قد يكون بالحرف نحو قوله تعالى : « وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون » . أو بالاسم الواقع مبتدأ مباشرة ، نحو : ستعلم أيُّ الرايين أفضلٌ ؟ أو يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم الاستفهام ؛ نحو : علمت أبو من صالحٌ . أو يكون اسم الاستفهام خبراً ؛ نحو علمت متى السفر ، أو يكون الخبر مضافاً إلى اسم الاستفهام ؛ نحو : علمت صباحٌ أيُّ يومٍ قدومك . أو يكون اسم الاستفهام فضلة ؛ نحو : علمت أيُّ كتابٍ تقرأ .

(٤) « كم » ، نوعان ، « استفهامية » ؛ وهي : اسم يسأل به عن عدد شيء . وتحتاج لتمييز منصوب في الغالب ؛ نحو : كم درهما تبرعت به ؟ وتدخل في أدوات التعليق الاستفهامية . « وخبرية » ؛ وهي : اسم يدل على كثرة الشيء ووفرته . ولها تمييز مجرور في الغالب ؛ نحو : كم ظالم أهلكه الله بظلمه . و « كم » بنوعها لها باب خاص في الجزء الرابع يضم أحكامها المختلفة (ص ٤٢٥ م ١٦٨) .

(٥) في هذا المثال يصح أن تكون أداة التعليق هي : « إن » ، أو « لام الابتداء » ؛ فكلاهما له الصدارة ؛ فيصلح للتعليق . ولا يقال : « لام الابتداء فيه ليس بعدها جملة » . ففي هذا القول إغفال لما قرروه من أن موضعها الأصيل هو أول الجملة . فلما شغلته « إن » - ولها الصدارة أيضاً - تخلت عنه اللام ، وتأخرت إلى الخبر ؛ منعا للتعارض . على أن هذا من التعليقات المصنوعة التي لا خير في ترديدها . وحسبنا أن نهتدي إلى ما في الكلام من تعليق ، سببه « إن » أو : « لام الابتداء » ، أو : هما معاً ؛ فكل هذا صحيح ومريح .

وما يقال في لام الابتداء الداخلة على خبر « إن » يقال في لام الابتداء الداخلة على اسم =

هذه أن تكون أداة تعليق للفعل : « أدري » المبدوء بالهمزة ، أو بحرف آخر من حروف المضارعة (نَدْرِي - تَدْرِي - يَدْرِي ...) .
ومثل : أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة في نحو : لا أعلم إن كان الغد ملائمًا للسفر أو غير ملائم . ونحو أحسب لو ائتملت العامل وصاحب العمل لَسَعِدَا .

* * *

فيما يلي أمثلة تزيد التعليق وضوحاً^(١) وتبين موضع « المانع » وأن موضعه بعد الناسخ حتماً ويليه المفعولان ، أو بعد الناسخ مع توسط هذا المانع بين المفعولين :

« إن » ، المتأخر ، أو على معمول خبرها ؛ نحو : حسبت إن في الصحراء لمناجم ، وعلمت إن « المناجم » لكنوزاً ممتلئة . ويجب كسر همزة « إن » في الأمثلة السابقة وأشباهها من كل جملة تجمع بين « إن » و « لام الابتداء » . كما سبق في مواضع كسرها . وسبب ذلك في رأيهم : أن « لام الابتداء » تصيب الفعل القلبي بالتعليق ، وهذا التعليق يقتضي أن تقع بعده جملة - كما سبق في ص ٢٢ - . فلما وقعت « إن » في صدر هذه الجملة كسرت وجوبا . فلام الابتداء كانت السبب في التعليق ، وفي كسر همزة « إن » . فإذا لم توجد « لام الابتداء » فلن يكون هناك داعٍ للتعليق ، ولا لكسر همزة « إن » ، فتفتح . لكن أيتفق هذا مع إدخالهم « إن » في عداد الأدوات التي لها الصدارة ، وتحدث التعليق ؟ لا . ومن أجله قال بعض النحاة بحق : يجوز كسر همزة « إن » وفتحها في المثال السابق عند خلوه من لام الابتداء . فن اختار الكسر لسبب عنده فله اختياره . ولكن يجب مع الكسر تعليق الفعل القلبي ؛ لما سبق تقريره من اعتبار « إن » مكسورة الهمزة في عداد أدوات التعليق . ومن اختار الفتح لسبب آخر فله اختياره ، ولا يصح تعليق الفعل القلبي في هذه الحالة ؛ لعدم وجود أداة للتعليق . وليست « أن » مفتوحة الهمزة من أدواته . (راجع ص ١ ص ٤٨٨ م ٥١) .

وراجع الصبان ج ٢ باب ظن وأخواتها عند الكلام على أدوات التعليق .

(١) من الممكن البدء بهذه الأمثلة ، وفهمها قبل الدخول في تعريف التعليق وما يتصل به .

| السبب | الجملة بعد تعليق الناسخ | الجملة وفيها الناسخ بغير تعليق |
|--|---|--|
| الفصل بلام الابتداء بين الناسخ ومعموليه معاً . الفصل بلام الابتداء بين الناسخ ومعموليه معاً . الفصل بالقسم بين الناسخ ومعموليه معاً . الفصل بأداة النفي « ما » بين الناسخ ومعموليه معاً . | علمتُ للتواضعُ غيرُ الضعةِ ألفيتُ لهيَ العظمةِ غيرُ التعاظمِ عددتُ واللهِ التجاربُ خيرُ معلمِ جعلتُ ما اتبَاعَ الهوى لِأشْرُ البَلَايا | علمتُ التواضعَ غيرَ الضعةِ ألفيتُ العظمةَ غيرَ التعاظمِ عددتُ التجاربَ خيرَ معلمِ جعلتُ اتبَاعَ الهوى شرَّ البَلَايا |
| وقوع لام الابتداء قبل المفعول الثاني وحده جعل أثر التعليق ينصب عليه . وقوع القسم قبل المفعول الثاني وحده جعل أثر التعليق ينصب عليه كذلك لام القسم . وكذلك حرف النفي : « لا » | وجدتُ الشرقَ هو مستردُّ مجدَه . أرى التقصيرَ في العملِ واللهِ هو إساءةٌ للوطنِ . أحسبُ خلفَ الوعدِ ليهينِ صاحبه . درَيْتُ لإكرامِ الجارِ لا يؤدي إلا لطيبِ الإقامة . | وجدتُ الشرقَ مستردَّ مجدَه . أرى التقصيرَ في العملِ إساءةٌ للوطنِ . أحسبُ خِلْفَ الوعدِ إهانةٌ لصاحبه . درَيْتُ لإكرامِ الجارِ مؤدياً لطيبِ الإقامة . |

ففي الأمثلة الأربعة الأولى وقع المانع (الفاصل) قبل المفعولين مباشرة ؛ فلا نقول في إعرابهما إنهما مفعولان ؛ وإنما نقول هما — في الأمثلة المعروضة (١) — مبتدأ وخبر ، والجملة في محل نصب سدّت مسدّ المفعولين .

وفي الأمثلة الأربعة الأخيرة وقع الناسخ في صدر جملته ، ثم وليه المفعول الأول . أما المفعول الثاني فغير ظاهر في الكلام بعد أن حلت محله جملة جديدة . وفي مثل هذه الحالة يبقى المفعول الأول محتفظاً باسمه وبحركته ؛ فيعرب مفعولاً أول ، وتعرب الجملة التي بعده إعراب الجملة المستقلة ، ويزاد على إعرابها : أنها في محل نصب ، تسدّ مسدّ المفعول الثاني .

(١) قد تكون الجملة فعلية في غير الأربعة الأولى المعروضة . فالحكم عليها بأنها جملة اسمية من مركبة مبتدأ وخبر ، أو جملة فعلية مكونة من فعل ومرفوعه موقوف على نوعها المعروض .

... ..

زيادة وتفصيل :

(١) عرفنا أن الفعل القلبي الناصب لمفعولين يصيبه التعليق إذا وجدت إحدى أدوات التعليق ، ومنها الاستفهام . والتعليق بالاستفهام ليس مقصوراً على الأفعال القلبية المتصرفة الخاصة بهذا الباب - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٢٢ ، وفي رقم ٢ من هامش ص ٢٦ - وإنما يصيبها ويصيب غيرها ؛ طبقاً للبيان الآتي :

١ - الفعل القلبي الناصب لمفعول واحد ؛ مثل : نسي - عرف ... ومنه قول الشاعر :

ومن أنتمو ؟ إنا نسينا من انتمو وريحكمو !! من أى ريح الأعاصر ؟

٢ - الفعل القلبي اللازم ، مثل : تفكر ؛ كقوله تعالى : (أو لم يتفكروا ؟ ما بصاحبهم من جنة ؟) ؛ فالتعليق هنا عن الجار المجرور ^(١) .

٣ - ما ليس قلبيّاً ، وينطبق على أفعال كثيرة لا تكاد تدخل تحت حصر ؛ مثل : سأل - استنبأ - نظر - أبصر . . . ومن الأمثلة قوله تعالى : (فلست ينظرُ أيها أركى طعاماً) وقوله تعالى : (فستبصر ويبصرون ؛ بأيكم المفتون ؟) وقوله تعالى : (يسألون : أيان يوم الدين ؟) وقوله تعالى : (ويستنبئونك : أحق هو ؟ ..) فهذه الأفعال ونظائرها قد يصيبها التعليق بأداة الاستفهام ، ولهذا يوقف في الآية الأولى على قوله : (يتفكروا) والكلام بعدها مستأنف ، وهو : (ما بصاحبكم من جنة ؟) وما استفهامية بمعنى النفي ، إذ المراد : أى شيء بصاحبكم من الجنون ؟ ليس به شيء منه .

(ب) عرفنا ^(٢) أن التعليق لا يكون في الأفعال القلبية الجامدة ، ولا في بعض النواسخ الأخرى ؛ كأفعال التحويل . . . و . . . فما المراد من هذا ؟ أيراد أن ألفاظ التعليق لا تقع بعد تلك الأفعال والنواسخ ؛ فلا يحدث التعليق ؟ أم يراد أن هذه الألفاظ مع وقوعها بعدها لا تقوى على منعها من العمل الظاهري ، فكأنها غير موجودة ؟ يرتضى النحاة الرأي الأول . والاقتصار عليه حسن .

(ج) سبق أن الجملة بعد أداة التعليق تسدّ مسدّ المفعولين إن كان الناسخ يتعدى إليهما ، ولم ينصب المفعول الأول مباشرة ، فإن نصبه سدت مسدّ الثاني

(١) انظر « ج » الآتية ورقم ١ من ص ٥١ (٢) في ص ٢٢ .

.....

فقط . . . فإن كان الفعل ليس ناسخاً ولا يتعدى لمفعولين ، ووقعت بعده جملة مسبوقة بأداة التعليق - فإن كان يتعدى بحرف جر فالجملة في محل نصب بإسقاط الجار ؛ نحو : فكرت أصحيح هذا أم غير صحيح ؟ أى : فكرت في ذلك ^(١) . وإن كان الفعل يتعدى بنفسه إلى واحد غير مذكور سدت مسدّه : نحو ؛ عرفت من البارع ؟ فإن كان مذكوراً في الكلام ؛ نحو : عرفت البارع أبو من هو ؟ فقبل الجملة بدل كل من كل ، على تقدير مضاف ؛ أى : عرفت شأن البارع ، وقيل بدل اشتمال من غير حاجة إلى تقدير ، أو هى مفعول ثان لعرفت بعد تضمينه معنى : « علمت » . والرأيان الأخيران أوضح ، وأيسر استعمالاً . ولكل منهما مزية قد يتطلبها المقام ، ويقتضيهما المعنى .

(د) إذا كانت « رأى » حُلُمِيَّة لم يدخل عليها التعليق .

(١) سبقت إشارة لهذا وإعراب آخر في رقم ١ من هامش ص ١٥ .

الحكم الثاني - الإلغاء :

وهو : منع الناسخ من نصب المفعولين معاً ؛ لفظاً ومحلاً ، منعاً جائزاً ، لا واجباً . أو هو : إبطال عمله في المفعولين لفظاً ومحلاً ، على سبيل الجواز لا الواجب .

وسببه : إما توسط الناسخ بين مفعوليه مباشرة بغير فاصل آخر بعده يوجب التعليق^(١) ، وإما تأخره عنهما . فإذا تحقق السبب جاز^(٢) الإعمال أو الإهمال . وإن لم يتحقق وجب الإعمال . فللناسخ ثلاث حالات من ناحية موقعه في الجملة : الأولى : أن يتقدم على المفعولين . وفي هذه الحالة يجب إعماله ؛ فينصبهما مفعولين به ؛ نحو : رأيت النزاهة وسيلةً لتكريم صاحبها .

الثانية : أن يتوسط بين مفعوليه مباشرة . وفي هذه الحالة يجوز إعماله ؛ فينصبهما مفعولين^(٣) به ؛ نحو : النزاهة - رأيت - وسيلةً لتكريم صاحبها . ويجوز إهماله^(٤) ؛ فلا يعمل النصب فيهما ولا في أحدهما ؛ وإنما يرتفعان باعتبارهما جملة اسمية ؛ (مبتدأ وخبراً) نحو : النزاهة - رأيت وسيلةً - لتكريم صاحبها . الثالثة : أن يتأخر عن مفعوليه ؛ والحكم هنا كالحكم في الحالة السابقة ؛ فيجوز إعماله فينصب المفعولين ؛ نحو : النزاهة وسيلةً لتكريم صاحبها - رأيت . ويجوز إهماله فلا يعمل النصب^(٥) ويرتفع الاسمان باعتبارهما جملة

(١) إذ يجب التعليق لوجود سببه - انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٢ -

(٢) إلا في مسائل ستذكر في رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية .

(٣) في حالة توسط العامل بين مفعوليه يجوز أن يكون المفعول الثاني هو المتقدم عليه ، ويجوز في حالة - تقدم هذا المفعول الثاني أن يكون جملة ، أو شبه جملة ، أو مفرداً ، وهي الأنواع الثلاثة التي ينقسم إليها كما سبق - في ص ١٩ - ومن الأمثلة لتقدمه وهو جملة ما نقلوه من نحو : شجأك - أظن - ربيع الطاعنين . . . فكله « ربيع » يجوز ضبطها بالنصب مفعولاً أول للفعل : « أظن » . والجملة الفعلية « شجأك » (أى : أحزنك) في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني . فيكون أصل الكلام : أظن ربيع الطاعنين شجأك . فتقدمت الجملة الفعلية السادة مسد المفعول الثاني . ويصح في كلمة : « ربيع » الرفع على أنها فاعل للفعل : « شجا » ويكون الفعل « أظن » مهملاً . ويجوز أيضاً رفع كلمة : « ربيع » على أنها خبر للكلمة : « شجا » المبتدأ ومعناها : « حزن » ؛ ولا تكون في هذه الصورة فعلاً ، ويكون الفعل : « أظن » متوسطاً بينهما مهملاً . . .

(٤) وفي هذه الصورة تكون جملة : « رأيت » ، معترضة لا محل لها من الإعراب .

(٥) وجملته استئنافية .

اسمية مركبة من مبتدأ وخبره ؛ نحو : التزاهةُ وسيلةٌ لتكريم صاحبها - رأيت .

مما تقدم ندرك أوجه الفرق بين التعليق والإلغاء ؛ وأهمها :

(أ) أن التعليق واجب ^(١) عند وجود سببه . أما الإلغاء فجائز ^(٢) عند وجود سببه .

(ب) أن أثر التعليق يصيب المفعولين معاً أو أحدهما . أما أثر الإلغاء فيصيبهما معاً .

(ح) أن أثر التعليق لفظيٌّ ظاهريٌّ ؛ لا يمتد إلى الحقيقة والمحلّ ، وأثر الإلغاء لفظيٌّ ومحليٌّ معاً .

(د) أن التعليق يجوز في توابعه مراعاة ناحيته اللفظية الظاهرية ، أو مراعاة ناحيته المحلية . والإلغاء لا يجوز في توابعه إلا مراعاة الناحية الواحدة التي هو عليها ؛ وهي الناحية الظاهرة المحضة .

(١) إلا في الحالة التي يكون فيها جائزاً وقد سبق بيانها في رقم ٣ من هامش ص ٢٤ .

(٢) الإلغاء جائز في أغلب الأحوال . لكن هناك بعض حالات أخرى يجب فيها الإعمال فقط ، أو الإهمال فقط . فيجب الإعمال إذا كان الناسخ منفيّاً ؛ سواء أكان متأخراً عن المفعولين أم متوسطاً بينهما ؛ نحو : « مطراً نازلاً لم أظن » . أو : « مطراً لم أظن نازلاً » . ؛ لأنه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدأ والخبر ثم نأتي بالظن المنفي ؛ إذا إلغاء الفعل المنفي - في صورتين - قد يوم أن ما قبل الفعل مثبت . مع أن نفي الفعل يعم الجملة كلها ، ويتجه في المعنى إلى المفعولين المنصوبين عند تقدمهما ، أو تأخر أحدهما . فلمنع هذا الاحتمال والوهم يجب الإعمال ؛ مبالغة في الاحتراس ؛ كما يقولون . وهذا الدليل لا ترقح له النفس إلا أن أيديته النصوص الفصيحة التي لم يعرضوها .

ويجب الإهمال إذا كان العامل مصدراً ؛ نحو : المطر قليل - ظنيٌّ غالب ؛ لأن المصدر المتأخر لا يعمل - غالباً - في شيء متقدم عليه ؛ فلا يصح تقديم مفعوله عليه أو مفعوليه (عند كثير من النحاة ويخالفهم آخرون كما سيجيء في بابه) . . .

وكذلك يجب الإهمال إذا كان في المفعول المتقدم لام ابتداء أو غيرها من ألفاظ التعليق ؛ نحو : لخالد مكافح ظننت ؛ لأن لام الابتداء وألفاظ التعليق تمنع العامل من العمل فيما بعدها - غالباً - وقد يعتبر هذا تعليقاً في رأى بعض النحاة الذين لا يشترطون في التعليق تقدم الناسخ . ولا قيمة لهذا الخلاف في التسمية ؛ لأن الأثر واحد - إلا في التوابع كما سيجيء في « د » - لا يتغير باختلاف الرأيين ؛ فكلاهما يوجب الإهمال . وهذا حسبنا .

وكذلك يجب الإهمال إذا وقع الناسخ بين اسم إن وخبرها ؛ مثل : إن التردد - حسبت - مضية . أو بين سوف وما دخلت عليه ؛ نحو : سوف - إخال - أكافح الشر . أو بين معطوف ومعطوف عليه ؛ نحو : دعاك الخير - أحسب - والبر .

(هـ) أن التعليق لا بد فيه من تقدم الناسخ على معموليه ؛ ومن وجود فاصل بعده ، له الصدارة . أما الإلغاء فلا بد فيه من توسط الناسخ بينهما أو تأخره (١) ،

(١) يذكر النحاة بعض أمثلة يستدلون بها على أن الإلغاء قد يقع والفعل الناسخ متقدم على مفعوليه ، وليس متوسطا ولا متأخرا . ثم يؤولون تلك الأمثلة تأويلا يخرجها من حكم الإلغاء ، ويدخلها في أحكام أخرى مطردة تنطبق عليها بعد ذلك التأويل . وهذا تكلف مردود ، وتصنع يجب البعد عنه ؛ معنا للفوضى في التعبير ، والخلط في الأصول العامة . فن تلك الأمثلة قول الشاعر :

أرجو وآملُ أن تدنو مودتها وما إخالُ لدينا منك تنويلُ

فالفعل : « إخال » قد ألغى ؛ فلم ينصب المفعولين : « لدى » و « تنويل » مع أنه متقدم عليهما ، ومع تقدمه فكلمة « لدى » ظرف ، خبر متقدم ، وكلمة : « تنويل » مبتدأ مؤخر . أى : أنه لم ينصبهما ؛ بدليل رفع الثانية . فما السبب في الإلغاء ؟ لا سبب . لهذا ينتحلون ما يجعل الأسلوب صحيحا . فيتخيلون وجود « ضمير شأن » مستتر بعد الفعل : « إخال » ؛ فالتقدير : « إخاله » . فيكون ضمير الشأن المستتر هو المفعول الأول ، وتكون الجملة الاسمية بعده (لدينا تنويل) في محل نصب تسد مسد المفعول الثاني إذ يصح في الأفعال القلبية - كما سبق في ص ١٩ - أن يكون مفعولها الثاني جملة أو غيرها . وبهذا التأويل الخيالي لا يوجد في الكلام ناسخ متقدم لم يعمل . أى : لا يوجد في الكلام إلغاء ، ولا مخالفة لوجوب عمل الناسخ المتقدم . . . فلم هذا ؟ ما فائدته ؟ إن واقع الأمر صريح في مخالفة التعبير للقاعدة . والسبب هو الضرورة الشعرية ، أو المسايرة للغة ضعيفة ، أو ما إلى ذلك مما يخالف اللغة الشائعة في البيان الرفيع الذي يدعوننا هجر تلك التأويلات ، والفرار منها ؛ حرصا على سلامة اللغة ، وإيثارا للراحة من غير ضرر ، والاقتصار في القياس على ما لا ضعف فيه ، ولا شذوذ ، ولا تأول . . .

ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

كذلك أدبتُ حتى صار من خلقي أنى وجدتُ ملاكُ الشيمة الأدبُ

ففي البيت فعل قلبي (هو : وجد) لم ينصب ، مع أنه متقدم . فلماذا أصابه الإلغاء مع تقدمه ؟ يجيبون بمثل الإجابة السابقة ؛ فيتأولون ، ويتخيلون وجود « ضمير شأن » مستتر بعد ذلك الفعل ، ويعربون هذا الضمير مفعوله الأول ، والجملة الاسمية : « ملاكُ الشيمة الأدب » في محل نصب سد مسد المفعول الثاني . أو : يقولون : إن الفعل أصابه « التعليق » بسبب وقوع لام ابتداء مقدرة بعده ، وأصل الكلام كما يتخيلون : « أنى وجدت ملاكُ الشيمة الأدب » . . . وفي هذا ما في سابقه مما يوجب عدم الأخذ بمثل هذا التخيل ، والتأول ، واتقاء ضرره بالاقتصار على ما لا حاجة فيه إلى تصيد وتحايل .

وليس في حاجة بعد هذا إلى فاصل ، أو غيره (١) .

(١) فيما سبق يقول ابن مالك بإيجازه المعروف :

وُخِّصَ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ : « هَبْ » وَالْأَمْرِ : « هَبْ » قَدْ أُلْزِمَ .
كَذَا : « تَعَلَّمَ » . وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زَكْنٌ .

(« خص » : فعل أمر . ويصح أن يكون فعلا ماضيا مبنيا للمجهول . « الأمر » : مبتدأ مرفوع . « هب » : مبتدأ ثان . « ألزم » فعل ماض للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره : هو ، يعود على « هب » والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول الذي هو : « الأمر » . والرباط محذوف ، والتقدير أُلْزِمَهُ ، أى ألزم صورة الأمر ، وصيغته . والألف التي في آخر « ألزما » زائدة لأجل الشعر وتسمى : « ألف الإطلاق » . أى : الألف الناشئة من إطلاق الصوت بالفتحة ، ومدّه بها حتى ينشأ من المد : « ألف » . « زكن » : علم) .

ومعنى البيتين : التعليق والإلغاء مختصان ببعض الأفعال التي سبقت أول الباب دون بعض . ولم يبين الأفعال المقصودة ، مكتفيا بأن قال : إنها الأفعال التي ورد ذكرها قبل : « هب » و « تعلم » في الأبيات الثلاثة الأولى من الباب : وبالرجوع إليها يتبين أنها الأفعال القلبية المتصرفة ، دون فعلين منها أخرجهما صراحة ؛ هما : « هب » بمعنى : « ظُنَّ » و « تعلم » بمعنى : « علم » ، - ويزاد عليهما أفعال التحويل أيضا - . ثم قال :

إن الناسخ هنا إذا كان غير ماض فإنه يعمل عمل الماضي ، ويدخل عليه من الأحكام ما يدخل على الماضي . ولم يذكر تفصيل شيء من هذا المحمل . ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على بعض أحكام التعليق والإلغاء ؛ فقال :

وَجَوِّزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَأَنَوِ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءِ :
فِي مُوْهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَ وَالتَّزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ : نَفَى « مَا »
و « إِنَّ » ، و « لَا » « لَامُ ابْتِدَاءٍ » ، أَوْ قَسَمَ كَذَا ، و « الْإِسْتِفْهَامُ » ذَا لَهُ انْحَتَمَ

يريد : أن الإلغاء أمر جائز ؛ لا واجب ، وأنه لا يقع حين يكون الناسخ في ابتداء جملة ، أى : متقدما على مفعوله فإذا كان في ابتدائها لم يصح إلغاء عمله . أما إذا لم يكن في ابتدائها - بأن وقع بين المفعولين أو بعدها فإن الإلغاء والإعمال جائزان . ثم أشار بتقدير « ضمير للشان » ، أو تقدير « لام ابتداء » إذا وردت أمثلة قديمة توهم أن الناسخ المتقدم قد ألغى عمله . وقد شرحنا هذا وأبدينا الرأي فيه . ثم سرد بعض الموانع التي تكون سببا في التعليق ؛ فعرض منها ثلاثة أدوات للنفي (ما - إن - لا) وعرض ثلاثة تغايرها ؛ هى : لام الابتداء - القسم - الاستفهام . وقال في الاستفهام : « انحتم له ذا » . أى : وجب لأجله وقوع التعليق بسببه . ثم قال بعد ذلك :

« لِعِلْمٍ » عَرَفَانٍ ، وَ « ظَنَّ » تَهْمَةً تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً
وَلِرَأْيِ الرَّوِّيَا ، أَنَّمَا لِعِلْمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انْتِمَى

وقد سبق شرح هذين البيتين في مناسبة قريبة - ص ١٢ - بما ملخصه : أن « علم » إذا كان =

... ..

زيادة وتفصيل :

(١) إذا تقدم الناسخ على مفعوليه فلن يخرج من حكم هذا التقدم - في الرأى الأصح - أن يسبقه معمول آخر له ، أو لأحدهما ؛ نحو : متى علمت الضيفَ قادماً ؟ باعتبار : « متى » ظرفاً للناسخ ، أو لمفعوله الثانى : وكذلك لن يخرج من حكم التقدم أن يسبقه شئ آخر ليس معمولاً له ، ولا لأحدهما مثل : إني علمت الحذرَ واثقياً الضرر .

(ب) يختلف النحاة في بيان الأفضل عند توسط العامل أو تأخيره . ولهم في هذا جدل طويل لا يعنينا منه إلا أن الأنسب هو تساوى الإلغاء والإعمال عند توسط العامل . أما عند تأخيره فالأمران جائزان ولكن الإلغاء أعلى ، لشيوعه في الأساليب البليغة الماثورة .

وإذا توسط الناسخ أو تأخر وكان مؤكداً بمصدر فإن الإلغاء يَنْقُبُح ؛ نحو : الكتابَ - زعمت زعماً - خيرَ صديق ؛ لأن التوكيد دليل الاهتمام بالعامل ، والإلغاء دليل على عدم الاهتمام به ؛ فيقع بينهما شبه التخالف والتنافى . فإن أكد الناسخ بضمير يعود على مصدره المفهوم في الكلام بقرينة ، أو باسم إشارة يعود على ذلك المصدر - كان الإلغاء ضعيفاً أيضاً ؛ نحو : السفينةَ - ظننته - قصراً . أى : ظننت الظن - أو : السفينةَ ظننت - ذاك - قصراً . أى : ذاك الظن ...

(ج) رأى الحُلُمِيَّة لا يصيبها الإلغاء ، وقد سبق أنها لا يصيبها تعليق .

* * *

=منسوباً للعرفان (بأن كان معناه : « عرف » الذى مصدره : « العرفان ») . وأيضاً : ظن إذا كان مصدره الظن المنسوب للهمة (بأن يكون الفعل : « ظن » بمعنى : « اتهم » . ومصدره : « الظن » بمعنى الاتهام ؛ ومنه الهمة) - فإن كل فعل منهما يتعدى لمفعول واحد لزوماً ؛ أى : حتماً . ما دام معناه ما سبق . ثم قال : إن الفعل « رأى » المنسوب للرؤيا (بأن كان مصدره « الرؤيا » المتامية) ينصب مفعولين

الحكم الثالث : الاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول .

يجوز أن يسد المصدر المؤول من « أن »^(١) وما دخلت عليه ، أو : « أن » المصدرية وما دخلت عليه من جملة فعلية - مسدّ المفعولين ، ويغني عنهما^(٢) ، ومن أمثلته ما جاء في خطبة لقائد مشهور : (عَلمَنا من التاريخ أن السيفَ ينفع حيث لا ينفع الكلام ، ورأينا أن كلمة القَوَى مسموعة . فن زعم أن يفوز وهو ضعيف فقد أخطأ ، ومن ظن أن يسلم بالاستسلام فقد قضى على نفسه . . .) .

وتقدير المصادر المؤولة^(٣) : علمنا من التاريخ نفع السيف . . . - رأينا سماع كلمة القوى - من زعم فوزه . . . - من ظن ساد . . . فكل مصدر من المصادر التي نشأت من التأويل سدّ مسدّ المفعولين المطلوبين للفعل القلبى الذى قبله . فالمصدر : « نفع » ، أغنى عن مفعولى الفعل « عليم » . والمصدر : « سماع » ، أغنى عن مفعولى الفعل : « رأى » . والمصدر : « فوز » ، أغنى عن مفعولى الفعل : « زعم » ، والمصدر : « سلامة » أغنى عن مفعولى الفعل « ظن » . ويقاس على هذا أشباهه^(٤) .

الحكم الرابع^(٥) : جواز وقوع فاعلها ومفعولها الأول ضميرين معينين . . . وذلك بأن يكونا ضميرين متصلين ، متحدين فى المعنى^(٦) ، نحو :

(١) سواء أكانت مشددة النون أم مخففة .

(٢) سبق فى هامش ص ٦ و ٧ و ١٥ . . . أن هذا كثير فى الفعلين « زعم » ، و « تعلم » بمعنى ؛ « اعلم » . قليل فى : « هب » بمعنى : ظن . وأن المصدر المؤول سد مسد المفعولين طبقاً للرأى المختار هناك ، وفى هامش ص ١٠ .

(٣) سبق (فى ١ ص ٢٩٩ م ٢٩ من هذا الكتاب ، باب الموصول) إيضاح شامل لطريقة صوغ المصدر المؤول بصوره المختلفة ، وبيان الدافع لاستعمال الحرف المصدرى ، وصلته ، دون الالتجاء إلى المصدر الصريح ابتداء .

(٤) يكون الفعل القلبى فى الأمثلة السابقة وأشباهها عاملاً فى لفظ المصدر المتصيد (أى ؛ المستخرج) من « أن » و « أن » وصلتهما وليس عاملاً فى الجملة التى دخلت عليها « أن » أو « أن » إذ لو كان عاملاً فى الجملة نفسها لوجب تعليق الفعل عن العمل طبقاً لما عرفناه فى « التعليق » ، ولوجب أيضاً كسر همزة « إن » ؛ لوقوعها فى صدر جملة جديدة . فالذى حل محل المفعولين هو المصدر المؤول وهو مفرد . وكل هذا بشرط خلو خبر « إن » من لام الابتداء ؛ لأن وجودها يوجب كسر همزة « إن » ويوجب التعليق (راجع رقم ٥ من هامش ص ٢٦ وكذلك ج ١ ص ٤٨٩ م ٥١) .

(٥) انظر الزيادة والتفصيل .

(٦) بأن يكون مدلولهما واحداً (أى : أن صاحب كل منهما هو صاحب الآخر ؛ فكلاهما يدل على ما يدل عليه الثانى) .

عَلِمْتُ رَاغِبًا فِي مَوَدَّةِ الْأَصْدِقَاءِ ، وَرَأَيْتُنِي حَرِيصًا عَلَيْهَا . فَالْتِاءُ وَالْيَاءُ فِي
الْمَثَالَيْنِ ضَمِيرَانِ ، مُتَصِلَانِ ، وَمَدْلُوهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ ؛ فَهَذَا لِلْمَتَكَلِّمِ ، مَعَ اخْتِلَافِ
نَوْعِهِمَا ؛ فَالْتِاءُ ضَمِيرُ رَفْعِ فَاعِلٍ ، وَالْيَاءُ ضَمِيرُ نَصْبٍ ، مَفْعُولٌ بِهِ . وَنَحْوُ :
عَلِمْتُكَ زَاهِدًا فِي الشَّهْرَةِ الزَّائِفَةِ ، وَحَسِبْتُكَ نَافِرًا مِنْ أَسْبَابِهَا . فَالْتِاءُ وَالْكَافُ
فِي الْمَثَالَيْنِ ضَمِيرَانِ ، مُتَصِلَانِ ، وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّ مَدْلُوهُمَا هُوَ الْمُخَاطَبُ ، مَعَ
اخْتِلَافِ نَوْعِهِمَا كَذَلِكَ ؛ فَالْتِاءُ ضَمِيرُ رَفْعِ فَاعِلٍ ، وَالْكَافُ ضَمِيرُ نَصْبٍ ،
مَفْعُولٌ بِهِ ^(١) .

(١) وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ) ؛ أَوْ رَأَى اسْتَغْنَى

فَالْفِعْلُ : « رَأَى » فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ ، تَقْدِيرُهُ : « هُوَ » - وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ نَوْعٌ مِنَ الْمُتَصِلِ - وَمَفْعُولُهُ
الْأَوَّلُ : « الْهَاءُ » - فَقَدْ وَقَعَ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ هُنَا ضَمِيرَيْنِ ، مُتَصِلَيْنِ ، مُتَحَدِّينِ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ مَدْلُوهُمَا
وَاحِدٌ ؛ هُوَ : الْغَائِبُ ، مَعَ اخْتِلَافِ نَوْعِهِمَا ؛ فَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ : « هُوَ » ضَمِيرُ رَفْعٍ ، فَاعِلٌ ،
وَالضَّمِيرُ « الْهَاءُ » ضَمِيرُ نَصْبٍ ، مَفْعُولٌ بِهِ .

زيادة وتفصيل :

الحكم الرابع غير خاص بالأفعال القلبية وحدها ؛ فهناك بعض أفعال أخرى تشاركها فيه ؛ مثل : « رأى » البصرية والخلُمية ، وهو كثير فيهما ، ومثل : « وجد » (بمعنى : لَقِيَ) ، وفَقَدَ ، وعَدِمَ . وهو قليل في هذه الثلاثة ، ولكنه قياسى في الخمسة ، وفي غيرها مما نصت عليه المراجع ؛ وليس عامّاً في الأفعال ؛ نحو : استيقظتُ فرأيتنى منفرداً . - أخذنى النوم فرأيتنى جالساً في حفل أدبى . - ساءلت نفسى في غمرة الحوادث : أين أنا ؟ ثم وجدْتُنى . (أى : لقيتُ نفسى ، وعرفتُ مكانها) - فقدتُنى إن جنحت إلى خيانة . ولا يجوز هذا في غير ما سبق إلا ما له سند لغوى يؤيده . فلا يصح : كرمْتُنى ، ولا سمعتُنى ، ولا قرأتُنى ، وأشباهها مما لم يرد في المراجع . إلا إن كان أحد الضميرين منفصلاً ، فيجوز في جميع الأفعال ، نحو : ما لمستُ إلا إياى - ما راقبتُ إلا إياى .

ويمتنع في باب : « ظن وأخواتها » وفي جميع الأفعال الأخرى - اتحاد الفاعل والمفعول اتحاداً معنوياً إن كان الفاعل ضميراً ، متصلاً ، مستتراً ، مفسراً بالمفعول به ، فلا يصح محمداً ظن قائماً - ولا علياً نظر ؛ بمعنى : محمداً ظن نفسه . . . وعلياً نظر نفسه . . . لأن مفسر الضمير هنا : (أى : مرجعه) هو المفعول به . فإن كان الضمير الفاعل منفصلاً بارزاً صَحَّ ؛ فيقال : ما ظن محمداً قائماً إلا هو ، وما نظر علياً إلا هو . . .

الْقَوْلُ

معناه ، متى ينصب مفعولا واحداً ؟ ومتى ينصب مفعولين ؟

يعرض النحاة في هذا الباب للقول ومشتقاته ؛ لتشابه بينه وبين « الظن » في بعض المعاني والأحكام . وصفوة كلامهم : أن « القول » متعدد المعاني ، وأنّ الذي يتصل منها بموضوعنا معنيان ؛ أحدهما : « التلفظ المحض ، ومجرد النطق » والآخر : « الظن » .

(١) فإن كان معناه : « التلفظ المحض ، ومجرد النطق » فإنه ينصب مفعولا به واحداً ؛ سواء أكان الذي جرى به التلفظ والنطق ، ووقع عليه القول — كلمة مفردة^(١) ، أم جملة . فمثال المفردة ما جاء على لسان حكيم : (تسألني عن العظمة الحقة ؛ فأقول : « الكرامة » ، وعن رأس الرذائل ؛ فأقول : « الكذب ») فعني « أقول » هنا : « أنطق » ، وأتلفظ . والكلمة التي وقع عليها القول (أى : التي قيلت) ، هي : « الكرامة » — « الكذب » . وكلتاها مفعول به منصوب مباشرة .

ومن الأمثلة للكلمة المفردة أيضاً : سألت والدى عن مكان نقضى فيه يوم الجمعة ، فقال : « الريف » . وعن شيء نعمله هناك ، فقال : « التنقل » ، فعني قال : « تلفظ ونطق » ، والكلمة التي وقع عليها القول هي : « الريف » — « التنقل » وتعرب كل واحدة منهما مفعولا به منصوباً مباشرة .

ومثال الجملة بنوعيتها : (قلتُ : الشعرُ غذاءُ العاطفة) — (أقول : تصفو النفسُ بسماعِ الغناءِ الرفيع) — (قال شوقي : آيةُ هذا الزمانِ الصحفُ) — ويقول : (تسيرُ مسيرَ الضحى في البلاد . . .)

فعني « القول » هنا كسابقة . وبعده جملة اسمية ، أو فعلية ، يزداد على إعرابها : أنها في محل نصب سدّت مسدّ المفعول به للقول ، وليست مفعولاً به مباشرة ؛ بخلاف الكلمة المفردة ، فإنها هي المفعول به مباشرة كما سبق ؛ سواء أكان الناطق

(١) أى : ليست جملة ولا شبه جملة .

بالكلمة قد نطقها ابتداء ؛ دون أن يسمعا من غيره فيردها بعده ؛ كالتى فى المثال الأول - أم كان نطقه بها تالياً لنطق آخر ، وترديداً لما سمعه ؛ كالتى فى المثال الثانى . وهى فى الحالتين لا تسمى كلمة « محكية بالقول » فى اصطلاح كثرة النحاة ، ولو كان النطق بها ترديداً ومحاكاة لنطق سابق ؛ لأن الحكاية فى هذا الباب لا تكون عندهم للكلمة المفردة (١) . أما الجملة التى تسد مسدّ مفعول « القول » التى محلها النصب فيسمونها : « محكيّة بالقول » إن كانت قد ذكرت من قبل على لسان ، ثم أعادها متكلم ، وردّد ما سبق أن جرى على لسانه أو على لسان غيره . فلا بد فى الجملة التى تسمى : « محكيّة » .. أن تكون قد ذُكرت مرة سابقة قبل حكايتها بالقول . وإلا فلا يصح تسميتها : محكيّة ، على الصحيح . وهى فى الحالتين فى محل نصب ، سادة مسدّ المفعول به . وتشتهر بين المعربين بأنها : « مقول القول » ؛ أى : الجملة التى جرى بها القول ، وهى المرادة منه (٢) .

(ب) وإن كان معنى « القول » - ومشتقاته « الظن » (أى : الرجحان)

(١) إلا إذا كانت الكلمة المفردة لا تدل على جملة ، ولا تعبر عنها ، ولا عن مفرد ؛ وإنما يراد نصّ لفظها المنطوق من قبل ؛ فيجب حكايته ورعاية إعرابه بضبطه المنطوق السابق ، نحو : قال على باب ، إذا تكلم بكلمة : « باب » مرفوعة مثلاً .

هذا ، ولا يخرج الكلمة عن وصفها بالإفراد أن تكون فى معنى الجملة ، أو الجمل ؛ أى : أن تكون فى ظاهرها لفظة مفردة فى مضمون جملة أو جمل . مثل : (سمعت المؤذن يصيح : « الله أكبر » ؛ لقد قال : كلمة رائعة) . فالكلمة هنا مفردة فى معنى الجملة ؛ لأنها تقوم مقامها فى المضمون . ومثل كنت فى ندوة أدبية ؛ فسمعت من يقول حديثاً ، وأصغيت لشاعر يقول قصيدة ، ولخطيب يقول خطبة . فكل كلمة من الكلمات الثلاث : (حديثاً - قصيدة - خطبة) مفردة فى ظاهرها ، ولكنها فى مقام جمل كثيرة ؛ لأن الحديث لا يكون إلا جملاً متعددة ، وكذلك القصيدة ، والخطبة ؛ فالكلمة هنا مفردة ، ولكنها فى معنى الجملة ، كما يقول النحاة .

وقد يراد بالكلمة المفردة ؛ لانصها ؛ وإنما الرمز والكناية إلى لفظة أخرى ؛ مثل : قلت كلمة . أريد : لفظة معينة نطقت بها قبل نطقى الآن ؛ مثل لفظة : عصفور ، أو بلبل ، أو خديجة ، أو كتاب ، أو غير ذلك مما أشير إليه ، ولا أريد إعادة النطق به ؛ لداع يمتنع . فالكلمة المفردة التى لا تحكى ، ثلاثة أنواع هنا : كلمة مفردة لا يراد نصها الحرفى بضبطه الأول المنطوق ، وكلمة مفردة فى لفظها ولكنها فى معنى الجملة ، وكلمة هى رمز لأخرى مفردة . والثلاثة مفعول به مباشرة للقول

(٢) وهذا التعبير أحسن ؛ إذ يصدق على ما سبق النطق به وما لم يسبق ، فهو تعبير عام يشمل الحالتين . أما التعبير هنا بكلمة : « المحكية » فيؤدى إلى أن يشمل ما سبق النطق به ، وما لم يسبق ؛ مع أن الشائع قصر « الحكاية » على الذى يعاد ، إلا عند إرادة المجاز .

فإنه ينصب مفعولين مثله ، ويجرى عليه ما يجرى على « الظن »^(١) (بمعنى الرجحان) من التعليق ، والإلغاء ، وسائر الأحكام السابقة الخاصة بالأفعال ، القلبية ؛ فهو والظن سواء . إلا في اختلاف الحروف الهجائية . ومن الأمثلة : أتقول السماء صحواً^(٢) في الغد — ؟ أتقولان الكتاب نفساً إن تمّ إعداده ؟ — أتقولون السفر المنتظر مفيداً ؟ . . .

فلا بد من مفعولين منصوبين بعده^(٣) — إلا عند التعليق أو الإلغاء^(٤) — فإن لم يتحقق له المفعولان المنصوبان لم يكن معناه « الظن » وإنما يكون معناه : « التلفظ الخض ومجرد النطق » وفي هذه الصورة يكون من النوع الأول « ا » الذى ينصب مفعولاً به واحداً ولا ينصب مفعولين ؛ فدلّوله إن كان كلمة مفردة وقع عليها القول فهى مفعوله المنصوب مباشرة ؛ مثل : أتقول : الجوّ ؟ ؛ أى : أننطق بكلمة : « الجوّ » وإن كان جملة اسمية أو فعلية فهى فى محل نصب تسد مسد ذلك المفعول ؛ مثل : أتقول : الحروب خادمة للعلم — ؟ أتقول : السّلم الطويلة داءٌ — ؟ . ومثل : أتقول : قد يجمع الله الشيتين بعد اليأس من التلاقي ؟ — أتقول : لا يضع العرف^(٥) بين الله والناس ؟ فعنى : « أتقول » فى كل ما تقدم « أننطق » والجملة بعدها فى الأمثلة المذكورة : « مَقُولُ القول » ولا تُسمى محكية بالقول إلا إذا سبق النطق بها قبل هذه المرة .

ومما تقدم يتضح أن القول إذا وقع له مفعولان منصوبان به كان بمعنى : « الظن » حتماً ، وتجرى عليه أحكام « الظن » ولا وجود للحكاية هنا أو غيرها على الأرجح ، وإذا وقع له كلمة واحدة (هى التى قيلت) كان معناه « مجرد النطق » ، ونصبها مفعولاً به واحداً ، ولا تسمى هذه الكلمة محكية ، مع أنها هى مفعوله المباشر . وكذلك إذا وقع له جملة اسمية أو فعلية كان معناه مجرد النطق

(١) ولهذا تفتح همزة « أن » الواقعة بعد « القول » الذى معناه « الظن » ؛ لأن القول بهذا المعنى ينصب مفعولين ؛ فيكون المصدر المؤول من « أن » مع معموليها سادا مسد المفعولين . (كما سبق فى ج ١ فى موضع الكسر ص ٤٨٨ م ٥١ ، ولما تقدم هنا فى رقم ٤ من هامش ص ٣٦) .

(٢) لا غيم ولا مطر فيها .

(٣) ويجوز أن يحل محل المفعول الثانى جملة أو شبه جملة ، (كما أسلفنا فى أحكام الأفعال القلبية — ص ١٩ — ومنها : القول بمعنى الظن) . وتكون فى محل نصب .

(٤) أو : عند قيام قرينة تدل على حذف أحدهما أو حذف أحدهما كما سيجىء فى ص ٤٦ — .

(٥) المعروف والخير .

أيضاً ، ولكنه ينصب مفعولاً به واحداً نصباً غير مباشر ؛ لأن الجملة التي بعده تكون في محل نصب ؛ فتسد مسدّ المفعول به ؛ وتسمى : «مقول القول» دائماً ، ولا تسمى محكية بالقول ، إلا إذا سبق النطق بها .

فالقول بمعنى « الظن » لا حكاية معه — كما عرفنا — إذا وقع له مفعولاه المنصوبان . فإذا تغير ضبطهما وصارا مرفوعين فإن معناه وعمله يتغيران تبعاً لذلك ؛ إذ يصير معناه : النطق المجرد ، ويقتصر عمله على نصب مفعول واحد ؛ فتكون الجملة الجديدة اسمية في محل نصب تسد مسد مفعوله .

شروط القول بمعنى الظن :

يشترط النحاة ما يأتي لإجراء القول مجرى الظن معنى وعملًا ، طبقاً لما استنبطوه من أفصح اللغات العربية ، وأكثرها شيوعاً :

- (١) أن يكون فعلاً مضارعاً . (٢) وأن يكون للمخاطب بأنواعه المختلفة^(١)
- (٣) وأن يكون مسبوقاً باستفهام^(٢) .
- (٤) وألا يفصل بين الاستفهام والمضارع فاصل .

ويجوز الفصل بالظرف ، أو بالجار^(٣) مع مجروره ، أو بمعمول آخر للفعل ، أو بمعمول معموله^(٤) . وكثير من النحاة لا يشترط عدم الفصل ، ورأيه قوى ، والأخذ به أيسر .

(٥) ألا يتعدى بلام الجر ؛ وإلا وجب الرفع على الحكاية^(٥) ، نحو : أتقول للوالد فضلك مشكوراً ؟

فثال المستوفى للشروط الخمسة : أتقول المنافقَ أخطرَ من العدو ؟ . أتقول الاستحمامَ ضاراً بعد الأكل مباشرة ؟

ومثال الفصل بالظرف : أتقول — فوق السحاب — الطائرَ مرتفعاً .

-
- (١) المفرد وغير المفرد ، والمذكر والمؤنث . . .
 - (٢) سواء أكانت أداة الاستفهام اسماً أم حرفاً ، وسواء أكان المستفهم عنه الفعل أم بعض معمولاته .
 - (٣) بشرط ألا يكون الجار هو اللام المعدية للمضارع ، كما سيأتي في : هـ .
 - (٤) لا مانع من الفصل بأكثر من واحد بما ذكر .
 - (٥) ويكون القول بمعنى النطق ، والجملة بعده في محل نصب سادة مسد مفعوله .

وبالجار مع مجروره : أتقول - في أعماق البحر - الغواصة مقيمة . وبمعمول الفعل مباشرة : أتقول - واثقاً - الكيمياء - عامة الصناعة . وبمعمول معموله : أتقول - للأمن - العدل - ناشراً .

فإذا اختل شرط من الشروط السابقة لم يكن « القول » بمعنى : « الظن » فلا ينصب مفعولين مثله ، ولا يخضع للأحكام الأخرى التي يخضع لها « الظن » . وإنما يكون بمعنى : « النطق والتلفظ » ؛ فينصب مفعولاً واحداً لا محالة .

أما إذا استوفى شروطه مجتمعة فيجوز أن يكون كالظن معنى وعملاً ، على التفصيل الذي شرحناه . ويجوز - مع استيفائه تلك الشروط كاملة - أن يكون بمعنى : « النطق والتلفظ » فينصب مفعولاً واحداً فقط ، وعندئذ يتعين أن يكون الاسمان بعده مرفوعين حتماً ، ويتعين إعرابهما مبتدأ وخبراً في محل نصب ، لتسد جملتهما مسد المفعول به . فالأمران جائزان عند استيفائه الشروط . ولكن لكل منهما معنى وإعراب يخالف الآخر . والمتكلم يختار منهما ما يناسب المراد . فيصح : أتقول : الطائر مرتفعاً ؟ كما يصح : أتقول : الطائر مرتفع ، ينصب الاسمين معاً ، أو برفعهما على الاعتبارين السالفين المختلفين ^(١) ؛ طبقاً للمعنى المقصود . وهناك رأى آخر مستمد من لغة قبيلة عربية اسمها : سُلَيْمٌ ، وملخصه : أن القول - ومشتقاته - إذا كان معناه : « الظن » فإنه ينصب مفعولين مثله ، وتجري عليه بقية أحكام « الظن » بغير اشتراط شيء من تلك الشروط الخمسة أو غيرها ، فالشرط الوحيد عندهم أن يكون معناه : « الظن ^(٢) » فإن لم يتحقق هذا الشرط يكن معناه - في الغالب - « النطق المجرد والتلفظ » ، وينصب مفعولاً واحداً ، ولهذا يجب رفع الاسمين بعده ، واعتبار جملتهما الاسمية في محل نصب تسد مسد مفعوله .

(١) فليس استيفاءه الشروط موجبا تنزيله منزلة الظن . وإنما يجيز ذلك فقط . أما اعتباره جارياً مجرى الظن فيوجب أولاً تحقق الشروط كلها . . .

(٢) ويرى بعض النحاة : أن « سليماً » لا يشترطون أن يكون معناه « الظن » فعندهم القول قد ينصب مفعولين دائماً . وفي هذا الرأي ضعف . وقد أشرنا في هامش ص ١ ؛ إلى وجوب فتح همزة « أن » الواقعة بعد « القول » إذا كان معناه الظن ، لأنه يحتاج إلى مفعولين ؛ فيكون المصدر المؤول من « أن » مع معمولها في محل نصب ساداً مسد المفعولين . ونشير هنا إلى أن الرأي السالف يساير لغة سليم وغيرها ما دام القول بمعنى الظن ؛ لحاجته إلى ما بعده ، فتفقد « إن » الصدارة في جملتها ؛ فتفتح همزتها وجوباً .

زيادة وتفصيل :

(أ) تضطرب أقوال النحاة في اللفظ المحكى بالقول ؛ أيكون مفرداً وجملة ، أم يقتصر على الجملة فقط ؟ أيكون ترديداً ومحاكاة لنطق سابق به ، أم يكون ابتداءً كما يكون محاكاة ؟ أيكون حكاية للقول بمعنى النطق والتلفظ فقط ، أم يكون حكاية له بهذا المعنى ، وبمعنى الظن أيضاً . . . ؟ إلى غير ذلك من صنوف التفریع ؛ والخلف ، والاضطراب الذى يخفى الحقيقة ، ويغشى على وضوحها ، ويكدّ الذهن فى استخلاصها . وقد تخيرنا أصفى الآراء فيها ، وقدمناه فيما سبق . وللحكاية تفصيلات وأحكام أخرى فى بابها الخاص .

(ب) الأصل فى الجملة المحكية بالقول أن يذكر لفظها نصّاً كما سُمع ، وكما جرى على لسان الناطق بها أول مرة . لكن يجوز أن تحكى بمعناها ، لا بألفاظها^(١) ؛ فإذا نطق الناطق الأول ، وقال حكمة ؛ هى : « الأمم الأخلاق » جاز لمن يحكيها بعده أن يرددها بنصها الحرفى ، وبضبطها وترتيبها ، فيردها بالعبرة التالية : قال الحكمى : « الأمم الأخلاق » . وجاز أن يرددها بمعناها مع مراعاة الدقة فى المعنى ؛ كما يأتى : قال الحكمى : « الأمم ليست شيئاً إلا الأخلاق » . أو : « الأمم بأخلاقها » . أو : « ما الأمم إلا أخلاقها » . . . وعلى هذا لو سمعنا شخصاً يقول : « البرد قارس » ، لجاز فى الحكاية أن نذكر النصّ بحروفه وضبطه وترتيبه : قال فلان : « البرد قارس » ، أو بمعناه : قال فلان : « البرد شديد » . . . وإذا قالت فاطمة : « أنا كاتبة » — مثلاً — وقلت : لزيب « أنت شاعرة » ؛ فلك فى الحكاية أن تذكر النصّ : (قالت فاطمة « أنا كاتبة » ، وقلت لزيب « أنت شاعرة » ، مراعاة لنصّ اللفظ المحكى فيهما ، ولك أن تذكر المعنى : (قالت فاطمة « هى كاتبة » ، وقلت لزيب « هى شاعرة ») أو : « إنها شاعرة » ، مراعاة لذلك المعنى ، فى حالة الحكاية ؛ حيث تكون فيها فاطمة وزيب غائبتين وقت الكلام^(٢) . فالحكاية بالمعنى لا تقتضى المحافظة على اسمية الجملة ، أو فعليتها ، أو نصّ

(١) إن لم يكن هناك ما يقتضى التمسك بالنص الحرفى لداع دينى ، أو علمى ، أو قضائى ، أو نحو ذلك . . .

(٢) لأن ذكر اسميهما دليل — فى الغالب — على غيابهما وقت حكاية الكلام . ولولا غيابهما لاتجه إليهما الخطاب (قلت لك : . . . بدلا من قلت لفاطمة . . . وقلت لزيب . . .) . راجع حاشية الصبان ج ٢ آخر باب « ظن » وكذلك الحضرى — وغيره — فى هذا الموضوع .

كلماتها ، أو إعراب بعض كلماتها إعراباً معيناً ؛ وإنما تقتضى المحافظة على سلامة المعنى ، ودقته ، وصحة الألفاظ ، وصياغة التركيب ، فيكفى في الجملة المحكية أن تكون صحيحة في مطابقة المعنى الأصلي ، وسليمة من الخطأ اللفظي . فإن كانت الجملة المحكية مشتملة في أصلها على خطأ لغوي أو نحوي وجب حكايتها بالمعنى للتخلص مما فيها من خطأ . إلا إن كان المراد إظهار هذا الخطأ ، وإبرازه لسبب مقصود ؛ وعندئذ يجب حكايتها بما اشتملت عليه .

(ج) هل يلحق « بالقول » الذى معناه النطق والتلفظ — ما يؤدى معناه من كلمات أخرى ؛ مثل ناديت ، دعوت ، أوحيت ، قرأت — أوصيت — نصحت . . . وغيرها من كل ما يراد به : « النطق المجرد » فنصب مفعولا أو مفعولين^(١) على التفصيل الذى سبق ؟

الأنسب الأخذ بالرأى القائل : إنها تُلحق به في نصب المفعول والمفعولين ، ما دامت واضحة الدلالة على معناه . ومن الأمثلة قوله تعالى : (وَنَادَا يَا مَالِكُ : لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) وقوله تعالى : (فَدَعَا رَبَّهُ : إني مَغْلُوبٌ فَأنتَ تَصَرُّ) بكسر الهمزة في قراءة الكسر . وقوله تعالى : (فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبَّهُمْ : لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ) ولا داعى للتأويل في هذه الآيات وغيرها بتقدير قول . . . إذا لا حاجة للتقدير مع الدلالة الواضحة ، وعدم فساد المعنى أو التركيب . . . أما إذا اقتضى المقام التقدير فلا مانع منه لسبب قوى . من ذلك قوله تعالى : (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ . . . أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ . . .) أى فيقال لهم : أكفرتم ؟ فهنا القول محذوف^(٢) ولا بد من تقديره لصحة المعنى والأسلوب .

(١) وهو الذى يفيد أن سُلِّمًا — كما نقل بعض النحاة تنصب بالقول مفعولين مطلقا ، (أى : ولو لم يكن بمعنى : الظن . ولا ينسب هذا لغير سليم في بعض الآراء — كما سبق في هامش ص ٤٣ .

(٢) هذا موضع من مواضع حذفه جوازاً ؛ لوجود كلام قبله يدل عليه وعلى مكانه ، وهو قوله تعالى : يوم تبيض وجوه . . . إلخ) .

المسألة ٦٣ :

حذف المفعولين ، أو أحدهما ، وحذف الناسخ

الاختصار أصل بلاغى عام ؛ لا يختص بباب ، ولا يقتصر على مسألة ، ويراد به : حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداع يقتضيه . وهو جائز بشرطين :

- (١) أن يوجد دليل يدل على المحذوف ، ومكانه ^(١) .
 - (ب) وألا يترتب على حذفه إساءة للمعنى ، أو إفسادٌ في الصياغة اللفظية ^(٢) .
- واستناداً إلى هذا الأصل القويم يصح الاختصار هنا بحذف المفعولين معاً أو أحدهما . فمثال حذفهما : هل علمتَ الطيارةَ ساجحةً في ماء الأنهار ؟ فتجيب : نعم ، علمتُ . . . هل حسبتَ الإنسان واصلاً بنفسه إلى الكواكب ؟ . نعم ، حسبت . . . أى : علمتَ الطيارةَ ساجحةً . . . وحسبتَ الإنسانَ واصلاً . . . ومثال حذف الثاني (وهو كثير) : أى الكلامين أشدُّ تأثيراً في الجماهير ؛ أشعرُ أم الخطابة ؟ فتقول : أظن الخطابة . . . أى : أظن الخطابة أشدَّ . . . ومثال حذف الأول : (وحذفه أقل من الثاني) ما مبلغ علمك بخالد بن الوليد ؟ فتقول : أعلم . . . بطلا صحابياً من أبطال التاريخ . أى : أعلم خالداً بطلا . . .

فقد صحَّ الحذف في الأمثلة السابقة ؛ لتحقق الشرطين معاً . أفإن لم يتحقق الشرطان معاً لم يجز الحذف ^(٣) ؛ فلا يصح في تلك الأمثلة وأشباهاها : علمت فقط ، ولا حسبت فقط ، بحذف المفعولين فيهما . ولا يصح علمت الطيارة . . . ولا

(١) لأن عدم معرفة المحذوف يفسد المعنى فساداً كاملاً ، وعدم معرفة مكانه يؤثر في المعنى قليلاً أو كثيراً ؛ فلوضع الكلمة في الجملة أثر في المعنى . ولا فرق في الدليل (القرينة) بين أن يكون مقالياً ؛ (أى : قولاً يدل على المحذوف) وأن يكون حالياً ؛ (أى : أمراً آخر مفهوماً من الحال والمقام) (راجع هامش ص ١٧٨ م ٧٦) وراجع ج ١ ص ٣٦٢ م ٣٧ .

(٢) يرى بعض النحاة الاختصار على هذا الشرط ؛ لأنه يتضمن معنى الشرط الأول ، ولكننا ذكرناهما معا مبالغة في الإيضاح والإبانة .

(٣) ولا التفات لمن أباح : « الاختصار » ؛ وهو الحذف بغير دليل .

حسبت الإنسان . . . بحذف المفعول الثاني فقط . ولا علمت ساجحة . . . ولا
حسبت واصلا ؛ بحذف الأول

واعتماداً على الأصل البلاغي السابق أيضاً يصح حذف الناسخ مع مرفوعه ؛
نحو : ماذا تزعم ؟ فتجيب : . . . الأَخ منتظراً في الحقل . أى : أزعم^(١) . . .

(١) في المسألتين الأخيرتين ؛ (مسألة : « القول » ومسألة : « الحذف ») يقول ابن مالك
في الحذف :

وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

يريد : ليس من الجائز في هذا الباب سقوط مفعول (أى : حذفه) أو مفعولين ، إلا بوجود دليل
يدل على المحذوف . وكلامه مختصر ، وقد وفيناه . وفي القول :

و«كَتَظُنُّ» اجْعَلْ : «نَقُولُ» إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ . وَلَمْ يَنْفَصِلْ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ يَبْعُضُ ذِي فَصَلَتَ يُحْتَمَلُ

المعنى : اجعل « تقول - وهى مضارع للمخاطب - مثل « تظن » فى المعنى والعمل إن وليت :
« تقول » مستفهما به ، أى إن جاءت : « تقول » بعد أداة يستفهم بها . (فوقوع الفعل « تقول » بعد
الاستفهام شرط) .

وشرط آخر ؛ هو : ألا ينفصل الفعل المضارع : « تقول » عن أداة الاستفهام بفواصل غير
الظرف . أما الظرف فيجوز أن يقع فاصلا بينهما ، وكذا ما يشبه الظرف ؛ وهو الجار مع مجروره .
- وقد يطلق « الظرف » على شبه الجملة بنوعيه - وكذا كل شيء آخر وقع عليه عمل الفعل : « ظن » أو عمل
معمول الفعل ؛ كالأمثلة التى سبقت فى الشرح . ثم بين رأى الآخر فى : « القول » بالبيت التالى :

وَأَجْرَى «الْقَوْلُ» ، «كَظُنُّ» مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ ؛ نَحْوُ ؛ قُلْ ذَا مُشْفِقًا

أى : قبيلة سليم تجرى القول مجرى الظن فى المعنى ، والعمل والأحكام المختلفة ، من غير اشتراط شيء
مطلقا . إلا اشتراط أن يكون « القول » بمعنى « الظن » . . . مثل : قل هذا مشفقاً . وقد سبق فى هامش
ص ٤٣ رأى آخر لهم .

المسألة ٦٤ :

أَعْلَمَ ... أَرَى ..

| | |
|---------------------|-------------------------------------|
| فَرِحَ الحَزِينُ . | أَفْرَحْتُ الحَزِينَ . |
| زَهَقَ البَاطِلُ . | أَزْهَقُ الحَقَّ البَاطِلَ . |
| لَانَ المتشَدَّدُ . | أَلَانْتُ الحَوَادِثُ المتشَدَّدَ . |

| | |
|--|--|
| سَمِعَ الصَّدِيقُ الخَبَرَ السَّارَّ . | أَسْمَعُ الصَّدِيقَ الخَبَرَ السَّارَّ . |
| وَرَدَ الغَائِبُ أَهْلَهُ . | أُورِدُ الغَائِبَ أَهْلَهُ . |
| قَرَأَ الأَدِيبُ القصيدةَ . | أَقْرَأُ الأَدِيبَ القصيدةَ . |

| | |
|---|---|
| عَلِمْتُ الحِرْفَةَ وَسِيلةَ الرِّزْقِ . | أَعْلِمْتُ الغلامَ الحِرْفَةَ وَسِيلةَ الرِّزْقِ . |
| عَلِمَ الشَّبَابُ الاستقامةَ طَرِيقَ السَّلَامَةِ . | أَعْلِمْتُ الشَّبَابَ الاستقامةَ طَرِيقَ السَّلَامَةِ . |
| رَأَيْتُ الفَهْمَ رائدَ النُّبُوغِ . | أَرَيْتُ المتعلمَ الفَهْمَ رائدَ النُّبُوغِ . |
| رَأَى الخِبرَاءُ الآثارَ كُنُوزاً . | أَرَيْتُ الخِبرَاءَ الآثارَ كُنُوزاً . |

الفعل نوعان . لازم ؛ (أَى : قاصر ، لا ينصب بنفسه المفعول به ،) ومتعد ينصب بنفسه مفعولاً به ، أو مفعولين ، أو ثلاثة . ولا يزيد عليها .

ولتعددية الفعل اللازم وسائل معروفة في بابه^(١) . منها وقوعه بعد همزة النقل . (أَى : التعددية) فإذا دخلت همزة النقل على الفعل الثلاثي اللازم ، أو الثلاثي المتعدي لواحد أو لاثنين غيَّرت حاله ، وجعلت الثلاثي اللازم متعدياً — كأمثلة : «أ» — وصيَّرت الثلاثي المتعدي لواحد متعدياً لاثنين — كأمثلة : «ب» —

(١) هو باب تعدد الفعل ولزومه ، وسيأتي في ص ١٢٥ م ٧٠ .

وصيرت الثلاثي المتعدى لاثنين متعدياً لثلاثة - كأمثلة: « ح » - فشأنها أن تجعل فاعل الفعل الثلاثي مفعولاً به^(١)؛ فتنقله من حالة إلى أخرى تخالفها فكتسب الجملة مفعولاً جديداً لم يكن له وجود قبل دخول همزة النقل على الفعل. أما غير الثلاثي فلا تدخل عليه هذه الهمزة.

ولا يكاد يوجد خلاف في أن التعدية بهمزة النقل على الوجه السالف قياسية الثلاثي اللازم، وفي الثلاثي المتعدى بأصله لواحد. إنما الخلاف في الثلاثي المتعدى بأصله لاثنين؛ أتكون التعدية فيه مقصورة على فعلين من الأفعال القلبية؛ هما: « عَلِمَ - ورأى^(٢) » - دون غيرهما من باقى الأفعال القلبية التي تنصب مفعولين، والتي سبق الكلام عليها^(٣) - أم ليست مقصورة على الفعلين المذكورين فتشملهما، وتشمل أخواتهما القلبية التي مرّت في الباب السالف؟ رأيان. وتميل إلى أولهما جمهرة النحاة؛ فتستقصّر التعدية على الفعلين المعينين (« عَلِمَ » و « رَأَى ») ولا تبيح قياس شيء من أفعال اليقين والرجحان عليهما، فلا يصح عندها أن تقول: أَظُنُّتُ الرجل السيارةَ قادمةً، وأحسبته السفرَ فيها مريحاً. في حين يصح هذا عند بعض آخر يبيح القياس على الفعلين السالفين، ولا يرى وجهاً للتفرقة بينهما وبين نظائرها من أفعال اليقين والرجحان التي تنصب مفعولين بحسب أصلها^(٤).

سواء أخذنا برأى الجمهرة أم بالرأى الآخر، فالفعل القلبيّ الناصب للمفعولين بحسب أصله سينصب ثلاثة بعد دخول همزة التعدية عليه. ومفعوله الثانى والثالث أصلهما المبتدأ والخبر، ويجرى عليهما في حالتهما الجديدة ما كان يجرى عليهما قبل مجيء همزة التعدية؛ فتطبق عليهما وعلى أفعالهما - وباقى المشتقات - الأحكام

(١) كما سيجىء في ص ١٣٢ م ٧١.

(٢) سواء أكانت علمية كالأمثلة المذكورة، أم حلمية؛ وهى التى مصدرها « الرؤيا » المنامية.

كقوله تعالى:

« إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ، وَلَوْ أَرَأَاهُمْ كَثِيراً لَفَسَلْتُكُمْ ... »

(٣) في ص ٤.

(٤) وهذا رأى حسن؛ فإنه مع خلوه من التشديد والتضييق، يساير الأصول اللغوية العامة، يلائم التعبير الموجز المطلوب في بعض الأحيان؛ فتقول أظننت الرجل السيارة قادمة؛ بدلا من جعلت وجل يظن السيارة قادمة، إذ من الدواعى البلاغية، والاستعمالات اللازمة في العلوم الحديثة ما قد يجعل الرلّه التفضيل. فن الخير لإباحة الرأيين، وترك الاختيار للمتكلم يراعى فيه الملايسات.

والآثار الخاصة بالأفعال القلبية التي سبق شرحها ، ومنها التعليق ، والإلغاء ،
والحذف اختصاراً للدليل . . .

فمن أمثلة التعليق : أَعْلَمْتُ الشاهدَ لأداءُ الشهادة واجبٌ ، وأَرَيْتَهُ إنْ
كُتِمَتْهَا لِإِثْمٍ كَبِيرٍ . ومن أمثلة الإلغاء أو عدمه : النخيلُ - أَعْلَمْتُ البدويَّ أنْسَبُ
لِلصَّحْرَاءِ - أو : أنْسَبُ لِلصَّحْرَاءِ أَعْلَمْتُ البدويَّ النخيلُ - أو : النخيلُ
أَنْسَبُ لِلصَّحْرَاءِ أَعْلَمْتُ البدويَّ . وأصل الجملة : أَعْلَمْتُ البدويَّ النخيلَ أَنْسَبَ
لِلصَّحْرَاءِ . أما المفعول الأول من الثلاثة فقد كان في أصله فاعلاً كما عرفنا ، فلا
علاقة له بهذه الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية السالفة .

ومن أمثلة حذف المفعول الثاني للدليل أن يقال : هل عرفت حالة المزرعة ؟
فتجيب : أَعْلَمَنِي الْخَبِيرُ . . . جيدةٌ ، أَيْ : أَعْلَمَنِي الْخَبِيرُ الْمَزْرَعَةَ جَيِّدَةً .
ومثال حذف الثالث للدليل ؛ أن يقال : هل عرف الوالد أحداً قادمًا لزيارتك ؟
فتجيب : أَعْلَمْتُهُ زَمِيلاً ، أَيْ : زَمِيلاً قَادِمًا ^(١) لَزِيَارَتِي . ومثال حذف الثاني
والثالث معاً أن تقول : أَعْلَمْتُهُ . . .

فإن كان الفعل : « عَليمٌ » بمعنى : « عَرَفَ » أو كان الفعل : « رَأَى »
بمعنى : « أَبْصَرَ » - لم ينصب كلاهما في أصله إلا مفعولاً واحداً كما سبق .
نحو : عَلِمْتُ الطَّرِيقَ إِلَى النَّهْرِ - رَأَيْتُ الشَّهْبَ الْمَتَسَاقِطَةَ . فإذا دخلت على
أحدهما همزة التعدية صيرته ينصب مفعولين ، نحو : أَعْلَمْتُ الرَّجُلَ الطَّرِيقَ
إِلَى النَّهْرِ ، وَأَرَيْتُ ^(٢) الْغَلَامَ الشَّهْبَ الْمَتَسَاقِطَةَ . وهذان المفعولان ليسا في الأصل
مبتدأ وخبراً ؛ إذ لا يصح : الرَّجُلُ الطَّرِيقُ - الْغَلَامُ الشَّهْبُ . ولهذا لا يصح
تطبيق الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية عليهما . إلا التعليق فجائز ؛
ومنهُ قوله تعالى : (رَبِّ ارْنِي) ^(٣) كَيْفَ تُنْجِي الْمَوْتَى) .

(١) المعنى الأساسي لا يتم إلا بهذه الكلمة ، فلا تعرب حالا .

(٢) سبقت أحكام خاصة ببعض حالات هذا الفعل عند بنائه للمجهول ، وطريقة إعرابه -

في هامش ص ١٣ م ٦٠ .

(٣) فالآية تشتمل على فعل الأمر « ار » وهو من « أَرَى » البصرية التي تنصب مفعولين بشرط
وجود همزة التعدية قبلها . و « ياء المتكلم » هي مفعوله الأول . وجملة « كيف تنجي الموتى » في محل نصب
سدت مسد المفعول الثاني . في الرأي الراجح . باعتبار « كيف » استفهامية معمولة للفعل : « تنجي »
(وقد سبق الكلام على إعراب « كيف » في ج ١ ص ٣٧٥ م ٣٩) .

وقد نصت كتب اللغة على أفعال أخرى - قلبية وغير قلبية - قد ينصب كل فعل منها بذاته ثلاثة من المفاعيل ، دون وجود همزة التعدية قبله . وأشهر تلك الأفعال خمسة : نبأ - أنبأ - حدث - أخبر - خبر . . . مثل : نبأتُ الطيارَ الجوَّ مناسباً للطيران - أنبأتُ البحَّارَ الميناءَ مستعداً - حدثتُ الصديقَ الرحلةَ طيبةً - أخبرتُ المريضَ الراحةَ لازمةً - خبرتُ البائعَ الأمانةَ أنفعَ له . والكثير في الأساليب الماثورة أن تكون فيها تلك الأفعال الخمسة مبنية للمجهول ، وأن يقع أول المفاعيل الثلاثة نائب فاعل مرفوعاً ، ويبقى الثاني والثالث مفعولين صريحين . وقد جاء في القرآن « نبأ » ناصباً مفعولاً واحداً صريحاً ، وسدّ مسدّ المفعولين الآخرين جملة « إن » مع معموليها ، بعد أن علّقت الفعل عنها باللام في قوله تعالى : (وقالَ الذين كفروا هلْ ندلكُمْ على رجلٍ يُنَبِّئُكُمْ - إذا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مُمْزَقٌ - إنكُم لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ)^(١) .

(١) فيما سبق يقول ابن مالك في باب مستقل عنوانه : « أعلم وأرى » .

إِلَى ثَلَاثَةٍ « رَأَى » وَ « عَلِمَا » عَدَّوْا ، إِذَا صَارَا ، أَرَى وَأَعْلَمَا
وَالْمَفْعُولُ : « عَلِمْتُ » مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ : أَيْضًا حَقًّا

التقدير وهو الشرح أيضاً : النحاة عدوا الفعل : « رأى » والفعل : « علم » إلى ثلاثة من المفاعيل إذا صار كل من الفعلين في صيغة جديدة ؛ هي : « أرى ، وأعلم » ؛ حيث سبقتهما همزة التعدية . ثم بين أن ما ثبت لمفعولي « علم » من الأحكام المختلفة باعتبارهما في الأصل مبتدأ وخبراً - يثبت الثاني والثالث هنا ، فليس الثاني والثالث مع وجود همزة التعدية إلا الأول والثاني قبل دخولها على فعلهما . (والألف في « علما » - وأعلما - وحققاً - ألف الإطلاق الزائدة لوزن الشعر .) ثم قال :

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ ، فَلَا تَنْبِيْنُ بِهِ تَوَصَّلَا
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَا فِي اثْنَيْ كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَتَيْنِ

يريد : إذا تعدى كل من « علم » و « رأى » إلى مفعول واحد قبل مجيء حرف التعدية وهو : الهمزة ، فإن الفعل يتوصل بحرف الهمزة إلى مفعولين يتعدى لهما ، ليس أصلهما المبتدأ والخبر . فالثاني منها كالثاني للفعل : « كسا » في مثل : كسوت المحتاج ثوباً ؛ حيث لا يصلح الثاني في هذا المثال وأشباهه أن يقع خبراً للأول : إذ لا يصح : المحتاج ثوب . . .

ولما كان المفعول الثاني للفعل : « كسا » ليس خبراً في الأصل - كان هو وفعله غير قابلين

زيادة وتفصيل :

من الأساليب الفصيحة : أحبُّ العلومَ ، ولا تَرَ ما العلومَ الكونية . أو : أحب العلوم ، ولو تَرَ ما العلومَ الكونية . . . بمعنى : ولا سيما العلوم الكونية . فأما الكلام على : « لا سيما » فقد سبق مفصلاً في الجزء الأول آخر باب الموصول م ٢٨ . وأما الكلام على هذه الأساليب فيجىء هنا في ص ٢٦٥ م ٨٣ .

للاحكام الخاصة بالأفعال القلبية وآثارها ، ومنها : أن يكون جملة ، وشبه جملة ، والإلغاء . . . وإلا التعليق ؛ فيجوز على الوجه الذى سبق فى هامش ص ٥٥ ومثله المفعول الثانى للفعل : « علم » بمعنى « عرف » ، والفعل : « رأى » بمعنى : « أبصر » كلاهما يشبه فى هذا الحكم ، فالمفعول الثانى للفعل « علم » و « رأى » بالمعنيين المذكورين « ذو انثسا » بالمفعول الثانى للفعل : « كسا » أى : ذو محاكاة ومتابعة واقتداء به فيما سبق . ثم قال ابن مالك :

وَكَاَرَى السَّابِقِ : نَبَأً ، أَخْبَرَ حَدَّثَ ، أَنْبَأَ ، كَذَاكَ خَبَرًا .

أى : مثل الفعل : « أرى » السابق أول الباب ، فى نصب ثلاثة من المفاعيل بضعة أفعال أخرى ، سرد منها فى البيت خمسة . وإنما قال « أرى » السابق ليشتمد عن « أرى » التى بعدها ، وهى التى تنصب همزة مفعولين بعد دخول التعدية . وماضيا هو : رأى ، بمعنى : نظر .

المسألة ٦٥ :

الفاعل^(١)

تعريفه :

اسم ، مرفوع ، قبله فعل تام ، أو ما يشبهه^(٢) ، وهذا الاسم هو الذى فعل^(٣) الفعل ، أو قام به^(٤) .

فمثال الاسم ، صريحاً ، أو مؤولاً : (ولقد نصّركم الله فى مواطن كثيرة)

(١) للنحاة فيه تعريفات كثيرة ، تراعى فى أكثرها جانب الدقة اللفظية المنطقية . ولا بأس بهذا ؛ لولا أنهم بالغوا حتى انتهوا إلى إطالة مذبذومة لا تناسب التعريف ، أو اختصار معيب ؛ يحوى الغموض والإبهام . وقد اخترنا من تعريفاتهم ما خلا من العيبين السالفين ، ومال إلى الوضوح ، واليسر ، وإن اشتمل على بعض أجزاء يعدها المناطق من أحكام الفاعل ، لا من تعريفه ؛ مثل : الرفع . ولكن هذا لا أهمية له قديماً وحديثاً .

(٢) من كل ما يعمل عمل الفعل ؛ كالمصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وباقي المشتقات العاملة التى سبق الكلام عليها (فى الباب الأول ص ٤ ، وغيره) . وكاسم الفعل أيضاً . فالمصدر نحو : عجبت من إتلاف المال محمد ، واسم الفاعل ؛ مثل : أصانع الثوب فتاة ؟ والصفة المشبهة مثل : سحرنا الخطيب بكلام جميل أساليبه ، قوى براهينه . وأفعال التفضيل ؛ نحو : هذا الأكل خلقه . . . وهكذا . أما اسم المفعول فحكمه حكم الفعل المبني للمجهول ؛ كلاهما يرفع نائب فاعل ، كما سيحى . ومثل المشتق المؤول بالمشتق ؛ نحو : العدو نمر ، أى : هو ؛ لأنه بمعنى : غادر ؛ فهو جامد مؤول بالمشتق ، وفاعله ضمير مستتر فيه . وقد يكون ظاهراً نحو : القائد أسد هجماته ، أى : القائد جريئة هجماته (وقد سبق بيان الجامد المؤول بالمشتق فى ج ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ باب المبتدأ) .

(٣) أو يفعل الآن ، أو فى المستقبل ؛ ليشمل المضارع الذى يقع مدلوله الآن أو فى المستقبل ؛ ويشمل الأمر الذى يقع مدلوله فى المستقبل ؛ كما يشمل الفعل الذى قبله أداة تعليق ؛ مثل : إن يحضر الغائب نستقبله . والفعل الذى فى جملة إنشائية ؛ مثل : أغيث إبراهيم ؟ ؛ لأن الفعل فى التعريفات العلمية لا يدل على زمان - كما فى هامش ج ١ ص ٣١ م ٤ - ولا فرق بين أن يكون معنى الفعل موجبا أو منفيا ؛ نحو : لم ينتصر الجبان .

(٤) يرد على البال السؤال عن الفرق المعنوى بين الفاعل الذى قام به الفعل ، والمفعول الذى وقع عليه الفعل ؛ لأن المعنى اللغوى للعبارتين واحد ، بحيث لو وضعت إحداها مكان الأخرى ما تغير المعنى اللغوى . .

إن الفرق اللفظى بين الفاعل والمفعول به معروف للنحاة ؛ فالفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب ، وهذا الفرق اللفظى يستتبع عندهم فرقاً اصطلاحياً فى معنى كل جملة ، يوضحه ما يأتى :

« تحرك الشجر » . كلمة : « الشجر » تعرب فاعلاً نحويًا . لكن هذا الإعراب لا يوافق المعنى اللغوى الواقعى . وهو : « من أوجد الفعل حقيقة ، وباشر بنفسه إبرازه فى الوجود » ؛ لأن الشجر لم

(واعبدوا اللهَ - ولا تُشركوا به شيئاً^(١)) - (شاع أن البغى وخيمُ العاقبة) -
(ثبت أن تنتقل العدوى من المريض للسليم) .

ومثال ما يشبه الفعل : أواقفُ على الشجرة عصفورةً - ما فَرِحَ أعداؤنا
بوحْدتنا وقوتنا . فكلمة : «عصفورة» فاعل للوصف ؛ (وهو : واقف ، اسم الفاعل)
وكلمة : « أعداؤنا » فاعل للوصف : (فَرِحَ - الصفة المشبهة) .
ومن أمثلة الفاعل الذى قام به الفعل أيضاً : اتسعت ميادينُ العمل في بلادنا ،
وتنوعت أسبابُه ؛ فلن يضيق الرزقُ بطالبه ما داموا جادين .

يفعل شيئاً ؛ إذ لا دخل له في إيجاد هذا التحرك ، ولا في خلقه ، وجعله حقيقة واقعة بعد أن لم تكن .
فليس للشجر عمل إيجابي - مطلقاً - في إحداث التحرك . وكل علاقته به أنه استجاب له : وتفاعل معه ؛
فقامت الحركة به ، وخالطته ، ولا يسته ، من غير أن يكون له اختيار أو دخل في إيجادها كما سبق .
فأين الفاعل الحقيقي الذى أوجد التحرك من العدم ، وكان السبب الحقيقي في إبرازه للوجود ؟ ليس في
الجملة ما يدل عليه ، أو على شيء ينوب عنه . فإذا قلنا : حرك الهواءُ الشجر - تغير الأمر ؛ فظهر
الفاعل الحقيقي المنشئ للتحرك ، وبان الموجد له ، الذى أوقع أثره على المفعول .

مثال آخر : تمزقت الورقةُ . تعرب كلمة : « الورقةُ » فاعلاً نحويًا . وهذا الإعراب لا يوافق ولا
يساير المعنى اللغوي لكلمة : « فاعل » ، ولا يوافق الأمر الواقع ؛ لأن الورقة في الحقيقة لم تفعل شيئاً ؛
فلم تمزق نفسها ، ولا دخل لها في تمزقها ، ولم تشترك فيه بعمل إيجابي يحدثه ؛ ولكنها تأثرت به حين
أصابتها . فأين الفاعل الحقيقي - لا النحوي - الذى أوجد التمزق ، وجعله حقيقة قائمة بالورقة ؟
لا وجود له في الجملة ، ولا دليل فيها يدل عليه أو على شيء ينوب عنه . لكن إذا قلنا : مزق الطفل الورقة -
ظهر الفاعل الحقيقي ، واتضح مَنْ أوجد الفعل بمعناه اللغوي الدقيق .

وبما سبق يتبين الفرق المعنوي بينهما ، وأنه ينحصر في :

١ - أن الفاعل النحوي - على الوجه السالف - ليس هو الفاعل الحقيقي ، وإنما هو المتأثر بالفعل ،
وليس في الجملة ما يدل على ذلك الفاعل الحقيقي ، أو على شيء ينوب عنه .

ب - وأن المفعول به ليس فاعلاً نحويًا ولا حقيقياً . وإنما هو المتأثر بالفعل ، أيضاً ، ولكن
مع اشتمال جملته على الفاعل الحقيقي ، أو ما ينوب عنه .

(١) المراد بالاسم الصريح هنا : ما يشمل الضمير ؛ كما في المثال .

... ..

زيادة وتفصيل :

يكون الفاعل مؤولا إذا وقع مصدراً منسباً من حرف مصدرى وصلته . وحروف المصادر خمسة^(١) ، لكن الذى يصلح منها للسبك فى باب الفاعل ثلاثة^(٢) ؛ هى : « أن » - « أن » - « ما » ، المصدرية بنوعيتها . مثل يسعدك أن تعمل الخير ، ويسعدنى أنك حريص عليه . أى : يسعدك عمل الخير ويسعدنى حرصك عليه . ومثل : ينفعك ما أخلصت فى عملك - يسرنى ما طالت ساعات الصفو . أى : ينفعك إخلاصك فى عملك - يسرنى مدة^(٣) إطالة ساعات الصفو . فلا يوجد المصدر المؤول إلا من اجتماع أمرين مذكورين فى الكلام ؛ هما : حرف سابك وصلته . ولا يجوز حذف أحدهما إلا « أن » الناصبة للمضارع ؛ فإنها قد تحذف وحدها وجوباً أو جوازاً فى مواضع معينة ، وتبقى صلتها - كما سيجىء فى النواصب - ومع حذفها فى تلك المواضع فإنها تسبك مع صلتها الباقية مصدراً يعرب على حسب حالة الجملة . وقد حذفت سماعاً فى غير تلك

(١) حروف المصادر وتسمى : « حروف السبك » ، خمسة : (أن) الناصبة للمضارع - أن مشددة ومخففة - ما - كى - لو) وقد سبق الكلام على معناها ، وصلتها ، وكل ما يتعلق بها فى ج ١ ص ٢٩٤ م ٢٩ من هذا الكتاب . وزاد عليها بعضهم همزة التنوين ؛ فإنها من أدوات السبك عندهم . وهى التى تقع بعد كلمة : « سواء » ، ويليهما صلتها مشتملة على لفظة « أم » الخاصة بهما . كقوله تعالى :

(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) فالهمزة تسبك مع الجملة

بعدها بمصدر يعرب هنا فاعلا . والتقدير : إن الذين كفروا سواء - بمعنى : متساو - إنذارك وعدمه عليهم . فهم يعربون كلمة : « سواء » خبر « إن » والمصدر المؤول فاعل لكلمة : « سواء » التى هى بمعنى اسم الفاعل . وتفصيل الكلام على هذا فى مكانه الخاص من باب العطف عند بيان أحوال « أم » .

(٢) أما : « كى » المصدرية فلا تصلح للسبك فى باب الفاعل ؛ لأنها - فى الغالب - تكون مسبوقه بلام الجر لفظاً ، أو تقديراً . فالمصدر المؤول منها ومن صلتها مجرور باللام ؛ فلا يكون فاعلا ؛ وكذلك : « لو » المصدرية ؛ لأنها - فى الغالب - مسبوقه بجملة فعلية ، فعلها « ود » أو « يود » - أو ما فى معناها ، فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها يعرب مفعولا للفعل الذى قبلها . . .

(٣) بشرط أن يكون المراد : أن مدة الإطالة هى التى تسر ، وليست الإطالة نفسها ؛ وإلا كانت « ما » مصدرية فقط .

المواضع ، وبقيت صلتها أيضاً . وهو حذف شاذ لا يصح القياس عليه . ومنه قولهم : وما راعني إلا يسيرَ الركبُ . أى : إلا أن يسيرَ والتقدير مارأعني إلا سيرُهُ ؛ فالمصدر المؤول فاعل . ومثله : يُفرحني ييراً المريض ؛ أى : أن ييراً والتقدير : يسرنى بِسُرُوهُ ؛ فالمصدر المنسبك فاعل . وهو نظير المسموع ، وكلاهما لا يجوز القياس عليه ، وإنما يذكر هنا لفهم المسموع الوارد في الكلام العربي القديم دون محاكاته .

وقد دعاهم إلى تقدير « أن » حاجة الفعل الذي قبلها إلى فاعل ليكون المصدر المنسبك منها ومن صلتها في محل رفع فاعلا . ولولا هذا لكان الفاعل محذوفاً أو جملة : (يسير - ييراً المريض) وكلاهما لا يرضى عنه النحاة ؛ لخالفته الأعم الأغلب .

وبهذه المناسبة نشير إلى أن الراجح الذي يلزمنا اتباعه اليوم يَرَفُضُ أن تقع الجملة الفعلية أو الاسمية فاعلاً . وأما قوله تعالى في قصة يوسف : (ثم بدأ لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننّه . . .) فالفاعل ضمير مستتر تقديره : « هو » عائد على المصدر المفهوم من الفعل . أى : بدأ لهم ببدأ ، أى : ظهور رأى . وهذا أحد المواضع التي يستتر فيها الضمير كما سبق (١) .

وهناك رأى يجوز وقوعها فاعلاً مطلقاً . ورأى ثالث يجوز وقوعها فاعلاً بشرط أن تكون فعلية معلقة (٢) بفعلٍ قلبي ، وأداة التعليق الاستفهام ؛ كقوله تعالى : (وتبين لكم كيف فعلنا بهم . والرأى الأول أكثر مسaire للأصول اللغوية ، وأبعد من التشتيت والتفريق ، وآثارها السيئة في الإبانة والتعبير ، فالأقتصار عليه أولى . نعم إن كانت الجملة مقصوداً لفظها وحكايتها بحروفها وضبطها جاز وقوعها فاعلاً ؛ كأن تسمع صوتاً يقول : « رأيت البشير » . فتقول : « سرنى رأيت البشير » . فتكون الجملة كلها باعتبارها كتلة واحدة متماسكة ، فاعلاً ، مرفوعاً بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية (كما سيجيء في بابها) .

(١) ج ١ ص ١٨١ م ٢٠ عند الكلام على مرجع الضمير .

(٢) شرحنا في الباب الأول : (ظن وأخواتها) التعليق وأدواته . وفي ج ١ ص ٣٧٥ م ٣٩ إيضاح حسن لإعراب كلمة : « كيف » كما أشرنا هنا في هامش ص ٥٠ .

أحكام الفاعل

للفاعل أحكام تسعة ؛ لا بد أن تتحقق فيه مجتمعة :

أولها : أن يكون مرفوعاً ؛ كالأمثلة المتقدمة . ويجوز أن يكون الفاعل مجروراً في لفظه ، ولكنه في محل رفع . ومن أمثلته إضافة المصدر إلى فاعله ؛ في نحو : يسرنى إخراجُ الغنيِّ الزكاةَ . فكلمة « الغني » مضاف إليه مجرور . وهي فاعل المصدر ؛ إذ المصدر هنا يعمل عمل فعله : « أخرج » فيرفع مثله فاعلاً ، وينصب مفعولاً . وأصل الكلام : يعجبني إخراجُ الغنيِّ الزكاةَ ؛ ثم صار المصدر مضافاً ، وصار فاعله مضافاً إليه مجروراً في اللفظ ، ولكنه في المحل مرفوع بحسب أصله ^(١) ، كما قلنا ؛ فيجوز في تابعه (كالنعت) أن يكون مجروراً ؛ مراعاةً للفظه ، ومرفوعاً مراعاةً للمحل ، تقول : يعجبني إخراجُ الغنيِّ المقتدرِ الزكاةَ ؛ برفع كلمة : « المقتدر » أو جرّها .

ومن أمثلة ذلك أيضاً الفاعل المجرور بحرف جرّ زائد . ويغلب أن يكون حرف الجرّ الزائد هو : « مِن » ، أو : « الباء » ، أو : « اللام » . نحو : ما بقى من أنصار للظالمين — كَفَى ^(٢) ! بالحق ناصراً ومعيناً — هيهات لتحقيق الأمل بغير الجهد الصادق . فكلمة : « أنصار » مجرورة في اللفظ بحرف الجرّ الزائد : « مِن » ولكنها في محل رفع فاعل . وكلمة : « الحق » ، مجرورة بحرف الجرّ الزائد : « الباء » في محل رفع ؛ لأنها فاعل . وكذلك : كلمة : « تحقيق » مجرورة باللام الزائدة في محل رفع ؛ لأنها فاعل لاسم الفعل : « هيهات » .

(١) ومثل المصدر المضاف لفاعله اسم المصدر في نحو : يسرف عطاءُ الغنيِّ الفقير . فكلمة : « عطاء » اسم مصدر للفعل : « أعطى » الذي مصدره : إعطاء . وقد أضيف اسم المصدر لفاعله ، ونصب مفعوله . ففاعله مجرور اللفظ ، مرفوع المحل .

(٢) فعل ماض ، معناه : يَكْفِي . . .

فالفاعل في الأمثلة الثلاثة وأشباهاها مجرور اللفظ مرفوع المحل ؛ بحيث لو جاء بعده تابع (كالعطف) لجاز في تابعه الرفع والجرح ؛ - كما أسلفنا - ففي المثال الأول نقول : ما بقى من أنصار وأعوان^(١) للظالمين ؛ بالجرح والرفع في كلمة : « أعوان » المعطوفة . وفي المثال الثاني نقول : كفى بالحق والأخلاق بجر كلمة : « الأخلاق » ورفعها . وفي الثالث هيهات لتحقيق الأمل والفوز بجر كلمة : « الفوز » ورفعها^(٢) .

ثانيها : أن يكون موجوداً - ظاهراً ، أو مستتراً - لأنه جزء أساسي^(٣) في جملته ؛ لا بد منه ، ولا تستغنى الجملة عنه لتكملة معناها الأصيل مع عامله ، ولهذا لا يصح حذفه .

(١) إذا كان المعطوف معرفة والمعطوف عليه مجروراً بمن الزائدة ؛ مثل ما بقى من أنصار والجنود - وجب في المعطوف الرفع فقط - كما يقول النحاة - لأن « من » الزائدة لا تكون جارة زائدة إلا بشرطين ؛ أن تكون مسبوقه بنى أو شبهه ، وأن يكون المجرور بها نكرة . ولما كان المعطوف في حكم المعطوف عليه ، ويعد معمولاً مثله لحرف الجر الزائد : « من » - وجب عندهم أن يكون نكرة كالمعطوف عليه . فإن لم يكن نكرة مثله لم يصلح أن يكون معمولاً للحرف « من » فلا يصح فيه الجر ، ويجب فيه الاختصار على الرفع . وكذا إن كان المعطوف عليه نكرة وأداة العطف : « لكن » أو : « بل » ؛ لأن المعطوف بهما بعد النفي والنهي يكون مثبتاً ؛ فلا يصح جره ؛ لأنه بمنزلة المجرور بالحرف « من » والمجرور به لا بد أن يكون نكرة متفية (راجع إيضاح الكلام على : « بل » و « لكن » في ج ١ ص ٤٤٣ م ٤٣) . هذا تلخيص كلامهم . وهو مناقض لما يقولونه في مواضع مختلفة ؛ من أنه يغتفر في التوابع (أى في التوابع - وأشباهاها) - ما لا يغتفر في الأوائل - راجع ص ٢٤٧ م ٨١ - . وبنوا على هذا أحكاماً كثيرة ؛ فلا داعى هنا لخروجهم على ما قرروه ، وتشدهم وتضييقهم . والرأى تطبيق قاعدتهم السابقة على توابع الفاعل المجرور ؛ فيجوز في توابعه الجر ؛ مراعاة للفظ الفاعل المجرور ، والرفع مراعاة لمحلّه . وليس في هذا ضرر لفظى أو معنوى ، بل فيه تيسير ، وتخفيف ، وتقليل للتفريع .

(٢) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

الفاعل الذى كَمَرُفُوعَى : أَتَى زَيْدٌ مُبْتِئاً وَجْهَهُ : نِعَمَ الْفَتَى

وقد اكتفى في تعريف الفاعل بذكر أمثلة مستوفية للشرط هي : أتى زيد . . . فلكلمة « زيد » فاعل للفعل المتصرف : « أتى » وكلمة : « وجه » فاعل للوصف المشبه للفعل ؛ وهو : « متبر » اسم فاعل . و « الفتى » فاعل للفعل الجامد : « نعم » فقد كرر الفاعل تبعاً لأنواع العامل .

(٣) الجزء الأساسى في الجملة ، أو الأصيل ، هو : الذى لا يمكن الاستغناء عنه في أداء معناها . ويسميه النحاة : عمدة . ومنه : المبتدأ - الخبر - الفاعل - كثير من أنواع الفعل . . .

ويستثنى من هذه القاعدة أربعة أشياء^(١) كل منها يحتاج للفاعل ، ولكنه قد يحذف لداع يقتضى الحذف ؛ وهى :

(أ) أن يكون عامله مبنياً للمجهول ؛ نحو : (يأيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم . . .) ومثل : إن القوى يخاف بأسه . وأصل الكلام : كتب الله عليكم الصيام - إن القوى يخاف الناس بأسه . ثم بنى الفعل للمجهول ، فحذف الفاعل وجوباً ، وحل مكانه نائب له . . . (ب) أن يكون الفاعل واو جماعة أو ياء مخاطبة ، وفعله مؤكد بنون التوكيد ؛ كالذى فى خطبة أحد القواد . . .

« أيها الأبطال لتَهْزِمُنْ أعداءكم ، ولترفعُنْ راية بلادكم خفاقة بين رايات الأمم الحرة العظيمة . . . فأبشري يا بلادى ؛ فوالله لتسمعُنْ أخبار النصر المؤزر ، ولتفرحين بما كتب الله لك من عز وقوة وارتقاء » . (وأصل الكلام : تهزمونن - ترفعونن - تسمعين - تفرحين - حذف نون الرفع لتوالى الأمثال . ثم حذف وجوباً واو الجماعة وياء المخاطبة ؛ لالتقاء الساكنين)^(٢) . (ج) أن يكون عامله مصدرأ ؛ مثل : إكرام الوالد^(٣) . مطلوب والحذف هنا جائز . . .

(د) أن يحذف جوازاً مع عامله لداع بلاغى بشرط وجود دليل يدل عليهما ؛ مثل : من قابلت ؟ فتقول : صديقاً . أى : قابلت صديقاً . وفى بعض الأساليب القديمة التى نحاكيها اليوم ما قد يوهم أن الفاعل محذوف فى غير المواضع السالفة ، لكن الحقيقة أنه ليس بمحذوف .

(١) زاد عليها بعض النحاة . ولكن الزيادة لم تثبت على التمحيص ولم يرض عنها المحققون (راجع الخضرى ج ١ ، والصبان ج ٢ أول باب الفاعل عند الكلام على مواضع حذفه) بل إنهم لم يرضوا عن هذه الأربعة ، وقالوا هناك : إن الحذف فيها ظاهرى فقط ، وليس بحقيقى . ولهم أدلتهم المقبولة القوية وإن كنا قد وقفنا وسطاً .

(٢) الكلام على هذا الحذف من نواحيه المختلفة مدون بالجزء الأول ص ٦٢ المسألة السادسة . أما التفصيل الأكل فى ج ٤ ص ١٢٩ م ١٤٣

(٣) يرى بعض النحاة : أن المصدر جامد ، فلا يتحمل ضميراً مستتراً فاعلاً ، إن حذف فاعله الظاهر إلا إن كان نائباً عن عامله المحذوف فيتحمل ضميره - راجع ص ١٧٨ م ٧٦ - ويرى بعض آخر أنه جامد مؤول بمشتق ؛ فهو محتمل للضمير ؛ ففاعله مستتر فيه (راجع : « ب » ص ٩٢ وهامش ص ١٨٧) .

منها : أن يتكلم اثنان في مسألة ، يختلفان في تقديرها ، والحكم عليها ، ثم ينتهى بهما الكلام إلى أن يقول أحدهما لصاحبه : إن كان لا يناسبك فافعل ما تشاء . ففاعل الفعل المضارع : « يناسب » ليس محذوفاً ، ولكنه ضمير مستتر يعود إلى شيء مفهوم من المقام . أى : إن كان لا يناسبك رأيي ، أو نصحي ، أو الحال الذى أنت فيه ^(١)

ومنها : أن يعلن أحدهما رأيه بقوة وتشدد ؛ فيقول أحد السامعين . . . : « الحق » أى : ظهر الحق .

وقُصارى القول : لا بد - فى أكثر الحالات - من وجود الفاعل اسماً ظاهراً ، أو ضميراً مستتراً أو بارزاً . وقد يحذف أحياناً ؛ كما فى تلك المسائل الأربعة . وحذفه فى المسألتين الأوليين واجب ، أما فى الأخيرتين فجائز .

(١) سبق الكلام على هذا الموضع عند الكلام على مرجع الضمير ج ١ ص ١٨٢ .

زيادة وتفصيل :

هناك أفعال لا تحتاج إلى فاعل مذكور أو محذوف ؛ منها : « كان » (١) الزائدة ؛ مثل : المالُ - كان - عمادُ المشروعات العمرانية . ومنها الفعل التالى لفعل آخر ؛ ليؤكد توكيداً لفظياً ؛ مثل اقترَب - اقترَب - القطارُ ؛ فتهيأ - تهيأ - له . فالفعل الثانى منهما مؤكد للأول توكيداً لفظياً ؛ فلا يحتاج لفاعل مع وجود الفاعل السابق .

ومنها أفعال اتصلت : بآخرها « ما » ؛ الكافة . (أى : التى تكف غيرها عن العمل ، وتمنع ما اتصلت به أن يؤثر فى معمول) مثل : طالما - كَثُرَ ما - قَلِمًا (٢) ، نحو : طالما وفيتَ بوعدك ، وكثُرَ ما حمدتُ لك الوفاء ؛ وقبلما يُخلف النبيل وعده . ويعرب كل واحد فعلاً ماضياً مكفوفاً عن العمل (أى : ممنوعاً) بسبب وجود « ما » التى كَفَتْه . وقد يقال فى الإعراب : طالما - أو : كثرما - أو : قلما - « كافة ومكفوفة » بمعنى : أن كل كلمة من الاثنتين كفت الأخرى ، ومنعتها من العمل ؛ فهى كافة لغيرها ، ومكفوفة بغيرها .

وهناك رأى أفضل ؛ يعرب الفعل ماضياً ، ويعرب « ما » مصدرية ، والمصدر المنسبك منها ومن صلتها فى محل رفع فاعل الفعل الماضى ؛ فالتقدير : طال إيفاءك الوعدَ - وطال حمدى لك الوفاء - وقلَّ إخلافُ النبيل وعده . وإنما كان هذا الرأى أفضل لأنه يوافق الأصل العام الذى يقضى بأن يكون لكل فعل أصل فاعل ؛ فلا داعى لإخراج هذه الأفعال من نطاق ذلك الأصل (٣) .

هذا ويقول اللغويون إن تلك الأفعال - فى الرأى الأحسن الجدير بالاتباع - لا يليها إلا جملة فعلية كالأمثلة السابقة .

(١) تفصيل الكلام على زيادتها وفائدتها ، وإعرابها . . . فى ج ١ ص ٤٢٨ المسألة : ٤٤ .

(٢) تستعمل : « قلما » فى بعض الأساليب للنفي المحض ؛ فتكون حرفاً نافياً - لا فعلاً - مثل : « ما » النافية ، و « لا » النافية ؛ نحو : قلما يسلم السفينة من المكاره . أى : ما يسلم . . . ولا بد فى استعمالها حرف نفي من وجود قرينة تدل على هذا .

(٣) ولأن العلة التى يذكرونها لكف الفعل ، وعدم احتياجه للفاعل - وهى كما جاء فى المغنى - شبهة فى معناه للحرف : « رُب » علة واهية . وعلى اعتبار « ما » كافة ، يجب وصلها بالفعل الذى قبلها فى الكتابية ؛ فتشبه بآخره . أما على اعتبارها مصدرية فيجب فصلها فى الكتابة .

ثالثها : وجوب تأخيرها عن عامله ، كالأمثلة السالفة . وقد يوجد في بعض الأساليب الفصحى ما يُوهِم أن الفاعل متقدم . والواقع أنه ليس بفاعل في الرأي الأرجح ؛ ففي مثل : « الخيرُ زادَ » ، لا تُعرب كلمة : « الخير » فاعلاً مقدماً ، وإنما هي مبتدأ . وفاعل الفعل بعده ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على الخير ، والجملة الفعلية خبر المبتدأ . وفي مثل : « إنْ ملهوفٌ استعان بك فعاونته » ، تعرب كلمة : « ملهوف » فاعلاً بفعل محذوف يفسره الفعل بعدها ؛ والتقدير : « إن استعان بك ملهوفٌ — استعان بك — فعاونته » . ومثله : « إن أحد استغاث بك فأغثه » . . . وقوله تعالى : (وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره) فالفاعل لا يكون متقدماً . أما الاسم المرفوع المتقدم على الفعل في تلك الأمثلة وأشباهاها فقد يعرب حيناً ، مبتدأ ، وفاعل الفعل الذي بعده ضمير مستتر يعود على ذلك الاسم ، وقد يعرب في حالات أخرى فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده^(١) .

رابعها : أن يتجرد عامله (فعلاً كان أو شبه فعل) من علامة في آخره تدل على التثنية أو على الجمع حين يكون الفاعل اسماً ظاهراً منى أو جمعاً ، نحو : طلع النيران — أقبل المهنتون — برعت الفتيات في الحرف المتزلية . فلا يصح في الأمثلة السابقة وأشباهاها أن يتصل بآخر الفعل — ألف تثنية ، ولا واو جماعة ، ولا نون نسوة ؛ فلا يقال : طلعا النيران — أقبلوا المهنتون — برعن جماعة .

(١) هذا رأى فريق كبير من النحاة ، وخاصة البصريين . ويرى غيرهم — وخاصة الكوفيين — جواز تقدم الفاعل على عامله . وهم يعربون الاسم الظاهر المرفوع في الأمثلة المذكورة فاعلاً . وبالرغم من الميل للتفسير وتقليل الأقسام فرأى البصرة أقرب مسايرة للأصول اللغوية ؛ ذلك أن مهمة « المبتدأ » البلاغية تختلف عن مهمة « الفاعل » ؛ فلا معنى للخلط بينهما ، وإزالة الفوارق التي لها آثارها في المعنى — كما سيبيء أيضاً مفضلاً في مكانه المناسب من باب الاشتغال ص ١٢٢ — . وفي الحكم الثاني والثالث يقول ابن مالك :

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ

أي : أن الفعل لابد له من فاعل بعده ، فإن ظهر فهو المطلوب ، ولا استتار ولا حذف . وإلا فهو ضمير مستتر . . . أو محذوف إن كان الموضع موضع حذفه .

الفتيات^(١) . . . إلا على لغة تزيد هذه الحروف مع وجود الفاعل الظاهر بعدها .
وهي لغة فصيحة ولكنها لم تبلغ من الشيوخ والجرى على ألسنة الفصحاء ما بلغته
الأولى التي يحسن الاكتفاء بها ، والاقتصار عليها ؛ إيثاراً للأشهر ، وتوحيداً
للبيان .

ومثل الفعل في الحكم السابق ما يشبهه في العمل ، فلا يقال في اللغة الشائعة :
هل المتكلمان غريبان ؟ هل المتكلمون غريبون ، بإعراب كلمتي : « غريبان »
و « غريبون » فاعلاً للوصف ، ويجوز على اللغة الأخرى^(٢) .

خامسها : أن عامله قد يكون مضمراً جوازاً أو وجوباً :

(١) فيضمّر جوازاً حين يكون واقعاً في جواب استفهام ظاهر الأداة ،
تشتمل جملته على نظير العامل المحذوف . نحو : من انتصر ؟ فتجيب : الشجاعُ .
أى : انتصر الشجاعُ . . . ونحو : أحضرَ اليوم أحد ؟ فتجيب : الضيفُ ،
أى : حضر الضيفُ . . .

أو واقعاً في جواب استفهام ضمنى يفهم من السياق من غير تصريح بأداة
ودلالته ؛ نحو : ظهرَ المصلح فاشتد الفرح به ، العلماءُ ؛ القادةُ — الجنودُ —
أى : فرح العلماءُ — فرح القادةُ — فرح الجنودُ . . . فكأن سائلاً

(١) لا يقال هذا ولو كانت التثنية والجمع من طريق التفريق والعطف بالواو ؛ مثل : طلعا
الشمس والقمر . . . حضروا محمود ، وصالح ، وحامد . . . تعلمن فاطمة ، ومية ، وبشينة . . .
(٢) لعل الأخذ باللغة الأخرى التي تزيد هذه الحروف أحسن في حالة الوصف ؛ لأنه أيسر
وأوضح كما سبق أن قلنا في باب المبتدأ والخبر عند الكلام على الوصف — > ١ ص ٣٣٠ م ٣٤ .
وفي الحكم الرابع يقول ابن مالك :

وَجَرَدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ ، أَوْ جَمْعٍ ؛ كَفَازَ الشَّهَدَا
وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ

يقول : لا تلحق بآخر الفعل الذى فاعله مثنى أو جمعا — علامة تثنية أو جمع . وساق مثلاً لذلك :
« فاز الشهداء » فالفاعل جمع تكسير للرجال ، وفعله مجرد من علامة جمع الرجال ؛ فلم يقل : فازوا
الشهداء . ثم عاد فقال : إنه قد يصح في بعض اللغات زيادة علامة التثنية والجمع على أنها مجرد علامة ،
وليست ضميراً فاعلاً ؛ لأن الفاعل مذكور بعدها ، والفعل مسند له .

سأل : مَنْ فَرِحَ به ؟ فكان الجواب : العلماء . . . فلاستفهام غير صريح ، ولكنه مفهوم من مضمون الكلام . ومثل : ازدحم الطريق ؛ الأولادُ ، السياراتُ ، الدراجاتُ . . . أى : زَحَمَهُ الأولادُ ، زَحَمَتِ السياراتُ . . . فليس في الكلام استفهام صريح ، وإنما فيه استفهام ضمنيّ ، أو مقدر يفهم من السياق ؛ فكأن أصل الكلام : مَنْ زَحَمَهُ ؟ فأجيب : الأولاد ، أى : زَحَمَهُ الأولاد . ومثل العيد بهجةٌ مأمولة ، وفرحة مشتركة ، الكبارُ ، الأطفالُ ، الرجالُ ، النساءُ . . . ففي الكلام سؤال ضمنيّ أو مقدر ؛ هو : مَنْ يشترك فيها ؟ فأجيب : الكبارُ . . . أى : يشترك فيها الكبارُ . . . ومثل لم يدخل الحزن قلبك لموت فلان . . . فتقول : بل أعظمُ الحزن . فكأن أصل الكلام : أهذا صحيح ؟ فأجبت : أعظمُ الحزن ، أى : بل دخله أعظمُ الحزن . . . وهكذا^(١) .

(ب) وَيُضَمَّرُ العامل وجوباً حين يكون مُفسِّراً بما بعد فاعله من فعل آخر (أو ما يشبهه) يعمل مباشرة في ضمير يعود على الفاعل الظاهر السابق ، أو : في اسم مضاف إلى ضمير^(٢) يعود على ذلك الفاعل ؛ نحو : إن ضعيفٌ استنصرَكَ فانصرهُ — إن صديقٌ حضر والده فأحسن استقباله . فالفعل : «استنصر» و «حضر» هو المفسِّر للفعل المحذوف . وأصل الكلام : إن استنصرَكَ ضعيفٌ استنصرَكَ ، وفاعل الفعل المفسِّر ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على فاعل الفعل المحذوف . وكذلك فاعل الفعل : « حضر » فإنه مفسِّر لفعل محذوف ، والتقدير : إن لابسَ صديقٌ حضر والده فأحسن استقباله^(٣) ؛ فالضمير في كلمة : « والده » مضاف إليه ؛ والمضاف هو كلمة : « الوالد » المعمولة للفعل المفسِّر : « حضر » . وفي هذين المثالين وأشباههما لا يجوز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر ؛ لأن المفسِّر يدل على الأول ، ويغني عنه ؛ فهو كالعوض ، ولا يجوز

(١) يجوز في الأسماء التي أعربناها فاعلاً لفعل محذوف إعرابات أخرى غير ما نحن فيه .

(٢) هذا الاسم المضاف يسمى : « الملابس » للفاعل ، أى : الذي يجمعه به صلة أى صلة ؛ كقراءة ، أو صداقة ، أو عمل ، أو تملك . . .

(٣) سيجي في باب الاشتغال تفصيل المسألة ، وتوضيحها ، وسبب اختيارهم هذا الإعراب

الجمع بين العوض والمعوّض عنه^(١) .

سادسها : أن يتصل بعامله علامة تأنيث تدل على تأنيثه (أى : تأنيث الفاعل حين يكون مؤنثاً هو ، أو نائبه ، أو اسم الناسخ) . وزيادتها على الوجه الآتى :

(أ) إن كان العامل فعلاً ماضياً لحقت آخره تاءُ التأنيث الساكنة^(٢) ، مثل قول شوقي في سُكَيْنَة بنت الحسين بن علي :

كانت سُكَيْنَة تملأ الدّ نيسا ، وتهزأُ بالرواةِ
رَوَتْ الحديث ، وفسرتْ آيَ الكتابِ البيناتِ

(ب) إن كان العامل مضارعاً فاعله المؤنث اسم ظاهر ، للمفردة ، أو لثناها ، أو جمعها لحقت أوله تاء متحركة : مثل : تتعلم عائشة ، تتعلم العائشان — تتعلم العائشات . وكذلك إن كان فاعله ضميراً متصلاً للغائبة المفردة أو لثناها^(٣) ؛ مثل : عائشة تتعلم^(٤) — العائشان تتعلمان . ومثل قولهم : عجبت للباغى كيف تهذاً نفسه ، وتنام عيناه ، وهو يعلم أن عين الله لا تنام ؟ .

فإن كان فاعله ضميراً متصلاً بجمع الغائبات (أى : نون النسوة) فالأحسن تصديره بالياء — لا بالتاء — ، استغناء بنون النسوة فى آخره ؛ نحو : الوالدات يبذلن الطاقة فى حماية الأولاد ، ويسهرن الليالى فى رعايتهم .

(ح) إن كان العامل وصفاً لحقت آخره تاءُ التأنيث المربوطة ؛ مثل : أساهرةٌ والدَةُ الطفل ؟ . . .

(١) وفى الحكم الخامس يقول ابن مالك :

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أَضْمِرًا كَمَثَلِ : زَيْدٌ ، فى جَوَابِ : مَنْ قَرَأَ ؟

يريد : أن الفاعل قد يكون مرفوعاً بفعل مضمر ، أى غير مذكور مع فاعله . وضرب لهذا مثلاً هو : أن يسأل سائل : من قرأ ؟ فيجيب : زيد . أى : قرأ زيد . واكتفى بهذا عن سرد التفاصيل الخاصة بهذا الحكم ، وقد ذكرناها .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

وتاءُ تَأْنِيثٍ تَلِ الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأَنْثَى ؛ كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَدَى

(٣) بخلاف تاء المخاطبة للمفردة ، ومثناها ، وجمعها ؛ فليست تاء تأنيث ؛ وإنما هى للدلالة على الخطاب لا على التأنيث ؛ نحو : أنت يا زميلتى لا تعرفين العبت — أنتما يا زميلتى لا تعرفان العبت — أنتن يا زميلاتي لا تعرفن العبت . (٤) الضمير المستتر نوع من المتصل — كما سبق —

وحكم زيادة تاء التأنيث عام ينطبق على المواضع الثلاثة السالفة ؛ غير أن زيادتها قد تكون واجبة ، وقد تكون جائزة . فتجب في حالتين :

الحالة الأولى : أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً ، حقيقى التأنيث ، متصلاً بعامله مباشرة ، غير مراد منه الجنس ، وغير جمع ^(١) . كقولهم : سَعِدَت امرأةٌ عرفتُ ربها حق المعرفة ؛ فأطاعته ، وشقيت أخرى لم تراقبه في السر والعلن .
ويلاحظ التفصيل الآتى :

١- إن كان الفاعل اسماً ظاهراً مؤنثاً حقيقياً ولكنه مفصول من عامله بفواصل جاز تأنيث العامل وعدم تأنيثه ؛ نحو : نسقَ الزهرَ مهندسةٌ بارعة .

(١) بأن يكون - مفرداً ، أو مثنى ؛ لأن للجموع حكماً سيجىء . والمؤنث الحقيقى هو الذى يلد ويتناسل . وقد يكون تناسله من طريق البيض والتفريخ ؛ كالطيور . وهناك « مؤنث مجازى » ، وهو : الذى لا يلد ولا يتناسل ، ولكنه يجرى في أغلب استعمالاته اللفظية على حكم المؤنث الحقيقى ؛ فيؤنث له الفعل أحيانا ، وكذلك الصفة والخبر . . . ومن أمثلته : شمس ، أرض ، سماء . . . أما المؤنث اللفظى فهو الذى يشتمل لفظه على علامة تأنيث ؛ سواء أكان مؤنثاً حقيقياً ، أم مجازياً ، أم دالا على مذكر ، فن أمثلة المؤنث اللفظى والحقيقى معا : عائشة - فاطمة - مية - ليل . . . ومن أمثلة المؤنث اللفظى والمجازى معا : ورقة ، صحيفة ، سيورة ، صحراء . . . ومن أمثلة المؤنث اللفظى ومعناه مذكر : طلحة ، معاوية . . . وهناك نوع من المؤنث يسمونه المؤنث المعنوى فقط وهو : ما كان دالا على مؤنث مطلقاً ، مع خلو لفظه من علامة تأنيث . ونوع آخر يسمونه : « المؤنث تأويلا » ؛ كالكتاب ، مراداً به : الصحيفة ، وكالشباك ، مراداً به : النافذة . ونوع آخر ؛ يقال له : « المؤنث حكماً » وهو المذكر المضاف للمؤنث ؛ نحو كلمة : « كل » في قوله تعالى :

(وجاءتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ) ونحو كلمة : « صدر » في قول الشاعر :

«وتحطمتْ صدر القناة على العدا .» فكلمة : « كل » مذكورة ، وكذا كلمة : « صدر » . ولكنهما في المثالين مؤنثتين ؛ فقد اكتسبتا التأنيث من المضاف إليه ؛ وأنث الفعل لتأنيثهما . وهذا النوع وكذا التأويل - مع جواز استعماله وصحة محاكاته - يقتضينا أن نقتصد في استعماله ؛ منعاً للشبهة اللغوية ، وحيرة السامع والتأري . فإن خيف اللبس باستعماله وجب العدول عنه ، نزولاً على الصالح اللغوى .

وليس من اللازم أن توجد علامة التأنيث اللفظى في المؤنث الحقيقى ، أو المجازى ؛ فقد توجد كالأمثلة السابقة ، أولاً توجد مثل : زينب ، سعاد ، مى . . . ومثل : عين ، أذن ، يد . . . وفي الجزء الرابع - ص ٤٣٧ م ١٦٩ - الباب الشامل الخاص بالتأنيث ، وأقسامه المتعددة ، وعلاماته ، وأحكامه المختلفة . وقد أشار ابن مالك إلى حالتى الوجوب بقوله :

وإنما تلزمُ فِعْلٌ مضمَرٍ مُتَّصِلٍ . أو مُفْهِمٌ ذاتَ حِسَرٍ

يريد : أن علامة التأنيث تكون لازمة في الفعل الذى فاعله ضمير متصل يعود على مؤنث مطلقاً . وكذلك في الفعل الذى فاعله ظاهر متصل به مفهم ودال على مؤنثة حقيقة . . .

أو نسَّقتُ . . . ومثل : ما صاح إلا طفلةٌ صغيرة . وعدم التأنيث هو الأفصح حين يكون الفاصل كلمة . . « إلا » ^(١) والأفصح مع غيرها التأنيث ^(٢) .

٢ - وكذلك يصح الأمران إن كان الفاعل ظاهراً ، ومؤنثاً حقيقياً غير مفصول ، ولكن لا يراد به فرد معين ، وإنما يراد به الجنس كله ممثلاً في الفاعل ، فكأن الفاعل رمز لجنس معناه ، أو مرادٌ به ذلك الجنس كله . ومنه « الفاعل » الذى فعَّله : « نعم » أو « بئس » أو أخواتهما . فيجوز إثبات علامة التأنيث وحذفها . نحو : نعم الأمُّ ، ترعى أولادها ، وتشرف على شئون بيتها . . . فكلمة « الأم » هنا لا يراد بها واحدة معينة ، وإنما يُرمز بها إلى جنس الأم من غير تحديد ولا تخصيص . فيجوز أن يقال : نعم الأم ، ونعمت الأم ^(٣) .

٣ - وكذلك إن كان الفاعل ظاهراً ولكنه جمع تكسير للإناث أو الذكور فيصح تأنيث العامل ، وعدم تأنيثه ؛ نحو : عرفتُ الفواطمُ طريقَ السداد ، واتبعت

(١) أو : غير ، أو سوى . . . مع ملاحظة أن كلمة : « غير » أو : « سوى » هى التى تعرب فاعلاً ولكنها مضافة إلى المؤنث .
(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ : أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ
يريد : أن الفصل بين الفعل وفاعله الظاهر المؤنث الحقيقى الذى وصفناه - يبيح تجريد الفعل من علامة التأنيث ، وضرب لذلك مثلاً هو : أتى - القاضى - بنت الواقف - ويصح أتت القاضى . . . ولولا الفصل لوجب تأنيث الفعل . ثم قال :

وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلَّا فَضْلاً كَمَا زَكَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا
وفى رأى ابن مالك أن عدم التأنيث مفضل على التأنيث حين يكون الفاصل كلمة : « إلا » مثل :
مازكا إلا فتاة ابن العلا ؛ أى ماصلحتُ إلا فتاة الرجل المعروف بابن العلا . ثم قال :

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَّا فَضْلاً ، وَنَحْوِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعِ
أى : أن العامل الذى فاعله مؤنث ظاهر حقيق قد يتجرد من علامة التأنيث مع عدم وجود فاصل ؛ نحو : قال فتاة . كذلك قد تحذف علامة التأنيث من العامل الذى فاعله ضمير يعود متصل على مؤنث مجازى (ذى مجاز ، أى : صاحب مجاز) نحو : الأرض اهتز بالأمس اهتزازاً شديداً ، ثم انشق بعد ذلك . . . وهذا الحذف شاذ لا يصح محاكاته ، ولا القياس عليه .

(٣) ليس من اللازم فى هذه الصورة أن يكون الفاعل ظاهراً ؛ فقد يكون ضميراً مفسراً بنكرة بعده ، نحو : نعم فتاة عائشة ؟

الهنودُ سبل الرشاد . فالتأنيث على قصد تأويل الفاعل بالجماعة ، أو الفئة ، . . . وعدم التأنيث على قصد تأويله بالجمع أو الفريق ؛ فكأنك في الحالة الأولى تقول : عرفت جماعةُ الفواطم طريق السداد ، واتبعت جماعة الهنود سبل الرشاد . وكأنك في الحالة الثانية تقول : عرف جمعُ الفواطم . . . واتبع جمعُ الهنود . . . فالتأنيث ملاحظ فيه معنى : « الجماعة » والتذكير ملاحظ فيه معنى : الجمع . وكأن العامل مسند إلى هذه أو تلك ؛ ويجرى التأنيث أو التذكير على أحد الاعتبارين .

ومثل قولهم : إذا دعا البدوى استجاب سكان الحى لدعوته ؛ فأسرع الرجال إليه ، وبادر الفتيان لنجدته . . . ويجوز : استجابت — أسرع — بادرت ؛ فيجرب التأنيث أو التذكير هنا — كما في سابقتها — على أحد الاعتبارين .

ويجرب على اسم الجمع واسم الجنس الجمعى المعرب ، ^(١) ما يجرب على جمع ؛ التكسير ؛ نحو : قالت طائفة لا تسالموا العدو . ونحو : شربت البقر . . . ويجوز : « قال ، وشربت » ^(٢) .

٤ — وإن كان الفاعل الظاهر جمع مؤنث سالماً — مستوفياً للشروط ^(٣) — فحكمه كحكم مفردة ؛ فيجب تأنيث عامله — في رأى الأقوى — كقولهم : بلغت

(١) بخلاف المبني مثل : « الذين » في رأى من يعدها اسم جنس جمعياً . (وانظر ص ٧١)

(٢) وفي جمع التكسير وفي فاعل « نعم » وأخواتها (وهى التى سبق الكلام عليها قبل جمع التكسير) يقول ابن مالك :

والتَّاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالْتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ

أى : تاء التأنيث التى تزداد فى العامل للدلالة على تأنيث الفاعل — حكمها من ناحية وجودها أو الاستغناء عنها كحكمها فى العامل الذى يكون فاعله هو كلمة : « اللين » بمعنى « الطوبى » الذى لم يطبخ بالنار ، ولم يدخلها . حيث يقال : تكاثر اللين . ، أو تكاثرت اللين ؛ بزيادة تاء التأنيث أو بحذفها . فذلك الشأن فى كل جمع سوى جمع المذكر السالم المستوفى للشروط وجمع المؤنث السالم المستوفى أيضاً . فلم يبق جمع سواهما إلا جمع التكسير ، فكأنه يريد أن يقول : إذا كان الفاعل جمع تكسير جاز فى عامله التأنيث وعدم التأنيث ؛ نحو : قام الرجال ، وقامت الرجال على نحو ما شرحناه . ثم قال :

وَالْحَذْفُ فِي «نَعَمْ الْفَتَاةُ» اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيْنٌ

(٣) سبقت شروطه فى ج ١ ص ١٠٠ المسألة ١٢ .

الأعرايات في قوة البيان وبلاغة القول مبلغ الرجال ، وكانت الشاعرات تجيد القريض كالشعراء ، وربما سبقت شاعرة كثيراً من الفحول . . .

فإن لم يكن مستوفياً للشروط جاز الأمران ؛ نحو : أعلنت الطلحات السفر ، أو أعلن . (جمع : طلحة ، اسم رجل) ؛ وكقول بعض المؤرخين : (لما تَمَّتْ « أذْرى عاتٍ »^(١)) بناء وعمراناً هياً واليها طعاماً للفقراء ، ونظر فإذا جمع من النساء مقبل ؛ فقال : الحمد لله ؛ أقبل أولادُ الفضل ممن عملن بأنفسهن ، وساعدن بأولادهن ؛ ابتغاء مرضاة الله . . .) فيصح في الفعلين : « تم » - « أقبل » زيادة تاء التانيث في آخرها ، أو عدم زيادتها .

وبديه أن الفاعل إذا كان جمع مذكر سالماً مستوفياً للشروط ، لا يجوز في الرأي الأصح تانيث عامله ؛ وإنما يحكم له بحكم مفردة ؛ كقولهم : « أسرع المحاربون إلى لقاء العدو ، فرحين ، ولم يتزعزع الواقفون في الصفوف الأمامية ، ولم يتقهقر الواقفون في الصفوف الخلفية ؛ حتى كتب الله لهم النصر ، وفاز المخلصون بما يبتغون » .

فإن كان غير مستوفٍ للشروط جاز الأمران على الاعتبارين السالفين - (معنى الجمع أو : معنى الجماعة) نحو : أظهر أولو العلم في السنوات الأخيرة عجائب ؛ لم يشهد الأرضون مثلها منذ بدء الخليقة ، وشاهد العالمون من آثار العبقريّة ما جعلهم يرفعون العلم والعلماء إلى أعلى الدرجات . فيصح في الأفعال المذكورة عدم إلحاق علامة التانيث بها كما هنا ، أو زيادتها فيقال : أظهرت - تشهد - شاهدت . . .

٥ - وإن كان الفاعل الظاهر مؤنثاً غير حقيقيّ (وهو المجازي) صحّ تانيث عامله وعدم تانيثه ؛ نحو : امتلأت الحديقة بالأزهار - تمتلئ الحديقة بالأزهار . ويصح : امتلأ ، ويمتلئ .

٦ - هناك صور للفاعل المؤنث الحقيقي لا يصح أن يؤنث فيها عامله ، منها : أن يكون الفاعل هو التاء التي للمفردة ؛ مثل : كتبت - أو لمثناها ؛ نحو كتبنا ،

(١) اسم بلد بالشام .

أو التي معها نون النسوة ؛ مثل كتبتُن . . أو يكون الفاعل هو : « نا » التي
لجماعة المتكلمات ، نحو : كتبنا . أو نون النسوة ؛ نحو كتبتَن . . .
ومنها : أن يكون الفاعل المؤنث الحقيقي مجروراً في اللفظ بالباء التي هي حرف
جر زائد ، وفعله هو : كلمة : « كَفَيْ » مثل : « كفى بهندٍ شاعرة^(١) »

* * *

الحالة الثانية^(٢) : أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً عائداً على مؤنث مجازي ، أو
حقيقي ؛ كقولهم : بلادك أحسنتُ إليك طفلاً ، وأفاءت الخير عليك يافعاً ؛
فمن حقها أن تسترد جزاءها منك شاباً وكهلاً . وكقولهم : الأم المتعلمة تحسن رعاية
أبنائها ؛ فترفعُ شأن بلادها . . . ففاعل الأفعال الأولى (وهي : أحسن - أفاء -
تسترد . . .) ضمير مستتر تقديره : « هي » ، يعود على مؤنث مجازي . وأما فاعل
الفاعل تحسن - ترفع . . . فضمير مستتر تقديره : « هي » يعود على مؤنث
حقيقي . . .

فإن كان الفاعل ضميراً بارزاً منفصلاً كان الأفضح الشائع في الأساليب
العالية عدم تأنيث عامله ؛ نحو : ما فاز إلا أنت يا فتاة الحى - الفتاة ما فاز
إلا هي - إنما فاز أنت - إنما فاز هي ، و . . . وأشباه هذه الصّور مما يقال عند
إرادة الحصر . ومع أن التأنيث جائز فإن الفصحاء يفرون منه .

(١) نص النحاة على أن يكون الفعل هو : « كَفَيْ » الذي يكون فاعله مجروراً بحرف الباء
الزائدة .

ويفهم من هذا أن غيره من الأفعال التي فاعلها مجرور بحرف جر زائد - قد يتصل به علامة
تدل على تأنيث ذلك الفاعل . بل إنهم ذكروا أمثلة للتأنيث بمناسبة عارضة في باب النائب عن الفاعل .
ومن تلك الأمثلة قوله تعالى : (وما تسقط من ورقة . . .) وقوله : (وما تخرج من ثمرات من أكمامها
...) وقوله : (وما تحمل من أنثى . . .) .

(٢) سبقت الأولى من حالتى وجوب التأنيث في ص ٦٦ .

زيادة وتفصيل :

(ا) اسم الجنس الجمعيّ الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة — إذا وقع مفردة هذا فاعلا وجب تأنيث عامله مطلقاً ؛ (أى: سواء أكان من الممكن تمييز مذكره من مؤنثه ، كبقرة وشاة ، أم لم يمكن ؛ كنملة ودودة ؛ فيقال : سارت البقرة — أكلت الشاة — دأبت النملة على العمل . ماتت الدودة . . . أما اسم الجنس المفرد الخالي من التاء فيجب تذكير عامله ، ولو أريد به مؤنث ؛ مثل صَاح هدهد — غرد بلبل ، . . . إلا إن أمكن تمييز مذكره من مؤنثه ؛ فالمعول عليه في تأنيث عامل اسم الجنس المفرد الخالي من التاء أو عدم تأنيثه — هو مراعاة اللفظ عند عدم التمييز :

(ب) إذا كان الفاعل جمعاً يجوز في عامله التذكير والتأنيث (كجمع التكسير) فإن الضمير العائد على ذلك الفاعل يجوز فيه أيضاً التذكير والتأنيث . نحو قامت الرجال كلُّهُم — أو : قام الرجال كلها . . . والأحسن لدى البلغاء موافقة الضمير للعامل في التذكير وعدمه ، نحو قامت الرجال كلها ، أو قام الرجال كلهم ، ونحو : حضرت الأبطال كلها ، أو : حضر الأبطال كلهم ، وذلك ليسير الكلام على نسق متماثل .

(ح) كما تلحق تاء التأنيث الفعل في المواضع السابقة تلحق أيضاً الوصف — كما سبق — إلا إذا كان الوصف مما لا تلحقه التاء — غالباً — ؛ مثل : « فَعُول » ، بمعنى : « فاعل » ؛ كصَبُور ، وجَحُود . . . ومثل : « فَعِيل » بمعنى : مفعول ؛ كطريح وطريد ، بمعنى : مطروح ، ومطروء . (كما سيجيء تفصيله في — ج — باب التأنيث ،) ومثل : أفعال التفضيل في بعض صوره . وكذلك لا تلحق آخر اسم الفعل ؛ كهيئات . ولا العامل إذا كان شبه جملة على الرأى الذي يجعل شبه الجملة رافعاً فاعلاً بشروط اشترطها . وهو رأى يحسن إغفاله .

(د) إذا قصد لفظ كلمة ما ؛ (اسماً كانت ، أو فعلاً ، أو حرفاً) جاز اعتبارها مذكرة على نية : « لفظ » أو مؤنثة على نية : « كلمة » . وكذلك حروف الهجاء في الرأى الأشهر ؛ تقول في كلمة سمعتها مثل : « هواء » —

... ..

أعجبني الهواء ، أو : أعجبني الهواء . فالأولى على إرادة : أعجبني لفظ : « الهواء »
والثانية على إرادة : أعجبني كلمة : « الهواء » . وتقول في إعراب : « أعجب »
إنه فعل ماض ، أو إنها فعل ماض ... وتقول « أل » هو حرف يفيد التعريف
أحياناً . أو : هي حرف تفيد التعريف أحياناً . وهكذا . . . وتنظر للحرف
الهجائي « الميم » مثلاً فتقول : إنه جميل المنظر ، أو إنها جميلة المنظر . . .
وعلى حسب التذكير أو التأنيث في كل ما سبق ، يذكر أو يؤنث العامل والضمائر
وغيرها .

(هـ) الأحكام الخاصة بالتذكير والتأنيث المترتين على وقوع الفاعل
مفرداً مؤنثاً ، تُطبَّق أيضاً حين وقوعه مثنى مؤنثاً ؛ فيجرى على عامل الفاعل
المؤنث المثنى ، وعلى الضمائر العائدة عليه من التذكير والتأنيث ، ما يجرى عليهما
مع الفاعل المفرد المؤنث كما أشرنا من قبل .

سابعها : أن يتقدم - أحياناً - على المفعول به كالأمثلة السابقة ، وكقول الشاعر :

وإذا أراد اللهُ أمراً لم تسجدْ لقضائه ردّاً ولا تحويلاً
ولهذا التقدم أحوال ثلاث ؛ فقد يكون واجباً ؛ وقد يكون ممنوعاً ، وقد يكون جائزاً .

(١) فيجب الترتيب بتقديم الفاعل وتأخير مفعوله في مواضع أشهرها :

١ - خوف اللبس الذي لا يمكن معه تمييز الفاعل من المفعول ؛ كأن يكون كل منهما اسماً مقصوراً ؛ نحو : ساعدَ عيسى يحيى ، أو مضافاً لباء المتكلم ؛ نحو : كرّم صديقي أبى^(١) . فلو تقدم المفعول على الفاعل لخفيت حقيقة كل منهما ، وفسد المراد بسبب خفائها ؛ لعدم وجود قرينة تزيل هذا الغموض^(٢) واللبس . فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية تزيله لم يكن الترتيب واجباً . فمثال اللفظية : أكرمتُ يحيى سَعْدَى ، فوجود تاء التأنيث في الفعل دليل على أن الفاعل هو المؤنث (سَعْدَى) ومثل : كلّم فتاهُ يحيى ؛ لأن عودة الضمير على « يحيى » دليل على أنه الفاعل ، وأنه متقدم في الرتبة ، برغم تأخره في اللفظ . ولم يكن مفعولاً ، لكيلا يعود الضمير على شيء متأخر في اللفظ والرتبة ؛ وهذا أمر لا يسائر الأساليب الصحيحة التي تقضى بأن الضمير لا بد أن يعود على متقدم في الرتبة ، إلا في بعض مواضع^(٣) معينة ليس منها هذا الموضع .
ومثال المعنوية : أتعبتُ نَعْمَى الحِمَى . فالمعنى يقتضى أن تكون « الحِمَى » هي الفاعل ؛ لأنها هي التي تتعب « نَعْمَى » ، لا العكس .

٢ - أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول اسماً ظاهراً ؛ نحو : أتقنتُ العمل ، وأحكمتُ أمره . ولا مانع في مثل هذه الصورة من تقدم المفعول على الفعل

(١) يقع اللبس في صور كثيرة ؛ فيشمل كل الأسماء التي يقدر على آخرها الإعراب ، كالمقصور . وكالمضاف إلى باء المتكلم ، وكالأسماء التي تعرب إعراباً محلياً ومنها المبنيات ؛ كأسماء الإشارة وأسماء الموصول . . .

(٢) لا التفات لما يقال من أن مخالفة الترتيب جائزة مع اللبس ، فهذا كلام لا يسائر الأصول اللغوية العامة ، ولا يوافق القصد من التفاهم بالكلام .

(٣) سبقت في باب الضمير ج ١ ص ١٨٤ م ٢٠

والفاعل معاً ؛ لأن الممنوع أن يتقدم على الفاعل وحده فيتوسط بينه وبين الفعل .
٣ - أن يكون كل منهما ضميراً متصلاً ولا حصر^(١) في أحدهما ؛ نحو
عاونتك كما عاونتنى .

٤ - أن يكون المفعول قد وقع عليه الحصر . (والغالب أن تكون أداة الحصر
هى : « إنَّما » أو « إلا » المسبوقه بالنفى ، نحو : إنما يفيد الدواء المريض ، أو : ما أفاد
الدواء إلا المريض .

وقد يجوز تقديم المفعول على فاعله إذا كان المفعول محصوراً بإلا المسبوقه
بالنفي ، بشرط أن تتقدم معه « إلا » ؛ نحو : ما أفاد - إلا المريض - الدواء^(٢) .
ومع جواز هذا التقديم لا يميل أهل المقدرة البلاغية إلى اصطناعه ؛ لمخالفته الشائع
بين كبار الأدباء .

(ب) ويجب إهمال الترتيب وتقديم المفعول على الفاعل فيما يأتى :

١ - أن يكون الفاعل مشتتلاً على ضمير يعود على ذلك المفعول ؛ نحو :
صان الثوب لا لبسه - قرأ الكتاب صاحبه . ففي الفاعل (وهو : لابس - صاحب)
ضمير يعود على المفعول السابق . فلو تأخر المفعول لعاد ذلك الضمير على متأخر
لفظاً ورتبة^(٣) ؛ وهو مرفوض فى هذا الموضع . أما عوده على المتأخر لفظاً دون

(١) سبق فى الجزء الأول ص ٣٦٤ م ٣٧ الإشارة إلى معنى الحصر (القصر) والغرض منه . . .
(٢) لما كان المحصور بإلا هو الواقع بعدها كان تقدمه معها لا لبس فيه ؛ لأن وجودها قبله
مباشرة يدل على المحصور بغير غموض . أما المحصور « بئنا » فإنه المتأخر الذى لا يليها مباشرة .
فإذا تقدم ضاع - فى بعض الحالات - الغرض البلاغى من الحصر ، ولا قرينة فى الجملة تدل على التقديم ؛
فيقع اللبس الذى يفسد الغرض .

(٣) شرحنا فى باب الضمير ج ١ ص ١٨٢ معنى التقدم فى اللفظ مع التقدم فى الرتبة ، ومعنى
التقدم فى اللفظ دون الرتبة . وملخصه : أن بناء الجملة العربية قائم على ترتيب يجب مراعاته بين كلماتها ؛
فتتقدم واحدة على الأخرى وجوباً أو جوازاً . فالأصل فى المبتدأ وجوب تقدمه على الخبر ، والأصل فى
الفعل وجوب تقدمه على فاعله ومفعوله ، والأصل فى الفاعل أن يتقدم على المفعول . . . فإذا تحقق هذا
الأصل ووضع كل لفظ فى مكانه وفى درجته قيل إنه متقدم فى اللفظ وفى الرتبة ؛ كالمبتدأ حين يتقدم على
خبره ، وكالفاعل حين يتقدم على مفعوله . فإذا تأخر المبتدأ عن خبره ، أو الفاعل عن مفعوله ، لم
يفقد درجته ، ولم تزل عنه رتبته ، برغم تأخره اللفظى ؛ فيقال عنه : إنه متأخر لفظاً لا رتبة . . .
وهناك مواضع يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة شرحناها - كما قلنا - فى مكانها
الأنسب لها ، وهو باب الضمير ج ١ ص ١٨٤ م ٢٠ برغم أن بعض المطولات النحوية تذكرها فى آخر
باب الفاعل لمناسبة طارئة .

رتبة - وهو المسمى بالمتقدم حكماً - فجائز . ومن أمثله عود الضمير من مفعول متقدم على فاعله المتأخر ؛ نحو حملت ثمارها الشجرة - فالضمير « ها » في المفعول عائد على « الشجرة » التي هي الفاعل المتأخر في اللفظ ، دون الرتبة ؛ لأن ترتيب الفاعل في تكوين الجملة العربية قبل المفعول . ونحو : أفادت صاحبها الرياضة - أروى حقله الزارع . . . أما عودة الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة فكما عرفنا - ممنوعة إلا في بعض مواضع محددة . وقد وردت أمثلة قديمة عاد الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة في غير تلك المواضع ؛ فحكم عليها بالشذوذ ، وبعدم صحة محركاتها ، إلا في الضرورة الشعرية ، بشرط وضوح المعنى ، وتمييز الفاعل من المفعول ؛ فمن الخطأ أن نقول : أطاع ولدُها الأم - أرضى ابنه أباه . . .

٢ - أن يكون الفاعل قد وقع عليه الحصر (بأداة يغلب أن تكون « إلا » المسبوقة بالنفي ، أو « إنما ») . نحو : لا ينفع المرء إلا العمل الحميد - إنما ينفع المرء العمل الحميد . وقد يجوز تقديم المحصور « بلإلا » على فاعله إذا تقدمت معه وسبقته ؛ نحو : لا ينفع إلا العمل الحميد المرء . . .

« ملاحظة » : ستأتى مواضع يجب أن يتقدم فيها المفعول على عامله ، فيكون متقدماً على فاعله تبعاً لذلك .

(ح) في غير ما سبق (فى : ا ، ب) يجوز الترتيب وعدمه . ومن أمثلة تقديم الفاعل على المفعول جوازاً قول الشاعر :

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود

ومن أمثلة تقديم المفعول على فاعله وحده : الجهل لا يلد الضياء ظلامه ..

ويفهم من الأقسام السالفة أن المواضع التي يتقدم فيها الفاعل وجوباً - هي عينها المواضع التي يتأخر فيها المفعول وجوباً ، فيمتنع تقديمه على فاعله . والعكس صحيح كذلك ؛ فالمواضع التي يتقدم فيها المفعول على فاعله وجوباً هي عينها المواضع التي يتأخر فيها الفاعل وجوباً ، ويمتنع تقديمه عليه . وحيث لا وجوب في التقديم أو التأخير يجوز الأمران ، ولا يمتنع تقديم هذا أو ذاك .

بقيت مسألة الترتيب بينهما وبين عاملهما . وملخص القول فيها أن الفاعل

لا يجوز تقديمه على عامله كما سبق، وأن المفعول يجب تقديمه على عامله في صور (١)، ويمتنع في أخرى ؛ ويجوز في غيرهما .

١ - فيجب تقديمه إن كان اسماً له الصدارة في جملته ؛ كأن يكون اسم استفهام ، أو اسم شرط : نحو ؛ من قابلت ؟ - أي نبيل تُكْرِمُ أَكْرَمُ ... وكذلك إن كان مضافاً لاسم له الصدارة ؛ نحو : صديق من قابلت ؟ - صاحب أي نبيل تُكْرِمُ أَكْرَمُ ...

٢ - كذلك يجب تقديمه إن كان ضميراً منفصلاً لو تأخر عن عامله لوجب اتصاله (٢) به ؛ كقولهم : (أيها الأحرار : إياكم نخاطب ، وإياكم ترقب البلاد ...) فلو تأخر المفعول : (إيا) لا تصل بالفعل ، وصار الكلام : نخاطبكم ... ترقبكم . . فيضيع الغرض البلاغي من التقديم (وهو : الحصر) .

٣ - وكذلك يجب تقديمه إذا كان عامله مقروناً بفاء الجزء (٣) في جواب « أمّا » الشرطية الظاهرة أو المقدرة ، ولا اسم يفصل بينهما ، فيجب تقديم المفعول ليكون فاصلاً ، لأن الفعل - وخاصة المقرون بفاء الجزء - لا يلي « أمّا » الشرطية . ومن الأمثلة قوله تعالى : « فأما اليتيم ، فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر » وقوله : « وربك فكبر ، وثيابك فطهر ، والرجز فاهجر . . » (٤) . بخلاف : أما اليوم فساعد نفسك ، حيث لا يجب تقديم المفعول ، لوجود الفاصل ؛ وهو هنا : الظرف (٥) .

(١) وفي هذه الصور يكون متقدماً على فاعله أيضاً - كما أشرنا - ؛ إذ لا يمكن أن يتقدم على عامله دون أن يتقدم على فاعله .

(٢) وذلك في غير باب : « سئلته » و « خلتنه » حيث يجوز الاتصال والانفصال مع تأخر المفعول عن معموله ؛ كما تقدم في ج ١ ص ١٧٢ باب الضمير . ٢٠٢ .

(٣) في هذا الموضع يصح أن يعمل ما بعد فاء الجزء فيما قبلها .

(٤) هذا الموضع يعبر عنه بعض النحاة بأنه ما يكون العامل فيه جواباً للأداة « أمّا » الشرطية المقدرة ، ويعبر عنه بعض آخر بما يكون العامل فيه فعل أمر مقروناً بالفاء ، والمفعول منصوباً بفعل الأمر . ولم يشترط وجود « أمّا » المقدرة . فعند الإعراب قد يلاحظ وجودها فتكون الفاء في الأمثلة السابقة داخلة على جوابها ، أو لا يلاحظ وجودها فتكون الفاء زائدة . والمفعول المتقدم معمولاً لفعل الأمر المتأخر عنه . وهذا الإعراب أيسر وأوضح لحلوله من التقدير . (ثم انظر أول ص ١١٨) .

(٥) راجع ص ١١٨ .

ويمتنع تقديم المفعول على عامله في الصور الآتية : (وقد سبقت الإشارة لبعضها) .

١ - جميع الصور التي يمتنع فيها تقدمه على فاعله وقد سبقت^(١) ؛ (ومنها أن يكون تقدمه موقعاً في لبس ؛ نحو : ساعد يحيى عيسى . فلو تقدم المفعول - من غير قرينة - لالتبس بالمبتدأ ، ومهمة المبتدأ المعنوية تخالف مهمة الفاعل . وكذلك بقية الصور الأخرى) ما عدا الثانية ؛ فيجوز فيها الأمران .

٢ - أن يكون مفعولاً لفعل التعجب « أَفْعَلْ » في مثل : ما أعجب قدرة الله التي خلقت هذا الكون .

٣ - أن يكون محصوراً بأداة حصر ؛ هي : « إلا » المسبوقه بالنفي ، أو « إنما » نحو : لا يقول الشريف إلا الصدق - إنما يقول الشريف الصدق .

٤ - أن يكون مصدرًا مؤولاً من « أن » المشددة أو المخففة مع معموليها ؛ نحو : عرف الناس أن الكواكب تفوق الحصر ، وأيقن العلماء أن بعض منها قريب الشبه بالأرض . إلا إن كانت « أن » مع معموليها مسبوقه بأداة الشرط : « أمّا » ؛ نحو : أمّا أنك فاضلٌ فعرفت . لأن « أمّا » لا تدخل إلا على الاسم .

٥ - أن يكون واقعاً في صلة حرف مصدرى^(٢) ناصب (وهو : أن - كي) في نحو : سرني أن تتقرن القول الحسن بالعمل الأحسن ؛ لكي يرفع الناس قدرك . فإن كان واقعاً في صلة حرف مصدرى غير ناصب جاز تقديمه على عامله ، لا على الحرف المصدرى ؛ نحو : أبتهج ما الكبير أحترم الصغير . والأصل : أبتهج ما أحترم الصغير الكبير .

٦ - أن يكون مفعولاً لعامل مجزوم ؛ فيجوز تقدمه على عامله وعلى الجازم معاً ، ولا يجوز تقدمه على العامل دون الجازم ؛ تقول : وعداً لم أخلف ، وإساءةً لم أفعل . ولا يصح : لم وعداً أخلف ، ولم إساءةً أفعل .

(١) في ص ٧٣ .

(٢) بيان الحروف المصدرية ، وتفصيل الكلام على أحكامها مدون في ج ١ ص ٢٩٤ المسألة : ٢٩ .

٧ - أن يكون مفعولا لفعل منصوب بالحرف : « لن » ، فلا يجوز أن يتقدم على عامله فقط ، وإنما يجوز أن يتقدم عليه وعلى « لن » معاً ، نحو : ظلماً لن أحوال ، وعدواناً لن أبداً^(١) .

(١) وقد عرض ابن مالك عرضاً سريعاً موجزاً لأحوال الترتيب السابقة ، واكتفى فيها بالإشارة المختصرة التي لا توفى الموضوع حقه من الإيضاح والتفصيل النافعين . قال :

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

يريد : أن الأصل في تكوين الجملة العربية ، وترتيب كلماتها ، يقتضى اتصال الفاعل بعامله ، وانفصال المفعول عن ذلك العامل بسبب وقوع الفاعل فاصلاً بينهما ؛ إذ مرتبة الفاعل مقدمة على مرتبة المفعول . ومراعاة هذه المرتبة تجعل الفاعل هو الذى يلى العامل ، وتجعل المفعول مفصلاً منه بالفاعل . ثم بين أن هذا الأصل لا يراعى أحياناً ؛ فيتقدم المفعول على الفاعل ، ويفصله عن فعله وعامله . وانتقل بعد ذلك إلى حالتين من الحالات التي يجب فيها تأخير المفعول ؛ هما حالة خوف اللبس ، وحالة الفاعل الضمير الواجب اتصاله بعامله ، فقال فيهما :

وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ أَوْ أَضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ

وأوضح بعد ذلك أن المحصور « بإلا » أو « إنما » يجب تأخيره ؛ فاعلاً كان أو مفعولاً ، وأنه يجوز تقديمه . ولم يذكر النوع الذى يصح تقديمه ، ولا شرطه ، مكتفياً بأن يقول إن التقديم قد يصح إذا ظهر المقصود ، ولم يخف المعنى ، أو يتأثر به . وفى هذا يقول :

وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ أَخَّرَ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرَ

وختم كلامه بأن بين أن عود الضمير من المفعول المتقدم على فاعله المتأخر شائع فى أفصح الأساليب ، لا عيب فيه ؛ لأنه عائد على متأخر فى اللفظ متقدم فى الرتبة . وهذا كثير سائع كما قلنا : وساق مثلاً لذلك ؛ هو : خاف ربّه عمر . أما عود الضمير من الفاعل المتقدم على مفعوله المتأخر فوصفه بأنه شاذ ، لا يصح القياس عليه ؛ ومثّل له بنحو : زانَ نورهُ الشجرَ . فيقول :

وَشَاعَ نَحْوُ : « خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ » وَشَذَّ نَحْوُ : « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ »

وكلامه مجمل بل مبتور .

.....

زيادة وتفصيل :

هناك مواضع أخرى لا يجوز فيها تقدم المفعول على عامله . منها : أن يكون مفعولا لفعل مؤكد بالنون . نحو : حاربَن هواك .

أو مفعولا لفعل مسبق بلام الابتداء ؛ نحو : إني لأنصر أهل الحق .

أو يكون عامله مسبوقاً بلام ابتداء ليس قبلها : « إن » نحو : لحابس نفسه

على عمله . أفضلُ من معتكف في معبد . أو يكون عامله مسبوقاً بلام القسم ؛ نحو : والله لفي غد أقضي حق الأهل .

أو بالحرف : « قد » نحو : قد يدرك المتأني غايته ؛ أو : « سوف » ؛ نحو :

سوف أعمل الخير جهدي .

أو باللفظ : « قلما » ؛ نحو : قلما أخرت زيارة واجبة .

أو : « ربما » نحو : ربما أهلك البعوضة الفيل .

ثامنها : عدم تعدده ؛ فلا يصح أن يكون للفعل وشبهه إلا فاعل واحد .
 أما مثل : تصافح على وأمين ، ومثل : تسابق حليم ، ومحمود ، وسليم ، ...
 فإن الفاعل هو الأول ، وما بعده معطوف عليه . ولا يصح في الاصطلاح النحويّ -
 لإعراب ما بعده فاعلاً ، برغم أن أثر الفعل ومعناه متساو بين الأول وغيره ^(١) .
 تاسعها : إغناؤه عن الخبر حين يكون المبتدأ وصفاً مستوفياً الشروط ^(٢)
 مثل : أمتقن الصانعان ؟

(١) يقول النحاة : إن مجموع المعطوف والمعطوف عليه في المثالين السابقين وأشباههما هو الفاعل الذي أسند إليه الفعل ؛ فلا تعدد إلا في أجزائه . لكن هذا المجموع من حيث هو مجموع لا يقبل الإعراب ؛ فجعل الإعراب في أجزائه .
 (٢) للوصف المستغنى بفاعله عن الخبر أحكام وتفصيلات سبق بيانها في بابها المناسب لها (باب المبتدأ والخبر ج ١ ص ٣٢٢ م ٣٣) .

زيادة وتفصيل :

مسألة أخيرة : عرض بعض^(١) النحاة لما سَمَّاه : الاشتباه بين الفاعل والمفعول ، وصعوبة التمييز بينهما في بعض الأساليب . وأن ذلك يكثر حين يكون أحدهما اسماً ناقصاً (أى : محتاجاً لتكملة بعده تبيين معناه ؛ كاسم الموصول ، و « ما » الموصوفة . . .) والآخر اسماً تاماً ؛ أى : لا يحتاج للتكملة . وضرب لذلك مثلاً هو : أعجب الرجل ما كره الأخ . فما الفاعل في الجملة السابقة ؟ أهو كلمة : « الرجل » ، أم كلمة : « ما » التى بعده ؟ وما المفعول فى الحالتين ؟ وقد وضع ضابطاً مستقلاً لإزالة الاشتباه ؛ ملخصه :

(١) أن تفرض الاسم التام هو الفاعل ؛ فتضع مكانه ضميراً مرفوعاً للمتكلم ، وتفرض الاسم الناقص هو المفعول ، وتضع مكانه اسماً ظاهراً أى اسم ، بشرط أن يكون من جنسه^(٢) ؛ (حيواناً مثله إن كان الاسم الناقص حيواناً ، وغير حيوان إن كان الناقص كذلك) فإن استقام المعنى مع هذا الفرض فالضبط الأول صحيح ، على اعتبار أن الاسم التام هو الفاعل ، وأن الناقص هو المفعول ، وإن لم يستقم المعنى لم يصح الضبط السابق . تقول فى المثال السالف : أعجبتُ الثوبَ . فالتاء ضمير للفاعل المتكلم ، جاءت بدلاً من الاسم التام (الرجل) وكلمة : « الثوب » جاءت بدلاً من الاسم الناقص : « ما » وهى من جنسه ، باعتبارها من جنس غير حيوانى وقد ظهر أن المعنى على هذا الفرض غير مستقيم ؛ وهذا ينتهى إلى أن الضبط الذى كان قبله غير صحيح أيضاً . فإن كان المقصود من : « ما » ، إنساناً مثلاً ، فوضعنا مكانها فرداً من أفراد الإنسان فقلنا : أعجبت محمدًا . . . — صحّ الفرض وصح الضبط الذى كان قبله .

(ب) تفرض الاسم التام : « الرجل » فى المثال السابق هو المفعول . « وما » هى الفاعل ؛ فتضع مكان المفعول ضميراً منصوباً للمتكلم ، وتضع مكان الناقص اسماً ظاهراً ، أى اسم ، بشرط أن يكون من جنسه ؛ فإن استقام المعنى صح الضبط السابق وإلا فلا يصح ؛ تقول : أعجبنى الثوبُ ؛ إن كان المراد من « ما » شيئاً غير حيوانى ، فيستقيم المعنى ويصح الضبط الأول .

(١) منهم الأشمونى فى آخر باب الفاعل .

(٢) عاقلاً كان الجنس أم غير عاقل

(ح) إذا لم يصلح المعنى على اعتبار الاسم التام فاعلاماً أجريت التجربة على اعتباره مفعولاً ، وكذلك العكس إلى أن يستقيم .

وكالمثال السالف : أمكن المسافر السفر^(١) ، بنصب : المسافر ، كما يدل على هذا الضابط السالف ؛ لأنك تقول : أمكنني السفر ؛ بمعنى : مكنتني فاستطعته ، ولا تقول : أمكنت السفر . . .

والحق أن هذه المسألة التي عرض لها بعض النحاة لا تفهم بضابطهم^(٢) ، ولا يزول ما فيها من اشتباه إلا بفهم مفرداتها اللغوية ، وقيام قرينة تدل على الفاعل والمفعول ، وتفرق بينهما . أما ذلك الضابط وما يحتويه من فروض فلا يزيل شبهة ، ولا يكشفها ؛ لأنه قائم على أساس وضع اسم ظاهر مكان الناقص بشرط أن يكون من جنسه (حيواناً عاقلاً ، وغير عاقل - أو غير حيوان) فكيف نختار هذا البديل من جنس الأصيل إذا كنا لا نعرف حقيقة ذلك الأصيل وجنسه ؟ فعرفة البديل متوقفة على معرفة الأصيل أولاً . ونحن إذا اهتمدنا إلى معرفة الأصيل لم نكن بعده في حاجة إلى ذلك الضابط ، وما يتطلبه من فروض لا تجدى شيئاً ؛ ذلك أن الأصيل سيدل بمعناه في جملته على من فعل الفعل ، فيعرف من وقع عليه الفعل تبعاً لذلك ، ويزول الاشتباه . وإذاً لا حاجة إلى الضابط ، ولا فائدة من استخدامه ؛ لأن الغرض من استخدامه الكشف عن حقيقة الاسم الناقص ، وهذا الكشف يتطلب اختيار اسم من جنسه ليحل محله . فكيف يمكن الإهتمام إلى اسم آخر من جنسه ما دام الاسم الناقص مجهول الجنس لنا ؟

فن الخير إهمال تلك المسألة بضابطها ، وفروضه ، والرجوع في فهم المثالين السابقين وأشباههما إلى فهم المعاني الصحيحة لمفرداتها اللغوية ، والاعتماد بعد ذلك على القرائن . هذا هو الطريق السديد ، وعليه المعول .

(١) الاسمان هنا تامان - وهي حالة قليلة بالنسبة للأولى .

(٢) عبارة الضابط كما وردت عنهم هي : « (أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه) » .

النائب عن الفاعل ^(١)

من الدواعي ^(٢) ما يقتضي حذف الفاعل دون فعله . ويترتب على حذفه أمران محتومان ؛ أحدهما : تغيير يطرأ على فعله ، والآخر : إقامة نائب عنه محل محله ، ويجرى عليه كثير من أحكامه التي أسلفناها - كأن يصير جزءاً أساسياً في الجملة ؛ لا يمكن الاستغناء عنه ، ويرفع مثله ؛ وكتأخره عن عامله ^(٣) ، وتأنيث عامله له أحياناً ، وتجرد العامل من علامة تثنية أو جمع . . . ، وكعدم تعدده ، وكإغناء هذا النائب عن الخبر أحياناً في مثل : أمزروع الحقلان ؟ (فالحقلان : نائب فاعل للمبتدأ اسم المفعول ، واسم المفعول لا يرفع إلا نائب فاعل ؛ كما عرفنا من قبل) إلى غير هذا من الأحكام الخاصة بالفاعل ، والتي قد تنتقل بعد حذفه إلى نائبه ^(٤) . - ولكل واحد من الأمرين تفصيلات وأحكام تخصه .

(١) يسميه كثير من القدماء : المفعول الذي لم يسم فاعله . والاول أحسن ؛ لأنه أخصر ، ولأن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً في أصله ، وغير مفعول ؛ كالمصدر ، والظرف ، والجار مع مجروره ؛ كما سيجيء في ص ٩٤ م ٦٨ هذا ، والذي يحتاج لنائب فاعل هو : الفعل المبني للمجهول - وقد يسمى أيضاً : الفعل المبني للمفعول ، والتسمية الأولى أحسن واسم المفعول ؛ فلا بد لكل منهما من نائب فاعل . ويزاد عليهما المصدر المؤول في رأى سيجيء في ص ٩٢ « ب » .

(٢) بعضها لفظي ؛ كالرغبة في الاختصار في مثل : لما فاز السباق كوفء . أى : كافأت الحكومة السباق ، مثلاً وكالماتلة بين حركات الحروف الأخيرة في السجع ؛ نحو : من حسن عمله ، عُرِفَ فضله ، فلو قيل : عرف الناس فضله ، لتغيرت حركة اللام الثانية ، ولم تكن ماثلة للأولى ، أو لضرورة الشعر . . .

وبعضها معنوي ؛ كالجمل به ، وكالخوف منه ، مثل : قتل فلان ، من غير ذكر اسم القاتل ؛ خشية ضرره . أو الخوف عليه ، وكهامة ، أو تعظيمه ، بعدم ذكر اسمه على الألسنة صيانة له ، أو تحقير بإهماله ، أو لعدم تعلق الغرض بذكره ، حين يكون الغرض المهم هو الفعل . أو لشيوعه ومعرفته في مثل : جبلت النفوس على حب من أحسن إليها أى : جبلها الله وخلقها . . .

(٣) يرى بعض النحاة أنه يجوز تقديم نائب الفاعل إذا كان شبه جملة ؛ لأن علة منع التقديم - وهي خوف التباس الجملة الاسمية بالفعالية - غير موجودة هنا - (راجع الصبان ج ٣ باب أفعال التفصيل عند قول ابن مالك : « وما به إلى تعجب وصل . . . »)

وهذا رأى حسن بشرط ألا يقع في لبس أو غموض .

(٤) وفي هذا يقول ابن مالك :

يُنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ - كَنَيْلٍ خَيْرٌ نَائِلٍ =

١- إليك ما يتعلق بالأمر الأول :

١- إن كان الفعل ماضياً ، صحيح العين^(١) ، خالياً من التضعيف -
 وجب ضم أوله ، وكسر الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مكسوراً من قبل .
 فالفعل فى مثل : فَتَحَ الْعَمَلُ بابُ الرزق - أَكْرَمَ النَّاسُ الْغَرِيبَ ، يتغير بعد
 حذف الفاعل ؛ فيصير فى الجملة : فَتَحَ بابُ الرزق - أَكْرَمَ الْغَرِيبُ^(٢) . . .
 (وهناك بعض حالات يجوز فيها كسر أوله ، وستجىء .)

٢- إن كان الفعل مضارعاً وجب ضم أوله أيضاً ، وفتح الحرف الذى قبل
 آخره إن لم يكن مفتوحاً من قبل ؛ فالمضارع فى مثل : يَرْسُمُ الْمُهَنْدِسُ الْبَيْتَ
 - يُحَرِّكُ الْهَوَاءَ الْغَصْنَ - يصير فى الجملة بعد حذف الفاعل : يَرْسُمُ الْبَيْتَ -
 يُحَرِّكُ الْغَصْنَ^(٣) وقد يكون الفتح قبل الآخر مقدراً^(٤) لعلامة تمنع ظهوره ؛ مثل :

= وأصل الكلام : نال المستحق خير نائل ؛ أى : خير عطاء . فحذف الفاعل ، وتغير الفعل بعد
 حذفه تغييراً مقدراً سنعرفه . وناب عنه المفعول . وليس من اللازم أن يكون النائب مفعولاً كما قلنا . . .

(١) من الاصطلاحات اللغوية الشائعة : « فاء » الكلمة ، « عين » الكلمة ، « لام » الكلمة .
 يريدون بالفاء : الحرف الأول من الكلمة الثلاثية ، وبالعين : الحرف الثانى ، « أى : الأوسط »
 وباللام الحرف الثالث ؛ أى : الأخير . ويقولون عنها لذلك : إنها على وزن : « فعل » ؛ مثل : كتب
 - قعد - فتَحَ . . . فكل واحدة على وزن « فَعَلَ » .

(٢) أين الكسر فى نحو صيم الشهر - بيع التمر ؟ . أصلهما : صُومَ - بَيْعَ ، وخضوعاً لأحكام
 الإعلال طرأ عليهما تغيير معروف بقلب الضمة كسرة ، فقلب الواو ياء ، وحذف الكسرة من ياء :
 « بيع » - وانظر رقم ه الآتى -

فالكسر مقدر كتقديره فى المضعف مثل : عُدَّ ؛ فأصله عُدِدَ قبل الإدغام .

(٣) وفى الحالتين السابقتين يقول ابن مالك :

فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اضمُّمْنَ ، وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرْ فى مُضَى ؛ كَوُصِّلَ
 وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحاً كَيَنْتَحِى ؛ الْمَقُولُ فِيهِ : يَنْتَحِى

أى : أن أول الفعل المبني للمجهول يُضَمُّ فى الماضى والمضارع ، وأن الحرف المتصل بالآخر يكسر
 فى الماضى ؛ مثل ؛ وَصِّلَ ؛ فأصله : وَصَّلَ ، ويصير مفتوحاً فى المضارع ، مثل ينتحى ، فإن الحرف
 الذى قبل آخره يفتح عند البناء للمجهول ؛ فيصير : « يَنْتَحِى » . = (ينتحى الرجل إلى الشجرة : أى :
 يميل إليها ، ويتجه نحوها) . وقد قلنا : هناك بعض حالات يكسر فيها أول الماضى وستجىء . . .
 كالحالة الخامسة والسادسة ، والسابعة .

يُصَامُ . (أصله : يُضَوِّمُ ، ثم صار « يُصَامُ » لسبب صرفي معروف) .

٣ - إن كان الماضي مبدوءاً ببناء تكثر زيادتها عادة - سواء أكانت للمطاوعة (١)

أم لغيرها - (مثل : تَعَلَّمَ ، تَقَدَّمَ - تناشَدَ ، تَجَاهَلَ ...) . وجب ضم الحرف الثاني مع الأول ؛ ففي مثل : تعلم الصبي حرفة - تَفَضَّلَ الصديقُ بالزيارة - ... يصير : تَعَلَّمْتُ حرفةً - تَفَضَّلَ بالزيارة (٢) . . . وفي قولهم : تعلم البحار فن الملاحة ، وتعاون مع رفاقه فأمن الخطر . . . يصير الكلام بعد بناء

(١) حين نسمع شخصا يقول : علِّمتُ الغلامَ الزراعة ، يتردد على ذهن سؤال ؛ هو : هل استجاب الغلام للتعليم واستفاد ؟ ويظل السؤال قائماً حتى يجد جواباً . فإذا قال المتكلم : علِّمتُ الغلامَ الزراعة فتعلّمها - دل الفعل الثاني على أن الغلام تعلم ، واستفاد واستجاب للتعليم ، وحقق معناه ، وهذا هو ما يسمى : « المطاوعة » . وحين يقول شخص : كسَّرتُ الحديد ، فقد يرد على ذهن : كيف تستطيع تكسير الحديد ؟ هل استطعت تكسيه حقا ؟ فإذا قال المتكلم : كسَّرتُ الحديد فتكسر ، كان الفعل : « تكسر » هو الجواب عن المطلوب ، المحي للشبهة السالفة ، الدال على أن الحديد تأثر بالكسر واستجاب له ، وحقق معنى الفعل الأول . ولهذا يسمى الفعل الثاني : « مطاوعاً » . ومثله : حطَّمتُ الصخر ... فتحطم ، برت الخشب ... فانهربى ... المطاوعة في فعل هي : قبول فاعله التأثر بأثر واقع عليه من فاعل ذى علاج محسوس لفعل آخر يلاقيه اشتقاقاً ، بحيث يحقق التأثر معنى ذلك الفعل . والتعريف السابق للمطاوعة هو أوضح التعريفات وأشملها ، وهو الذي ارتضاه الخصري في باب : « تعدى الفعل ولزومه » . ونص على اشتراط العلاج الحسي ، وتلاقى الفعلين في الاشتقاق ؛ فلا يقال : علّمت الرجل المسألة فانعلمت ؛ لعدم المعالجة الحسية ، ولا يقال : ضربته فتألم ، لعدم التلاقى في الاشتقاق .

والمطاوعة صيغ قياسية تشتمل كل صيغة منها على بعض حروف خاصة ترمز للمطاوعة ، وتدل عليها ، منها البناء في أول الماضي ، ويسمونها لذلك : تاء المطاوعة ؛ مثل : دربت الصانع ؛ فتدرب . هدمت الحائط ؛ فهدم . فجرت الماء ؛ فتفجر . كسرت الغصن فتكسر ... وقد عقد صاحب المخصص (ابن سيده) بحثاً لطيفاً في الجزء ١٤ ص ١٧٥ وما حوفاً عرض فيه لكثير من أوزان المطاوعة القياسية ، ومنها : أن كل ماضٍ ذي أربعة أحرف على وزن : « فَعَّلَ » يكون له مطاوع على وزن « تَفَعَّلَ » وهذا جزء من قواعد عامة هناك تفيد أعظم الفائدة ، وتتسع لكثير مما نظنه مخدوراً . وفي الجزء الأول من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة شيء قليل من تلك الأوزان ، مستخلص من المرجع السابق الأصيل .

(٢) يقول ابن مالك :

وَالثَّانِي التَّالِي « تَا » الْمَطَاوَعَةُ كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَةٍ

أي : اجعل الحرف الثاني مضموماً كالأول ، إن كان الأول تاء المطاوعة ، إذ لا نزاع - أي : لا خلاف - في هذا .

الفعل للمجهول : تُعْلَمُ^(١) فنَّ الملاحه ، وتُعَوِّون مع الرفاق ؛ فأُمنِ الخطرُ .

٤ - إن كان الماضي مبدوءاً بهمزة وصل فإن ثلثه يضم مع أوله ؛ ففي مثل :
اعتمد العاقلُ على كفاحه - انتصر المكافحُ بعمله - يقال في بنا الفعلين
للمجهول : اُعْتَمِدَ على الكفاح - اُنْتُصِرَ بالعمل^(٢) .

٥ - إن كان الماضي الثلاثي مُعلَّ العین^(٣) ؛ واوياً كان أ يائياً ، مثل :

(١) إذا كانت التاء التي في أول الماضي لا تكثر زيادتها فلا يضم الحرف الذي يليها ؛ مثل :
ترمس الزارع الحب ، أى : رسمه ، بمعنى : دفنه . وإنما كانت زيادة التاء غير معتادة في هذه الكلمة -
وأشباهها - لأنها جاءت للتوصل إلى النطق بالساكن (الراء) وهذا اختصاص همزة الوصل .
(٢) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَالثَّالِثَ الَّذِي بِهِمَزَ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَأَسْتَحِلُّ

أى : أن الحرف الثالث من الفعل المبدوء بهمزة الوصل يضم كالأول . ومثل له بالفعل « استحلى »
المبنى للمجهول . وأصله : « اسْتَحْلَمَى » مبدوءاً بهمزة وصل . فلما بنى للمجهول ضم الحرف الأول والثالث منه .
هذا ، ويلاحظ أن كلمة : « ثالث » ... بالنصب تعرب مفعولاً به لفعل محذوف يفسره الفعل
الآتى بعده ؛ وهو : « اجعل » المؤكد بالنون . مع أن الفعل المؤكد بالنون لا يصح أن يعمل فيما قبله ،
ولا أن يفسر عاملاً محذوفاً قبله . كذلك إعراب « كالأول » فإنه جار ومجرور متعلق بالفعل المتأخر عنه
المؤكد بالنون وهو « اجعل » والفعل المؤكد بالنون لا يصح أن يتعلق به شبه جملة قبله . لكن ابن مالك
يقع في هذه المخالفة كثيراً لضرورة النظم ، وقد سبق لها نظائر في الجزء الأول . والمعربون يلتزمون تأويلات
وتقديرات لتصحيح مخالفتها . ولا داعى لشيء من هذا ، لما فيه من تكلف وتعسف . ويكفى التصريح
بأن النظم قهره على ارتكاب المخالفة ؛ وهذا هو السبب الحق .

(٣) معل العین ؛ أى : وسطه حرف علة يخضع لأحكام الإعلال المعروفة في بابهِ ، ومنها :
قلب حرف العلة الواو أو الياء ألفاً ؛ في نحو : صام - هام ... فأصلهما صَوَم - هَيَم ... ومنها :
فقل حركة حرف العلة الواقع عين الكلمة إلى ساكن صحيح قبله بالشروط المذكورة في بابهِ ؛ نحو :
يقوم ، وأصله : يَقْرُوم ... إلى غير ذلك من أحكام الإعلال التي تدخل على حرف العلة ؛ فتحدث
به تغييراً .

فإن كان حرف العلة الواقع عين الفعل لا يخضع للأحكام السالفة فإنه لا يسمى : « معل » ،
وإنما يسمى : « معتل » وجاز في فائه من الحركات الثلاث ما يجوز في فاء الفعل الصحيح ؛ مثل :
عَيَّر - عَيَّف - اعتور ... وغيرها من الأفعال المشابهة لها ؛ فإنها تسلك مسلك الفعل الصحيح عند
بنائها للمجهول - كما قلنا .

هذا ، والشائع بين النحاة أن حروف العلة الثلاث (و - ا - ي) إذا سكنت وكان قبلها حركة
مجانسة لها سميت : حروف علة ، ومد ، ولين . فإن لم تحانسها الحركة التي قبلها سميت : حروف علة
ولين . فإن تحركت فهي حروف علة فقط (راجع حاشية الخضرى (ج ٢) أو باب الإعلال بالنقل .) ومن
النحاة من يطلق اللين على حرف العلة المتحرك وهذا مخالف للشائع كما قال الخضرى في المرجع السالف .
وسيجيء التفصيل الأوضح في ج ٤ في بابي الترخيم والإعلال والإبدال .

صام ، باع ، وبني للمجهول — جاز في فائه عند النطق أو الكتابة ، إما الكسر الخالص ؛ فينقلب حرف العلة ياء ؛ نحو : صِيمَ ، بِيْعَ ، وإما الضم الخالص ، فينقلب حرف العلة واواً ، نحو : صُومَ ، بُوِعَ ، وإما الإشمام^(١) — وهذا لا يكون إلا في النطق — والكسر أعلاها ، فالإشمام ، فالضم . وكل واحد من الثلاثة جائز بشرط ألا يوقع في لبس ، وإلا وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه ؛ فكثير من الماضي المعلّ الوسط قد يوقع في اللبس إذا أسند لضمير تكلم ، أو خطاب ؛ سواء أكان الضمير فيهما للمفرد المذكور أم لغيره ، وكذلك إذا أسند لنون النسوة الدالة على الغائبات . فالفعل : « ساد » — وأشباهه — في نحو : « ساد الرجل قومه بالفضل » إذا أسند لضمير متكلم أو مخاطب من غير أن يبنى للمجهول ، قلنا عند الضم : « سُدْتُ » . ولو بنينا الفعل للمجهول وقلنا : « سُدْتُ » أيضاً^(٢) ؛ لوقع اللبس حتماً بين هذه الصورة التي بنى فيها للمجهول ، والصورة السالفة التي لم يُبنَ فيها للمجهول . وفراراً من اللبس الذي ليس معه قرينة تزيله ، يجب البعد عن ضم الحرف الأول^(٣) في هذه الصورة المبنية للمجهول ، ولنا بعد ذلك استعمال

(١) الإشمام — عند النحاة — هو : النطق بحركة صوتية تجمع بين الضمة والكسرة على التوالي السريع ، بغير مزج بينهما ؛ فينطق أولاً بحزء قليل من الضمة ، يعقبه جزء كبير من الكسرة ؛ يجلب بعده ياء . فالجمع بين الحركتين ليس معناه الخلط بينهما في وقت واحد خلال النطق ؛ وإنما معناه مجيئهما على التعاقب السريع بالطريقة التي أسلفناها .

(٢) لإيضاح هذا المثال وأشباهه نقول في : « ساد الرجل قومه بالفضل » إذا أسند الماضي المبني للمعلوم إلى ضمير المخاطب مثلاً ؛ صارت الجملة : سُدْتُ قومك بالفضل ؛ بضم السين فإذا صارت الجملة : يا مهمل سادك التابع . . . وأردنا بناء الفعل للمجهول مع إسناده للمخاطب أيضاً فإننا نحذف الفاعل « التابع » ونقيم المفعول (وهو كاف الخطاب) مقامه . ولما كان الضمير الكاف لا يقع في محل رفع وجب استبداله ووضع ضمير آخر بمعناه في مكانه ؛ بحيث يصلح الضمير الجديد أن يكون في محل رفع نائب فاعل . لهذا جئنا بدله بضمير الخطاب التاء ؛ فنقول عند البناء للمجهول : يا مهمل سُدْتُ ؛ أى : صرت مسروداً ، لا سياداً ؛ بمعنى أن غيرك صار سيدك فالصورة الشكلية للفعل واحدة عند الضم ، في حالتها بنائه للمعلوم والمجهول ، وفيهما يقع اللبس . وللفرار منه منعوا في المبني للمجهول ضم أوله إن كانت عينه ألفاً أصلها واو . . . إلا نحو : خاف . . . كما سيجيء .

(٣) لا يجوز الضم في الواوى إلا إذا كان ماضيه فعل (بكسر العين) ومضارعه على وزن : يفعل (بفتح العين) نحو : خاف — يخاف « وأصله : خَوِفَ — يَخْوَفُ » . ذلك أن الفعل : « خاف » — وأشباهه — إذا أسند وهو مبني للمعلوم لمخاطب — مثلاً — يصير : خفت بكسر أوله ، وحذف وسطه طبقاً لقواعد الإسناد . فلو بنى للمجهول وكسر أوله لأوقع في لبس ؛ بسبب تشابه صورتك الفعل في حالتها بنائه للمعلوم والمجهول . وللفرار من هذا اللبس يجب ضم أوله عند بنائه للمجهول أو الإشمام .

الكسر ، أو : الإشمام . ومثل : الفعل : « ساد » غيره من كل فعل ماضٍ ثلاثي ، إما مَعْلٌ الوسط بألف أصلها واو ؛ (وليس من باب : « فَعَلَّ يَفْعَلُّ » ؛ كخاف يخاف) ، مثل : شاق ، يشوق - رام ، يروم ... وإما مَعْلٌ الوسط بألف أصلها ياء أيضاً ؛ فليس اللبس مقصوداً على الماضي الثلاثي المَعْل الوسط بألف أصلها واو ، وليس من باب فَعَلَّ يَفْعَلُّ ، وإنما يمتد إلى الماضي الثلاثي المَعْل الوسط بألف أصلها ياء ؛ مثل الفعل : « زاد » في نحو : قد زادك الصديق ودّاً ؛ فإنه إذا أسند لضمير المخاطب - مثلاً - من غير بناء للمجهول يصير : قد زِدْتَ الصديقَ ودّاً ، بكسر أول الماضي . وإذا أسند للمخاطب أيضاً مع البناء للمجهول فإن كسر أوله صار : زِدْتَ ودّاً^(١) كذلك ، فصورته في الحالتين واحدة مع اختلاف الإسناد والمعنى . وهذا هو اللبس الواجب توقيه . ومن أجله لا يصح الكسر هنا عند بنائه للمجهول ؛ فيجب العدول عنه إلى ضم أوله قولاً وكتابة ، أي : « زُدْتَ » . أو إلى الإشمام (وهذا لا يكون إلا في حالة النطق كما عرفنا) .

ومثل الفعل « زاد » كثير من الأفعال الماضية المَعْلَة الوسط بالألف التي أصلها الياء ؛ ومنها : دَانَ ، يدين ، قاس ، يقيس ، عاب ، يعيب - باع ، يبيع . . . فمن الواجب العدول عن ضم فاء الثلاثي المَعْل العَيْن بالواو عند خوف اللبس إلا ما كان مثل : « خاف » ، والعدول عن كسر فاء الثلاثي المَعْل العَيْن بالياء عند خوف اللبس أيضاً . وكذلك إن أوقع الإشمام في لبس وجب العدول عنه إلى النطق بالكسرة الصريحة الواضحة ، أو بالضمة الصريحة الواضحة .

ومن أجل اللبس والعمل على إجتنابه وضع النحاة القاعدة التالية :

(يجوز في فاء الفعل الماضي ، الثلاثي ، المَعْل الوسط ، عند بنائه للمجهول -

(١) وذلك بعد حذف الفاعل وإقامة المفعول (وهو : الكاف) مقامه ، ولما كانت الكاف - كما أوضحنا في ٢ من هامش ص ٨٧ - من الضمائر التي لا تقع في محل رفع أتينا مكانها بضمير المتكلم مثلها ، مع صلاحيته لأن يكون نائب فاعل في محل رفع ، هو : تاء المخاطب . والمعنى المقصود في المثال الثاني هو الدلالة على وقوع الزيادة على المخاطب . أما في المثال الأول فهو الدلالة على وقوع الزيادة من المخاطب (الفاعل) . على الصديق (المفعول) . والفرق كبير بين الدالتين مع اتفاق الصورة الشكلية للفتلين . ومن هنا يقع اللبس الذي يجب الفرار منه ؛ بتغيير الشكل في المبني للمجهول . . .

ثلاثة أشياء : الضم ، أو : الكسر ، أو : الإشمام ، بشرط أمن اللبس في كل حالة . فإن أوقع الضم في لبس وجب تركه إلى الكسر أو الإشمام ، وإن أوقع الكسر في لبس وجب تركه إلى الضم أو الإشمام ، وإن أوقع الإشمام في لبس وجب العدول عنه إلى النطق بحركة صريحة واضحة ، هي : الضمة أو الكسرة ، بحيث يمتنع اللبس معها . ومع صحة الأمور الثلاثة ، الكسر أحسنها ، فالإشمام ، ثم الضم وهو أقلها استعمالاً (كما سبق .

٦ - وإن كان الماضي الثلاثي المبني للمجهول مضعفاً^(١) ، مدغمًا ، مثل الفعل : « عدَّ » في : « عدَّ الصَّيرْفُ المال » - جاز في فائه الأوجه الثلاثة ؛ الضم الخالص ، وهو الأكثر هنا ، فالإشمام ، فالكسر الخالص ، تقول وتكتب : عرفت أن المال قد عدَّ ؛ بضم العين أو كسرهما . كما يجوز الإشمام في حركتها عند النطق . وإذا خيف اللبس في وجه من الثلاثة وجب تركه إلى غيره ؛ كالفعل : « عدَّ » - « ردَّ » ، وأشباههما ، فإن فعل الأمر منهما يكون مضموم الأول ؛ فيلتبس به الماضي المبني للمجهول إذا كانت حركة فائه الضمة ؛ إذ يقال : عدَّ المال ، ردَّ العدو . فلا تتضح حقيقة الفعل ؛ أهو فعل ماض مبني للمجهول أم فعل أمر ؟ وفي مثل هذه الحالة يجب العدول عن الضم^(٢) إلى الكسر ، أو الإشمام ؛ لأنهما لا يداخلان أول فعل الأمر^(٣) .

(١) مضعف الثلاثي : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ؛ نحو : عدَّ - مَدَّ - شَقَّ - صبَّ ...

(٢) وإنما قرئ بالضم قوله تعالى : (ولو رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ..)

لوجود قرينة تمنع اللبس هي : أن فعل الأمر لا يكون فعل شرط للأداة « لو » أو غيرها .

(٣) وفي الأوجه الثلاثة الجائزة في الثلاثي محل العين ، وفي الثلاثي المضعف ، ومنع ما يوقع منها في

لبس ، يقول ابن مالك :

وَكَسِرٌ أَوْ أَشْمٌ « فَا » ثَلَاثِيٌّ أُعِلَّ عَيْنًا ، وَضَمٌّ جَا ، كَبُوعٌ : فَاحْتَمِلْ

أى : اكسر أو أشم فاء الماضي الثلاثي المعلن العين . وقد جاء فيه الضم عن العرب ؛ فيجوز القياس عليه ؛ واحتمل قبوله ؛ لحجته عنهم . (« فا » هي : مقصور : « فاء » الحرف . و « جا » ، هي : مقصور الفعل : « جاء » . وعند قراءة كلمة « أو » في البيت تتحرك الواو بالفتحة التي انتقلت إليها من الهمزة التي بعدها . والأصل أو أشم ؛ لأنه من الفعل : أشم الرباعي . وقد انتقلت حركة الهمزة إلى الواو الساكنة بعد حذف الهمزة للوزن الشعري) . ثم يقول :

وإنَّ بِشَكْلِ خَيْفَ لَبَسٌ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍ =

٧ - وتجاوز الأوجه الثلاثة أيضاً في الحرف الثالث الأصلي "من الماضي المعلن" العين ؛ إذا كان على وزن ؛ انفعّل ، أو : افتعل ؛ مثل : (انقاد - انهل - انهار . . .) ومثل : (اختار - اجتاز - احتال . . .) ويلاحظ هنا أن حركة الحرف الأول (وهو : همزة الوصل) ليست ثابتة ولا مقصورة على حركة معينة ، وإنما هي تابعة لحركة الحرف الثالث ، وأن ضمة الثالث ستؤدى إلى قلب الألف التى بعده واواً ، وأن كسرتة ستؤدى إلى قلبها ياء ؛ فلا بد فى حركة الحرف الأول - وهو همزة الوصل - من أن تكون مناسبة لحركة الثالث فى الضم ، أو الكسر ، أو الإشمام ، كما سبق ؛ فيقال ويكتب فيهما : اُنْقُودَ ، أو : اِنْقِيدَ ، أو : ينطق بالإشمام فى حركة الحرف الأول والثالث ، وكذا باقى الأفعال التى تشبه : « انقاد » . كذلك يقال ويكتب : اُخْتُورَ ، أو : اِخْتِرَ ، أو : ينطق بالإشمام فى حركة الحرف الأول والثالث ، وكذا يقال فى باقى الأفعال التى تشبه : « اختار » . ويشبههما فى الحكم السابق : « انفعّل » و « افتعل » إذا كانا صحيحين مضعفى اللام ؛ نحو : انصبّ - انسدّ - انجرّ - . . . ومثل : امتدّ - اشتدّ - ابتل . . . فإذا بنى فعل للمجهول من هذه الأفعال ونظائرها - جاز فى حرفه الثالث - عند أمن اللبس - الضم ، الخالص نطقاً وكتابة ، أو : الكسر الخالص كذلك ، أو الإشمام نطقاً ، وفى كل حالة من الثلاث يتحرك الحرف الأول ؛ - وهو همزة الوصل - ، بمثل حركة الحرف الثالث ، نحو : اُنْصَبَّ - أو اِنْصَبَّ . . . اُمْتَدَّ - اِمْتَدَّ (١) .

= يريد : إذا أدى وجه من الأوجه الثلاثة السالفة إلى اللبس الذى لا يمكن معه تمييز الفعل المبنى للمعلوم ، وإلى اختلاط المعانى - وجب اجتناب ذلك الوجه إلى آخر ليس فيه لبس . ثم بين أن ما ثبت من الأحكام لفاء الفعل : « باع » - وغيره من الماضى الثلاثى المعلن الوسط - عند البناء للمجهول ، قد يثبت لنحو : « حب » من كل فعل ماض ثلاثى مضاعف ، حيث يجوز فى فائه الأمور الثلاثة ، بشرط أمن اللبس ؛ فإن خيف اللبس فى أحدها وجب تركه .

(١) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَمَا لِفَاءَ بَاعٍ لِمَا الْعَيْنُ تَلِيْ فِي اخْتَارَ ، وَأَنْقَادَ ، وَشَبَّهَ يَنْجَلِيْ

وفى هذا البيت شيء من التعقيد بسبب التقديم والتأخير والحذف . والأصل الذى يريده : الذى يثبت لفاء : « باع » يثبت كذلك للحرف الذى تليه عين الفعل من نحو : « اختار » و « انقاد » =

٨ - إن كان الفعل جامداً أو فعل أمر لم يصح بناؤه للمجهول مطلقاً . . .

٩ - وإن كان الفعل ناقصاً مثل : كان وكاد وأخواتهما ، فالصحيح أنه يبنى للمجهول ، وتجرى عليه أحكام المبنى للمجهول^(١) بشرط الإفادة ، وعدم اللبس - إلا الناقص الجامد ؛ مثل : ليس ، وعسى ؛ لأن الجامد لا يبنى للمجهول كما سبق . . .

= أو شبه لهما ينجل ، أى : يتضح . والمشابهة تكون في الوزن والإعلال . وهناك ما يشبههما من جهة انطباق الحكم عليه ؛ كأنفعل ، وافتعل ؛ الصحيحين مشددي اللام . . .

والمعنى : ما تقرر من الأوجه الثلاثة في حركة الفاء من الفعل المعلن العين . (مثل : باع : صام :)
يتقرر مثله للحرف السابق لعين الفعل المعلقة ، إذا كان الفعل على وزن : « افتعل » أو « انفعل »
وأشباههما وما يلحق بهما . . .

(١) بالرغم من صحة بناء هذه الأفعال للمجهول فن المستحسن عدم بنائها للمجهول ؛ مسaire
للأساليب العليا وأحكام البلاغة التي ترى فيها ثقلاً في النطق ، وقبحاً في الجرس . وسيأتى في ص ١٠٤
« ب » كلام خاص بخبر « كان » وحدها يتصل بما نحن فيه .

زيادة وتفصيل :

(١) ورد عن العرب أفعال ماضية ملازمة للبناء للمجهول ؛ سَمَاعًا عن أكثر قبائلهم . وهى الأفعال التى يعتبرها اللغويون مبنية للمجهول فى الصورة اللفظية لا فى الحقيقة المعنوية ؛ ولذلك يعربون المرفوع بها فاعلا ؛ وليس نائب^(١) فاعل . ومن أشهرها : هُزِلَ - زُكِمَ - دُهِشَ وشُدَّه ، وهما بمعنى واحد ، ومنها : (شَغِفَ بكذا ، وأولِسَ به ، وأهْتَر به ، واستهْتَر به ، وأغْرَى به ، وأغْرِمَ به . . .) وكلها بمعنى واحد ؛ هو : التعلق القوى بالشئ . ومنها : أَهْرَعَ ، بمعنى : أسرع ، ومنها : نُسِّجَ ، ومنها : عُنِيَ بكذا ؛ أى : اهتم به .

لكن ما حكم مضارع هذه الأفعال ؟ أيجب بناؤه للمجهول مثلها ، أم يتوقف أمره على السماع الوارد من العرب فى كل فعل ؟ الصحيح أنه مقصور على السماع الوارد فى كل فعل . ومنه فى الشائع : يُهْرَع ، يُعْنَى ، يُولَع ، يُسْتَهْتَر عرفنا^(٢) أن نائب الفاعل يكون مرفوعًا بأحد شيئين ؛ الفعل المبنى للمجهول ، واسم المفعول . فهل يرتفع بالمصدر المؤول من « أن » والفعل والفاعل ؟ انتهى النحاة إلى أن الأصح جوازه بشرط أمن اللبس . ومن أمثلتهم : عجبت من أكل الطعام ؛ بتنوين المصدر « أكل » ورفع كلمة : « الطعام » على اعتبارها نائب فاعل له . والأصل عندهم : عجبت من أن آكلَ الطعام . فلما سبك المصدر المؤول صار متحملا للضمير^(٣) ، فحذف الضمير ، وقام المفعول مقامه ، وارتفع .

فإن أوقع فى لبس لم يصح ؛ نحو : عجبت من إهانة على^٤ ، إذا كان على هو المهان ؛ فيتعين أن يكون المصدر مضافًا ، و « على » ، هو المضاف

(١) وهذا فى رأى الشائع الذى ورد صريحًا فى كثير من المراجع - كالحضرى ، فى مواضع متفرقة ، منها : باب إعمال المصدر ، عند الكلام على مصدر فعل لازم . . . - إلا إن كان المبنى للمجهول لزوما غير رافع الاسم بعده ؛ نحو : سُرِّقَ فى يده المتسرع ، بمعنى ندم ، فشبه الجملة نائب فاعل ؛ وليس بفاعل .

(٢) فى ص ٨٣ .

(٣) بناء على رأى القائل بتحملة الضمير . (راجع « ح » من ص ٥٩) .

.....

إليه المحرور ، وهو في محل نصب مفعول به ، ولا يصح الرفع ؛ لوقوع اللبس بسببه .
وكما صح رفع نائب الفاعل بالمصدر المؤول يصح أن يكون محروراً باعتباره
مضافاً إليه ، والمصدر هو المضاف ؛ فيكون محروراً لفظاً ، مرفوعاً محلاً ؛ كما
يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر في محل نصب على المفعولية ، والفاعل محذوف
من غير نيابة شيء عنه . أما على المنع فيتعين إضافة المصدر لما بعده على أنه في
محل نصب على المفعولية .

بالرغم من أن الأصح جوازه ، فالأنسب عدم الالتجاء إليه ؛ لما فيه من
غموض وثقل ينافيان الأساليب الناصعة العالية وأسس البلاغة . وهذان أمران لهما
اعتبارهما . ويزيدهما قوة ورجاحة خلو المراجع المتداولة من أمثلة مسموعة عن
فصحاء العرب تؤيده .

(ح) في الفعل الثلاثي المثل العين ، وفي غيره من الأفعال الماضية المبينة
للمجهول - لغات أخرى ؛ أعرضنا عنها ؛ لأنها لهجات متعددة ، لقبائل متباينة
لا نرى خيراً في استعمالها اليوم ؛ حرصاً على الإبانة والتوحيد قدر الاستطاعة ،
ومنعاً للتشتت والتعدد في أهم وسيلة للتفاهم والإيضاح ، وهي : اللغة .

المسألة ٦٨ :

ب - الأشياء التي تنوب عن الفاعل بعد حذفه

نتنقل إلى الأمر الثاني الذي يترتب على حذف الفاعل ؛ وهو : إقامة نائب عنه محلّ محله ، ويخضع لكثير من أحكامه ، كما قلنا .
والذي يصلح للنياية عن الفاعل واحد من أربعة أشياء^(١) ؛ المفعول به ، والمصدر ، والظرف ، والجار مع مجروره^(٢) .

(١) فأما المفعول به فقد سبقت له أمثلة كثيرة . غير أن فعله قد يكون متعدياً لواحد ؛ كالأمثلة المشار إليها . وقد يكون متعدياً لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كمفعولي : « ظن » وأخواتها - وقد سبق بابها - في مثل ؛ ظنّ الغلامُ الندى مطراً ، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كمفعولي : « أعطى » وأخواتها ، ومنها : « كسا » ؛ في مثل : أعطى الغنى الفقيرَ مالا ، وكسا المحتاج ثوباً^(٣) . وقد يكون متعدياً لثلاثة ؛ « كأعلم » و « أرى » - وغيرهما مما سبق في بابهما - ؛ نحو : أعلم الطبيبُ المريضَ الدواءَ يسيراً .

فإن كان الفعل متعدياً لمفعول واحد مذكور في الكلام أقيم هذا الواحد مقام الفاعل وإن كان متعدياً لاثنتين مذكورين فقد يكون أصلهما المبتدأ والخبر أو ليس أصلهما كذلك . فأى المفعولين ينوب ؟ وإن كان متعدياً لثلاثة مذكورة فأيهما ينوب كذلك^(٤) ؟ .

(١) أما غير هذه الأربعة فسيجيء عنه كلام في الزيادة والتفصيل ص ١٠٤ - أ - .

(٢) راجع ما قلناه أول الباب (في رقم ٣ من هامش ص ٨٣) من أن بعض النحاة يجيز تقديم نائب الفاعل إذا كان شبه جملة .

(٣) ليس أصل المفعولين هنا المبتدأ والخبر ، إذ لا يقال على سبيل الحقيقة اللغوية : الفقير مال - المحتاج ثوب ؛ لفساد المعنى الحقيقي على هذا .

(٤) الخلاف بين النحاة عنيف متشعب فيما يصلح للنياية عند تعدد المفعول ، وتباين أوصافه ؛ أهو الأول وحده ، فلا يصح إنابة غيره أم الأول وغيره ؛ فيختار واحد بغير تعيين ؟ وهل الأول وغيره سواء عند الاختيار ، لا مزية لأحدهما على الآخر ؟ وهل بين المفعولين أو الثلاثة ما لا يصلح للنياية ؟

ولا نريد الإرهاق ببرد أوجه الخلاف ، وأسبابه ، وأدلته كما وردت في المطولات ؛ فليس في السرد ما يناسبنا اليوم . وحسبنا أن نستقصى الآراء ، ونستصفي خيرها لنقدمه هنا .

خير الآراء وأنسبها اختيار الأول للنيابة ؛ مهما كان نوع فعله إذا كان أظهرَ وأبين للقصد ، لكن لا مانع من تركه ، واختيار غيره . فيكون في هذا اختيار لغير الأفضل . فإن كان غير الأول هو الأقدر على إيضاح المراد ، وإبراز الغرض من الحملة فنيابته مقدمة على نيابة الأول . ولا بد في كل الحالات من أمنّ اللبس ؛ وإلا وجب العدول عما يحدثه إلى ما لا يحدثه . وفيما يلي أمثلة لأنواع الفعل المتعدى قبل بنائه للمجهول ، وبعد بنائه ، وما يحدث اللبس وما لا يحدثه :

عَرَفَ المسترشدُ الصوابَ - عَرَفَ الصوابُ .

ظَنَّ الجاهلُ الخَفَّاشَ طائراً - ظَنَّ الخَفَّاشُ طائراً - ظن طائرُ الخَفَّاشَ .

أعطى الوالدُ الطفلَ كتاباً - أعطى الطفلُ كتاباً - أعطى كتابُ الطفلَ .

أعلمتُ التاجرُ الأمانةَ نافعةً - أعلمُ التاجرُ الأمانةَ نافعةً - أعلمُ الأمانةُ

التاجرَ نافعةً - أعلمُ نافعةً التاجرَ الأمانةَ .

ولا يصح إنابة غير الأول في مثل : أعطيت محمداً فريقاً من الأعوان -

منحتُ الشركةَ مهندساً . لأن كلا من الأول والثاني يصلح أن يكون آخذاً

ومأخوذاً ؛ فلا يمكن التمييز بينهما عند بناء الفعل للمجهول إلا باختيار أولهما

ليكون نائب فاعل ؛ لأن اختياره يجعله بمنزلة الفاعل في المعنى ؛ فيتضح أنه

الآخذ ؛ وغيره المأخوذ . ومثل هذا يقال في : ظننت الولدَ الوالدَ ، حيث يجب

اختيار الأول للنيابة ؛ لأن كلا منهما صالح أن يكون هو المظنون الشبيه بالآخر .

ولا يمنع هذا اللبس إلا اختيار الأول وذلك للسبب السالف ؛ ولا سيما أن الأول هنا

أصله مبتدأ ، والمبتدأ متقدم بحسب أصل رتبته على الخبر . ومثل هذا يقال في :

أعلمَ السائقُ المهندسَ زميلاً مهملاً ، حيث يجب اختيار الأول لما سلف .

وإذا وقع الاختيار على واحد وجب ترك ما عداه على حاله كما كان مفعولاً به ^(١) .

(١) وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ : « كَسَا » فِيمَا التَّبَاسُّهُ أَمِنْ

فِي بَابِ : « ظَنَّ » وَ « أَرَى » الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

يريد أن النحاة اتفقوا - بناء على ما استنبطوه من كلام العرب - على جواز إنابة المفعول الثاني =

ومما يجب التنبيه له أن المفعول الثانى « لظن » وأخواتها قد يكون جملة - كما سبق فى بابها^(١) - فإن كان جملة لم يصح اختياره نائباً للفاعل ؛ لأن الفاعل ونائبه لا يقعان جملة^(٢) فى الراجع . وينطبق هذا على غير « ظن » أيضاً ؛ فهو حكم عام فيها وفى غيرها . .

(٢) وأما المصدر - ومثله اسم المصدر - فيصلح للنياحة عن الفاعل بشرطين ؛ أن يكون متصرفاً ومختصاً . والمراد بالتصرف أن يفارق النصب على المصدرية ، ويتنقل بين حركات الإعراب المختلفة ؛ فتارة يكون مرفوعاً ، وأخرى يكون منصوباً ، أو مجروراً ؛ على حسب حالة الجملة ؛ مثل : فهِم ، جلوس ، تَعَلَّم ... ؛ نحو : الفهم ضرورى للمتعلم - إن الفهم ضرورى... - اعتمدت على الفهم وكذا الباقى ونظائره مما لا يلزم النصب على المصدرية . لأن ملازمته النصب على المصدرية تمنع أن يكون مرفوعاً مطلقاً ، نائب فاعل أو غيره .

فإن كان المصدر - أو اسمه - ملازماً للنصب على المصدرية لم يكن متصرفاً ، ولم يصح اختياره للنياحة عن الفاعل ؛ مثل : « معاذ^(٣) » ؛ فإنه مصدر لم يشتهر استعماله عن العرب إلا منصوباً فى نحو : معاذ الله أن يغدر الأمين . ومثل :

=الذى فعله : « كسا » وشبهه ، - وهو الفعل الذى ينصب مفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر - إذا أمن الالتباس . أما إنابة الثانى مما فعله « ظن » أو « أرى » - وأخواتها فقد بين أن المشهور المنع . وهو لا يوافق على المنع إذا كان القصد يظهر ويتضح بالثانى . ولم يتعرض للمفعول الثالث الذى فعله ينصب ثلاثة ، وقد ذكرنا أن حكمه كغيره .

(١) ص ١٩ .

(٢) (انظر ص ٦) إلا إذا حكيت هذه الجملة بالقول وقصد لفظها مجرورها وضبطها ؛ لأنها تكون حينئذ بمنزلة المفرد ، بسبب قصد لفظها . مثل قوله تعالى : « وإذا قيل لهم : لا تفسدوا فى الأرض . . » فيجوز أن تكون : « لا تفسدوا » هى نائب الفاعل مرفوعة بضممة مقدرة على آخرها ، منع من ظهورها الحكاية . . .

ومثل الحكاية أيضاً المؤولة بالمفرد ؛ نحو : عُرِف كيف جاء على . أى : عرف كيفية مجئ على (راجع ج ١ ص ٣٧٥) وهذا يشمل المفعول الثانى لظن وغيرها .

(٣) « معاذ » فى نحو : معاذ الله أن أنسى الفضل ، مصدر ميمى نائب عن اللفظ بفعله ، أى : يغنى عن التلفظ بفعله . والأصل أعوذ بالله معاذاً . ثم حذف الفعل ، وقام المصدر نائباً عن لفظه ، وأضيف ؛ فصار : معاذ الله . ويعرب مفعولاً مطلقاً . وستجىء إشارة له فى ص ١٩١ م ٧٦ .

« سبَحانَ » ^(١)؛ فإنه اسم مصدر لم يشتهر استعماله عن العرب كذلك إلا منصوباً؛ فلو وقع أحدهما نائب فاعل لصار مرفوعاً ، ولخرج عن النصب الواجب له ، وهو ضبط لا يصح مخالفته ، ولا الخروج عليه ؛ حرصاً على اللغة ، ومحافظاً على طرائقها .

والمراد بالاختصاص : أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائداً على معناه المبهم ، المقصور على الحدث المجرد ؛ ليكون في الإسناد إليه فائدة . فالمعاني المبهمة المجردة مثل ؛ قراءة — أكل — سفر . . . و . . . وأمثالها ؛ يدل كل منها على معناه الذي يفهم من لفظه نصاً ، دون زيادة شيء عليه ؛ فكلمة : « قراءة » ليس في معناها الحرفي ما يدل على أنها قراءة سهلة أو صعبة ، نافعة أو ضارة ، . . . و « الأكل » ليس في معناه الحرفي ما يدل على أنه لذيق أو بغيض ، قليل أو كثير ، حارّ أو بارد . . . و « السفر » ليس في معنى نصه الحرفي ما يدل على أنه سفر قريب أو بعيد ، سهل أو شاق ، مرغوب فيه أو مرغوب عنه . . . وهكذا يدل المصدر وحده — وكذا اسمه — على المعنى المجرد ؛ أى : على ما يسمونه : « الحدث فتل هذا المصدر ، واسمه لا يصلح أن يكون نائب فاعل ، لأن الإسناد إليه لا يفيد معنى جديداً أكثر من معنى فعله ؛ فكأنه جاء لتأكيد معنى فعله ؛ وتوكيد المعنى الموجود ليس هو المقصود من الإسناد ، ولا يوصف بأنه معنى جديد ؛ كما شرحنا من قبل فلا يصح أن يقال : عُلِمَ عِلْمٌ ، فُهِمَ فَهْمٌ . . . إذ لا بد من زيادة معنى جديد على معناه الأصلي ؛ ليكون صالحاً للنيابة ، وهذه الزيادة التي تأتيه من خارج لفظه هي التي تجعله مختصاً .

وتحدث بواحد أو أكثر من أمور متعددة ؛ منها : وصفه ؛ نحو : عُلِمَ عِلْمٌ نافعٌ — فُهِمَ فَهْمٌ عميقٌ ، ومنها إضافته ؛ نحو : عُلِمَ عِلْمٌ المخترعين ، وفهم فُهِمَ العباقرة ومنها : دلالة على العدد ؛ نحو : قرئ عشرون مرة . . . وغير هذا من كل ما يزيل إبهام المصدر ، واسمه ، ويزيد معناه ؛ فيبعدهما عن مجرد تأكيد معنى الفعل ، ويجعل الإسناد إليهما مفيداً فائدة جديدة مطلوبة .

(١) اسم مصدر معناه : التسبيح . وفعله : سبح . وستجىء إشارة له في ص ١٩١ م ٧٦ .

ومما سبق نعلم المراد من قولهم المختصر : « إن المصدر يصلح للنيابة إذا كان مفيداً » ويكتفون بهذه الجملة ، لأن الإفادة لا تحقق إلا بالشرطين السالفين وهما : التصرف والاختصاص .

(٣) وأما الظرف بنوعيه فيصلح للنيابة عن الفاعل إذا كان مفيداً أيضاً ، وهذه الفائدة تتحقق بشرطين ؛ أن يكون متصرفاً كامل التصرف ، وأن يكون مختصاً . والمراد بالتصرف الكامل التنقلُ بين حالات الإعراب المختلفة ؛ من رفع ، إلى نصب ، إلى جر ؛ على حسب حالة الجملة ، وعدم التزامه النصب على الظرفية وحدها دائماً ، أو النصب على الظرفية مع الخروج عنها أحياناً إلى شبه الظرفية ، وهو الجر بالحرف « من »^(١) - في الغالب - ؛ لأن عدم تصرفه الكامل يمنع وقوعه مرفوعاً - نائب فاعل أو غيره - كما سبق . فمثال الظرف الكامل التصرف : يوم - زمان - قدّام - خلف ... تقول : اليومُ يومٌ طيبٌ - قضيتُ يوماً طيباً - تطلعت إلى يوم طيب ... وتقول : قدّامك فسيحٌ - إن قدّامك فسيحٌ - سأنتجه إلى قدّامك .

ومثال الظرف غير المتصرف مطلقاً (وهو الذي يلزم النصب على الظرفية وحدها : قَطُّ^(٢) - عَوْضٌ^(٣) - إذا - سحرَ) (بشرط أن يراد به سحرٌ يوم معين دون غيره ليكون ظرفاً ملازماً للنصب) . فلا يصح أن يقع واحدٌ

(١) ينقسم الظرف - باعتبار التصرف وعدمه - إلى ثلاثة أقسام ، ظرف كامل التصرف ، وظرف ناقص التصرف ، - ويسمى أيضاً الشبيه بالمتصرف - وظرف غير متصرف مطلقاً . وسيجيء تفصيل الكلام على الأقسام كلها في باب الظرف ص ٢٠٦ م ٧٩ .

(٢) ستجيء له إشارة أخرى في ص ٢٠٧ والأشهر في ضبطه أن يكون بفتح القاف مع تشديد الطاء المضمومة ، وأن يفيد استغراق الزمن الماضي كله منفياً ؛ لأنه - في الأشهر - لابد أن يسبقه النفي أو شبهه ؛ نحو : ما تأخرت قط . أى : ما تأخرت فيما انقضى من عمري إلى الآن . وهو ظرف مبنى على الضم . (وفيه لغات أخرى أقل شيوعاً) . و « قط » هذه غير التي في مثل : تصدق بدرهمين أو ثلاثة فقط ؛ فإن هذه بمعنى : حسب ، والفاء زائدة لتزيين اللفظ . وتفصيل المسألة وإيضاحها في ج ١ ص ٣٠٥ م ٣٠ عند بيت ابن مالك في المعروف « بَأَل » : (أَل حرف تعريف أو اللام فقط) .

(٣) هو ظرف لاستغراق الزمن المستقبل المنقضي ؛ لأنه - في الغالب - يكون مسبوقة بالنفي . وحكمه عند عدم إضافته : البناء على الضم أو الفتح أو الكسر ، فإن أضيف كان معرباً ؛ نحو : لن أنافق عوض . كما سيجيء في ص ٢٠٧ .

من هذه الظروف - وأشباهاها - نائب فاعل ؛ فلا يقال (١) : ما كُتِبَ قَطُّ
لن يُكْتَبَ عوضٌ - ما يجاء إذا جاء الصديق ، مُدِح سحرٌ . لا يقال ذلك
لعدم تحقق الفائدة المطلوبة من الإسناد ، ولئلا يخرج الظرف عن النصب ، وهو
الضبط الدائم الثابت له في الكلام العربي الأصيل الذي لا تجوز مخالفة طريقته .

ومثال الظرف الشبيه بالمتصرف (أى : الظرف ناقص التصرف ، وهو الذى
لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى ما يشبهها ؛ وهو الجر بالحرف «من» - غالباً ؛ كما
سبق -) : عند - ثم - مع . . . وهذا النوع لا يصلح للنيابة عن الفاعل ؛ لأنه
كسابقه - لا يفيد الفائدة المطلوبة من الإسناد ، ولأنه لا يصح إخراجه عن الضبط
الذى استقر له وثبت في الكلام العربي المأثور ؛ وهو النصب أو الجر بمن ؛ فلا
يقال قُرئ عند ، ولا كُتِبَ ثم . ولا عُرِفَ مع (٢) . . .

والمراد بالاختصاص هنا : أن يزداد على معنى الظرف معنى آخر يكتسبه
من كلمة تتصل به اتصالاً قوياً ؛ ليزول الغموض الإبهام عن معناه . كأن
يكون الظرف مضافاً ؛ نحو : أذن وقت الصلاة - نُودى ساعة البيع . . .
أو يكون موصوفاً ؛ نحو : قُضِيَ شهرٌ جميلٌ في المصايف - قُطِعَ يومٌ كاملٌ
في السفر - أو التعريف (٣) ؛ نحو : اليوم جميل ، أو غير ذلك مما يزيد معنى
الظرف ، ويخرج معناه من الإبهام والتجرد .

(١) لا يقال ذلك ؛ سواء اعتبرنا كلا منها نائب فاعل مرفوعاً مباشرة ، أو اعتبرناه غير معرب ،
أى : نائباً مبنياً في محل رفع .

هذا وبعض النحاة يجيز في مثل : جُلسَ عندك - بإضافة الظرف إلى الضمير - أن يكون الظرف
منصوباً على الظرفية مع كونه في الوقت نفسه في محل رفع بالنيابة عن الفاعل . ويجيز في قوله تعالى : لقد
تقطع بينكم . . . وقوله : (ومنادون ذلك) أن يكون الظرف في الآية الأولى منصوباً على الظرفية في محل
رفع فاعلاً . وأن يكون في الآية الثانية منصوباً على الظرفية في محل رفع مبتدأ . لكن المشهور في الآيتين
ونظائرها ما يضاف فيه الظرف إلى مبنى أن يبنى على الفتح جوازاً ؛ فيكتسب البناء من المضاف إليه .
وفي هذه الحالة التي يبنى فيها على الفتح جوازاً تكون فتحته فتحة بناء ، لا فتحة إعراب . فيكون مبنياً على
الفتح في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاجة الجملة . . .

(٢) راجع الخضرى والصبان في هذا الموضع من باب نائب الفاعل .

(٣) ومنه التعريف بالعلمية ؛ مثل : رمضان ، للشهر المعروف . ومثل : «سحر» - في رأى -
إذا جعل علماً على سحر يوم معين عند القائلين بعلميته .

(٤) وأما الجار مع مجروره فإن كان حرف الجر زائداً — نحو : ما صُوِّدِرَ من شيء — فلا خلاف في أن النائب هو المجرور وحده ، وأنه مجرور لفظاً ، مرفوع محلاً ، فيجوز في التوابع مراعاة لفظه أو محله .

أما حرف الجر الأصلي مع مجروره فالصحيح أن الذي ينوب منهما عن الفاعل هو المجرور وحده^(١) (برغم أن الشائع على الألسنة هو : الجار مع مجروره . ولا مانع من قبوله تيسيراً وتخفيفاً)^(٢) .

ويشترط لإنابتهما أن يكون الإسناد إليهما مفيداً . وتحقق الفائدة بأمرين ؛ أن يكون حرف الجر متصرفاً ، وأن يكون مجروره مختصاً .

والمراد من التصرف في حرف الجر ألا يلتزم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى غيرها . . كأن يلتزم جر الأسماء الظاهرة فقط ؛ ومن أمثله : مذ° — منذ — حتى . . . ، أو جر النكرات فقط ؛ ومن أمثله : « رُبَّ » ، أو يلتزم جر نوع آخر معين من الأسماء ؛ كحروف القسم ؛ فإنها لا تجر إلا مُقْسَمًا به ، وكحروف الجر التي للاستثناء (وهي : خلا — عدا — حاشا —) فإنها لا تجر

(١) فهو مجرور في الظاهر ، ولكنه في المعنى والتقدير مرفوع . ولا يحج مراعاة هذا المعنى والتقدير في التوابع أو غيرها ؛ فهو أمر ملاحظ عقلياً فقط ، ولا يجوز مراعاته أو تطبيق حكمه على غيره . شأنه في ذلك شأن المجرور بحرف جر أصلي بعد فعل لازم مبنى للمعلوم ؛ نحو : قعد الرجل في البيت . فإن كلمة : « البيت » مجرورة في اللفظ ؛ لكنها في المعنى والتقدير منصوبة ؛ لأنها بمنزلة المفعول للفعل اللازم . ولا يصح مراعاة هذا النصب في التوابع أو غيرها ؛ فنصبها ملاحظ فيها عقلياً مقصور عليها . فالجرور مع الفعل المبني للمجهول مرفوع « محلاً » ، ورفع مقصور عليه . والمنصوب مع الفعل المبني للمعلوم منصوب محلاً ، ونصبه مقصور عليه ؛ فكلاهما يشبه الآخر في حركة معنوية عقلية ، مقصورة عليه وحده ؛ لا يظهر لها أثر في غيره . (انظر هامش ص ١٠٧ ثم رقم ٢ من هامش ١٢٦ لأهميته)

(٢) وفوق ذلك يريحنا من أنواع مرهقة من الجدل الثقيل حول إثبات أن النائب هو حرف الجر وحده ، أو مجروره وحده . . .

إلا المستثنى به^(١) ومثل : مذ ومنذ : فإنهما لا يجران إلا الأسماء الظاهرة الدالة على الزمان . . . فلا يصح وقوع شيء من تلك الحروف مع مجروراتها نائب فاعل ؛ فلا يقال : صُنِعَ منذُ الصبح ، ولا زُرِعَ حتى الشاطئ ، ولا قُوتل ربّ رجل عنيد . . . و . . .

والمراد بالاختصاص أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائداً فوق معناهما الخاص بهما . ويجيئهما المعنى الزائد من لفظ آخر يتصل بهما ، كالوصف ، أو المضاف إليه أو غيرهما مما يكسبهما معنى جديداً ؛ فتحصل الفائدة المطلوبة من الإسناد ؛ فلا يصحّ : أَخِذَ من حقل - قُطِعَ في طريق . . .

ومن أمثلة الجار والمجرور المستوفين للشروط : أَخِذَ من حقل ناضج - قُطِعَ في طريق الماء .

كما سبق نعرف أن « الإفادة » هي الشرط الذي يجب تحقيقه فيما ينوب عن الفاعل من مصدر ، أو ظرف ، أو جار مع مجروره ، وأن هذه الإفادة تنحصر في التصرف والاختصاص معاً .

إلى هنا انتهى الكلام على الأشياء الأربعة التي يصلح كل واحد منها أن يكون نائب فاعل إذا لم يوجد غيره في الجملة - فإذا وجد أكثر من واحد لم يجوز

(١) وكذلك يشترط ألا يكون معنى حرف الجر هو : « التعليل » كالذي يفهم من « اللام » و « الباء » وقد يفهم من حرف الجر « من » أحياناً . والداعي لهذا الاشتراط عندهم أن حرف الجر حين يكون معناه التعليل يكون مجروره مبنياً على سؤال مقدر . أي : يكون بمنزلة جواب عن سؤال مقدر ؛ فكان المجرور من جملة أخرى . ويمثلون له بأمثلة منها قول الشاعر :

يُغْضِي حَيَاءً ، وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

أي : يغضي هو ، أي : الطرف ؛ لأن الإغضاء خاص بالطرف ؛ فيدل عليه . ولا يصح عندهم أن يكون الجار والمجرور نائب فاعل ؛ لأن معنى حرف الجر هنا : التعليل ؛ فالمجرور مبنى على سؤال مقدر ، هو : لماذا يغضي ؟ فأجيب : من مهابته . فكان الجواب من جملة أخرى في رأيهم كما سبق .

أن ينوب عن الفاعل إلا واحد فقط ؛ لأن نائب الفاعل — كالفاعل — لا يتعدد .
لكن ما الأحق بالنيابة عند وجود نوعين مختلفين أو أكثر ؟

يميل كثير من النحاة إلى الرأي القائل باختيار المفعول^(١) دائماً ، وفي كل الحالات ؛ ليكون هو النائب ، ويفضله على غيره . وهم — مع ذلك — يميزون ترك الأفضل ؛ ففي مثل : أنشد الشاعر القصيدة إنشاداً بارعاً في الحفل أمام الحاضرين ، يكون الأفضل عندهم — حين بناء الفعل للمجهول — اختيار المفعول نائباً ؛ فيقال : أنشدت القصيدة ، إنشاداً بارعاً ، في الحفل أمام الحاضرين . ولا مانع من ترك الأفضل واختيار غيره ، كما قالوا .

والحق أن الرأي السديد الأنسب هو أن نختار من تلك الأنواع ما له الأهمية في إيضاح الغرض ، وإبراز المعنى المراد ، من غير تقيد بأنه مفعول أو غير مفعول ، أول أو غير أول ، متقدم على البقية أو غير متقدم . ففي مثل : « خطف اللص الحقيية من يد صاحبها أمام الركاب في السيارة » — تكون نيابة الظرف « أمام » أولى من نيابة غيره ؛ فيقال : خطف أمام الركاب في السيارة الحقيية من يد صاحبها ؛ لأن أهم شيء في الخبر وأعجبه أن تقع الحادثة أمام الركاب ، وبحضورهم ؛ وهم جمع كبير يشاهد الحادث فلا يدفعه ، ولا يبالي بهم اللص . . . وقد تكون الأهمية في مثال آخر : للجار والمجورور ؛ نحو : سرق في ديوان الشرطة سلاح جنودها . . . وهكذا^(٢) .

(١) وبالفعل ، فيفضلونه ولو كان من نوع المفعول المنصوب على نزع الخافض . (وأنظر « ج »

ص ١٠٤) .

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةِ حَسْرَى

يريد : أن اللفظ القابل للنيابة حر (أى : حقيق وجدير بها) إذا كان ذلك اللفظ ظرفاً أو مصدراً ؛ أو حرف جر . ولعل ابن مالك يريد أو : مجرور الحرف (فكلمة « قابل » مبتدأ خبره : « حر » وقد حذف التنوين ورجعت الياء عند الوقف فصارت « حرى » « من ظرف » جار ومجرور ، حال من الضمير في : « قابل » ، أو صفة لقابل .) ثم قال بعد ذلك :

وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ . وَقَدْ يَرَدُّ =

ومثل هذا يقال عند حذف الفاعل ، وعدم وجود مفعول به في الجملة ينوب عنه ، ووجود أنواع أخرى تصلح للنيابة ؛ فإن اختيار بعض هذه الأنواع دون بعض يقوم على أساس الأهمية ودرجتها ؛ فما كان أكبر أهمية وأعظم تحقيقاً للمراد من الجملة ، فهو الأحق بالاختيار ، الأولى بالنيابة .

== يريد أنه لا يصح - في الغالب - إنباء شيء ما ذكره في البيت السابق مع وجود المفعول . ثم عاد فقرر أنه قد يرد في الكلام الصحيح إنباء غير المفعول مع وجوده . ثم سرد بعد ذلك بيتين سبق شرحهما في مكانهما الأنسب من هذا الباب ص ٩٥ - ؛ وهما :

وباتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ « كَسَا » فِيمَا التَّبَاسُّهُ أَمِنْ
فِي بَابِ « ظَنَّ » وَأَرَى ، الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ
ثم ختم الباب بالبيت التالى :

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ ، النَّصْبُ لَهُ ، مُحَقَّقَا

يريد : أن النائب عن الفاعل سيصير مرفوعا : لتعلق معناه بالفعل الرافع له ، فلائن معناه علق برافعه (وثبت أنه رافعه) لابد أن يرتفع . وما سوى هذا النائب فالنصب له . أى : حكمه النصب . فإذا وجد في الكلام مفعول أو أكثر ومعه شيء آخر يصلح للنيابة عن الفاعل - فالذى وقع عليه الاختيار للإنباء يرتفع ، وما عداه ينصب لفظا ، إلا المحرور فيبقى جره على حاله لفظاً وينصب محلا .

زيادة وتفصيل :

(ا) لا يجوز إنابة الحال ، والمستثنى ، والمفعول معه ، والتمييز الملازم للنصب ، والمفعول لأجله ؛ فكل واحد من هذه الخمسة لا يصلح للإنابة ؛ لأنها تخرجه من مهمته الخاصة ، وتنقله إلى غيرها ، وقد تتغير حركته الملازمة له . لكن فريقاً من النحاة يرى - بحق - جواز نيابة التمييز المجرور بالحرف « من » ، وكذا نيابة المفعول لأجله المجرور . بشرط أن يحقق كل منهما الفائدة المطلوبة منه ، والغرض من وجوده ؛ نحو : يقام لإجلال العلماء النافعين ، ويفاض من سرور رؤيتهم ، ويسمى كل منهما : نائب فاعل ، ويزول عنه الاسم السابق . ورأى هذا الفريق حسن .

(ب) الصحيح أنه لا يجوز إنابة خبر « كان » ^(١) ولا سيما المفرد ؛ لعدم الإفادة ؛ فلا يصح : كين قائم ، (على فرض استساغته) ؛ إذ معناه كما يقولون : حصل كون لقائم . ومن المعلوم أن الدنيا لا تخلو من حصول كون لقائم .

(ح) عرفنا أن جمهرة النحاة تختار المفعول به - دون غيره - لإقامته نائباً عن الفاعل المحذوف عند تعدد الأنواع الصالحة للنيابة . وقد شرحنا رأيهم ، وأوضحنا ما فيه ، ويترتب على الأخذ برأيهم ما يأتي :

إذا قلت : زيد في أجر الصانع عشرون - رفعت كلمة « عشرين » باعتبارها النائب عن الفاعل ، ولا يكون الفعل متحماً ضميراً .

أما إذا قدّمت : « الصانع » فقلت : الصانعُ زيد في أجره عشرون - فيجوز أحد أمرين :

١ - رفع كلمة : « عشرين » على أنها نائب فاعل ، والفعل معها خال من الضمير ، فلا يتصل بآخره علامة تثنية أو جمع . وفي هذه الصورة يجب بقاء الجار والمجرور ، واشتماله على ضمير مطابق للاسم السابق - المبتدأ - ويكون هو

(١) هذا الحكم خاص بنحدر كان - دون أخواتها (انظر ص ٩١ الهامش رقم ٢) .

.....
 الرابط ، مثل الصانعان زيد في أجرهما عشرون - الصانعون زيد في أجرهم عشرون .
 ... وهكذا .

٢ - النصب على أنها ليست نائب فاعل^(١) ، وإنما النائب ضمير متصل بالفعل ، لأن الفعل في هذه الصورة يتحمل الضمير مستتراً أو بارزاً ، يعود على المبتدأ ويطابقه ويكون الرابط . وفي هذه الحالة يمكن الاستغناء عن الجار ومجروره ، أو عدم الاستغناء مع بقاء الضمير الذى فى آخر المجرور ، ومطابقته أيضاً للمبتدأ : تقول الصانعان زيداً عشرين - أو : الصانعان زيداً فى أجرهما عشرين . الصانعون زيدوا عشرين - أو الصانعون زيدوا فى أجرهم عشرين
 ... وهكذا .

(١) والأحسن فى هذه الصورة أن تعرب مفعولاً مطلقاً (أى : نائبة عن المصدر) .

المسألة ٦٩ :

اشتغال العامل عن المعمول

(١) في مثل : « شاورت الخبير » - يتعدى الفعل المتصرف : « شاور » بنفسه إلى مفعول واحد ؛ فينصبه ؛ ككلمة : « الخبير » هنا . ويجوز - لسبب بلاغي ، أو غيره - أن يتقدم هذا المفعول الواحد على فعله ^(١) ، ويحل في مكانه بعد تقدمه أحد شيئين ؛ إما ضمير عائد إليه ، يعمل فيه الفعل الموجود النصب مباشرة ، ويستغنى به عن المفعول المتقدم ؛ فنقول : الخبيرُ شاورته (فإزاء ضمير حل محل المفعول به السابق ، واكتفى به الفعل) - وإما لفظ ظاهر آخر ، يعمل فيه الفعل المتصرف النصب أيضاً ؛ بشرط أن يكون هذا اللفظ الظاهر سببياً ^(٢) للمفعول المتقدم الذي استغنى عنه الفعل ، وأن يكون مشتملاً على ضمير يعود على ذلك المفعول ؛ نحو : الخبيرُ شاورت زميله . فاللفظ الظاهر : « زميل » هو الذي حل محل المفعول به السابق ، وهو سببيٌ له ومضاف ، والضمير في آخره مضاف إليه ، عائد على المفعول به المتقدم .

والسببي في هذا المثال مضاف ، لكنه في مثال آخر قد يكون منعوتاً ، ونعته هو المشتمل على الضمير المطلوب ؛ نحو : التجارةُ عرفت رجلاً يتقنها ؛ (فجملته « يتقنها » نعت ، وفيها الضمير العائد) وقد يكون عطف بيان مشتملاً على ذلك الضمير أيضاً ؛ نحو : الصديقُ أكرمت الوالد أباه ، وقد يكون عطف نسق بالواو - دون غيرها - مشتملاً على الضمير المذكور ، نحو : الزميلةُ أكرمت الوالد وأهلها . ولا يصلح من التوابع غير هذه الثلاثة .

(١) بشرط ألا يفصل بين الفعل ومفعوله المتقدم فاصل غير توابع الاسم المتقدم (من : النعت والتوكيد ، والعطف البياني ، أو بالواو والبدل) وغير المضاف إليه ، وغير الظرف ، وغير الجار ومجروره . ويصح الفصل بالأمرين ؛ الظرف والجار ومجروره معاً . كما يجوز الفصل بما لا بد منه مما يقتضيه المقام ، وذكر الضمير ؛ نحو : العلمُ أكرمت راعياً فيه ، والمتقنُ أكرمت من يكرمه . فإن كان العامل وصفاً صالحاً للعمل جاز الفصل - كما سيبيء في ص ١٠٩ .

(٢) المراد بالسببي للاسم : كل شيء له صلة وعلاقة بذلك الاسم ، سواء أكانت صلة قرابة ، أم صداقة ، أم عمل ، أم غير هذا مما يكون فيه جمع وارتباط بين الاسمين بنوع من أنواع الجمع والارتباط .

ومن الممكن حذف ما حل محل المفعول السابق من ضميره العائد إليه مباشرة ،
أو سببيه المشتمل على ضمير يعود عليه كذلك . ومتى وقع الحذف صار الاسم
المتقدم مفعولاً به للفعل المتأخر عنه كما كان . وتَفَرَّغَ هذا الفعل لنصبه .

وكالأمثلة السابقة نظائرها ؛ نحو : يصاحب العاقلُ الخيارَ . . . أنجزِ
الوعدَ . . . وأشباههما ؛ حيث ينصب الفعل المتصرف مفعولاً به واحداً ؛ يجوز
أن يتقدم على عامله ، ويحل محله أحد الشيئين ؛ إما ضميره العائد عليه مباشرة ،
والذى يعمل فيه الفعل الموجود النصب ، ويستغنى به عن المفعول السابق ؛ فنقول :
الخيارُ يصاحبهم العاقلُ - الوعدُ أنجزه - وإما لفظ ظاهر سببي يشتمل على
ضمير يعود على المفعول المتقدم ، ويشغل الفعل الموجود بنصبه ، ويكتفى به عن
ذلك المفعول ؛ فنقول : الخيارُ يصاحب العاقلُ زملاءهم - الوعدُ أنجزِ
صاحبه . . . وهكذا ، من غير أن نتقيد في السببي بأن يكون مضافاً ؛ فقد يكون
مضافاً ، أو منعوتاً ، أو عطفاً بيان ، أو عطفاً نسق بالواو ، مع اشتغال كل
واحد على الضمير العائد إلى الاسم السابق ، كما عرفنا . ويصح - كما سبق -
حذف الضمير العائد على ذلك الاسم المتقدم ، كما يصح حذف السببي وما فيه
من ضمير عائد عليه أيضاً ؛ فيصير الاسم المتقدم مفعولاً للفعل المتأخر ،
ويتفرغ هذا الفعل لنصبه بعد أن كان قد انصرف عنه إلى الضمير المباشر ،
أو إلى السببي .

(ب) وليس من اللازم أن يكون الفعل المتصرف متعدياً بنفسه مباشرة إلى
مفعوله الواحد ؛ وإنما يجوز أن يكون العامل قاصراً لا يتعدى إلى مفعوله إلا بمساعدة
حرف جر ؛ نحو : فرحتُ بالنصر ؛ فالفعل : « فرح » لازم ، لم ينصب مفعوله
(وهو : « النصر ») بنفسه مباشرة ؛ وإنما نصبه بمعونة حرف الجر : « الباء » .
فكلمة « النصر » في ظاهرها مجرورة بالباء ، ولكنها في المعنى والحكم بمنزلة المفعول^(١)

(١) ومع أنها بمنزلة المفعول معنى وحكماً لا يجوز نصبها مع وجود حرف الجر قبلها ، كما لا يجوز
- في الرأي الأنسب - اعتبارها في محل نصب . ولهذا لا يصح في توابعها إلا الجرف فقط (راجع هامش ص ١٠٠
ثم رقم ٢ من هامش ص ١٢٦ م ٧٠ لأهميته ، ثم ص ٣٢٣ م ٨٩) .

ويصح في مثل هذه الكلمة المجرورة التي تعتبر بمنزلة المفعول في المعنى والحكم ، أن تتقدم وحدها — دون حرف الجر — على فعلها ؛ بشرط أن يحل محلها أحد الشئين ؛ إما الضمير الذي يعمل فيه الفعل معنى وحكمًا ، والذي يعود على المفعول المعنوي السابق ؛ نحو : النصر فرحت به ، وإما لفظ آخر سببي ، يعمل فيه الفعل ، ويشتمل على ضمير يعود على المفعول المعنوي الحكمي السابق ، نحو : النصر فرحت بأبطاله .

ومثل هذا يقال في النظائر ؛ من نحو : ينتصر الحقُّ على الباطل — سرُّ في طريق الخير ، حيث يصح : الباطلُ ينتصر الحق عليه — الباطلُ ينتصر الحقُّ على أعوانه — طريقُ الخير سرُّ فيه — طريقُ الخير سرُّ في جوانبه . . . وهكذا ، من غير اقتصار في السببي على أن يكون مضافاً . ومن الممكن حذف الضمير أو السببي ، فيرجع الاسم السابق إلى مكانه القديم ؛ فيعمل فيه عاملة الجر .

(ح) وليس من اللازم أيضاً أن يكون العامل فعلاً ، فقد يكون (١) اسم فاعل ، أو : اسم مفعول ، فنحو : أنا مشاركُ الأمين ، نقول فيه : الأمينُ أنا مشاركُه — الأمينُ أنا مشاركُ رفاقه . ونحو : الحقُّ منصورٌ على الباطل ، نقول فيه : الباطلُ الحقُّ منصورٌ عليه — الباطلُ الحقُّ منصورٌ على شياطينه .

(١) لا يكون العامل هنا إلا فعلاً متصرفاً ، أو اسم فاعل ، أو صيغة مبالغة ، أو اسم مفعول . ولا يكون صفة مشبهة ، ولا تفضيلاً ، ولا وصفاً آخر ، لأن ما بعد هذه الثلاثة من معمولاتها لا يكون مفعولاً به . ويشترط في هذا الوصف العامل ألا يوجد ما يمنعه من العمل في المتقدم ؛ كاسم الفاعل المبدوء بكلمة « أل ؛ وكذلك إذا كان مجرداً منها ومعناه المضى المحض ، فإنه لا ينصب ، مفعولاً به بعده ، فلا يصلح أن يوضح عاملاً قبله ، أو يرشد إليه إن كان محذوفاً . فلا اشتغال في مثل : المخترع أنا المادحة ، ولا المخترع أنا مادحة أمس . ولا اشتغال إذا كان اسم المفعول للماضى ، أو مقروناً بأل ، أو كان العامل اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل لا يتقدم معموله عليه فهو لا يعمل فيما قبله ؛ والذي لا يتقدمه مفعوله لا يصلح أن يكون موضحاً ولا دالاً على عامل قبله محذوف ، ولهذا السبب نفسه لا يصح الاشتغال إذا كان العامل مصدراً ، . . . ، أو فعلاً جامداً ، كفعل التعجب ، وعسى ، وليس ، وغيرها من كل ما ليس له مفعول به ، أو لا يصلح أن يتقدم عليه مفعوله . هذا إلى أن العامل في الاشتغال لا بد أن يكون مشتقاً والمصدر وما بعده بما ذكرناه هنا — ليس مشتقاً . نعم يجوز الاشتغال في المصدر ، وفي اسم الفعل ، وفي ليس ، عند من يحيز تقديم معمول الأولين وخبر ليس ، نحو : محموداً لست مثله ، أى : باينت محموداً لست مثله ، وهو رأى مقبول وفيه توسعة .

فتمى تقدم المفعول على عامله وحل محله ما يشغل مكانه ، ويغنى العامل عنه ، فقد تحقق ما يسميه النحاة : « اشتغال العامل عن المفعول » ويقولون فى تعريف الاشتغال :

أن يتقدم اسم واحد ، ويتأخر عنه عامل يعمل فى ضميره مباشرة ، أو يعمل فى سببى للمتقدم ، مشتمل على ضمير يعود عليه ؛ بحيث لو خلا الكلام من الضمير المباشر للعامل ، ومن السببى ، وتفرغ العامل للمتقدم - لعمل فيه النصب لفظاً أو حكماً كما كان قبل التقدم .

فلا بد فى الاشتغال من ثلاثة أمور مجتمعة ؛ « مشغول » ، وهو : العامل ، ويسمى أيضاً : « المشتغل » ، وله شروط عرفناها . « ومشغول به » : وينطبق على الضمير العائد على الاسم السابق مباشرة ، كما ينطبق على اللفظ السببى الذى له ضمير يعود على ذلك المتقدم . و « مشغول عنه » وهو : الاسم المتقدم الذى كان فى الأصل مفعولاً حقيقياً أو معنوياً ، ثم تقدم على عامله ، وترك مكانه للضمير المباشر ، أو للسببى ؛ فانصرف عنه العامل ، واشتغل بما حل محله .

ولابد فى هذا الاسم المتقدم أن يتصل بعامله بغير فاصل ممنوع بينهما^(١) إذا كان

(١) كما فى هامش ص ١٠٦ وفى بيان « الاشتغال » وتوضيح أمره يقول ابن مالك :

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلُّ - ١
فَالسَّابِقَ أَنْصَبَهُ يَفْعَلُ أَضْمِرًا حَتْمًا ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا - ٢

(أى : إن شغل ضمير اسم سابق فعلاً ، عن نصب الاسم السابق لفظاً أو محلاً مثل : البيت قعدت فيه - فانصب الاسم السابق بفعل مضمر « غير ظاهر ، لأنه محذوف » حتماً ؛ أى : إضماراً حتماً ، لا مفر منه فى حالة النصب ؛ لأنه محذوف ، ويكون ذلك الفعل المحذوف موافقاً للفعل الظاهر فى الجملة من ناحية اللفظ والمعنى ، أو المعنى فقط - كما أسلفنا) ذلك تقدير البيتين ومعناها ؛ مع ما فيها من التواء النظم ؛ بسبب التقديم والتأخير ، والحذف . يريد : حين يوجد اسم متقدم على فعله ، ولهذا الاسم المتقدم ضمير يعود عليه ، ويشغل فعله بدلاً من نصب السابق لفظاً أو محلاً - فإن ذلك الاسم السابق يجوز نصبه ، ولكن بفعل غير ظاهر حتماً ؛ فلا يجوز إظهاره . ويكون هذا الفعل المحذوف موافقاً للفعل المذكور (فكلمة حتماً : صفة لمصدر محذوف ، أى : إضماراً حتماً فتعرب ؛ مفعولاً مطلقاً و « بنصب » بمعنى : عن : نصب) .

ثم بين بعد أبيات : أن العامل قد يتعدى إلى مفعوله بمساعدة حرف جر ؛ فينصبه محلاً ، أى حكماً ، حين لا يتعدى إليه مباشرة . وعندئذ يفصل حرف الجر بينهما . وقد يفصل بينهما المضاف حين =

العامل فعلاً^(١) . أما إن كان وصفاً فيجوز الفصل .

حكم الاسم السابق في الاشتغال :

يجوز في هذا الاسم السابق من ناحية إعرابه وضبط آخره ، أمران - بشرط ألا يوجد ما يحتم أحدهما مما سنعرفه -
أولهما : إعرابه مبتدأ والجملة بعده خبره .

وثانيهما : إعرابه مفعولاً به لعامل محذوف وجوباً ، يدل عليه ويرشد إليه العامل المذكور بعده في الجملة ، فيكون العامل المحذوف وجوباً مشاركاً للمذكور إما في لفظه ومعناه معاً ، وإما في معناه ، فقط ؛ ولا يصح الجمع بين العاملين ما دام مشتركين^(٢) ، إذ الوجود عوض عن المحذوف . فمثال الأول : الأمين شاركته ، فالتقدير : شاركتُ الأمين شاركته . ومثال الثاني : البيت قعدت فيه ، التقدير : لابتست البيت ، قعدت فيه ، أو : لازمت البيت ، قعدت فيه . ومثل : الحديقة مررت بها ؛ أى : جاوزت الحديقة مررت بها . وهكذا نستأنس بالعامل

= يكون المضاف إليه هو الضمير العائد للاسم السابق . والحكم في حالة فصل العامل المشغول كالحكم في حالة وصله المباشر بالمعمول ؛ فيقول :

وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي - ١٠

وصرح بعد ذلك بأن العامل هنا قد يكون فعلاً أو وصفاً عاملاً ؛ فالوصف العامل يساوى الفعل فيما تقدم ؛ بشرط ألا يوجد مانع يمنع الوصف من العمل ونصب مفعوله إذا تقدم . : فيقول :

وَسَوْفَى ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مانعٌ حَصْلٌ - ١١

وقد شرحنا من قبل نوع الوصف الذى يصلح للعمل هنا ، والمانع الذى يعوقه عن العمل ، وسبب ذلك . ثم ختم الباب بالبيت التالى :

وَعَلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعَلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الْوَاقِعِ - ١٢

ومضمونه : أن السببى الخالى من الضمير إذا كان له تابع يشتمل على ضمير عائد على الاسم السابق فإن العلقه (أى : العلاقة) تحصل وتم بين العامل والتابع كما تحصل وتم بالاسم الواقع بعد العامل مباشرة ، وهذا الاسم هو ضمير المتقدم ، أو سببيه المشتمل على ضميره . .

(١) يجوز الفصل بتوابع الاسم السابق ، والمضاف إليه ، وشبه الجملة كما سبق فى رقم ١ من

هامش ص ١٠٦ .

(٢) فإن لم يكونا مشتركين جاز أن يكون الأول مذكوراً . ومعنى هذا جواز نصب الاسم السابق بفعل مخالف للمذكور ؛ فلا اشغال معه ؛ كما سنوضحه فى الزيادة والتفصيل فى رقم ٢ من ص ١١٧ - .

الموجود في الوصول إلى العامل المحذوف وجوباً من غير أن نتقيد بلفظ العامل الموجود أحياناً . أما معناه فنحن مقيدون به في كل الحالات .

مع جواز الأمرين السالفين فالأول (وهو إعرابه مبتدأ) أحسن ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف ، ولا إلى التفكير في اختياره ، وفي موافقته للعامل المذكور ، وقد تكون موافقته معنوية فقط ؛ فتحتاحُ - أحياناً - إلى كد الفكر (١) .

* * *

والنحاة يتخيرون هذا الموضع للكلام على حكم كثير من الأسماء المتقدمة على عواملها ، وينتهزون فرصة « الاشتغال » ليعرضوا أحكام تلك الأسماء ؛ سواء منها ما يدخل في باب « الاشتغال » وتنطبق عليه أوصافه التي عرفناها ، وما لا يدخل فيه ، ولا تنطبق عليه صفاته (٢) . وهم يقسمونها ثلاثة أقسام (٣) : ما يجب نصبه ، وما يجب رفعه ، وما يجوز فيه الأمران .

(١) والبلاغيون يفرقون بين الأمرين ؛ إذ يترتب على أحدهما أن تكون الجملة اسمية ، وعلى الآخر أن تكون فعلية ، وفرق بين المدلولين مع صحتها ، لهذا يقولون : إن أحسن الأمرين هو ما يتفق مدلوله مع غرض المتكلم . فإن لم يعرف غرضه فهما سيان .

(٢) كالحالة التي يجب فيها رفع الاسم السابق ؛ إذ لا ينطبق عليها في الصحيح تعريف « الاشتغال » ومثلها حالات الرفع الأخرى التي يكون الرفع فيها جائزاً ، فحالة الرفع بنوعه لا ينطبق عليها - في الصحيح - الاشتغال مادام الاسم مرفوعاً .

(٣) الواقع أنهم يقسمونها خمسة أقسام ، « قسم يجب فيه النصب : وقسم يجب فيه الرفع ، وقسم يجوز فيه الأمران والنصب أرجح ، وقسم يجوز فيه الأمران والرفع أرجح ، وقسم يجوز فيه الأمران على السواء » . وواضح أن هذا التقسيم يوجب النصب وحده في حالة واحدة ، ويوجب الرفع وحده في حالة واحدة كذلك ، ويحيز الأمرين في كل حالة من الأحوال الثلاثة الباقية . ولكن هذه الإجازة قد تكون مع الترجيح أحياناً ؛ كأن يكون النصب هو الأرجح ؛ فيكون الرفع هو الأرجح ، أو العكس ؛ بأن يكون النصب هو الأرجح ، والرفع هو الأرجح . واستعمال الأرجح ليس معيلاً ولاضعيفاً من الوجهة اللغوية . نعم هو - مع كثرته وقوته - لا يبلغ درجة الأرجح فهما ، لكن كلاهما عري فصيح ، وهذه الأرجحية مزية يسيرة ، خاضعة لأذواق البلغاء في العصور اللغوية المختلفة ؛ متفاوتة بتفاوت تلك الأزمان ؛ فالراجح قد يشيع ويكثر استعماله في عصر لفون ؛ فيكون هو الأرجح ، وعندئذ ينزل الأرجح إلى درجة الراجح ، ثم يتبدل الحال مرة أخرى في عصر لغوي جديد ، بل في بيئة أخرى مع اتحاد العصر فيقع التغيير في الدرجة كما وصفنا ؛ وهكذا دواليك . . . فالتفاوت بينهما منشؤه الأرجحية التي تتغير ، ولا تثبت كما قلنا - ولو كان منشؤه القلة المعينة والضعف ، أو الحسن والقبح اللغويين - لوجب الاختصار على القوى دون الضعيف ، وعلى الحسن دون القبيح . لهذا لا داعي لكثرة الأقسام ، والأحكام ، وتعدد الآراء في كل حكم ، وما يتبعه =

(١) فيجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل ؛ كأداة الشرط ، وأداة التحضيض^(١) ، وأداة العَرَض^(٢) ، وأداة الاستفهام^(٣) إلا الهمزة^(٤) ؛ نحو : (إنَّ ضعيفًا تصادفُه) فترقى به - حيثما أدياً تجالسُه يؤنسُك - (هلاَّ حلمًا تصطنعه - ألا زيارةً واجبة تؤديها) - (متى عملاً تباشره ؟ أين الكتابَ وضعتَه ؟) فلا يجوز الرفع في هذه الأمثلة ونظائرها على الابتداء . أما الرفع على أنه فاعل ، أو نائب فاعل أو اسم لكان المحذوفة - فجائز^(٥) .

= من عناء لا طائل وراءه . على أنا سنشير إلى أقسامهم الخمسة ، ونصف منها بالقلة ما وصفوه ، علماً بأن هذه القلة - كما سبق - ليست المعيبة في الاستعمال ، ولا المانعة من القياس على نظائرها ؛ وإنما هي قلة عددية راجحة ، بالنسبة للكثرة العددية التي للأرجح . ولو كانت القلة معيبة هنا ما وصفوا الضبط الوارد بها بأنه « راجح » ، وأن غيره أرجح ؛ إذ المغيب الذي لا يصح استعماله لا يوصف بأنه راجح ولا حسن ، وفوق هذا فالخلاف محتم في أمر هذين الوصفين وانطباقهما أو عدم انطباقهما على بعض أقسامهم .

(١) التحضيض هو : الحث وطلب الشيء بقوة وشدة تظهر في نبرات الصوت وكلماته . والعرض : طلب الشيء برفق وملاينة تعرف من نبرات الصوت وكلماته أيضاً . وكثير من أدواتهما مشترك بينهما ؛ مثل : - هلا - ألا - ألا - لولا - لو ما . . . وهذه الأدوات باب خاص يفصل أحكامها المختلفة التي منها اختصاصها بالفعل إذا كانت للتحضيض أو العرض .

(٢) إنما تكون أدوات الاستفهام مختصة بالفعل وحده إذا وقع فعل بعدها في جملتها ؛ كالمثالين المذكورين ؛ بخلافها في نحو : متى العمل ؟ - أين الكتاب ؟ لخلو كل جملة من فعل بعد أداة الاستفهام . أي : أن وجود الفعل بعد أداة الاستفهام - غير الهمزة - ووقوعه متأخراً عنها في جملتها - يجعل هذه الأداة مختصة بالدخول على الفعل .

(٣) وفي هذا الموضع الذي يجب فيه النصب يقول ابن مالك :

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ ؛ كَأَنَّ ، وَحَيْثُمَا - ٣

(تلا السابق : أي : وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل . . .)

(٤) المضارع هنا مرفوع ؛ لأنه ليس فعلاً للشرط ؛ لأن فعل الشرط المجزوم هو الفعل المحذوف مع فاعله ، وموضعهما ؛ بعد أداة الشرط مباشرة . أما هذا الفعل الموجود فهو مع فاعله جملة تفسر الجملة الفعلية التي حذفت وبقى معموها المنصوب ، والتي موضعها بعد أداة الشرط مباشرة . فالمفسر جملة وكذلك المفسر . ولا يصح أن يكون الفعل المذكور هو المفسر وحده ، بالرغم من أنه المرشد للفعل المحذوف ، والدال عليه . وسيجيء في الزيادة والتفصيل ص ١١٩ ، بيان مناسب عن الفعل إذا كان هو المفسر وحده وأنه يكون كذلك عند رفع الاسم الواقع بعد أداة الشرط ، باعتباره مرفوعاً لفعله المحذوف ، وعن الجملة الفعلية إذا كانت بينهما هي المفسرة ، وليس الفعل وحده .

(٥) سيجيء في الزيادة والتفصيل (ص ١١٧ رقم ٣ وما بعدها) إيضاح واف عن النصب الواجب ، ومكانه ، وعن هذا الرفع وما يقال فيه ، وعرض للرأى السديد .

(ب) ويجب رفع الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الاسم ؛ فلا يجوز أن يقع بعدها فعل ؛ مثل : إذا الفجائية^(١) ؛ نحو : خرجت فإذا الرفاقُ أشاهدهم ؛ فيجب رفع كلمة : « الرفاق » ولا يجوز نصبها على الاشتغال بفعل محذوف ؛ لأن « إذا » الفجائية لا يقع بعدها الفعل مطلقاً لا ظاهراً ولا مقدرأ . ومثل « إذا » الفجائية أدوات أخرى ؛ منها : « لام » الابتداء في نحو : إني لـلوالدُ أطيعه ؛ فلا يجوز نصب كلمة : « الوالد » على الاشتغال ، ولا اعتبارها مفعولاً لفعل محذوف مع فاعله ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على المفعول . ومنها : واو الحال الداخلة على الاسم الذي يليه المضارع المثبت ، في مثل : أسرعُ والصارخُ أغيته ؛ فلا يصح نصب « الصارخ » على اعتباره مفعولاً به لفعل محذوف مع فاعله ، وتقديرهما : « أغيث » ، والجملة من الفعل المحذوف مع فاعله في محل نصب على الحال . — لا يصح هذا ؛ لأن الجملة المضارعية التي مضارعها مثبت لا تقع حالا — على الأرجح — إذا كان الربط هو : « الواو » فقط ؛ كهذا المثال وأشباهه .

ومنها : « لَيْتَ » المتصلة « بما » الزائدة فلا نصب على الاشتغال في مثل : ليتما وفي أصادفه ؛ لأن « ما » الزائدة لا تُخرج « لیت » من اختصاصها بالأسماء ؛ إذ يجوز إعمال « لیت » وإهمالها ؛ فالمنصوب بعدها اسم لها .

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا وقع قبل أداة لها الصدارة في جملتها ؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وبعدها العامل ، كأداة الشرط ، والاستفهام^(٢) ، وما النافية ، ولا النافية الواقعة في جواب قسم^(٣) ؛ فلا يصح نصب الاسم السابق في نحو : الكتابُ إنْ استعرتَه فحافظْ عليه — المريضُ هل زرتَه ؟ — الحديقةُ

(١) سبق إيضاح لها في ص ٤٨٢ ج ١ م ؟

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ١١٢

(٣) وكأدوات التحضيض والعرض ، ولام الابتداء ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ، « ما عدا أن » ، والموصول ، والموصوف ، وحروف الاستثناء . فكل هذا لا يعمل ما بعده فيما قبله ؛ فلا يصلح دالا على المحذوف . فلا يصح النصب في الأسماء التي في أول الجمل التالية : التائه هلا أرشدته — الضال ألا هديته — الخائف لأنا مروءته — الهرمُ كم مرة زرتَه ! ! — الخير إني أحبيته — النزيه الذي أصطفيه — الغناءُ فن أهواه شاع — ما المال إلا يثفقه العاقل في النافع . أما حرفا التنفيس فالشائع جواز للنصب والرفع في الاسم الذي يسبقهما ؛ نحو الرسالة سأكتبها — القصيدة سوف أحفظها .

ما أُتْلِفُ زروعها - والله الذنوبُ لا أرتكبها ... ؛ لأن هذه الأدوات لها الصدارة ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ أى : لا يجوز أن يتقدم معمولها عليها ؛ وما كان كذلك لا يصلح أن يكون دالا على عامل محذوف يماثله ، ولا مرشداً إليه . ومثلها : أدوات الاستثناء ؛ فلا نصب فى نحو : ما السفر إلا يحبه الرجالون^(١) . . .

(ح) ما يجوز فيه الأمران ، وهو ما عدا القسمين السالفين ؛ فيشمل ما يأتى :

١ - الاسم - المشتغل عنه - الذى بعده فعل دال على طلب ؛ كالأمر^(٢) ، والنهى ، والدعاء ؛ ونحو : الحيوانُ ارحمهُ - الطيورُ لا تعذبها - اللهم الشهيد ارحمه ، أو : الشهيد ارحمه الله . . .

وكذلك إن وقع الاسم السابقُ بعد أداة يغلب أن يليها فعل ، كهزمة الاستفهام ، نحو : أطائرةٌ ركبتهما ؟ وكأدوات النفي الثلاثة ؛ ما - لا - إن - ؛ نحو : ما السفه - نطقته - لا الوعد - أخلفته ، ولا الواجب - أهملته - إن - سوء - فعلته . ومثل « حيث » المجردة من « ما » نحو : اجلس حيث الضيف - أجلسه .

وكذلك إن وقع الاسم السابق بعد عاطف تقدمه جملة فعلية ، ولم يفصل فاصل بين الاسم والعاطف ؛ نحو : خرج زائر والقادم - استقبلته ، فلو فصل بينهما فاصل^(٣) كان الاسم « المشتغل عنه » فى حكم الذى لم يسبقه شئ ؛

(١) وفى وجوب الرفع يقول ابن مالك :

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ التَّزِمُهُ أَبَدًا - ٤
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرُدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ ، وَجِدْ - ٥

ومعنى البيتين : إن تلا الاسم السابق ما يختص بالابتداء . . . أى : إن وقع الاسم السابق بعد لفظ مختص بالدخول على المبتدأ - فالترم رفع ذلك الاسم السابق .

كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا كان الفعل المشتغل قد وقع بعد لفظ لا يرد ما قبله معمولاً لعامل بعده . « الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولاً لما بعد وجد » = أى : تلا الفعل شيئاً ، لم يرد ما قبل ذلك الشئ معمولاً لما وجد بعده . وفى هذا البيت شئ من التعقيد .

(٢) سواء أكان الأمر بصيغة فعل الأمر ؛ نحو : التردد اجتنبه ، أم بلام الأمر الداخلة على المضارع ؛ نحو : التردد لتجتنبه .

(٣) الفاصل المراد هنا - غالباً - هو : « أما » ؛ لأن ما بعدها مستأنف ومنقطع عما قبلها :

فلا أثر للفصل بغيرها . (راجع ص ١١٨ . . .)

نحو : خرج زائر ، وأماً المقيم فأكرمته . فالأمثلة السابقة وأشباهاها ، يجوز فيها الأمران . النصب والرفع . وجمهرة النحاة تدخلها في النوع الذي يجوز فيه الأمران ، والنصب أرجح^(١) عندهم . وحجتهم : أن الرفع يجعل الاسم السابق مبتدأ ، والجملة الطلبية بعده خبر ، ووقوع الطلبية خبراً قايلاً بالنسبة لغير الطلبية ، أو يجعل الاسم السابق مبتدأ بعد همزة الاستفهام ، ووقوع المبتدأ بعدها قليل أيضاً ، لكثرة دخولها على الأفعال دون الأسماء . أو يجعل الجملة الاسمية بعده معطوفة على الجملة الفعلية قبله ، والعطف على جملتين مختلفتين في الاسمية والفعلية قليل .

٢ - الاسم السابق (المشتغل عنه) الواقع بعد عاطف غير مفصول بالأداة : «أما» وقبله جملة ذات وجهين^(٢) ، مع اشتمال التي بعده على رابط يربطها بالمبتدأ

(١) وإلى الأمور التي مرت في القسم الأول يشير ابن مالك ، ويبين أن المختار النصب فيقول :

واختيرَ نصبٌ قبلَ فعلٍ ذي طلبٍ وبعدَ ما إيلاؤه الفعلَ غلبٌ - ٦
وبعدَ عاطفٍ - بلا فصلٍ على معمولٍ فعلٍ مُستقرٍّ أولاً .. - ٧

يريد : أن النصب والرفع جائزان في أمور ، ولكن النصب هو المختار فيها ؛ وذلك حين يقع الاسم السابق قبل فعل دال على الطلب ، أو بعد شيء غلب إيلاؤه الفعل ، أي : غلب أن يليه ويقع بعده الفعل ؛ كهمزة الاستفهام ، وكذلك بعد عاطف يعطف الاسم السابق على معمول لفعل مذكور أول جملة بغير فصل بين العاطف والمعطوف . وصياغة البيت الثاني عاجزة عن تأدية المراد منه ؛ إذ المراد أن الاسم المشتغل عنه يجوز فيه الأمران ، والنصب أرجح إذا كان ذلك الاسم واقماً - مباشرة - بعد عاطف يعطف جملة على الجملة الفعلية قبله والتي استقر مكان الفعل في أولها ، سواء أكان في الجملة الفعلية التي قبله معمول مرفوع ؛ مثل : غاب حارس وحارساً أحضرته (فكلمة «حارس» فاعل وهو معمول للفعل : غاب) أو معمول منصوب ، نحو : صافحت رجلاً ، وجندياً كلمته . (فكلمة : «رجلاً» مفعول ، وهو معمول للفعل : صافح) فنصب الاسم المشتغل عنه يقتضي أن يكون مفعولاً لفعل محذوف يوضحه المذكور بعده . والجملة من الفعل المحذوف وفاعله معطوفة على الجملة التي قبلها ، فالعطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، وليس عطف مفرد . فلا معنى لقول ابن مالك إن العطف على معمول فعل مستقر في أول جملة التي قبل العاطف . ذلك أن معمول في الجملة السابقة ليس معطوفاً عليه كما أوضحنا . ولكن ضيق الوزن وضرورة الشعر أوقفاه في التعبير القاصر . وقد تأوله النحاة بأن التقدير : وبعد عاطف - بلا فصل - على جملة معمول فعل مستقر أولاً ومهما كان العذر فإن الخير في اختيار الأسلوب الناصع الوافي الذي لا يحوي عيباً ، ولا يتطلب تأويلاً أو تقديراً .

(٢) وهي الجملة الاسمية التي يكون المبتدأ فيها اسم خبره جملة فعلية ؛ مثل : الشجرة ظهر ثمرها - الفاكهة طاب طعمها . (ومنها الجملة التعجبية . ولكن التعجبية لا تصلح في هذا الموضع) أو هي جملة اسمية صدرها مبتدأ ، وعجزها جملة فعلية كقولهم : النبيل زادت النعمة نبلاً وشرفاً ، والثيم زادت النعمة لؤماً وبطراً . - الحر ينتصر لكرامته ، والدليل يمتنها .

السابق ؛ كالضمير العائد عليه ، أو الفاء المفيدة للربط به ؛ نحو : النهرُ فاض ماؤه صيفاً ، والحقولُ سقيناها من جداوله - العلم الحديث نجح في غزو الكون السماوى ، فالعلومُ الرياضية ، استلهمها الغزاة قبل الشروع . فيصح رفع كلمتى : « الحقول - والعلوم » على اعتبار كل منهما مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية بعده . وهذه الجملة الاسمية معطوفة على الاسمية التى قبلها . ويجوز نصب الكلمتين على أنهما مفعولان لفعل محذوف ، والجملة من هذا الفعل وفاعله معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبراً قبله . وفى الحالتين تتفق الجملةتان المعطوفتان فى ناحية الاسمية أو الفعلية ؛ فيجربى الكلام على نسق واحد ، ولهذا يتساوى^(١) الأمران .

٣ - الاسم السابق (المشتغل عنه) الواقع فى غير ما سبق . نحو الرياحين زرعتهما . والنحاة يجيزون الأمرين ويرجحون الرفع ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف^(٢) .

« ملاحظة » بانضمام هذه الأقسام الثلاثة إلى القسم الذى يجب فيه النصب فقط ، والقسم الذى يجب فيه الرفع فقط تنشأ الأقسام الخمسة التى عرضها النحاة فى هذا الباب ، وارتضوها وجعلوا لكل منها حكماً . وقد أشرنا^(٣) إلى أنه يمكن إدماج بعضها فى بعض ، وجعلها ثلاثة ، اختصاراً وتيسيراً .

(١) وفى هذا يقول ابن مالك :

وإن تَلَاَ المعطوفُ فعلاً مُخْبِراً بِهِ عَنِ اسْمٍ فَأَعِطْفَنَ مُخْبِراً - ٨

يريد : إن وقع الاسم السابق بعد حرف عطف قبله فعل ، وهذا الفعل - مع فاعله - خبر عن مبتدأ قبلهما وقبل حرف العطف - فلك الخيار فى هذه الحالة أن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله ، عطف جملة فعلية على الجملة الفعلية السابقة أيضاً ، وأن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله عطف جملة اسمية على نظيرتها الاسمية . وقد شرحنا توجيه كل حالة من هاتين الحالتين المتساويتين فى الصحة .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

والرفعُ فى غيرِ الذى مرَّ رَجَحَ فَمَا أُبَيِّحُ أَفْعَلْ . ودَعُ مَا لَمْ يُبَيِّحْ - ٩

(٣) فى هامش ص ١١١ .

زيادة وتفصيل :

١ - زاد فريق من النحاة شروطاً أخرى للاشتغال رفضها سواه ؛ بحجة أنها لا تثبت على التمحيص . وهذا رأى شديد حملنا على إهمالها ؛ ادخاراً للجهد ، وإبعاداً لنوع من الجدل لا خير فيه للنحو .

٢ - أشرنا قريباً^(١) إلى صحة أن يكون الاسم السابق المنصوب مفعولاً لفعل محذوف ، يخالف الفعل المذكور بعده في جملته ، ولا يكون له صلة بلفظه ولا بمعناه ؛ وذلك حين تقوم قرينة تدل على هذه المخالفة ؛ كأن يقال : ماذا اشتريت ؟ فتجيب : كتاباً أقرؤه . « فكتاباً » مفعول لفعل محذوف تقديره : اشتريت كتاباً أقرؤه ؛ فالفعل المحذوف مخالف للمذكور في لفظه ومعناه ؛ فلا تكون المسألة من باب « الاشتغال » ، ولا يكون العامل الثاني صالحاً للعمل في المفعول السابق ، ولا مفسراً لعامله المحذوف . وفي هذه الحالة التي يختلف فيها الفعلان : المحذوف والمذكور ، لا يكون الحذف واجباً ، وإنما يكون جائزاً^(٢) ؛ فيصح في الفعل المحذوف أن يذكر . أما الحذف الواجب في : الاشتغال ؛ فلا يصح الجمع بينهما ؛ لأن الثاني بمنزلة العوض عن الأول ؛ ولا يجمع بين العوض والمعوّض عنه^(٣) .

٣ - إنما يقع « الاشتغال » بمعناه العام الذي يشمل الاسم السابق المرفوع بعد أدوات الشرط ، والتحضيض والاستفهام ، غير الحمزة ، كما سبق - في الشعر ؛ فقط ؛ للضرورة . وأما في النثر فلا يقع بعد تلك الأدوات إلا صريح الفعل^(٤) ويستثنى من أدوات الشرط ثلاثة أشياء ؛ يقع بعدها الاشتغال نثراً ونظماً ، أوها : أدوات الشرط التي لا تجزم ؛ ومنها : إذا - ولو - مثل : (إذا السماء انشقت ...) إلخ ومثل : لو الحرب امتنعت لطابت الحياة .

(١) في رقم ٢ من هامش ص ١١٠ . (٢) ما لم يوجد سبب آخر غير الاشتغال يوجبه .
(٣) لا يصح الجمع بين العوض والمعوّض عنه وهذا أسلم من قولهم : لا يصح الجمع بين التفسير والمفسّر ، « أى : المفسّر والمفسّر » لأنه يصح أحياناً الجمع بين هذين كما في التفسير بما بعد الحرف : « أئى » وكالتفسير بعطف البيان ، وبإواء العطف التي تفيد التفسير . . . كما سيحى في ص ١٢١ - ومن هنا كان التعبير بدم جواز الجمع بين العوض والمعوّض عنه هو الأسلم والأدق .

(٤) يقول النحاة : إن وقوعه في النثر مستقيم ولو وقع فيه لحاز مع القبح .

وثانيها : « إن » ، بشرط أن يكون الفعل في التفسير ماضياً لفظاً ومعنى ، نحو :
 إن علماً تعلمته فاعمل به ، أو ماضياً معنى ^(١) فقط ، نحو : إن علماً لم
 تتعلمه فأتك فائدته .

وثالثها : « أمّا » ولكن لا يجب نصب الاسم بعدها ؛ لأن الاسم يليها حملاً ^(٢) ،
 ولو كان الفعل مذكوراً بعده ، نحو قوله تعالى : (وأما ثمودُ فهديناهم) فقد قرئ
 « ثمودُ » بالرفع على الابتداء ، وبالنصب على الاشتغال . وفي حالة النصب يجب
 تقدير العامل بعد الاسم المنصوب ، وبعد الفاء معاً ؛ لأن « أمّا » لا يليها إلا
 الاسم ، — كما أسلفنا هنا وفي ص ٧٦ — ولا يفصل بينها وبين الفاء إلا اسم واحد ،
 والتقدير — كما يقولون — وأما ثمودُ فهديناهم هديناهم . وللبحث تحقيق .

٤ — من الأصول النحوية أن المحذوف قد يحتاج — أحياناً — إلى شيء مذكور
 يفسره ، ويدل عليه . وقد يكون التفسير واجباً ، كما في باب : الاشتغال . وفي هذا
 الباب إن كان المحذوف جملة فعلية فتفسيره لا يكون إلا بجملة مذكورة في الكلام ،
 مشاركة للمحذوفة في لفظها ومعناها معاً ، أو في المعنى فقط ؛ نحو : العظيم
 نافسته — المصنعَ وقفت فيه . التقدير نافست العظيم نافسته — لا بست المصنع
 وقفت فيه . أو نحو ذلك مما يؤدي إلى الغرض في الحدود المرسومة . ولا يصح هنا
 تفسير الجملة بغير جملة مثلها على الوجه السابق .

وإن كان المحذوف فعلاً فقط أو وصفاً عاملاً يشبهه ، ويحل محله ، جاز أن يفسر
 كل منهما بفعل ، أو بما يشبهه . تفسيراً لفظياً ومعنوياً معاً ، أو معنوياً فقط .
 والأفضل التماثل عند عدم المانع بأن يفسر الفعل نظيره الفعل ، ويفسر الوصف
 نظيره الوصف ؛ نحو : إن أحدَ دعاك لخير فاستجبْ — ما الصلحَ أنت كارهه .
 التقدير : إن دعاك أحد ، دعاك لخير فاستجبْ — ما أنت كاره الصلحَ — أنت
 كارهه ^(٣) .

(١) كالمضارع الداخلة عليه « لم » فإنها — في الأغلب — تقلب زمنه للمضي .

(٢) وقد عرفنا أن شرط وجوب النصب وحده أن تكون الأداة الشرطية مختصة بالدخول على
 الأفعال دون الأسماء . وليست « أمّا » كذلك . لأنها لا تدخل إلا على الاسم — كما سبق في ص ٧٧ —
 لهذا كان الإقتصار على الاسم السابق غير واجب بل يجوز فيه الأمران .

(٣) ويصح ما كاره الصلحَ أنت كارهه .

ويدور بين النحاة جدل طويل في موضع الجملة المفسرة ؛ أيكون لها محل من الإعراب ، أم ليس لها محل ؟ وقد يكون الأنسب الأخذ بالرأى القائل إنها تساير الجملة المحذوفة « المفسرة » وتمثلها في محلها الإعرابي وعدمه ، كما تمثلها في لفظها ومعناها على الوجه السالف . وعلى هذا إن كانت الجملة المحذوفة (المفسرة) لا محل لها من الإعراب فالمفسرة كذلك لا محل لها من الإعراب ؛ نحو : البحر أحببته ، أى : أحببت البحر أحببته ؛ فالجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب ؛ لأن الأصلية المحذوفة كذلك . وإن كانت الجملة المحذوفة (المفسرة) لها محل من الإعراب فالتى تفسرها تسايرها وتمثلها فيه ؛ نحو قوله تعالى : (إنا كل شئ خلقناه بقدر) أى : إنا خلقنا كل شئ خلقناه بقدر ؛ فالجملة المحذوفة (المفسرة) في محل رفع خبر « إن » ؛ فالتى تفسرها كذلك في محل رفع خبر . ونحو : العقلاء الواجب يؤدونه ؛ أى : العقلاء يؤدون الواجب يؤدونه ، فالجملة المحذوفة (المفسرة) في محل رفع خبر المبتدأ ، والمفسرة في محل رفع خبر المبتدأ كذلك . وفى نحو قوله تعالى : « وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة » . . . تقع الجملة الاسمية (المفسرة) مفعولاً في محل نصب ؛ لأن المحذوف المفسر مفعول منصوب ؛ إذ التقدير : الجزاء ، أو الجنة وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، لهم مغفرة ؛ فجملة : لهم مغفرة « هي المفسرة للمفعول المحذوف ^(١) ولا تكون الجملة هي المفسرة في باب الاشتغال إلا حين يكون الاسم السابق منصوباً كالأمثلة السالفة ؛ فإن كان مرفوعاً للمحذوف فالمحذوف هو فعله وحده ^(٢) ويتعين أن يكون مفسره هو الفعل المذكور وليس الجملة ، ولا بد - عند المحققين أن يكون هذا الفعل المذكور (المفسر) مسايراً للمحذوف (المفسر) في حكمه وإعرابه اللفظي ، والتقديرى ، والخلئ . . . مثل إن العتاب يكثُر يؤد إلى القطيعة ،

(١) ولا يصح أن تكون هي المفعول الثانى للفعل : « وعد » لأنه من باب « كسا » ، أى :

من الأفعال التى لا يقع فيها المفعول الثانى جملة .

(٢) كما أشرنا فى رقم ؛ هامش ص ١١٢ . سواء أكان الفعل مبنياً للمعلوم أم للمجهول تماماً أم ناقصاً مثل : كان . كل هذا على حسب السياق ، وعلى مقتضاه يعرب الاسم المرفوع فاعلاً ، أو نائب فاعل ، أو اسماً لكان مثل : إن برد اشتد فاحترس - إن عمل أتقنته فلازمه - المرء مجزى بعمله إن خير فخير . التقدير : (إن اشتد برد - اشتد - فاحترس) - (إن أتقنت عمل - أتقنته - فلازمه) - (المرء مجزى بعمله إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير . . .)

التقدير : إن يكثرُ العتابُ — يكثرُ — يؤد إلى القطيعة . فالمفسر هو الفعل : « يكثرُ » الثاني ، وهو مضارع مجزوم كالأول المحذوف . ومثل : إذا العنايةُ تلاحظُك عيونُها فلا تخفُ شيئاً . التقدير : إذا تلاحظُك العنايةُ تلاحظُك عيونُها فالمفسر في المثال هو الفعل : « تلاحظُ » وحده ، وهو كالأول في حكمه الإعرابي . ومثل :

فمن نحنُ نُؤمِّنُه (٢) يَبَيْتٌ وهو آمنٌ ومن لا نُجِيرُه يُمَسِّسُ منا مُفَرِّعاً
التقدير : فمن نُؤمِّنُه — نُؤمِّنُه يَبَيْتٌ وهو آمنٌ . . . فالمفسر هو الفعل « نأمنُ » وحده ، وهو مجزوم كالفعل المفسر المحذوف . وكلمة : « نحنُ » في البيت ضمير فاعل للفعل المحذوف . وقد برزَ هذا الضمير — بعد استتاره الواجب — بسبب حذف فعله وحده ؛ إذ لا يبقى الفاعل مستتراً بعد حذف عامله . فإذا رجع العامل وظهر ، عاد الضمير الفاعل إلى الاستتار كما كان . فإنَّ ظهرَ مع ظهور عامله لم يعرب — في الرأي الشائع — فاعلاً ؛ وإنما يعرب تأكيداً لفظياً للضمير المستتر المماثل له . وينطبق هذا الكلام على البيت التالي وأشباهه :

فإن أنت لم ينفعك علمك (٣) فانتسبْ لعلك تهديك القرون الأوائل
التقدير : فإن لم تنتفعْ لم ينفعك علمك . . . وأشباه هذا .
فالفعل « ينفعُ » هو وحده المفسر للفعل المحذوف ، وهو مُسَاير لذلك المحذوف في الجزم والنفي معاً . والضمير البارز « أنت » فاعل الفعل المحذوف ، وكان مستتراً وجوباً فيه ، فلما حذف الفعل برز في الكلام فاعله المستتر ، ولما رجع الفعل إلى الظهور في الجملة عاد فاعله الضمير إلى الاستتار كما كان أولاً . ومثله :
لا تجزعي إن منفسٌ أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

التقدير : لا تجزعي إن هلك منفسٌ أهلكته . . . والمحذوف هنا مطاوع للمذكور ، فهو من مادته اللفظية ومن معناه ، وإن كانت المشاركة اللفظية ليست كاملة . وقول الآخر :

بليغ إذا يشكو إلى غيرها الهوى وإن هو لاقاها فغير بليغ .

(١) بمعنى : نُؤمِّنُه ، ونمنحه الأمان .

(٢) يريد : إن لم يكن لك علم بحوادث الموت المحيطة بك بحيث يملك فارجح إلى أصولك الأوائل

الذاهبين ، لعل لك عظة في موتهم .

... أما تفضيل الرأى القائل بمسايرة الجملة المفسرة للجملة المفسرة في حكمها ،
ومحلها الإعراب . فراجع إلى أمرين :

أولهما : أن الجملة المفسرة قد يكون لها محل من الإعراب — بالاتفاق —
في بعض مواضع ، كالجملة المفسرة لضمير الشأن^(١) في نحو : (قل : هو
اللهُ أحدٌ فإن جملة « الله أحد » مبتدأ وخبر في محل رفع ، لأنها خبر لضمير
الشأن : « هو » . وفي نحو : ظننته : « الصديقُ نافعٌ » ؛ الجملة الاسمية في
محل نصب ؛ لأنها المنعول الثاني لظن . . . وليس في هذا خلاف .

وثانيهما^(٢) : أن هناك كلمات تفسر غيرها وقد تسايرونها في حركة إعرابها ؛ كالكلمات
الواقعة بعد « أَيْ » التي هي حرف تفسير في مثل : هذا سِوَارٌ من عَسْجَدٍ ،
أَيْ : ذهب . فأى : حرف تفسير يدل على أن ما بعده يفسر شيئاً قبله . وكلمة :
« ذهب » هي التفسير لكلمة : « عسجد » ويجب أن تضبط مثلها في حركات
الإعراب . نعم إنهم يعربون كلمة « ذهب » وأمثالها مما يقع بعد « أَيْ » التفسيرية
بدلاً أو عطف بيان ، لكن هذا لا يخرجها عن أنها مماثلة للمفسر في حركة
إعرابه ؛ إذ كل من البدل وعطف البيان تابع هو بمنزلة متبوعه .

ومن الكلمات التي تفسر غيرها ويتحتم أن تسايروها في حركة إعرابه ما يقع بعد
حرف العطف : « الواو » الذي يدل أحياناً على أن ما بعده مفسر لما قبله ،
كما في مثل : الماء الصافي يشبه اللجينَ والفضةَ . فالواو حرف عطف للتفسير ،
لأن ما بعدها يفسر ما قبلها . وهو مساير له — وجوباً — في حركات إعرابه ؛
إذ المعطوف كالمعطوف عليه في كثير من أحكامه التي منها حركات الإعراب .
فالرأى القائل باعتبار الجملة التفسيرية مسايرة لما تفسره يجعلها كنظائرها
من الجمل التي لها محل من الإعراب ، وكغيرها من المفردات التي تؤدي مهمة
التفسير . ولا معنى للفرقة في الحكم بين ألفاظ تؤدي مهمة واحدة ، إلا أن كان
هناك سبب قوى ، ولم يتبين هنا السبب القوى ؛ بل الذي تبين أن الكلام المأثور
الفصيح يؤيد أصحاب هذا الرأى الواضح الذي يمنع تعدد الأقسام والأحكام ،
ويؤدي إلى التيسير بغير ضرر .

وقد أشرنا^(٣) إلى أن الجملة لا تكون مفسرة في باب « الاشتغال » إلا حين يكون
الاسم السابق منصوباً . فإن كان مرفوعاً لعامله المحذوف فالحذوف هو فعله وحده ،

(١) راجع ضمير الشأن ج ١ ص ١٧٧ . م ؟ باب الضمير .

(٢) لهذا إشارة في هامش ص ١١٧ . (٢) في رقم ٤ من هامش ص ١١٢ وفي ص ١١٩

ويتعين أن يكون التفسير بفعل فقط ، كما قلنا إن الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل وجب نصبه ، ولا يجوز رفعه على أنه مبتدأ ، وإنما يجوز رفعه على أنه مرفوع فعل محذوف ؛ كقوله تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره » فكلمة : « أحد » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك . . . إلى آخر ما أوضحنا . . .

والذى نريد بسطه الآن أن بعض القدامى والمحدثين لا يروقه هذا التقدير ، ويسخرون منه ، مطالبين بإعراب الاسم المرفوع إما مبتدأ مباشرة ، وإما فاعلا مقدما للفعل الذى بعده (أى : للمفسر) ويإهمال التعليل الذى يحول دون هذا الإعراب ، لأنه — كما يقولون — تعليل نظرى محض ، أساسه التخيل والتوهم ، وتعارضه النصوص الكثيرة الواردة بالرفع الصريح . . .

ولا حاجة إلى عرض أدلة كل فريق ممن يبيع أو يمنع ؛ فقد فاضت بها المطولات والكتب التى تصدّى لمثل هذا الخلاف ، وسرد تفاصيله وأدلته التى تضيق بها الصدور — أحيانا — حين تقوم على مجرد الجدل ، وتعتمد على التسابق فى إظهار البراعة الكلامية . ومنها كتاب الإنصاف فى أسباب الخلاف ، لابن الأنبارى . . .

والحق يقتضينا أن نحكم على كل وجه من أوجه الإعراب الثلاثة بالضعف . ولكن الضعف فى حالة تقدير عامل محذوف ، أخف وأيسر . وفيما يلي البيان بإيجاز ، ولعل فيه — مع إيجازه — ما يرد بالأمر مؤزده الحق ، ويضعه فى نصابه الصحيح :

(١) فى مثل : إن عاقل ينصحك ينفعك ، لو أعربنا الاسم السابق : « عاقل » مبتدأ لكانت الجملة الفعلية بعده (وهى : ينصحك) فى محل رفع خبره . ويترتب على هذا أن تكون أداة الشرط ، وهى تفيد — دائما — التعليق ^(١) قد دخلت على جملة اسمية ، مع أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت ؛ وهو من أضداد التعليق . وهنا يقع التعارض الواسع بين مدلولى الأداة والمبتدأ مع خبره ؛ وهو تعارض واقعى لا خيالى ؛ إذ مرده الاستقراء المنتزع من الأساليب العربية

(١) توقف حصول شيء ، أو عدم حصوله ، على أمر آخر ؛ فيكون الثانى مرتباً على الأول وجود أو عدمه . فإن كانت أداة الشرط جازمة فالتعلق والتوقف لا يتحقق إلا فى المستقبل .

الصحيحة التي لا يسوغ مخالفتها ، وبخاصة في النواحي المتعلقة بالمعنى ؛ وإلا اضطربت المعاني ، وتناقضت ، ولم تؤد اللغة مهمتها .

وشيء آخر يؤيد ما سلف ؛ هو أن بعض النصوص الفصيحة الواردة تدل على وجود لغات أو لهجات ترفع المضارع « ينصح » في ذلك المثال وأشباهه . فإذا ورد مرفوعاً فأين فعل الشرط ؟ أيكون هو فعل الشرط مع رفعه ؛ فتكلف أقيح التأول والتمحل في أمر هذا الرفع ؟ أم نتركه على حاله مرفوعاً ، ونقدّر فعلاً آخر للشرط مجزوماً مباشرة ؟ الأمران معييان . ولكن الثاني أقرب إلى القبول ؛ لأنه — بسبب جزمه المباشر الخالي من التأول — ينخرط في عداد أفعال الشرط ؛ إذا الأصل في أفعال الشرط أن تكون مجزومة . وهذا دليل آخر يدفعنا إلى رفض الوجه الإعرابي السابق (المبتدأ) . كما تحمل على رفضه أمور أخرى نحوية وبلاغية دقيقة لا نرى الانتقال بها . وفي مقدمتها الفصل بين أداة الشرط الجازمة وفعالها وهذا ممنوع ؛ لمخالفته المأثور الشائع .

(ب) ولو أعربنا الاسم السابق وهو : « عاقل » وأشباهه ، فاعلا كما يرى فريق من الكوفيين لكان في هذا أخذ برأى ضعيف أيضاً ، فوق ما فيه من الفصل الممنوع ، ومن اختلاط الأمر في كثير من الأساليب بين المبتدأ والفاعل المتقدم كما في المثال المعروف ونظائره — وما أكثرها — فيوجد من يعرب كلمة : « فاعل » مبتدأ ، والجملة الفعلية بعده خبره ، ومن يعربها فاعلاً مقدماً للفعل بعده وعلى الإعراب الأول تكون الجملة اسمية ، وقد سبق ما فيها من عيب . أما على الإعراب الثاني فالجملة فعلية ، ودلالاتها مختلفة عن سابقتها ، فشتان بين مدلولي الجملتين في لغتنا ، هذا إلى مشكلات أخرى تتعلق بالضمائر المتصلة بالفعل المتأخر ، وعودتها ، ومطابقتها للفاعل المتقدم أو عدم مطابقتها ، واعتبارها حروفاً أو أسماء . . .

(ح) فلم يبق إلا اختيار الإعراب الثالث القائم على تقدير فعل محذوف ، واعتباره أفضلها ، وأن العيب فيه أخف وأيسر ، كما قلنا . ولن يترتب على هذا « التقدير » خلط بين المعاني والمدلولات اللغوية ، ولا تداخل بين القواعد النحوية . على أن « التقدير » باب واسع وأصيل في لغتنا ، ولكنه محكم ، وسائغ من يحسن استخدامه — عند مسيس الحاجة الشديدة — على النمط الوارد الفصح الذي يحتج به .

٤ — أجرى بعض النحاة الذين لا يقصرون الاشتغال على النصب — أحكاماً أربعة

على الاسم السابق إذا كان مرفوعاً وبعده فعل قد عمل الرفع في ضميره أو في ملابسه :
فيجب رفع هذا الاسم السابق إما بالابتداء إذا وقع بعد أداة لا يليها فعل ؛
كإذا الفجائية ، وليتأ (المختومة « بما » الزائدة) ؛ نحو : خرجت فإذا النسيم
ينعش - ليتأ الجو يعتدل ، وإما على الفاعلية بفعل محذوف في غير تلك الحالة ؛
نحو : إن سيارة أقبلت فاحترس منها .

ويكون الرفع راجحاً بالابتداء في مثل : الزارع يكافح ؛ حيث لا يحتاج
إلى تقدير شيء محذوف ، أما إعرابه فاعلاً أو مرفوعاً بالفعل فيتطلب تقدير
ذلك الفعل ، والتقدير هنا ردىء ما دام الاسم غير واقع بعد أداة طلب . . .
وقد يكون الرفع بالفعل المحذوف راجحاً على الرفع بالابتداء في مثل : العاملة
لِتَجْتَهِد ؛ لأن وقوع الجملة الطلبية خبراً قليل بالنسبة لغير الطلبية .

وقد يستويان في مثل : المطر نزل ، والزروع ارتوت منه . لأن الجملة الأولى
ذات وجهين فإذا أعربت كلمة « الزروع » مبتدأ والجملة بعدها الخبر كانت
هذه الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية التي قبلها . وإذا أعربت كلمة :
« الزروع » فاعلاً لفعل محذوف كانت هذه الجملة الفعلية معطوفة على الجملة
الفعلية الواقعة خبراً قبلها .

٥ - أبيات ابن مالك في هذا الباب ليست مرتبة ترتيباً متماسكاً يساير المعاني
ويؤلف بعضها بعضاً ، فقد يذكر بيتاً أو بيتين في أول الباب يشرح بهما قاعدة
معينة ، ثم يأتي بيت أو أكثر ليشرح قاعدة ثانية ، فثالثة . . . ثم يذكر بيتاً
آخر يتم القاعدة الأولى ، فآخر يتم الثالثة ، وهكذا تتفرق أجزاء القاعدة الواحدة
في بيتين أو أكثر ليس بينهما توال أو اتصال مباشر . فلم يكن بد من استيفاء
كل قاعدة على حدة استيفاء كاملاً . ثم الإشارة في الهامش إلى أبيات ابن
مالك المتعلقة بتلك القاعدة ، وتلدوينها على حسب ما يقتضيه تماسك القاعدة
وتكاملها ، لا على حسب ورودها في ألفيته ؛ وإلا جاءت القاعدة مفككة ، متناثرة
هنا وهناك ، متداخلة في غيرها . على أنا وضعنا بجانب كل بيت من أبيات ابن
مالك رقماً خاصاً به يدل على ترتيبه الحقيقي بين أبيات هذا الباب كما وردت في ألفيته .

٦ - أسلوب : « الاشتغال » دقيق ، يتطلب براعة في تأليفه ، كى يسلم
من الخطأ ، والالتواء ، والتفكك ؛ فحبذا الاقتصاد في استعماله .

تعديّة الفعل ولزومه

الفعل التام^(١) ثلاثة أنواع ؛ نوع يسمى : « المتعدى »^(٢) ؛ وهو الذى ينصب بنفسه مفعولاً به^(٣) ، أو اثنين ، أو ثلاثة ؛ من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر ، مثل : سَمِعَ - ظَنَ - أَعْلَمَ ، فى نحو : لما سمعت الخبرَ ظننت الراوىَ مخطئاً ، لكن الصحف أعلمتنا الخبرَ صحيحاً .

ونوع يسمى « اللازم »^(٤) أو : « القاصر » ، وهو الذى لا ينصب بنفسه مفعولاً به أو أكثر ؛ وإنما ينصبه بمعونة حرف جر ، مثل : أسرف - انتهى - قعد - فى نحو : إذا أسرف الأحمق فى ماله انتهى أمره إلى الفقر ، وقعد فى بيته

(١) الفعل التام ، هو : ما يكتفى بمرفوعه فى تأدية المعنى الأساسى للجملة ؛ مثل : ساد - أضاء - تحرك - . . . وأشباهاها ؛ حيث نقول : ساد الهدوء - أضاء النجم - تحرك الكوكب . أما الناقص فهو الذى لا يكتفى بمرفوعه فى ذلك ، وإنما يحتاج معه لمنصوب حتماً ؛ مثل : « كان وأخواتها » من الأفعال الناسخة التى ترفع الاسم وتنصب الخبر - كما سبق فى ج ١ ص ٤٠٣ م ٤٢ . وهذه الأفعال الناقصة (الناسخة) لا توصف بأنها متعدية أو لازمة ، وإنما هى قسم مستقل ، ومثلها الأفعال المسموعة التى تصلح للأمرين ؛ فتستعمل فى المعنى الواحد لازمة ومتعدية ، مثل : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت العاقل بشكره . أو : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت العاقل بشكره . فهذه الأفعال وأشباهاها قسم قائم بذاته أيضاً ؛ وعلى هذا تكون أنواع الفعل - من ناحية التعدى واللزوم أو عدمهما - أربعة ، نوع متعد فقط ، ونوع لازم فقط ، ونوع صالح للأمرين ، ونوع ناقص لا يوصف بأحدهما . والثلاثة الأولى أقسام للتام وحده .

(٢) يسميه بعض القدماء « المجاوز » ، أو « الواقع » ؛ لأن أثره لم يقتصر على الفاعل وإنما جاوزه إلى المفعول به فوقع مدلوله عليه .

(٣) المفعول به هو : ما وقع عليه فعل الفاعل إيجاباً أو سلباً ؛ نحو : يطلب العاقل السعادة ، ولا ينسى السعى الحميد لها . والمفعول به لا ينصبه إلا الفعل المتعدى وفروعه ، أما بقية المفاعيل فينصبها الفعل المتعدى واللازم ، وكذا بقية المنصوبات . ويجوز الاختصار على كلمة : « مفعول » وحدها ، دون تقييدها بالجار والمجرور بعدها ، لأن كلمة : « مفعول » إذا ذكرت مطلقة بغير قيد لا يراد منها إلا المفعول به .

(٤) وقد يسمى : « القاصر » أو غير المتعدى ، أو المتعدى بحرف الجر .

مَلُومًا محسوراً^(١) . فكل كلمة من : مال ، فقر ، بيت . . . هي في المعنى — لا في الاصطلاح — مفعول به للفعل قبلها . ولكن الفعل لم يُوقَعْ معناه وأثره عليها مباشرة ، وإنما أوصله بمساعدة حرف جر ؛ فهي في الظاهر مجرورة به ، وهي في المعنى في حكم المفعول به لذلك الفعل^(٢) .

ونوع مسموع ، يستعمل متعدياً ولازمًا ؛ مثل : شكَّرَ ، ونَصَحَ .

وقد أراد النحاة تيسير التمييز بين الفعل المتعدى بنفسه والفعل اللازم ، وسهولة تعيين كليهما ؛ فوضعوا لذلك ضابطين يصلح كل منهما لأداء هذه المهمة . أولهما : أن يتصل بالفعل ضمير ؛ كالهاء^(٣) ، يعود على اسم سابق غير ظرف وغير مصدر .

وطريقة ذلك : أن يوضع الفعل في جملة تامة ، وقبله اسم جامد ، أو مشتق ؛ بشرط أن يكون هذا الاسم غير مصدر وغير ظرف . وبعد الفعل ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم . فإن صح التركيب واستقام المعنى فالفعل متعد بنفسه ، وإلا فهو لازم . فإذا أردنا أن نبين حقيقة الفعل : « أخذ » من ناحية التعدى واللزوم

(١) منقطعاً عن أسباب الخير ، ووسائل القوة .

(٢) وإذا كانت في حكم المفعول به معنى فهل يجوز في توابع هذا المفعول الحكمي (أى : المعنوي) النصب مراعاة له كما يجوز الجر مراعاة للفظ ؟ تؤخذ الإجابة من شارح كتاب المفصل في ج ٧ ص ٦٥ ونصها : « لفظه مجرور وموضعه نصب ؛ لأنه مفعول ؛ ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان ، الجر والنصب ؛ نحو قولك : مرتت بزيد وعمرو وعمرا ؛ فالجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ؛ وذلك من قبل أن الحرف يتنزل منزلة الجزء من الفعل ؛ من جهة أنه به وصل إلى الاسم ؛ فكنه كالهزمة في : أذهيته ، والتضعيف في : فرحته ، وتارة يتنزل منزلة الجزء من الاسم المجرور به ؛ ولذلك جاز أن يعطف عليهما بالنصب ؛ فالجر على الاسم وحده ، والنصب على موضع الحرف والاسم معا .) والرأى صريح في جواز الأمرين ، ولا شك أن ما يجري في العطف يجري في غيره من باقي التوابع . ثم عاد فردد هذا في ٨ ص ١٠ من غير أن يقتصر في التوابع على العطف ؛ بل نص على الصفة أيضاً . ولا ريب أن باقي التوابع يجري عليها ما يجري على العطف والنعت .

ولعل الخير في إهمال هذا الرأي ، والاقتصار على الرأي الآخر السديد الذي يوجب الجر وحده في التوابع ، وترك النصب لما قد يكون مسموعاً من الكلام القديم دون محاكاته ؛ منعاً للخلط ، وحرصاً على الضبط في أداء المعاني بدقة وأحكام . « راجع ما سبق في ها ص ١٠٠ » : « ب » ص ١٠٧ وما يتبعها في رقم ١ من هامش ص ١٠٨ م ٦٩ و ص ١٣٣ م ٧١ ثم ص ٣٢٤ م ٨٩ .

(٣) وتسمى : « هاء المفعول به » لأنها تعود عليه .

وضعنا قبله اسماً غير مصدر وغير ظرف ، وجعلنا بعده ضميراً يعود على ذلك الاسم ؛ فنقول : الصحف أخذتها ، ففرى المعنى سليماً والتركيب صحيحاً ؛ فنحكم بأن هذا الفعل متعد ؛ ينصب مفعوله بنفسه إلا إن كان المفعول نائب فاعل فيرفع^(١) . ومثل هذا يتبع في الفعل « قعد » حيث نقول : الغرفة قعدتها ؛ فندرك سريعاً فساد الأسلوب والمعنى . ولا سبب لهذا الفساد إلا تعدية الفعل : « قَعَدَ » تعدية مباشرة . لهذا نحكم بأنه لازم . ومثل الفعلين « أخذ » و « قعد » غيرهما من الأفعال ؛ حيث يمكن التوصل إلى معرفة المتعدى واللازم باستخدام الضابط السالف .

وإنما اشترطوا في الاسم السابق أن يكون غير مصدر وغير ظرف لأن الضمير يعود عليهما من الفعل المتعدى واللازم على السواء ؛ فلا يصلح الضمير العائد على أحدهما أن يكون أداة للتمييز بينهما ، ولكشف المتعدى واللازم منهما ؛ ففي مثل : طلبت منك أن تمشي في الصباح المبكر طويلاً ، ثم تستريح ساعة ، تذهب بعدها إلى مزاوله عمك . فماذا فعلت ؟ .

قد يكون الجواب : المشى مشيته ، والساعة استرحتها ، والذهاب ذهبته ، والعمل زاولته . ففي الإجابة ضمائر عاد بعضها على المصدر أو على الظرف ، مع أن أفعالها لازمة ؛ كما في الثلاثة الأولى ، وعاد بعضها على المصدر أيضاً مع أن الفعل : « زاول » متعد بنفسه .

ثانيهما : صياغة اسم مفعول تام^(٢) من الفعل الذي يراد معرفة تعديته أو لزومه ؛ فإن أدى اسم المفعول معناه بغير حاجة إلى جار ومجرور كان فعله متعدياً بنفسه ، وإلا كان لازماً . ففي مثل : فتح - أكل - أعلن . . . نقول : الباب مفتوح - الفاكهة مأكولة - الخبر معلّن . . . ففرى اسم المفعول مستغنياً عن الجار والمجرور في أداء المراد منه ، بخلافه عند صياغته من مثل : قَعَدَ - يَتَسَّسُ -

(١) وفي هذا يقول ابن مالك :

علامةُ الفعلِ المُعدَّى أنَّ تَصِلُ «ها» غيرَ مصدرٍ بهِ ؛ نحو : عَمِلَ
فانصَبَ بِهِ مفعولُهُ ، إن لَمْ يَنْبُ عن فاعِلٍ ؛ نحو : تدبَّرتُ الكُتُبُ
أى : تأملتها .

(٢) لا يحتاج في تأدية المعنى المراد منه إلى جار مع مجروره .

هتف . . . حيث نقول : الحجرة مقعود فيها — القضاء على أسباب الحرب ميثوس منه — العظيم مهتوف باسمه . . . فاسم المفعول هنا لم يستغن في أداء معناه عن الجار مع مجروره . . .

فالوسيلة إلى معرفة التعدية واللزوم تكون باستخدام أحد الضابطين ، أو كليهما معاً^(١) ؛ كما يقول النحاة .

وبالرغم من هذه الوسيلة لجئوا إلى أخرى أدق منها وأصح ؛ فقد بذلوا الجهد — قدر استطاعتهم — في استقصاء كلام العرب ، وحصر الأفعال اللازمة الواردة فيه ، وتقسيمها أقساماً متعددة ، لكل قسم عنوان معين ينطبق على عدد كبير من الأفعال اللازمة الداخلة تحتها ؛ فيكتفى الراغب بمعرفة هذا العنوان ، وتطبيق معناه على الفعل الذى يريد الحكم عليه بالتعدية أو باللزوم ؛ فيصل — غالباً — إلى ما يريد . فنزلة هذا العنوان العام منزلة القاعدة التى تطبق على أفراد متعددة ؛ فتغنى عن المراجع اللغوية ، وتوصل إلى الغاية المرجوة بغير جهد مبذول ، ولا وقت ضائع . وقد نجحوا في وضع هذه العناوين أو القواعد نجاحاً كبيراً يمكن الاعتماد عليه ، والاكتفاء به ، بالرغم من أنها لم تنطبق على قليل من الأفعال وصف

(١) الحق أن تلك الوسيلة ليست ناجعة ، ولا سليمة ، وأن الضابط الصحيح هو حكم اللغة بمفردها ، وتراكيبها الواردة عن أهلها العرب . وقد حوت النصوص والمراجع الوثيقة كثيراً من هذه المفردات والتراكيب ، وأبانت الكتب اللغوية — في عناية تامة — ما تعدى من الأفعال وما لزم ، مع سرد معانيها ؛ نشهد هذا في كتاب : المصباح المنير ، وفي القاموس المحيط ، وشرحه تاج العروس ، وفي لسان العرب ، وفي أساس البلاغة . . . وغيرها من المطولات اللغوية . أما الضابطان السالفان فلا يصلح أحدهما أو كلاهما للإبانة دون الرجوع إلى تلك المراجع الوثيقة . وإلا فنأين نعلم أن الفعل : (فتح — أكل — أعلن — . . .) واسم المفعول منه مستغنيان عن الجار والمجرور ، وأن الفعل : (تعدى — يش — هتف . . .) واسم مفعوله لا يستغنيان ؟ من أين نعلم أن هذا الأسلوب صحيح في تركيبه بعد التعدية ، أو غير صحيح ؟ وأن مثل : « الحجرة قعدتها » — خطأ ؟ لا سبيل لذلك إلا بالرجوع إلى تلك المصادر اللغوية الأمانة ، ولا دخل للذوق الشخصى فى الصحة أو الفساد ؛ لأنه غير مأمون . ومعنى ما تقدم أننا لا نستطيع الانتفاع بأحد الضابطين السالفين أو بهما معاً دون تحكيم اللغة أولاً ، الاعتماد على ما تشير به ، ولها وحدها القول الفصل . أما الضابطان أو أحدهما فيمكن من عرف أولاً من اللغة تعدية هذا الفعل أو لزمه — أن يلجأ إليهما ؛ لمجرد الاستئناس ، لمعرفة أمر مجهول ، بل إنه لا يحتاج إلى مثل هذا الاستئناس ؛ لاستغنائهما عنه بالمعرفة اللغوية .

بالشدوذ ، ونحوه . وأشهر تلك العناوين والقواعد الدالة — فى الغالب — على الأفعال اللازمة ما يأتى :

١ — الأفعال الدالة على صفة تلازم صاحبها ، ولا تكاد تفارقه إلا لسبب قاهر ، وهى الأفعال الدالة على السجاية ، والأوصاف الفطرية مثل : شَرُفَ فلان ، نَبِئَلْ — ظَرُفَ — قَصُرَ — طال — سَمِنَ — نَحَفَ . . . والأغلب فى هذه الأفعال أن تكون على وزن : «فَعُلَ» — بفتح فضم — وهذه صيغة تكاد تقتصر على الفعل ^(١) اللازم .

ويتصل بهذا ما لا يدوم ولكن زمنه يطول ، أو يتكرر ؛ مثل : جَبِنَ — شَجِعَ — نَهِمَ ^(٢) — جَشِعَ .

٢ — الأفعال الدالة على أمر عَرَضَى ^(٣) طارئ ، يزول بزوال سببه المؤقت ؛ كالأفعال فى مثل : مَرَضَ المتعرض للعدوى ، — احمر وجهه — ارتعشت يده . . . وكالأفعال الدالة على فرح أو حزن ؛ مثل : فرح — هِنَى — سعد — حزن — جزع — فزع — رجِفَ . . . أو على نظافة وندس ؛ مثل : نَطَفَ الثوب — طهر — وضؤ — دنِسَ — وسِخَ — قَذِرَ — نجِسَ . . .

٣ — الأفعال الدالة على لون ، أو حلية ، أو عيب ؛ مثل : حَمِرَ — احمر — احْمَارَ — سَوَدَ — اسودَّ — ابيضَّ . . . ومثل : دَعِجَ ^(٤) ، كَحَلَّ — عَوِرَ — عَمِيَ . . .

٤ — الأفعال التى على وزن «افْعَلَلَّ» نحو : اقشَعَرَ — ابْدَعَرَ ^(٥) ، — اشمأز — وما ألحق بهذا الوزن من مثل : افْوَعَلَ (بسكون الفاء ، وفتح الواو والعين وتشديد اللام) نحو : اكْوَهْدَ ^(٦) واكْوَأَلْ . . .

(١) ويقول صاحب المغنى (ح ٢ باب الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصرا) : إنه لم يرد منها متعديا سماعا إلا اثنتان ؛ هما : رَحِبَ ، وطلُعَ — بفتح أولهما ، وضم ثانيهما — فى مثل : رحبتكم الدارُ ، وطلُعَ القمرُ اليمنَ . كما سيجىء فى ص ١٣٨ ، ١٤٩ .

(٢) نهم الرجل : اشتدت رغبته فى الطعام وملازمته .

(٣) يراد بالعرضى هنا . المعنى الطارئ الذى ليس له طول ثبات ، ولا دوام ، وليس حركة جسم . أما الفعل الدال على الحركة فقد يكون لازما ؛ مثل : مشى ، وقد يكون متعديا مثل : مد .

(٤) دعجت العين : اشتد سوادها وبياضها — أو : اتسعت مع شدة سواد المقلة .

(٥) ابذر القطيع : تفرق هربا .

(٦) اكوهد الفرخ : ارتعش ؛ ليشعر أمه بجوعه . واكوأل الرجل ، بمعنى : قَصُرَ .

٥ - الأفعال التي على وزن « افْعَلَلَّ » ؛ من كل فعل في وسطه نون بعدها حرفان أصليان ، نحو : احْرَنْجِم^(١) . وكالأفعال التي تضاهي « افْعَلَلَّ » من كل فعل في وسطه نون بعدها حرفان أحدهما زائد للإلحاق ، نحو : اقْعَنْسَس^(٢) ؛ فإن السين الثانية زائدة للإلحاق^(٣) ؛ باحرنجيم .

ويلحق بهما ما كان على وزان « افْعَنْلَى » نحو اسْلَنْسَقْ^(٤) واحْرَنْبَى^(٥) .

٦ - الأفعال التي على وزن « فَعِيلَ » بكسر العين أو فتحها إذا كان الوصف منها على « فَعِيلَ » ؛ نحو : قَوِيَّ الرجل ، فهو قَوِيٌّ ، وذلك^(٦) الضعيف ، فهو ذليل .

٧ - الأفعال التي على وزن : انْفَعَلَ ؛ نحو : انبعث وانطلق ، والتي على وزن « أَفْعَلَّ » ، ومعناها : صار صاحب شيء معين . مثل : أَغْدَّ البعير ؛ بمعنى : صار ذا غُدَّة^(٧) . . . أو التي على وزن : « اسْتَفْعَلَ » وتفيد الصيرورة^(٨) أيضاً ؛ نحو : اسْتَنْوَقَ الحمل ، أى : صار كالناقة . اسْتَأْسَدَ القط ؛ أى : صار كالأسد في صورته . . .

(١) احرنجيم الرجل : أراد شيئاً ثم عدل عنه ، واحرنجمت الخيل أو الإبل . اجتمعت مترجمة .

(٢) اقعنسس الجمل : أبى أن ينقاد ، أو : رجع إلى الخلف .

(٣) كانت العرب تزيد على الكلمة الشائعة حرفاً ؛ لتجعلها مساوية في عدد حروفها وفي وزنها لكلمة أخرى ، وتجري مجراها في التصغير ، والنسب ، والجمع ، وغيرها . والذي يدعوها لذلك دواع في مقدمتها ضرورة الشعر ، والتقليح أو التهكم . . .

وليس من حق أحد - سوى العرب القدامى - أن يزيد للإلحاق ؛ فذلك الزيادة مقصورة عليهم ، وقد انتهى زمنها بانتهاء عصورهم التي حددت للاستشهاد بكلامهم ، والتي حددها مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بنهاية القرن الثاني الهجري في الحواضر ، ونهاية القرن الرابع الهجري في البوادي . (راجع ص ١٨ من كتاب رأى في بعض الأصول اللغوية والنحوية للمؤلف ، وص ٢٠٢ من الجزء الأول من مجلة المجمع اللغوي القاهري ، و ٢٩٤ ، ٣٠٣ من محاضر انعقاده الأول) . . .

(٤) اسلنق المريض : نام على ظهره .

(٥) احرنبي الديك : نفش ريشه ؛ استعداداً للقتال .

(٦) من باب : يضرب .

(٧) يريدون بها : ورماً ناتئاً يظهر في بعض أعضائه .

(٨) التحول والانتقال من حالة إلى حالة .

٨- الأفعال الدالة على مطاوعة ^(١) فعل لفعل آخر متعد بنفسه لواحد

مثل : « امتد » فى نحو : مددت الحديد الساخن فامتد ، ومثل : « تَوَفَّر » فى نحو : وَفَّرَ المال فتَوَفَّرَ ، ومثل : انكسرنى نحو : كسرت الخشبة فانكسرت .

٩- الأفعال الرباعية الأصل التى يزداد عليها حرف أو حرفان ؛ مثل :

تدحرج ، وأحرجم (فإنها تدخل هنا) .

تلك هى أشهر أنواع الأفعال التى يغلب عليها اللزوم ^(٢) .

(١) سبق شرح المطاوعة وإيضاحها بالأمثلة فى هامش ص ٨٥ م ٦٧ من باب نائب الفاعل .
وأشرنا هناك إلى أن صاحب كتاب المخصص (ابن سيده) عقد بحثاً وافياً للمطاوعة ضمنه كثيراً من
شؤونها فى الجزء ١٤ ص ١٧٥ . . .

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

ولازِمٌ غيرُ المعدَّى . وَحْتِمٌ لُزُومُ أفعالِ السَّجَايا ؛ كَنَهَمٌ

يريد : أن اللازم هو الذى ليس متعدياً . وشرع يبين أنواع الأفعال اللازمة ، فقال : حتم لزوم
أفعال السجايا وعدم تعديتها ، أى : أن لزومها محتوم . وسرد أنواعاً أخرى فى الأبيات التالية :

كَذَا : « افْعَلَل » والمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا وما اقتضى نَظَافَةً أو دَنَسًا

أو عَرَضًا ، أو طَاوَعَ المُعَدَّى لِوَاحِدٍ ؛ كَمَدَّهُ فامتدَّ

أى : ما كان على وزن « افعلل » فهو لازم ، وكذا الفعل الذى على وزن مضاهي ويشابه فى أحكامه
الفعل : « اقعنسس » فإنه يشابه الفعل « افعللل » مثل : « أحرجم » كما أوضحنا فى الشرح وكذلك
من اللازم أيضاً ما دل على نظافة ، أو دنس ، أو عرض ، أو مطاوعة لفعل متعد لواحد . . .

المسألة ٧١ :

طريقة تعدية الفعل اللازم الثلاثي

من الممكن جعل الفعل الثلاثي اللازم متعدياً إلى مفعول به واحد، أو في حكم^(١) المتعدى إليه ؛ وذلك بإحدى الوسائل القياسية المطردة^(٢) .

وقبل أن نسردها نشير إلى أمر هام ، هو أن هذه الوسائل كلها تتشابه في أمر واحد ، يتركز في صلاحية كل منها لتعدية الفعل اللازم^(٣) . وتختلف بعد ذلك بينها اختلافاً واضحاً . وناحية الخلاف تتركز أيضاً في أن كل وسيلة منها تؤدي مع التعدية معنى خاصاً لا تكاد تؤديه وسيلة أخرى ؛ فواحدة تفيد - مثلاً - مع التعدية جعل الفاعل مفعولاً ؛ كهمزة النقل^(٤) . ولهذا أثره في تغيير المعنى الأول ، وواحدة تفيد التكرار والتمهل ؛ كالتضعيف ، وهذا تغيير طارئ على المعنى السابق ، وثالثة قد تفيد المشاركة ، ولم تكن موجودة ؛ كتحويل الفعل اللازم إلى صيغة فاعل . . . وهكذا ، مما سيتضح عند الكلام على كل واحدة ، وما تجلبه من المعنى مع التعدية . فإن كان أثر الوسائل من ناحية التعدية واحداً فإن أثرها تختلف من ناحية المعنى . لهذا لا تختار وسيلة منها إلا على أساس أنها - مع تعديتها الفعل - تؤدي معنى جديداً يساير الجملة ، ويناسب الغرض . وعلى هذا الأساس وحده يقع الاختيار على وسيلة دون أختها ؛ فالتى تصلح لمعنى لا تصلح لغيره في الغالب . . . إلا إذا عرف عنها أنها قد تشابه غيرها في تأدية معناه ، كحرف الجر فإنه يؤدي ما تؤديه همزة النقل أحياناً ؛ نحو : أذهبت العصفور ، وذهبت به . . . وإليك الوسائل :

(١) الذى فى حكم المتعدى هو ما يبدو متعدياً بحسب المظهر الشكلى اللفظى دون الواقع الحقيقى المعنوى ، ويتضح هذا جلياً فى الويلتين الأخيرتين (٨٧) كما سيجىء عند الكلام عليهما . فى ص ١٣٨ و ١٣٩

(٢) إلا الأخيرة ؛ وهى إسقاط حرف الجر - كما سيجىء فى هامش ص ١٣٤ و ١٣٩ .

(٣) وهى مستنبطة من الكلام العربى الأصيل ؛ لاستخدامها كسائر القواعد العامة المستنبطة منه . أما جعل المتعدى لازماً أو فى حكمه ، فيجىء الكلام عليه فى ص ١٤٨ .

(٤) إيضاحها فى ص ٤٨ ولها إشارة فى ص ١٣٧ .

١- إدخال حرف الجر المناسب للمعنى ، على الاسم الذى يعتبر فى الحكم - كما شرحنا أول هذا الباب - مفعولاً به معنوياً للفعل اللازم ، ليكون حرف الجر مساعداً على توصيل أثر الفعل إلى مفعوله المعنوى ؛ فمثل : قعد - صاح - خرج - قصد . . . يقال فى تعديته بحرف الجر : قعد المريض على السرير - صاح الجندى بالبوق - خرجت من القرية وقصدت إلى الحاضرة . . . فكلمة : السرير - البوق - القرية - الحاضرة . . . هى من الناحية المعنوية فى حكم المفعول به ؛ لوقوع أثر الفعل عليها ، وإن كانت لا تسمى فى اصطلاح النحاة مفعولاً حقيقياً^(١) ، ولا يجوز - فى رأى الأنسب - نصب شئ من توابعها ما دام حرف الجر مذكوراً قبلها فى الكلام - كما سبق وكما سيبنى^(٢) -

وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة عن العرب ، حذف فيها حرف الجر ، ونُصِبَ مجروره بعد حذفه ؛ مثل : تمرّون الديارَ ، بدلاً من : تمرّون بالديارَ ، ومثل : توجهت مكةَ ، وذهبت الشامَ ، بدلاً من : توجهت إلى مكةَ ، وذهبت إلى الشامَ . . . فهذه كلمات منصوبة على نزع الخافض^(٣) - كما يقول النحويون - والنصب فيها سماعى ؛ مقصور على ما ورد منها منصوباً مع فعله الوارد نفسه ؛ فلا يجوز - فى رأى الصائب - أن ينصب فعل من تلك الأفعال المحددة المعينة كلمة على نزع الخافض إلا الكلمة التى وردت معه مسموعة عن العرب ، كما لا يجوز فى كلمة من تلك الكلمات المعدودة المحدودة أن تكون منصوبة على نزع الخافض إلا مع الفعل الذى وردت معه مسموعة . أى : أن هذه الكلمات القليلة المنصوبة على نزع الخافض ، مقصورة على أفعالها الخاصة بها ، وأفعالها مقصورة عليها . ولولا هذا لكثُر الخلط ، وانتشر اللبس والإفساد ، وفقدت اللغة أوضح خصائصها ؛ وهو : التبيين ؛ وأساسه الضوابط السليمة المتميزة التى لا تداخل فيها ، ولا اختلاط .

(١) لأن المفعول الحقيقى عندهم ؛ هو الذى يقع عليه الأثر مباشرة بدون مساعدة . ولهذا يسمون التعدية بحرف « الجر » : « تعدية غير مباشرة » ؛ لأنها جاءت نتيجة معاونة قدمت للفعل اللازم ، ولم يستطع التعدية إلا بهذه المعاونة . (٢) راجع رقم ١ من هامش ص ١٠٠ ؛ ثم « ب » ص ١٠٧ م ٦٩ ثم ١٢٦ ، ثم ص ٣٤٠ م ٨٩ .

(٣) أى : عند نزعها من مكانه ، والمراد : عند حذفه . وفى هذه الحالة تسمى أفعالها : متعدية . بنزع الخافض ، أما مع وجود حرف الجر فتسمى : متعدية بالحرف ؛ كما سبق .

وليس للتعدية بحرف الجر حرف معين ، وإنما يختار للفعل الحرف الذى يساير معناه ويناسبه ، فقد يكون الحرف : من ، أو ، إلى ، أو الباء ، أو غيرها ؛ كالأمثلة السابقة .

وحرف الجر إذا كان وسيلة للتعدية ، (وهى التعدية غير المباشرة) ، لا يجوز حذفه مع بقاء معموله مجروراً ، إلا فى بضعة مواضع قياسية ^(١) .

(١) سيجىء كثير منها فى باب حروف الجر ص ٤٠٣ م ٩١ - وقد استفاد الخلاف والجدل فى جواز حذف الحروف الجارة حذفاً قياسياً ، أو عدم جوازه ، وفى حكم المجرور بعد الحذف ؛ أبقى مجروراً كما كان أم ينصب على نزع الخافض ؟ وعند نصبه أيجوز أن يكون مفعولاً لعامله المذكور ، أم لا يجوز ؟ وما حكم المصدر المؤول إذا كان مجروراً بالحرف المحذوف ؟ أيمكن فى محل جر أم فى محل نصب على نزع الخافض ، أو على أنه مفعول للعامل الجديد ؟ .. و .. . بحوث جدلية وتفريعات متشعبة .. . وصفوة ما يقال إن حذف الجار على أربعة أنواع :

١ - نوع يحذف وينصب بعده المجرور بما يسمى : « النصب على نزع الخافض » ؛ مثل :
تمرون الديار - توجهت مكة - ذهبت الشام . . . وهذا نوع قليل جداً - فهو غير مطرد ، وقد أوضحنا حكمه بأنه سماعى محض ؛ فلا يجوز فى الفعل الذى ورد معه أن ينصب غيره على نزع الخافض ، ولا يجوز فى الاسم المنصوب على نزع الخافض أن ينصب على هذه الصورة إلا مع الفعل الوارد معه ؛ فلا يجوز : توجهت الحديقة ، ولا ذهبت النهر ، ولا أشباه هذا ؛ لأن التعدية هذين الفعلين لم ترد عن العرب إلا فى : « مكة » و « الشام » على التوزيع السالف ، وكان ورودها فيما قليلاً جداً لا يسمح بالقياس . ومثلها : مطّـرنا السهل والجبل ، وضربت الخائن الظهر والبطن ، أى : فى السهل والجبل - وعلى الظهر والبطن . والقول بأن هذه الأسماء منصوبة على نزع الخافض أولى من القول بأنها مفعول به ، وأن الفعل قبلها نصبها شذوذاً ، لأن نصبها على المفعولية مباشرة ولو على وجه الشذوذ - قد يوحى - خطأ - أن الفعل قبلها متعدي بنفسه ؛ وأن المعنى لا يحتاج إلى المحذوف ؛ فيقع فى الوهم إباحة تعديته مباشرة فى غيرها . . لكن إذا قلنا : « منصوبة على نزع الخافض » كان هذا إعلاناً صريحاً عن حرف جر محذوف ، نصب بعده المجرور ؛ فيكون النصب دليلاً على ذلك المحذوف الذى لا يستقيم المعنى إلا بملأ حظته ، وتقدير وجوده . ومن هذا النوع المنصوب سماعاً ما نصب على نزع الخافض للضرورة .

ب - نوع يحذف وينصب بعده المجرور أيضاً ، ولكن على اعتباره مفعولاً به مباشرة - للعامل الذى يطلبه ؛ كالحروف التى يكثر استخدامها فى تعدية بعض الأفعال ؛ فتجوز الأسماء بعدها . وكذلك يكثر حذفها بعد تلك الأفعال ؛ فتنتصب الأسماء بعد حذفها ؛ مثل الفعل : « دخل » ؛ فقد استعملته العرب كثيراً متعدياً بالحرف : « فى » ؛ مثل : دخلت فى الدار . وكذلك استعملته بغير « فى » ونصبت ما بعده فقالت : دخلت الدار ، ولم تقتصر فى حالة وجوده أو حذفه على كلمة « الدار » ، بل أكثرت من غيرها ، مثل : المسجد - الغرفة - الخيمة - القصر - الكوخ - فكثرة استعمال الفعل بغير حرف الجر ، ووقوع تلك الأسماء بعده منصوبة مع عدم وجود عامل آخر - كل ذلك يدعو إلى الاطمئنان أن تلك الأسماء المنصوبة هى مفعولات للفعل الموجود ، وأن هذا الفعل نصبها مباشرة ؛ فلا حاجة إلى اعتبارها منصوبة على نزع الخافض ؛ لما فى هذا من العدول عن الإعراب الواضح ، المسائر لظواهر الألفاظ

ويعيننا الآن من تلك المواضع ما يكون فيه المجرور مصدراً مؤولاً من حرف مصدرى من الحروف الثلاثة مع صلته . (وهى : أن - أن - أن المختصة بالفعل ^(١) - كى ^(٢))
مثل : سررت من أن الناشئ راغب فى العلم ، حريص على أن يزداد منه ؛ لكى

ومعانيها - إلى الإغراب ، والتعقيد من غير داع . ومعنى ما سبق أن الفعل : « دخل » يعد من الأفعال التى تتعدى بنفسها تارة وبحرف الجر أخرى ، فهو : مثل : شكر - نصح - حيث تقول فيها : شكرت لله على ما أنعم ، ونصحت للغافل بأن يشكره : أو : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت الغافل بأن يشكره . وهذا النوع هو الذى وصفناه أول هذا الباب - عند تقسيم الفعل التام إلى متعد ولازم - بأنه قسم مستقل بنفسه يسمى : الفعل الذى يستعمل لازماً ومتعدياً . وهذا النوع يطرد فيه النصب مع حذف حرف الجر كما يطرد الجر مع ذكر الحرف .

ج - نوع يحذف فيه الحرف قليلاً مع بقاء مجروره على حاله من الجر ، كما كان قبل حذف الجار . وهذا النوع القليل مقصور على السماع لا محالة ؛ فلا يجوز التوسع فيه بجر كلمات غير الكلمات التى وردت عن العرب كقولهم : لاء ابن عمك . . . أى : لله ابن عمك . فقد حذفت اللام وبقى مجرورها ؛ فلا يجوز عند حذفها وضع مجرور آخر ؛ كأن يقال : المجد أنت - العمل النافع أخوك . تريد : للمجد أنت - للعمل النافع أخوك ، فهذا - وأشابهه - مما لا يصح . ومن هذا المسموع القليل حذف الباء ، أو : على ، مع إبقاء مجرورها فى قول أعرابى مثل : كيف أصبحت ؟ فأجاب : خير - والحمد لله . أى : بخير ، أو : على خير ؛ وحذف « إلى » فى قول الآخر :

إذا قيل أىُّ الناس شرُّ قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

أى : أشارت إلى كليب الأصابع مع الأكف . . . وهكذا من كل ما حذف فيه حرف الجر وبقى مجروره على حاله . وهذا النوع لا يطرد فيه الجر ، وإنما يقتصر على المسموع ؛ كما قلنا .

د - نوع يكثر فيه حذف الجار مع بقاء مجروره على حاله من الجر وهذا النوع قياسى يطرد فى جملة أشياء ؛ أشهرها : حرف الجر الذى مجروره المصدر المؤول من أحد الحروف المصدرية الثلاثة مع صلته وهذه الحروف الثلاثة هى : أن - أن - كى ، وقد تكلمنا عليها هنا - أما بقية الأشياء ، ومناقشتها ، فموضوع الكلام عليها : آخر باب حروف الجر عند الكلام على حذف حرف الجر وإبقاء عمله - ص ٤٠٣ م ٩١ - ، والكثير منها غير داخل فى موضوع التعديّة بحرف الجر الذى نحن فيه .

وما تقدم نعلم أن حرف الجر إذا حذف ، ينصب الاسم بعده فى حالتين ؛ إحداهما : قليلة غير مطردة ، فالنصب فيها مقصور على السماع . والأخرى كثيرة مطردة ؛ فالنصب فيها قياسى . ويجز فى حالتين ؛ إحداهما : قليلة غير مطردة ؛ فالجر فيها سماعى ، والأخرى : كثيرة مطردة فالجر فيها قياسى . فالحالات الأربع ؛ منها اثنتان قياسيتان واثنتان سماعيتان .

(١) إذا وقعت « أن وأن » بعد حرف الجر الباء فى صيغة : « أفعل » - يفتح فسكون ، فكسر - الخاصة بالتعجب جاز حذف الباء مع « أن » قياسادون « أن » المشددة - بحجة « أن » السماع لم يرد بحذفها ؛ وهذه التفرقة بينهما فى مسألة واحدة غير مقبولة ؛ لأن حذفها قبلهما جائز فى كل المسائل الأخرى ، فلم تخرج هذه المسألة ؟ لكن إذا حذفت الباء فى التعجب بعد الصيغة السالفة أتلاحظ فى التقدير أم لا ؟ رأيان كما سيجى فى باب التعجب - ج ٣ - ص ٢٧٢ م ١٠٩ .

(٢) كى المصدرية لابد أن يسبقها - لفظاً أو تقديرًا - لام الجر التى تفيد التعليل .

يبنى مجده ، ويرفع شأن بلاده . فيصح حذف الجار قبل كل حرف من الثلاثة ؛ فتصير الجملة : سررت أن الناشئ . . . حريص أن يزداد . . . كى يبنى . . . فالمصادر التي تؤول في العبارات السالفة من الحرف المصدرى وصلته ، تكون مجرورة على التوالي بالحرف : « مِّنْ » فالحرف : « على » ، فالحرف : « اللام » ولا داعى لأن يكون المصدر المؤول في محل نصب على نزع الخافض - كما يرى فريق - لأن حرف الجر المحذوف ملاحظ بعد حذفه ، والمعنى قائم على اعتباره كالموجود فهو محذوف بمنزلة المذكور . ولأن النصب على نزع الخافض خروج على الأصل السائد الغالب ؛ فلا نلجأ إليه مختارين .

وهذا الحذف القياسى لا يصح إلا عند أمن اللبس ، فإن خيف اللبس لا يصح ؛ ففي مثل : رغبت فى أن يفيض النهر - لا يصح حذف حرف الجر : « فى » فلا يقال : رغبت أن يفيض النهر ؛ إذ لا يتضح المراد بعد الحذف ؛ أهو : رغبت فى أن يفيض النهر ، أم رغبت عن أن يفيض . . . ، والمعنيان متعارضان متناقضان ؛ لعدم معرفة الحرف المحذوف المعين ، وخلو الكلام من قرينة تزيل اللبس . ومثل هذا : انصرفت عن أن أقرأ الحجة ؛ فلا يجوز حذف الجار ؛ لأن حذفه يؤدي إلى أن تصير الجملة : انصرفت أن أقرأ الحجة ؛ فلا ندرى المقصود ؛ أهو : انصرفت إلى أن أقرأ ، أم انصرفت عن أن أقرأ . . . والمعنيان متناقضان ولا قرينة تزيل اللبس (١) . . .

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك مقتصرًا على بعض الحالات :

وَعَدَّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالْنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
نَقْلًا - وَفِي : «أَنَّ» وَ«أَنْ» يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَبْسٍ ، كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

«عجبت أن يدوا» : أن يعطوا الدية ، وهى التعويض المالى الذى يدفعه من ارتكب نوعا معينا من الجرائم ؛ ليأخذ المظلوم الذى وقعت عليه الجريمة . . .

يقول : إن تعدية اللازم تكون بإدخال حرف الجر على مفعوله المعنوى - كما شرحنا - وعند حذف حرف الجر ينصب الاسم المجرور بشرط أن يكون هذا النصب نقلا عن العرب ؛ أى : مسموعا فى كلمات واردة عنهم ؛ فليس النصب قياسا ولا مباحا فى غير المنقول عنهم . ثم يبرز أن حذف الجار قياسى مطرد قبل : « أن » و « أن » .

٢ - إدخال همزة النقل على أول الفعل الثلاثي^(١) (وهي همزة تنقل معنى الفعل إلى مفعوله ، ويصير بها الفاعل مفعولاً . ولا تقتضى - في الغالب - تكراراً ، ولا تمهلاً) نحو : خَفِيَ القمرُ - أخفى السحاب القمرَ .

٣ - تضعيف عين الفعل اللازم ، بشرط ألا تكون همزة^(٢) ؛ ففي نحو : فرح المنتصر - نام الطفل ، نقول - فرَحْتُ المنتصر - نوَمَتِ الأمُّ طفلها .

٤ - تحويل الثلاثي اللازم إلى صيغة : « فاعَل » ، الدالة على المشاركة ؛ نقول في : جلس الكاتب ، ثم مشى ، وسار - جالست الكاتب ، وماشيته ، وسابرته .

٥ - تحويل الفعل الثلاثي اللازم إلى صيغة : « استفعَل » التي تدل على الطلب ، أو على النسبة لشيء آخر . فمثال الأول : حضر - عان (بمعنى : عاَوَنَ) تقول استحضرتُ الغائبَ - استعنت الله ؛ أى : طلبت حضور الغائب ، وعَوَنَ الله . ومثال الثاني : حَسَنَ - قَبَحَ . . . تقول : استحسنتُ الهجرة - استقبحت الظلم ، أى : نسبت الهجرة للحسن ، ونسبت الظلم للقبح . وقد تؤدي صيغة : استفعَل إلى التعدية لمفعولين إذا كان الفعل قبلها متعدياً لواحد ؛ نحو : كتبت الرسالة - استكْتَبْتُ الأديبَ الرسالةَ .

٦ - تحويل الفعل الثلاثي إلى فَعَلَّ (مفتوح العين) الذى مضارعه « يفْعُل » بضمها ، بقصد إفادة المغالبة^(٣) ؛ نحو : كَرَمْتُ الفارسَ أَكْرَمُهُ ؛ بمعنى : غلبته فى الكرم - شَرَفْتُ النبيلَ أَشْرُفُهُ ؛ بمعنى : غلبته فى الشرف .

(١) والتعدية همزة النقل ليست مقصورة على الفعل الثلاثي اللازم ، بل تدخل أيضاً على الثلاثي المتعدى للواحد ، فتجعله متعدياً لاثنين ، وعلى المتعدى لاثنين ؛ فتجعله متعدياً لثلاثة - كالتفصيل الذى سبق فى ص ٤٨ م ٦٤

(٢) لأنه غير مسموع فيها . هذا ، والتضعيف يقتضى - غالباً - التكرار والتمهل ، بخلاف همزة النقل بشرط ألا توجد قرينة تعارض هذا كالتى فى قوله تعالى : (. . .) لولا نُزِّلَ عليه القرآن جملة واحدة . . .) فإن : « جملة واحدة » تعارض التكرار والتمهل فى الفعل : « نَزَّل » . (٣) تسابق اثنين أو أكثر - إلى أمر ؛ وتزاحمهما عليه ، رغبة فى انتصار كل فريق على الآخر ، وغلبته فى ذلك الأمر . ولأهمية المغالبة سنعود للكلام عليها فى الزيادة والتفصيل ، ص ١٤٠ .

٧- التضمين - (وهو أن يُؤدَّى فعل - أو ما في معناه - مؤدَّى فعل آخر أو ما في معناه ؛ فيُعْطَى حكمه في التعدية وال لزوم .) (١) ومن أمثلته في التعدية : لا تعزموا السفر ؛ فقد عُدِّىَ الفعل . « تعزم » إلى المفعول به مباشرة ؛ مع أن هذا الفعل لازم لا يتعدى إلا بحرف الجر ؛ فيقال : أنت تعزم على السفر . وإنما وقعت التعدية بسبب تضمين الفعل اللازم : « تعزم » معنى الفعل المتعدى : تَسَوَّرَ ، فنصب المفعول بنفسه مثله ؛ فمعنى : « لا تعزموا السفر » لا تنووا السفر . . . ومثل : رَحَّبْتُمْ الدار - وهو مسموع - فإن الفعل : « رَحَّبَ » لازم ؛ لا يتعدى بنفسه إلى مفعول به ، ولكنه تضمن معنى : « وَسَّعَ » فنصب المفعول به « الكاف » مثله ؛ إذ يقال وَسَّعْتُمْ الدار ؛ بمعنى : اتسعت لكم . ومثل : طَلَعَ القمرُ اليمَنَ ، - وهو من الأمثلة المسموعة أيضاً - والفعل : « طَلَعَ » - بضم اللام (٢) - لازم ، ولكنه نصب المفعول به بنفسه بعد أن ضُمِّن معنى : « بَلَّغَ » .

(١) عرفه كثير من النحاة بأنه : إشراب اللفظ معنى لفظ آخر ، وإعطاؤه حكمه ؛ لتؤدى الكلمة معنى كلمتين . لكن التعريف الذى ذكرناه هو الذى ارتضاه الجمع اللغوى القاهرى من بين تعريفات كثيرة ؛ كما ورد فى الجزء الأول من مجلته ص ١٨٠ وما حوفا . وكافى ص ٢٠٢ من محاضر جلساته فى دور الانعقاد الأول . وفى المرجعين السالفين بحوث لطيفة وأفية فى أمر التضمين من نواحيه المختلفة . وقرار الجمع فى ص ١٨٠ المشار إليها صريح فى أن التضمين قياسى بشروط ثلاثة ؛ أولها : تحقق المناسبة بين الفعلين . ثانيها : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس . ثالثها : ملائمة التضمين للذوق العربى . ويوصى الجمع بعدم الالتجاء إلى التضمين إلا لغرض بلاغى .

لكن أياكون التضمين فى الفعل وما شابهه - نوعا من المجاز ، أم من الحقيقة ، أم مركبا منهما ؟ وهل يختلف التضمين بمعناه السالف النحوى عن التضمين البيانى وهو الذى يقضى بتقدير حال محذوفة موضعها قبل الجار والجرور ، مناسبة فى معناها لهما ، ويتعلق بها الجار والجرور من غير حاجة إلى إعطاء كلمة معنى كلمة أخرى لتؤدى المعنيين كما يقول النحاة ؟ وهل يمكن وجود التضمين السماعى ؟ كل هذا وأكثر منه وأوفى وأوضح ، مدون فى المرجعين السالفين وقليل منه مدون فى حاشية الصبان قبيل آخر الباب . وقد سجلنا فى آخر هذا الجزء بحثاً نفسياً خاصاً به ؛ لا يستغنى عنه المتخصصون . ثم أبدينا فيه رأينا بإيجاز .

(٢) كشأن جميع الأفعال التى على وزن : « فَعَّلَ » - بفتح فضم - وقد نقلنا فى هامش ص ١٢٩ عن صاحب المغنى أنه لم يرد من هذه الصيغة متعديا إلا رَحَّبَ وطلَّعَ - بضم ثانيهما - فيما يعرف ، وكما سيجىء أيضاً فى رقم ١ من هامش ص ١٤٩ .

ومن أمثلة جعل المتعدى لازماً: «سمع الله لمن حمده» فالفعل: «سمع» في أصله متعد بنفسه، ولكنه هنا تضمن معنى: «استجاب» فتعدى مثله باللام، وهكذا... والصحيح أن التضمن قياسي، والأخذ بهذا الرأي يفيد اللغة تيسيراً واتساعاً^(١). ولما كان الفعل في التضمن لا يتعدى إلا بعد أن يستمد القوة من فعل آخر فقد وُصف بأنه في حكم المتعدى، وليس بالمتعدى حقيقة؛ لأن المتعدى الحقيقي لا تتوقف تعديته على حالة واحدة تجيئه فيها المعونة من غيره.

٨ - إسقاط حرف الجر توسعاً، ونصب الجرور على نزع الخافض. وهذا مقصور على السماع^(٢)؛ كقوله تعالى (أَعَجَبْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ) أى: عن أمره. وهذا - كسابقه^(٣) - يكون فيه الفعل في حكم المتعدى لاحقيقته؛ مراعاة لأنه العامل في الجرور معنى، ولكنه لا دخل له في نصبه.

إلى هنا انتهى الكلام على أشهر الوسائل لتعديه الفعل اللازم، ومنها يتضح ما أشرنا إليه قبل سردها، وهو أن كل واحدة تؤدي مع تعديه الفعل اللازم معنى خاصاً لا تؤديه أختها - في الغالب.

(١) ويمتاز التضمن من بقية وسائل التعدية بأنه قد ينتقل الفعل اللازم طفرة إلى أكثر من مفعول واحد؛ ولذلك عدى: «آلُوت» بمعنى: «قصرت» إلى مفعولين بعد أن كان الفعل قاصراً، وذلك في نحو قولهم: لا آلوك نصحا؛ لأنه تضمن معنى: «لا أمنعك» الذي ينصب مفعولين. وعدى: أخبر، وخبر، وحدّث، ونبيأ، إلى الثلاثة، بعد أن تضمنت معنى: «أعلم» وعندما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بحرف الجر، نحو قوله تعالى: (أُنَبِّهُم بِأَسْمَائِهِمْ) - (فلما أنبأهم بأسمائهم) - (نبؤوني بعلم).

(٢) سبقت الإشارة لهذه المسألة في ج ١ ص ١٨ م ٧ ولا داعي للأخذ بالرأي القائل إنه قياسي إذا وجد حرف جر سابق نظير للحرف المحذوف ولو فصل بينهما فاصل؛ كبيت ابن مالك في باب الإعراب ونصه:

فارفع بضم، وأنصب فتحاً، وجر كسراً؛ كذكر الله عبده يسر
أى: انصب بفتح، وجر بكسر. لا داعي للأخذ بهذا الرأي منعا للخلط ودفعاً للإلباس إذ قد يقع في وهم كثيرين أن الفعل متعد بنفسه.

(٣) كما سبقت لهما الإشارة في رقم ١ من هامش ص ١٣٢

زيادة وتفصيل :

سبق تعريف المغالبة^(١) ، ووعدنا أن نتكلم عليها هنا ، ملخصين آراء الباحثين فيها :

جاء في مقدمة القاموس — في المقصد الأول الخاص ببيان الأمور التي اختص بها القاموس ، عند تعليق المصحح على الأمر الخامس — مانصه عند الكلام على المبالغة :

« قوله : أو دالاً على المغالبة .. يقتضى أن باب المغالبة قياسى ؛ وليس كذلك ، كما يدل عليه عبارة الرضى ؛ حيث قال : واعلم أن باب المغالبة ليس قياسياً بحيث يجوز نقل كل لغة إلى هذا الباب . قال : س . وليس فى كل شىء يكون هذا ؛ ألا ترى أنك لا تقول نازعنى فنزعته أنزع بهضم العين (وهى الزاى) ؛ للاستغناء عنه بغلبته . وكذا غيره . بل نقول هذا الباب مسموع كثير » .

وقال صاحب القاموس فى الجزء الرابع مادة : الخصومة : ما نصه :

(الخصومة : الجدل — خاصمه مخاصمة ، وخصومة ؛ فخصمه يخصمه : غلبه ، وهو شاذ ، لأن فاعلته ففعلته يرد « يفعل » منه (أى : المضارع منه) إلى ضم العين ؛ إن لم تكن عينه حرف حلق فإنه بالفتح ؛ كفاخره ففخره يفخره . وأما المعتل كوجدت وبعث فيسرد إلى الكسر إلا ذوات الواو ؛ فإنها ترد إلى الضم ؛ كراضيته فرضوته أرضوه — وخاوفنى فحفته أخوفه . وليس فى كل شىء (يكون ذلك) لا يقال : نازعته أنزع به ؛ لأنهم استغنوا عنه بغلبته » .

وقال الجاربردى فى شرح الكافية (ونقل كلامه عن ص ٦٨ ج ١ من المواهب الفتحية) :

« معنى المغالبة : ما يذكر بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب . أى : المقصود بيان الغلبة فى الفعل الذى جاء بعد المفاعلة ، على الآخر ، فإذا قلت : كارتنى ، اقتضى أن يكون من غيرك إليك كرم ، مثل ما كان منك إليه ؛ فإذا غلبته فى الكرم فإنك تبنيه على « فعمل » بفتح العين ؛ لكثرة معانيه . ثم خصوا من أبوابه

(١) فى رقم ٣ من هامش ص ١٣٧ .

بالرد إليه ما كان عين مضارعه مضمومة ، وإن كان من غير هذا الباب ، نحو
كارمى فكرمته ، يكارمى فأكرمهُ ، وضاربى فضرَبته ، يضاربى فأضربهُ
(بضم الراء فى المضارع) فهذا قد ضربته وضربك ، ولكنك قد غلبته فى الضرب .
ويجوز ألا يكون قد ضربك ، وإنما ضربتما غيركما ؛ لتغلبه فى ذلك ، أو لتغلبك ،
كذا البواقى .

« وإنما فعلوا ذلك لأن » « الفَعْل » بمعنى المغالبة قد جاء كثيراً من هذا الباب ؛ نحو
الكسبر ؛ وهو : الغلبة فى الكسبر ، والكشر ، وهو الغلبة فى الكثرة ، والقسمر ؛
وهو الغلبة فى القمار ، فنقلوا من غير ذلك الباب أيضاً إليه ، ليدل على المراد
الموضوع . ثم استثنوا من هذه القاعدة معتل الفاء ؛ وأوياً كان نحو : وعد ، أو
يائياً نحو يسر ؛ فإنه لا ينقل إلى « يفعل » بضم العين ؛ لثلاث يلزم خلاف لغتهم ؛
إذ لم يجز مثل مضموم العين . فيقال : وأعدنى فوعدته أعدهُ ، وياسرنى
فيسرته ، ومعتل العين واللام اليائى فإنه لا ينقل إلى يفعل بالضم بل ، يبقى على
الكسر ؛ فيقال بايعنى فبعته أبيعه ، ورامانى فرميته أرميه ؛ إذ لم يجز أجوف ولا
ناقص يأتى من : « يفعل » بالضم ؛ لأنك لو ضمنت عينه لانتقل حرف الياء
واوا فيلتبس بذوات الواو » . ومثل هذا قاله الرضى وغيره من شارح الكافية . اهـ
وجاء فى الجمع ج ٢ ص ١٦٣ فى فعل يفعل : « لزمو الضم - على الصحيح -
فى باب المغالبة ؛ نحو : ضاربى فضرَبته أضربهُ - وكاربى فكبرته أكبرهُ ،
وفاضلنى ففضلته أفضله . وجوز الكسائى فتح عين مضارع هذا النوع إذا كان
عينه أو لامه حرف حلق ؛ قياساً ؛ نحو : فاهمنى ففهمته أفهمهُ ، وفاقهنى
ففقهته أفقههُ ، كما حكى الجوهري : واضأنى فوضأته ، أوضؤهُ قال وذلك
بسبب الحرف الحلقى - وروى غيره : وشاعرتة فشعرتة ، أشعَرهُ . وفاخرته ففخرته
أفخرهُ . . . »

ورأى الكسائى - مع قلته - حسن ؛ لأن فيه تيسيراً باستعمال ضبطين فى
بعض الصور والأساليب . والعجيب أن اللغتين شائعتان - حتى اليوم - فى كثير
من نواحي الصعيد المصرى .

مما تقدم يعلم أنه كثير ، كما يعلم من قول شارح الكافية السابق - وهو :
« أنك تبنيه على كذا - أن هذا من عملك ؛ فهو مقيس لك ؛ لكثرتة . وهذا رأى
ابن جنى أيضاً فى كتابه الخصائص ج ١ عند الكلام على المغالبة .

على أن الذين يمنعونه في فعل إنما يمنعونه إذا سمع غيره في هذا الفعل نفسه ، ويمثلون له بالفعل : « نازعته ^(١) » ؛ لأنهم استغنوا معه عن « يفعل » (بالضم) بالمسموع الوارد بدلا منه في الغلبة . وهذا يختلف عن موضوعنا ؛ لأنك ستقول في النتيجة : غلبته في النزاع ؛ وإذا لا داعي هنا للمغالبة التي ستأتى فيها كلمة : « غلبته » فاستغنوا بكلمة : « غلبت » الأصلية ابتداء ، لا بالواسطة المؤدية إليها .

وخير ما يلخص به الموضوع تلخيصاً وافياً حكيماً هو ما جاء في الجزء الثانى من مجلة المجمع اللغوى القاهرى ص ٢٢٦ ، ونصّه ^(٢) :

« ذهب بعض إلى أن المغالبة ليست قياساً ؛ وإنما هى مسموعة كثيراً . وذهب بعض إلى أن استعمالها مطرد فى كل ثلاثى متصرف تام خال مما يلزم الكسر . وإنه يكفى أنه مسموع كثير لنقيس عليه ، كما قرر المجمع ، وكما قال ابن جنى . وهذا هو الحكم الموفق الذى يحسن الاقتصار عليه .

(١) سبق فى أول الموضوع .

(٢) بقلم شيخ الجامع الأزهر - الخضر حسين ، وكان - رحمه الله - أحد أعضاء المجمع اللغوى الأجل .

المسألة ٧٢ :

تعدد المفعول به ، وما يتَّبَعُ هذا من ترتيب وحذف ..

عرفنا أن الفعل المتعدي قد يتعدي - مباشرة - إلى مفعول واحد ؛ نحو :
عدُلَ الحاكم يكفُلُ السعادة للمحكومين ، أو إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ،
نحو : رأيت الظلمَ أقربَ طريقَ للخراب ، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ نحو :
منعت النفسَ التسرعَ في الرأي . وقد ينصبُ ثلاثة ؛ نحو : أعلمنى العقلُ
الاعتدالَ واقياً من البلاء . . . ولا يتعدي الفعل لأكثر من ثلاثة .

(١) فإن كان الفعل متعدياً لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر جاز مراعاة
هذا الأصل في ترتيبهما ؛ فيتقدم المفعول الذى أصله المبتدأ على المفعول الذى
أصله الخبر ؛ نحو حسبت الصبرَ أنفعَ في الشدائد ، وجاز العكس أيضاً ؛ نحو :
حسبت أنفعَ في الشدائد الصبرَ ، لكن مراعاة الأصل أحسن .

وقد تجب مراعاة الأصل في المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر
كأن يؤدي عدم الترتيب إلى الوقوع في اللبس ؛ نحو : ظننت خالداً محموداً ؛ فلو
تقدم الثانى لاختلط الأمر والتبس ؛ إذ لا يمكن التمييز بين المشبه والمشبه به ؛
لعدم وجود قرينة تساعد على هذا ؛ فيكون التقديم هو القرينة .

وقد تجب مخالفة الأصل ؛ فيتقدم المفعول الثانى في المواضع التى يجب فيها
تقديم الخبر على المبتدأ ؛ كأن يكون في الأول ضمير يعود عليه ؛ نحو : ظننت
في البيت (١) صاحبه . فأحوال الترتيب بين المفعولين ثلاثة : حالة يجب فيها مراعاة
الأصل بتقديم ما أصله المبتدأ وتأخير ما أصله الخبر ، وحالة يجب فيها مخالفة
هذا الأصل ، وثالثة يجوز فيها الأمران . وقد تقدم هذا مفصلاً في موضعه الأنسب
من باب ظن وأخواتها (٢) .

(١) سبق في باب « ظن وأخواتها » أن المفعول الثانى للأفعال القلبية يجوز أن يكون جملة ،
وأن يكون شبه جملة كالمثال المذكور هنا . وقد وجب فيه التقديم على المفعول الأول ؛ كى لا يعود
الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ وهذا ممنوع إلا في مواضع أخرى محدودة .

(ب) إن لم يكن أصلهما المبتدأ والخبر فالأحسن تقديم ما هو فاعل في المعنى على غيره ؛ نحو : أعطيت الزائرَ وردهً من الحديقة . « فالزائر » هو الآخذ ، و « الوردة » هي المأخوذة ؛ فهو في المعنى بمنزلة الفاعل ، وهى بمنزلة المفعول ، وإن كانت هذه التسمية المعنوية لا يلتفت إليها في الإعراب . ويجوز مخالفة الأصل ؛ فيقال : أعطيت وردهً من الحديقة الزائرَ . لكنَّ الترتيب أحسن .

وقد يجب التزام الترتيب بتقديم الأول حتماً وتأخير الثاني في مواضع أشهرها ثلاثة :

١- خوف اللبس ؛ نحو : أعطيت محموداً زميلاً في السفر . فلا يجوز تقديم الثاني ؛ إذ لو تقدم لم يتبين الآخذ من المأخوذ ، ولا قرينة تزيل هذا اللبس ، ولا وسيلة لإزائته إلا بتقديم ما هو فاعل في المعنى على غيره ؛ ليكون التقديم هو الدليل على أنه الفاعل المعنوي . وفي هذه الصورة يجوز تقديم المفعول الثاني على المفعول الأول وعلى الفعل معاً ؛ لعدم اللبس في هذه الحالة ، نحو : زميلاً في السفر أعطيت محموداً .

٢- أن يكون الثاني واقعاً عليه الحصر^(١) ؛ نحو : لا أكرسو الأولاد إلا المناسب ، فلو تقدم الثاني لفسد الحصر ، وإزال الغرض منه . ولا مانع من تقديمه مع « إلا » ، على المفعول الأول ؛ إذ لا ضرر من هذا ، نحو : لا أكرسو إلا المناسب الأولاد ؛ لأنَّ المحصور فيه هو الواقع بعد « إلا » مباشرة .

٣- أن يكون الأول ضميراً متصلاً والثاني اسماً ظاهراً ؛ نحو : منحتك الودَّ . (لكن لا مانع من تقديم المفعول الثاني على الأول والفعل معاً ، نحو : الودَّ منحتك) .

وتجب مخالفة الترتيب في مسائل أشهرها ثلاثة أيضاً :

١- أن يكون المفعول الأول (أى : الفاعل في المعنى) محصوراً نحو : ما أعطيت المكافأة إلا المستحق . ويجوز تقديمه مع « إلا » على المفعول الأول وحده ، دون عامله .

(١) تقدم في ج ١ ص ٣٦٤ م ٣٧ إيضاح للحصر (معناه وطريقته) .

٢- أن يكون المفعول الأول - الذى هو فاعل معنوى - مشتملاً على ضمير يعود على المفعول الثانى ؛ نحو : أسكنت البيت صاحبه . فإن كان الثانى هو المشتمل على ضمير يعود على الأول جاز الأمران ؛ نحو : أسكنت محمداً بيته ، أو : أسكنت بيته محمداً .

٣- أن يكون المفعول الثانى ضميراً متصلاً ، والأول (أى : الفاعل المعنوى) اسماً ظاهراً ؛ نحو : القلم أعطيته كاتباً
فأحوال الترتيب فى هذا القسم ثلاث ؛ وجوب التزامه فى ثلاثة مواضع ، ووجوب مخالفته فى ثلاثة أخرى ، وجواز الأمرين فى غير المواضع السالفة (١) .

* * *

حذف المفعول به :

يؤدى المفعول به معنى ليس أساسياً (٢) فى الجملة ؛ فيمكن أن تستغنى عنه من غير أن يفسد تركيبها ، أو يخل معناها الأساسى ، ولهذا يسمونه : « فضاة »
وهى اسم يطلقه النحاة على كل لفظ يرصف بهذا الوصف بخلاف المبتدأ ، أو الخبر ، أو الفاعل ، أو نائبه . . . أو غير هذا من كل جزء أصيل فى الجملة لا يمكن أن تتكون ولا أن يتم معناها الأساسى إلا به ، مما يسميه النحاة : « مُحمّدة » .

(١) ترك بن مالك الكلام على أحوال القسم الأول : « أ » - واقتصر على أحوال هذا القسم :

« ب » - فقال بإيجاز :

والأصلُ سبقُ فاعلٍ معنًى ؛ كَمَنْ مِنْ : « أَلْبَسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنْ »
ويلزمُ الأصلُ لِمُوجِبٍ عَرَى وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلُ حَتْمًا ، قَدْ يَرَى

يريد : إذا تعدى الفعل لمفعولين ، أحدهما فاعل فى المعنى ، فالأصل المستحسن أن يتقدم هذا المفعول على غيره . وساق مثلاً هو : « ألبس من زارك نسج اليمين » . فكلمة : « من » مفعول به ، وهى من ناحية المعنى - لا الاصطلاح النحوى - بمنزلة الفاعل ؛ لأن مدلولها هو : اللابس ، « ونسج اليمين » ، هو الملبوس . وفى هذه الحالة يراعى الأصل بتقديم المفعول الذى هو فاعل معنوى ، ويجوز عدم مراعاته ؛ فنقول : ألبس نسج اليمين من زارك . ثم صرح بعد ذلك بأن مراعاة هذا الأصل قد تلزم بسبب موجب لمراعاتها قد عرا ، أى : حل ووجد . كما صرح بأن ترك مراعاة الأصل قد يرى حتماً ، أى : قد يرى أمراً محتوماً ، واجبا . (حتماً : مفعول يرى) .

(٢) هذا فى غير مفعول « ظن » وأخواتها ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر - غالباً - ، فهما عمدتان بحسب أصلهما ، وقد سبق فى باب « ظن » الكلام على حذفهما . ص ٤٦ م ٦٣ .

وبالرغم من أن المفعول به فضلة - فقد تشتد الحاجة إليه أحياناً ؛ فلا يمكن الاستغناء عنه في بعض المواضع ، ولا يصح حذفه فيها كما سنرى . أما في غيرها فيجوز حذفه - واحداً أو أكثر - لغرض لفظي ، أو معنوي .

فمن اللفظي : المحافظة على وزن الشعر ، كقول شوقي :

ما في الحياة لأنَّ تُعَا تَب أو تحاسب مُتَّسِعُ

أى : تعاتب المخطيء أو تحاسبه . والمحافظة على تناسب الفواصل ^(١) ؛ نحو قوله تعالى مخاطباً رسوله الكريم : (ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى - إلا تذكيرةً لِمَن يَسْخَشِي) وقوله : (والضُّحَا والليل إذا سَجَا ^(٢)) - ما ودَّعَا ربك وما قَلَا ^(٣)) فحذف مفعول الفعل : « يسخش » ولم يقل : « يسخشاه » أو : يسخش الله - لكي تنتهي الجملة الثانية بكلمة مناسبة في وزنها لكامة : « تشقى » التي انتهت بها الجملة الأولى . ومثل هذا في الفعل : « قَلَا » الذي حذف مفعوله ؛ ليكون مناسباً في وزنه للفعل : « سجا » .

والرغبة في الإيجاز ؛ نحو : دعوت البخیل للبذل ، فلم يقبل ، ولن يقبل . أى : لم يقبل الدعوة ، أو البذل ، ولن يقبل الدعوة أو البذل . . .

ومن المعنوي : عدم تعلق الغرض به ، كقول البخیل لمن يعيبه بالبخل : طالما أنفقتُ ، وساعدت ، وعاونت ؛ أى : طالما أنفقت المال ، وساعدت فلاناً ، وعاونت فلاناً ^(٤) . أو : الترفع عن النطق به ؛ لاستهجانها ، أو : لاحتقار صاحبه ، أو : نحو هذا من الدواعي البلاغية وغير البلاغية .

فإذا اشتدت حاجة المعنى إلى ذكر المفعول بحيث يختل أو يفسد بحذفه لم يجز الحذف ؛ كأن يكون المفعول به هو الجواب المقصود من سؤال معين ؛ مثل : ماذا أكلت ؟ فيجواب : أكلت فاكهةً . فلا يجوز حذف المفعول : « فاكهة » ؛ لأنها المقصودة من الإجابة .

(١) الكلمات التي في نهاية الجمل المتصلة اتصالاً معنوياً . (٢) هدأ وسكن ، وخلا من الرياح والعواصف ، وأشباهاها . (٣) كره .

(٤) وقد حذفت المفعولات لأن الغرض الهام من الجملة ليس فلاناً وفلاناً من الأشخاص المعينة ؛ إنما الغرض هو : البذل والإعطاء لهذا أو لذلك بغير تعيين . ومن هذا قوله تعالى : (فأما من أعطى واتق) أى : أعطى المال واتق الله . . . وقوله : ولسوف يعطيك ربك فترضى ؛ أى : يعطيك الخير ؛ فترضاه .

أو : يكون المفعول به محصوراً ؛ نحو : ما أكلت إلا الفاكهة .
 أو : يكون مفعولاً مُتَعَجِّباً منه بعد صيغة : « ما أفعل » التعجبية ،
 نحو : ما أحسن الحرية .

أو : يكون عامله محذوفاً ؛ نحو قول القائل عند نزول المطر : خيراً لنا ،
 وشرّاً لعدونا ، أى يجلب خيراً . . .

وليس هذا الحذف مقصوراً على مفعول الفعل المتعدى لواحد ؛ بل يشمل
 ويشمل المفعول الأول وحده ، أو الثانى وحده ، أو هما معاً للفعل الذى ينصب
 مفعولين ؛ مثل : « ظن » وأخواتها . وكذلك يشمل المفعول الثانى والثالث - دون
 الأول - للأفعال التى تنصب ثلاثة ؛ مثل : « أعلم وأرى » كما سبق الكلام على
 هذا وإيضاحه بالأمثلة (١) .

* * *

حذف عامل المفعول به :

وبمناسبة الكلام على حذف المفعول به الواحد أو المتعدد (٢) يعرض النحاة إلى
 حذف عامله جوازاً أو وجوباً .

فيجوزون حذفه إن كان معلوماً بقرينة تدل عليه ، مثل : ماذا حصدت ؟
 فتقول : قمحاً ، أى : حصدت قمحاً . وماذا صنعت ؟ . . . خيراً ...
 ويوجبون حذفه فى أبواب معينة ؛ منها : الاشتغال ؛ وقد سبق (٣) - ومنها

(١) فى ص ٤٦ ، ٥٠ .

(٢) وقد اقتصر ابن مالك على بعض مواضع الحذف فقال :

وحذفَ فضلةً أجزَ إن لم يَضِرْ كحذفِ ما سيقَ جواباً أو حُصِرَ
 يقول : أجز حذف الفضلة (والمراد هنا : المفعول به) بشرط ألا يضر حذفها . وبين التى يضر
 حذفها بأنها ما سيق جواباً ، أو وقعت محصورة على الوجه الذى شرحناه فيها .

(هذا والفعل : « يضر » هو مضارع مجزوم ، ماضيه : « ضار » بمعنى : ضر ، تقول ضارنى
 البرد يضيرنى ، بمعنى : يضرنى ، يضرنى) . (٣) فى ص ١٠٦

النداء^(١) ، ومنها التحذير والإغراء^(٢) . . . بالشروط المدونة في باب^(٣) كل .
ومنها الأمثال المسموعة عن العرب بالنصب ؛ نحو : أحشَ شَقاً وسوءَ كَيْلَةٍ^(٤) ؟
وكذلك ما يشبه الأمثال ؛ كقوله تعالى : (انتهِوا ، خيراً لكم) أى : واعملوا
خيراً لكم .

* * *

جَعَلَ الفعل الثلاثي المتعدي لازماً ، أو في حكم اللازم^(٥) :
من الممكن جعل الثلاثي المتعدي لازماً أو في حكم اللازم بإحدى الوسائل الآتية^(٦) :
١ - التضمن^(٧) لمعنى فعل لازم ؛ نحو : قوله تعالى : (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ
يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) ، فإن الفعل : « يحذر » متعد في الأصل بنفسه ، تقول
حذَرْتُ عواقبَ الغضب . ولكنه حين تضمن معنى الفعل المضارع : « يخرج »
صار متعدياً مثله بحرف الجر : « عن » . فالمراد : فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يخرجون عن

(١) فإن المنادى منصوب بعامل محذوف وجوبا ، تقديره : أناذى ، أو أدعو ، وحرف النداء
عوض عنه . (٢) يشترط في حذف العامل في التحذير أن يكون التحذير بكلمة : « إياك » ؛
نحو : إياك والكذب ، أو : مع العطف ؛ نحو : الكذب والنفاق ، أو مع التكرار ؛ نحو : النار
النار . . . ويشترط في الإغراء : العطف ؛ نحو : الكرامة والشهامة . أو التكرار ؛ نحو : الحياة
الحياة . . . (٣) وفي حذف العامل الناصب للفضلة يقول ابن مالك :

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا

أى : يجوز حذف ناصب الفضلة (والمراد بها : المفعول به) إن كان الناصب معلوما بقرينة .
وقد يكون الحذف أحيانا لازماً لا بد منه .

(٤) هذا مثل قاله في الأصل أعرابي لآخر يبيع التمر رديئاً ، ولا يوفى الكيل . وقد اشتهر حتى
صار يقال لمن يسئ إلى غيره إساءتين في وقت واحد . (الحشف : أردأ التمر) .
والمثل : كلام يشبه مضربه بمورده ؛ أى : يشبه ما يستعمل فيه . بما وضع له في الأصل .
أما ما يشبه المثل ؛ أى : يجري مجراه ، فكلام مستعمل فيما وضع له من الأصل ، واستعماله شائع ودورانه
على الألسنة كثير .

(٥) يصير لازماً بأن ينسلخ عن التعدية ، ويتركها نهائياً ؛ بحسب الظاهر ، وبحسب الحقيقة الواقعة
والمعنى ؛ كما في الثانية والثالثة . ويصير في حكم اللازم بأن يكون بحسب المظهر الشكل اللفظي لازماً ؛
لا بحسب المعنى والواقع الحقيقي ؛ كما في الأولى ، والرابعة ، والخامسة ؛ لأن « المضمن » متعد باعتبار
دلالة الأصلية على معنى الفعل المتعدي ، ولأن الضعيف عن العمل ، المحتاج إلى مساعدة حرف الجر ،
متعد في المعنى وفي أصله للمفعول ، وطالب له . وكذلك الفعل في الضرورة . . . هكذا قالوا .

(٦) والثلاثة الأولى تجلب مع منع التعدية معنى جديداً ، على الوجه الذى سبق شرح نظيره في طريقة
تعدية الفعل اللازم ، ص ١٣٢ ٧١م (٧) سبق الكلام على معناه ، والفرض منه ، وحكه في
ص ٧١م ١٣٨ وقلنا : إن في آخر هذا الجزء بحثاً نفسياً خاصاً به ، لا يستغنى عنه المتخصصون ، ويليه رأينا فيه بإيجاز

أمره ، ومثله قوله تعالى : (وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ) فالفعل : « تعدو » بمعنى : « تتجاوز » متعد بنفسه ؛ كما في مثل : أنت لا تعدو الحق ؛ أى : لا تتجاوز الحق . وإكثه هنا متعد بحرف الجر : « عن » ؛ بسبب تضمنه معنى فعل آخر ، هو : « تنصرف » الذى يتعدى بحرف الجر : « عن » .
ومثله قول القائل : « قد قتل الله زياداً عنى » فالفعل : « قتل » فى أصاه متعد بنفسه مباشرة مستغن بعد ذلك — غالباً — عن التعدية بالحرف . وإكثه هنا تضمن معنى الفعل : « صَرَفَ » المتعدى بنفسه ، وبحرف الجر : « عن » معاً ؛ فصار مثله متعدياً بنفسه ، وبهذا الحرف . فالمراد : قد صرف الله بالقتل زياداً عنى ...
والتضمين من الوسائل التى تجعل المتعدى فى حكم اللازم ؛ ولا تجعله لازماً حقيقياً ؛ — لما بيناه . فى ص ١٣٩ —

٢ — تحويل الفعل الثلاثى إلى صيغة : « فَعَلَّ » (بفتح أوله وضم عينه) (١)
بشرط أن يكون القصد من التحويل إما المبالغة فى معنى الفعل والتعجب منه (٢) ؛
نحو : نَظَرُ الْقِطِّ ، وإما المدح أو الذم (٣) ؛ نحو : سَبَقَ الْفِيلَسُوفُ وَفَهُمْ .
وذلك فى مدحه بالسبق والفهم . ومنع القادرُ وَحُبُّسُ ؛ عند ذمه بمنع المعونة وحبسها .
٣ — مطاوعة (٤) الفعل الثلاثى المتعدي لواحد — لفعل آخر لازم ، نحو :
هَدَمَتِ الْحَائِطَ الْمَائِلَ ؛ فانهدم ، ثم بنيت ؛ فابنى .

(١) وإنما كان تحويل الفعل الثلاثى المتعدى ، إلى هذه الصيغة مؤدياً إلى لزومه لأنها صيغة لا تكاد تستعمل إلا لازمة ، إذ لم يرد منها فى المسموع متعدياً لإفعلان — فيما يقال — هما : رَحِبَ وَطَرَّعَ (بفتح أولهما وضم ثانيهما) على الوجه الذى سبق بيانه فى هامش ص ١٢٩ ، ١٣٨ .

(٢) بشرط استيفاء الفعل لشروط التعجب المدونة فى بابها الخاص — ج ٣ — ص ٩٢٠ و ص ٢٩٣

(٣) يجوز تحويل الفعل الثلاثى إلى : « فَعَلَّ » بضم العين ليكون للمدح أو الذم كنعم وبئس — على الوجه المشروح فى بابهما — ج — مع أوجه اختلاف بينهما ؛ أشهرها أمران فى معنى : « فَعَلَّ » ؛ وهما : إشرابه التعجب مع عدم الاختصار على المدح الخالص أو الذم ، وأنه للمدح الخاص أو الذم الخاص لا العام الشامل . وأمران فى فاعله الظاهر ؛ وهما : جواز خلوه من « أل » المباشرة وغير المباشرة ؛ نحو : (وحسن أولئك رفيقا) ، وجواز جره بالباء الزائدة ؛ نحو حب بزيارة الخلف ، واثنان فى فاعله المضمر ؛

وهما : جواز عوده إلى ما قبله ، وجواز مطابقتها له ، نحو : محمد شرف رجلا ؛ فيصح أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على « محمد » المتقدم ، أو عائداً على : « رجلا » المتأخر . فإن عاد على المتقدم كان مطابقاً له فى الأفراد والتثنية والجمع ، والتذكير ، والتأنيث . وإن كان عائداً على المتأخر لزم الأفراد : تقول الحمدان شرفا رجلين ، الحمدون شرفوا رجلا . فاطمة شرفت امرأة ، وهكذا . (٤) سبق شرح المطاوعة فى ص ٨٥ ، ٧٦م

٤- ضعف الفعل الثلاثى عن العمل ؛ إما بسبب تأخيره عن معموله ؛ نحو قوله تعالى : (. . . إن كنتم للرؤيا تعجبون) ، وقوله تعالى : (. . . الذين هم لربهم يرهبون) وإما بسبب أنه عامل ضعيف ؛ لأنه من المشتقات ؛ مثل قوله تعالى : (فعَالٌ لما يُريدُ) وقوله : (مُصَدِّقًا لما بَيْنَ يَدَيْهِ) والأصل : إن كنتم تعجبون الرؤيا - الذين يرهبون ربهم - فعال ما يريد - مصدقًا ما بين يديه . ولام الجر التى بعده تسمى : « لام التقوية » ؛ لأنها تساعد على الوصول إلى مفعوله المعنوى الخالى الذى كان فى الأصل مفعوله الحقيقى .

والضعف على الوجه السابق يجعل المتعدى فى حكم اللازم ، وليس لازماً حقيقة^(١) .
٥- ضرورة الشعر ؛ كقول القائل :
تَبَلَّتْ فُؤَادَكَ^(٢) فى المنامِ خَرِيدَةً^(٣) تَسْقَى الضَّجِيعَ ببارِدٍ بِسَّامٍ
فإن الفعل « تسقى » ينصب مفعولين بنفسه ولكنه تعدى إلى الثانى هنا :
« بالباء » نزولا على حكم الضرورة الشعرية . وهذه الوسيلة أيضاً مما يجعل الفعل فى حكم اللازم ، وليس باللازم حقيقة ، لما أوضحناه من قبل .

(١) لأن العامل متعد فى المعنى إلى ما بعد اللام الزائدة ؛ لكنه بحسب الشكل اللفظى الظاهر لازم ، فزيادة اللام للتقوية لا تنافى كون العامل لازماً بحسب المظهر
ونعود فنشير إلى ضعف كلام النحاة فى هذه الوسيلة الرابعة - كما سيجىء البيان عنها فى حروف الجر م ٩٠ ؛ إذ من المعروف أن الفعل المتعدى لواحد يجوز تقديم مفعوله عليه - إلا فى بعض صور قليلة واجبة التقديم أو التأخير - وأنه لا يترتب على ذلك التقديم إبعاد الفعل عن التعدية إلى اللزوم إبعاداً حتمياً . وإذا كان بقاؤه متعدياً مع التقديم أمراً جائزاً فنأين يأتيه الضعف الذى يعالج بلام التقوية ؟ وما سبب هذا الضعف ؟ وإذا عرفنا أنه يجوز حذف هذه اللام فيعود الاسم بعدها مفعولاً منصوباً كما كان قبل مجيئها من غير أن يترتب على هذا فساد فى صياغة الأسلوب أو فى معناه فما الحاجة الحقيقية إليها ؟ وأين الضعف الذى تزيله ؟

كذلك المشتقات العاملة التى يصفونها بالضعف ، من أين يأتيها الضعف ؟ وما سببه وهى التى يجوز - أحياناً - أن تنصب مفعولها الخالى من لام التقوية مع تقدمه أو تأخره ، كما يجوز حذف لام التقوية إن وجدت فتنصبه مباشرة ، من غير أن يترتب على حذفها ضرر ؟ - وسيجىء الكلام عليها فى حروف الجر - كما قلنا - . والأولى بالنحاة أن يقولوا :

(١) إذا تعدى الفعل إلى مفعول واحد ، وتقدم هذا المفعول على فعله جوازاً ، فقد يبق على حاله من النصب ، وقد يجز باللام ؛ فالأمران صحيحان .

(ب) إذا كان المشتق ناصباً مفعولاً واحداً جاز فى مفعوله النصب مباشرة أو جره باللام ، سواء أكان المفعول متقدماً أم متأخراً عن عامله .

(٢) أصابته بالمرض بسبب الحب . (٣) امرأة حسناء .

المسألة ٧٣ :

التنازع في العمل^(١)

(أ) في مثل : وقَفَ وتكلَّم الخطيبُ — نجد فعلين لا بد لكل منهما من فاعل ، وليس في الكلام إلا اسم ظاهر واحد ، يصلح أن يكون فاعلاً لأحدهما ، وهذا الاسم الظاهر هو : « الخطيب » . فأى الفعلين أحق بالفاعل ؟ وإذا فاز به أحدهما فأين فاعل الفعل الثاني ؟

(ب) وفي مثل : سَمِعْتُ وأبصَرْتُ القارئَ — نجد فعلين أيضاً ، يحتاج كل منهما إلى مفعول به منصوب . وليس في الكلام ما يصلح أن يكون مفعولاً به إلا شيئاً واحداً ؛ هو : « القارئ » فأيهما أحق به ؟ وإذا فاز به أحدهما فأين مفعول الفعل الثاني ؟

(ح) وفي مثل : أنشدَ وسمعتُ الأديبَ ، نجد فعلين يحتاج أحدهما إلى مرفوع يكون فاعلاً ، ويحتاج الآخر إلى منصوب ، يكون مفعولاً به ؛ فطلب كل منهما يخالف الآخر — على غير ما في الحالتين السالفتين — وليس في الكلام إلا لفظة : « الأديب » التي تصلح لأحدهما . فأى الفعلين أولى بها ؟ وما نصيب الآخر بعده ؟

(د) وفي مثل : أنست وسعدت بالزائر ، نجد كلا من الفعلين محتاجاً إلى الجار مع مجروره^(٢) ؛ ليكمل المعنى ، فأى الفعلين أولى ؟ وما نصيب الآخر بعد ذلك ؟

من الأمثلة السالفة — وأشباهها — نعرف أن الأفعال^(٣) قد تتعدد في الأسلوب الواحد ، ويحتاج كل منها إلى معمول خاص به ، ولكن لا يوجد في الكلام إلا

(١) لنا في هذا الباب وفي أحكامه رأى خاص سجلناه في آخره ص ١٦٣ .

(٢) أوضحنا في تعدى الفعل ولزومه ، وفي حروف الجر ، أن المجرور للتعدية في هذا المثال وأشباهه يعد في المعنى بمنزلة المفعول به ، فهو في حكم المنصوب محلاً ، برغم أنه مجرور لفظاً ، ولا يجوز في الرأى الأحسن مراعاة المحل إذا جاء تابع بعده . وفي باب التنازع قد يتكلم النحاة أحياناً عن العامل الذي ينصب المفعول به لفظاً ، والذي ينصبه محلاً . يريدون بالأول ما يصل إليه العامل بنفسه ، وبالثاني : ما يصل إليه بحرف الجر .

(٣) مثل الأفعال ما يشبهها مما يعمل عملها — كما سيجيء هنا —

بعض معمولات ظاهرة في الكلام ، تكفي بعض الأفعال دون بعض ، مع حاجة كل فعل إلى معمول خاص به ؛ فتتزامن تلك العوامل الكثيرة على معمولات القليلة ، وكأنها تتنازع ليظفر كل منها وحده بالمعمول ، ولهذا يسمى الأسلوب : « أسلوب التنازع »^(١) . ويعرفه النحاة بأنه :

« ما يشتمل على فعلين - غالباً^(٢) - ، متصرفين ، أو على اسمين يشبهانهما في العمل ، أو على فعل واسم يشبهه في العمل ، وبعدهما معمول مطلوب^(٣) لكل من الاثنين السابقين » .

والفعلان أو ما يشبههما يسميان : « عاملي التنازع »^(٢) ، والمعمول يسمى : « المتنازع فيه » .

فلا بد في التنازع من أمرين ؛ أولهما : تقدم فعلين أو ما يشبههما في العمل ، وكلاهما يريد المعمول . ثانيهما : تأخير المعمول عنهما .

فمثال تقدم العاملين وهما فعلان متصرفان : تصدَّقَ وأخلصَ الصالح . ومثال تقدُّم العاملين وهما اسمان مُشتَقَّان يعملان عمل الفعل : المؤمن ناصرٌ ومساعدٌ الضعيف . ومثال المختلفين : دَرَأَكَ وساعِدَ الملهوف ؛ بمعنى أدركَ وساعِدَ . وهكذا الصور^(٤) الأخرى التي تدخل في التعريف .

على هذا لا يضح أن يكون من عوامل التنازع الحرف ، ولا العامل المتأخر في مثل : أَىَّ الرجال قابلتَ وصافحتَ ، ولا العامل المتوسط ؛ نحو : اشتريت الكتاب وقرأت . ولا العامل الجامد ؛ مثل : عسى ، وليس ، إلا فِعْلِيَّ التعجب ، فإنهما مع جمودهما يضح أن يكونا العاملين في أسلوب التنازع ؛ نحو ما : أحسن وأنفع صفاء النفوس ، وأحسن وأنفع بيضاء النفوس . .

(١) ويسميه بعض النحاة القدامى : الإعمال .

(٢) سنعرف أنه يجوز أن تزيد العوامل على اثنين مع زيادة معمولات أو عدم زيادتها ، ويشترط - دائماً - ألا تكفي العوامل .

(٣) من حيث المعنى والعمل معاً ، ولو كان عملهما مختلفاً . وسيجيء في الزيادة والتفصيل ، نوع المعمول .

(٤) كأن يكون الفعلان معاً من نوع واحد (للماضى ، أو للمضارع ، أو للأمر) وقد يكونان مختلفين في بعض الصور ، وقد يكون أحد العاملين فعلاً والآخر اسماً يشبهه ، وقد يكون الفعل هو المتقدم أو الاسم الذى يشبهه . . .

زيادة وتفصيل

(١) ليس من اللازم - كما أشرنا - الاقتصار في أسلوب « التنازع » على عاملين متقدمين ، ولا على معمول واحد ظاهر^(١) بعدهما ؛ فقد يقتضى الأمر أن تكون العوامل ثلاثة^(٢) ، من غير أن يتعدد الم معمول ؛ نحو : يجلس ويسمع ويكتب المتعلم . وقد تتعدد العوامل والمعمولات الظاهرة ؛ نحو : تكتبون وتقرءون وتحفظون النصوص الأدبية كل شهر . ففي صدر الكلام ثلاثة عوامل تتنازع العمل في معمولين بعدها ؛ أى : المفعول به ، وهو : « النصوص » ، وفى الظرف ؛ وهو : « كل » ويشترط أن تقوم القرينة على أن الأسلوب أسلوب تنازع ؛ لتجرى عليه أحكام التنازع ، وأنه ليس من باب اللف والنشر مثل : غرد وزير العصفور والأسد . . .

والكثير فى التنازع الاقتصار على عاملين ومعمول واحد . ولا يعرف فى الأساليب القديمة الزيادة على أربعة عوامل ، ولكن لا مانع من الزيادة عند وجود ما يقتضيها . (ب) لا بد أن يكون بين العاملين - أو العوامل - نوع ارتباط ؛ كالعطف فى مثل : أعبدُ وأخافُ الله . أو أن يكون المتأخر جواباً معنوياً عن السابق ؛ نحو قوله تعالى : « يَسْتَفْتُونَكَ ، قل الله يُفْتِيكُمْ فى الكَلَالَةِ »^(٣) . أى : يستفتونك فى الكلاله ، قل الله يفتيكم فى الكلاله . . . أو جواباً نحويّاً ؛ كجواب الأمر وغيره مما يحتاج لجواب ؛ نحو : أنشدُ ، أسمع القصيدة . أو يكون المتأخر معمولاً للسابق ؛ نحو قوله تعالى ؛ « وأنه كَانَ يقول سَفِيهًا على الله شَطَطًا » ، أو أن يكون العاملان خبرين عن اسم ؛ نحو : الحاكم مكافئ معاقب المستحق . . .

(١) لا فرق فى الم معمول بين أن يكون اسماً ظاهراً ، أو ضميراً يكون الضمير منفصلاً مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو متصلاً مجروراً ، نحو : على إنما قام وقعد هو ، وما زرت وصافحت إلا إياه . ووثقت وتقويت بك . كذلك لا فرق بين اختيار الأول وغيره للعمل ما لم يكن لأحدهما مرجح ؛ كوجود « بل » أو « لا » العاطفين . فيجب إعمال الأول فى مثل : أهنت لا أكرمت النمام . ويجب إعمال الثانى فى مثل : ضربت بل أكرمت الرجل . لأن « بل » - هنا - تجعل الحكم لما بعدها ، فاقبلها مسكوت عنه ، فلا يطلب الم معمول . و « لا » تجعل الحكم لما قبلها مثبتاً . فابعد ما لا يطلب الم معمول . (٢) ومنه قول القطامى :

صريعٌ عَوَان رَاقِهْنُ ورُقْنَهْ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَاب سَوْدُ الذَوَائِبِ
فقد تنازع العمل فى الظرف : « لَدُنْ » عوامل ثلاثة ؛ هى : صريع ، وراق - وراق أيضاً المستند إلى نون النسوة .

(٣) الكلاله : الميت الذى ليس له والد ولا ولد ، أو : الوارث الذى ليس بوالد ولا ولد للميت .

(ح) يقع التنازع في أكثر المعمولات ، ومنها : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، وشبه الجملة ، دون الحال والتمييز على الأصح .

(د) ليس من التنازع التوكيد اللفظي ؛ كالذى في قولهم : « هيهات هيهات العقيقُ ومن به ... » لأن شرط التنازع : أن يكون المعمول مطلوباً لكل العاملين من حيث المعنى . وأن يوجد الضمير — إذا كان مرفوعاً — في العامل المهمل ، وهو غير موجود في هذا التوكيد ، إذ الطالب للمعول إنما هو كلمة : « هيهات » الأولى ؛ فهي وحدها المحتاجة للعقيق ؛ لتكون فاعلها ، والإسناد بينهما . أما كلمة : « هيهات » الثانية فلم تجيء للإسناد إلى العقيق ؛ وهي خالية من الضمير المرفوع ؛ وإنما جاءت لمجرد تأكيد الأولى وتقويتها ؛ فالأولى هي المحتاجة للفاعل ، أما الثانية فلا تحتاج لفاعل ؛ شأن نظائرها التي تجيء للتوكيد اللفظي . ومثل هذا : جاءك جاءك الراغبون في معرفتك (١) .

(١) فريق من النحاة يدخل هذين المثالين وأشباههما في باب التنازع ، ويجرى عليهما أحكامه ؛ بأن يكون العامل هو الأول ، وفي الثاني ضمير مستتر ، أو العكس مع مراعاة التفصيل الخاص بأحكام الضمير في باب التنازع . وفي هذه الحالة لا يكون العامل الثاني من باب التوكيد اللفظي ؛ لأن العامل الثاني في بابه زائد للتوكيد اللفظي ؛ فلا فاعل له — في الرأي الشائع — فلا يتحمل ضميراً ، كما سيبيء في باب التوكيد من الجزء الثالث .

والذين يقولون إن التوكيد اللفظي لا يصلح للتنازع يستدلون بأمثلة مسموعة منها قول الشاعر يخاطب نفسه :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بَبَغْلَتِي ؟ أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسْ أَحْبِسْ

فلو كان في الكلام تنازع لقال : أناك أتوك اللاحقون ، أو : أتوك أناك اللاحقون ، تطبيقاً لأحكام التنازع . والحق أن كلا الرأيين لا يصلح للأخذ المطلق أو الرفض المطلق ؛ لمجرد أنه منسوب لهذا أو لذلك . وإنما الذي يعمل عليه عند عدم الضمير البارز هو الأخذ بما يسائر المعنى ؛ ويحقق الغرض ؛ فيجب أن تكون المسألة من باب التوكيد وحده — ولادخل للتنازع فيها — حين يقتضى المقام التوكيد بسبب شك يحيط بالعامل وحده ؛ كأن يجرى الحديث عن سقوط المطر عدة أيام متوالية ؛ فيقول أحد الحاضرين : لم يسقط المطر أمس . فبدر آخر : سقط سقط المطر أمس . ففي هذه الصورة يدور الشك حول الفعل : « سقط » وحده دون فاعله إذ ليس هناك شك في أن الذى سقط هو : المطر ، وليس حجراً ، ولا حديداً ، ولا خشباً .. و .. أما في صورة أخرى يدور الشك فيها حول العامل ومعموله معاً فإن إزالة الشك عنها قد تكون بتكرار الجملة كلها ، وتكرارها قد يدخلها في باب التنازع ولا سيما مع وجود الضمير البارز .

مثال ذلك : أن يدور الحديث حول عدم حضور أحد من الغائبين بأن يقول قائل : لم يحضر أحد من الغائبين . فبدر آخر : حضر حضر أخى ، أو حضر حضر المجاهدان ، أو حضرا حضر المجاهدان فالمقام هنا يقتضى أن تكون المسألة من باب التنازع .

الأحكام الخاصة بالتنازع ^(١) ؟

تتلخص هذه الأحكام فيما يأتي :

١ - لا مزية لعامل على نظيره من ناحية استحقاقه للمعمول (أى : للمتنازع فيه) ؛ فكل عامل يجوز اختياره للعمل من غير ترجيح ^(٢) ؛ فيجوز اختيار الأول السابق وإهمال الأخير ، ويجوز العكس ^(٣) . وإذا كانت العوامل ثلاثة أو أكثر فإن الحكم لا يتغير بالنسبة للأول والأخير . أما الثالث المتوسط بينهما فقد يساير الأول أو الأخير ؛ فالأمران متساويان بالنسبة لإعمال الثالث ، أو ما زاد عليه .

٢ - إذا وقع الاختيار على الأول ليكون هو العامل المستحق للمعمول ، وجب تعويض العامل الأخير المهمل تعويضاً يغنيه عن المعمول ، وذلك بإلحاق ضمير به يطابق ذلك المعمول مطابقة تامة في الأفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ؛ لأن المعمول ، (المتنازع فيه) هو المرجع للضمير ، ولا بد من المطابقة بين الضمير ومرجعه في الأشياء السالفة ، والأفضل وجود الضمير في جميع

(١) سندكر أشهر الآراء ، ثم ذرده - آخر الباب في الزيادة والتفصيل - برأى خاص أنسب كما أشرنا . قد يكون فيه يسر ونفع خالصان من الشوائب .

(٢) إلا في الحالتين المذكورتين في رقم ١ من هامش ص ١٥٣ .

(٣) الكوفيون يعملون الأول لسبقه ، والبصريون يعملون الثاني لقربه ، وهذا خلاف يجب إهماله ، إذ لا قيمة له في الترجيح ، وفي تفضيل أحد العاملين على الآخر إلا ما سبقت الإشارة إليه . ويقول ابن مالك فيه وفي الإشارة للتنازع ما نصه :

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ ، فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
وَالثَّانِ أَوَّلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَةٍ

يقول : إن وجد عاملان يتطلبان عملاً في اسم ظاهر ، وكانا قبله ، فلواحد منهما العمل دون نظيره ، وهذا الواحد ليس معينا مقصوراً على أحدهما ، وإنما يجوز أن يعمل هذا أو ذاك ؛ ولا يصح أن يكون العمل لهما معا في ذلك الاسم . وإعمال الثاني أولى عند البصريين ، لقربه . واختار غيرهم العكس ، أى : إعمال الأول ، لسبقه . ومعنى : « ذا أسرة » ، صاحب رابطة قوية ، يريد بها الرابطة العلمية ، وأصحاب هذا الرأي هم الكوفيون . (التقدير : اختار غيرهم العكس حالة كون غيرهم ذا أسرة) .

الحالات ؛ سواء أكان ضمير رفع ، أم نصب ، أم جرّ ؛ فمن إعمال الأول في المعمول المرفوع مع إعمال المتأخر ، في ضميره : المثال الوارد في « ا » ، وهو (١) : « وقف - وتكلم - الخطيب » ، فنقول : (وقف - وتكلم - الخطيبان) . (وقف - وتكلموا - الخطيبون) . (وقفت - وتكلمت - الخطيبة) . (وقفت - وتكلمتا - الخطيبتان) - (وقفت - وتكلمن - الخطيبات) .

فكأن الأصل : (وقف الخطيب ، وتكلم) . (وقف الخطيبان وتكلمتا) . (وقف الخطيبون ، وتكلموا) . (وقفت الخطيبة ، وتكلمت) . (وقفت الخطيبتان ، وتكلمتا) ، (وقفت الخطيبات وتكلمن) . وهكذا .

والوسيلة المضبوطة لاستعمال الضمير على الوجه الصحيح أن نتخيل العامل الأول وهو في صدر الجملة ، ثم يليه مباشرة المعمول : « المتنازع فيه » وقد تقدم من مكانه حتى صار بعده بغير فاصل بينهما ، ثم يليهما كل عامل مهمل ، وبعده الضمير المناسب لهذا التركيب القائم على التخيل ، كما في الأمثلة السالفة ؛ وكما في الآتية :

« أوقدَ واستدفاَ الحارسُ » ؛ فكل من الفعلين : « أوقدَ » و « استدفاَ » يحتاج إلى كلمة : « الحارس » لتكون فاعلاً له . فإذا أعملنا الأول وجب تعويض الأخير بإلحاق ضمير مناسب بآخره . ولكي يكون الضمير مناسباً صحيح الاستعمال نتخيل أن الاسم الظاهر « المتنازع فيه » وهو كلمة : « الحارس » قد تقدم حتى صار بعد العامل الأول مباشرة (أى : بغير فاصل بينهما) . وهذا يقتضى أن يتأخر عنهما كل عامل مهمل . فكأن أصل الأسلوب : « أوقدَ الحارس واستدفاَ » . « فالحارس » هو الفاعل للفعل : « أوقدَ » أما الفعل المهمل « استدفاَ » فقد لحق بآخره ضمير مستتر ، مرفوع ، يعرب فاعلاً ، ويغنى عن الاسم الظاهر « المتنازع فيه » . وهذا الضمير هنا مفرد مذكر ؛ ليطابق مرجعه « المتنازع فيه » . فلو كان المرجع مفرداً مؤنثاً أو مثنى أو جمعاً بنوعيهما ، لوجب أن يطابقه الضمير ، فنقول : (أوقدتُ - واستدفاَتُ - الحارسة) . أوقدَ - واستدفاأ - الحارسان) . (أوقدتُ واستدفاأنا - الحارستان) . (أوقدَ - واستدفاؤوا - الحارسون) . (أوقدتُ - واستدفاأن -

الحارسات) .. و .. وهكذا . فكأن الأصل : (أوقدت الحارسة ، واستدفأت) .
(أوقد الحارسان ، واستدفأ) . (أوقدت الحارستان ، واستدفأتا) . (أوقد الحارسون ،
واستدفئوا) . (أوقدت الحارسات واستدفأن .. .)

هذا حكم « التنازع » عند إعمال الأول حين تتعدد العوامل ولا يتعدد
المعمول المرفوع ؛ وهو هنا الفاعل الظاهر الذي يطلبه كل منها .

وما سبق يقال في مثال : « ب » وهو : « سمعتُ وأبصرتُ القارئ » عند إعمال
الأول أيضاً ، حيث تعددت العوامل التي يحتاج كل منها إلى المفعول به ؛ وليس
في الكلام إلا مفعول به واحد فنقول : (سمعتُ - وأبصرتُ - القارئ) . (سمعتُ -
وأبصرتها - القارئة) . (سمعتُ - وأبصرتُهما - القارئتين) . (سمعتُ - وأبصرتُهما -
القارئتين) . (سمعتُ - وأبصرتُهم - القارئين) . (سمعتُ - وأبصرتُهن - القارئات) .
فكأن أصل الكلام عند التخييل : (سمعتُ القارئ وأبصرتُ) . (سمعتُ القارئة ،
وأبصرتها) . (سمعتُ القارئتين ، وأبصرتُهما) . (سمعتُ القارئتين ، وأبصرتُهما) .
(سمعتُ القارئين ، وأبصرتُهم) . (سمعتُ القارئات وأبصرتُهن) .

وكذلك يقال في : في مثال « ج » وهو : « أنشدتُ وسمعتُ الأديب » ، برغم
اختلاف المطلب بين العاملين ، فأحدهما يريد المعمول فاعلاً له ، والآخر
يريده مفعولاً ؛ فنقول : عند إعمال الأول^(١) : (أنشدتُ - وسمعتُهُ - الأديب) .
(أنشدتُ - وسمعتُها - الأديبة) . (أنشدتُ - وسمعتُهما - الأديبان) . (أنشدتُ -
وسمعتُهما - الأديبتان) . (أنشدتُ - وسمعتُهم - الأديبين) . (أنشدتُ - وسمعتُهن -
الأديبات) . فكأن الأصل مع التخييل : (أنشدتُ الأديب ، وسمعتُهُ) . (أنشدتُ
الأديبة ، وسمعتُها) . (أنشدتُ الأديبان ، وسمعتُهما) . (أنشدتُ الأديبين وسمعتُهم) .
(أنشدتُ الأديبات ، وسمعتُهن .. .)

ومثل هذا يقال أيضاً في مثال : « د » وهو : « أنستُ وسعدتُ بالزائر الأديب »
حيث يحتاج كل من العاملين في تكملة معناه إلى الجار مع مجروره ؛ نحو :
(أنستُ - وسعدتُ - بالزائر الأديب ، به^(٢)) . (أنستُ - وسعدتُ -
بالزائرة الأديبة ، بها) . (أنستُ - وسعدتُ - بالزائرين الأديبين ،

(١) أما عند إعمال الثاني المحتاج للمفعول به فيجىء حكمه في ص ١٠٩ .

(٢) يميز فريق من النحاة تقديم هذا المعمول بعد عامله . وسيجىء في الزيادة والتفصيل رأى مستقل .

بهما) . (أنست - وسعدت - بالزائرتين الأدبيتين ، بهما) . (أنست - وسعدت - بالزائرتين الأدبيتين ، بهم) ، (أنست - وسعدت - بالزائرات الأدبيات ، بهن) . وكأن الأصل مع التخيل : (أنست بالزائر الأديب ، وسعدت به) . (أنست بالزائرة الأديبة ، وسعدت بها) . (أنست بالزائرتين الأدبيتين ، وسعدت بهما) . (أنست بالزائرتين الأدبيتين ، وسعدت بهما) . (أنست بالزائرتين الأدبيتين ، وسعدت بهن) . . .

وهكذا نرى أن إعمال الأول يقتضى أمرين محتومين ؛ ألاّ يعمل المتأخر في ذلك المعمول ، وأن يعمل هذا المتأخر في ضمير مطابق للمعمول في الأفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .

وهناك حالة واحدة لا يصح فيها مجيء الضمير لتعويض الأخير المهمل ، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر ؛ تلك الحالة تتحقق بأن يكون هذا الفعل المهمل محتاجاً إلى مفعول به لا يصح حذفه ؛ لأنه عمدة في الأصل ، ولو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقتها لمرجعه الاسم الظاهر ؛ مثل : أظن - ويظناني أخاً - محموداً وعليّاً ، أخوين . فكلمة : « محموداً » هي المفعول الأول للفعل العامل : « أظن » ، وكلمة : « عليّاً » معطوفة عليها . و « أخوين » هي المفعول الثاني للفعل : « أظن » . وإلى هنا استوفى الفعل العامل : « أظن » مفعوليه . وبقى الفعل المتأخر المهمل : « يظناني » وهو محتاج لمفعولين كذلك . فأين هما ؟ أو أين ما يغنى عنهما ؟

إن « الياء » ضمير ، وهي مفعوله الأول . وبقى مفعوله الثاني ، فلو أتينا به ضميراً أيضاً ، فقلنا : أظن - ويظناني إياه - محموداً وعليّاً أخوين ، أى : أظن محموداً وعليّاً أخوين ويظناني إياه - لكان (إياه) مطابقاً في الأفراد « للياء » التي هي المفعول الأول ؛ فتتحقق المطابقة بينهما ، على اعتبار أن أصلهما مبتدأ وخبر ، كما هو الشأن في مفعولي : « ظن وأخواتها » ولكنها لا تتحقق بين الضمير « إياه » وما يعود عليه ؛ وهو : « أخوين » ؛ إذ « إياه » ضمير للمفرد ، ومرجعه

دال على اثنين ؛ فتفوت المطابقة بين الضمير ومرجعه . وهذا غير جائز . ولو أتينا بالضمير الثانى مثنى فقلنا : أظن - ويظناني إياهما - محموداً وعلياً ، أخوين - لتحقق المطابقة بين الضمير ومرجعه ؛ فكلاهما لاثنين ، ولكن تفوت المطابقة بين المفعول الثانى والمفعول الأول ، مع أن الثانى أصله خبر عن الأول ولا بد من المطابقة بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما المبتدأ أو الخبر ، كما أشرنا .

فلما كان الإضمار هنا يوقع فى الخطأ وجب العدول عنه إلى اظهار الذى يحقق الغرض ، ولا يوقع فى الخطأ ؛ فنقول : أظن - ويظناني أخا - محموداً وعلياً ، أخوين . أى : أظن محموداً وعلياً أخوين ، ويظناني أخا . ولا تكون المسألة من باب التنازع .

٣ - إذا أعملنا الأخير ، وأهملنا الأول ، وجب الاستغناء عن تعويض الأول المهمل ؛ فلا نلحق به ضمير المعمول (المتنازع فيه) ولا ما ينوب عن ذلك الضمير . إلا فى ثلاث حالات ، لا بد فى كل واحدة من الإتيان بضمير مطابق للمعمول ، ومتأخر عنه (وفى هذه الحالات يجوز عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ كما سبق فى بابى الضمير والفاعل ^(١) . . .)

الأولى : أن يكون المعمول المتأخر مرفوعاً ، كأن يكون فاعلاً مطلوباً لعاملين - أو أكثر - وكل عامل يريد له نفسه ؛ نحو : شرب وتمهل العاطش فإذا أعملنا الأخير وأهملنا الأول وجب إلحاق الضمير المناسب بالأول ^(٢) ؛ فنقول : (شربت ، وتمهلت العاطشة) . (شربا ، وتمهل العاطشان) . (شربتا ، وتمهلت العاطشتان) (شربوا وتمهل العاطشون) . (شربن وتمهلت العاطشات) .

الثانية : أن يكون المعمول « المتنازع فيه » اسماً منصوباً أصله عمدة ؛ كمفعولى « ظن » وأخواتها ؛ فأصلهما المبتدأ والخبر ؛ وكخبر « كان » وأخواتها

(١) ج ١ ص ١٨٤ م ٢٠ .

(٢) ولكى يقع الضمير موقعاً صحيحاً نتخيل - كما سبق - أن الفعل المهمل قد تأخر عن مكانه إلى آخر الجملة ، وقد سبقته واو العطف وقبلها الفعل العامل وفاعله - وعلى أساس هذا التخيل نجىء بالضمير مطابقاً لمرجعه المتقدم عليه ، فكان أصل الكلام : تمهلت العاطشة ، وشربت . تمهل العاطشان وشربا . تمهلت العاطشتان وشربتا . تمهل العاطشون وشربوا . تمهلت العاطشات وشربن . . .

وفي هذه الحالة لا يحذف الضمير المناسب وإنما يبقى ويوضع متأخراً عن المفعول (المتنازع فيه) ؛ نحو : أظنهما - ويظن محمد* حامدا ومحمودا ، مخلصين - إياهما .

والمراد : يظن محمد* حامدا ومحمودا مخلصين ، وأظنهما إياهما ، أى : أظن حامداً ومحموداً المخلصين . « فحامدا » : مفعول أول للفعل : « يظن » . و « محمودا » : معطوف عليه . « مخلصين » مفعول ثان للفعل : « يظن » . و « أظنهما » : « أظن » : مضارع ، فاعله مستتر تقديره : « أنا » . « هما » ضمير ، مفعول أول . وقد تقدم ليتصل بفعله ، لأن الاتصال ممكن ؛ فلا داعى للانفصال . « إياهما » : المفعول الثانى الذى جاء متأخراً ^(١) .

ومثل : كنت وكان الصديق أخاً إياه . فالفعلان تنازعا كلمة : « أخوا » لتكون خبراً ؛ فجعلناها للمتأخر منهما ، وأعملنا السابق فى ضمير هذا الخبر وجعلنا الضمير بعد الخبر ؛ فالمراد : كان الصديق أخاً ، وكنت إياه ، أى : كنت أخوا .

بقى أن نذكر حالة ^(٢) لا يصح فيها حذف ضمير الاسم المتنازع فيه ، ولا إعمال الأول المهمل فيه ، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر ؛ وهذه الحالة هى التى يكون فيها الفعل الأول المهمل محتاجاً إلى مفعول به ، أصله عمدة ، فلا يحذف ^(٣) ، ولو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقتها لمرجعه الاسم الظاهر ؛ نحو : يظناني ، وأظن الزميلين أخوين - أخوا . فكلمة : « أظن » مضارع ، فاعله مستتر ، تقديره : « أنا » . وهذا المضارع محتاج إلى مفعولين ، أصلهما : المبتدأ والخبر ؛ فلا يحذف واحد منهما . « الزميلين » مفعوله الأول . « أخوين » : مفعوله الثانى . إلى هنا استوفى العامل المتأخر مفعوليه .بقى أن يستوفى المتقدم المهمل (وهو : « يظناني ») مفعوليه . فالفعل « يظناني » مضارع . فاعله : « ألف الاثنين » و « الياء » . مفعوله الأول . فأين مفعوله الثانى ؟ لو جئنا به ضميراً مطابقاً للمفعول الأول فقلنا : يظناني - وأظن الزميلين أخوين - إياه - لتحققت المطابقة بين المفعول الثانى :

(١) هناك رأى حسن ، يميز حذفه . وارتضاء كثير من النحاة .

(٢) وهى التى أشرنا إليها فى هامش ص ١٥٨ .

(٣) بالرغم من جواز الحذف فى غير المتنازع - انظر « ا » من ص ١٦٣ .

« إياه » والمفعول الأول : « الياء » وهى المطابقة الواجبة بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما المبتدأ والخبر . ولكن تفوت المطابقة بين الضمير : « إياه » الذى للمفرد ، ومرجعه المثنى ، وهو : « أخوين » .

ولو جئنا به مثنى ؛ فقلنا : يظنانى - وأظن الزميلين أخوين - إياهما ، لتحققت المطابقة الواجبة بين الضمير ومرجعه ؛ فكلاهما للتثنية . وضاعت بين المفعول الثانى ، الدال على التثنية ، والمفعول الأول وهو « الياء » الدالة على المفرد ، مع أن المطابقة بينهما لازمة ؛ لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر .

فللخروج من هذا الحرج نأتى بالمفعول الثانى اسماً ظاهراً ؛ فنقول : يظنانى وأظن الزميلين أخوين - أخا . ولا تكون المسألة من باب « التنازع » (وقد سبق التنبيه إلى مراعاة حالة كهذه عند إعمال الأول وإهمال الأخير ^(١)) .

فإن كان المفعول : « المتنازع فيه » ليس عمدة فى أصله وكان العامل هو المتأخر ، فالأحسن حذف المفعول ؛ نحو : عاوتى وعاونى الجار . وليس من الأحسن أن يقال : عاوتته وعاونى الجار .

الثالثة : أن يكون الضمير مجروراً ^(٢) ، ولو حذف لأوقع حذفه فى لبس . فيبقى ويوضع متأخراً عن المفعول ؛ نحو : استعنت ، - واستعان عيسى الزميل - به . فالفعل الأول يطلب كلمة : « الزميل » لتكون مجرورة بالباء ؛ (أى : استعنت بالزميل) والفعل المتأخر يطلبها لتكون فاعلاً ؛ لأنه استوفى معموله المجرور بالحرف : « عيسى » فأعملنا الفعل المتأخر فى الاسم الظاهر ، وأضمرنا بعده ضميره مجروراً بالباء ، فقلنا : « به » . ولو تقدم بحيث يقع بعد عامله المهمل ، ويتوسط بين الفعلين لترتب على هذا تقدم الضمير المجرور على مرجعه ، وهو غير مستحسن فى هذه الصورة . ولو حذفناه وقلنا : استعنت - واستعان عيسى الزميل - ، لأدى حذفه إلى لبس ؛ إذ لا ندرى : أالزميل مستعان به ، أم مستعان عليه . .

(١) فى ص ١٥٨ .

(٢) يعد المجرور بحرف جر للتعدية بمنزلة المفعول به المنصوب حكماً . كما سبقت الإشارة فى

رقم ٢ من هامش ص ١٥١ .

فإن أمن اللبس فالأحسن الحذف ، نحو : مررت ومر بي الصديق^(١) .

(١) عرض ابن مالك التنازع بمجمله ، موجزة ، متداخلة . وساقها في الأبيات القليلة التالية :

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا

يريد : إذا أعمل واحد وأهمل الآخر ، فإن المهمل يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه ، مع التزام الطريقة التي أشار النحاة بالتزامها في الإعمال ، أو : مع التزام الطريقة التي التزمها العرب في مثل هذه الأساليب . ولم يوضح هذه الطريقة ، ولم يتعرض لتفصيلها إلا يذكر مثالين في البيت الآتي ؛ يوضح أولهما إعمال العامل المتأخر في الاسم المتنازع فيه مع إعمال المتقدم في ضميره ، ويوضح ثانيهما إعمال السابق في ذلك الاسم المتنازع فيه مع إعمال المتأخر في ضميره ؛ وكلا الفعلين يحتاج للاسم الظاهر ، ليكون فاعلا له . يقول :

كَيْحُسْنَانٍ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ

فالاسم المتنازع فيه هو : « ابنك » ، وقد أعمل فيه مباشرة الفعل المتأخر : « يسيء » أما الفعل المتقدم : « يحسن » فقد أعمل في ضميره فصار : « يحسنان » والمثال الذي في الشطر الثاني يشتمل على الاسم المتنازع فيه ؛ وهو : « عبدك » ، وقد أعمل فيه الأول : « بغى » وأهمل المتأخر ؛ وهو : « اعتدى » . ولكنه أعمل في ضميره فصار : « اعتدى » . ولم يحذف الضمير في المثالين ؛ لأنه ضمير رفع ، فلا يحذف . . . ثم انتقل إلى بيان حكم خاص بالعامل الأول المهمل ؛ يتلخص في أنه لا يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه ، إلا إذا كان ذلك الضمير للرفع فإن كان للنصب ، أو للجر لم يذكر مع الأول ، وإنما يحذف إن كان ضميراً ليس عمدة في الأصل ، ويؤخر إن كان أصله عمدة . (وقد شرحنا هذا تفصيلاً وأوضحناه بالأمثلة) . ويقول فيه :

وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرٍ رَفَعَ أَهْمَلَا
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرَ وَأَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

(أوهل : أهمل . أى : صار أهلاً ؛ بمعنى : أعد واستعمل في غير الرفع) ثم بين الحالة التي يحل فيها الظاهر محل الضمير فقال :

وَأَظْهَرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرُ خَبَرٍ لِغَيْرٍ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَرَا
نَحْوُ : أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

(الرخا = الرخاء . وهو سعة الرزق) .

... ..

زيادة وتفصيل :

يُعَدّ باب التنازع من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً ، وتعقيداً ، وخضوعاً لفلسفة عقلية خيالية ، ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح ، بل ربما كانت مناقضة له .

(١) فأما الاضطراب فيبدو في كثرة الآراء والمذاهب المتعارضة التي لا سبيل للتوفيق بينها ، أو التقريب .

يتجلى هذا في أن بعضها يجيز حذف المرفوع ؛ كالفاعل ، وبعضها لا يجيز ، وفريق يجيز أن يشترك فعلان أو أكثر في فاعل واحد ، وفريق يمنع . وطائفة تبيح الاستغناء عن المعمولات الناقصة ، وعن ضمائرهما ... ، وطائفة تبيح حذف ما ليس عمدة الآن أوفى الأصل ، وفئة تحتم تقدير ضمير المعمول متأخراً في بعض الصور ، وفئة لاتحتم فليس بين أحكام « التنازع » حكم متفق عليه ، أو قريب من الاتفاق ، حتى ما اخترناه هنا . وقد يبدو الخلاف واضحاً في كثير من المسائل النحوية الأخرى ، ولكنه في مسائل « التنازع » أوضح وأفدح ، كما يبدو في المراجع المطولة ^(١) . حيث يدور الرأس ، وتضيق النفس .

ومن مظاهر الاضطراب أيضاً أن يحرموا هنا ما أباحوه في أبواب أخرى ؛ فقد منعوا حذف ضمير الاسم المتنازع فيه إن كان أصله عمدة ؛ كأحد مفعولى « ظن » وأخواتها ، مع أنهم أباحوا ذلك في باب « ظن » ^(٢) . ومنعوا حذف المعمول إن كان فضلة ، والمهمّل هو المتأخر ، مع أنهم أجازوه في الأساليب الأخرى التي ليست للتنازع . ومنعوا هنا الإضمار قبل الذكر في بعض الحالات ، مع أنهم أباحوه في مكان آخر وكان اسم هذا الباب قد سرى إلى كل حكم من أحكامه .

(ب) وأما التعقيد فلما أوجبوه مما ليس بواجب ، ولا شبه واجب ؛ فقد حتموا أن يكون ضمير الاسم المتنازع فيه واجب التأخير حيناً - في رأى كثيرتهم فراراً من الإضمار قبل الذكر ، ومتقدماً حيناً آخر إذا تعذر تأخيره لسبب ما

(١) كالأشموني وحاشيته ، والتوضيح وشروحه وحواشيه ، والجزء الثانى من الجمع و

(٢) سبقت الإشارة لهذا في ص ١٦٠ .

تخليوه . وربما استغنوا عن الضمير ، وأحلوا محله اسماً ظاهراً مناسباً إذا أدى الإضمار إلى الوقوع في مخالفة نحوية . ولقد نشأ من مراعاة أحكامهم هذه أساليب لا ندرى : ألها نظير في الكلام العربى أم ليس لها نظير ؟ كقولهم ما نصه الحرفى : « استعنت واستعان على زيد به . وظننت منطلقة وظنتنى منطلقاً هند إياها . وأعلمنى وأعلمته إياه إياه زيد عمراً قائماً . وأعلمت وأعلمنى زيدا عمراً قائماً إياه إياه . . . »^(١) وهذا قليل من الأمثلة البغيضة ، والتى لا يطمئن المرء إلى أن لها نظائر فى الأساليب المأثورة . ومن شاء زيادة عجيبة منها فليرجع إلى مظانها فى المطولات .

(ج) وأما الخضوع إلى الفلسفة العقلية الوهمية فواضح فى عدد من مسائل هذا الباب ؛ منها : تحميمهم التنازع فى مثل : قام وذهب محمد ؛ حيث يوجبون أن يكون الفاعل : « محمد » لأحد الفعلين ، وأما فاعل الآخر فضمير . ولا يبيحون أن يكون لفظ : « محمد » فاعلاً لهما ؛ بحجة « أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد »^(٢) ولا ندرى السبب فى منع هذا الاجتماع مع إباحته لو قلنا : « قام محمد وذهب » فإن فاعل الفعل : « ذهب » ضمير يعود على محمد . فمحمد فى الحقيقة فاعل الفعلين ، ولا يقبل العقل غير هذا . . .

من كل ما سبق يتبين ما اشتمل عليه هذا الباب من عيوب الاضطراب ؛ والتعقيد ، والتخيل الذى لا يؤيده - فى ظننا - الفصيح المأثور .

ولندارك هذا كله ، والوصول إلى أحكام واضحة ، سهلة ، لا غبار عليها من ناحية السلامة اللغوية ، وقوة مشابقتها للكلام البليغ ، وتناسقها مع الأحكام النحوية الأخرى - نرى أن تكون أحكام التنازع مقصورة على ما يأتى (وكلها مستمد من آراء ومذاهب لبعض النحاة ، تضمنتها الكتب المتداولة . وهذا ما نود التنويه به) :

(١) الأشموني - فى هذا الباب - عند شرح بيت ابن مالك الذى شطره الأخير : (. . . وأخرنه إن يكن هو الخبر) وكذا فى المطولات الأخرى .

(٢) حاشية الصبان وغيره . وقد أجاز الاجتماع فريق آخره ، ودفع الإجازة فريق ثالث ! ! وهكذا دواليك .

١ - تعريف التنازع : هو ما سبق أن ارتضيته من مذاهب النحاة ، ونقلناه أول هذا الباب .

٢ - تتعدد العوامل ؛ فتكون اثنين ، أو أكثر . وقد تتعدد المعمولات ، أو لا تتعدد بشرط أن تكون أقل عدداً من عواملها المتنازعة .

٣ - كل عامل من العوامل المتعددة يجوز اختياره وحده للعمل في المعمول المذكور في الكلام . ولا ترجيح من هذه الناحية - لعامل على آخر .

٤ - إذا تعددت العوامل وكان كل واحد منها محتاجاً إلى معمول مرفوع ؛ (كاحتياجه إلى الفاعل في مثل : جلس وكتب المتعلم) فالمرفوع المذكور يكون لأحدها ، أما غيره فمرفوعه ضمير يعود على ذلك الاسم المرفوع . ولا مانع هنا من عودة الضمير على متأخر في الرتبة . ويجوز أن يكون المرفوع مشتركاً بين العوامل المتعددة كلها ؛ إذا كان متأخراً عنها فيكون فاعلاً - مثلاً - ولا يحتاج واحد منها للعمل في ضميره .

٥ - إذا تعددت العوامل وكان كل منها محتاجاً إلى معمول غير مرفوع جاز اختيار أحدهما للعمل ، وترك الباقي من غير عمل ، لا في ضمير المعمول ، ولا في اسم ظاهر ينوب عنه ؛ لأن الاستغناء عن هذا الضمير أو ما يحل محله من اسم ظاهر ، جائز في الأساليب الحالية من التنازع . فلا بأس أن يجرى في التنازع أيضاً ، وبعض المأثور من أمثلة التنازع يطابق هذا ويسايره . ولا فرق بين ما أصله عمدة ، وما أصله فضلة . وإذا أوقع الحذف في لبس وجب إزالته بإحدى الوسائل التي لا تعقيد فيها ، ولا تهوى بقوة الأسلوب ، وحسن تركيبه .

المسألة ٧٤ :

المفعول المطلق^(١)

معناه :

الفعل يدل على أمرين معا ؛ أحدهما : المعنى المجرد^(٢) ، ويسمى : « الحدث »
والآخر : الزمان ؛ ففي مثل : رجع المجاهد ؛ فأسرع الناس لاستقباله ، وفرحوا
بقدمه - يدل كل فعل من الأفعال الثلاثة : (رجع - أسرع - فرح ... و ...)
بنفسه مباشرة ؛ أى : من غير حاجة إلى كلمة أخرى ، على أمرين ؛ أولهما : معنى
نفهمه بالعقل ؛ هو الرجوع - الإسراع - الفرح . . . وهذا المعنى المجرد هو ما
يسمى أيضاً : « الحدث » . وثانيهما : زمن وقع فيه ذلك المعنى المجرد (الحدث)
وانتهى قبل النطق بالفعل ، فهو زمن قد فات ، وانقضى قبل الكلام . وهذا الفعل
يسمى : « الماضى » .

ولو غيرنا صيغة الفعل ؛ فقلنا : يرجع المجاهد ؛ فيسرع الناس لاستقباله ،
ويفرحون بقدمه - لَطَلَّ كل فعل دالاً على الأمرين : المعنى المجرد ، والزمن .
ولكن الزمن هنا صالح للحال والاستقبال . وهذا هو : « الفعل المضارع » .
ولو غيرنا الصيغة مرة ثالثة فقلنا : ارجع . . . أسرع . . . افرح - لدلَّ
الفعل في صورته الجديدة على الأمرين ؛ المعنى المجرد ، والزمن ، لكن الزمن

(١) المطلق ، أى : الذى ليس مقيداً بتقييد باقى المفاعيل - بذكر شئ بعده ، كحرف جر مع
مجروره أو غيره ؛ كالمفعول به ، المفعول لأجله ، المفعول معه . . .

ويقولون في سبب إطلاقه : إنه المفعول الحقيقى لفاعل الفعل ؛ إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث ؛
نحو : قام المريض قياماً ؛ فالمرضى قد أوجد القيام نفسه ، وأحدثه حقاً بعد أن لم يكن ؛ بخلاف باقى
المفعولات ، فإنه لم يوجد لها ، وإنما سميت باسمها باعتبار إلصاق الفعل بها ، أو وقوعه لأجلها ، أو معها . . .
فلذلك لا تسمى مفعولاً إلا مقيدة بشئ بعدها . هذا وقد لازمتها كلمة : « المطلق » حتى صارت قيداً .

(٢) أى : العقل المحض الذى لا كيان ولا وجود له إلا فى العقل ؛ فهو صورة عقلية بحتة ؛
فلا يقوم بنفسه ، وإنما يقوم بغيره ، ولا يدل على صاحبه الذى يقوم به ، ولا على أفراد ، ولا تشبيه ،
ولا جمع ، ولا تذكير ، ولا تأنيث . هذا هو المراد من « التجريد » .

هنا مستقبل فقط . وهذا هو : « فعل الأمر » فالفعل بأنواعه الثلاثة يدل على المعنى المجرد (الحدث) والزمان^(١) معاً .

ولو أتينا بمصدر صريح^(٢) - لتلك الأفعال - أو غيرها - لوجدناه وحده يدل على المعنى المجرد (الحدث) فقط ؛ كالمصدر في مثل : الرجوع حسن - الإسراع نافع - الفرح كثير . فهو يدل على أحد الشيئين اللذين يدل عليهما الفعل . وهذا معنى قولهم : « المصدر الصريح^(٣) يدل - في الغالب^(٤) - على الحدث دون الزمان »^(٥) .

والمصدر الصريح أصل المشتقات - في الرأي الشائع^(٦) - ، ويصلح لأنواع الإعراب المختلفة ؛ فيكون مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، ومفعولاً به و وقد يكون منصوباً في جملة باعتباره مصدراً صريحاً جاء لغرض معنوي ؛ كتأكيد معنى عامله المشارك له في المادة اللفظية (أو غير هذا مما سيجيء) مثل : حَطَّم التمساح السفينة تحطيطاً . وفي هذه الحالة وأشباهها يسمى : « مفعولاً مطلقاً »^(٧) ، ويقال في إعرابه : إنه منصوب على المصدرية ، أو منصوب ، لأنه مفعول مطلق .

- (١) وهذا هو الغالب ؛ لأن هناك أفعالا لا تدل على الزمان ؛ كالأفعال في التعريفات العلمية ، وغيرها ، مما أوضحناه وفصلناه - فيما يتعلق بالزمان وغيره - بالجزء الأول ص ٢٩ م ٤ .
- (٢) غير مؤول . وإذا أطلق المصدر كان المراد : الصريح .
- (٣) لأن المؤول يدل على زمن معين ، على الوجه الذي بسطناه في مكانه من الجزء الأول ص ٢٩ م ٣٠٢ .
- (٤) لأن المصدر الصريح قد يدل مع الحدث على المرة ، أو الهيئة . وإيضاح هذا وتفصيله في موضعه الخاص (ص ٣ ص ١٤٤ و ١٦١ ، ١٧٤) .
- (٥) وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله .

المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِ الْفِعْلِ ؛ كَأَمِنْ ، مِنْ أَمِنْ

يقول في تعريف المصدر : إنه اسم يطلق على شيء غير الزمان من المدلولين اللذين يدل عليهما الفعل . ولما كان هذان المدلولان هما : الحدث والزمان ، وقد صرح بأنه يدل على غير الزمان - اتجهت الدلالة بعد ذلك إلى المعنى المجرد وحده . ومثل للمصدر بكلمة : « أَمِنْ » وقال عنه : إنه من الفعل الماضى : « أَمِنْ » ، يريد بذلك : أن معنى هذا المصدر هو بعض مما يحويه الفعل « أَمِنْ » ؛ إذ الأَمِنْ يدل على المعنى المجرد الذي هو أحد شيئين يدل عليهما الفعل : أَمِنْ .

(٦) راجع الرأي في ص ٣ باب أبنية المصادر . ص ١٤٤ م ٩٨ و ١٦١ و ٩٩ باب أعمال المصدر واسمه .

(٧) سيجيء تعريفه في ص ١٧١ .

وإذا كان منصوباً على هذه الصورة الخاصة فناسبه قد يكون مصدراً آخر من لفظه ومعناه ، أو من معناه فقط . وقد يكون^(١) فعلاً من مادته ومعناه ، أو من معناه فقط ، وقد يكون وصفاً متصرفاً يعمل عمل فعله — إلا أفعل التفضيل — كقولهم : إن الترفع عن الناس ترفعاً أساسه الغطرسة ، يدفع بصاحبه إلى الشقاء دفعاً لا يستطيع منه خلاصاً . وقولهم : الخالص لنفسه إخلاص العلاء يصدّها عن الغنى ؛ فيسعد ، والمُعجَّب بها إعجاب الحمقى يطلق لها العنان فيَهْلِك^(٢) .

فالمصدر : « تَرَفَّعاً » — قد نصب بمصدر مثله ؛ هو : تَرَفَّعَ

والمصدر : « دفعاً » — قد نصب بالفعل المضارع قبله ؛ وهو : يدفع

والمصدر : « إخلاص » — قد نصب باسم الفاعل قبله ؛ وهو الخالص

والمصدر : « إعجاب » — قد نصب باسم المفعول قبله ؛ هو : المعجَّب

وكقولهم : الفَرَحُ فرحاً مسرفاً ، كالخزين حزناً مفترطاً ؛ كلاهما مسيء لنفسه ، بعيد عن الحكمة والسداد .

فالمصدر : « فرحاً » منصوب بالصفة المشبهة قبله وهي : « الفرَحُ » .

(١) بشرط أن يكون متصرفاً ، وتاماً ، وغير ملغى عن العمل ، فخرج الفعل الجامد ؛ كفعل التعجب ، والناقص مثل كان . والملغى ، مثل « ظن » عند إلغائها .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك :

بِمِثْلِهِ ؛ أَوْ فِعْلٍ ، أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبَ

بين في هذا البيت حكم المصدر ، وأنه قد ينصب بمصدر مثله ، أو بفعل ، أو بوصف ، وانتخب كونه أصلاً للفعل والوصف ؛ أى : وقع الاختيار والتفضيل على الرأى القائل بهذا . ثم بين أقسام المصدر بحسب فائدته المعنوية ؛ فقال :

تَوْكِيداً ، أَوْ نَوْعاً يُبَيِّنُ ، أَوْ عَدَدَ كَسِرَتْ سَيْرَتَيْنِ ، سَيْرَ ذِي رَشَدٍ

أى : أن المصدر قد يفيد التوكيد ، أو يبين النوع ، أو يبين العدد . وساق مثالا يجمع الأقسام الثلاثة ؛ فإن : « سيرتين » هى لبيان العدد مع التوكيد ، و « سير ذى رشد » لبيان النوع مع التوكيد أيضاً . وترك القسم الرابع النائب عن عامله وسيجيء في ص ١٧٨ .

وكذلك المصدر : « حزناً » ؛ فإنه منصوب بالصفة المشبهة قبله ، وهى :
« الحزين . » ^(١)

* * *

تقسيم المصدر بحسب فائدته المعنوية :

(أ) قد يكون الغرض من المصدر أمراً واحداً ؛ هو : أن يؤكد - توكيداً لفظياً - معنى عامله المذكور قبله ، ويزيده قوة ، ويقرره ؛ أى يبعد عنه الشك واحتمال الجاز . ويتحقق هذا بالمصدر المنصوب المبهم ^(٢) ، نحو : بلغ الحوتُ الرجلَ بلعاً - طارت السمكة فى الجوطيرانا . . .

(ب) وقد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمرين معاً ؛ توكيد معنى عامله المذكور ، وبيان نوعه ، ويكون بيان النوع هو الأهم ؛ نحو : نظرت

(١) والصفة المشبهة تنصب المصدر فى رأى الأنسب ؛ لأن فيه تيسيراً .

(٢) المصدر المبهم هو الذى يقتصر على معناه المجرد دون أن تجيء له زيادة معنوية من ناحية أخرى ؛ كإضافة ، أو وصف ، أو عدد ، أو « أل » التى للعهد . . . والمصدر ، المختص ما يؤدى معناه لمجرد مع زيادة أخرى تجيء للمعنى من خارج لفظه ؛ كالتى تجيء له من الإضافة أو الوصف . . أو . . أو . . والبلاغة تقتضى أن يكون استعمال المصدر المبهم مقصوراً على الحالة التى يكون فيها معنى عامله موضع غرابة أو شك ؛ فيزيل المصدر المبهم تلك الغرابة ، وهذا الشك ؛ كالمثلة التى عرضناها . فليس من البلاغة أن يقال : قدمت قعوداً - أكلت أكلاً . . وأشباه هذا ، مادام الفعل : « قعد » أو « أكل » ، ليس موضع غرابة أو شك . نعم التعبير صحيح لغوياً ، ولكنه ركيك بلاغياً . أما مثل : طارت السمكة طيراناً ، فالبلاغة ترضى عن مجيء المصدر المبهم ؛ لغرابة معنى عامله ، وتشكك السامع فى صحته . . وهكذا . .

وتوكيد المصدر لعامله هو من نوع التوكيد اللفظى - الذى يجيء فى الجزء الثالث - ؛ فيؤكد نفس عامله إن كان مصدراً مثله ، ويؤكد مصدر عامله الذى ليس بمصدر ؛ ليتحد المؤكد مع المؤكد فى نوع الصيغة ؛ تطبيقاً لشرط التوكيد اللفظى ومنه التوكيد بالمصدر الذى نحن فيه ؛ فعنى قولك : عبرت النهر عبراً - أوجدت عبراً عبراً . وهذا رأى المحققين .

وهم يقولون أيضاً : إن المصدر النوعى إن كان مضافاً فالأصح اعتباره نائب مصدر ؛ لاستحالة أن يفعل الإنسان فعل غيره ؛ وإنما يفعل فعله الصادر منه .

فالأصل فى مثل : سرت سيرا ذى رشد ؛ هو ؛ سرت سيرا مثل سيرا ذى رشد ؛ فحذف المصدر ، ثم صفته ، وأنيب المضاف إليه منابه . ولولا ذلك لكان المعنى : أن سيرا ذى الرشد قد سرت هو نفسه ؛ وهذا فاسد ؛ إذ كيف أسير السير المنسوب لذى الرشد ؟ كيف يكون ذو الرشد هو الذى ساره وأوجده فى حين أقول أنا الذى سرت وأوجدته ؟ فى الكلام تناقض وفساد لا يزيلهما إلا اعتبار النوعى المضاف نائب مصدر . وهذا كلام دقيق ، يتجه إليه غرض المربين ، وإن لم يتقيدوا به فى إعرابهم الشائع المقبول أيضاً ، تيسيراً وتخفيفاً . راجع رقم ١٧٥ هامش ص ١٧٥ .

للعالم نظر الإعجاب والتقدير ، وأثبت عليه ثناء مُستطاباً . وليس من الممكن بيان النوع من غير تأكيد معنى العامل .

(ج) وقد يكون الغرض منه أمرين أيضاً ؛ تأكيد معنى عامله المذكور مع بيان عدده ، والثاني هو الأهم . ولا يوجد بغير توكيده معنى العامل أيضاً ؛ نحو : قرأت الكتاب قراءتين ، وزرت الآثار الرائعة ثلاث زورات .

(د) وقد يكون الغرض منه الأمور الثلاثة مجتمعة^(١) ؛ نحو : قرأت الكتاب قراءتين نافعتين - وزرت الآثار الرائعة ثلاث زورات طويلات . . ولا بد من الحالات الثلاث الأخيرة : (ب - ج - د) من أن يكون هذا المصدر مختصاً ؛ لأن المصدر المبهم مقصور على التوكيد ؛ لا يزيد عليه شيئاً . فإذا دلّ مع التوكيد على بيان النوع ، أو بيان العدد ، أو هما معاً - وجب اعتباره مصدراً مختصاً .

وما تقدم نعلم أن فائدة المصدر المعنوية قد تقتصر على التوكيد وحده . ولكنها لا تقتصر على بيان النوع وحده ، أو بيان العدد وحده ، أو هما معاً ؛ إذ لا بد من إفادة التوكيد في كل حالة من هذه الحالات . ومن ثمّ قسّم بعض النحاة المصدر قسمين ؛ مبهماً ؛ ويراد به : المؤكد لمعنى عامله المذكور . ومختصاً ؛ ويراد به التوكيد أيضاً لكن مع زيادة بيان النوع ، أو بيان العدد أو بيانهما معاً . وقسمه بعض آخر ثلاثة أقسام ؛ هي : المؤكد لعامله المذكور ، والمؤكد المبين لنوعه ، والمؤكد المبين لعدده ، وسكت عن المؤكد المبين للنوع والعدد معاً ؛ لأنه مركب من الأخيرين ؛ فهو مفزوم ومقبول بداهة . ونتيجة التقسيم واحدة^(٢) .

(١) هي : تأكيد المعنى ، وبيان النوع ، وبيان العدد .

(٢) وهناك قسم آخر سيجيء - في ص ١٧٩ - هو المصدر النائب عن عامله المحذوف ، وهو مستقل بنفسه في رأى حسن ؛ ولذا يقول المحققون إن أقسام المصدر أربعة ، والأخذ بهذا الرأى أنفع ، لأنه يذلل صعوبات لا يمكن تذليلها إلا بالتأويل والتقدير والتكلف من غير داع . ومن أمثلة هذا : أن المصدر المؤكد لعامله لا يجوز حذف عامله - كما سيجيء (في ص ١٧٢ و ١٧٨ وفي هامش ص ١٧٩) ، ولا أن يعمل مع أن هناك أنواعاً من المصادر قد تؤكد عاملها وتعمل عمله مع وجوب حذفه ؛ كالمصدر النائب عن عامله المحذوف ، فهذا تناقض يمنع أن يكون هذا قسماً مستقلاً .

أمثلة لما سبق :

أمثلة للتوكيد وحده : كلم الله موسى تكيالماً - غزا العلم الكواكب غزواً - صافح الفيل صاحبه مصافحة .

أمثلة للتوكيد مع بيان النوع : ترنّم المغنّى ترنّم البلبل - رسم الخبير رسماً بديعاً - أجاد المطرب إجادة الموسيقى .

أمثلة للتوكيد مع بيان العدد : قرأت رسالة الأديب قراءة واحدة ، وقرأها أخى قراءتين ، وقرأها غيرنا ثلاث قراءات .

أمثلة للتوكيد مع بيان الأمرين : ترنمت ترنيمى البلبل والمغنّى الساحرين - رحلت لبلاد الشام ثلاث رحلات جميلات .

والنحاة يسمون المصدر المنصوب الدال بنفسه - مباشرة - على نوع مما سبق^(١) : « المفعول المطلق » .

قالفعل المطلق تسمية يراد منها : المصدر المنصوب المبهم أو المختص . وقد يراد منها : النائب عن ذلك المصدر^(٢) فهي تسمية صالحة لكل واحد منهما ، تنطبق عليه . كما سنعرف .

حكم المصدر^(٣) :

المصدر المؤكد لعامله المذكور فى الجملة ؛ لا يرفع فاعلاً ، ولا ينصب

(١) يقول ابن هشام فى تعريف المفعول المطلق : (إنه اسم يؤكد عامله ، أو يبين نوعه ، أو عدده وليس خبراً عن مبتدأ (كقولنا : علمك علم نافع) ولا حالا (نحو : ولى مدبراً) . . . » لا داعى لقوله ليس خبراً عن مبتدأ ؛ لأن هذا الخبر مرفوع وعدة كما أن خبر النواسخ عدة . ولا لقوله ليس حالا ، لأن الحال مشتق - فى الغالب - أما المفعول المطلق فليس مرفوعاً ولا عدة ، وليس بمشتق فى الغالب . . .

(٢) سنعلم مما يجىء فى ص ١٧٣ أن هناك أشياء تنوب عن المصدر الأصيل عند حذفه ؛ فتعرب مفعولاً مطلقاً ، أو نائب مصدر ، ولا تعرب مصدراً . وعلى هذا قد يكون المصدر مفعولاً مطلقاً كالأمثلة السابقة ، وقد يكون المصدر غير المفعول المطلق ؛ وذلك إذا كان المصدر مرفوعاً ، أو مجروراً ، أو كان منصوباً لا يبين توكيداً ، ولا نوعاً ، ولا عدداً ، نحو : القتل أشنع الجرائم ، والفتنة أشد من القتل . إن القتل أشنع الجرائم . وقد يكون المفعول المطلق غير مصدر ؛ كالأشياء التى أشرنا إليها ؛ وهى التى تنوب عن المصدر عند حذفه فالمصدر والمفعول المطلق مجتمعان معاً فى بعض الحالات فقط ، وينفرد كل منهما بحالات لا يوجد فيها الآخر . (وهذا يسمى عند المناطقة : بالعموم الوجهى بين شيئين ؛ فيجتمعان معاً فى جهة معينة ، وينفرد كل منهما فى جهة أخرى تجعله أعم وأشمل وأكثر أفراداً من نظيره . . .)

(٣) أفرد النحاة لإعمال المصدر باباً خاصاً بهذا العنوان يشمل شروط إعماله ومختلف أحكامه ، وسيجىء فى ج ٣ ص ١٦١ م ٩٩ .

مفعولاً . إلا إن كان مؤكداً نائباً عن فعله المحذوف^(١) كما لا يجوز - في
الرأى الشائع - تثنيته ، ولا جمعه ما دام المراد منه في كل حالة هو المعنى المجرد ،
دون تقييده بشيء يزيد عليه ، أى : مادام المصدر مبنيهما ؛ فلا يقال : صفحت
عن الخطئ صفحين ، ولا وعدتكَ وعدوا . إلا إن كان المصدر المبهم مختوماً
بالتاء ؛ مثل التلاوة ؛ فيقال : التلاوتان والتلاوات .

وسبب المنع أن المصدر المؤكد مقصود به معنى الجنس^(٢) ؛ لا الأفراد ؛ فهو
يدل بنفسه على القليل والكثير ، فيستغنى بهذه الدلالة عن الدلالة العددية في المفرد ،
والتثنية والجمع ؛ لأن دلالاته تتضمنها ، ومثل المصدر المؤكد ما ينوب عنه .

ولا يجوز أيضاً - في الغالب - حذف عامل المصدر المؤكد ولا تأخيرها ؛ لأن
المصدر جاء لتقوية معنى عامله وتقديره بإزالة الشك عنه ، وإثبات أنه معنى حقيقى ،
لا مجازى ، والحذف مناف للتقوية والتقرير . لكن هناك مواضع يحذف فيها عامل
المصدر المؤكد وجوباً بشرط إنابة المصدر عنه وستجىء^(٣) .

أما المصدر المبين للنوع - إذا اختلفت أنواعه - أو المبين للعدد ، فيجوز
تثنيتهما وجمعهما ، وتقدمهما على العامل ، وهما في حالة الأفراد أو التثنية أو
الجمع ، ولا يعملان شيئاً - في الغالب -^(٤) ؛ فليس لهما فاعل ولا مفعول . . .
فمثال تثنية الأول وجمعه : سالتك مع الناس سلوكى العاقل ؛ الشدة حيناً ،
والملاينة حيناً آخر - سرت سيمير الخلفاء الراشدين ؛ أى : سالتك مع الناس
نوعين من السلوك ، وسرت معهم أنواعاً من السيمير (وليس المراد بيان عدد مرات
السلوك ، وأنه كان مرتين ، ولا بيان عدد مرات السيمير ، وأنه كان متعدداً ؛ وإنما
المراد بيان اختلاف الأنواع في كل حالة بغير نظر للعدد) .

ومثال الثانى : خطوت في الحديقة عشر خطوات ، ودرت في جوانبها أربع دورات^(٥) .

(١) هذه هى الحالة الفريدة التى يعمل فيها المصدر المؤكد عمل فعله . وستجىء مواضع نيابته عنه
في ص ١٧٨ م ٧٦ ، أما المبين - بنوعيه - فلا يعمل في الغالب كما سذكره .
(٢) المراد : الجنس الإفرادى ، وهو ما يصدق على القليل والكثير ، مثل ، ماء - هواء - ضوء .
(٣) راجع ج ١ ص ١٥ م ١ . (٤) في ص ١٧٨ م ٧٦ .
(٥) قد يعمل المبين للنوع أحياناً ، كأن يكون مضافاً لفاعله ، ناصباً لمفعوله أو غير ناصب ؛
نحو : تأملت من إيذاء القوى الضعيف - حزنت حزن المريض .

(٥) وإلى هذا يشير ابن مالك ببيت ذكره متأخراً عن هذا المكان المناسب له :

وَمَا لِتَوْكِيدِ فَوْحُذٍ أَبَدًا وَشَنٍّ ، وَاجْمَعْ غَيْرُهُ ، وَأَفْرَدًا ،

أى : أن المصدر الدال على التوكيد يجب توقيده ؛ أى : لإفراده ؛ فلا يترك الأفراد إلى التثنية أو إلى
الجمع . أما غيره فثنته إن شئت ، أو أجمعه ، أو أفرده ، أى : أجمعه مفرداً . وقد أوضحنا في الصفحة
الآتية أن النائب عن المصدر المؤكد ، أو : المبين ، يجرى على حكمة .

المسألة ٧٥ :

حذف المصدر الصريح ، وبيان ما ينوب عنه

يجوز حذف المصدر الصريح بشرطين : أن تكون صيغته : (أى : مادته اللفظية) من مادة عامله اللفظية ^(١) ، وأن يوجد في الكلام ما ينوب عنه بعد حذفه .
وحكم هذا النائب النصب دائماً ^(٢) . ويذكر في إعرابه : أنه منصوب لنيايته عن المصدر المحذوف ، أو منصوب لأنه مفعول مطلق ، ولا يصح في الإعراب الدقيق أن يقال : « منصوب لأنه مصدر » ؛ ذلك لما أوضحناه من أنه ليس مصدرًا للعامل المذكور ؛ إذ مصدر العامل المذكور قد حذف ، وهذا نائب عنه . . . فمن الواجب عدم الخلط بين المصطلحات ، والتحرز من الخطأ في مدلولاتها ؛ فعند إعراب المصدر الأصلي المنصوب نقول : إنه « مصدر منصوب » ، أو : « مفعول مطلق » منصوب كذلك .
أما عند حذف المصدر الأصلي ووجود نائب عنه فنقول في إعرابه : إنه نائب عن المصدر المحذوف ، منصوب ، أو : مفعول مطلق ، منصوب ، ولا يصح أن يقال : مصدر .

والأشياء التي تصلح للإنبابة كثيرة ^(٣) ؛ منها : ما يصاح الإنبابة عن المصدر المؤكّد ، وقد ينوب عن غيره أيضاً إذا وجدت قرينة تعين المصدر المبين المحذوف

(١) يشترط النحاة أن يكون المصدر متصلاً في المصدرية . ويفسرونها بأنها التي تكون من لفظ عامله وحروفه ، لا مطلق المصدر في مثل : سررت فرحاً - أو فرحت جزلاً - لا تعد كلمة : « فرحاً » ، ولا كلمة : « جزلاً » مصدرًا متصلاً للفعل المذكور ؛ لعدم الاشتراك اللفظي في الصيغة . وإنما هما نائبتان عن المصدرين الأصليين المحذوفين ، والأصل : « سررت سروراً » ، و « فرحت فرحاً » ، ثم حذف المصدر الأصيل ، وناب عنه مصدر آخر من غير لفظه ، ولكنه يردّاه من جهة المعنى . لهذا يعربون المصدر المرادف السالف « نائباً عن المصدر الأصيل » ، أو : « مفعولاً مطلقاً » كما قلنا ، وكما عرفنا في رقم ٢ من هامش ص ١٧١ أن المفعول المطلق قد يطلق - أحياناً - على المصدر الأصيل المنصوب على المصدرية ، وقد يطلق على ما ينوب عنه أحياناً أخرى ، كما في هذا المرادف .
والمترادفان هما اللفظان المشتركان في المعنى تمام الاشتراك ؛ بحيث يؤدي أحدهما المعنى الذي يؤديه الآخر ، مع اختلاف صيغتهما في الحروف ؛ مثل : (فرَحٌ ، وجَذَلٌ) ومثل : (شَتَانٌ وكَرِهٌ) ومثل : (حُبٌّ ، ومِيقَةٌ) .

(٢) مع خصوصه لبقية الأحكام التي كان يخضع لها المصدر المحذوف كما أشرنا قريباً في آخرها مش ص ١٧٢

(٣) يتبين مما يأتي أن خمسة أشياء تصلح للنياية عن كل مصدر وأصل محذوف هي : المرادف -

الإشارة - الضمير - ملاقية في الاشتقاق - اسم المصدر غير العلم

ومنها ما لا ينوب عن المصدر المؤكد ولكنه ينوب عن غيره من باقى الأنواع .
فما يصلح للإنبابة عن المصدر المؤكد :

١ - مرادفه ^(١) ؛ مثل : أحببت عزيز النفس ؛ مِقةً ؛ وأبغضت الوضع كرهاً .

٢ - اسم المصدر ^(٢) بشرط أن يكون غير علم ^(٣) : نحو : توضأ المصلّى وضوءاً - اغتسل الصانع غسلاً . فالوضوء والغسل اسما مصدر للفعلىن قبلهما ، نائبين عن المحذوف ؛ كالشأن فى كل ما يلاقى المصدر فى أصول مادة الاشتقاق ^(٤) ؛ بأن يشاركه فى حروف مادته الأصلية ؛ إما مع كونه مصدر فعل آخر ؛ كالمثالين السالفين ، ونحو « التبتيل » فى قوله تعالى : (واذكر اسم ربك) ، وتبتّل ^(٥) إليه تبتّيلاً) فإنه مصدر ^(٦) للفعل : « بتّل » وقد ناب عن « التبتّل » ،

(١) راجع هامش الصفحة الماضية .

(٢) هو : ما سواى المصدر فى الدلالة على معناه وخالفه من ناحية الاشتقاق ؛ بنقص بعض حروفه عن حروف المصدر - وهذا هو الغالب - كما فى الأمثلة المعروضة . فهما يتلاقيان فى الاشتقاق ولكن الغالب أن اسم المصدر تقل حروفه عن حروف المصدر الذى يلاقىه فى مادة الاشتقاق ، وقد عرضوا للفرق بين المصدر واسم المصدر من الناحية اللفظية السابقة ، ومن الناحية المعنوية ؛ فقالوا فىها : إن لفظ المصدر يجمع فى صيغته جميع حروف فعله ؛ فهو يجرى عليه فى أمرها ، واسم المصدر لا يجرى على فعله وإنما ينقص عن حروفه - غالباً - وإن معنى المصدر ومدلوله هو : الحدث . أما اسم المصدر فعناه ومدلوله المصدر لا الحدث ، فهو يدل على الحدث بواسطة . أى : أن المصدر يدل على الحدث مباشرة وبالإصالة ، واسم المصدر بمنزلة النائب عنه فى ذلك . على أن تفصيل الكلام على تعريفهما وإيضاح الفروق الدقيقة بينهما وسرد أحكامهما - سيجىء فى الباب الخاص بهما ؛ وهو : باب إعمال المصدر واسمه (ج ٣ ص ١٦١ م ٩٩) .

(٣) وحجتهم أن العلمية معنى زائد على المصدر ؛ إذ المصدر يدل على الحدث فقط ، كما عرفنا فإذا كان النائب اسم مصدر وعلماً معاً فقد اجتمع فيه أمران ؛ هما العلمية والدلالة على الحدث .. واجتماعهما يجعله غير صالح للنياية عن المصدر المحذوف ؛ لأن المصدر المحذوف لا يدل على العلمية ؛ فكيف يدل عليها اسم المصدر وهو نائب عنه فى لفظه وفى معناه ؟ أى : كيف يدل النائب على شىء ليس فى الأصل ؟

(٤) يدخل فى هذا المصدر الميمى .

(٥) تفرغ وانقطع لعبادته وطاعته .

(٦) لم يعتبروا : « التبتيل » اسم مصدر للفعل : « تبتّل » ؛ لأن حروفه تزيد على حروف مصدر هذا الفعل ، واسم المصدر - فى رأى الشائع عندهم - لا بد أن تقل حروفه عن حروف مصدر الفعل الذى يجرى على مقتضاه فى الاشتقاق . أما رأى الذى لا يشترط أن يقل عن حروف المصدر ، ويبيح أن تزيد ، فيجعل « تبتيلاً » اسم مصدر .

الذى هو مصدر الفعل : « تَبَتَّلَ » . وإما مع كونه اسم^(١) عين ؛ نحو قوله تعالى : (والله أنبتكم من الأرض نباتاً . . .) فكلمة : « نباتاً » اسم للشيء النابت من زرع أو غيره ، وقد ناب عن : « إنباتا » الذى هو المصدر القياسى للفعل : « أنبت »^(٢) .

٣ - بعض أشياء أخرى ؛ كالضمير العائد عليه بعد الحذف ، وكالإشارة له بعد الحذف أيضاً ؛ كقولهم لمن يتكلم عن الإخلاص : (أخلصته لمن أودّه) ، وعن الإقبال : (أقبلت هذا) . والأصل : أخلصت الإخلاص ، وأقبلت الإقبال . فالضمير عائد على المصدر المؤكد الذى حذف ، ونائب عنه وهو : (الإخلاص) واسم الإشارة يشير إلى المصدر المؤكد الذى حذف وينوب عنه ؛ وهو : (الإقبال) .

والذى يصلح للإنبابة فى الأنواع الأخرى :

١ - لفظ كل أو بعض ، بشرط الإضافة لمثل المصدر المحذوف ؛ نحو : لا تنفق كل الإنفاق ، ولا تبخل كل البخل ؛ وابتغ بين ذلك قواماً^(٣) . - إذا سنحت الفرصة لغاية كريمة فلا تتمهل فى اقتناصها بعض تمهل ، ولا تتردد بعض تردد ؛ فإنها قد تفلت ، ولا تعود .

ومثل كل وبعض ما يؤدي معناهما من الألفاظ الدالة على العموم أو على البعضية ، مثل : جميع ، عامة ، بعض ، نصف ، شطر . . .

٢ - صفة المصدر المحذوف^(٤) ؛ نحو : تكلمت أحسن التكلم - وتكلمت ، أى تكلم . إذ الأصل : تكلمت تكلاً أحسن التكلم - وتكلمت تكلماً أى تكلم ، بمعنى : تكلمت تكلماً عظيماً - مثلاً .

(١) ذات مجسمة وليس - كالمصدر ؛ واسمه - معنى مجرداً .

(٢) يرى بعض النحاة أن كلمة « نبات » فى الآية مصدر جرى على غير فعله ؛ لأنه فى الأصل مصدر للفعل : « نبت » - ثم سمي به النابت ؛ فيكون داخلاً فى قسم الملاقى المصدر ، الاشتقاق مع كونه مصدر فعل آخر . ولا مانع أن تكون « نبات » اسم مصدر للفعل : « أنبت » .

(٣) اطلب طريقاً وسطاً معتدلاً بين الأمرين .

(٤) ويدخل فى صفة المصدر المحذوف المصدر النوعى المضاف الذى سبق أن أشرنا إليه فى هامش ص ١٦٩ وأوضحنا الرأى والسبب فى اعتباره نائباً عن المصدر . والكثير فى الصفة النائية عن المصدر أن تكون مضافة إليه .

٣- مرادف المحذوف ؛ نحو : وقوفاً وجلوساً في : قمت وقوفاً سريعاً للقادم العظيم ، وقعدت جلوساً حسناً بعد قعوده ، ومثاله : لما اشتعلت النار صرخ الحارس صياحاً عالياً ؛ لينبه الغافلين ، ولم يتباطأ تواظياً معيياً في مقاومتها .

٤- اسم الإشارة ؛ والغالب أن يكون بعده مصدر كالمحذوف ؛ كأن تسمع : «راقني عدل عمر» ؛ فتقول : سأعدل ذاك العدل العمري . ويصح مع القرينة : سأعدل ذاك . أو تسمع : أعجبني إلقاءك الجميل ، وسألني ذاك الإلقاء ، أو سألتني ذاك . . .

٥- الضمير العائد على المصدر المحذوف ؛ كأن تقول لمن يتحدث عن الإكرام التام والإساءة البالغة : « أكرمه من يستحقه ، وأسئها من يستحقها » تريد : أكرم الإكرام التام . . . من يستحقه ، وأسئ الإساءة البالغة من يستحقها^(١) .

٦- العدد الدال على المصدر المحذوف ؛ نحو : يدور عقرب الساعات كل يوم ليلة أربعاً وعشرين دورة ، ويدور عقربُ الدقائق كل ساعة ستين دورة .

٧- الآلة التي تستخدم لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف ، وتحقيق دلالاته ؛ نحو : سقيت العاطش كوباً - ضرب اللاعب الكرة رأساً ، أو رجلاً . أى : سقيت العاطش سقياً كوب - ضرب اللاعب الكرة ضرب رأس ، أو ضرب رجلاً ، بمعنى : سقيت العاطش بأداة تؤدي مهمة السقى : تسمى : « الكوب » . وضرب اللاعب الكرة بأداة معروفة بهذا الضرب . تسمى : الرأس ، أو : الرجل^(٢) ولا بد في الآلة أن تكون معروفة بأنها تستخدم في إحداث معنى المصدر ؛ فلا يصح سقيت الرجل العاطش دلو - ولا ضرب اللاعب الكرة بطناً ؛ لأن الدلو لا يسقى بها الرجل ، والبطن لا يضرب به الكرة .

(١) مثل هذا الأسلوب قد يبدو غريباً . لكن إذا عرفنا أن معناه : الإكرام ، أكرم إكراماً من يستحقه ، والإساءة ، أسئ إساءة إلى من يستحقها - ذهب الغرابية . وهو أسلوب عربي صحيح له نظائر كثيرة في القرآن وغيره : مثل قوله تعالى : (فَإِنِّي مُعَذِّبُهُ عَذَاباً لَا أَعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ) أى : لا أعذب العذاب - لا أعذب عذاباً - أحداً من العالمين . . .

(٢) في هذه الأمثلة ونحوها حذف المضاف ، وهو المصدر المنصوب وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ فصار منصوباً مثله ؛ إذ الأصل كما قلنا : سقيت العاطش سقى كوب - ضرب اللاعب الكرة ضرب رأس ، أو ضرب رجل .

- ٨- نوع من أنواعه ؛ نحو : قعد الطفلُ القُرْفَصَاءَ^(١) مشى القَهْقَرَى ،
- وهى الرجوع إلى الخلف - أى : قعد قعود القُرْفَصَاء - مشى مشى القَهْقَرَى ،
٩- اللفظ الدال على هيئة المصدر المخذوف ؛ كصيغة : « فعلة » ؛ نحو : مشى
القط مشية الأسد ، وثب وثبة النمر . فكلمة : مشية - وثبة - تدل على
نوع من الهيئة يكون عليه المصدر ؛ فهى هنا نائبة عنه .
١٠- وقته ؛ نحو : فلان يلهو ويمرح ؛ لأنه لم يحى ليلة المريض ،
ولم يعيش ساعة الجريح . أى : لم يحى حياة ليلة المريض ، ولم يعيش
ساعة الجريح . تريد : لم يحى فى ليلة كلياة المريض ، ولم يعيش فى ساعة كساعة
الجريح ؛ يذوق ما فيهما من آلام .
١١- « ما » الاستفهامية ؛ نحو : ما تكتب خطاك ؟ بمعنى : أى كتابة
تكتب خطاك ؟ أرفعة أم ثلثا ، أم نسحاً ... ؟ ومثله : ما تزرع حقلك ؟
بمعنى : أى زرع تزرع حقلك ؟ أزرع قمح ، أم ذرة ، أم قطن . . . ؟
١٢- « ما » الشرطية ؛ نحو : ما شئت فاجلس ، بمعنى : أى جلوس
شئت فاجلس .

تلك هى أشهر الأشياء التى تنوب عن المصدر غير المؤكّد عند حذفه^(٢) .
وتتلخص كلها فى أمر واحد ، هو : وجود ما يدل عليه عند حذفه^(٣) ويغنى عنه .

(١) نوع من القعود ، يستقر فيه الجالس ، وفخذه ملتصقتان ببطنه ، يحيط بهما ذراعا .
أو ينكب على ركبتيه ، لاصقاً فخذييه ببطنه ، وكفاه تحت إبطيه . . . والقرفصاء والقهقرى معدودان هنا
نائبين للمصدر ؛ لأنهما من غير لفظ العامل ؛ بالرغم من أنهما مصدرين أصليين للفعلين : « قرفص »
و « قهقر » ؛ فهما مع فعليهما المشاركين لما فى المادة فى المادة - مصدران ، أما مع عامل آخر لا يشاركهما
فى المادة اللفظية - كالأذى هنا - فنائبان عن المصدر كما سلف فى ص ١٧٣ .

(٢) ومنهما : ملاقيه فى الاشتقاق ؛ نحو قوله تعالى فى مريم : « وأنبها نباتا حسنا » واسم
المصدر غير العلم ؛ نحو تكلم المتعلم كلام النبلاء - انظر رقم ٣ من هامش ص ١٧٣ لأهميته -
(٣) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ ، وَأَفْرَحَ الْجَذَلِّ

فسجل فى هذا البيت أن المصدر ينوب عنه عند حذفه كل شيء يدل عليه . واقتصر فى التمثيل على
نائبين ؛ هما : لفظ « كل » ، وقد أضافها للمصدر ؛ حيث قال : « جد كل الجد » ، ولفظ المرادف ،
وهو : الجذل ، بمعنى الفرح ، فى : « أفرح الجذل » ثم ساق بعد هذا البيت بيتاً آخر سبق تدوينه وشرحه
فى مكانه المناسب له - ص ١٧٢ - ، من مسائل الباب . هو :

وَمَا لَتَوَكِّدَ فَوَحِّدًا أَبَدًا وَثَنٌ وَاجْمَعَ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا

المسألة ٧٦ :

حذف عامل المصدر ، وإقامة المصدر المؤكّد
نائباً عنه في بعض المواضع

(١) يجوز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو للعدد بشرط وجود دليل^(١) مقالى أو حالى يدل على المحذوف . فمثال حذف عامل النوعى للدليل مقالى ، أن يقال : هل جلس الزائر عندك ؟ فيجواب : جلوساً طويلاً ؛ أى : جلس جلوساً طويلاً ، ومثال حذفه للدليل حالى أن ترى صياداً يصيب ، فتقول : إصابةً سريعة ؛ أى : أصاب إصابة سريعة . ومن هذا قولهم للمتّهيّ للسفر : « سَفَرًا حميداً ، ورجوعاً مباركاً » أى : تسافر سفرًا حميداً ، وترجع رجوعاً مباركاً . ومثال حذف عامل العددى للدليل مقالى : أرجعت إلى بيتك اليوم ؟ فيجواب : رجعتين ، أى : رجعت رجعتين . وللدليل حالى أن ترى خيل السباق وهى تدور فى الملعب ؛ فتقول : دورتين ؛ أى : دارت دورتين . . . وهكذا . والمصدر فى الحالات السالفة منصوب بعامله المحذوف جوازاً ، وليس نائباً عنه .

(ب) أما المصدر المؤكّد لعامله فالأصل عدم حذف عامله ؛ لما عرفنا^(٢) من أن هذا المصدر مسوق لتأكيد معنى عامله فى النفس ، وتقويته ، واتميرير المراد منه ، أى : لإزالة الشك عنه ، ولبيان أن معناه حقيقى لا مجازى ، وهذه هى حكمة المجيء بالمصدر المؤكّد ، ومن أجلها لا يصح تثنيته ، ولا جمعه ، ولا أن يرفع فاعلاً أو ينصب مفعولاً ، ولا أن يتقدم على عامله ، ولا أن يحذف عامله . . .^(٣) لأن هذا الحذف مناف لتلك الحكمة ، معارض للغرض من الإتيان بالمصدر المؤكّد^(٤) .

(١) فى هامش ص ٤٦ أن الدليل (ويسمى : القرينة أيضاً) : قد يكون مقالياً ، أى : مرجعه إلى القول والكلام . وقد يكون حالياً ، لا شأن له بالقول أو الكلام ؛ وإنما الشأن فيه للمشاهدة ، أو نحوهما مما يحيط بالشخص ، ويجعله يفهم أمراً مستنبطاً مما حوله .

(٢) فى ص ١٧٢ (٣) سبقّت أحكامه فى ص ١٧١ . (٤) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ لِلدَّلِيلِ مُتَّسَعٌ

يريد : أن هناك متسعاً للحذف فى غير عامل المؤكّد ، عند وجود دليل على المحذوف .

لكن العرب التزموا حذف العامل باطراد في بعض مواضع معينة ، وأنابوا عنه المصدر المؤكّد ؛ فعمل عمله في رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وأغنى عن التلغظ بالعامل ، وعن النطق بصيغته ؛ وصار ذكر العامل ممنوعاً معه ؛ لأن المصدر بدل منه ، وعوض عن لفظه ومعناه ؛ ولا يجتمع العوض والمعوّض عنه^(١) .

ولما كان العرب قد التزموا الحذف باطراد في تلك المواضع ، لم يكن بدّ من أن نحكيهم ، ونلتزم طريقتهم الحتمية في حذف العامل في تلك المواضع ، وفي إنابة المصدر المؤكّد عنه . ولهذا قال النحاة : إن عامل المصدر المؤكّد لا يحذف جوازاً — في الصحيح — ؛ وإنما يحذف وجوباً في المواضع التي التزم فيها العرب حذفه ، وإقامة المصدر المؤكّد مقامه . ومع أن العامل محذوف وجوباً فإنه هو الذي ينصب المصدر النائب عنه (أى : أن المصدر نائب عن عامله المحذوف ، ومنصوب به معاً) .

أما المواضع التي ينوب فيها هذا المصدر عن عامله^(٢) المحذوف وجوباً فبعضها خاص بالأساليب الإنشائية الطلبية ، وبعض آخر خاص بالأساليب الإنشائية غير الطلبية ، أو بالأساليب الخبرية المحضة^(٣) .

(١) سبقت الإشارة (في هامش ص ١٧٠) إلى أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسماً مستقلاً بذاته يزداد على الأقسام الثلاثة المشهورة . والسبب أن كثيراً من المصادر النائية عن عاملها قد يكون مؤكّداً لعامله ، والأصل في المؤكد ألا يعمل ، وألا يحذف عامله . . . مع أن المؤكد هنا يعمل ويحذف عامله ؛ فيقع التعارض والتناقض بين حكم المؤكد هنا وحكمه في ناحية أخرى . ولا سبيل للتغلب على هذا التعارض والتناقض إلا بالتأويل والتقدير ؛ وهذا معيب ، أو باعتبار المؤكد هنا ، المحذوف عامله وجوباً ، قسماً مستقلاً . ولا ضرر في هذا ؛ بل فيه تغلب على الصعوبة السالفة .

(٢) بعض المصادر المؤكدة قد تنوب عن عوامل مهمة ، أو ليست من لفظها ؛ فتكون مقصورة على السماع ، كما يجيء في ص ١٨١ مثل : ويسح ، ويل . . . وسيجىء الكلام عنها في الزيادة ، ص ١٨٨ .

(٣) سبق في ج ١ ص ٢٦٨ م ٧٢ إيضاح للجملة الخبرية ، والجملة الإنشائية . وملخصه : أن الجملة الخبرية هي التي يكون معناها صالحاً للحكم عليه بأنه صدق أو كذب ، من غير نظر لقائلها من ناحية أنه معروف بهذا أو بذلك . مثل : نزل المطر أمس . فهي جملة صالحة لأن توصف بأنها — في حد ذاتها — صادقة أو كاذبة . . . والجملة الإنشائية هي التي يطلب بها إما حصول شيء ، أو عدم حصوله ، وإما إقراره والموافقة عليه ، أو عدم إقراره ؛ فلا دخل للصدق أو الكذب فيها ؛ وهي قسبان ؛ إنشائية طلبية ، أى : يراد بها طلب حصول الشيء أو عدم حصوله ، وتشمل الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنى والعرض ، والتحضيض . . . كما هو مدون في المصادر الخاصة بالبلاغة . وإنشائية غير طلبية وهي التي يراد منها : إعلان شيء والتسليم به وتقرير مدلوله من غير أن يصحب هذا الإعلان والتسليم طلب أمر آخر — كما سيجىء — وتشمل جملة التعجب — في الرأي الشائع — وجملة المدح والذم ، وجملة القسم نفسه ، لا جملة جوابه . . . وصيغ العقود التي يراد إقرارها ؛ مثل : بعثت ، وهبت . . . إلى غير هذا مما في المرجع السابق .

١- فيراد بالأساليب الإنشائية الطلبية هنا : ما يكون فيها المصدر النائب دالاً على أمر ، أو نهى ، أو دعاء ، أو توبيخ ، والكثير أن يكون التوبيخ مقروناً بالاستفهام ؛ فمثال الأمر أن تقول للحاضرين عند دخول زعيم : قياماً . بمعنى : قوموا ، وأن تقول لهم بعد دخوله واستقراره : جلوساً . بمعنى : اجلسوا . فكلمة : « قياماً » مصدر (أو مفعول مطلق) منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوباً . والمصدر نائب عنه في الدلالة على معناه ، وفي تحمل ضميره المستتر الذي كان فاعلاً^(١) ؛ فصار بعد الحذف فاعلاً للمصدر . ومثل هذا يقال في : « جلوساً » وأشباههما . والأصل قبل حذف العامل وجوباً : قوموا قياماً - اجلسوا جلوساً .

ومثال النهي أن تقول ل жарك وقت سماع محاضرة ، أو خطابة . . . سكوتاً ، لا تكلماً ؛ أى : اسكت ، لا تتكلم . فكلمة : « سكوتاً » مصدر - أو مفعول مطلق - منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوباً ، والذي ينبو عنه المصدر في أداء معناه . وفاعل المصدر مستتر وجوباً ، تقديره : أنت ، على الوجه السالف . وكلمة : « لا » ناهية ، و « تكلماً » : مصدر منصوب بالمضارع المحذوف ، المحزوم بلا الناهية^(٢) ونائب عنه في تأدية معناه . وفاعل المصدر ضمير مستتر فيه ، تقديره : أنت . وهذا الضمير انتقل للمصدر من المضارع المحذوف .

ومثال الدعاء بنوعيه قول زعيم : « ربنا إنا قادمون على معركة فاصلة مع طاغية جبار ؛ فنصراً عبادك المخلصين ، وهلاكاً وسُحقاً للباغي الأثيم » . أى : فانصر - يارب -

(١) ذلك أن فعل الأمر المحذوف ، له فاعل لم يحذف . فلما ناب المصدر عن فعل الأمر المحذوف انتقل فاعله إلى المصدر النائب ، وصار فاعلاً له بعد أن كان فاعلاً لفعل الأمر المحذوف فالمصدر متحمل لضمير عامله . وقيل : إن المصدر ناب عن الفعل المحذوف وعن فاعله معاً ؛ فلا يحتاج لفاعل . . . وقيل . . . والرأى الأول أحسن ، لأنه يساير القواعد النحوية العامة . والثاني أخف وأيسر . ولا تأثير لاختلافهما في الاستعمال الكلامي والكتابي .

(٢) والأصل قبل الحذف فيهما : اسكت سكوتاً ، لا تتكلم تكلماً لا يكون حذف المضارع المحزوم « بلا » الناهية واجباً إلا في هذه الصورة .

عبادك المخلصين ، وإهملك واسحقِ الباغي الأثم ، ومنه « سَقِيًّا » و« رَعِيًّا »^(١) لك ، وجدعاً وكيّاً لأعدائك . وإعراب المصادر في هذه الأمثلة كإعرابها في نظائرها السابقة .

ومثال الاستفهام التوبيخي^(٢) : أبخلأ وأنت واسع الغنى ؟ أسفاهةً وأنت مثقف ؟ أى : أتبخل بخلأً . . . أتسفه سُفاهة . . . وإعراب المصدر هنا كسابقه .

ونبذة المصدر عن عامله المحذوف في الأساليب الإنشائية الطلبية - قياسية ، بشرط أن يكون العامل المحذوف فعلاً من لفظ المصدر ومادته ، وأن يكون المصدر مفرداً منكرأً وإلا كان سماعياً؛ مثل : ويُسحّه - ويله^(٣) . . . - كما سبق -^(٤)

٢- ويراد - هنا - بالأساليب الإنشائية غير الطلبية : المصادر الدالة على معنى يراد إقراره وإعلانه ، من غير طلب شيء^(٥) ، أو عدم إقراره - كما سبق . والكثير من هذه المصادر مسموع عن العرب جار مجرى الأمثال ؛ والأمثال لا تغير ؛ كقولهم عند تذكر النعمة : حمداً ، وشكراً ، لا كفرأً ؛ أى : أحمداً الله وأشكره - ولا أكفرُ به . وكانوا يردّدون الكلمات الثلاث مجتمعة لهذا الغرض

(١) يوجب أكثر النحاة حذف العامل هنا ؛ مراعاة للسماح . ويكون التقدير : اسق يا رب ، ارع يا رب . الدعاء لك أيها المخاطب ، فالجار والمجرور خبر محذوف ؛ تقديره : الدعاء - مثلاً - ولا يصح أن يكون الجار والمجرور متعلقين بالمصدر قبلهما ؛ لثلا يفسد المعنى ؛ إذ يكون : اسق يا رب لك - ارع يا رب لك . وهذا فاسد ؛ لأن السقي ليس مطلوباً لله ، وكذلك الرعي . من أجل هذا قالوا بحق في مثل : سقيا لك - إن الكلام جملتان وليس جملة واحدة . على أن لهذا البحث تفصيلات واسعة ، وتقريرات دقيقة ؛ لا غنى عن الإلمام بها ، لتعدد أحكامها بتعدد استعمالاتها . وقد سجلناها في ج ١ ص ٣٨٠ . ٣٩٠ م . ويميز فريق من النحاة عدم التقيد بوجوب حذف العامل في مثل هذه الصورة المسموعة ، ورأيه حسن ، والأول أقوى - كما سيجيء في . « ح » من ص ١٩٠ .

(٢) قد يكون التوبيخ للمتكلم ، بأن يوجه صيغة التوبيخ مشتملة على الخطاب يريد بها نفسه ، بقرينة . كقول القائل لنفسه : أتركك للعمل وأنا فقير ؟ . وقد يكون التوبيخ للمخاطب ، نحو : أسرقه وأنت غنى ؟ وقد يكون للغائب : نحو : أخوفاً وهو جندى ؟

(٣) المصادر الدالة على الطلب لا تصلح أن تكون نعتاً ، ولا منعوياً - كما سيجيء في باب النعت -

ج ٣ ص ٣٤٧ . (٤) في رقم ٢ من هامش ص ١٧٩

(٥) المقصود في الأساليب الآتية : الإنشاء غير الطلبي - وقد شرحناه - ولكنهم جعلوها من قسم الخبر نظراً لصورة العامل ولفظه . ويرى بعض النحاة أنها أساليب خبرية لفظاً ومعنى . وهذا رأى حسن ، لوضوحه والمسألة رهن بالاصطلاح .

وهو إنشاء المدح ، والشكر ، وإعلان عدم الكفر . ووجوب حذف العامل متوقف على اجتماعها ؛ مراعاة للمأثور ؛ وإلا لم يكن الحذف واجباً .

وكقولهم عند تذكر الشدة : « صبراً ، لاجزءاً » . بمعنى : أصبر ، لا أجزع ، يريدون إنشاء هذا المعنى : وعند ظهور ما يعجب : « عجباً » ، بمعنى : أعجب ، وعند الحث على أمر : افعلْ وكرامةً ، أى : وأكرمك . وعند إظهار الموافقة والامتثال : سمعاً وطاعة ، بمعنى : أسمع وأطيع .

والمصدر في كل ما سبق - أو : المفعول المطلق - منصوب بالعامل المحذوف وجوباً وهو الذى ناب عنه المصدر فى أداء المعنى ، وفى تحمل الضمير الفاعل ، وتقديره للمتكلم : أنا . ونيابة هذا النوع من المصادر عن عامله تكاد تكون مقصورة على الألفاظ المحددة الواردة سماعاً عن العرب . ويرى بعض المحققين جواز القياس عليها فى كل مصدر يشيع استعماله فى معنى معين ، ويشتهر تداوله فيه ، وله فعل من لفظه ، من غير اقتصار على ألفاظ المصادر المسموعة . وهذا رأى عملى مفيد^(١) .

٣- ويراد بالأساليب الخبرية المحضة أنواع ، كلها قياسية ، بشرط أن يكون العامل المحذوف فعلاً من لفظ المصدر ومادته .

منها : الأسلوب المشتمل على مصدر يوضح مجمل جملة قبله ، ويفصل عاقبتها ؛ أى : يبين الغاية منها (فالشروط ثلاثة : تفصيل عاقبة ، وأنها عاقبة جملة ، وهذه الجملة قبله) مثل : إن أساء إليك الصديق فاسلك مسلك العقلاء ؛ فإما عتاباً كريماً ، وإما صفحاً جميلاً ؛ فسلوك مسلك العقلاء أمر مبهم ، مجمل ، لا يعرف المقصود منه ؛ فهو مضمون جملة محتاجة إلى إيضاح ، وتفصيل ، وإبانة عن المراد ، فجاء بعدها الإيضاح والتفصيل والبيان من المصدرين : « عتاباً » و « صفحاً » وهما منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوباً ، وقد ناب كل مصدر عن فعله فى بيان معناه . والتقدير : فإما أن تعتَب عتاباً كريماً ، وإما أن تصفح صفحاً جميلاً . ومثله : إذا تعبت من القراءة فاتركها لأشياء أخرى ؛ فإما مشياً فى الحقول ، وإما

(١) لأنه يسائر الأصول اللغوية العامة ، ولا تضار اللغة باتباعه . وقد أشرنا لهذا فى « ج » من

استماعاً للإذاعة ، وإما عملاً يدوياً . فالمصادر « مشياً » - « استماعاً » - « عملاً » موضحة ومفصلة لأمر غامض مجمل قبلها يحتاج لبيان ؛ هو : « التَّركُ لأشياء أخرى » فعامل كل منها محذوف وجوباً ، والتقدير : تمشى مشياً - تستمع استماعاً - تعمل عملاً وهى منصوبة بفعلها المحذوف الذى نابت عنه فى تأدية معناه وانتقل إليها الفاعل بعد حذف العامل فصار فاعلاً مستتراً للمصدر النائب . والتقدير : « أنت » .

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مكرراً أو محصوراً ، ومعناه مستمراً إلى وقت الكلام ، وعامل المصدر واقعاً فى خبر مبتدأ اسم ذات (١) . فثال المكرر : المطرُ سحاً سحاً - الخليل الفارحة (٢) صهيلاً (٣) ، صهيلاً . ومثال المحصور : ما الوحش مع فريسته إلا فتكاً - ما النمر يلاقى الفيل إلا غدرأ ؛ التقدير : يُسح سحاً - تصهل صهيلأ - يفتك فتكأ - يغدر غدرأ . فهذه المصادر وأشباهاها ؛ منصوبة بفعلها المحذوف وجوباً ، ونائبة عنه فى بيان معناه . ومتحملة لضميره المستتر الذى صار فاعلاً لها من بعد حذفه . وتقديره : هو ، أو ، هى على حسب نوع الضمير المستتر .

(١) الشروط أربعة : أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً . وأن يكون عامله خبراً لمبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ، وأن يكون هذا المبتدأ اسم عين ؛ أى : اسم ذات مجسمة ، فلا يراد به أمر معنوى (عقل) كالعلم - الفهم - النبل - البراعة وأن يكون معنى المصدر مستمراً إلى زمن الحال ؛ لا منقطعاً ولا مستقبلاً . فإن فقد شرط من الشروط لم يكن الحذف واجباً ، وإنما يكون جائزاً - فى رأى - . ويقوم مقام التكرار والحصص السالفين بشرط استيفاء باقى الشروط - دخول الهمزة على المبتدأ ؛ نحو : أنت طيرانا ، والعطف على المصدر ؛ نحو أنت طيرانا وعموا .

ويلاحظ هنا ما سبق أن أشرنا إليه من أن حذف عامل المؤكد ممنوع إلا حين يكون المصدر نائباً عن فعله فى المواضع التى ينوب فيها عنه ، ومنها هذه الصورة التى ينوب فيها وجوباً عند استيفاء الشروط ، وجوازاً - فى رأى - عند فقد شرط أو أكثر ، والأحسن اعتبار المصدر النائب عن عامله قسماً رابعاً مستقلاً بنفسه ؛ لأنه قد يؤكد عامله المحذوف . والمؤكد لا يحذف عامله . فلدفع هذا التعارض يعتبر قسماً مستقلاً ؛ كى لا يدخل فى قسم المؤكد غير النائب ، فيقع تعارض واضح بين حكم المؤكد وهو يقتضى عدم حذف عامله ، وحكم هذه الأنواع التى يكون فيها المصدر نائباً عن عامله ومؤكداً له . مع أن هذا العامل محذوف ؛ كما سبق أن أشرنا فى هامش صفحتى ١٧٠ ، ١٧٩ .

(٢) النشيطة القوية .

(٣) الصهيل : صوت الخيل .

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مؤكداً لنفسه ؛ بأن يكون واقعاً بعد جملة مضمونها كضمونه ، ومعناها الحقيقى — لا المجازى^(١) — كمنه ، ولا تحتل مراداً غير ما يراد منه ؛ فهى نص فى معناه^(٢) الحقيقى ، نحو : أنت تعرف لوالديك فضلهما ، يقيناً . أى : توفن يقيناً ، فجملة : « تعرف لوالديك فضلهما » هى فى المعنى : اليقن المذكور بعدها ، لأن الأمر الذى توقعه هنا هو : الاعتراف بفضل والديك ، والاعتراف بفضل والديك هو الأمر الذى توقعه ؛ فكلاهما مساو للآخر من حيث المضمون . ومثلها : سرتنى رؤيتك ، حقاً ، بمعنى : أحق حقاً ، أى : أقر حقاً . فالمراد من : سرتنى رؤيتك ، هو المراد من : « حقاً » ، إذ السرور بالرؤية هو : « الحق » هنا ، والحق هنا هو : « السرور بالرؤية »^(٣) . فمضمون الجملة هو مضمون المصدر ، والعكس صحيح . فكلية : « يقيناً » ، و « حقاً » وأشباههما من المصادر المؤكدة لنفسها منصوبة بالفعل المحذوف وجوباً ، النائية عنه فى الدلالة على معناه ، وفاعلها المحذوف قد صار بعد الحذف فاعلاً للمصدر . وهذا الفاعل ضمير مستتر تقديره المثلين : أنا .

ولا يصح فى هذا النوع من الأساليب تقديم المصدر على الجملة التى يؤكد معناها ، ولا التوسط بين جزأها .

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مؤكداً لغيره ؛ بأن يكون المصدر واقعاً بعد جملة معناها ومدلولها ليس نصاً فى معنى هذا المصدر ومدلوله ، وإنما يصح أن ينطبق عليه وعلى غيره قبل مجيئه ؛ فإذا جاء هذا المصدر امتنع الاحتمال ،

(١) لأن المجازى قد يراد منه ما لا يراد من المعنى الحقيقى للمصدر ، فقد يراد السخرية أو التهم . فى الأمثلة الآتية .

(٢) ولذلك سمي المؤكد لنفسه ، لأنه بمنزلة — إعادة الجملة ؛ فكأنه نفس الجملة التى أعيدت وكأنها ذاته .

(٣) من هذا النوع : لا أفعل الأمر ألبته . فكلية : « ألبته » ، مصدر حذف عامله وجوباً . والتاء فيه ليست للتأنيث ، وإنما هى للوحدة . ومعنى « البت » القطع . أى : أقطع فى هذا الأمر القطعة الواحدة ؛ لا ثانية لها ، فلا أتردد ، ثم أجزم بعد التردد . وقد تكون « أل » هنا للمهد ، أى : القطعة الممهودة بيننا ؛ وهى التى لا ترددها . فلبته : تفيد استمرار النفى الذى قبلها . ولو لم توجد لكان انقطاعه محتملاً . والأفصح ملازمة : « أل » لكلمة : « ألبته » فى الاستعمال السالف ، وأن تكون همزتها للقطع .

وزال التوهم ؛ نحو : هذا بيتي قطعاً ، أى : أقطع برأى قطعاً . فلولا مجيء المصدر : « قطعاً » لحاز فهم المعنى على أوجه متعددة أقربها : أنه بيتي حقاً ، أو : أنه ليس بيتي حقيقة ولكنه بمنزلة بيتي ؛ لكثرة ترددي عليه ، أو : ليس بيتي ولكنه يضم أكثر أهلى ... أو : ... فمجىء المصدر بعد الجملة قد أزال أوجه الاحتمال والشك ، والحجاز ، وجعل معناها نصّاً فى أمر واحد^(١) بعد أن لم يكن .

وهو منصوب بعامله المحذوف وجوباً ، والنائب عنه بعد حذفه لتأدية معناه . وفاعله ضمير مستتر فيه ، تقديره : أنا ؛ انتقل إليه بعد حذف ذلك العامل . ولا يصحح — أيضاً — فى هذا النوع من الأساليب تقديم المصدر المؤكد لغيره على تلك الجملة ، ولا التوسط بين جزأيه .

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر دالا على التشبيه بعد جملة ، مشتملة على معناه وعلى فاعله المعنوى^(٢) ، وليس فيها ما يصلح عاملاً غير المحذوف^(٣) ؛ نحو : للمغنى صوتٌ صوتَ البلبل . أى : للمغنى صوت . يُصَوِّت صوتَ البلبل ، بمعنى : صوتاً يشبهه . ومنه : للشجاع المقاتل زئيرٌ زئيرَ الأسد . أى : يزأر زئير الأسد ، أى : زئيراً يشبه زئيره . ومنه : للمهموم أنين ؛ أنينَ الجريح . أى : ين أنين الجريح . (أنيناً شبيهاً بأنين الجريح) وهكذا .

(١) ولهذا سمى المؤكد لغيره ، أى : للجملة التى قبله والتى لا تتضمن معناه ؛ لأنه أثر فيها ، وجعل معناها مؤكداً قوياً لا ضعف فيه ولا احتمال ، وقد كان ذلك المعنى ضعيفاً قبل مجيء المصدر .

(٢) يراد به الفاعل اللغوى — لا النحوى — وذلك من فعل الشئ حقيقة ، ولو لم تنطبق عليه الشروط النحوية للفاعل . كالمغنى فى المثال المذكور ؛ فهو فاعل معنى للغناء والتصويت . كذلك : « الشجاع » ، هو فاعل الزئير معنى لا نحويًا .

(٣) جملة الشروط فى الحقيقة سبعة : كونه مصدرًا — مشعرًا بأن معناه مما يحدث ويطرأ وليس أمراً ثابتاً دائماً أو كالدائم (أى : أنه ليس من السجايى الثابتة ولا الأمور الفطرية الملازمة ، ومنها : الذكاء — الطول — السمنة . فلا يكون ما نحن فيه : لفلان ذكاء العبقري . بنصب كلمة : « ذكاء » الثانية لأنها من السجايى) — كونه دالا على التشبيه — بعد جملة — هذه الجملة مشتملة على فاعله المعنوى ، وعلى معناه — ليس فيها ما يصلح للعمل .

قال الخضرى فى هذا الموضوع : (هذه الشروط لوجوب حذف الناصب إذا نصب ، ويجوز معها رفعه ؛ بدلا مما قبله ، أو : صفة له ؛ بتقدير : « مثل » أو خبرا المحذوف . وهل النصب حيثنأ أرجح ، أو هما سواء ؟ قولان . . .) ٥١ .

والمصدر منصوب في هذه الأمثلة على الوجه الذي شرحناه (١).

(١) عرض ابن مالك - بإيجاز - لمواضع حذف عامل المصدر وجوباً فقال :

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ ؛ كَنَدَلًا اللَّذَّ كَانْدُلًا

أى : الحذف واجب في عامل المصدر الآتى بدلا وعوضاً عن فعله ، ومعنيًا عن التلفظ به ؛ مثل : المصدر : « نَدَلَا » ومعناه : خطفًا ؛ وهو بمعنى « اَنْدَلُ » في الدلالة على طلب الندل ، أى : الخطف . فالمصدر « ندلا » منصوب بعامله المحذوف « اندل » ونائب عنه في تأدية معناه ، ومتحمل لضميره الفاعل الذى تقديره : أنت . (واللذ : الذى) .
ثم قال :

وَمَا لِتَفْصِيلٍ ؛ كَأَمَّا مَنَا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

(عنا ، أصله : عن ، بمعنى : عرض . والألف لوزن الشعر ، ويسمونها : ألف الإطلاق ، لأن الصوت ينطلق من غير حبس ، ويمتد ؛ فيجىء بها) . يريد أن عامل المصدر يحذف حيث عرض هذا العامل بشرط أن يدل المصدر على تفصيل أمر مهم يجعل قبله ، وساق لهذا بعض آية تصلح للتمثيل ؛ هى قوله تعالى يخاطب المسلمين في أمر أسرى الكفار المهزومين :
(فَشُدُّوا الْوُثَاقَ ؛ فَإِمَّا مَنَا بَعْدُ ، وَإِمَّا فِدَاءً)

الوثاق - القيد ، ومعنى شدة : إحكام ربطه وتمكينه . وموضع الشاهد هو : مَنَّا . وفداء . - التقدير : تمنون منا بإطلاق الأسرى أحراراً بغير مقابل . أو يفدون أنفسهم فداء ، أى يدفعون الفدية ؛ وهى : التعويض المالى أو غيره فى نظير إطلاق سراحهم . ثم قال :

كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَضَرٍ وَرَدَّ نَائِبَ فِعْلٍ لَا سَمَّ عَيْنٍ اسْتَنْدَ

أى : يحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر نائباً عن فعل محذوف استند لمبتدأ اسم عين .
أى : كان مستنداً هو وفاعله ، والمستند إليه مبتدأ ، دال على اسم عين (أى : على ذات) وقد شرحناه ثم انتقل إلى المؤكد لنفسه أو لغيره :

وَمِنْهُ مَا يَدْعُوْنَهُ مُوَكَّدًا لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَالْمَبْتَدَأُ

نَحْوُ : لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا وَالثَّانِ كَابِنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا

يريد بالمبتدأ : النوع الأول ، وهو المؤكد لنفسه . عرفاً ، أى : اعترافاً ، وهو المصدر المؤكد لنفسه ، والأصل أعترف اعترافاً ، فحذف الفعل وجوباً وناب عنه مصدره . وصرفاً أى : خالصاً ، وهى نعت للكلمة : « حقاً » أى : حقاً خالصاً لا شبهة فيه . و « حقاً » هى المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً . ثم قال :

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِي بُكَاءٍ ، بُكَاءٌ ذَاتِ عُضْلَةٍ

يريد : المصدر المقصود به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعله المعنوى ، كما أوضحنا فى الشرح .
ومثل له بمثال هو : لى بكاء بكاء ذات عضلة ، أى : لى بكاء . أبكى بكاء ذات عضلة ؛ « فبكاء » =

هذا ، وقد اشترطنا أن تكون الجملة السابقة مشتملة على معناه ، فهل يشترط أن تكون مشتملة على لفظه أيضاً ؟

الجواب : لا ؛ فإنها قد تشتمل على لفظه كالأمثلة السابقة ، وربما لا تشتمل ؛ مثل قول القائل يصف النخيل : رأيت شجراً محتجباً في الفضاء ، ارتفاع المآذن ، فكلمة « ارتفاع » مصدر منصوب بعامل محذوف وجوباً تقديره : يرتفع ارتفاع المآذن « وإنما حذف وجوباً لتحقيق الشروط ؛ التي منها ؛ وقوع المصدر بعد جملة مشتملة على معناه ، وإن كانت غير مشتملة على لفظه ، لأن معنى : « رأيت شجراً محتجباً في الفضاء » — هو : رأيت شجراً مرتفعاً . ومثله : رأيت رجلاً يزحم الباب — ضخامة الحمل ، أى : يضغط ضخامة الحمل .

= الثانية هي المصدر الدال على التشبيه ، وعامله محذوف وجوباً . . . ولا يصح أن يكون عامله المصدر الذي قبله ، وهو كلمة : « بكاء » المقصورة ، لأن المصدر لا يعمل هنا ، لأنه ليس نائباً عن فعله ، ولا مؤولاً بالحرف المصدرى . وهذان هما الموضعان اللذان يعمل في كل منهما المصدر الصريح . والعضلة : الداهية . وبكاء ذات عضلة ، أى : بكاء من أصابتها داهية .

... ..

زيادة وتفصيل :

(١) كررنا أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسمًا مستقلاً بنفسه ، ينضم إلى الأقسام الأخرى الشائعة ، وأوضحنا سبب استقلاله . أما عامله المحذوف فلا بد أن يكون في جميع المواضع القياسية فعلاً مشتركاً معه في المادة اللفظية ، وفي حروف صيغتها ، كالأمثلة الكثيرة التي مرت . وأما الأمثلة السماعية فمنها الخالي من هذا الاشتراك اللفظي ؛ مثل : ويبح - ويل - ويس - ويب وأمثالها من الألفاظ التي كانت بحسب أصلها كنايةات عن العذاب والهلاك ، وتقال عند الشتم والتوبيخ ، ثم كثر استعمالها حتى صارت كالتعجب ؛ يقولها الإنسان لمن يحب ومن يكره ، ثم غلب استعمال : « ويس » و « ويبح » في الترحم وإظهار الشفقة ، كما غلب استعمال : « ويل » و « ويب » في العذاب . وإذا نصبت الألفاظ الأربعة - وأشباهاها - كانت مفعولات مطلقة لفعل مهمل ^(١) ، أو لفعل من معناها ؛ فالأصل رحمه الله ويحاً ويساً ؛ بمعنى : رحمه الله رحمةً ، - أو رحمه الله ويحاً ويساً . بمعنى رحمه الله رحمةً . . . وكذا : أهلكه الله ويلًا - ويساً . أو أهلكه الله ويله - ويسه ؛ بمعنى أهلكه الله إهلاكاً - وأهلكه الله إهلاكاً . فالفعل مقدر في الأمثلة بما ذكرناه ، أو بما يشبهه في أداء المعنى من غير تقييد بنص الأفعال السالفة التي قدرناها .

وقيل إن الكلمات السالفة : (ويبح - ويس - ويل - ويب) عند نصبها تكون منصوبة على أنها مفعول به ؛ وليست مفعولاً مطلقاً ؛ فالأصل

(١) أي : فعل من لفظها ؛ كان يستعمله العرب قديماً ، ثم تركوا استعماله اختياراً ؛ فصار مهملاً مستغنى عنه ؛ شأن كل شيء مهمل . لكن أيجوز استعمال هذا الفعل الذي أهمله العرب ؟ الرأي السديد أنه لا مانع من استعماله ما دام معروفاً بنصبه وصيغته . فإن لم يكن معروف الصيغة وكان المعروف مصدراً أو مشتقاً ، فقد انطبق عليه رأى بعض اللغويين - كابن جني - وهو يقضى بإباحة تكملة المادة اللغوية الناقصة بما يجعلها على غرار نظائرها ، فالمصدر تشتق منه فروع تسائر الفروع التي تشتق من نظيره في الدلالة العامة ، وفي الوزن ، والمشتق كاسم الفاعل وغيره تكلل له فروع ومصدره بما يسائر نظائره كذلك . وقد ارتضى مجمع اللغة بالقاهرة هذا المذهب ، وسار عليه في بعض قراراته .

وفيما يلي كلام ابن جني :

مثلاً : ألزمه الله ويحه ، أو ويله . . . أو . . . وهذا رأى حسن لوضوحه
ويسره . وإن كان الأول هو الشائع . ومثلها : بَلَّهَ الأكْفِ (في حالة الكسر)
بمعنى : تَرَكَ الأكْفِ ، أى : اترك ترك الأكْفِ . . .

(ب) من المصادر المسموعة التي ليس لها فعل من لفظها ، ما يستعمل
مضافاً وغير مضاف ؛ كالكلمات الخمس السابقة . فإذا كانت مضافة فالأحسن
نصبها على اعتبارها مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، أو مفعولاً به ، كما شرحنا . والنصب
هو الأعلى . ولم يعرف - سماعاً - في كلمة : « بَلَّهَ » المضافة سواء . أما الكلمات
الأربع التي قبلها فيجوز فيها الرفع على اعتبارها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبراً
والمبتدأ محذوف . وتقدير الخبر المحذوف : ويحُـهُ مطلوبٌ - مثلاً - ويلُـهُ مطلوبٌ
- مثلاً - وهكذا الباقي . . . وتقدير المبتدأ المحذوف : المطلوبُ ويحُـهُ . . .
المطلوبُ ويلُـهُ . . . وهكذا . . .

فإن كانت الكلمات الأربع مقرونة « بَأَل » فالأحسن الرفع على الابتداء
- وهو الشائع - ؛ نحو : الويْحُ للحليف ، والويلُ للعدو . ولا مانع أن تكون
خبراً ؛ نحو : المطلوب الويْحُ - المطلوب الويلُ . . . ويجوز النصب على أنها
مفعول مطلق للفعل المحذوف ، أو مفعول به لفعل محذوف أيضاً .

= قال في كتابه الخصائص (ج ١ ص ٣٦٢ باب : في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) ما نصه :
« حكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أنه قال : يقال درهمت الحبازي ، أى : صارت كالدرهم ؛
فاشتقت من الدرهم ، وهو اسم عجمي . وحكى أبو زيد : رجل مدرهم . قالوا ولم يقولوا منه دُرهم ؛ إلا أنه
إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف ، ولهذا أشباهه » اهـ .
ثم قال بعد ذلك في ص ٣٦٧ من الفصل نفسه ما نصه :

« ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ؛ فإذا أخذ إنسان على مثلهم ، وأم مذهبهم لم يجب
عليه أن يورد في ذلك سماعاً ، ولا أن يرويه رواية . . . »
وفي ص ١٢٧ - باب تعارض السماع والقياس - ما نصه :

« (إذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالف شك في الفعل الذي هو الفرع . قال لى أبو علي
في الشام : إذا صحت الصفة فالفعل في الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر لأن
المصدر أشد ملازمة للفعل من الصفة . . . » ثم ضرب أمثلة تحتاج إلى حسن تفهم وأناة . . .

وله فصل آخر جليل الشأن ، عظيم النفع ، عنوانه : فصل في اللغة المأخوذة قياساً (ج ١ ص ٤٣٩)
- يؤيد ماسبق - وسنذكر في آخر الكتاب - هذا الفصل كاملاً ؛ لأهميته ، ونفيس مضمونه .

وإن كانت تلك الكلمات خالية من « أل » ومن الإضافة جاز النصب والرفع على السواء .

(ج) أشرنا^(١) إلى أن فريقاً من النحاة يجيز عدم التقييد بالسمع ، وعدم وجوب حذف العامل في المصادر المسموعة بالنصب على المصدرية لنيابتها عن عاملها ، مثل : « سقياً » و « رعيّاً » . . . كما يجيز في التي ليست مضافة ، ولا بأل ، أن تضاف ، وأن تقترن بأل ؛ فتجرى عليها الأحكام السالفة في كل حالة . وهذا هو الأنسب اليوم ليسره مع صحته وإن كان الأول هو الأقوى .

(د) مصادر أخرى مسموعة بالنصب ، وعاملها محذوف وجوباً ، وهي نائبة عنه^(٢) :

١ - منها : ما هو مسموع بصيغة التثنية مع الإضافة ؛ مثل : « لبَّيك^(٣) ، وسَعْدَيْك » ، لمن يناديك أو يدعوك لأمر . والأصل : أَلْبَى لِيك ، وُسْعِدِ سَعْدَيْك ؛ بمعنى : أجيبك إجابة بعد إجابة ، وأساعذك مساعدة بعد مساعدة . أى : كلما دعوتني وأمرتني أجبتك ، وساعدتك . والمسموع في الأساليب الواردة استعمال : « سَعْدَيْك » بعد « لِيك » . واتباع هذه الطريقة الواردة أفضل . لكن يجوز استعمال « سعديك » بدون « لِيك » إن دعت حكمة بلاغية . أما « لِيك » فالمسموع فيها الاستعمالان .

ومثل : حَنَّانِيكَ . بمعنى : حَنَّ عَلَى حَنَّانِكَ ؛ (أى : تحنَّ واعطِف) حَنَّاناً بعد حنان ، ومرة بعد أخرى .

ومثل : دَوَّالِيكَ في نحو : تقرأ بعض الكتاب ، ثم ترده إلى . فأقرأ بعضه ، وأرده إليك ؛ فقرأ وترد . . . وهكذا دَوَّالِيكَ . . . بمعنى أداول دَوَّالِيكَ ، أى : أجعلُ الأمر متداولاً ومتقللاً بيني وبينك ، مرة بعد مرة .

(١) في رقم ١ من هامش ص ١٨١ م ١٨٢٧٦ وفي ص .

(٢) كثير من هذه المصادر متفرق في النصوص الأدبية القديمة وفي المراجع اللغوية ، وقد جمع طائفة كبيره منها شارح المفصل ج ١ ص ١٠٩ وما بعدها ، وكذلك صاحب الهمع ج ١ ص ١٨٨ وما بعدها . وسيجيء تفصيل الكلام عليها من جهة إضافتها في أول الجزء الثالث .

(٣) ستجيء له إشارة في ص ٢١٥ .

ومثل : هَذَا ذَيْكَ ؛ فى نحو : هَذَا ذَيْكَ فى غصون الشجر ؛ أى :
 تَهْذُ هَذَا ذَيْكَ ؛ بمعنى : تقطع مرة بعد مرة . ومثل : حِجَازِيْكَ ؛ فى نحو :
 حِجَازِيْكَ عن إيذاء اليتامى ؛ أى : تحجيز حِجَازِيْكَ ؛ بمعنى : تمنع .
 ومثل : حَذَّارِيْكَ ؛ فى نحو : حَذَّارِيْكَ الخائن ، أى : احذر حَذَّارِيْكَ
 بمعنى : احذر الخائن ، حَذَّارًا بعد حذر . . .

والمصادر السالفة كلها منصوبة ، وعاملها محذوف وجوباً وهى نائبة عنه ،
 وكلها غير متصرف ، أى : أنها ملازمة حالة واحدة سُمِّعت بها ، وهى حالة
 النصب والتثنية مع الإضافة إلى كاف الخطاب — التى هى ضمير مضاف إليه — .
 وقد ورد بعضها بغير التثنية ، أو : بغير الإضافة مطلقاً ، أو : بالإضافة مع
 غير كاف الخطاب ، أو : له عامل مذكور . . . لكن لا داعى لمحاكاة هذه
 الأمثلة القليلة ؛ فلا خير فى محاكاتها ، وترك الكثير الأغلب .

بقى أن نسأل : ما معنى التثنية فى الأمثلة السابقة وأشباهاها ؟ أهى تثنية
 حقيقية يصير بها الواحد اثنين ليس غير ، فيكون معنى : « لِيَيْكَ » ، و« سَعْدِيْكَ »
 و« حَنَانِيْكَ » . . . تلبية موصولة بأخرى ، ومساعدة موصولة بمساعدة ، وحناناً
 موصولاً بمثله ؟ أياكون هذا هو المراد ، أم يكون المراد هو مجرد التذكير ؟
 رأيان قويان . . . ولا داعى للاقتصار على أحدهما دون الآخر ؛ إذ بعض
 المناسبات والمواقف المختلفة قد يصلح له هذا ولا يصلح له ذاك ، وبعض آخر
 يخالفه ؛ فالأمر موقوف على ما يقتضيه المقام .

٢ — ومنها ما هو مفرد منصوب ملازم للإضافة — إلا فى ضرورة الشعر —
 مثل : « سُبْحَانَ (١) الله » أى : براءة له من السوء . ومثل : معاذ الله ؛ أى :
 عياداً بالله ، واستعانة به . ومثل رِيْحَانَ الله ؛ أى : استرزاق الله . ولا يعرف
 لهذا فعل من لفظه ؛ فيقدر من معناه ؛ أى : أسترزقه . والكثير استعماله بعد
 سُبْحَانَ الله . والثلاثة السالفة غير متصرفة . ومثلها حَاشَ (٣) الله ؛ بمعنى تنزيه الله .

(١) « سُبْحَانَ » اسم مصدر ؛ فهو فى حكم المصدر وقد سبقت الإشارة إليه فى : ص ٩٧ م ٦٨ .

(٢) سبقت الإشارة إليه فى ص ٩٧ م ٦٨ .

(٣) تفصيل الكلام عليها فى باب الاستثناء ص ٢٦٤ م ٨٣ عند بيان أنواع : « حاشا » .

٣ - أمثلة أخرى أكثرها ملازم النصب بغير ثنية ولا إضافة ؛ مثل : «سلاماً» من الأعداء ، بمعنى : براءةً منهم ، لا صلة بيننا وبينهم . بخلاف « سلام » بمعنى : « تحية » ؛ فإنه متصرف . ومثل : « حَجْرًا » في نحو قولك لمن يسألك : أتصاحب المنافق ؟ فتجيب : حَجْرًا ، أى : أَحْجُرُ حَجْرًا ؛ بمعنى أُمْنَع نفسي ، وأبعده عني ، وأبرأ منه . ومثل قولك لمن يطلب لإنجاز أمر : سأفعله ، وكرامةً ومَسْرَةً - أو : نعمة ، أو : ونُعَامَ عَيْنٍ - وهذه مضافة - . . . أى سأفعله وأكرمك كرامة ، وأسرَّكَ مَسْرَةً ، وإنْعِمَ نفسك نِعْمَةً ، وأنعم نُعَامَ عين ، أى : لإنعام عين . . . بمعنى أمتنعك تمتع عين .

٤ - أمثلة أخرى تختلف عن كل ما سبق في أنها ليست مصادر ، ولكنها أسماء منصوبة تدل على أعيان ؛ أى : على أشياء مجسمة محسوسة : (ذوات) ، كقولهم في الدعاء على من يكرهونه : « تُرِبًا وجندلا » . والأحسن أن تكون هذه الكلمات وأشباهها مفعولاً به لفعل محذوف ؛ والتقدير : ألزَمَهُ اللهُ تُرِبًا^(١) وجندلا^(٢) أو : لَقِيَ تُرِبًا وجندلا . أو : أصاب أو : صادف . . . أو : نحو هذه الأفعال المناسبة لمعنى الدعاء المطلوب . . .

المفعول له ، أو : المفعول لأجله

| | |
|---|-------------------------|
| لازمت البيت ؛ استجماماً | — أو : للاستجمام . |
| زرت المريض ؛ اطمئناناً عليه | — أو : للاطمئنان . |
| أغاضى عن هفوات الزميل ؛ استبقاءً لمودته | — أو : لاستبقاء مودته . |
| أحترم القانون ؛ دفعاً للضرر | — أو : لدفع الضرر . |
| تنزهت ؛ طلب الراحة | — أو : لطلب الراحة . |
| تحفظت فى كلامى ؛ خشية الزلل | — أو : لخشية الزلل . |
| ألتم الاعتدال ؛ رغبة السلامة | — أو : لرغبة السلامة . |
| أسأل الخبير ؛ قصد الاسترشاد | — أو : لقصد الاسترشاد . |
| أجلست بين الأصدقاء ؛ الصلح | — أو : للصلح . |
| أطلت المشى بين الزروع ، التمتع بها | — أو : للتمتع بها . |
| أسعى بين المتخاصمين ، التوفيق | — أو : للتوفيق . |
| هجرت الصحف الهزلية ؛ النفور منها | — أو : للنفور . |

كل جملة من الجمل المعروضة تصلح أن تكون سؤالاً معه جوابه على النحو الآتى :
 ما الداعى ، أو : ما السبب فى أنك لازمت البيت ؟ الجواب : الاستجمام .
 ما العلة ، أو : ما السبب فى أنك زرت المريض ؟ . . . الاطمئنان .
 ما السبب فى تغاضيك عن هفوات زميلك ؟ استبقاء المودة . . . وهكذا باقى
 الأمثلة ؛ حيث يدل كل مثال على أنه يصلح سؤالاً عن السبب ^(١) ، جوابه كلمة
 معه فى جملة .

ولو لاحظنا الكلمة الواقعة جواباً لوجدناها : مصدرأ ، يبين سبب ما قبله
 (علته . . .) ويشارك عامله فى الوقت ، وفى الفاعل ؛ لأن زمن الاستجمام وفاعله

(١) والغالب أن تكون أداة الاستفهام هى : « لماذا » ؟ أو : « لم » ؟ ، أو : « ما » ؟ ، أو نحوها
 من كل ما يسأل به عن السبب .

هو زمن ملازمة البيت وفاعله . وزمن الاطمئنان وفاعله ، هو زمن زيارة المريض وفاعله . . . وكذا الباقي . . .

فكل كلمة اجتمعت فيها الأمور الأربعة السالفة تسمى : « المفعول له » ،
أو : « المفعول لأجله »^(١) فهو : المصدر^(٢) الذى يدل على سبب ما قبله (أى :
على بيان علته)^(٣) ويشارك عامله فى وقته ، وفاعله . . .
أقسامه :

المفعول لأجله ثلاثة أقسام^(٤) ؛ مجرد من « أل » ، والإضافة ؛ كالقسم :
الأول « ا » . ومضاف ؛ كالقسم الثانى : « ب » ، ومقترن بأل ؛ كالقسم الثالث
« ح » . وهذا القسم دقيق فى استعماله وفهمه ، قليل التداول قديماً وحديثاً ، ومن
المستحسن لذلك أن نتخفف من استعماله .
أحكامه :

١ - من أحكامه أنه إذا كان مستوفياً للشروط جاز نصبه مباشرة ، وجاز
جره بحرف من حروف الجر التى تفيد التعليل ؛ وأوضحها^(٥) : اللام - ثم : فى ،
والباء ، ومن - والأمثلة السالفة توضح أمر النصب والجر باللام ، ومن الممكن
حذف اللام من تلك الأمثلة ووضع حرف آخر من حروف التعليل مكانها .

(١) أى : لأجل شيء آخر ، بسببه حصل هذا المفعول . فالمراد : ما فُعل لأجله فعل .
(٢) ومثله المصدر الميمى ، واسم المصدر . وكذلك المصدر المنسبك ؛ كالذى فى رقم ١ من هامش
ص ١٩٧

(٣) ولأنه يبين علة ما قبله وسببه لا يكون من لفظ عامله ؛ لكى لا يصير مصدراً مؤكداً لعامله .
ولا من معناه ، ولا يبين نوعه ، أو عدده ، لأن هذا كله مناقض للتعليل الذى هو شرط أساسى فى المفعول
لأجله .

(٤) إذا كان المفعول لأجله مضافاً لمعرفة أو مقترباً « بأل » التى تفيد التعريف - فإنه يكون معرفة ،
وإذا كان مجرداً فإنه يكون نكرة .

(٥) من أمثلة « فى » التى لبيان السبب (أى : للتعليل) قوله عليه السلام : (دخلت امرأة النار
فى هرة حبستها . . . أى : بسبب هرة . ومن أمثلة الباء التى لبيان السبب قوله تعالى :

(فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات كل شيء)^(٦) أى : بسبب ظلم .
ومن أمثلة « من » الدالة على بيان السبب قوله تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم من إملاق) ،
أى : بسبب إملاق : (فقر) .

لكنه في جميع حالات جره لا يُعَرَّب - اصطلاحاً - مفعولاً لأجله؛ وإنما يعرب جاراً ومجروراً متعلقاً بعامله . وهذا برغم استيفائه الشروط ، وبرغم أن معناه في حالتي نصبه وجره لا يختلف ^(١) .

مع أن النصب والجر جائزان - فهما ليسا في درجة واحدة من القوة والحسن ؛ فإن نصب المجرد أفضلُ من جره ، لشيوع النصب فيه ، ولتوجيهه الذهن مباشرة إلى أن الكلمة « مفعول لأجله » . وجر المقترن « بأل » أكثر من نصبه . أما المضاف فالنصب والجر فيه سيان . (وقد تقدمت الأمثلة للأنواع الثلاثة) .

فإن فقد شرط من الأربعة لم يجز تسميته مفعولاً لأجله ، ولا نصبه على هذا الاعتبار ؛ وإنما يجب جره بحرف من حروف التعليل السابقة ، إلا عند فقد التعليل ؛ فإنه لا يجوز جره بحرف من هذه الحروف الدالة على التعليل ؛ منعاً للتناقض . فثال ما فقد المصدرية : أعجبتني الحديقة ؛ لأشجارها ، وسرتني أشجارها ؛ لثمارها ؛ فالأشجار والثمار ليستا مصدرين ، ولهذا لم يصح نصبهما مفعولين لأجله ، وصارتا مجرورتين .

ومثال ما فقد التعليل : عبدتُ الله عبادة ، وأطعت الرسول إطاعة ^(٢) . . . ولا يجوز في هذين وأمثالهما الجر بحرف جر يفيد التعليل - كما سبق - .
ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت : ساعدتني اليوم ؛ لمساعدتك إياك غداً ^(٣) .
ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل : أجببت الصارخ ؛ لاستغاثته .

(١) يرى بعض النحاة أن المفعول لأجله حين يكون منصوباً ، لا يكون منصوباً بالعامل الذي قبله؛ وإنما يكون منصوباً على نزع الخافض (أى : عند نزع من مكانه ، وحذفه؛ كما تقدم في هامش ص ١٣٣ من باب : تعدى الفعل ولزومه) ولا داعي للأخذ بهذا الرأي ؛ لما فيه من تكلف وتعميد بغير فائدة . ومثله الآراء الأخرى التي تزيد بعض الشروط أو تنقص . ومن الزيادة أن يكون المفعول لأجله « قلبياً » ؛ لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر ، هو : التعليل ؛ إذ التعليل - غالباً - يكون بأمور قلبية معنوية ، لا بأمور حسية من أفعال الجوارح ، ويفهم أيضاً من باقي الشروط . . .

(٢) نصب المصدران : « عبادة » و « إطاعة » على المصدرية ؛ لأن كلا منهما مصدر مؤكد لعامله ، ولا يصلح مفعولاً لأجله ؛ لأن الشيء لا يكون علة نفسه ، - كما سبق في المفعول المطلق المؤكد - فكلاهما فقد شرط التعليل .

(٣) المراد من اتحاد المصدر مع عامله في الوقت أن يقع حدث العامل في أثناء زمن تحقق معنى المصدر ؛ مثل : هرب اللص جيناً ؛ أو : يقع أول زمن العامل في آخر زمن تحقق المصدر : نحو : حبست المتهم خوفاً من فراره ، أو العكس ، نحو : جئتكم حرصاً على إفادتك .

لأن فاعل الإجابة غير فاعل الاستغاثة (١) .

٢ - ومن أحكامه أنه يجوز حذفه للدليل يدل عليه عند الحذف ؛ كأن يقال :
إن الله أهل للشكر الدائم ؛ فاعبده شكراً ، وأطعه ، . والتقدير : أطعه شكراً ؛
فحذف الثاني للدلالة الأول عليه . ومثل : إن الضيف الذى سيزورنا جدير
بأن يظهر له التكريم فى كل حركاتنا ؛ فنقف تكريماً ، ونتقدم عند قدومه تكريماً ،

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك :

يُنْصَبُ «مَفْعُولاً لَهُ» الْمَصْدَرُ، إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً ؛ كَجَدُّ شُكْرًا ، وَدِنْ

أى : ينصب المصدر على اعتباره مفعولاً له إن أبان تعليل ما قبله ، أى : إن بين سبب ما قبله .
وضرب لهذا مثلاً هو : جد شكراً . بمعنى : جد لأجل الشكر ، فكلمة : «شكراً» مصدر بين سبب
الجد . ومعنى : «دن» ، دأين الناس بحودك وفضلك : ليذكروك . فهو فعل أمر من دان الرجل غيره
بمعنى : صاردئناً له . ويصح أن يكون فعل أمر من : «دان» بمعنى : صار صاحب دين (بكسر الدال) وعلى
المعنيين يصح أن يكون للفعل مفعول لأجله محذوف ؛ تقديره : شكراً . ويكون أصل الكلام : جد شكراً ،
ودن شكراً . ثم قال فى بيان بقية الشروط :

وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقَتًا ، وَفَاعِلًا . وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ
فَاجَرُهُ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشُّرُوطِ ؛ كَلِزْهَدْ ذَا قَنَعٍ

يريد : أنه يكون مفعولاً لأجله بشرط أن يكون متحداً مع عامله فى الوقت والفاعل ، وهذا مراده من
قوله بما يعمل فيه متحد . أى : وهو متحد بالذى يعمل فيه النصب . (والضمير عائد على المفعول له)
فإن فقد شيء فاجر بالحرف ، ولا تنصب . ثم بين أن الجر بالحرف ليس ممتنعاً مع استيفاء الشروط ؛
مثل : قنع زهداً ؛ فيصح : هذا قنع لزهد .

وانتقل بعد ذلك لبيان درجة النصب والجر من القوة البلاغية عند دخولها فى أقسام المفعول لأجله .

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمَجْرَدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ «أَلْ» وَأَنْشَدُوا :
لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ

(قل أن يصحبها : أى : يصحب الحرف . وأنه باعتباره : كلمة . ويجوز التذكير باعتبار أنه
حرف) فدخل حرف الجر على المجرد من «أل» والإضافة قليل ، ودخوله كثير على المقرون بأل ؛
مثل قول الشاعر القديم : لا أقعد الجبن عن الهيجاء . . . أى : لا أقعد عن الهيجاء الجبن ، يريد : للجبن ،
أى بسبب : الجبن . ولم يتعرض ابن مالك للمضاف . وكلامه السابق يشعر بالحكم ، وهو أن النصب والجر
سيان ، إذ بين أن أحد الثلاثة يكثر فيه النصب دون الجر ، وأن واحداً آخر يكثر فيه الجر دون النصب ،
وسكت عن الثالث ، فالسكوت فى هذه الحالة قد يوحي بجواز الأمرين على التساوى .

ونصافحه ، أى : نصافحه تكريمياً . ومثل ما سبق من قول ابن مالك : جُدْ شُكْرًا وَدِنًا^(١)

٣ - ومنها : أنه - وهو منصوب أو مجرور - يجوز تقدمه على عامله ؛ نحو : (طلباً للزهوة - ركبت الباخرة) . (انتفاعاً - شاهدت تمثيل المسرحية) . والأصل : ركبت الباخرة ، طلباً للزهوة - شاهدت تمثيل المسرحية ؛ انتفاعاً .

٤ - ومنها : جواز حذف عامله ؛ لوجود قرينة تدل عليه ؛ نحو : بعداً عن الضوضاء ؛ فى إجابة من سأل : لِمَ قصدت الضواحي ؟ . . .

٥ - ومنها : أنه لا يتعدد ، سواء أكان منصوباً أم مجروراً . فيجب الاقتصاد على واحد للعامل الواحد - ولا مانع من العطف عليه أو البدل منه - لهذا قالوا فى الآية الكريمة : (ولا تُمسكوهن ضِرَاراً ؛ لتعتدوا) . أن كلمة : « ضِرَاراً » ، مفعول لأجله ، والجار والمجرور : (لتعتدوا) متعلق بها ، ولا يصح أن يكون متعلقاً بالفعل إلا عند إعراب : « ضِرَاراً » حالاً مؤولة ؛ بمعنى : مضارّين .

(١) من أمثلة حذفه - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١٩٤ - قوله تعالى : (يَبَيِّنُ اللَّهُ

لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا) .

والأصل : كراهة أن تضلوا . أى : كراهة ضلالكم .

فالمصدر المؤول مفعول له - كما نص على ذلك صاحب « المغنى » عند الكلام على الحرف : لا - .

والمفهوم أن المفعول لأجله (وهو كلمة : كراهة) مضاف إلى المصدر المؤول بعدها ، ثم حذف

المضاف ؛ فقام المضاف إليه مقامه ، وأعرب إعرابه .

المسألة ٧٨ :

ظرف الزمان ، وظرف المكان

في مثل : جاءت السيارة صباحاً ، ووقفت يمين الطريق ؛ ليركب الراغبون — تدل كلمة : « صباحاً » على زمن معروف . وتتضمن في ثناياها معنى الحرف : « في » الدال على الظرفية^(١) بحيث نستطيع أن نضع قبلها هذا الحرف ، ونقول : جاءت السيارة في صباح ، ووقفت يمين الطريق ؛ فلا يتغير المعنى مع وجودها ، ولا يفسد صوغ التركيب . فكأنها عند حذفها موجودة ؛ لأنها تراعى عند تأدية المعنى ، ولأن كلمة : « صباحاً » ترشد إليها ، وتوجه الذهن لمكانها ؛ فهي — إذأً — مقدرة وملحوظة في الجملة . وهذا هو المقصود من أن كلمة : « صباحاً » تتضمنها^(٢) .

ولو غيرنا الفعل : « جاء » ، ووضعنا مكانه فعلاً آخر ؛ مثل : وقف — ذهب — تحرك . . . — لبقيت كلمة : « صباحاً » على حالها من الدلالة على الزمن المعروف ، ومن تضمنها معنى : « في » . وهذا يدل على أن تضمنها معنى : « في » مطرد^(٣) مع ، أفعال كثيرة متغيرة المعنى ، بخلاف ما لو قلنا : الصباح مشرق — صباح الخميس معتدل ، فإن كلمة : « الصباح » في المثالين ، وأشباههما ، تدل على الزمن المعروف ، ولكنها لا تتضمن معنى « في » . فلو وضعناها

(١) أى : « على أن شيئاً في داخل شيء آخر » ؛ فالغلاف الخارجى هو الظرف ، وما في داخله هو : الظروف ؛ نحو الماء في الكوب وفي مثل : السفر اليوم ، يكون الظرف هو اليوم ، والظروف هو السفر .
(٢) فالمراد من تضمنها : أنها تشير إلى معنى « في » من غير أن تتضمن لفظها أو تنوب عنها في أداء معناها أو عملها ، أو تكتسب شيئاً بهذا التضمن . ولولا ذلك لوجب بناء هذه الظروف ؛ لما يسميه النحاة : « السبب التضمنى أو المعنوى » — وهو يمنع غالباً ، ظهور الحرف . وقد سبق بيانه في الجزء الأول ، (ص ٦٠ م ٧) وهو يزيد الأمر هنا وضوحاً — مع أن أكثر الظروف معرب ؛ برغم تضمنه معنى : « في » .

(٣) أى : مستمر في مختلف الأحوال ومع كل الأفعال ومشتقاتها العاملة . غير مقصور على نوع معين منها . ويجب ملاحظة أمرين ؛ أولهما : أن كلمة : « في » لا يصح التصريح بها في الظروف التي لا تتصرف — كما سيجىء في رقم ٤ من ص ٢١٣ و ٥ من ص ٢١٠ .

وثانيهما : أن نوعين من الظروف المكانية لا ينصبها إلا أفعال السير ومشتقاتها ، أو مشتقاتها ؛ فلا يتضمنان معنى : « في » باطراد — كما سيجىء في رقم ٢ من هامش ص ٢٠٦ .

فالظروف الدالة على المقادير لا تنصبها إلا أفعال السير ومشتقاتها ، والظروف التي تلاقى فعلها في الاشتقاق إنما ينصبها ما تجتمع معه في حروف مادته من فعل أو وصف يعمل عمله .

قبلها لفسد الأسلوب والمعنى ؛ إذ لا يصح : في الصباح مشرق - ولا في صباح الخميس معتدل . (ومن أجل هذا لا يصح تسمية كلمة : « الصباح » في هذين المثالين ظرف زمان ؛ لعدم وجود شيء مظروف ، مع أنها تدل على الزمان فيهما) . وتدل كلمة : « يمين » في المثال الأول - وهي اسم - على المكان ؛ لأن معناها وقفت السيارة في مكان هو : جهة اليمين . وهي متضمنة معنى : « في » ؛ إذ نستطيع أن نقول : وقفت في جهة اليمين ؛ فلا يتغير المعنى ، ولو غيرنا الفعل ، وجئنا بآخر فأخر . . . لظلت كلمة : « يمين » على حالها من الدلالة على المكان ، ومن تضمنها معنى : « في » باطراد . بخلاف : اليمين مأمونة - إن اليمين مأمونة - خَلَّت اليمين... فإنها في هذه الأمثلة - وأشباهاها - لا تتضمن معنى : « في » ويفسد الأسلوب والمعنى بمجيئها ؛ إذ لا يقال : في اليمين مأمونة . وكذا الحال في باقي الأمثلة وأشباهاها (لهذا لا يصح تسميتها في هذه الأمثلة ظرف مكان لعدم وجود مظروف .) . . .

فكلمة : « صباحاً » في المثال الأول - ونظائرها - تسمى ظرف زمان . وكلمة : « يمين » ونظائرها ، تسمى : ظرف مكان .

فالظرف^(١) هو : اسم منصوب يدل على زمان أو مكان ، ويتضمن معنى : « في » باطراد^(٢) . . . وينقسم إلى ظرف زمان ، وظرف مكان^(٣) .

والظرف أحكام أشهرها :

١ - أنه منصوب^(٤) على الظرفية ، فلو كان مرفوعاً ، أو منصوباً لداع آخر غير الظرفية ، أو مجروراً ، ولو كان الجار هو : « في » الدالة على الظرفية

(١) يسمى الظرف بنوعيه : المفعول فيه .

(٢) أى : بأن يتعدى إليه كل الأفعال مع بقاء تضمنه في المعنى لذلك الحرف الدال على احتواء الظرف لمعنى عامله ، إلا الظروف التي أشرنا إليها في رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة ومنها نوعان لا يتضمنان معنى « في » إلا في حالات معينة يكون فيها الفعل العامل أو مشتقاته من نوع معين ؛ فهما لا يتضمنان معنى « في » باطراد .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

الظَرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا : « في » ، باطراد ؛ « كَهَذَا » أمْكُتْ « أَزْمَنَا »

والأحسن في : « ضمنا » أن تكون ألفه للتثنية المراد منها الوقت والمكان . وكلمة : « أو » للتنويع ، بمعنى الواو . (٤) إما مباشرة ؛ لأنه معرب ، وإما مبني في محل نصب .

— فإنه لا يسمى ظرفاً ، ولا يُعَرَّب ظرفاً ولو دلّ على زمان أو مكان .

وناصبه — ويسمى : عامله — إما مصدر ؛ نحو : المشى يمين الطريق أسلم ،
والجري وراء السيارات يعرض للأخطار . وإما فعل^(١) لازم أو متعد ، نحو :
أنجزت عملي مساءً ، ثم قعدت أمام المذيع ؛ أتمتع به . وإما وصف حقيقى عامل ،
(اسم فاعل ، اسم مفعول . . .) ، نحو : الطائرة مرتفعة فوق السحاب ، والسحاب
مركوم تحتها لا يعوقها . وإما وصف تأويلاً ؛ ويراد به : الاسم الجامد المقصود
منه الوصف بإحدى الصفات المعنوية ، مثل : أنا عمرٌ عند الفصل في قضايا
الناس ، وأنت معاوية ساعة الغضب ، فالظرف : « عند » منصوب بكلمة :
« عمر » ، المراد منها : « العادل » . وكلمة : « ساعة » منصوبة بكلمة : « معاوية »
والمراد منها : الحليم . ولا بد أن يتعلق^(٢) الظرف بناصره (أى : بعامله) والمشهور أنه
لا يتعلق بعامله المباشر إن كان هذا العامل حرفاً من حروف المعاني^(٣) .

(١) تام أو ناقص ، جامد أو متعد . . (وسيجىء الكلام على سبب التعلق فى ص ٢٠٣ وفى باب
حروف الجر ص ٣٤٠ م ٨٩ و ٥٣ م ٨٩ .

(٢) معنى التعلق موضح فى « ح » ص ٢١٦ .

(٣) حروف المعاني : هى — كما يقول صاحب المفصل ، فى ج ٨ ص ٧ — حروف جاءت عوضاً
عن الجمل ، ومفيدة معناها ، بأوجز لفظ ، فكل حرف منها يفيد فائدتها المعنوية مع الإيجاز والاختصار ؛
فحروف العطف جىء بها عوضاً عن : « أعطف » وحروف الاستفهام جىء بها عوضاً عن : « أستفهم » .
وحروف النفي إنما جاءت عوضاً عن : « أجد ، أو : أنفى » ، وحروف الاستثناء جاءت عوضاً عن :
« أستثنى » ، أو : « لا أقصد » ، وكذلك لام التعريف نابت عن : « أعرف » ، وحروف الجر جاءت
لتنوب عن الأفعال التى بمعناها ؛ فالباء نابت عن : ألصق — مثلاً — والكاف نابت عن أشبه ، وكذلك
سائر حروف المعاني كأحرف النداء والتمنى . . .

وقد عقد صاحب المغنى — فى الجزء الثانى من كتابه — فصلاً عن شبه الجملة بتوعيه (الظرف ، والجار
مع مجروره) ؛ عنوانه : « هل يتعلقان بأحرف المعاني ؟ » ملخصه : أن هناك ثلاثة آراء ، أولها : المنع
مطلقاً ، وهو المشهور ، وثانيها : الحواز مطلقاً . وثالثها : التفصيل ؛ فإن كان حرف المعنى نائباً
عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النيابة ، لا الأصالة ، وإلا فلا ؛ فنحو « يا محمد » يكون الجار
والمجرور متعلقين بالحرف : « يا » ؛ لنيايته عن : « أَدْعُو » ، أو : « أُنَادِ » .
وأما الذين قالوا بالحواز مطلقاً فثلثوا له بقول الشاعر :

وَمَا سَعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَعْنُ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ

فالظرف : « غداة » ظرف للنفي ، أى : انتفى كونها فى هذا الوقت إلا كأعن ، ولا يصح تعلقه
بما بعده « إلا » لأن معمول المستثنى لا يتقدم عليها — كما سيجىء فى باب ص ٢٥٦ م ٨١ — . ومثل : ما ضربت
الغلام للتأديب . فإن قصدت نفي ضرب معلل بالتأديب فالجار والمجرور متعلقان بالفعل ، والمنفى ضرب =

٢- أن عامله قد يحذف جوازاً ، أو وجوباً ؛ فيحذف جوازاً حين يدل عليه دليل ؛ كأن يقال : متى حضرت ؟ فيجاب : يوم الجمعة ؛ أى : حضرت يوم الجمعة . ومتى وصلت يوم الجمعة ؟ فيجاب : مساء . أى : وصلت مساء ، ومثل : كم ميلاً مشيت ؟ فيجاب : ميلين ؛ أى : مشيت ميلين ، ويسمى الظرف الذى حذف عامله جوازاً : « الظرف اللغو » . أما الذى حذف عامله وجوباً فيسمى : « الظرف المستقر »^(١) . ويجب هذا الحذف فى ستة مواضع : أن يقع خبراً ، أو حالاً ، أو صفة ، أو صلة ، أو مشتغلاً^(٢) عنه ، أو مسموعاً عن العرب محذوفاً فى أكثر استعمالهم . فمثال الخبر : الأزهار أمامنا ، والزروع حولنا . ومثال الحال : هذا الأسد أمام مروضه كالنار . ومثال الصفة : إن شهادة زورٍ أمام القضاء قد تحفر هوةً سحيقة تحت أقدام شاهدها ، ومثال الصلة : احتفيت بالضيف الذى معك . ومثال الاشتغال : يوم الأحد سافرت فيه^(٣) . ومثال المسموع : حينئذ الآن .

==مخصوص ، والتأديب تعليل للضرب المنفى . أما إذا قصدت نفي الضرب على كل حال فالجار والمجرور متعلقان بالنفى ، والتعليل له . أى : أن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب ، لأنه قد يؤدّب بعض الناس بالصفح عنه وتركك إياه دون أن تضربه . ومثله فى التعلق بحرف النفى عندهم : ما أكرمت المسىء لتأديبه ، وما أهنت المحسن لمكافأته ؛ إذ لو علق هذا بالفعل لفسد المعنى المراد . ومثل هذا قوله تعالى : (مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) ؛ فالباء متعلقة بالنفى ؛ إذ لو علق الجار والمجرور بكلمة : « مجنون » ، ولم يتعلّق بالنفى - لأفاد نفي جنون خاص ؛ هو الجنون الذى يكون من نعمة الله . وليس فى الوجود جنون هو نعمة ، ولا المراد نفي جنون خاص

ثم قال صاحب المعنى تعليقاً على هذا الرأى ما نصه : « هذا كلام بديع . إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ، فينبغى على قولهم أن يقدر التعلق بفعل دل عليه النافى (. . .) » هـ .

وإذا كان الكلام السالف بديعاً (كما يقول - بحق - صاحب المعنى) فكيف لا يوافق عليه جمهور النحاة بعد ما بدا له من تلك الآثار المعنوية الهامة التى كشفها أصحابه ، وأبانونا جليل قدرها ؟ لهذا لم يكن بد من الاطمئنان إلى ذلك الكلام والاقتصار عليه ، وإن خالفه الجمهور بغير حجة واضحة . اللهم إلا إن كان القصد إن التعلق بالفعل أظهر وأبين .

(١) تكلمنا بإسهاب عن الظرف « اللغو » ، والظرف « المستقر » ، وعن سبب التسمية ، وما يصحبها من أحكام مختلفة ؛ فى الجزء الأول فى ص ٢٧١ م ٢٧ و ٣٤٦ م ٣٥ وهى أحكام هامة ، وبعضها يؤدى إلى تيسير محمود . ثم عدنا إلى الكلام المفصل مرة أخرى فى هذا الجزء الثانى بمناسبة الكلام على حروف الجر ، وتعلقها بعامل محذوف - وغيره - وآثاره النواحي المختلفة (ص ٣٤٠ و رقم ٣ من هامش ص ٣٤٥ م ٨٩) . والموضوع كله جدير بالاطلاع عليه . (٢) تقدم باب الاشتغال فى هذا الجزء ص ١٠٦ . (٣) القياس فى الاشتغال بمعناه العام أن نقول : سافرت ، إلا أن الضمير العائد على الظرف يغلب =

والعامل المحذوف في الثلاثة الأولى يصح أن يكون وصفاً أو فعلاً ؛ فالتقدير على اعتباره وصفاً هو : مستقر ، أو موجود ، أو كائن ، أو حاصل . . . وأشباه هذا مما يناسب . وعلى اعتباره فعلاً هو : استقر - وُجد - كان ؛ بمعنى : وُجد - حصل . . . وأشباه هذا مما يناسب . أما مع الصلة . فيجب أن يكون فعلاً^(١) ؛ لأن الوصف^(٢) مع مرفوعه ليس جملة ، والصلة - لغير « أل » - لا بد أن تكون جملة . والأحسن في « المشغول عنه » هنا وفي « المسموع » أيضاً أن يكون فعلاً ، فأصل المشغول عنه : سافرت يوم الأحد سافرت فيه ، وأصل المسموع : حينئذ الآن . أى : كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن^(٣) .

= جره بى . وقد تحذف تيسيراً وتوسعاً ؛ - كما قالوا - على تخيل أن الفعل اللازم متعد بنفسه . وبناء على هذا التخيل يكون الضمير المتصل به مباشرة ، مفعولاً به لا ظرفاً - بالرغم من أنه عائد على الظرف - ، ويصير الفعل متعدباً بنفسه (راجع الصبان في هذا الموضوع ثم المفصل ج ٢ ص ٤٦) . وهذا التخيل يؤدي إلى اللبس والخلط بين المتعدى واللازم . فالخير في إبقاء حرف الجر وجوباً كما يرى كثرة النحاة . أما عند حذفه فالأنسب إعراب الضمير ظرفاً . (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٠٥) .

(١) وكذلك العامل المحذوف في جملة - القسم ، لأن القسم والصلة - لغير أل - ، لا يكونان إلا جملتين ولن يتحقق هذا إلا بتقدير العامل المحذوف فعلاً ، وليس اسماً مشتقاً يشبهه - كما سيجيء في باب حروف الجر - أما صلة أل فصفة صريحة فيجب أن يكون المحذوف اسماً مشتقاً يصلح أن يكون صلة لها على الوجه الذى تقدم بيانه عند الكلام عليها في باب الموصول والصلة (ج ١ ص ٢٥٣ م ٢٦ و ٢٧١ م ٢٧) . (٢) إذا كان المحذوف في الصلة وغيرها هو متعلق الظرف فهل يجوز أن نقول إن الظرف نفسه هو الصفة أو الصلة ، أو الحال ، أو الخبر ونستريح من التقدير ؟ الجواب : نعم ، وتفصيل هذا وأدلته قد سبقت في ج ١ ص ٢٧٢ م ٢٧ وفي باب المبتدأ والخبر شبه الجملة . م ٣٥ وسيجيء تلخيصها في الصفحة التالية ، وفي باب حروف الجر م ٣٤٠ و ٣٤٥ .

(٣) هذا مثل يقال لمن ذكر أماً تقادم عهده ، أى : وجد ووقع ما تقوله حين إذ كان كذا وكذا واسمع الآن كلاى . فهما جملتان والمقصود منعه من ذكر ما سبق ، وأمره بسماع ما يقال له الآن : وفي نصب الظرف وحذف عامله جوازاً أو وجوباً يشير بن مالك بقوله :

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِراً كَانَ ، وَإِلَّا فَانْصِبْهُ مُقَدَّراً
وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَا كَانَ إِلَّا مُبْهِمًا
نَحْوَ الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِغَ مِنَ الْفِعْلِ ؛ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

الظرف يقع فيه المعنى إما من المصدر المجرد ، أو من الفعل ، أو من الوصف العامل . وهو هنا يقول : انصب الظرف بالعامل الذى معناه يقع في هذا الظرف . فالمراد : انصبه بواحد من الأشياء السالفة إن كان موجوداً وإلا فقدره . ثم بين أن كل وقت ، أى : ظرف للزمان - يقبل النصب على الظرفية ؛ مهماً كان أم مختصاً . أما ظرف المكان فلا ينصب منه إلا ما ذكره من الجهات ، والمقادير ، وما صيغ من الفعل . وسيأتى شرح هذا في ص ٢٠٥ .

زيادة وتفصيل :

إذا كان عامل الظرف محذوفاً وجوباً في بعض المواضع ، فما الداعي إلى ملاحظته عند الإعراب ، ووجوب تقديره في تلك المواضع ، واعتباره هو الخبر أو الصفة ، أو الحال ، أو الصلة . . . دون الظرف نفسه ؟ لم لا يكون الظرف نفسه هو الخبر ، أو الصفة ، أو الحال ، أو الصلة . . . في تلك المواضع ما دام متعلقه المحذوف واجب الحذف ، ولا يصح ذكره بحال ؟ وإذا كان كلام العرب خالياً منه دائماً فكيف عرفنا أنه محذوف ؟ إن الحكم بالحذف يقتضى علماً سابقاً ومعرفة من اللغة بأن هذا المحذوف — أو نظائره — قد وجد حقيقة في الكلام العربي ، ثم حذف لسبب طارئ . وهذه المعرفة لم توجد حقاً . فكيف حكمنا — إذاً — بأنه محذوف ؟ . . . إلى غير هذا مما يحتاج به المعارضون ، وينتهون منه إلى أن الظرف نفسه هو الخبر ، أو الصفة ، أو . . . أو . . . وليس من اللازم في رأيهم أن يكون هذا الظرف منصوباً بالعامل المحذوف ، فقد يكون منصوباً بشيء آخر في الجملة ، أو بعامل معنوى كالحذف . . . أو بغير عامل . . . ولا ضرر في هذا عندهم .

وفريق منهم يقول إن خصائص العامل — كتحميله للضمير — قد انتقلت للظرف . ؛ فلا ضرر أن يكون الظرف نفسه بعد هذا هو الخبر ، أو : الصفة . . . أو . . . (وقد أوضحنا هذا الرأي الأخير في الجزء الأول ، هامش ص ٢٧١ م ٢٧٠ وص ٣٤٦ م ٣٥ ، وأنه رأى مقبول عند بعض القدامى المحققين) .

أما الذين يحنون أن يكون العامل المحذوف هو الخبر أو الصفة . . . أو . . . دون الظرف ، ويشترطون أن يكون للظرف في تلك المواضع متعلقاً هو الخبر أو الصفة . . . فلهم حجة منطقية قوية . ولكنها على قوتها تتسع للتيسير والتخفيف بغير ضرر ، وتنتهى إلى ما يقوله المعارضون ؛ هي : أن الزمان المجرد لا وجود له ؛ فمن المستحيل أن يوجد زمان لا يقع فيه حادث جديد ، أو لا يستمر فيه حادث موجود ، فخلو الزمان من أحداث جديدة أو مستمرة — محال . ولهذا سمي الزمان ظرفاً ؛ تشبيهاً بالظرف الحسى — كالألوان والأوعية التي توضع في داخلها الأشياء . وإذا كان الأمر هكذا فكل زمان مقرونٌ — حتماً — بالحادث المتصل

به ، وكثير من هذه الحوادث أمر عام يدل على مجرد « الوجود المطلق » من غير زيادة معنوية عليه . فهو معروف ؛ فلا داعي لذكره ؛ إذ لا فرق في المعنى بين : قولنا : « السفر حاصل غدا » ، وقولنا : « السفر غدا » لأنه هو والزمان متلازمان كما سلف ؛ فذكر الثاني كاف في الدلالة على وجود المحذوف ؛ فهو مع حذفه ملاحظ وكأنه موجود . هذا من الناحية العقلية المحضة ^(١) .

وهناك شيء آخر يقولونه ؛ هو : أن اللفظ الدال على الزمان لا يتمم المعنى المراد بغير ملاحظة العامل المحذوف ؛ فلولا ملاحظته في مثل : « السفر يوم الخميس » لكان المعنى : السفر زمان ، وهذا الزمان يوم الخميس ، وبعبارة أخرى : السفر هو يوم الخميس نفسه ، ويوم الخميس هو السفر ، والمعنى — لاشك — فاسد .

ومثل هذا يقولون في ظرف المكان ؛ فالمكان المحرد لا وجود له ؛ فمن المستحيل أن يوجد مكان لا تقع فيه أحداث جديدة ، أو تمتد فيه أحداث قديمة ؛ فالحوادث والأماكن مقترنان متلازمان على الدوام ، فذكر الثاني في الكلام كاف في الدلالة على وجود المحذوف الملاحظ حتماً فيتساوى المعنى بين : « على موجود في البيت » و « على في البيت » . هذا إلى أن ظرف المكان وحده بغير ملاحظة عامله المحذوف لا يتمم المعنى المراد ، ولا يكمل القصد ؛ فلولا ملاحظة المحذوف لكان المبتدأ في مثل : « الجلوس فوق » هو نفس الخبر ، أى : أن : الجلوس هو « فوق » ، « وفوق » هو الجلوس ذاته . ولا معنى لهذا مطلقاً ، مع أن المبتدأ هو الخبر معنى ، والخبر هو المبتدأ معنى في غير هذه المواضع ، ومثل هذا يقولون في الجار مع مجروره ^(٢) .

تلك هي الأدلة القوية ولا حاجة لغير المتخصصين بمعاناتها . وحسبنا أن نساير الرأي القائل بأن شبه الجملة هو الخبر ، أو الحال ، أو ... على الوجه المدون في الجزء الأول في الصفحات المشار إليها .

(١) بل إن الظرف بنوعه لا بد أن يدل في أصله على : « الوجود المطلق » ، ثم يمتاز « المستقر » بدلالته — فوق هذا — على معنى خاص آخر كالأكل أو الشرب أو غيرها مما يزداد عليه فيجعله خاصاً مقيداً بعد أن كان عاماً مطلقاً . وسيجيء للموضوع بيان في باب : « حروف الجر » . عند الكلام على شبه الجملة ص ٣٤٦ م ٨٩ .

٣- أن أسماء الزمان الظاهرة ^(١) كلها تصلح للنصب على الظرفية ، يتساوى في هذا ما يدل على الزمان المبهوم ^(٢) وما يدل على الزمان المختص ^(٣) ، فمثال الأول : عملت حيناً ، واسترحت حيناً ، ومثال الثاني : قضيت يوماً سعيداً في الضواحي ، وأمضيت يوم الخميس في الريف .

أما أسماء المكان فلا يصلح منها للنصب على الظرفية إلا بعض أنواع :

١ - منها : المبهوم ^(٣) وملحقاته ؛ نحو : الجهات الست ، في مثل : وقف الحارس أمام البيت - وطار العصفور فوقه . . . فإن كان المكان مختصاً لم يصح نصبه على الظرفية ، ووجب جره بالحرف : « في » إلا في حالتين :

(١) بخلاف المضمر كضمير الظرف - في مثل يوم الجمعة سرت فيه - فإنه ظرف يجر بالحرف : « في » وجوباً ؛ فلا يقال : سرت ، إلا على رأى يبيح التوسع بحذف حرف الجر قبله وإعرابه مفعولاً به . والبيان في رقم ٣ من هامش ص ٢٠١ -

(٢) اسم الزمان المبهوم هو : النكرة التي تدل على زمن غير محدود ، ولا مقدر بابتداء معين ونهاية معروفة ؛ مثل : حين ، وقت ، مدة ، زمن . أو تدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل : صباح ، - عشية - غداة . (كما سيجيء في ص ٢٣٧ م ٧٩ أما الإيضاح الأنسب في باب الإضافة ج ٣ م ٩٤) والمختص عكسه ؛ ومنه المقدر المعلوم ؛ لتعريفه بالعلمية ؛ كرمضان ، أو بالإضافة ؛ مثل : زمن الشتاء ، أو بأل ، مثل : اليوم . . . ومنه أيضاً المقدر غير المعلوم كالنكرة المعدودة ؛ غير المعينة نحو سرت يوماً أو يومين ، والنكرة الموصوفة كسرت زمناً طويلاً .

وهناك فرق آخر يترتب على ما سبق ؛ هو : أن الظرف الزماني المبهوم بمنزلة التأكيد المعنوي لزمن عامله . لأن معنى : سار الرجل ، هو : حصول سير من الرجل في زمن فات ، فإذا قلنا : « سار الرجل زمناً » كان المعنى أيضاً : حصول سير من الرجل في زمن فات . فالظرف الزماني لم يفد إلا التأكيد المعنوي للزمن ؛ كما قلنا . ومنه (سبحانه الذي أسرى بعبد ليلاً) فكلمة : « ليلاً » ظرف زمان يؤكد زمن الفعل : « أسرى » ؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلاً . أما الظرف المختص فيفيد التأكيد المعنوي مع الزيادة الدالة على الاختصاص وعلى هذا يكون من الظروف الزمانية ما يؤكد عامله كما يقع تأكيد العامل بالمصدر والحال ما يؤكد مع زيادة أخرى ؛ كالشأن في المصدر المبين للنوع أو للعدد - كما في ص ١٦٩ - وسيجيء الكلام على الظرف المؤكد والمؤنس في ص ٢٠٩ .

وظرف الزمان المبهوم غير الأسماء المهمة التي سبق الكلام عليها في ج ١ ص ٢٤١ م ٢٦ . بمناسبة الكلام على الظرف الزماني المضاف تردد كتب اللغة (أن العرب لم تصف كلمة : شهر إلا إلى « رمضان » والربيعين) . « لكن لا مانع من إضافتها إلى الشهور الأخرى . ولا مانع كذلك من ترك الإضافة إلى رمضان والربيعين وغيرها ؛ كما نص على ذلك النحاة .

(٣) المراد به : ما ليس له هيئة ولا شكل محسوس ، ولا حدود تحصره وتحدد جوانبه مثل : الجهات الست (أمام - خلف - يمين - شمال - فوق - تحت) والمختص : عكسه ؛ مثل : بيت - دار - غرفة - وقد ألحق بالجهات الست ألفاظ ستجيء ؛ في ص ٢١٠ منها : عند ، ولدى . . . وهناك تفصيل آخر في باب الإضافة ج ٣ م ٩٤ .

الأولى : أن يكون عامل الظرف المكاني المختص هو الفعل : « دخل » أو : « سكن » أو : « نزل » فقد نصب العرب كل ظرف مختص مع هذه الثلاثة ؛ نحو : دخلت الدار ، وسكنت البيت . . . ونزلت البلد . . . والأحسن في إعراب هذه الصور وأشباهها أن يكون كل من « الدار » ، و « البيت » ، « والبلد » مفعولا به — لا ظرفاً — ويكون الفعل قبلها متعدياً^(١) إليها بنفسه مباشرة .

الثانية : أن يكون الظرف المكاني المختص هو : كلمة « الشام » وعامله هو الفعل : « ذهب » . فقد قال العرب : « ذهب الشام » ويعرب هنا ظرفاً — ومثله الظرف المختص : « مكة » مع عامله الفعل : « توجه » فقد قال العرب أيضاً : توجهت مكة . فنُصِبَ ظرفاً مع هذا الفعل وحده . « والشام » « ومكة » ظرفان على معنى : « إلى » .

ب — ومنها : المقادير^(٢) ، نحو : غلوة^(٣) — ميل — فرسَخ — برِيد . . . و . . . مثل : مشيت غلوة ، ثم ركبت ميلا . . .
ج — ومنها : ما صيغ . على وزن^(٤) : « مَفْعَل » ، أو « مَفْعِل » للدلالة على

(١) لنستريح من النصب على نزع الخافض ، ومن اعتراضات أخرى على إعرابه ظرفاً منصوباً .
(٢) ويلاحظ ما سبقت الإشارة إليه (في رقم ٣ من هامش ص ١٩٨ ورقم ٢ من هامش ص ١٩٩) وهو أن الظروف الدالة على المقادير لا تتضمن معنى : « في » باطراد ؛ لأن ناصبها لا بد أن يكون من أفعال السير ، أو مشتقاتها ؛ فلا توجد : « في » مع ناصب آخر . وكذلك النوع الآتي : وهو ما صيغ من مادة فعله وحوى حروفه ، فإن هذا الظرف لا يتضمن معنى « في » باطراد ؛ لأن ناصبه من فعل أو وصف يعمل عمله ، لا بد أن يكون مشتركاً معه في حروف صيغته فلا توجد « في » مع غيره .
ففي هذين النوعين لا تطرد « في » ؛ إذ توجد مع بعض الأفعال المعينة ومشتقاتها دون بعض آخر لا يمكن أن يتضمنها معنوياً ؛ لأنه غير صالح للعمل في النوعين السالفين .

هذا ، وقد اختلف النحاة في المقادير ؛ أهى من المبهم ، أم قسم قائم بذاته ، أم شبهة بالمبهم . . . ولنا في حاجة إلى العناء ؛ فاعتبارها قسماً مستقلاً أنسب ، وليست من المبهم ؛ لأنها معلومة المقدار ، ولكنها مختلفة الابتداء ، والانهاء ، والبقعة ، بحسب الاعتبار ؛ فليس لها جهة ثابتة مستقرة فيها ، فالليل قد يكون في بلد ، وقد يكون في غيرها ، وقد يكون في صحراء ، وقد يكون في حضر ، وقد يكون في الشرق بالنسبة لشيء آخر ، أو في الغرب ، وهكذا .

(٣) الغلوة : مائة باع تقريباً ، أو : هي أبعد مسافة يقطعها السهم . والميل : ألف باع ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ . . .

(٤) يكون اسم الزمان والمكان من الثلاثي على وزن : مَفْعَل (بفتح العين) إن كان مضارع فعله مفتوح العين ، أو مضمونها (مثل : يلعب — يقعد) أو : كان مضارعه معتل اللام ؛ نحو : يرى . =

المكان ، بشرط أن يكون الوزن جارياً على عامله ، (أى : مشتركاً معه فى مثل حروفه الأصلية ، ومشتقاً عليها) ، مثل : وقفت موقِف الخطيب ، وجلس مجلس المتعلم - صنعت مصنع الورق ، وبنيت مبناه . . . فلو كان عامله من غير لفظه لوجب الجر بالحرف : « فى » ؛ نحو : جلست فى مرمى الكرة ^(١) . ومن ثمَّ كان غير متضمن معنى « فى » باطراد ، ومستثنى من التضمن ^(٢) . وهذا القسم يكون مختصاً كالأمثلة السالفة ، ومبهماً ؛ نحو : وقفت موقفاً - جلست مجلساً ^(٣) .

ومما يلاحظ أن هذه الصيغة : (مَفْعَل - مَفْعِل) صالحة للزمان والمكان ويكون التمييز بينهما بالقرائن ؛ كأن يقال : متى حضرت ؟ فيجواب : حضرت محضَر القطار ؛ أى : زمن حضور القطار ؛ لأن « متى » للاستفهام عن الزمن . بخلاف : أين حضرت ؟ فيجواب : حضرت محضَر المجتمعين حول الخطيب ؛ لأن « أين » أداة استفهام عن المكان .

٤ - أنه يجوز تعدد الظروف المنصوبة على الظرفية لعامل واحد بغير إتباع ^(٤) ،

= ويكون على وزن مَفْعَل (بكسر العين) إن كان مضارع فعله مكسور العين ، مثل : يجلس أو : معتل الفاء فى أصلها مع سلامة اللام بشرط أن تكون الفاء واوا تحذف فى مضارعه ؛ مثل : يعد ، من : وعد . أما من غير الثلاثى فيكون على وزن مضارعه ، مع إبدال أوله ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر ؛ مثل : « مستخرج » ومضارعه : « يستخرج » (وفى ج ٣ ص ٢٤٢ م ١٠٦ تفصيل الكلام عليهما وعلى أحكامهما) .

(١) وردت ألفاظ مسموعة بالنصب لا يصح القياس عليها . مثل قولهم : فلان يجلس من الباب مقعد القابلة (أى : المولدة) كناية عن قربه من الباب . وفلان قاعد مزجر الكلب ، ومناط الثريا . كناية عن البعد فيهما .

(٢) كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ١٩٨ وفى رقم ٢ من هامش ص ٢٠٦ . هذا والظروف المكانية الثلاثة : (المجهم - المقدار - ما صيغ من الفعل) هى التى أشار إليها ابن مالك فيما سبق بقوله : - رقم ٣ من هامش ص ٢٠٢ -

وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهِمًا

نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ ؛ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

(٣) وإلى هذا أشار ابن مالك (وهو يسرد الأشياء التى تصلح للنصب على الظرفية المكانية ؛ ومنها

ما صيغ من الفعل كرمى من رمى) بقوله :

وَشَرْطُ كَوْنِ دَامِقِيْسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعٌ

(٤) أى : بغير أن يكون واحد منها تابعاً للآخر ، (نعتاله ، أو عطفه ، أو توكيده ، أو بدلا) .

بشرط اختلافها في جنسها ؛ أى : اختلافها زماناً ومكاناً ؛ مثل : استرح هنا ساعة — أقم عندنا يوماً . أما إذا اتفقت في جنسها فلا تتعدد إلا في صورتين ؛ إحداهما : الإتياع ؛ بجعل الظرف الثانى بدلاً^(١) من الأول ، نحو : أقابلك يوم الجمعة ظهراً . فكلمة : « ظهراً » بدل من كلمة : يوم .

والأخرى ، أن يكون العامل اسم تفضيل ؛ نحو : المريض اليوم أحسن منه أمس . (فالיום وأمس ؛ ظرفان عاملها أفعال التفضيل : أحسن) .

٥ — أنه يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؛ مسaire للرأى القائل بذلك ، توسعاً وتيسيراً ؛ نحو : أعطيت السائل أمامك ويوم العيد — قرأت الكتاب هنا ويوم السبت الماضى .

(١) ولا يبدل الأكثر من الأقل — على الصحيح — ففى نحو : كتبت الرسالة يوم الخميس سنة كذا ... يعرب الظرف الثانى (سنة) حالاً من الأول ، وليس بدلاً (راجع الباب السادس من المغنى) .

.....

زيادة وتفصيل :

من أنواع الظرف ما يكون مؤسساً ؛ وما يكون مؤكّداً ، فالمؤسس هو الذى يفيد زماناً أو مكاناً جديداً لا يفهم من عامله ؛ نحو : صفا الجو اليوم ، فتخصّصته حول المياه المتدفقة ، وبين الأزاهر والرياحين . فكل من الظروف : اليوم - حول - بين . . . يسمى : ظرفاً مؤسساً ، أو تأسيسياً ؛ لأنه أسس - أى : أنشأ - معنى جديداً لا يفهم من الجملة بغير وجوده .

والمؤكد هو الذى لا يأتى بزمن جديد ، وإنما يؤكد زمناً مفهوماً من عامله ومن أمثله قوله تعالى : (سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً) . فالظرف : « ليلاً » لا جديد معه إلا التوكيد لزمّن الإسراء ؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلاً . . . ومثله : سرت حيناً ومدة ، لأن الظرف لم يزد زمناً جديداً غير الزمن الذى دل عليه الفعل (١) .

(١) انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٠٥

المسألة ٧٩ :

الظرف المتصرف وغير المتصرف ، وأقسام كل

الظرف بنوعيه قد يكون متصرفاً ، وقد يكون غير متصرف .

(١) فالمتصرف هو الذى لا يلزم النصب على الظرفية ، وإنما يتركها إلى كل حالات الإعراب الأخرى التى لا يكون فيها ظرفاً ؛ كأن يقع مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً به . . . و.. فمثال الزمان المتصرف : يومكم مبارك ، ونهاركم سعيد . إن يومكم مبارك ، وإن نهاركم سعيد . جاء اليوم المبارك . . . إنا نرقب مجيء اليوم المبارك .

ومثال المكان المتصرف : يمينك أوسع من شمالك — العاقل لا ينظر إلى الخلف إلا للعبء ؛ وإنما وجهته الأمام . ومثل : الفرسح ثلاثة أميال ، وقد عرفنا أن الميل ألف باع (١) .

حكم الظرف المتصرف :

- ١ — إما معرب منصرف ؛ مثل : يوم — شهر — يمين — مكان .
- ٢ — وإما معرب غير منصرف ، مثل : غُدوة (٢) ؛ وبُكرة (٣) ؛ وضُحوة ؛ بشرط أن تكون كل واحدة علم جنس (٤) على وقتها المعين المعروف ؛ سواء أكان هذا الوقت مقصوداً ومحددًا من يوم خاص بعينه ، أم غير مقصود ولا محدد من يوم معين . فهذه الثلاثة — وأشباهاها — تستعمل ظرفاً وغير ظرف ، وفي الحالتين تمنع من الصرف وسبب منعها من الصرف . العلمية والتأنيث اللفظي . فإن فقدت

(١) وفي الظرف المتصرف يقول ابن مالك :

وما يرى ظَرْفًا وغيرَ ظَرْفٍ فذاك ذو تصَرُّفٍ في العُرفِ

أى : في عرف النحاة واصطلاحهم .

(٢) الوقت من طلوع الفجر إلى شروق الشمس .

(٣) الوقت من طلوع الشمس إلى الضحوة ، أى : الضحا ، وهو وقت ارتفاع الشمس في الأفق .

(٤) سبق إيضاحه في مكانه المناسب (ج ١ ص ٢٠٠ م ٢٢ و ٢٠٨ م ٢٣) .

العلمية لم تمنع من الصرف لأنها فقدت تعيين الزمن وتحديدته ؛ وصارت دالة على مجرد الوقت المحض الخالي من كل أنواع التخصيص إلا بقرينة أخرى ؛ وذلك لعدم التعيين ؛ مثل : غُدُوَّةٌ وقتُ نشاط ، يسرنى السفر غدوةً والقُدوم في ضحوةٍ ، بشرط أن يراد بهما مطلق زمن بغير تعيينه. ومن هذا قوله تعالى في أهل الجنة : « (ولهم رزقهم فيها بَكْرَةً وعشياً) » ^(١)

٣- وإما مبنى . والمبنى قد يكون مبنياً على السكون ؛ مثل : « إذ » الواقعة « مضافاً إليه » والمضاف زمان ؛ نحو : لاح النصر ساعة إذْ أخلص المجاهدون - كان النصر يوم إذْ جاهد المخلصون . أو مبنياً على الكسر ، مثل الظرف : « أمس » عند الحجازيين ؛ في نحو : اعتدل الجوُّ أمس .

* * *

(ب) أما غير المتصرف ^(٢) : فنه الذى لا يستعمل إلا ظرفاً ، ومنه ما يستعمل ظرفاً ، وقد يترك الظرفية - ولا يسمى ظرفاً - إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف : « من » - غالباً ^(٣) - فثال الذى لا يستعمل إلا ظرفاً : « قطُّ » ^(٤) ، و « عَوْضٌ » ^(٥) ؛

(١) لزيادة الإيضاح نسوق ما قاله الصبان في هذا الموضع من الجزء الثانى آخر باب الظرف . قال عن غدوة وبكرة - ومثلها ضحوة - ما نصه : (إنهما علمان جنسيان ؛ بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لذين الوقتين ؛ أعم من أن يكونا من يوم بعينه، أولاً . وهذا معنى قولهم : قصد به التعيين أو لم يقصد ، كما وضع لفظ : « أسامة » علماً للحقيقة الأسدية ، أعم من أن يقصد به واحد بعينه أولاً . فالتعيين المنفى قصده هو التعيين الشخصى ، لا النوعى ؛ إذ هو لا بد منه . فلا اعتراض « بأن عدم قصد التبعين يصيرهما نكرتين منصرتين » . ويؤيد ما ذكرناه قول النمامنى : « كما يقال عند قصد التعميم : أسامة شر السباع ، وعند التعيين هذا أسامة فاحذره - يقال عند قصد التعميم غدوةٌ أو بكرةٌ وقت نشاط ، وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة إلى غدوةٌ أو بكرةٌ » قال : « وقد يخلو من العلمية فينصرفان ، ومنه قوله تعالى : « ولهم رزقهم فيها بكرة وعشياً » وحكى الخليل : جئتكم اليوم غدوةً ، وجئتني أمس بكرةً . والتعيين في هذا لا يقتضى العلمية حتى يمنع من الصرف ، لأن التعيين أعم من العلمية فلا يلزم من استعمالها في يوم معين أن يكونا علمين ؛ لجواز أن يشار بهما إلى معين مع بقاءهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات بحسب الوضع كما تقول : رأيت رجلاً وأنت تريد شخصاً معيناً فيحمل على ما أردته المعين ولا يكون علماً » اهـ ما نقله الصبان ثم انظر الكلام عليهما في ج ١ ص ٢١٠ م ٢٢ .

(٢) ستجىء له أمثلة أخرى في الزيادة والتفصيل ص ٢١٥ وما بعدها .

(٣) قلنا : « غالباً » لأن الظرف : « أين » قد يخرج عن النصب على الظرفية إلى الجر بالحرف : « من » أو : « إلى » . وكذلك الظرفان : « ثم » و « هنأ » - بلغاتهما المختلفة - وهما في الوقت نفسه من أسماء الإشارة فيخرجان إلى الجر بأحد الحرفين : « من » أو « إلى » (راجع الصبان ج ١ باب اسم الإشارة عند الكلام على : ثم) . وكذلك الظرف : « متى » قد يخرج إلى الجر بالحرف : « إلى » أو : حتى (٤ ، ٥) سبق الكلام عليهما في هذا الجزء ص ٩٩ م ٦٨ وملخصه : أن « قط » ظرف زمان =

و«بَدَل» ؛ بمعنى : مكان (مثل : خذ هذا بدلَ ذاك) ، و «مكان» بمعنى بدل . (أما مكان» بمعناه الأصلي فظرف متصرف .) وسَحَر^(١) ؛ إذا أريد به سحرُ يوم معين محدد؛ نحو: أزورك سحرَ يوم السبت المقبل؛ وإلا فهو ظرف متصرف ؛ نحو : تمتعت بسَحَرٍ منعش ؛ فهل يساعفني سحرٌ مثله ؟

ومثال ما يلزم النصب على الظرفية وقد يتركها إلى شبهها : عند ، ولدُن ، وقبل ، وبعد^(٢) . . . و . . . مثل : مكثت عندك ساعة ، ثم خرجت من عندك إلى بيتي — سأقصد الحداثق لَدُنَّ الصبحِ حتى الضحا ، ثم أعود من لَدُنْهَا — حضرت قبل الميعاد ، ولم أحضر بعده . أو : حضرت من قبل الميعاد ، ولم أحضر من بعده^(٣) .

حكم الظرف غير المتصرف :

١ — إما معربٌ ممنوع من الصرف ؛ مثل : سَحَر — عَتَمَة^(٤) — عَشِيَة^(٥) بشرط أن يقصد بها التعيين الدال على وقت خاص ؛ فتكون علم جنس عليه ؛ لدلالاتها على زمن معين محدد دون غيره من الأزمان المبهمة الحالية من التعيين .

= لاستغراق الماضي ، ولا يستعمل — في الغالب — إلا بعد نفي أو شبهة . والأفصح في ضبطه : فتح القاف وضم الطاء مع تشديدها . وفيها لغات أخرى — وهو ظرف مبنى على الضم ، مثل : ما خدعت أحداً قط (وهي غير : «فقط» التي سبق الكلام عليها في ص ٩٩) . وعض : ظرف لاستغراق الزمان المستقبل ، — غالباً — ولا يكاد يستعمل إلا بعد نفي أو شبهة . وهو مبنى على الضم أو الفتح أو الكسر إن لم يضاف . فإن أضيف أعرب ؛ نحو : لن أخادع عوض العائضين .

(١) الثلث الأخير من الليل .

(٢) لهذه الظروف وملازمتها النصب على الظرفية أحكام تفصيلية موضع الكلام عليها باب الإضافة

ج ٣ ص ١١٤ وما بعدها .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

وغيرُ ذِي التَّصَرُّفِ : الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً ، أَوْ شَبَهَهَا — مِنَ الْكَلِمِ

يريد : أن الظرف غير المتصرف من الكلمات ، هو : الذي لزم الظرفية وحدها ، أو : لزم الظرفية وقد يتركها إلى شبهها أحياناً . وفي البيت تقصير في صياغته ؛ لقوله : وغير صاحب التصرف . بدل قوله : وغير المتصرف . وكالحذف في الشطر الأخير حيث الواجب : ظرفية فقط ، أو : ظرفية وشبهها .

(٤) الثلث الأول من الليل . (وهي ممنوعة من الصرف على رأى راجح) . (٥) آخر النهار .

- فإن فقدت هذه العلمية صارت نكرة لا تدل على وقت مخصص من يوم بذاته ، وخرجت من نوع الظرف غير المتصرف ودخلت في نوع المتصرف المنصرف ؛ فتصير مبتدأ ، وخبراً وفاعلاً و . . . وغير ذلك ، مع التنوين في كل حالة ؛ نحو سحرٌ خير من عشيةٍ وربّ عتمةٍ خير من سحرٍ^(١) .
- ٢ - وإما معرب مصروف مثل : « بَدَلْ » و « مكان » السالفين .
- ٣ - وإما مبني على السكون أو غيره ، مثل : قطّ ، و مذّ ، ومندّ^(٢) وغيرها (مما سيجيء^(٣) في الزيادة والتفصيل) .
- ٤ - جميع الظروف غير المتصرفة لا يصح التصريح معها بالحرف : « في » بخلاف المتصرفة^(٤) .

* * *

ما ينوب عن الظرف :

يكثّر حذف الظرف الزمانيّ المضاف إلى مصدر وإقامة المصدر مقامه^(٥) ؛ فينصب مثله باعتباره نائباً عنه ، وذلك بشرط أن يُعيّن المصدرُ الوقت ويوضحه ، أو يبين مقداره ، وإن لم يعينه ؛ فثال الأول : أخرج من البيت شروقَ الشمس ، وأعود إليه غروبها - أزورك في العام الآتي قدومَ الراجعين من الحج . تريد : أخرج من البيت وقت طلوع الشمس ، وأعود إليه وقت غروبها - ووقت قدوم الراجعين . فحذف الظرف الزماني : « وقت » . وقام مقامه المصدر : (شروق - غروب - قدوم) فأعربَ ظرفاً بالنيابة .

(١) فتمنع كلمة : « سحر » للعلمية والعدل عن السحر ؛ لأنها تدل على معين كما تدل عليه الكلمة المقرّوة بال التي للتعريف ؛ فكان حقها التصدير بكلمة « أل » التي للتعريف ، ولكن العرب عدلوا عن هذا ؛ فاجتمع في الكلمة العلمية والعدل ، وبسبب اجتماعهما تحقق ما يوجب منع الصرف - كما يقول النحاة - . وتمنع كلمتا : « عتمة وعشية » للعلمية والتأنيث اللفظي . ويشترط لمنع الثلاثة من الصرف الخلو من « أل » ومن الإضافة فإن نكرت نؤنّت وتصرفت ؛ كقوله تعالى : (نجيّناهم بسحرٍ) وكذلك مع أل أو الإضافة ؛ نحو : سافر الرجل يوم الجمعة السحر منه ، أو في سحره .

(٢) لا يكون « مذ ومند » غير متصرفين إلا على الرأى الذي يمنع وقوعها مبتدأ ، أو شيئاً آخر غير الظرفية كما يجيء في رقم ٣ من هامش ص ٢١٩ .

(٣) في ص ٢١٥ .

(٤) كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٩٨ وكما سيجيء في ص ٢١٩ .

(٥) والمصدر قد يقع - أحياناً - ظرفاً دون تقدير مضاف ؛ مثل : أحقاً أنك مكافح ،

وسيجيء في ص ٢٢١ . . .

ومثال الثاني : أمكث عندك كتابة صفحة ؛ أى مدة كتابة صفحة .
 وأنتظرك لبس الثياب ، أى مدة لبسها ، وأغيب غمضة عين ؛ أى : مدة غمضها .
 وقد يحذف الظرف وينوب عنه مصدر مضاف إلى اسم عين ^(١) ثم يحذف هذا المصدر المضاف أيضاً ، ويحل محله اسم العين . باعتباره نائباً عن النائب عن الظرف الزمانى . ويعرب ظرفاً بالإنابة . نحو : لا أكلم السفية النَّيرَيْنِ — أى : مدة طلوع النيرين ؛ وهما : الشمس والقمر : فحذف الظرف الزمانى ؛ وهو : « مدة » ، وقام مقامه المصدر المضاف : « طلوع » ، ثم حذف المصدر المضاف ، وحل محله المضاف إليه ؛ وهو : كلمة : « النيرين » . وتعرب ظرفاً بالإنابة — كما قلنا — . ومن أمثلتهم ؛ لا أجالس مُلحدًا الفَرْقَدَيْنِ ^(٢) ولا أماشيهِ القَارِظَيْنِ ^(٣) ؛ يريدون : مدة ظهور الفَرْقَدَيْنِ ، ومدة غياب القارظين . أما نيابة المصدر عن ظرف المكان فقليلة حتى قصرها على المسموع دون غيره — مثل كلمة : قُرْب — ؛ نحو : جلست قُرْبِ مدفأة ، أى : مكان قرب المدفأة . فكلمة : « قُرْب » مصدر بالنيابة ،

وهناك أشياء أخرى غير المصدر تصلح للإنابة عن الظرف بنوعيه بعد حذفه ، وتعرب ظرفاً بالنيابة .

منها : صفتة ؛ نحو : صبرت طويلاً من الدهر — جلست شرقَ المنزل ؛ أى : صبرت زمناً طويلاً . . . — جلست مجلساً شرقَ المنزل . أو جلست مكاناً شرقَ المنزل . ومنها : عدده ؛ بشرط أن يوجد ما يدل على أنه عدده ؛ كالإضافة إلى زمان ، أو مكان نحو : مشيت خمسَ ساعات قطعت فيها ثلاثة فراسخ .

ومنها كل أو بعض ، وغيرهما مما يدل على الكلية والجزئية ، بشرط الإضافة إلى زمان أو مكان ^(٤) ؛ نحو : نمت كل الليل . . . — استمر الحفل بعض الليل . . . مشيت القافلة كل الأميال — أو : بعض الأميال ^(٥) . . .

(١) اسم ذات ، أى : شئ حسي مجسم . (٢) اسم نجمين .

(٣) رجلان خرجا يجمعان القَرْظَ (وهو : ثمر شجر السنط ، ويستخدم في الدباغة) فلم يعودا .

(٤) كما سيجىء في باب الإضافة ج ٣ ص ٥٨ م ٩٤ .

(٥) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وقد ينوبُ عن مكانٍ مصدرٌ وذاك في ظرف الزمان يكثُرُ

زيادة وتفصيل :

(١) عَرَفْنَا^(١) المبهم من ظروف المكان ، وأنه يشمل أنواعاً منها :
الجهات الست . وقد ألحقوا بالجهات ألفاظاً أخرى ، مثل : عند - لدى -
وسط - بين - إزاء - حذاء . . .

واختلفوا في مثل : داخل - خارج - ظاهر - باطن - جوف الدار - جانب -
وما بمعناه ، كجهة ، ووجه ، وكسَنَف . . . في مثل : قابلته داخل المدينة
أو خارجها ، أو ظاهرها . . . فكثير من النحاة يمنع نصبها على الظرفية المكانية ؛
لعدم إبهامها ، ويوجب جرّها بالحرف : « في » وفريق يجيز ، ويرى أن هذا
أنسب ، لما فيه من التيسير . وكان الجدير بكل فريق أن يبين موقفه من المسموع
المأثور ، ويعتمد عليه في الاستدلال ، واستنباط الحكم ، ولكن هذا لم يعرف عنهم ،
ومن ثم يكون الرأي المجوز أولى بالاتباع ، وإن كانت المبالغة في الدقة والحرص
على سلامة الأسلوب وسموه تقتضى البعد عن الخلاف باستعمال الحرف « في »
لاتفاق الفريقين على صحته ؛ فيجى التّعبير اللغوى على سنن موحد .

(ب) الظروف من حيث التصرف وعدمه ، ودرجته أربعة أقسام :
قسم يمنع تصرفه أصلاً ؛ مثل : « قط » ، « عوض » و « بين » إذا اتصلت بها
الألف أو « ما » فصارت : بيناً أو بيناً ؛ فإنها عندئذ تلازم الظرفية تماماً - كالتى
في ص ٢٢٣ و ٢٢٨ أيضاً - ويلحق به مثل : « عند » وفوق ، وتحت^(٢) وأشباهاها
مما لا يخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بالحرف : « من » - غالباً . -

وقسم ثان : يتصرف كثيراً ، كيوم ، شهر ، يمين^(٣) ، شمال ، ذات
اليمين ، ذات الشمال^(٤) .

(١) في ص ٢٠٥ . (٢) هناك رأى يقول : إن فوق ، وتحت - يتصرفان نادراً .
ولا داعى للأخذ به ، وسيجى في ص ٢٢٧ . الكلام على حالات بنائهما وإعرابهما .
وهناك رأى يقرر تصرفهما نادراً . ولا داعى للأخذ به .

(٣) كل من الطرفين : « يمين » ، و « شمال » قد يكون معرباً ، وقد يكون مبنياً . وتفصيل هذا
في ص ٢٠ و ٢٢٧ . من هذا الجزء . أما تفصيل الكلام على معناهما وإضافتهما في ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣ .

(٤) بشرط إضافة : « ذات » إلى : « اليمين » أو : « الشمال » (كما سيأتى في ص ٢٢٠ من هذا
الجزء ، وفي ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣) هذا ، إلى أن لكلمة : « ذو » و « ذات » أحكاماً أخرى في ج ١
ص ٧٠ م ٨ ، باب الأسماء الستة ، و ص ٢٥٤ م ٢٦ باب الموصول .

وثالث : متوسط فى تصرفه ؛ وهو : أسماء الجهات (إلا ما سبق حكمه فى القسمين السالفين ؛ من مثل : فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وذات اليمين ، وذات الشمال . . .) .

ومن هذا القسم المتوسط : « بين » التى لم يتصل بآخرها : « الألف » أو « ما » فإن اتصلت بها : « الألف » أو : « ما » (وصارت : بينا — بينما) . . . فهى ممنوعة التصرف ؛ كما أسلفنا .

ورابع : تصرفه نادر فى السماع ، لا يقاس عليه ، مثل : الآن ، وحيث ، ودون ، التى ليست بمعنى ردىء — ووسط ؛ بسكون السين فى الغالب . أما بفتحها فاسم متصرف فى الغالب أيضاً . وفى غير الغالب يجوز فى كليهما التскين والفتح . والأفضل اتباع الغالب ؛ ليقع التفاهم بغير تردد . وقد وضعوا علامة للتمييز المعنوى بين الكلمتين ؛ فقالوا : إن أمكن وضع كلمة : « بين » مكان : « وسط » واستقام المعنى فهى ظرف ؛ نحو : جلست وسط القوم ، أى : بينهم . وفى هذه الحالة يحسن تскين السين ؛ مراعاة للغالب . وإن لم تصلح كانت اسماً ، نحو : احمر وسط وجهه . وفى هذه الصورة يحسن تحريك السين بالفتح ؛ مراعاة للغالب .

(ح) إذا كان الظرف منصوب اللفظ أو المحل على الظرفية ، وجب — عند الأكثرين — أن يكون متعلقاً بالعامل الذى عمل فيه النصب ^(١) ، وهذا العامل يكون — فى الغالب — فعلاً ، أو مصدرًا ، أو شيئًا يعمل عمل الفعل ^(٢) كالوصف ؛ نحو : سافرت يوم الجمعة فوق دراجة بخارية . أو : أنا مسافر يوم الجمعة فوق دراجة بخارية . . . فالظرفان « يوم » و « فوق » متعلقان بعاملهما « سافر » أو : « مسافر » . . . ومعنى أنهما متعلقان به : مرتبطان ومستمسكان به ، كأنهما جزء منه لا يظهر معناه إلا بالتعلق به . فاستمسكا بهما بالعامل كاستمساك الجزء بأصله ، ثم هما فى الوقت نفسه يكملان معناه .

بيان هذا أن العامل يؤدى معناه فى جملة ، ولكن هذا المعنى لا يتم ولا يكمل إلا بالظرف الذى هو جزء متمم ومكمل له ؛ فى مثل : مجلس المريض . . .

(١) سبق فى ص ٢٠٠ و ٢٠٣ م ٧٨ كلام هام يتصل بهذا الموضوع ، ويتممه . وسيجىء فى باب حروف الجر عند الكلام على شبه الجملة م ٨٩ ما يزيد توفية واكتالا .

(٢) وقد يكون تعلقهما بالإسناد (أى : بالنسبة) على الوجه المشروح فى هامش ص ٢٧٩ و ٣٤٣ أما تعلقه بأحرف المعانى فقد سبق بيانه فى رقم ٢ من هامش ص ٢٠٠ م ٧٨ .

نحس في المعنى نقصاً يتمثل في الأسئلة التي تدور في النفس عند سماع هذه الألفاظ ؛
ومن الأسئلة : أين جلس ؟ أكان فوق السرير ، أمام السرير ، وراء النافذة ، يمين
الداخل . . ، شمال الخارج . . . ؟ متى جلس ؟ أصبحاً ، أم ظهراً ، أم
مساء . . . ؟ وهكذا . . . فإذا جاء الظرف الزماني أو المكاني فقد أقبل ومعه جزء
من الفائدة ينضم إلى الفائدة المتحققة من العامل ؛ فيزداد المعنى العام اكتمالاً
بقدر الزيادة التي جلبها معه ؛ فجئته إنما هو لسبب معين ، ولتحقيق غاية مقصودة
دعت إلى استحضاره ، هي إيضاح معناه وتكملة معنى عامله . فلهذا وجب أن يتعلق به
والاهتمام إلى هذا العامل قد يحتاج في كثير من الأحيان إلى فطنة ويقظة ،
ولا سيما إذا تعددت في الجملة الواحدة الأفعال أو ما يعمل عملها ؛ حيث يتطلب
استخلاص العامل الحقيقي من بينها أناة وتفهماً ، خذ مثلاً لذلك : أسرع الطائفة
التي تخيرتها بين السحب . . . ، فقد يتسرع من لا دراية له فيجعل الظرف
« بين » متعلقاً بالفعل القريب منه ، وهو الفعل : « تخير » فيفسد المعنى ؛
إذ يصير الكلام : تخيرت الطائرة بين السحب ، إنما الصحيح : أسرع بين
السحب ، وهذا يقتضي أن يكون الظرف متعلقاً بالفعل « أسرع » ، فيزداد معناه ،
ويكمل بعض نقصه ، كما لو قلنا : تخيرت الطائرة فأسرعت بين السحب .

مثال آخر : قاس الطبيب حرارة المريض ، وكتبها تحت لسانه ، فلا يصح
أن يكون الظرف « تحت » متعلقاً بالفعل : « كتب » ؛ لئلا يؤدي التعلق إلى
أن الكتابة كانت تحت اللسان ؛ وهذا معنى فاسد لا يقع . أما إذا تعلق الظرف
« تحت » بالفعل : « قاس » فإن المعنى يستقيم ، وتزداد به الفائدة ، أي : قاس
الطبيب حرارة المريض تحت لسانه . فالقياس تحت اللسان . وهكذا يجب الالتفات
لسلامة المعنى وحدها دون اعتبار لقرب العامل أو بعده من الظرف .

(د) الزمان أربعة أقسام^(١) :

أولها : المعين^(٢) المحدود^(٣) معاً ، مثل رمضان - المحرم (من غير أن
يذكر قبلهما كلمة : شهر) - الصيف - الشتاء . وهذا القسم يصلح جواباً

(١) من ناحية استغراق المعنى . (راجع الجمع ج ١ ص ١٩٧ والصبيان ج ٢ ص ٩٥ وبينهما
اضطراب ظاهر تداركناه بمعونة مراجع أخرى) .

(٢) أي : المعين بالعلمية . (٣) الدال بلفظه على عدد محدود .

لأداتي الاستفهام : « كم » - ومتى ، نحو : كم شهراً صمت ؟ متى رجعت من سفرك ؟ والجواب : صمت رمضان - رجعت الصيف . . .
ثانياً : غير المعين وغير المعدود ؛ فلا يصلح جواباً لواحد منهما ؛ مثل : حين - وقت .

ثالثها : المعين غير المعدود ؛ فيقع جواباً لأداة الاستفهام : « متى » فقط ؛ نحو : يوم الخميس ، وكلمة : « شهر » المضاف إلى اسم بعده من أسماء الشهور ، مثل : شهر صفر - شهر رجب . . . وذلك جواباً فيهما عن قول القائل : متى حضرت ؟ متى تغيب ؟

رابعها : المعدود غير المعين ؛ فيقع جواباً لأداة الاستفهام : « كم » فقط ؛ نحو : يومين ، ثلاثة أيام ، أسبوع - شهر - حَوَل .

١ - فالذى يصلح جواباً للأداتين : « كم » ، و « متى » (وهو القسم الأول) ، أو يصلح جواباً للأداة : « كم » (وهو القسم الرابع) يستغرقه الحدث (المعنى) الذى تضمنه ناصبه - سواء أكان الجواب نكرة أم معرفة - بشرط ألا يوجد ما يدل على أن الحدث مختص ببعض أجزاء ذلك الزمان . فإذا قيل : كم سرت ؟ فأجبت : « شهراً » ، وجب أن يقع السير في جميع الشهر كله ، ليله ونهاره - إلا إن قامت قرينة تدل على أن المقصود المبالغة والتجاوز - وكذا إن كان الجواب : المحترم ، مثلاً . وكذا يقال في الأبد والدهر ، مقرونين بكلمة : « أل » فالحدث الواقع من ناصبهما يستغرقهما ليلاً ونهاراً^(١) .

فإن كان حدث الناصب (أى : معناه) مختصاً ببعض أجزاء الزمان . استغرق بعضها الذى يختص به ، وانصب عليه وحده دون غيره من الأجزاء الأخرى . فإذا قيل : كم صمت ؟ فكان الجواب : « شهراً » ، انصب الصوم على الأيام دون الليالي ؛ لأن الصوم لا يكون إلا نهاراً . وإذا قيل : كم سريت ؟ فكان الجواب : « شهراً » - انصب السرى على الليالي دون الأيام ؛ لأن السرى لا يكون إلا ليلاً . وكذا يقال : فى الليل والنهار معرفين ، فالحدث الواقع على كل منهما مقصور على زمنه الخاص .

(١) أما كلمة : « أبداً » بغير « أل » فلاستغراق الزمن المستقبل وحده . فإذا قلت : صام الرجل الأبد ، كان معناه : صام كل زمن من أزمنة عمره ، القابلة للصوم - عادة - إلى حين وفاته . ولا تقول : صام أبداً ؛ وإنما تقول : لأصوم أبداً .

٢ - وغير ماسبق في : (١ و ٢) يجوز فيه التعميم والتبويض ؛ كيوم ، وليلة ، وأسماء أيام الأسبوع ، وأسماء الشهور ؛ بشرط أن يذكر قبلها المضاف وهو كلمة : شهر ؛ كشهر رمضان - شهر المحرم .

وهناك رأى آخر من عدة آراء في هذا البحث ؛ هو : أن ماصح جواباً لأداة الاستفهام : « كم » ، أو : « متى » يكون الحدث (المعنى) في جميعه تعميماً أو تقسيطاً ، فإذا قلت : سرت يومين ؛ فالسير واقع في كل منهما من أوله إلى آخره ، وقد يكون في كل واحد من اليومين ، وإن لم يشمل اليوم كله من أوله إلى آخره . ولا يجوز أن يكون في أحدهما فقط . ومن التعميم : صمت ثلاثة أيام ، ومن التقسيط : أذنت ثلاثة أيام ، ومن الصالح لهما : تهجدت ثلاث ليال . وعلى كل فهذه - كما قالوا - ضوابط تقريبية . والقول الفصل للقرائن الحاسمة ، ولا سيما العرف الشائع ؛ فتلك القرائن هي التي توضح أن المراد التعميم أو التبويض .

(هـ) قلنا (١) إن الظرف غير المتصرف إما معرب منصرف ، وإما معرب غير منصرف ، وإما مبني ، وقد تقدمت الأمثلة . وهو في حالاته الثلاث لا يجوز أن تسبقه « في » (٢) . فالمبني قد يكون مبنياً على السكون مثل : مذ (٣) ، ولدن ... أو على الضم ؛ مثل : منذ (٣) ، أو على فتح الجزأين ؛ مثل ظروف الزمان أو المكان المركبة ؛ (نحو : صباح مساء - يوم يوم - صباح صباح . والمعنى : كل صباح - وكل يوم - وكل صباح ومساء .) (ومثل : بين بين وستأتى) (٤) فإن فقدت التركيب ، أو أضيف أحد الجزأين للآخر ، أو عطف عليه - امتنع البناء ، ووجب إعرابها وتصرفها ... لكن أبقى المعنى في الجميع مع فقد التركيب ، ومع العطف ، أو الإضافة كما كان مع التركيب أم يختلف ؟ اتفقوا على أنه باق في الجميع ، إلا صباح مساء عند الإضافة ، مثل : أنت تزورنا صباح مساء ، ففريق يرى أنها كغيرها من الظروف المركبة التي تتخلى عن التركيب وتضاف ، فيظل المعنى الأول باقياً بعد الإضافة (وهو :

(١) في ٢١٢ م ٧٩ .

(٢) كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٩٨ وفي رقم ٤ من ص ٢١٣ .

(٣) لا يكون « مذ ومنذ » غير متصرفين إلا في الرأى الذى يقصرهما على الظرفية وحدها ، ويمنع

وقوعهما مبتدأ ، كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٢١٣ . (٤) في ص ٢٢٠ و ٢٢٣ و ٢٢٨ .

كل صباح وكل مساء) ، وفريق يرى أن المعنى مع الإضافة يختلف ؛ فيقتصر على الصباح وحده كما في المثال السالف ، حيث تقتصر الزيارة فيه على الصباح فقط ؛ اعتماداً على أن المعنى منصب على المضاف ، وهو الصباح . أما المضاف إليه فهو مجرد قيد له ؛ أى : صباحاً لمساء .

والحق أن الأمرين محتملان ، إلا عند وجود قرينة تحتم هذا وحده ، أو ذاك . ومن الظروف المركبة المبنية على فتح الجزأين والتي لا تتصرف : « بينَ - بينَ » ^(١) بمعنى : التوسط بين شيئين ، مثل : درجة حرارة الجو أو الماء : بينَ - بينَ ، أى : متوسطة بين المرتفعة والمنخفضة . ثروة فلان بينَ - بينَ ، أى : بينَ - الكثيرة والقليلة . . . فإن فَتَحَ الظرف : « بينَ » التركيب صار معرباً متصرفاً ومنه قوله تعالى : (. . . مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ) ، وقوله : (لقد تقطع بينكم) ومن قرأه بالنصب بدل الضم فقد جرى على أغلب أحواله ^(٢) . ومثله الظرف : « دون » في قوله تعالى : (ومنّا دُونُ ذلك) .

ومن الظروف غير المتصرفة ^(٣) : « ذا » ، و « ذات » ، بشرط إضافتهما إلى الزمان دون غيره ، فيلتزمان النصب على الظرفية الزمانية ؛ فلا يجوز جرّهما بـ « في » ، ولا وقوعهما في موقع إعرابى آخر ، إلا على لغة ضعيفة لقبيلة « خَشْعَم » تبيع فيهما التصرف . وقد رفضها جمهرة النحاة (راجع المجمع ج ١ ص ١٩٧) ؛ نحو : قابلت الأخ ذا صباح ، أو ذا مساء ، أو ذات يوم ، أو ذات ليلة ، أى : وقتاً ذا صباح ، ووقتاً ذا مساء ، ومدة ذات يوم ، ومدة ذات ليلة ، أى : وقتاً صاحباً لهذا الاسم ، ومدة صاحبة لهذا الاسم ^(٤) .

وقد تضاف « ذات » . إلى كلمة : « اليمين » أو : « الشمال » — وهما من الظروف المكانية كما سبق ^(٥) — فتصير ظرف مكان متصرفاً ؛ نحو : تتحرك

(١) سيجىء إشارة إليها في ص ٢٢٣ بمناسبة الكلام على : « إذا » كما سيجىء بعض أحكامها الهامة في ص ٢٢٨ . (٢) يجوز إعرابه ظرفاً منصوباً مباشرة ، والفاعل محذوف ، ويجوز اعتباره اسماً مبنياً على الفتح في محل رفع فاعل . . . وهناك إعرابات أخرى . . . وانظر كلاماً يختص به في ص ٢٢٣ و ٢٢٨ . (٣) لهذه الظروف أمثلة أيضاً في ص ٢١١ و ٢١٥ م ٧٩ .

(٤) سبقت الإشارة لهذه الظروف في ص ٢١٥ أما إيضاح معناها وحكم إضافتها مفصله فيجىء في ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣ . (٥) في ص ٢١٥ .

على فتح همزة « أن » . وسبقت الإشارة إليه في رقم ٥ هامش ص ٢١٣ .

فغير شك ، وجهدَ رأى ، وظنّاً منى — كلمات منصوبة على الظرفية الزمانية^(١) ؛ توسعاً بإسقاط حرف الجر : « في » والأصل : في غير شك — في جهد رأى — في ظنى — والظرف فيها جميعاً خبر مقدم والمصدر المؤول بعده مبتدأ مؤخر .
ومن أمثلة ظروف المكان السماعية : مُطَرْنَا السهلَ والجبلَ ، وضربت الجاسوسَ الظَّهْرَ والبطنَ ، وإنما كانت هذه الظروف سماعية مقصورة عليه لأنها لا تدخل في أنواع الظروف المكانية القياسية .

(ز) قد ينزل بعض الظروف منزلة الشرط ، فيحتاج الجملة بعدها جملة أخرى بمثابة الجواب ، وقد تقترب بالفاء كقوله تعالى : (وإذ لم يهتدوا به فسيقولون ...) وعلى هذا قول ابن مالك في حكم خلا وعدا ، في باب الاستثناء : (وحيث جرّاً فهما حرفان ...)^(٢) .

(ح) الظروف الزمانية والمكانية متعددة الأنواع ، والأحكام ، جديدة أن تستقل برسالة توفيقها حقها من البسط ، والإيضاح ، والتهذيب ، وجمع شتاتها المتناثر في المطولات ، والمراجع الكبيرة ، واستصفا ما يجدر الأخذ به ، واستبعاد ما يغشيه مما لا يناسب . وتحقيق هذا كله غرض جليل هام يقتضى بحثاً مستقلاً ؛ لا ترجمه البحوث الأخرى ؛ فتضغطه ، أو تطغى عليه .

على أن هذا لا يحول دون استخلاص موجز ، مركز ، دقيق : قد يفيد القانع ، أو يسعف المضطر ، ولكنه لا يغنى ، المستقصى ، الذى لن يرضى بغير التوفية بديلاً . ومثل هذا لا يجد طلبته إلا في بطون المراجع الواسعة ؛ كالمغنى ، وشرح المفصل ، والجزء الأول من همع الهوامع : للسيوطى ؛ فقد حوى — أو كاد — من شأن « الظرف » بنوعيه ولا سيما الظرف المبنى — ما لم يهياً لسواه ، وقد جمع في فصل : « الظروف » المبنية ما وصفه صادقاً بقوله في ص ٢٠٤ : « إني أوردت ما لم أسبق إلى جمعه واستيفائه من مبنى ظروف الزمان والمكان مرتباً على حروف المعجم ... » .

(١) والمعنى : سرورك حاصل في زمن لا شك في وقوع السرور فيه ، وإحسانك متحقق في زمن سجلت فيه هذا قدر جهدى واستطاعتي ، وأدبك حاصل في زمن أظن وقوعه فيه .

(٢) راجع الصبان والخضرى عند شرح البيت . ويحجى الإيضاح في هامش ص ٢٧٩ وانظر الكلام على الظرف « بين » في ص ٢٢٨ وفي ص ٢٢٩ وهما لها لصلته بالموضوع .

وفما يلي الموجز : الذى استخلصناه من تلك المراجع على حسب الحروف الهجائية ، مع ترك ما سبق الكلام عليه ^(١) .

١ - إذ ^(٢) - ظرف للزمن الماضى فى أكثر استعمالاتها ، وقد تكون للمستقبل بقرينة . ، وهى مبنية على السكون ، غير متصرفة . وتكون أحياناً مضافاً إليه ، والمضاف اسم زمان ؛ نحو : حينئذ - يومئذ . . . فتتحرك « الذال » بالكسر عند التنوين . وإذا كانت ظرفاً التزمت الإضافة إلى جملة ، إما اسمية ليس عجزها فعلاً ماضياً ، نحو قوله تعالى : (واذكروا إذ أنتم قليل . . .) ، وقوله : تعالى : (. . . إذ هما فى الغار) وإما فعلية نحو : جئتكم إذ دعوتنى . ويشترط فى الجملة الفعلية أن تكون ماضوية لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط - بأن يكون فعلها مضارعاً قصد به حكاية الحال الماضية - و ألا تكون شرطية ، ولا مشتملة على ضمير يعود على المضاف ؛ فلا يصح : أتذكر إذ إن تأتينا نكرمك . . . وقد يحذف شطر الجملة الاسمية أحياناً مع ملاحظة وجوده ؛ نحو :

(والعيش منقلب إذ ذاك أفناناً .) التقدير عندهم : والعيش أفناناً إذ ذاك كذلك ؛ لأنها لا تضاف إلى مفرد ^(٣) .

وقد تحذف الجملة التى تضاف إليها ، ويعوض عنها التنوين ^(٤) ؛ نحو : أقبل الغائب وكنتم حينئذ مجتمعين ، أى : حين إذ أقبل . . . وقد تزداد للتعليل ، كقوله تعالى : (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون) ، أى : لأجل ظلمكم فى الدنيا . . . وهى حرف بمنزلة لام التعليل . . . وقيل : ظرف ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام ، لا من اللفظ ؛ وهذا أحسن . وقد تكون حرفاً للمفاجأة ، أو زائدة لتأكيد معنى الجملة كلها ؛ وذلك بعد كلمة : « بين » ^(٥) المختومة « بالآلف » الزائدة ، أو « ما » الزائدة ؛ نحو : بينا

(١) كالى فى صفحة ٢١٥ ، وغيرها

(٢) سيجىء الكلام على « إذ » و « إذا » بمناسبة أخرى فى ج ٣ باب الإضافة ص ٦٣ ، ٧٠ ، ٧٢ م ٩٤ ويحىء كلام آخر مفيد على : « إذا » فى ج ٤ باب عوامل الجزم ص ٣٣٣ م ٥٦ .

(٣) قد يبدو هذا التقدير غريباً ، ولكن نزول غرابته - كما يحىء فى ج ٣ ص ٦٥ م ٩٤ - بأمثلة أخرى توضحه وتؤيده . كأن نقول : المنافق منقلب أحوالاً إذ هذا - المنافقان منقلبان أحوالاً إذ هذان - المنافقون منقلبون أحوالاً إذ هؤلاء . فى كل هذه التراكيب وأشباهها - وما أكثرها - لا يتم المعنى إلا بالتقدير

السالف . (٤) كما سبق فى ج ١ ص ٢٦ م ٣ . (٥) لها بيان فى ص ٢٢٠ و ٢٢٨ .

نحن جلوس إذ أقبل صديق . . . ومثل : فبينما العسر إذ دارت مياسير (١) .
 ٢- إذا - والصحيح أنها اسم ؛ بدليل وقوعها خبراً مع مباشرتها الفعل ؛
 نحو : الهناء إذا تسود المحبة الأهل ، ووقوعها بدلا من الاسم الصريح ؛
 نحو : المقابلة غدا إذا تطلع الشمس .

١- وهي ظرف للمستقبل في أكثر استعمالاتها : وتكون للماضي بقريئة ؛ نحو
 قوله تعالى : (وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضوا إليها . . .) لأن الآية نزلت بعد
 انفضاضهم .

وقد تكون للحال ؛ نحو قوله تعالى : (والليل إذا يغشى) لأن الليل والغشيان
 مقترنان . ولأن « إذا » في الآية متعلقة بفعل القسم وفعل القسم للحال (٢) .

ب - والغالب في استعمالها أن تتضمن مع الظرفية معنى الشرط بغير أن تجزم
 إلا في ضرورة الشعر ، وتحتاج بعدها إلى جملتين ، الأولى تحتوى على فعل الشرط ،
 والثانية هي الجواب . نحو قوله تعالى : (إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس
 يدخلون في دين الله أفواجا - فسبح بحمد ربك واستغفره . . .)

وقد تجرد للظرفية المحضة الخالية من الشرط (٣) ؛ نحو قوله تعالى : (والليل
 إذا يغشى والنهار إذا تجلّى . . .) ، وقوله : (والضحى إذا سجد . . .) ،
 وقوله تعالى : (وإذا ما غضبوا هم يغفرون (٤)) وبعض الأمثلة السابقة .

(١) ولا يشترط فيها غير هذا ، بخلاف « إذا » الفجائية التي سيجيء الكلام عليها .
 (٢) كل هذا بشرط أن يكون المراد هو عظمة الليل ؛ لكيلا يلزم أن يكون القسم في وقت غشيان
 الليل .

(٣) جمهرة النحاة في هذه الحالة توجب نصبها على الظرفية دون غيرها ، فلا تكون فاعلا ولا مفعولا
 به ، ولا غيرهما . أما قوله عليه السلام لعائشة : « إني لأعلم إذا كنت عني راضية . . . » فيؤولونه بأن
 المراد : إني لأعلم شأنك إذا كنت عني راضية ، ولا يوافقون على أن تكون مفعولا به ، لكلا يفسد المعنى
 إذ المراد ليس العلم بالزمن ، وإنما المراد العلم بالحال والشأن .

وهذا صحيح في الحديث السالف أما في غيره فقد يكون المراد وقوع الأثر على الزمن نفسه وعندئذ لا يمنع
 مانع من أن تكون « إذا » مفعولا به ، فزولا على ما يقتضيه المعنى .

(٤) لو كانت « إذا » في الآية شرطية لاشتمل جوابها (هم يغفرون) على الفاء الرابطة أو ما يندوب
 عنها في الربط ، لأن هذا الجواب جملة اسمية تحتاج للربط ، ولا داعي للمحمل بأن الرباط قد يحذف أحيانا .
 (انظر ح ٤ ص ٣٣٣ م ١٥٦ لأهميته) .

.....
 وإذا كانت للشرط فإنها لا تدل على التكرار ؛ ففي مثل : إذا خرجت أخرجُ معك . يتحقق المراد بالخروج مرة واحدة . وهي أيضاً لا تفيد الشمول والتعميم — في الرأي الشائع — فلو حلف رجل على أن يتصدق بمائة — مثلاً — إذا رجع ابن من أبنائه الغائبين ؛ فرجع ثلاثة ، لم يجب عليه إلا مائة ، وتسقط عنه اليمين بعدها .

وتستعمل « إذا » الظرفية الشرطية في التعليق إذا كان الأمر محقق الوقوع ^(١) ، نحو : إذا أقبل الشتاء أقيم عندكم ، أو المرجح وقوعه ، نحو : إذا دعوتموني أيها الإخوان أحضر .

ح — « وإذا » الظرفية مضافة دائماً إلى جملة فعلية والأكثر أن تكون ماضوية وقد اجتمع النوعان في قول الشاعر :

والنفس راغبة إذا رغبتُها وإذا تُردُّ إلى قليل تنقنعُ

والماضى في شرطها أو جوابها مستقبل الزمن ؛ كحالها دائماً مع أدوات الشرط الجازمة ، فإن وليها اسم مرفوع بعده فعل فالاسم فاعل لفعل محذوف ^(٢) مثل : (إذا السماء انشقت . . .) وحين تقع ظرفية شرطية فإنها تكون مضافة إلى الجملة الشرطية المكونة من فعل الشرط ومرفوعه ، ومنصوبة بما يكون في جملة الجواب من فعل أو شبهه ^(٣) .

د — وقد تكون « إذا » للمفاجأة ^(٤) — والأحسن في هذه الحالة اعتبارها حرفاً ^(٥) — ؛ فتدخل وجوباً ؛ إما على الجمل الاسمية ؛ نحو : اشتدت الريح ، فإذا البحر هائج ،

(١) وهي بهذا تختلف عن « إن » الشرطية وأخواتها فإنها تكثر في الأمر المحتمل ، أو المشكوك في تحققه . وقد تدخل على المستحيل ، كقوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد . . .) وقد تدخل على الأمر المحقق إن كان غير متيسقن الزمان ؛ كقوله تعالى : (أفإن مت فهم الخالدون) ؟ فالموت محقق ، ولكن زمنه مبهم . وفي الجزء الرابع ص ٣٢٧ م ١٥٥ و ص ٣٣٣ م ١٥٦ . — باب الجوازم — البيان الشامل لهذه الأدوات كلها .

(٢) لهذا الرأي السائد توضيح واف سبق في باب الاشتغال من هذا الجزء ص ١٠٦

(٣) ولا يمنع من هذا العمل أن يكون الجواب مشتملاً — أحياناً — على الفاء الرابطة أو ما ينوب عنها ، لأن هذه الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها في غير هذا الموضع الذي يكون فيه العامل واقعاً في جواب الشرط .

(٤) أى مفاجأة ما بعدها لما قبلها ، بمعنى : هجومه .

(٥) ويجوز اعتبارها ظرف زمان أو مكان أيضاً ، بمعنى : (ففي الوقت أو في المكان) — راجع

وإما على الحمل الفعلية المقرونة بقد ، نحو : اشتدت الرياح ؛ فإذا قد لجأت السفن إلى الموانئ - يضطرب البحر فإذا قد يتألم ركاب البواخر . كما يجب في كل حالاتها أن يسبقها كلام قبلها تقع عليه المفاجأة ، وأن تكون المفاجأة في الزمن الحال^(١) حتماً - لا المستقبل ، ولا الماضي - وأن تقترن بها الفاء الزائدة للتوكيد^(٢) وأن تخلو من جواب بعدها . وقد تليها الباء الزائدة التي تدخل سماعاً في مواضع ؛ منها بعض أنواع معينة من المبتدأ ؛ كالمبتدأ الذي بعدها ، نحو نظرت فإذا بالطيور مهاجرة^(٣) .

٣ - الآن - وهو اسم للوقت الحاضر جميعه عند نطق الإنسان بهذه الكلمة ؛ نحو : أنارت الشمس الآن ، أو الحاضر بعضه فقط ، مثل : الملاح يحرك سفينته الآن . فإن تحريكه السفينة لا يعم ولا يشمل كل وقته الحاضر .

وهو ظرف ، مبنى على الفتح ، وظرفيته غالبية ، لازمة ، أى : لا يخرج عنها إلا في القليل الذي لا يقاس عليه . ويرى بعض النحاة أنه معرب منصوب على الظرفية - وليس مبنياً - وله أدلة تدعو إلى الاطمئنان والاستراحة لرأيه الأسهل .

٤ - أمس - اسم ، معرفة ، متصرف ، وهو اسم زمان لليوم الذي قبل يومك مباشرة ، أو ما في حكمه عند إرادة القرب . ويستعمل مقروناً بأل لزيادة التعريف ، أو غير مقترن بها فلا يفقد التعريف .

وللعرب فيه لهجات ولغات مختلفة ، تعددت بسببها آراء النحاة في استنباط حكمه . وخير ما يستصفي منها أنه : إذا كان مقروناً بأل فأعرابه وتصرفه هو الغالب ولا يكون ظرفاً ؛ نحو كان أمس طيباً - إن أمس طيب ، أسفت على انقضاء أمس . وإذا لم يكن مقترناً بأل فالأحسن عند استعماله ظرفاً أن يكون مبنياً على الكسر دائماً في محل نصب ؛ نحو أتممت الكتابة أمس . وإن

(١) المقصود بالزمن الحال : الزمن الذي ينحدر فيه المعنيان في وقت واحد ؛ المعنى الذي بعدها والمعنى الذي قبلها ؛ بحيث يقرنان معاً في زمن تحققهما ، ولو كان الزمن ماضياً ؛ كالذي في نحو : خرجت أمس فإذا المطر فياض .

(٢) وقد سبقت الإشارة لهذا في ج ١ ص ٤٩٢ .

(٣) راجع المعنى ج ١ عند الكلام على «الباء» ، و ص ٣٧٨ الآتية حيث الكلام على حرف الجر الباء ، والبيان الأنسب .

لم يستعمل ظرفاً فالأحسن بناؤه على الكسر أيضاً في جميع أحواله . نحو انقضى
 أمس - بخير - إن أمس - كان حسناً - لم أشعر بانقضاء أمس .
 ومما يتصل باستعمال : « أمس » ما جاء في كتاب لسان العرب - وغيره - وهو
 أنك تقول : ما رأيت الصديق منذ أمس ؛ إذا كان ابتداء عدم الرؤية هو اليوم
 الذي قبل يومك الحالي مباشرة . فإن لم تره يوماً قبل أمس قلت : ما رأيته منذ أول
 من أمس . فإن لم تره منذ يومين قبل أمس قلت : ما رأيته منذ أول من أول من
 أمس ، ولا يقال إلا ليومين قبل أمس ، أى : لا يصح ذكر « أمس » لما قبلهما (١) .
 ٥ - بعد - أول - قبل - أمام - قدام - وراء - خلف - أسفل - يمين -
 شمال - فوق - تحت - على - دون - . . . (٢)

من الظروف المبنية حيناً ، والمعرية حيناً آخر : « بعد » وهو زمان ملازم
 للإضافة ، غير أن المضاف إليه قد يذكر ، نحو : صفا الجو بعد المطر ؛
 وفي هذه الحالة يتعين أن يكون الظرف معرباً منصوباً بغير تنوين ؛ لأنه مضاف ،
 ويجوز جره بالحرف : « من » .

وقد يحذف المضاف إليه وينوى وجود لفظه بنصه الحرفي ؛ فيبقى المضاف
 على حاله معرباً منصوباً غير منون ؛ كما كان قبل حذف المضاف إليه ؛
 نحو : لما انقطع المطر صفا الجو بعد ، أى : بعد المطر . وحكم الظرف هنا
 كسابقه .

وقد يحذف المضاف إليه ، ويستغنى عنه نهائياً كأن لم يكن ؛ مثل : صفا
 الجو بعداً . . . والظرف في هذه الحالة معرب منصوب منون . . .

وقد يحذف وينوى معناه . (أى : ينوى وجود كلمة أخرى تؤدى معنى المحذوف
 من غير أن تشاركه في نصه وحروفه) وفي هذه الصورة يلتزم الظرف المضاف :
 البناء على الضم ؛ مثل : لما انقطع المطر صفا الجو بعد ، أى : بعد انقطاعه ، أو
 بعد ذلك . . . فالأحوال أربعة (٣) تعرب في ثلاثة منها ، وتبنى في حالة واحدة ،

(١) راجع الكلام على كلمة : « أول » في الصفحة التالية ، ثم إيضاح آخر عنها في ج ٣ ص ١٢٣
 و ١٢٥ م ٩٤ - باب الإضافة - .

(٢) في باب الإضافة من ج ٣ ص ١١٥ م ٩٥ تفصيل الكلام على هذه الظروف ، وعرض أحكامها
 مستوفاة .

(٣) تفصيل أحكامها وأحوالها في ج ٣ ص ٥٣ م ٥٩ - باب الإضافة .

هى : التى يحذف فيها المضاف وينوى معناه . وتلك الأحوال الأربعة تنطبق على باقى الظروف التى وليّت : « بعد » .

غير أن هناك بعض الأمور تتصل بلفظ : « أول » الذى ليس ظرفاً (١) . منها : اعتباره اسماً مصروفاً معناه ابتداء الشيء المقابل لنهايته ، ولا يستلزم أن يكون له ثان ؛ فقد يكون له ثان ، وربما لا يكون ؛ تقول : هذا أول ما اكتسبته ، فقد تكتسب بعده شيئاً ، أو لا تكتسب . وقيل : يستلزم ، كما أن الآخر يستلزم أولاً . والحق الرأى الأول . وللقرائن دخل كبير فى توجيه المعنى إلى أحد الرأين . ومنه : ما له أول ولا آخر (٢) .

ومنها : أن يكون وصفاً مؤولاً ، أى : أفعل تفضيل بمعنى : « أسبق » ، فيجرى عليه حكمه ؛ من منع الصرف وعدم التأنيث بالتاء . ووجوب إدخال « من » على المفضل عليه ؛ نحو : هذا أول من هذين ، ولقيته عام أول من عامنا . ومنها : أن يكون اسماً معناه : « السابق » ؛ فيكون مصروفاً ؛ نحو لقيته عاماً أولاً ، .

أما « أول » الظرف الزمانى فعناه : « قبل » نحو : رأيت الهلال أول الناس . هذا ، وأصل أول — فى الأرجح — بنوعيه : الظرف ، والاسم ، هو : أو أل ، بوزن : أفعل ؛ قلبت الهمزة الثانية واواً ، ثم أدمغت الواو فى الواو ؛ بدليل جمعه على أوائل .

٦ — بين (٣) — أصلها ظرف للمكان ، وقد تكون للزمان أيضاً وهى فى الحالتين مضافة إلا عند التركيب كما سبق . وتستعمل شيئين ، أو ما فى تقدير شيئين أو أشياء ، وتصرفها متوسط وكذلك وقوعها معربة مثل قوله تعالى : (هذا فراق بينى وبينك) ، وقوله : (لقد تقطع بينكم) ، فى قراءة من رفع الظرف ، وقوله : (مودة بينكم) ولا تضاف إلا إلى متعدد ، فإن أضيفت لمفرد وكان ضميراً ، وجب تكرارها مع عطف المكررة بالواو ، كآلآية السابقة ، وإن كان اسماً ظاهراً فالكثير أنها لا تتكرر ؛ إذ يكتفى بالعطف بالواو على الاسم

(١) تقدم له بيان آخر فى الصفحة السابقة . وكذلك فى ج ١ ص ١٤٦ م ١٧ باب النكرة والمعرفة . واستجىء إشارة مهمة إليه فى ج ٣ باب الإضافة . ص ١٢٣

(٢) راجع الكلام عليه مع الظرف « أمس » وقد سبق فى ص ٢٢٧ . وله بيان آخر فى ج ٣ باب الإضافة . ص ١٢٥

(٣) سبقت الإشارة إلى بعض أحكامها فى ص ٢٢٠ وإشارة أخرى فى ص ٢٢٣ . بمناسبة الكلام على : « إذ » .

الظاهر المضاف إليه ؛ مع جواز التكرار وإن كان الأول هو الأكثر^(١) ؛
مثل : الأمر بين الحاكم ونائبه على خير ما يكون .

وقد يتصل بآخرها « الألف » الزائدة أو « ما »^(٢) الزائدة ، فتصير زمانية غير متصرفه ، وفي هذه الحالة يضاف الظرف وجوباً إلى جملة (اسمية ، أو فعلية) ، وبعدها كلام مترتب على هذه الجملة ، يُعْتَبَرُ بمنزلة الجواب^(٣) ، للظرف ؛ فمثال الفعلية : بينما أنصقتني ظلمتني . وقول الشاعر :

فبينما نسوس الناس — والأمر أمرنا — إذا نحن فيهم سوقة نتنصف^(٤)
ومثال الاسمية : فبينما العسر إذ دارت مياسير . وقد ورد في السماع الذي لا يقاس عليه إضافة « بينا » للمصدر دون : « بينما » — على الصحيح — . . .

(١) فيجوز أن يقال : المال بين محمود وبين علي ، بزيادة : « بين » الثانية ، للتأكيد كما قاله ابن بري وغيره . وبذلك يرد على منع الحريري تكرارها . (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح ج ٢ أول باب عطف النسق) . ويؤيد ما سبق ورودها مكررة في بعض الأحاديث الشريفة ، التي نقلها وشرحها صاحب المواهب الفتحية (ح ٢) وفي كلام آخر لعمر بن عبد العزيز وهو ممن يحتاج بكلامهم .

(٢) وقوع « ما » الزائدة بعد الظرف : « بين » يوجب وصلهما في الكتابة .

(٣) يكون الظرف مضافاً للجملة التي بعده مباشرة ، ومنصوباً لعامل في الكلام المتأخر عنها المترتب عليها كأنه جواب لها معلق عليها كتعليق الجواب على الشرط على الوجه الذي سبق في « ز » ص ٢٢٢ وكما يجي في ص ٢٧٩ . وما سبق هو رأى الجمهور . وهناك آراء أخرى أيسرها أنها — بعد اتصال « ما » الزائدة ، أو : الألف الزائدة بها ، تصير ظرف زمان غير مضاف ، لأن الحرف الزائد قد كفها عن العمل . ويصير الظرف « بين » منصوباً بالعامل الذي في الجملة التي تليه والجملة التي تليها بمنزلة الجواب . وهذا رأى حسن وفيه تيسير .

ومن المفيد الذي يوضح ما سبق أن نسجل هنا ما جاء في حاشية الأمير على المغنى ، وما جاء في الصبان عن هذه المسألة . جاء في المغنى ؛ ج ١ في الكلام على « إذ » وأنواعها ، ما نصه : (تكون للمفاجأة ، نص على ذلك سيبويه ، وهي الواقعة بعد « بينا » ، أو « بينما » . . .) وقد علق على هذا : الأمير في حاشيته ، قائلاً ما نصه :

(أصل : « بين » مصدر بان ، إذا تفرق ، ثم استعملت استعمال الظروف ؛ زمانية ومكانية . ولا تضاف إلا لمتعدد ؛ فأصل قولك : جلست بين زيد وعمرو ، وأتيت بين الظهر والعصر ، جلست مكان تفرق زيد وعمرو ، أى : المكان الواقع بينهما ، وأتيت زمن تفرق الظهر والعصر ، أى : الزمن الذي يفصل بينهما ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . ثم لما أرادوا أن يضيفوها إلى الجملة مع كونها لازمة للإضافة للمفرد — أى : لغبر الجملة — وكانت الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ؛ لعدم تأثيرها في لفظ المضاف إليه — وصلوها — بأحد الأمرين ؛ « ما » التي شأنها الكف ؛ فكأنها كفها عن الإضافة ، أو الألف مشبعة عن =

وقد تركب « كخمسة عشر » فتبنى على فتح الجزأين مثل :

نحْمى حَقِيقَةً سَنًا وَبَعْدُ ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَ
الأصل : بيننا وبين الأعداء ، أى : بين المقاتلين . فأزبلت الإضافة من
الظرفين ، وركب الاسمان تركيب خمسة عشر . فإن أضيف صدر : « بين » إلى
عجزها جاز بقاء الظرفية ؛ وجاز زوالها . فمن الأول قولهم : المنافق بين بين ؛
بنصب الأولى على الظرفية مباشرة . ومن الثانية قولهم : المنافق بين بين . أمّا إذا
وقعت مضافاً إليه فيتعين زوال الظرفية .

= الفتحه ؛ لأنها أيضاً تفيد قطع ما قبلها فى الوقف ، مبدلة عن تنوين إثر فتح ؛ كالظنوننا - فى قوله
تعالى : (وتظنون بالله الظنونا) - . ثم هى بعد ظرف زمان فقط ؛ لأنه ليس لنا مكان يضاف للجملة غير
« حيث » . وإن تأملت ما سبق أغناك عن إضمار « أزمان » بعدها إذا أضيفت للجملة كقيل () ا هـ .
وهذا رأى أحسن من التالى

وقال الصبان فى الجزء الثانى - باب الإضافة عند الكلام على قول ابن مالك :

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ حَيْثُ وَإِذْ

ما نصه :

(« اعلم أن أصل : « بين » أن تكون مصدراً بمعنى : الفراق ، فعنى جلست بينكما : جلست مكان
فراقكما . ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك : أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك ؛ فحذف المضاف ،
وأقيم المضاف إليه مقامه . فتبين أن : « بين » المضافة إلى المفرد - أى : الذى ليس جملة - تستعمل
فى الزمان والمكان . فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة ، اسمية أو فعلية - والإضافة إلى الجملة كلا إضافة -
زادوا عليها تارة : « ما » الكافة : لأنها تكفى المفتضى عن اقتضائه ، وأشبعوا تارة أخرى الفتحة ؛
فتولدت « ألف » لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه ، لأنه حينئذ كالموقوف عليه ، لأن
الألف قد يؤقّى بها للوقوف كما فى : « أنا » والظنوننا - يشير إلى أن الأصل فى « أنا » خلوها من الألف ،
وإلى قوله تعالى : (وتظنون بالله الظنونا) وتعين حينئذ ألا تكون إلا للزمان ؛ لما تقرر أنه لا يضاف إلى الجمل
من المكان إلا حيث . وإضافة : « بينا » أو « بينا » فى الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة ؛ فحذف
الزمان المضاف ، والتقدير : بين أوقات زيد قائم ، أى : بين أوقات قيام زيد - كذا قرره الرضى .

« وقد يضاف « بينا » إلى مفرد مصدر دون « بينا » على الصحيح ، كذا فى الدمامينى والهمع ،
« وتقدير : « أوقات » ؛ لأن « بين » إنما تضاف لمتعدد . وناقش أبو حيان بأن : « بين » قد
تضاف للمصدر المتجزئ ؛ كالقيام ، مع أنهم لا يحذفون المضاف إلى الجملة فى مثل هذا .
« قال فى الهمع : و ما ذكر من أن الجملة بعد : « بينا » و « بينا » مضاف إليها هو قول
الجمهور . وقيل : « ما » و « الألف » كافتان ؛ فلا محل للجملة بعدهما . وقيل « ما » كافة دون الألف
بل هى مجرد إشباع .

« وعلى عدم إضافتهما يكون عاملهما ما فى الجملة التى تليهما كما فى المعنى) ا هـ كلام الصبان .
(٤) نطلب الإنصاف .

٦- حيث - من الظروف المكانية الملازمة للبناء ، برغم أنها مضافة^(١) والأكثر أن تبني على الضم ، وتضاف للجمل الاسمية والفعلية ؛ نحو : قعدت حيث الجو معتدل^٢ ، وبقيت حيث طاب المقام . ومن القليل إضافتها للمفرد ومع قلته جائز ، ولكن لا داعي لترك الكثير إلى القليل ، ومثله دلالتها على الزمان^(٢) .

٧- رَيْثَ - أصله : مصدر راث ، يرث ؛ إذا أبطأ ، فإذا استعمل في معنى الزمان كان مبنياً على الفتح ، ومضافاً إلى جملة فعلية ؛ نحو بقيت معك ريث حضر زميلك ، أى : قدر ببطء حضور زميلك . وقد تقع بعدها « ما » الزائدة أو المصدرية فاصلة بينها وبين الجملة الفعلية نحو : فلان يمنح المحتاج ريث ما^(٣) يسمع .

٩- عند - ظرف يبين أن مظهره إما حاضر حساً ، أو : معنى ، وإما قريب حساً ، أو : معنى ، فالأول ، نحو : قوله تعالى : (فلما رآه مستقراً عنده . . .) والثاني : نحو قوله : (قال الذى عنده علم من الكتاب . . .) والثالث : نحو قوله تعالى : (عند سدرّة المنتهى ، عندها جنة المأوى) والرابع ، نحو قوله تعالى : (ربّ ابنى لى عندك بيتاً فى الجنة) وقوله : (عند مسكيك مُقْتَدِر) وهى ظرف مكان معرب ، لا يكاد يستعمل إلا منصوباً على الظرفية المكانية ؛

(١) سيجىء الكلام عليها من ناحية إضافتها للجملة أو المفرد فى ج ٣ م ٩٣ ص ٧٤ وبناء ، الظروف مع إضافتها شائع كما ترى فى هذا الباب .

(٢) فقد قالوا إن الأصل فيها أن تكون للمكان وقد تكون للزمان كقول الشاعر :

للفقى عقل يعيش به حيث تهدى ساقه قدمه

أى : حين تهدى . . . كما قالوا إنها لا تستعمل فى الغالب إلا ظرفاً ، ونذر جرّها بالباء ، نحو : تلاقينا بحيث صافح أحدنا الآخر . وكذلك جرّها بالحرف « إلى » ، كقول الشاعر :

إلى حيث ألت رحلها أم قشم . . و « فى » نحو : أصبحنا فى حيث التقينا . ونص ابن مالك على أن تصرفها نادر . وقال ابن هشام فى المعنى : الغالب كونها فى محل نصب على الظرفية ، أو خفض بمن . وقد تخفض بغيرها ، كقول الشاعر : إلى حيث . . إلخ . والأحسن الأخذ برأى ابن هشام لما فيه من تيسير وإن كان قليلاً .

(٣) إن كانت « ما » زائدة فالأحسن وصلها بالظرف : « ريث » وإن كانت مصدرية فالأحسن فصلها .

كالأمثلة السابقة، أو مجروراً بالحرف : « من » مثل : (آتيناہ رحمۃً من عندنا) وقد — وردت للزمان قليلاً في قولهم : الصبر عند الصدمة الأولى . ويجوز محركاته عند قيام قرينة ، بشرط إضافته للزمان^(١) .

وتشترك : « عند »^(٢) مع « لدى » — و « لدن » في أمور ، وأهمها : الدلالة على ابتداء غاية مكانية أو زمانية^(٣) . وتخالفهما في أخرى يجيء الكلام عليهما مع الكلام عليهما .

(١) جاء في المصباح المنير في مادة : « عند » ما نصه :
(الأصل في استعمال هذا الظرف أن يكون فيما حضرك من أى قطر « ناحية » من أقطارك ، أو دنا منك . وقد استعمل في غيره ؛ فتقول : عندى مال ؛ لما هو بحضرتك ، ولما غاب عنك ؛ فقد ضمن معنى الملك والسلطان على الشيء ، ومن هنا استعمل في المعاني فيقال : عنده خير ، وما عنده شر ؛ لأن المعاني ليس لها جهات . .) ويقول أيضاً : (عند ظرف مكان ويكون ظرف زمان إذا أضيف إلى الزمان ؛ نحو : عند الصبح ، وعند طلوع الشمس ، ويدخل عليه من حروف الجر « من » لا غير ؛ تقول : جئت من عنده . وكسر العين هو اللغة الفصحى وتكلم بها أهل الفصاحة ... وحكى الفتح والضم) ١٥٠ .
(٢) سيجيء الكلام على : (عند ، ولدن) في باب الإضافة ، ص ٣٠ ص ٩٥ م ٩٥ .
(٣) قال صاحب المفصل ج ٤ ص ٨٥ ما نصه في معنى ظروف الغايات : (قيل لهذا الضرب من الظروف غايات لأن غاية كل شيء ما ينتهى به ذلك الشيء ، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه ؛ لأن به يتم الكلام ، وهو نهايته فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هى غايات ذلك الكلام ؛ فذلك من المعنى ، قيل لها : غايات) .
وتوضيحاً لما سلف نسوق بعض الأمثلة التى تجلى المراد ، منبهين إلى أن الغاية لها معان أخرى تختلف باختلاف الموضوعات والمناسبات — كما سيجيء في ص ٩٥ و ١١٤ م ٩٥ من الجزء الثالث وفيه هذه الأمثلة التى نسوقها لمناسبة دعت إليها هناك) .

١ — في مثل : سافرت من لدن بيتنا إلى الضاحية — تشتمل الجملة على الفعل : « سافر » ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر . فلا بد لتحقيقه من نقطة مكانية معينة يبتدى منها ، وأخرى ينتهى إليها . أى : لا بد له من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، محددين ، مضبوطين ؛ كاللذين هنا ، وهما : البيت والضاحية . وبين نقطتي الابتداء والانتهاء مسافة محصورة بينهما ، لا محالة . ويطلق على مجموع الثلاثة اسم اصطلاحى ، هو : « الغاية المكانية » أى : « المسافة المكانية » أو : « المقدار المكاني » ، وهى تشمل كما نرى مكاناً محدوداً ، محصوراً ، له بداية ونهاية معيتتان ، ومسافة تصل هذه بتلك . وقد دخل لفظ « لدن » على كلمة هى بداية الغاية ؛ فدخوله على هذه الكلمة — وعلى نظائرها — يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغاية ، أو أنها نقطة البداية .

ولو قلت : سافرت من لدن الصبح إلى العصر ، لدل الفعل : « سافر » على أنه استغرق زمناً محدداً معيناً ، له بداية زمنية معروفة ، ونهاية زمنية معروفة كذلك ؛ فله نقطتا ابتداء وانتهاء ، زمنيتان ، =

١٠ ، ١١ - عوضٌ - قطٌ - سبق الكلام عليهما في ص ٩٩م ٦٨ و ٢١١م ٧٩ .

= مضبوطتان ، وينحصر بينهما مقدار زمني يصلهما . ويتكون من مجموع الثلاثة (أى : من نقطة البداية ، ونقطة النهاية ، وما بينهما) ما يسمى فى الاصطلاح : « الغاية الزمانية » بمعنى : « المقدار الزمانى » ودخول لفظ « لدن » على الكلمة التى بعده يرشد إلى أن هذه الكلمة نفسها هى نقطة البداية أى : أول جزء من أجزاء الغاية .

ويفهم مما سبق أن « لدن » ، و « عند » اسمان يدلان على ما بعدهما من بدء الغاية . فسمى كل منهما هو : هو نقطة البداية نفسها ، وليس الابتداء الذى هو أمر معنوى . ولهذا كانا اسمين - عند النحاة - دون « من » ، « ومنذ » الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوى . فإضافة « لدن » ، و « عند » إنما هى من إضافة الاسم إلى مسأه . (هذا وقد أطننا الكلام - فى ج ١ ص ٥٦ م ٦ - عن سبب تفرقتهم بين كلمة : « ابتداء » واعتبارها اسماً ، وكلمة : « من » الجارة المفيدة للابتداء واعتبارها حرفاً) . لكن قد يخطر على البال السؤال الآتى : إذا كان لفظ « لدن » للدلالة على بداية الغاية فالداعى لحجى الحرف « من » قبله ، ومعناه الابتداء أيضاً ؟ أجاب النحاة عن هذا إجابة غير مقنعة ؛ فقالوا : إن دلالة « لدن » على بداية الغاية ليست مألوفة فى الأسماء ؛ فجاء الحرف « من » ليكون بمنزلة الدال على ذلك ، ولهذا يكون فى الأعم الأغلب موجوداً . (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح فى هذا الموضع) . والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى ، دون تعليل آخر .

ب - ما سبق يقال فى الظرف : « عند » ؛ فلو وضعناه مكان « لدن » فى الأمثلة السالفة - وأشباهها - لم يتغير الأمر ؛ ففى مثل : قرأت الكتاب من عند المقدمة إلى الخاتمة ، نجد الفعل : « قرأ » لا يتحقق كاملاً إلا بنقطة مكانية معينة تبتدئ منها القراءة ؛ هى المقدمة ، ونقطة أخرى محددة تنهى إليها ؛ هى الخاتمة ، وبين النقطتين المكانيتين مسافة مكانية تصل بينهما هى المسافة الأخرى المكتوبة ، ومن اجتماع الثلاثة : (أى من نقطة البداية المكانية ، ونقطة النهاية المكانية ، وما بينهما) يتكون ما يسمونه : « الغاية المكانية » التى يجىء الظرف « عند » ليدل على أن المضاف إليه هو نقطة البداية فيها . وإذا قلت : قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب نشأت الغاية الزمانية التى تتكون من اجتماع تلك الثلاثة ويدخل الظرف « عند » على أول جزء منها فيكون وجوده دليلاً على أن ما بعده (وهو المضاف إليه) نقطة البداية الزمانية . . .

ما تقدم يتضح الفرق بين « الغاية » ، ومبدأ الغاية الذى يدل عليه « لدن » أو « عند » فالغاية تشمل الأجزاء الثلاثة ، أما مبدأ الغاية فهو الجزء الأول منها دون الجزأين الآخرين . وكذلك يتضح المراد من قولهم : (إن معنى : « لدن » ، و « عند » هو الدلالة على مبدأ الغايات الزمانية أو المكانية) . وأنه يصح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جئت من عند الصديق ، أو : من لدن الصديق . وفى القرآن الكريم : (آتيناه رحمة من عندنا ، وعلمناه من لدنا علماً ؛) فلو وضع أحد الطرفين مكان

١٢ - لندن - يكون ظرفاً دالاً على مبدأ الغايات ؛ أى : أنه لا ابتداء غاية زمان أو مكان بالمعنى الذى سبق شرحه فى « عند » - ص ١٣١ - ، ويلزم البناء ، وبناءؤه على السكون هو الأغلب ، مثل : تذكر فضل والديك لندن أنت صغير . والكثير فى استعماله أن يكون مسبوقاً « بمن » ، مثل : هذا فضل من لندن المولى الكريم ، ومثل : بقيت هنا من لندن الظهر إلى الغروب . وأن يكون مضافاً لمفرد كالأمثلة السالفة ، أو مضافاً للجمله ؛ نحو : فلان مولع بالعلم لندن شب إلى أن شاب - أو : مولع بالعلم لندن هو يافع .

ويكون بمعنى : « عند » كثيراً ولكن يخالفها فى أمور : منها : أن « لندن » ملازم للإضافة دائماً بخلاف : « عند » فقد تركها وتصير اسماً « مجرداً ؛ كأن يقول شخص عندى مال ؛ فيجيب : وهل لك عند ؟ فعند هنا مبتدأ . أو يقال : الكتاب عندى . فيجيب : أين عندك .

ومنها : جواز إضافته للجمل كما سبق . ومنها جواز استغنائه عن الإضافة إذا وقعت بعده كلمة : غدوة ، (وهى تقع بعده منصوبة على التمييز ، أو غيره)^(١) مثل : قضيت الوقت لندن غدوة حتى غروب الشمس .

ومنها : أنه لا يكون إلا فضلة ولو ترك الظرفية ؛ ففى مثل : السفر من عند البيت لا يصح : السفر من لندن البيت . فكلمة : « عند » مجرورة ، والحار والمجرور خبر . والخبر عمدة . وقد اشتركت « عند » فى تكوينه ؛ فهى عمدة بسبب اشتراكها ، ولهذا لا يصح : « من لندن البيت » لكيلا تشترك : « لندن » فى تكوين العمدة ، وهى لا تكون إلا فضلة خالصة دائماً .

= الآخر لجاز ، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار اللفظى بغير داع بلاغى .

ج - إذا دخل « لندن » ، أو : « عند » على بداية الغاية فليس من اللازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهاية ، إذ يكفى أن يشتمل الكلام على البداية وحدها ما دام المقام يكتفى به .

د - ليس الأمر فى كل ما سبق مقصوداً على الأفعال التى تعمل فى الظرف وتحتاج فى تحقيق معناها إلى غاية زمانية أو مكانية ، وإنما الأمر يشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملاً إلا بذكر الغاية ؛ يتساوى فى هذا أن يكون العامل فعلاً أو شبه فعل ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك مما يعمل . . .

١٣ - لَدَى - ظرف معرب ملازم للنصب على الظرفية . ومعناه : « عند » ويخالفها في أمور :

منها : أن « لدى » لا تُجر أصلاً ، أما « عند » فتجر بالحرف « مِن » .
ومنها : أن « عند » تكون ظرفاً للأعيان (أى : للأشياء المجسمة) وللمعاني .
أما « لدى » فلا تكون إلا للأعيان في الصحيح ؛ تقول : هذا الرأي عندي صائب ، ولا تقول : لدى .

ومنها : أنك تقول : عندي مال ، وإن كان غائباً ، ولا تقول : لدى مال ، إلا إذا كان حاضراً .

هذا ، وبإضافة «لدى» للضمير تنقلب ألفها ياء ؛ نحو : لديك - لديه . . .
أما عند إضافتها للاسم الظاهر فلا تنقلب .

١٤ - لَمَّا^(١) - ظرف زمان^(٢) ، بمعنى : حين . ويفيد وجود شيء لوجود آخر . والثاني منهما مترتب على الأول ؛ فهو بمنزلة الجواب المعلق وقوعه على وقوع شيء آخر . نحو : لما جرى الماء شرب الزرع . ولهذا لا بد لها من جملتين بعدها ، ثانيتهما متوقفة التحقق على الأولى . وعامل النصب في : « لَمَّا » هو الفعل أو ما يشبهه في الجملة الثانية .

والكثير الشائع في الجملتين - ولا سيما^(٣) الثانية - أن تكونا ماضيتين ؛
نحو : قوله تعالى : (فلما نجاًكم إلى البرّ أعرضتُمْ) . وقد ورد في القرآن الكريم وقوع الجملة الثانية مضارعية في قوله تعالى : (فلما ذهب عن إبراهيمِ الرَّوْعُ

(١) ستجيء لها إشارة في ج ٣ ص ٧٥ باب الإضافة .

(٢) على المشهور ؛ لأن بعض النحاة يعتبرها حرفاً بمعنى : حين .

(٣) قال الأشموني في الجزء الثالث ، أول باب : « إعراب الفعل » عند الكلام على أنواع : « أن » ومنها الزائدة ، ما نصه : « (الزائدة هي التالية) « لما » ؛ نحو قوله تعالى : فلما أن جاء البشير . . . اهـ ، كلام الأشموني . وهنا قال الصبان : (قوله : نحو : فلما أن جاء البشير . . .) وتقول : « أكرمك لما أن يقوم زيد ، برفع المضارع . فارضى . اهـ كلام الصبان فقلا عن الفارضى . وهذا النص صريح في أنها قد تدخل على المضارع قياساً . والعجيب أن الصبان يأتي به هنا جلياً واضحاً ، يكل به ما فات الأشموني ثم ينساه بعد هذا في باب « جمع التكسير » عند الكلام على صيغة : « فاعول » واطرادها حيث قال الأشموني عنها في ذلك الباب ما نصه :

وجاءته البشرى — يُجَاد لَنَا . . .) كما ورد فيه وقوعها جملة اسمية حيث يقول :
(فلماً نَجَّاهُمْ إلى البر فَنَهَم مُقْتَصِدٌ) ويقول : (فلما نَجَّاهُمْ إلى البر إذا هم
يشركون) . وقد تأول النحاة هذه الآيات ؛ بتقدير حذف الجواب أو بغير هذا .
ولا داعى للتأول في القرآن بغير حاجة شديدة ، وإذا كنا نقبله في القرآن فلم لا نقبله
في كلام من يحاكي القرآن ؟ نعم نقبل محاكاته ، وندع التأول لمن يتخذه شرطاً
للقبول ؛ فالنتيجة الأخيرة واحدة .
هذا ، ولا مانع أن يتقدم جواب « لَمَّا » عليها ، كما ورد في بعض المراجع
اللغوية (١) .

١٥ — مُذْ وَمُنْذُ (٢) — قد يكونان ظرفين للزمان (٣) متصرفين ، مبنيين ، وقد
يكونان اسمين مجردين من الظرفية ، وقد يكونان حرف جر .
فيصلحان للظرفية إذا وقع بعدهما جملة فعلية ماضوية أو اسمية ؛ فيعربان
ظرفين مبنيين في محل نصب ، مع إضافة كل منهما إلى الجملة التي بعده . وعامل
النصب فيهما لا بد أن يكون فعلاً ماضياً ، وكذلك الفعل في الجملة الفعلية التي
يضافان إليها لا بد أن يكون ماضياً . نحو : جئت مذ أو منذ الوالد حاضر —
جئت مذ أو منذ حضر الوالد .

» (ظاهر كلام المصنف هنا موافقة التسهيل فإنه لم يذكر في هذا النظم غالباً إلا المطرد ، ولما يذكر
غيره يشير إلى عدم إطراده غالباً بقدر ، أو نحو : قل ، أو ندر ... اه . وهنا قال الصبان ما نصه :
(قوله : ولما يذكر غيره ... إلخ) تركيب فاسد لأن « لما » الحينية لا تدخل إلا على ماض . . اه كلام
الصبان .

فبأى الرأي نأخذ ؟

بالأول ؛ لأنه نص صريح فيه تيسير ولكن حظه من القوة والسمو البلاغى أقل كثيراً من الآخر
وستأتى إشارة أخرى للظرف « لما » في ج ٤ ص ٢٣٥ م ٤٨ .

(١) فقد جاء في تاج العروس شرح القاموس عند الكلام عليها ما نصفه (« وقد يتقدم الجواب عليها
فيقال : استعد القوم للقاء العدو لما أحسوا بهم . أى حين أحسوا بهم) » .

() سبق الكلام عليهما في ج ١ ص ٣٦٦ م ٣٧ و ص ٣٧٠ م ٣٨ . وسيجيء في حروف الجر
ص ٣٩٦ م ٩٠ . مناسبة أخرى لها . والكلام عليهما متشعب النواحي متعدد الأحكام . ولقد خصهما
ببحث واف مستقل أحد أعضاء مجمع اللغة العربية القاهري ، ودون بحثه المستفيض بمجلة المجمع ج ٣ ص
٢٥٤ واستطاع أن يعرض فيه كل ما يختص بهما عرضاً مفيداً كاملاً . (وقد أثبتناه آخر الكتاب ص ٤١٥) .
(٣) معناها : زمن ، أو : أمم .

ويتجردان للاسمية الخالصة^(١) إذا لم تقع بعدهما جملة ، ووقع بعدهما اسم مرفوع^(٢) نحو : غادرت البلد مذ ، أو : منذ يومان .

« فُذ » و « منذ » مبتدأ و « يومان » خبره ، أو العكس^(٣) . ولا بد من تقدمهما في الحالتين (أى : عند إعرابهما مبتدأ وخبراً) . والمعنى : غادرت البلد ، أمد المغادرة يومان .

ويكونان حرفي جر إذا وقع الاسم بعدهما مجروراً .

١٦ - مع - ظرف لا يتصرف . وهو معرب منصوب على الظرفية - في رأى الشائع - ويدل على زمان اجتماع اثنين - غالباً - أو مكانهما . وإضافته هي الكثيرة . فإن انقطع عن الإضافة نون ، وصار حالا . وسيجيء^(٤) كلام آخر عليه وعلى ظروف تقدمت ، في المكان المناسب من باب الإضافة .

* * *

بناء أسماء الزمان المبهمة ، وشبيهتها الأسماء الأخرى المبهمة :
تُسنى على الفتح أسماء الزمان المبهمة كلها^(٥) ، ظروفًا وغير ظروف ، جوازاً - لا وجوباً - في حالتين :

الأولى إذا أُضيفت إلى الجمل جوازاً لا وجوباً^(٦) والمراد بالمبهمة هنا : النكرة التي تدل على الزمان دلالة غير محددة بمبدأ ولا نهاية ، مثل حين - زمان - وقت ، أو تدل على وجه من الزمان دون وجه ؛ مثل : نهار - صباح - عشية - غداة . بخلاف أسماء الزمان المختصة بتعريف أو غيره - مما سبق بيانه في رقم ٢ من هامش ص ٢٠٥ - ، فإنها لا تضاف إلى الجمل . ومثلها : الزمان المحدود ؛ كأمس -

(١) أى : بغير ظرفية . (٢) فإن كان مجروراً فهما حرفا جر ، كما سيجيء هنا وفي ص ٣٩٦ م ٩٠ ، مبحث حرف الجر . (٣) فيكون « مذ ومنذ » ظرفين متعلقين بمحذوف هو الخبر .

(٤) ج ٣ ص ١٠١ م ٩٥ . (٥) سبقت الإشارة إليها في ص ٢٠٥ ثم في ويحيى . تفصيل الكلام على أحكامها في ج ٣ باب الإضافة ص ٢١ و ٥٤ و ٧٠ و ٧٣ .

(٦) لأن الإضافة الواجبة تحتم البناء - كما سيجيء في ج ٣ ص ٦٣ ، ٦٥ و ٦٧ م ٩٤ - وإذا أُضيفت أسماء الزمان إلى جملة وجب أن تكون جملة خبرية ، ولا تصلح الجملة الشرطية المقترنة « يان » أو غيرها من أدوات التعليق ، ولا الجملة الإنشائية على اختلاف أنواعها إلى غير هذا من بقية الشروط التي ستذكر في الموضع السالف .

وغد ، والمعدودة كيومين - ليلتين - أسبوع - شهر - سنة ؛ فكل هذه الأزمنة^(١) لا يضاف منها شيء للجمال .

فإذا أضيفت تلك الظروف المبهمة إلى الحمل فإنها تبني جوازاً - كما أسلفنا - ويكون بناؤها على الفتح^(٢) ويجوز فيها الإعراب ؛ ولكن البناء على الفتح أفضل إذا أضيفت بحملة فعلية فعلها مبنى - ولو كان مضارعاً مبنياً - ، مثل : عاد المسرف فقيراً كيوم - جاء إلى الدنيا . ومثل : أشرف أيام الأمهات حين يحرصن على تربية أولادهن . والإعراب أفضل إذا أضيفت بحملة مضارعية مضارعها معرب أو بحملة اسمية^(٣) ؛ مثل قوله تعالى : (هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقُهم) ومثل أن تسمع من يقول : « الشجاعة مطلوبة » فتقول : هذا يومٌ الشجاعة مطلوبة . الثانية : إذا أضيفت لمبنى مفرد (غير جملة) ، نحو : يومئذ - حينئذ . . .

وألحق النحاة بأسماء الزمان المبهمة ، ما ليس زماناً من كل اسم معرب ناقص الدلالة بسبب توغله في الإبهام ؛ مثل : غير - دون - بين - مثل . . . ونحوها مما يسمونه : « متوغلاً في الإبهام »^(٤) ومن أمثلة : (ما قام أحدٌ غيرك) - والآيات (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) ، في قراءة من قرأ « مثل » بفتح اللام -

(١) سبق الكلام عليها أيضاً في ص ٢٠٥ م ٧٨ . (٢) راجع الخصري - وغيره - في باب الإضافة ، حيث عقد « تنبيهاً » مستقلاً للنص على الفتح فقط . (٣) سواء أكانت الجملة الاسمية مصدرة بما الحجازية ، أو : « لا » أختها ، أو : « لا » العاملة عمل : « إن » - أم غير مصدرة . (٤) أى : تعمقه وتغلغله في داخله . والمراد به : اللفظ الذى لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه . وتستجىء إشارة له في الجزء الثالث باب الإضافة ص ٢١ وص ٥٤ م ٩٣ ومنها نعلم أن اللفظ المتوغل في الإبهام قد يكتسب البناء من المضاف إليه مع إيضاح هذا مفصلاً ، وأنه في أكثر أحواله لا يقع نعتاً ، ولا منعوتاً ، - إلا غير وسوى فيصلحان للنعت - ومن ألفاظه : قبل وبعد . . . و . . . كما سيجىء في باب النعت ص ٤٦ م ١١٤ من الجزء الثالث - وأنه في أكثر أحواله لا يستفيد التعريف من المضاف إليه المعرفة إلا بأمر خارج عن الإضافة ؛ كوقوع كلمة : « غير » بين ضدين في مثل : رأيت العلم غير الجهل ، وعرفت العالم غير الجاهل ، وكقوله تعالى : (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) فوقوع كلمة : « غير » بين ضدين أزال إبهامها ؛ لأن جهة المغايرة تعين . بخلاف خلوها من ذلك في مثل : أبصرت رجلاً غيرك . وكذلك الشأن في كلمة : « مثل » إذا أضيفت إلى معرفة بغير وجود قرينة تشعر بماثلة خاصة ، فإن الإضافة لا تعرفها ولا تزيل إبهامها . أما إن أضيفت المعرفة وقارنها ما يشعر بماثلة خاصة فإنها تتعرف نحو : راقى هذا الخط ، وسأكتب مثله . ؛ وهذا معنى قولهم : إذا أريد بكلمة : « غير » و « مثل » مغايرة خاصة وماثلة خاصة حكميم بتعريفهما . وأكثر ما يكون ذلك في « غير » إذا وقعت بين متضادين ؛ أما قوله تعالى : (أرجعنا نعمل صالحاً غير الذى كنا نعمل) حيث وقعت كلمة : =

(ومنا دون ذلك) - (لقد تقطع بينكم ...) بالبناء على الفتح جوازا في هذه الأمثلة ،
 وأشباهاها . فالإضافة تجوز البناء على الفتح - وحده - في الأنواع الثلاثة السالفة .
 وذهب ابن مالك إلى أنه لا يبنى مضاف بسبب إضافته إلى مبنى أصلا ،
 لا ظرفاً ولا غيره ؛ وأن الفتحة في الأمثلة (١) السابقة حركة إعراب لا بناء ؛
 إما على الحالية ، أو على المصدرية أو ... أو (١) ...
 وهذا الرأي قد يكون أنسب للأخذ به اليوم ، والاقتصار عليه ، بالرغم من صحة
 الأول وقوته ، وشيوعه - ، منعاً للاضطراب ، وتحديد الغرض .

= « غير » المضافة للمعرفة صفة للنكرة فالحقيقة أنها لا تعرب هنا صفة ولكن تعرب بدلا ؛ لعدم مطابقتها .
 (١) راجع في كل ما سبق الجمع ج ١ ص ٢١٨ .
 (راجع الأشموني والصبان أول باب الإضافة عند الكلام على الإضافة غير المحضة) .
 أنها محضة ومعنوية تفيد التخصيص وإن كانت لا تفيد التعيين .
 والمبرد يقولان إن الإضافة غير محضة ، فائدتها التخفيف وما يتصل به من خصائصها . وغيرهما يقول :
 بقى أن نذكر ما قرره النحاة بشأن تلك الألفاظ إذا لم تستفد التعريف من المضاف إليه . فسيبويه
 الموصوف في تنكيره .

المسألة ٨٠ :

المفعول معه^(١)

(١) إذا سأل مسترشد : أين دار الآثار القديمة ؟ فقد يكون الجواب :
تسير مع طريقك هذا ؛ فينتهى بك إليها .

ليس المراد أنه يسير ، والطريق يسير معه حقيقة ، وإلا كان المعنى فاسدًا ؛
لأن الطريق لا يمشى ، وإنما المراد أن يباشر السير فى هذا الطريق ، ويقترن المشى
به حتى يصل .

ولو كان الجواب : تسير وطريقك هذا . . . لكان التعبير سليمًا ، والمراد واحدًا
فى الجوابين .

فإن كان السؤال : أين محطة^(٢) القُطُر ؟ فإن الجواب قد يكون : تمشى
مع الأبنية التى أمامك ؛ فتنتهى بك إلى ميدان فسيح ، فيه المحطة . ليس المراد
أن يمشى ، وتمشى معه الأبنية فعلا ؛ وإلا فسد المعنى ؛ إذ الأبنية لا تمشى .
وإنما المراد أن يلتزم المشى الذى يقارنها ويلابسها حتى يصل إلى غايته . ولو كان
الجواب تمشى والأبنية التى أمامك . . . لصحَّ الأسلوب ، وما تغير المراد .

(ب) وإذا قلنا : أكل الوالد مع الأبناء . . . فإن الجملة تفيد أن الأبناء
شاركوا والدهم — فعلا — فى الأكل ؛ بسبب وجود كلمة تفيد المشاركة المعنوية
الحقيقية ، وهى : « مع » ولا يفسد المعنى بهذا الاشتراك الحقيقى . وكذلك لو قلنا :
أكل الوالد والأبناء ؛ فإن المعنى يبقى على حاله ، ولا فساد فى التركيب .

ومثل هذا : جلس الأب مع الأسرة ، فإن هذه الجملة تفيد اشتراك الأسرة
فى الجلوس اشتراكًا واقعيًا ؛ بسبب وجود كلمة تفيد هذا ؛ وهى : « مع » . ولا
شئ يحول دون هذا المعنى أو يؤدى إلى فساد الصياغة لو قلنا : جلس الأب
والأسرة .

(١) أى : المفعول الذى وقع معه فعل الفاعل .

(٢) هذه كلمة عربية صحيحة .

نعود إلى الجُمْل التي فيها : « الواو » بدلا من كلمة : « مع » وهي :
 نسير وطريقك - تمشى والأبنية - أكل الوالد والأبناء - جلس الأب والأسرة - ...
 فنلاحظ أن كل كلمة وقعت بعد الواو مباشرة هي : اسم ، مسبوق بواو بمعنى :
 « مع » ، وهذه الواو تدل على أن ما بعدها قد لازم اسماً قبلها ، وصاحبه زمن وقوع
 الحدث ^(١) ، وقد يشاركه في الحدث - كالمثالين الأخيرين - أولا يشاركه ؛
 كالمثالين الأولين . وهذا الاسم الذي بعدها هو ما يسمى : « المفعول معه » .
 ويقولون في تعريفه :

إنه : اسم ، فضلة ، قبله واو بمعنى : « مع » ، مسبوقة بجملته فيها
 فعل أو ما يشبهه في العمل ، وتلك الواو تدل نصاً على اقتران الاسم الذي بعدها
 باسم آخر قبلها في زمن حصول الحدث ، مع مشاركة الثاني للأول في الحدث ،
 أو عدم مشاركته ^(٢) .

(١) معنى الفعل ، أو ما يشبهه .

(٢) إن لم يمكن التخصيص بها على المصاحبة - بسبب أن الاسم السابق منصوب ، وأن العامل
 يصح أن يتسلط على الاسم الذي بعدها مباشرة - فهي للعطف قطعاً ؛ نحو ؛ قرأت المجلة والصحيفة .
 كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٢٤٤ .

أما إذا كان الاسم السابق مرفوعاً أو مجزوراً والاسم بعد الواو منصوباً منطبقاً عليه تعريف المفعول معه فإن
 نصبه يقطع بأن المراد هو المعية نصاً ، إذ لو كان المراد العطف لوجب جر المعطوف أو رفعه تبعاً للمعطوف عليه .

زيادة وتفصيل :

من التعريف السابق نعلم أن كل جملة مما يأتي لا تشتمل على المفعول معه :
أقبل القطارُ والناسُ منتظرون ، لأن الذي وقع بعد الواو (١) جملة ، وليس اسماً مفرداً .

اشترك محمود وحامد ؛ لأن الذي بعد الواو عمدة ، لا فضلة ، إذ الفعل :
« اشترك » يقتضى أن يكون فاعله مثنى أو جمعاً ؛ لأنه لا يقع إلا من اثنين أو أكثر ؛ فلا بدّ من التعدد ، ولو بطريق العطف كالمثال المذكور ؛ « فحامد » معطوف على الفاعل : « محمود » فهو في حكم الفاعل .

خلطت القمح والشعير ؛ لأن الواو لم تُفد : « معية » وإنما فهمت المعية من الفعل : « خلط » .

نظرت عليّاً وحليماً قبله ، أو بعده ، وشاهدت الليل والنهار ، لأن الواو فيهما ليست للمعية ، وإلا فسد المعنى .

شاهدت الرجل مع زميله ، واشترت الحقيبة بكتبها ؛ فالمعية هنا مفهومة واضحة ، ولكن لا توجد الواو .

كل زارع وحقله ، بشرط أن يكون خبر المبتدأ : « كل » محذوفاً في آخر الجملة ؛ والتقدير : كل زارع وحقله مقترنان ؛ فلا تكون الواو للمعية ؛ لعدم وقوعها بعد جملة . أما إذا كان الخبر مقدراً قبل الواو (أى : كل زارع موجود وحقله) فالواو للمعية .

لا تتناول الطعام وتقرأ ؛ لأن الذي وقع بعد الواو فعل (٢) ،
هذا المعروف لك وأباك ، وما الرجل فرحاً والشريرك ، لعدم وجود ناصب يعمل النصب فيهما ؛ فلا يصح النصب ؛ إذ لا مفعول معه .

(١) هذه الواو تسمى : واو الحال ، وهي من جهة المعنى تفيد المعية ، لأنها تفيد المقارنة في الغالب ، والمقارنة نوع من المعية ، لكن لا تسمى اصطلاحاً واو المعية .

(٢) يصح في هذا الفعل أن يكون مجزوماً بالعطف ، أو مرفوعاً على الاستئناف فلا تكون الواو للمعية . ويجوز أن يكون منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية ؛ فيكون المصدر مفعولاً معه (في رأى راجح) كما صرح بهذا الخضرى وغيره في هذا الباب . ولهذا رأى ما يعارضه . (وتفصيلهما في مكانهما من الجزء الرابع عند الكلام على نصب المضارع بعد واو المعية . في باب النواصب) .

أحكامه :

له عدة أحكام ، منها :

١ - النصب . والنائب له : إما الفعل الذى قبله كالأمثلة السالفة ، وإما ما يشبه الفعل فى العمل^(١) ، كاسم الفاعل ، فى نحو : الرجل سائر والحدائق - وكاسم المفعول ؛ فى نحو : السيارة متروكة والسائق ، وكالمصدر ؛ فى نحو : يعجبني سيرك والطَّوَار^(٢) ، واسم الفعل فى مثل : رُوِيَكَ والغاضب^(٣) . بمعنى أمهل نفسك مع الغاضب .

وقد وردت أمثلة مسموعة - لا يصح القياس عليها لقلتها - وقع فيها المفعول معه منصوباً بعد : « ما » ، أو : « كيف » الاستفهاميتين ، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه فى العمل . مثل ما أنت والبحر ؟ كيف أنت والبرد ؟ فالحجر والبرد - وأشباههما - مفعولان معه ، منصوبان بأداة الاستفهام . وقد تأول النحاة هذه الأمثلة . وقد روا لها أفعالا مشتقة من الكون وغيره^(٤) ، مثل : ما تكون والبحر ؟ كيف تكون والبرد ؟ فالكلمتان مفعولان معه منصوبان بالفعل المقدر^(٥) عندهم .

(١) إن كان الشبيه من المشتقات وجب أن يكون ما ينصب المفعول به ، ولهذا لا تصلح الصفة المشبهة ، ولا أفعال التفضيل ولا ما لا يعمل .

(٢) الرصيف . « والرصيف » : كلمة صحيحة .

(٣) بشرط أن تكون الواو للمعية ، وبعدها المفعول معه ، وليست للعطف وبعدها معطوف ؛ (لأن هناك حالات تصلح فيها للمعية والعطف كما سيجىء) .

(٤) مثل : تصنع - تفعل . . . وكل ما يصلح له الكلام - كالمثالين - لبيان مضمون المعنى . .

(٥) والحق : أنه لا داعى لهذا التقدير ؛ فقد كان بعض العرب ينصب المفعول معه بعد الأداةين السالفتين ، ولن نقيس عليهما أدوات استفهام أخرى . إذ التقدير فى مثل هذه الحالات معناه إخضاع لغة وطبعة ، للغة وطبعة أخرى ، من غير علم أصحابهما . وليس هذا من حقنا .

١ - وإذا كان أصل الكلام : ما تكون والبحر ؟ وكيف تكون والبرد ؟ فإن « كان » فى المثالين ناقصة وأداة الاستفهام خبرها متقدماً . أما اسمها فضمير المخاطب ، كان مستترأ فيها . فلما حذف برز وصار منفصلاً .

ب - ويجوز اعتبار « كان » تامة ، وفاعلها الضمير المستتر ، ويصير بعد حذفها بارزاً منفصلاً ، و « كيف » الاستفهامية حال مقدم و « ما » الاستفهامية مفعول مطلق متقدم ، بمعنى : أى وجود توجد مع البحر . . . وهذا أسهل كسهولة : تصنع أو تعمل . . . بدلا من « كان » الناقصة وفيما سبق يقول ابن مالك :

٢- لا يجوز أن يتقدم على عامله مطلقاً ، ولا أن يتوسط بينه وبين الاسم المشارك له والمقارن ... ففي مثل : مشى الرجلُ والحديقةُ ؛ لا يصح أن يقال : والحديقة مشى الرجلُ ، ولا : مشى والحديقة الرجلُ .

٣- لا يجوز أن يفصل بينه وبين واو المعية فاصل ، ولو كان الفاصل شبه جملة ، كما لا يجوز حذف هذه الواو مطلقاً .

٤- إذا جاء بعده تابع ، أو ضمير ، أو ما يحتاج إلى المطابقة - وجب أن يراعى عند المطابقة الاسم الذي قبل الواو وحده ؛ نحو : نحو : كنت أنا وزميلا كالأخ ؛ ولا يصح كالأخوين .

* * *

حالات الاسم الواقع بعد الواو :

له حالات أربع :

أولها : جواز عطفه على الاسم السابق ، أو نصبه مفعولاً معه^(١) . والعطف أحسن ، مثل : بالغ الرجلُ والابنُ في الحفاوة بالضيف . فكلمة : « الابن » ،

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهُ في نحو : سِيرِي والطَّرِيقَ مُسْرِعَةً (أى : سيري مع الطريق) يقول : ما يجيء بعد الواو في مثل : سيري والطريق مسرعة - ينصب على اعتباره مفعولاً معه . ولم يوضح هذا المفعول ، ببيان أوصافه ، وشروطه ؛ مكتفياً بالمثال ، والتعريف بالمثال نوع من أنواع التعريف المنطوق ، ولكنه لا يناسب ما نحن فيه مما يحتاج إلى شروط وقيد . . . ثم قال :

يَمَّا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ . لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ يريد : هذا النصب للمفعول معه يكون بشئ سبق ؛ كالفعل وشبهه ، ولا يَكُونُ بِالْوَاوِ فِي الرَّأْيِ الْأَحَقِّ بِالَاتِّبَاعِ (فكلمة : « ما » بمعنى : شئ . والجار والمجرور خبر متقدم للمبتدأ المتأخر ؛ : « ذا » . والجملة من الفعل : « سبق » وفاعله في محل نصب حال من كلمة : الفعل) . . . والتقدير : هذا النصب بشئ من الفعل وشبهه حالة كون الشئ سبق ، وتقدم على المفعول معه وعلى الواو ، ويصح أن تكون : « ما » موصولة ، والجملة الفعلية صلة ... ثم أشار بعد ذلك إلى المفعول معه المنصوب بعد « ما » و « كيف » الاستفهاميتين ، فقال :

وبعدَ « ما » اسْتِفْهَامٍ أَوْ « كَيْفَ » نَصْبٍ بِفِعْلِ كَوْنِ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

وقد نسب النصب بعد الأداتين السالفتين لبعض العرب للدلالة على أنه سماعي فقط ، وهذا صحيح . ولكن العرب لا دخل لها بفعل الكون المقدر وغيره من المصطلحات النحوية المحضة .

(١) إلا في الحالة المشار إليها في رقم ٢ من آخر هامش ص ٢٤١ .

يجوز رفعها بالعطف على الرجل ، أو نصبها مفعولاً معه ، وإنما كان العطف أحسن من النصب على المعية لأنه أقوى في الدلالة المعنوية على المشاركة والاقتران^(١) ولا شيء يعيبه هنا . ومثله : أشفق الأب والجدُّ على الوليد - أضاء القمر والنجوم ... ثانيها : جواز الأمرين ، والنصب على المعية أحسن ؛ للفرار من عيب لفظي أو معنوي . فمثال اللفظي : أسرع والصديقُ ؛ فكلمة : « الصديق » يجوز فيها الرفع عطفاً على الضمير المرفوع المتصل ، ويجوز فيها النصب على المعية ، وهذا أحسن ؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل يشوبه بعض الضعف إذا كان بغير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ كهذا المثال^(٢) والفرار من الضعف أفضل من الإقبال عليه بغير داع^(٣) .

ومثال العيب المعنوي قولهم : لو تركت الناقةَ وفَصِيلَها^(٤) لَرَضَعَهَا . فلو عطفنا كلمة : « فصيل » على كلمة : « الناقة » لكان المعنى : لو تركت الناقة وتركْتَ فَصِيلَها - لَرَضَعَهَا ، وهذا معنى غير دقيق ، يحتاج تصحيحه إلى تأويل وتقدير لا داعي لهما . وعيه آت من أن تركهما لا يستلزم تلاقيهما المؤدى إلى حصول الرضاعة . وقد تركهما ؛ لانهول بينهما ، ولكن الأم تنفر منه ، ولا تمكنه من الرضاعة ، أو ينفر منها . . .

ثالثها : وجوب العطف ، وامتناع المعية^(٥) : وذلك حين يكون الفعل أو ما يشبهه مستلزماً تعدد الأفراد التي تشترك في معناه اشتراكاً حقيقياً . أو لوجود ما يفسد المعنى مع المعية . فمثال الأول : تقاتل النمرُ والفيلُ - واختصم العادلُ والظالمُ -

(١) لأن العطف يقتضى إعادة العامل تقديراً قبل المعطوف ، فكأن العامل مكرر . فيقع به التأكيد اللفظي الذي يقوى المعنى .

(٢) كما هو موضح في مكانه من باب العطف - ج ٣ - . عند الكلام على العطف على الضمير المرفوع المتصل .

(٣) وفي الحالتين السابقتين يقول ابن مالك :

وَالْعُطْفُ إِن يُمَكِّنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

النسق هو العطف بالحرف ؛ كالعطف بالواو ، أو الفاء ، أو ثم ...

(٤) الفصل : ابن الناقة الذي يفصل عنها .

(٥) لأن العطف على نية تكرار العامل .

(٦) من هذا القسم المسألة المشار إليها في رقم ٢ من هامش ص ٢٤١ .

اتفق التاجرُ والصانعُ . . . فكل فعل من هذه الأفعال : (تقاتل - اختصم - اتفق - وأشباهها) لا يتحقق معناه إلا بالتعدد الذى يشترك فيه الأفراد فى معنى العامل ؛ فلا بد من وجود اثنين أو أكثر يشتركان حقيقة فى التقاتل ، والاختصاص ، والاتفاق ؛ وهذا يتحقق بالعطف دائماً ؛ لأنه يقتضى الاشتراك المعنوى الحقيقى ^(١) . بخلاف المعية ؛ فإنها تقتضى الاشتراك الزمنى ؛ أما المعنوى فقد تقتضيه حيناً ، ولا تقتضيه أحياناً ؛ كما عرفنا ^(٢) .

ومثال الثانى : أشرق القمر وسُهِيلٌ قبله أو بعده . . . فتفسد المعية بسبب وجود : « قبل » ، أو « بعد »

رابعاً : امتناع العطف ووجوب النصب - فى الأصح - ، إماماً على المعية ، إن استقام المعنى عليها . وإماماً على غيرها إن لم يستقيم ؛ كنصب الكلمة مفعولاً به لفعل محذوف ؛ وذلك منعاً لفساد لفظى أو معنوى . فمثال وجوب النصب على المعية للمانع لفظى يمنع العطف : نظرت لك وطائراً ؛ لأن الأصل - الغالب - فى العطف على الضمير المحرور أن يعاد حرف الجر مع المعطوف ، ومثال النصب للمانع معنوى يمنع العطف : مشى المسافرُ والصحراءُ . بنصب كلمة : « الصحراء » على المعية ؛ إذ لو رفعت بالعطف على كلمة : « المسافر » لكان المعنى : مشى الصحراءُ . وهذا فاسد . ومثال النصب على غير المعية بتقدير فعل محذوف ينصب الكلمة مفعولاً به : دعينا لحفل ساهر فأكلنا لحماً ، وفاكهة ، وخضراً ، وماء عذباً ، وغناء ساحراً - فيجب نصب كلمة : « ماء » وكلمة : « غناء » بفعل محذوف يناسب كلا منهما . والتقدير : وشربنا ماء عذباً ، وسمعنا غناء ساحراً . . . ولا يصح النصب على المعية ، ولا على العطف ^(٣) وإلا فسد المعنى ^(٤)

(١) أما الاشتراك فى الزمن فقد يقتضيه أو لا يقتضيه ؛ فمثل : أكلت خالدة وأختها ، قد يقع أكلهما فى زمن واحد أو مختلف كما يتضح من الصفحة الآتية . (٢) فى ص ٢٤٠ ، ٢٤١ . (٣) لأن الماء لا يؤكل ، وكذا الغناء ، ولأن سماع الغناء فى الحفل الساهر يكون بعد الأكل - عادة - لا معه فى زمنه .

وعند تقدير فعل محذوف مناسب . تنشأ جملة فعلية تكون معطوفة بالواو على الجملة الفعلية الأولى ؛ فالعطف - على الأصح - عطف جمل . والممنوع عطف المفردات ، إذ لا يجوز عطف « ماء » ولا غناء على : لحماً . لكن يصح عطف جملة : « شربنا » وجملة : « سمعنا » على الجملة الأولى ؛ وهى : « أكلنا » . وتستجى مناسبة أخرى لهذا فى ج ٣ باب العطف عند الكلام على العطف بالواو .

(٤) وإلى شطر من هذه الحالة يشير ابن مالك قائلا :

وَالنَّصْبُ - إِنْ لَمْ يَجْزُ الْعَطْفُ - يَجِبُ أَوْ اعْتَقِدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصَبُّ

زيادة وتفصيل :

(١) فى كل حالة يجوز فيها الأمران ؛ العطف والمعية ، لا بد أن يختلف المعنى فى كل أمر منهما ؛ ذلك أن العطف يقتضى المشاركة الحتمية بين المعطوف والمعطوف عليه فى معنى الفعل ، من غير أن يقتضى المشاركة الزمنية الحتمية ؛ فقد يقتضيها أو لا يقتضيها ، — كما فى رقم ١ من هامش الصفحة السابقة — فى مثل : « آنسى محمود وصالح فى السفر » لابد أن يشترك الاثنان فى مؤانسة المتكلم ، وأن تتناولهما المؤانسة ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ فكأنك قلت : آنسى محمود ، وآنسى صالح . لكن ليس من اللازم أن تكون هذه المؤانسة قد شملتتهما ، وشملت المتكلم فى زمن واحد ؛ فقد تكون فى وقت واحد أو لا تكون . والأمر فى هذه المشاركة الزمنية وعدمها ، متروك للقرائن والدلائل .

أما المفعول معه فلا بد من المشاركة الزمنية الحتمية . أما المشاركة المعنوية فقد يقتضيها أو لا يقتضيها ؛ فى مثل : سافر الرحالة والصحراء ، تتعين المشاركة الزمنية وحدها دون المعنوية ؛ فإنها تفسد المعنى ؛ لأن الصحراء لا تسافر ... وفى مثل : سار القائد والجنود ، فإن المشاركة المعنوية جائزة مع المشاركة الزمنية المحتومة . فجواز الأمرين فى كل حالة يجوز فيها أمران ليس معناه أن المراد منهما واحد . وإنما معناه أن هذا الضبط صحيح إن أردت المعنى المعين المختص به ، وأن ذاك الضبط صحيح كذلك إن أردت المعنى المختص به كذلك . وإن شئت فقل : إن كل ضبط صحيح منهما لا بد أن يؤدى إلى معنى يخالف ما يؤديه الضبط الآخر .

(ب) قد يقتضى المقام ذكر أنواع مختلفة من المفاعيل . وفى هذه الحالة يحسن ترتيبها بتقديم المفعول المطلق ، فالمفعول به الذى تعدى إليه العامل مباشرة . فالمفعول به الذى تعدى إليه العامل بمعونة حرف جر ، فالظرف الزمانى ، فالمكانى ، فالمفعول له ، فالمفعول معه . وهذا الترتيب هو ما ارتضاه كثير من النحاة . والحق أن الذى يجب مراعاته عند الترتيب هو تقديم ما له الأهمية .

المسألة ٨١ :

الاستثناء

تمهيد : يتردد في هذا الباب كثير من المصطلحات الخاصة به ، والى لا بدّ من معرفة مدلولاتها - قبل الدخول في مسائله وأحكامه . ومن تلك المصطلحات :

المستثنى منه - المستثنى - أداة الاستثناء - التّمّام - الموجّب - المفرغ - المتصل - المتقطع . . . وفما يلي بيانها .

(١) (المستثنى منه - المستثنى - أداة الاستثناء) .

هذه الثلاثة تنكشف مدلولاتها على أكمل وجه إذا عرفنا أن أسلوب الاستثناء في أكثر حالاته ، هو أسلوب أهل الحساب في عملية : « الطّرح » . فالذى يقول : أنفقت من المال مائة إلا عشرة ، إنما يعبر عما يقوله أهل الحساب : (١٠-١٠٠) والذى يقول : اشتريت تسعة كتب إلا اثنين ؛ إنما يعبر عن قولهم : (٩-٢) . . . وهكذا . . .

والتعبير الحسابي يشتمل على ثلاثة أركان مهمة ؛ هي : المطروح منه (مثل ١٠٠ ، ٩ . . . وأشباههما . . .) والمطروح (مثل ١٠ ، ٢) وعلامة الطرح ، ويرمزون لها بشرطة أفقية قصيرة : (-) .

ولهذه المصطلحات الحسابية الثلاثة ما يقابلها تمامًا في الأسلوب الاستثنائي ؛ ولكن بأسماء أخرى ؛ فالمطروح منه يقابله : « المستثنى منه » . والمطروح يقابله : « المستثنى » . وعلامة الطرح يقابلها الأداة : « إلا » ، أو إحدى أخواتها ، أى : ثلاثة إزاء ثلاثة .

ولما كانت عملية الطرح بمصطلحاتها شائعة ، بل أولية - كان ربط أسلوب الاستثناء بها كفيلاً بإيضاح مصطلحاته الثلاثة السالفة ، وفهمه في سهولة ويسر واستقرار^(١) .

(١) أى : بقاءه مفهوماً .

وفي ضوء هذا نستطيع أن نفهم قول النحاة في تعريف الاستثناء: (إنه الإخراج «بإلا» أو إحدى أخواتها) لِمَا كان داخلاً في الحكم السابق عليها^(١). فليس هذا الإخراج إلا «الطرح»؛ بإسقاط ما بعدها مما قبلها، ومخالفته إياه فيما تقرر من أمر مثبت أو منفي . . .

(ب) الاستثناء التام :

ما كان فيه المستثنى منه مذكوراً ؛ كالأمثلة السالفة ، ومثل : ركبت الطائرة عشرين ساعة إلا خمسة . وكان معي زملائي إلا ثلاثة . فكلمة ، «عشرين» هي المستثنى منه . وكذا كلمة : «خمس» . وبسبب وجود كل منهما في الكلام سمي الاستثناء : «تاماً» .

(ج) الاستثناء الموجب ، وغير الموجب :

فالأول ما كانت جملته خالية من النفي ؛ وشبهه ؛ وهو هنا : النهي ، والاستفهام الذي يتضمن معنى النفي^(٢) ؛ كالأمثلة السابقة .

والثاني : ما كان مشتملاً على نفي أو شبهه ؛ نحو : ما تأخر المدعوون للحفل إلا واحداً . هل تأخر المدعوون إلا واحداً^(٣) ؟

ومن النفي ما هو معنوي (يفهم من المعنى اللغوي للكلمة ، دون وجود لفظ من ألفاظ النفي) . مثل : يأبى الله إلا أن يتم نوره ؛ فغنى «يأبى» : لا يريد .

(١) وهذا يشمل الدخول الحقيقي ؛ كالأمثلة السالفة ، والدخول التقديرى الملاحظ في النفس كالفرغ ؛ وكالمستثنى المنقطع ، - وسيجيء إيضاحهما في ص ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٣ - ؛ فإنهما لا يدخلان في الحكم السابق حقيقة ، وإنما يندججان فيه تقديراً .

(٢) وهذا يشمل أنواعاً ؛ منها الاستفهام الإنكارى : (ويسمى أيضاً : الإبطالى) ويعرفونه بأنه الذى يسأل به عن شيء غير واقع ، ولا يمكن أن يحصل . ومدعيه كاذب . وهذا النوع بمعنى النفي ؛ فأداة الاستفهام فيه بمنزلة أداة النفي في أن الكلام الذى تدخل عليه منى المعنى (راجع المعنى ج ١ عند الكلام على الهمزة . وكذلك حاشية الأمير عليه عند الكلام على : «أم») . نحو قوله تعالى : (ومن أصدق من الله حديثاً ؟) .

ومنها : الاستفهام التوبيخى ؛ وهو : ما يسأل به عن أمر حاصل واقع ، ومن يدعى وجوده يكون صادقاً في إخباره عن أمر موجود . لكن فاعله ملوم يستحق التوبيخ ، مثل قولنا للأوصياء : أتأكلون أموال اليتامى بالباطل ؟

(٣) من النحاة من يرى أن هذا النوع لا تستخدم فيه أدوات الاستثناء الفعلية ، ورأيه ضعيف يجب إهماله ؛ أخذاً بصريح ما جاء في المفصل - ٢٥ ص ٧٧ و ٧٨ - . وفي الخضرى والصبان - وسيجيء هذا في رقم ١ من هامش ص ٢٧٦ -

ومثل: قَلَّ رجلٌ يفعل ذلك، لأن معنى: «قَلَّ» في هذا الأسلوب المسموع، هو: الننى؛ أى: لا رجل يقول ذلك.

أما «لو» في مثل: لو حضر الضيوفُ إلا واحداً، لأكرمهم، فإنه نفى ضمنى غير مقصود، فلا ينظر إليه من هذه الناحية، فكأنه غير موجود.

(د) الاستثناء المفرغ^(١)، هو: ما حذف فيه المستثنى منه والكلام غير

موجب. نحو: ما تكلم... إلا واحداً - ما شاهدت... إلا واحداً - ما ذهبت... إلا لواحد؛ فالاستثناء المفرغ يقتضى أن يكون الكلام غير تام وغير موجب معاً. وهذا أمر يجب التنبيه له. وإلى أن أداة الاستثناء الفعلية لا يصح استخدامها فيه. لأنها لا تستخدم إلا في الاستثناء التام المتصل^(٢).

(هـ) الاستثناء المتصل والمنقطع.

فالأول: ما كان فيه المستثنى بعضاً^(٣) من المستثنى منه؛ نحو: سقيت الأشجار إلا شجرة - فحص الطبيب الجسم إلا اليد.

والثاني: ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه؛ نحو حضر الضيوف إلا سياراتهم - اكتمل الطلاب إلا الكتب. ومثل قوله تعالى عن أهل الجنة: (لا يسمعون فيها لَغْواً إلا سَلَاماً)، فاللغو هو: ردىء الكلام وقبيحه، والسَّلام ليس بعضاً منه. وكذلك قوله تعالى: (لا يسمعون فيها لَغْواً ولا تَأْتِيهِمْ إلا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا).

وليس معنى انقطاعه أنه لا صلة له بالمستثنى منه، ولا علاقة تربطهما ارتباطاً معنوياً، وإنما معناه انقطاع صلة «البعضية» بينهما؛ فليس «المستثنى» جزءاً حقيقياً من المستثنى منه، ولا فرداً من أفرادهِ. ومع انقطاع هذه الصلة على

(١) انظر رقم (١) من هامش ص ٢٤٩.

(٢) انظر ص ٢٧٦ وقد ورد النص الخاص بمنع استخدام أداة الاستثناء الفعلية في غير التام المتصل في حاشية الحضرى، وبالجزء الثانى من الصبان عند الكلام على الأدوات الفعلية. وكذا الفصل ص ٢٧.

(٣) لهذا صورتان؛ الأولى: أن يكون المستثنى منه متعدد الأفراد، والمستثنى أحد تلك الأفراد المتماثلة؛ نحو: تناولت الكتب إلا كتاباً. فالمستثنى منه - وهو الكتب - متعدد الأفراد، والمستثنى واحد منها. الثانية: أن يكون المستثنى منه فرداً واحداً ولكنه ذو أجزاء، والمستثنى جزء من تلك الأجزاء؛ مثل: غطيت الجسم إلا الوجه. وفي الحالتين يكون ما بعد «إلا» مخالفاً في الحكم لما قبلها. ولا مانع في الرأى الأحسن أن يكون المستثنى المتصل جملة. وسيجىء البيان في هامش ص ٢٥٧ و ص ٢٥٨.

الوجه السالف يكون هناك نوع اتصال معنوي يربط بينهما^(١). ولهذا تؤدي أداة الاستثناء فيه معنى الحرف : « لكن » (ساكن النون أو مشددها) الذي يفيد الابتداء والاستدراك معاً ؛ وبالرغم من إفادته الابتداء والاستدراك معاً لا يقطع الصلة المعنوية بين ما بعده وما قبله ، ومن ثَمَّ كان من المحتوم في كل استثناء منقطع صحة وقوع الحرف : « لكن » - الساكن النون ، أو مشددها - موقع أداة الاستثناء فيه مع استقامة المعنى . (على التفصيل الذي سيجيء في الزيادة)^(٢) ولا يجوز في الاستثناء المنقطع أن تكون أدواته فعلاً ؛ لأن هذه الأداة الفعلية لا تستخدم إلا في التام المتصل كما تقدم .

والآن نبدأ الكلام في أحوال الاستثناء ، وأحكامه ، وهي متعددة^(٣) بتعدد أدواته الثمانية التي منها الحرف المحض ، والاسم المحض ، والفعل المحض ، وما يصلح أن يكون فعلاً وحرفاً .

* * *

الكلام على أحكام المستثنى الذي أدواته حرف خالص ، وهي : « إلا »^(٤) :
(١) إذا كانت أداة الاستثناء « إلا » ، ولم تتكرر^(٥) فللمستثنى بها ثلاثة أحكام :

الأول : النصب ، بشرط أن يكون الكلام تاماً موجباً^(٦) ؛ سواء أكان « المستثنى » متأخراً بعد « المستثنى منه » ، أم متقدماً^(٧) عليه وقد تقدمت معه : « إلا » ، « متصلاً » ، أم « منقطعاً » فتي تحقق الشرط كان النصب^(٨) عاماً بشمل كل الأحوال . وعند الإعراب

(١) راجع « هـ » من ص ٢٥٨ .

(٢) في : « هـ » من ص ٢٥٨ .

(٣) هذا الباب من أكثر الأبواب تعدداً في الأحكام ، واختلافاً فيها . ومنها المردود والضعيف . وقد حاولنا جاهدين تصفيته بما يشوه الحقائق الناصعة .

(٤) « إلا » التي للاستثناء كلمة واحدة ، وليست مركبة ، وهي حرف وقد تترك الحرفية والاستثناء وتصير اسماً محضاً - كما سيجيء البيان في « ج » من ص ٢٤٩ - بخلاف : « إلا » التي في مثل : إلا تجامل زملاءك يكرهوك - فإنها مركبة من « إن » الشرطية المدغمة في : « لا » النافية .

(٥) أما المكررة فيجيء حكمها في ص ٢٦٤ .

(٦) سيجيء شرط آخر في « د » من ص ٢٥٨ هو ألا يكون المستثنى نكرة محضة . . . و . . .

(٧) في ص ٢٥٦ أحكام خاصة بتقديم المستثنى ، وبيان العامل الذي يعمل فيه النصب . . .

(٨) وهناك رأى آخر لا يوجب النصب سيجيء بيانه في « ح » من ص ٢٥٦ .

يقال : « إلا » أداة استثناء حرف . والمستثنى : منصوب على الاستثناء كالأمثلة الآتية ؛ مع ملاحظة أن المستثنى لا يتقدم ولا يتأخر بدون « إلا » فهما ^(١) متلازمان . (امتلاأت الجداولُ إلا جدولاً كبيراً) . (امتلاأت - إلا جدولاً كبيراً - الجداولُ) . (كتبت الرسائلَ إلا رسالةً واحدةً) . (كتبت - إلا رسالةً واحدةً - الرسائلَ) . (تمتعت بالصحف إلا صحيفةً تافهةً) . (تمتعت - إلا صحيفةً تافهةً - بالصحف) . (أعدت ملابسُ الرحلة إلا الحَقائبَ) . (أعدت - إلا الحَقائبَ - ملابسُ الرحلة) . (تناولت الطعامَ إلا الماءَ) . (تناولتُ - إلا الماءَ - الطعامَ) . (أضأت المصابيحَ إلا غرفةً) . (أضأتُ - إلا غرفةً - المصابيحَ) .

الثاني : إما نصب « المستثنى » (والإعراب كالحالة السابقة) . وإما ضبطه على حسب حركة « المستثنى منه » ، فيكون مثله ؛ مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، ويعرب : « بدلاً » ^(٢) . ولا بد في الحالتين أن يكون الكلام تاماً غير موجب ^(٣) . ولا فرق بين المتصل والمنقطع ^(٤) . ومن الأمثلة :

ما تخلف السباقون إلا واحداً منهم - أو : واحدٌ .
 ما جهلت السباقين إلا واحداً منهم - أو : واحداً ^(٥) .
 هل تأخرت عن السباقين إلا واحداً منهم - أو : واحد .
 ويجوز أن يتقدم « المستثنى » وهو منصوب ويبقى كل شيء كما كان ، فلا يتغير الإعراب . كالأمثلة الآتية :

ما تخلف - إلا واحداً منهم - السباقون .

(١) انظر ما يختص بهذا في ص ٢٥٦ .

(٢) بدل بعض من كل ، والمبدل منه هو المستثنى منه . والمبدل هنا لا يحتاج لرباط ؛ لأن وجود « إلا » يغني عنه ؛ لدلالته على أن ما بعدها بعض مما قبلها - وستجىء إشارة لهذا في البذل ٣ ص ٤٨٧ - .
 (٣) إذا انتقض النفي بسبب وجود « إلا » المكثرة لم يحز البذل واقتصر الأمر على النصب وحده ؛ نحو : ما شرب أحديشاً إلا الماءَ إلا محموداً ؛ لأن الكلام هنا بمنزلة المثبت ؛ إذ معناه : شربوا الماءَ إلا محموداً . وفي « ج » من ص ٢٥٦ أمثلة مسموعة للبذل في كلام تام غير موجب . وفي ص ٢٦٠ « و » الرأي في تفريعات البذل .

(٤) في « ه » من ص ٢٥٧ أحوال وأحكام هامة . خاصة بالمنقطع .

(٥) في هذا المثال نصبت كلمة : « واحداً » في الصورتين ، ولكن النصب في إحداها على البدلية ، وفي الأخرى على الاستثناء .

ما جهلت إلا واحداً منهم — السباقين (١) .
 هل تأخرت إلا واحداً منهم — عن السباقين .
 أما لو تقدم وهو بدل في الأصل ؛ فإن الأمر يتغير تغيراً كلياً (٢) فيعرب
 « المستثنى » المتقدم على حسب حاجة الكلام قبله ، ويزول عنه اسم المستثنى ؛
 كما يزول عن « المستثنى منه » اسمه ، ويعرب بدلا من الاسم الذي تقدم ، وتابعاً
 له في حركة إعرابه ، وتصير « إلا » ملغاة (٣) . ومن الأمثلة :

ما تخلف إلا واحدٌ منهم — السباقون .
 ما جهلت إلا واحداً منهم — السباقين (٤) .
 هل تأخرت إلا عن واحد (٥) منهم — السباقين .

ففي مثل : ما تخلف — إلا واحد منهم — السباقون ... تعرب كلمة : « إلا »
 ملغاة . وتعرب كلمة : « واحد » فاعلا للفعل : « تخلف » وتعرب كلمة :
 « السباقون » بدلا منها (٦) ، بدل كل من كل ، وهذا إعرابها في باقي الأمثلة
 المعروضة (٧) .

الثالث : أن يعرب ما بعد « إلا » على حسب العوامل قبلها ؛ بشرط أن يكون
 الكلام مُفْرَغاً . وهذه الصورة لا تعد من صور الاستثناء ؛ لعدم وجود : « المستثنى
 منه » (٨) . لهذا تعرب « إلا » ملغاة . ويعرب ما بعدها فاعلا ، أو مبتدأ ، أو مفعولا ،
 أو خبراً ، أو غير ذلك . فكأن كلمة : « إلا » غير موجودة من هذه الناحية
 الإعرابية — دون المعنوية — ويسمى الكلام : « مُفْرَغاً » ؛ لأن ما قبل « إلا » تفرغ

(١) سيذكر هذا المثال في الحالة التالية التي يتقدم فيها البديل ؛ لأنه — وأشباهه — صالح للحالتين .

(٢) في هذه الحالة سيعتبر من القسم الثالث الآتي ، وهو قسم المفرغ .

(٣) لأن ما بعدها يكون خاضعاً في إعرابه لحاجة ما قبلها ؛ فكأنها غير موجودة لكنها من ناحية
 المعنى تفيد استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها .

(٤) هذا المثال لا يتعين فيه التفريغ عند تقديم البديل المنصوب ؛ إذ يصح — كما قلنا في رقم ٥ من
 هامش الصفحة السابقة — اعتبار الكلام تاماً غير موجب تقدم فيه المستثنى المنصوب الذي ليس بدلا ؛
 يكون حكمه حكم الأمثلة التي قبل هذا مباشرة . (٥) ما يأتي في رقم ١ من هامش ص ٢٥٤
 وضح أصل هذا المثال ، وما جرى فيه .

(٦) البديل هنا : بدل كل من كل ، لأن المتأخر عام أريد به خاص ؛ فصح لذلك إبداله من
 المستثنى الذي تقدم ، وكان قبل تقدمه بدل بعض ؛ — كما سبق في ص ٢٥٢ فانقلب المتبوع تابعاً ، كما في
 قولهم ما مررت بمثلك أحد . (٧) إلا المثال الثاني فلا يتعين فيه التفريغ لما سبق في رقم ٣

(٨) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٤٩ .

للعمل الإعرابي فيما بعدها^(١) . ولم يشتغل بالعمل في غيره . ومن الأمثلة :

- ما أخطأ إلا واحداً متسرع — ما العدل إلا دِعامَةُ الحكم الصالح .
 ما سمعتُ إلا بلبلا صداحاً — ليس العملُ إلا سلاحَ الشريف .
 ما ذهبت إلا للنايغ^(٢) — ما سعت إلا في الخير .

ونحو :

- يأبى الحرُّ إلا العزّة — يأبى الله إلا أن يسم نورَه^(٣) .
 وأصل الكلام — مثلاً : قبل حذف المستثنى منه :
 ما أخطأ المتكلمون إلا واحداً متسرعا — أو : واحدٌ .
 ما العدل دِعامَةُ إلا دِعامَةُ الحكم الصالح — أو : دِعامَةُ الحكم الصالح .
 ما سمعتُ طيوراً إلا البلبَل — أو : البلبَل .
 ليس العمل سلاحاً إلا سلاحَ الشريف — أو : سلاحَ الشريف .
 ما ذهبت لأحد إلا النايغ — أو النايغ .
 يأبى الحرُّ كلَّ شيء ، إلا العزّة ، أو : العزّة — بأبى الله كلَّ شيء إلا إتمامَ
 نوره ، أو : إتمام . . .

فهو في أصله كلام تام غير موجب ، يجوز فيه الأمران السالفان ؛ إما
 النصب على الاستثناء ، وإما الإتيان على البدلية ، فلما حذف المستثنى منه صار
 الكلام نوعاً جديداً ؛ هو : المفرغ ، وصار له حكم جديد خاص ؛ تبعاً لذلك .

* * *

ويمكن تلخيص كل ما تقدم من أحكام المستثنى بـ «إلا» الواحدة^(٤) فيما يأتي :

(١) يجوز التفريغ لجميع المعمولات ، إلا المفعول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، وكذا الحال
 المؤكد لعامله ؛ فلا يقال : سرت إلا والأشجار — ما زرت إلا زرعاً — لا تعمل إلا عاملاً — وسبب المنع
 وقوع التناقض بذكر المعنى مثبتاً أو منفيّاً قبل : «إلا» ثم محالفته بعد : «إلا» . وأما قوله تعالى :
 (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) فالقارئ تدل على أن المراد : إن نظن إلا ظناً عظيماً ، فهو مصدر مبين للنوع .
 (٢) أصل الكلام : ما ذهبت لأحد إلا النايغ . فلما حذف المستثنى منه وهو : أحد ، بقيت
 لام الجر منفردة تحتاج لشيء بعدها تجره ؛ فتأخرت إلى ما بعد «إلا» ؛ لتجره ؛ لأنه خاضع في إعرابه
 لما قبلها ، ولا يمكن تقديمه وحده دون «إلا» .

(٣) الكلام هنا مفرغ ؛ لأن المستثنى منه محذوف ، ولوجود نفي معنوي في كلمة «يأبى» ؛ لأن
 معناها دائماً هو : لا يريد . — كما سبق في ص ٢٤٩ —

(٤) أى : التي لم تتكرر .

(١) النصب جائز في جميع أحوال المستثنى « إلا » التي لم تتكرر .
ما عدا حالة : « التفرغ » ؛ فإنه يعرب فيها على حسب حاجة الجملة ، وتعرب
« إلا » ملغاة .

(ب) يزداد على النصب البدلية حين يكون الكلام « تاماً » غير موجب ،
بشرط ألا يتقدم المستثنى ؛ فإن تقدم وهو منصوب بقي على حاله منصوباً
على الاستثناء ، وإن تقدم وهو « بدل » تغير الأمر ؛ فزال اسمه عنه ، وصار
معرباً على حسب حاجة الجملة ، لأن الكلام يصير : « مفرغاً » . أما المستثنى
منه الذي تأخر فيزول عنه اسمه أيضاً ، ويعرب « بدل - كُـلٍّ من كلٍّ » من المستثنى
الذي تقدم وتغير حاله (١) .

(١) وفيما سبق من الأحوال الثلاثة وأحكامها يقول ابن مالك :

مَا اسْتَثْنَيْتَ «أَلَّا» مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفَى انْتُخِبَ :
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ
يريد : أن ما استثنته « إلا » (أى : كانت أداة استثناء) وكان تاماً ، فإنه ينصب . ولم يذكر
الإيجاب مع شرط التمام ؛ لأنه مفهوم من المقابلة الواردة في الشرط الثاني من البيت ، حيث نص على
أنه بعد النفي وشبهه النفي يكون المختار هو الإيتباع مع المستثنى المتصل ، والنصب وحده مع المنقطع . إلا عند
تميم فإنهم يجوزون في المنقطع الإبدال أيضاً ؛ ففهم من هذا أن الأول لابد أن يكون موجبا . وهذه
تفريعات لا داعي لها ؛ والحكم المستصني يتلخص فيما قلناه من أن المستثنى التام في الكلام الموجب ينصب
في جميع صورته ، وأن المستثنى في الكلام التام غير الموجب يجوز فيه أمران : النصب ، والإبدال .
ولأهمية لكثرة أحدهما على الآخر كثرة نسبية ، أى : بالنسبة لذلك الآخر الذي لا يبلغ حد القلة الذاتية ،
أو لاستعمال قبيلة دون الأخرى - ما دام الضبط صحيحا وكثيراً . ثم عرض بعد ذلك لحالة المستثنى المتقدم
حين يكون الكلام تاماً غير موجب فين أن غير النصب - وهو البدل - قد يجوز ، ولكن النصب هو
المختار . فالأمران جائزان ، قياسيان ، ولكن أحدهما أكثر في الاستعمال من الآخر كثرة نسبية ؛ يقول :

وغيرُ نصبٍ سابقٍ في النفي قد يأتي . ولكن نصبه اختر إن ورد
ثم انتقل للكلام على الاستثناء المفرغ فقال :

وإن يُفرغ سابقُ «إلا» لِمَا بعدُ يَكُنْ كَمَا لوَ أَلَّا عُدِمَا

أى : إذا كان الكلام قبل إلا مفرغاً (متجهاً للعمل فيما بعدها) فإن تأثيره فيما بعدها يقوم على
افتراض أنها غير موجودة . وعلى هذا الفرض فنبسط ما بعدها ؛ فقد يكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ،
أو خبرا ، . . . على حسب حاجة ما قبلها .

زيادة وتفصيل :

(١) بهذه المناسبة نذكر ما قرره النحاة خاصاً بتقديم المستثنى بيلاً .
قالوا : لا يصح - مطلقاً - تقديم وحده عليها ^(١) ، ولا يجوز أن يتقدم على المستثنى منه ، وعلى عامله معاً ؛ فلا يصح : إلا التفاحَ أكلت الفاكهة . أما تقدمه على أحدهما وحده فجائز ؛ وقد تقدمت الأمثلة لتقدمه على المستثنى منه دون العامل . وأما تقدمه على العامل وحده فنحو : الفواكهَ إلا التفاحَ أكلت . حيث تقدم المستثنى على عامله بعد أن سبقهما معاً المستثنى منه .

وإذا كان للاسم الواقع بعد إلا - مباشرة - معمول ؛ فإنه لا يجوز تقديمه عليها ؛ ففي مثل : ما أنا إلا طالبٌ علماً - لا يصح : ما أنا علماً إلا طالب . وإذا كان قبلها عامل له معمول ، فإنه لا يجوز تأخير هذا المعمول عنها ؛ ففي مثل : ما يجيد الناشئون الخطابةَ إلا الأديبُ - أو مثل : ما يحرص على الأدب إلا الأديبُ - لا يصح أن يقال : ما يجيدُ الناشئون إلا الأديبُ الخطابةَ - ولا : ما يحرص إلا الأديبُ على الأدب .

(ب) تعددت الآراء في الناصب للمستثنى ؛ فقليل : « إلا » ، وقيل : العامل الذي قبلها بمساعدتها . وقيل فعل محذوف تقديره : أسْتثنى ولا أثر لهذا الخلاف النظري في أحكام المستثنى ، وضبطه ؛ فالخير في إغفاله ؛ اكتفاء بأن نقول في الإعراب : المستثنى منصوب على الاستثناء .

ولعل أقوى الآراء أنه منصوب بالفعل قبلها ، أو بغيره مما يعمل عمله ^(٢) . إلا المستثنى المنقطع فعامله هو : « إلا » . ونحن في غنى عن التعرض لأقواها وبغيره إلا حين يعرض أمر يختص بالعامل - وهذا قليل - وعندئذ يرجح الفعل أو ما يعمل عمله كالحالات السالفة التي يجوز فيها تقدم المستثنى على عامله أو عدم تقدمه .

(ح) وردت أمثلة مسموعة وقع فيها المستثنى غير منصوب ، مع أن الكلام تام موجب ؛ ومنها قوله تعالى : « فسرَّبُوا منه إلا قليلٌ منهم » في قراءة كلمة : « قليلٌ » بالرفع . ومنها : تغير المنزلُ إلا بابٌ ^(٣)

(١) كما سبق في ص ٢٥١ . (٢) فإن لم يوجد قبلها فعل أو غيره مما يعمل - نحو الزملاء أخوة إلا الغادر - أمكن تأويله بما يعمل ، أى : الزملاء منتسبون للأخوة إلا الغادر .

(٣) نص المثال الوارد :

وبالصرِيمة منهم منزل خلَقٌ عَافٍ تَغْيِرُ إلا النَوِيُّ والنَوِيْدُ

وقد كلف النحاة أنفسهم عناء التأويل والتقدير ؛ ليجعلوا الكلام تاماً غير موجب ؛ فيصلوا من هذا إلى جواز البدل ، وأن الأمثلة مسيرة للقاعدة عندهم . فقالوا في الآية : إن نصها — على لسان طالوت — هو : « إنَّ اللهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ ، فَمَنْ شَرَبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي » ... « فَمَنْ شَرَبَ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ » فَعْنَى شَرَبُوا مِنْهُ : لم يكونوا مني ولا من أنصاري . فهي في تأويل كلام مني في تقديرهم . وقالوا في المثال الثاني وأشباهه : إن : « تَغْيِيرٌ » معناها لم يبق على حاله . فالكلام يتضمن نفيًا في المعنى . . .

ولا شك أن كلامهم مردود وتأويلهم بعيد ، ذلك أن كل كلام مثبت لا بد له من نقيض غير مثبت ، فعنى : نام الرجل ، لم يتيقظ ، ومعنى : تيقظ ، ليس بنائم . ومعنى : تحرك الطفل ، لم يسكن . ومعنى : سكن ، لم يتحرك . . . ومعنى : شرب ، لم يفقد الماء ويظماً ، ومعنى فقد الماء : ما شرب ... و ... و ... وهكذا ، فلو أخذنا برأيهم وفتحنا باب التأويل لم يبق في الكلام العربى أسلوب مقصور على التام مع الإيجاب دون أن يصلح للنوع الثانى (وهو : التام غير الموجب) وهذا غير مقبول .

والحق أن الآية والمثال وغيرهما مما وقع فيه المستثنى غير منصوب في الكلام التام الموجب — إنما ورد صحيحاً مطابقاً للغة بعض القبائل العربية ، التى تجعل الكلام التام الموجب والتام غير الموجب ، متماثلين في الحكم ؛ يجوز فيهما : إما النصب على الاستثناء ، وإما البدل من المستثنى منه وإما الرفع على الابتداء^(١) .. و .. فلا معنى للتأويل بقصد إخضاع لغة قبيلة للغة نظيرتها . وإذا كان التأويل معيياً وواجبنا الفرار منه جهد استطاعتنا ، فإن الأنسب لنا اليوم أن نتخير — عند الضبط — اللغة الضاربة في الفصاحة ، الغالبة الشائعة بين اللغات المتعددة ؛ لنقتصر عليها في استعمالنا تاركين غيرها من اللغات واللهجات الضعيفة أو المعيبة ، توحيداً للتفاهم ، وفراراً من البلبلة الناشئة من تعدد اللهجات

(١) من يرفع الاسم بعد : « إلا » في الكلام التام الموجب فعلى اعتبار ذلك الاسم مبتدأ ، خبره مذكور أو محذوف ويجعل المستثنى حينئذ هو الجملة في محل نصب على الاستثناء . ويجرى هذا في المتصل والمنقطع (راجع الصبان ، أول باب الاستثناء وكذلك حاشية « الأمير » على المعنى ج ٢ ، بعد الجملة السابعة من باب الجمل التى لها محل من الإعراب حيث أ مثلة المتعددة . وانظر رقم ٣ من هامش ص ٢٥٨) والخير في ترك هذه اللغات القليلة .

واللغات بغير حاجة ماسة؛ فعلينا أن نعرف تلك اللغات الضعيفة في مناسباتها ، ويستعين بها المتخصصون على فهم النصوص الواردة بها ، دون محاكاتها — في الضبط — أو القياس عليها ، كما أشرنا لهذا كثيراً .

(د) إذا كان الكلام تاماً موجباً^(١) فلا يكون المستثنى منه — في الفصيح — نكرة ، إلا إن أفادت . فلا يقال جاء قوم إلا رجلاً ، ولا قام رجال إلا محمداً ، لعدم الفائدة . فإن أفادت جاز ؛ نحو قوله تعالى : (فَكَلَبَتْ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا) — وقام رجال كانوا في بيتك إلا واحداً . أما الكلام التام غير الموجب فالفائدة تحقق فيه بالنفي وشبهه ؛ لدلالة النكرة معه — غالباً — على العموم نحو : ما جاءنا أحد إلا رجلاً ، أو إلا علياً . . .

كذلك لا يكون المستثنى منه معرفة ، والمستثنى نكرة لم تخصص ؛ فلا يقال : قام القوم إلا رجلاً ، فإن تخصصت جاز ؛ نحو : خرج القوم إلا رجلاً منهم .

(هـ) عرفنا أن المستثنى المنقطع ليس بعضاً من المستثنى منه ، (فليس فرداً من أفراد نوعه ؛ أى : صنفه ، وليس جزءاً من أجزاء الفرد ؛ كما سبق^(٢) فكيف يكون مستثنى وبينه وبين المستثنى منه هذا التخالف والتباين ؟ كيف يكون المطروح مبايناً جنس المطروح منه ؟
قال النحاة :

١ — إن كان المستثنى المنقطع جملة^(٣) ؛ مثل قوله تعالى : (لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّطِرٍ ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيَعِذُّهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ ...) أعربت

(١) في رقم ٥ من هامش ص ٢٥١ ، إشارة لما يأتي .

(٢) في ص ٢٠٠ .

(٣) يجوز وقوع المستثنى غير المتصل جملة بنوعها ، ويكون لها محل من الإعراب — كما سبق في هامش ص ٢٥٧ — ، ولا داعي لاشتراط أن يكون الاستثناء مفرغاً — وأن يكون الفعل إما مضارعاً ، وإما ماضياً مسبوq بقd ، أو بـماض قبل « إلا » . فهذا الشرط الذى نص عليه « ياسين » في حاشيته على « التصريح » عند الكلام على : « غير » التى للاستثناء — خالفه فيه الأكثرون ، ولعله غالب ، لا شرط لازم ؛ كما سيجى فى « ب » من ص ٢٧٣ . فإن كان المستثنى متصلاً جاز — فى القول الصحيح وقوعه جملة ، برغم ما فى حاشية ياسين ج ١ ، الباب الخامس من أبواب النياحة ، عند الكلام على جر الممنوع من الصرف بالكسرة لإضافته) .

.....

هذه الجملة^(١)، في موضع نصب على الاستثناء ، و «إلا» أداة استثناء حرف ؛ بمعنى : «لكن» (الساكنة النون ، التي تفيد الاستدراك ، وتقتضى أن تسبقها جملة ، وتدخل على جملة جديدة - اسمية أو فعلية -)^(٢) ، فهي منوطة بين جملتين ؛ فكأن التقدير ؛ لست عليهم بمسيطر ، لكن من تولى وكفر فيعذبه الله . . .

٢ - إن كان المستثنى المنقطع مفرداً منصوباً فأداة الاستثناء . «إلا» تكون بمعنى : لكن (المشددة النون) التي تفيد الابتداء ، والاستدراك وتعمل عمل : «إن» ، نحو : نام أصحاب البيت إلا عصفوراً مغرداً . فكلمة : «إلا» بمعنى : «لكن» المذكورة ، التي تقتضى بعدها جملة اسمية الأصل تنصب فيها المبتدأ وترفع الخبر ، ولا بد من ذكر جملة أخرى قبلها ؛ فكأن التقدير : نام أصحاب البيت لكن عصفوراً مغرداً يقطّ ، أو : لم ينم . . .

٣ - وإن كان المستثنى المنقطع مفرداً مرفوعاً - مثلاً ؛ كما في حالة البدلية . . . عند من يجيزها - في نحو ؛ ما سهر أصحاب البيت إلا عصفور مغرد - كانت أداة الاستثناء «إلا» بمعنى : لكن (ساكنة النون) فأصل التقدير ، ما سهر أصحاب البيت لكن عصفور مغرد سهر .

والسبب في كل هذه التقديرات - كما يبدو - هو إدخال كل ضبط من تلك الضبوط تحت قاعدة نحوية عامة ، أما المعنى فلن يتغير في المستثنى ، ولا المستثنى منه ، ولا غيرهما ، وسيظل المستثنى منصوباً على الاستثناء إن كان جملة أو مفرداً منصوباً ، فإن كان مفرداً غير منصوب فهو بدل . ويجوز في الاسم المرفوع اعتباره مبتدأ خبره مذكور أو محذوف ، كما تقدم - والجملة منصوبة على الاستثناء . وبالرغم من أن المنقطع ليس بعضاً من المستثنى منه فإنه لا يجوز أن يكون منقطع المناسبة والعلاقة بينه وبين المستثنى منه انقطاعاً كلياً في المعتاد - كما سبق -

(١) هي جملة اسمية ، المبتدأ «من» اسم موصول بمعنى الذي مبنى على السكون في محل رفع - «تولى» ، فعل ماض ، الفاعل ، ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . . . «فيعذبه» ؛ الفاء ، زائدة ، داخلة على جملة الخبر . «يعذبه الله» جملة من مضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع ، خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء .

(٢) فهي تقتضى - بعد الجملة السابقة عليها - الدخول على جملة جديدة ، زيادة على ما تفيد من الاستدراك (وقد مر شرح الاستدراك وتفصيله أحكامه في ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١) .

(٣) راجع ما سبق في ص ٢٣٦ .

فلا يصح : أقبل الجمع إلا ثعباناً . كذلك لا يصح أن يسبقه ما هو نص صريح في خروجه وفقد تلك العلاقة ؛ فلا يجوز : صهكت الخيل إلا الإبل ، لأن الصهيل نص قاطع في صوت الخيل وحدها ؛ فلا صلة بين المستثنى والمستثنى منه مطلقاً ؛ فيصير الكلام خلطاً وبتراً . بخلاف صوتت الخيل إلا الإبل .

(و) تقدم — في الحكم الثاني (١) — أن المستثنى في الكلام التام غير الموجب يجوز فيه النصب والبدل . ويقول النحاة في تفريع هذا البدل كلاماً مرهقاً غير مقبول ، والخير في إهماله ؛ ومنه :

إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع . فمثل ما جاءني من أحد إلا البائع ... لا يجوز إعراب «البائع» بدلا مجروراً من لفظ : «أحد» ، لزعهم أن كلمة : «أحد» مجرورة اللفظ بالحرف الزائد : «من» وهو حرف لا يزداد — غالباً — إلا في كلام مني ؛ كالمثال السالف ، وأن كلمة : «البائع» معناها مثبت ؛ (لأن الكلام الذي بعد «إلا» مناقض لما قبلها في النفي والإثبات ، كما هو معروف) فإذا كان معناها مثبتاً فكيف تكون بدلا من كلمة : «أحد» المجرورة لفظاً بالحرف الزائد ، والبدل على نية تكرار العامل الذي يعمل في المبدل منه ؟ فكان كلمة : «البائع» قبلها الحرف «من» الزائد الذي عمل الجرح في المبدل منه «أحد» . ويترتب على هذا — عندهم — دخول «من» الزائدة الجارة في كلام مثبت ، وهي — في الغالب — لا تكون إلا في كلام مني كما سبق . وفراراً من هذا الذي يروونه محظوراً منعوا البدل بالجرح من لفظ : «أحد» وأجازوا البدل بالرفع من محلها ؛ لأنها مجرورة بمن «لفظاً» وفي محل رفع فاعل للفاعل : جاء ، فالتقدير جاء البائع .

ومثل : ليس اللص بشيء إلا رجلاً تافهًا ، فقالوا لا يجوز إعراب كلمة : «رجلاً» بالجرح على اعتبارها بدلا من كلمة : «شيء» المجرور لفظها ؛ وإنما يجوز النصب على اعتبارها بدلا من محل كلمة : «شيء» ، وذلك للوهم السالف أيضاً ؛ وهو أن المبدل منه (وهو كلمة : شيء) مجرور بالباء الزائدة ، وهذه الباء لا تزداد إلا في جملة منفية ، والمستثنى «بإلا» مثبت بعد الكلام المنفي ، فلو أبدلنا كلمة : «رجلاً» من كلمة : «شيء» لكان هذا البدل مستلزماً وقوع الباء — وهي العامل في المبدل منه — قبل البدل أيضاً ؛ لأن البدل على نية تكرار

العامل؛ فيرتب على هذا دخول «باء» الجر الزائدة على مثبت؛ وهو عندهم ممنوع .
فللفرار من هذا أبدلوا كلمة : «رجلا» من كلمة : «شيء» مع مراعاة محلها ،
لا لفظها ، لأن محلها النصب ؛ فهي مجرورة لفظاً ، منصوبة محلاً ، باعتبارها
خبر : «ليس» !!

ومثل : لا ساهر هنا إلا حارس . لا يجوز عندهم أن تكون كلمة :
«حارس» بدلا منصوباً من كلمة ؛ «ساهر» المبنية على الفتح لفظاً في محل
نصب ، وحجتهم أن كلمة : «ساهر» . . . اسم «لا» واسم «لا» منفي ،
أما المستثنى هنا فوجب ، لوقوعه بعد «إلا» . (وما بعدها مخالف لما قبلها نفيًا وإثباتًا
(كما تقدم) — ولما كان العامل في المستثنى منه : هو : «لا» النافية للجنس وجب
عندهم أن تكون عاملة أيضاً في المستثنى ؛ لأن العامل في الاثنين لا بد أن يكون
واحدًا ، ثم يقولون : كيف تعمل «لا» في المستثنى الموجب وهي لا تعمل إلا في
منفي ؟ وللفرار من هذا قالوا : إن البدل هو من محل اسم «لا» قبل دخول الناسخ ،
وليس من لفظ الاسم ، فاسمها قبل دخول الناسخ كان مبتدأ^(١) فالبدل مرفوع مثله .
ومثل : ما الخائن شيئاً إلا رجل حقير ؛ فقد منعوا أن تكون كلمة : «رجل»
بدلا منصوباً من كلمة : «شيئاً» المنصوبة . وحتموا أن تكون بدلا مرفوعاً من كلمة :
«شيئاً» باعتبار أصلها ؛ فقد كانت خبراً مرفوعاً للمبتدأ قبل مجيء «ما»
الحجازية التي تعمل عمل : «ليس» . وسبب المنع أن المستثنى منه منفي ، والمستثنى
موجب ، والعامل في الاثنين واحد؛ هو : «ما» الحجازية ، فتكون «ما» الحجازية
قد عملت في الموجب ، وهي لا تعمل إلا في المنفي .

(١) يجوز في هذا المثال من الأوجه الإعرابية ما يجوز في أشباهه التي عرضوها في باب «لا» النافية
للجنس ؛ ومنها : «لا إله إلا الله» . فقد جوزوا في كلمة : «الله» .
أ - الرفع على البدلية ؛ مراعاة محل «لامع اسمها» ؛ لأن محلها رفع على الابتداء عند سيبويه .
ب - أو : الرفع على البدلية مراعاة محل اسم «لا» باعتباره في الأصل مبتدأ مرفوعاً قبل دخول
الناسخ .

ج - أو : الرفع على البدلية من الضمير المستتر في خبر «لا» المحذوف ؛ فأصل الكلام لا إله
موجود ؛ أي : هو .

د - أو النصب على الاستثناء من هذا الضمير المستتر ؛ لأن الجملة تامة غير موجبة ؛ فيجوز
في المستثنى أمران كما عرفنا : البدلية ، أو النصب على الاستثناء .

ذلك رأيهم ودليلهم^(١) في كل ما سبق من الأمثلة الممنوعة ، وهو رأى غريب^(٢) (إذ ما الحكمة — كما قال بعض آخر^(٣) من النحاة في ارتكاب هذا التكلف ؟ مع أن القاعدة : أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع^(٤) . ومثلوا له بقوله تعالى : اسكن أنت وزوجك الجنة — حيث لا يمكن تسليط العامل على المعطوف^(٥) — فهلا جاز هنا في البدل الجر أو النصب تبعاً للفظ المبدل منه بناء على هذه القاعدة) .

وشيء آخر له الأهمية الأولى ، ولا أعرف أنهم ذكروه ؛ هو كلام العرب في مثل ما سبق ، والمأثور من أساليبهم ؛ أ جاء خالياً من إتباع المستثنى للفظ المستثنى منه ، أم لم يجئ ؟ وفي الحالتين لا يقوم دليل على المنع ؛ لأن عدم المجيء ليس معناه التحريم ، فالأمر السلبي لا يكفي في انتزاع حكم قاطع مخالف للمألوف في نظرائه التي يتسبّع فيها البدل حركة المبدل منه اللفظية ، كما أن أن المجيء قاطع في الصحة .

وشيء ثالث : هو أنهم يمنعون البدل على اللفظ حين يكون العامل « لا » أو « ما » النافيتين ، دون « ليس » . مع أن « ما » الحجازية تعمل عملها حملاً على : « ليس » كما يقولون . . .

الحق أن هذا كله — وأشباهه — هو الجانب المعيب في نظرية العامل ، إذ يمنحه سلطاناً قوياً يتحكم به في صياغة الأسلوب ، أو في ضبطه ، بغير سند يؤيده من فصيح الكلام . وقد سبق أن امتدحنا هذه النظرية البارعة

(١) راجع الأشموني ، وحاشية الصبان ج ٢ أول باب الاستثناء ، عند الكلام على البدل ، في الكلام غير التام الموجب .

(٢) عرضنا صوراً من تطبيقه في آخر الجزء الثالث عند الموازنة بين عطف البيان وبدل الكل .

(٣) وقد يعبرون عن هذه القاعدة بتعابير مختلفة الألفاظ متحدة المعاني ؛ منها : (يغتفر كثيراً في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل) — كما جاء في الصبان في باب الإضافة عند الكلام على : « أي » ومنها : (يغتفر في الثواني ما لا يجوز في الأوائل .) — كما جاء في المصباح ج ١ ص ٢١٥ عند الكلام على الظرف : « لندن » . — انظر ص ٥٨ السابقة .

(٤) لأن فعل الأمر لا يرفع اسماً ظاهراً . ومثل هذا ما يقال في الحرف : « رب » من صحة عطف المعرفة على الاسم المجرور بها مع أن « رب » لا يجر إلا النكرة كما سيجيء في حروف الجر .

... ..
 التى لم تصدر إلا عن عبقرية ، وذكاء لَمَّاح ، وقلنا^(١) إنها لا عيب فيها إلا ما قد يشوبها فى قليل من الأحيان من مثل هذه الهنوات .

(ز) فى مثل : ما أحد يقول الباطل إلا الدنيء ، يجوز فى كلمة : « الدنيء » أن يكون بدلاً مرفوعاً من كلمة : « أحد » أو : من ضميره المستتر الواقع فاعلاً للمضارع . ويجوز نصبه على الاستثناء . فلرفع ناحيتان وللنصب واحدة .

أما فى مثل : ما رأيت أحداً يقول الباطل إلا الدنيء ، فيجوز فى كلمة : « الدنيء » النصب على الاستثناء ، أو : على البدلية من كلمة : « أحداً » المنصوبة ، ويجوز فيها الرفع على البدلية من الفاعل المستتر فى الفعل المضارع ؛ فللنصب ناحيتان وللرفع ناحية .

(ب) إذا كانت أداة الاستثناء : « إلا » ، المكررة^(١) :

— ١ — قد يكون تكرارها بقصد التوكيد اللفظي المحض ، وتقوية « إلا » الأولى الاستثنائية بغير إفادة استثناء جديد . ولهذا الحالة صورتان .

الأولى : أن تقع « إلا » التي جاءت للتكرار — بعد « الواو » العاطفة — دون غيرها من حروف العطف — نحو : أحب ركوب السفن إلا الشراعية^٢ ، وإلا الصغيرة . فالواو حرف عطف . « إلا » الثانية ، للتوكيد اللفظي^٣ ، ولا تفيد استثناء . و « الصغيرة » معطوفة على « الشراعية » ؛ فهي مستثنى ، بسبب العطف ، لا بسبب « إلا » المكررة .

الثانية : ألا تقع « إلا » التي جاءت للتكرار بعد حرف عطف ، ولكن يكون اللفظ الواقع بعدها مباشرة متفقاً مع ما قبلها في المعنى والمدلول . برغم اختلاف الألفاظ ، ويكون ضبط اللفظ بعد المكررة مبنياً على افتراض أنها غير موجودة ؛ فوجودها وعدمها سواء من ناحية الحكم الإعرابي الذي يخصه . مثال ذلك رجل يقال له : هارون الرشيد ، أو : محمد الأمين . . . أو . . . نحو : جاء القوم إلا هارون إلا الرشيد ، اشتهر الخلفاء إلا محمداً إلا الأمين . فكلمة : « إلا » الثانية في المثالين لا تفيد استثناء جديداً ، لأن : « الرشيد » ، هو : « هارون » ، و « الأمين » هو : « محمد » . وإنما أفادت توكيداً لفظياً لكلمة : « إلا » الأولى ، ولا تأثير لها في ضبط كلمتي : « الرشيد والأمين » ، فكل واحدة منهما تعرب بدل كل من كل^(٢) ، أو : عطف بيان من المستثنى الأول . ولو حذفنا كلمة : « إلا » التي جاءت للتكرار ما تغير الضبط ولا الإعراب ، فوجودها لا أثر له من هذه الناحية .

ولو قلنا : ما جاء القوم إلا هارون إلا الرشيد^٣ لصحّ في كلمة : « الرشيد » الرفع أو النصب ، تبعاً لكلمة : « هارون » التي يجوز فيها الأمران ؛

(١) سبق الكلام على : « إلا » غير المكررة ص ٢٥١ .

(٢) البدل في هذا المثال بدل كل من كل ، وفي غيره قد يكون بدل بعض ، أو : اشتغال ، أو :

إضراب ؛ مثل : ما أعجبنى أحد ، إلا الطبيب الرحيم ، إلا وجهه ، أو : إلا عطفه ، أو : ما أعجبنى أحد ، إلا الطبيب الرحيم ، إلا المهندس المبشّر .

بسبب أن الاستثناء تام غير موجب . وكذلك ما جاء القومُ إلا محمداً ، أو محمدٌ — الأمينُ ؛ فيجوز في كلمة : « الأمين » الأمران للسبب السابق . فكأن « إلا » المكررة غير موجودة ؛ إذ لا أثر لها في الحكم الإعرابي . ولو قلنا : ما اشتهر إلا هارونُ إلا الرشيدُ ، لوجب رفع كلمة « الرشيد » إتباعاً لكلمة : « هارون » التي يجب رفعها ؛ بسبب أن الاستثناء مفرغ . وكذلك في المثال الثاني (١) .

* * *

— ب — وقد يكون تكرارها لغير التوكيد اللفظي : فلا عطف ولا بدل ؛ كالسابقين ؛ وإنما الغرض استثناء جديد : بحيث لوحذفت لم يفهم الاستثناء الجديد ، ولم يتحقق المراد منه ؛ فهي في هذا الغرض كالأولى تماماً ؛ ككلاهما تفيد استثناء مستقلاً ؛ وفي هذه الحالة تتعدد الأحكام على الوجه الآتي :

١ — إن كان تكرارها في كلام تام موجب فالمستثنيات كلها منصوبة في كل الأحوال ؛ نحو ظهرت النجومُ إلا الشمسَ — إلا القمرَ — إلا المريخَ .

٢ — إن كان الكلام تاماً غير موجب والمستثنيات متقدمة نصبت جميعاً نحو : ما غاب إلا الشمسَ — إلا القمرَ — إلا المريخَ — النجومُ . فإن تأخرت نصبت أيضاً . ما عدا واحداً منها — أى واحد — فيجوز فيه أمران ؛ إما النصب على الاستثناء كغيره ، وإما البدل من المستثنى منه ؛ مثل : ما غابت النجومُ ، إلا الشمسُ (بالرفع أو النصب) إلا القمرَ — إلا المريخَ .

٣ — إن كان الكلام مفرغاً وجب إخضاع أحد المستثنيات (٢) لحاجة العامل

(١) وفي « إلا » المكررة للتوكيد يقول ابن مالك :

وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ توكيدٍ ؛ كَلَا تَمَرُّ بِهِمْ ، إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا

يريد : اعتبر « إلا » ملغاة ، أى : غير موجودة ، إذا كانت للتوكيد ، وأردت أن تضبط ما بعدها . ومثل لها بمثال هو : لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا . والعلا أو العلاء ، هو اسم الفتى . فالفتى هو : العلاء ، والعلاء هو الفتى . وهو بدل كل ، أو عطف بيان من كلمة : « الفتى » . ولو حذفت « إلا » المكررة ما تغير الإعراب ؛ فوجودها وعدمها سيان من هذه الوجهة الإعرابية كما شرحنا . (٢) ليس من اللازم أن يكون الأول ، وإن كان هو المستحسن .

الذى قبل «إلا» «الأولى» ، ونصب باقى المستثنيات ، نحو : ما نبت إلا قمحٌ جيد - إلا شعيراً غزيراً - إلا قصباً قوياً . . .

وإذا كانت «إلا» التى جاءت للتكرار تفيد استثناءً جديداً - كما سبق - فلا بد أن يجرى بعدها مستثنى ، ولا بد أن يكون له مستثنى منه . فأين هذا المستثنى منه ؟ أهو المستثنى منه الأول السابق ، أم هو المستثنى الذى قبل الأخير مباشرة ، فيكون المستثنى الأخير خارجاً ومطروحاً من المستثنى الذى قبله مباشرة ؟

وبعبارة أخرى : أين «المستثنى منه» بعد «إلا» المكررة لغير توكيد فى مثل : بكرّ العاملون إلا صالحاً ، إلا محموداً ، إلا حسيناً ؟ . فكلمة : «محموداً» مستثنى ثان ، فأين المستثنى منه ؟ أهو : «العاملون» المستثنى منه الأول ، أم هو «صالحاً» المستثنى الذى قبله مباشرة ؟

وكذلك : «حسيناً» مستثنى ثالث فأين المستثنى منه ؟ أهو العاملون ، أم محموداً ، أم ماذا ؟

إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض - كهذا المثال - كان المستثنى منه هو الأول حتماً ؛ وهو هنا : العاملون . أما إذا أمكن استثناء كل واحد مما قبله مباشرة - كالأعداد - فيجوز الأمران ، أى : استثناء كل واحد مما قبله مباشرة ، أو استثناء المجموع من المستثنى منه الأول ؛ ففى مثل : أنفقت عشرة ، إلا أربعة ، إلا اثنين ، إلا واحداً ، يجوز إسقاط المستثنيات كلها من العشرة ، فنجمع أربعة ، واثنين ، وواحداً ، ونطرح المجموع من العشرة ؛ فيكون الباقى الذى أنفق هو ثلاثة . أى : $10 - (1 + 2 + 4) = 3$ كما يجوز إسقاط المستثنى الأخير مما قبله مباشرة . ثم نسقط الباقى من المستثنى الذى قبله وهكذا ، فما بقى آخر الأمر يكون هو المطلوب ، ففى المثال السابق : نطرح ١ من ٢ فيكون الباقى : ١ ثم نطرح ١ من ٤ فيكون الباقى : ٣ ثم نطرح ٣ من ١٠ فيكون الباقى : ٧ وهو المبلغ الذى أنفق . والأحسن فى الطريقة الثانية جمع الأعداد التى فى المراتب الفردية ، ومنها المستثنى منه الأول ، ثم جمع الأعداد التى فى المراتب الزوجية ، وطرح مجموعها من مجموع الفردية ، فباقى الطرح هو المطلوب .

ومع أن الطريقتين جائزتان فنتيجتهما مختلفة ، ولهذا كان اختيار إحداهما خاضعاً للقرائن ؛ فهي التي تُعين إحداهما فقط مراعاة للمعنى .

* * *

ولو أردنا تلخيص كل ما تقدم من الأحكام الخاصة بكلمة : « إلا » المكررة^(١) لغير التوكيد لكان التلخيص الموجز هو :

١ - إذا تكررت « إلا » لغير التوكيد نُصِبَتْ بعدها المستثنيات في جميع الأحوال ، وفي مختلف الأساليب ، إلا في حالة : « التفريغ » فيجب - حتماً - تخصيص مستثنى واحد يخضع في إعرابه لحاجة العامل ، ونصب ما عداه .

٢ - ويجوز في حالة الكلام التام غير الموجب ، إذا تأخرت المستثنيات اختيار واحد منها ليكون بدلا من المستثنى منه الأول ، ويجوز نصبه مع باقيها .

(١) وفي أحكام « إلا » المكررة لغير التوكيد يقول ابن مالك :

وإن تَكَرَّرَ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيعٌ - التَّائِيْرُ بِالْعَامِلِ دَعُ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِلَا اسْتِثْنَى وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنَى

(التقدير : إن تكررت لا لتوكيد فدع التأثير بالعامل في واحد ما استثنى بـ لا - مع التفريغ .
أى : في حالة التفريغ . . .) يريد : إذا تكررت إلا لغير التوكيد فإن كان الكلام مفرغاً فأترك واحداً من المستثنيات ليخضع لتأثير العامل في الجملة السابقة ، وأنصب باقي المستثنيات ، فليس عن نصبها غنى ، أى : مفر . ثم انتقل إلى الحالات الأخرى التي ليس فيها تفريغ فقال :

وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدِمِ نَصْبُ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَّزِمِ

يريد في الحالات التي ليس فيها تفريغ - وهي حالة التام الموجب ، وحالة التام غير الموجب - إن تقدمت المستثنيات وجب نصبها جميعاً في مختلف أحوالها . أما إن تأخرت فقال فيها :

وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ ، وَجِئْ بِوَاحِدٍ مِنْهَا ؛ كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ
كَلِمَ يَقْوَا إِلَّا أَمْرُؤُ إِلَّا عَلَيَّ وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

أى : تنصب المستثنيات كلها في حالة التأخير ؛ فإن كان الكلام تاماً غير موجب ، صح اختيار واحد منها ، وضبطه بما كان يستحقه من الضبط لو لم تتكرر إلا ، وهذا الضبط هو البدلية أو النصب كما وضعه مثاله ؛ وهو : (لم يقوا إلا امرؤ إلا على) فيجوز في « على » الرفع على البدلية من « امرؤ » ، أو النصب . ثم بين أن المستثنيات كلها مقصودة كالمستثنى الأول . فا تكرر من المستثنيات حكه في المعنى حكم الأول فيثبت له ما يثبت للأول من الخروج مما قبله لإثباتاً أو نفيًا .

المسألة ٨٢ :

أحكام المستثنى الذى أدواته أسماء^(١) :

(غير ، وسوى ، بلغاتها المختلفة)

من أدوات الاستثناء ما هو اسم صريح ؛ وأشهره : غَيْرَ ، وَسِوَى (وفيها لغات مختلفة ، سِوَى ، سُوَى ، سَوَاء ، سِوَاء) وكلها — عند استعماله أداة استثناء — مشترك فى المعنى وفى الحكم .

فأما معناها إفادة المغايرة . أى : الدلالة على أن ما بعدها مغاير ومخالف لما قبلها فى الحكم الذى ثبت له ، إيجاباً أو نفياً ، فعنى أسرع المتسابقون غير سعيد ، أنهم أسرعوا مغايرين ومخالفين فى هذا سعيداً ، فهو لم يسرع ؛ فكان مخالفاً ومغايراً لهم أيضاً وكذلك ما ضحك الحاضرون غير صالح . فالمعنى أنهم لم يضحكوا ، مغايرين ومخالفين صالحاً فى هذا ، أى : فى عدم الضحك ؛ لأنه ضحك دونهم فكان مخالفاً ومغايراً أيضاً . . . وكذا بقية أسماء الاستثناء .
وأما حكمها فينحصر فى أمرين ؛ أولهما : ضبط المستثنى الواقع بعد كل اسم منها ، وطريقة إعرابه .

وثانيهما : ضبط أداة الاستثناء ، وطريقة إعرابها ؛ (لأنها اسم لا بد له من إعراب ؛ فيكون مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، على حسب موقعه من الجملة ؛ كشأن جميع الأسماء) .

فأما ضبط المستثنى وإعرابه فليس له إلا ضبط واحد ، وإعراب واحد ، هو : ضبطه بالجر ، ويعرب مضافاً إليه دائماً ، والأداة هى المضاف . كما فى الأمثلة الآتية :

| | | | |
|------|------------|-----|------|
| أسرع | المتسابقون | غير | سعيد |
| فرح | الفائزون | غير | واحد |
| ظهرت | النجوم | غير | نجم |

(١) من هذه الأسماء : بَيْدَ ، وسيجىء الكلام عليها ؛ فى الزيادة ص ٢٧٣ .

ما أسرع المتسابقون غير سعيدٍ ، أو : غير سعيدٍ

ما رأيت الفائزين غير سعيدٍ ، أو : غير سعيدٍ

ما نظرت للنجوم غير نجمٍ ، أو : غير نجمٍ

ما أسرع . . . غير سعيدٍ

ما رأيت . . . غير سعيدٍ

ما نظرت . . . لغير سعيدٍ

ففي كل هذه الأمثلة - وأشباهاها - لا يكون المستثنى إلا مضافاً إليه مجروراً ، وأداة الاستثناء هي : المضاف .

وأما ضبط أداة الاستثناء وإعرابها فيختلف باختلاف حالة الكلام ، فحين يكون الكلام تاماً موجباً ، تُنصب على الاستثناء^(١) . وحين يكون الكلام تاماً غير موجب يجوز نصبها على « الاستثناء » ، ويجوز إتباعها للمستثنى منه ؛ وحين يكون الكلام مفرغاً تضبط وتعرب على حسب حاجة الجملة ؛ فقد تكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو غيرهما .

يفهم من كل ما تقدم : أنه يطبق عليها عند ضبط صيغتها الخاصة كل الأحكام التي تجرى على المستثنى بإلا عند إرادة ضبطه^(٢) بالتفصيلات المختلفة التي سبقت هناك . ولا فرق في هذا بين : « غير » و « باقي أخواتها الأسماء »^(٣) .

(١) في الأخذ بهذا الرأي راحة وسهولة ؛ لأنه يسائر في إعرابه إعراب المنصوب من المستثنيات الأخرى . ولأن الاعتراض عليه أخف من الاعتراض على الرأي القائل بإعرابها حالا مؤولة ؛ بمعنى : مغاير ، ومن الرأي القائل إنها منصوبة على التشبيه بظرف المكان في الإبهام . ولسنا بحاجة إلى الإثقال بعرض الأدلة ؛ لأنها جدلية محضة ؛ ولا أثر لها في الأمر الهام . وهو : ضبط الكلمة .

(٢) ويجوز بناؤها على الفتح في كل الحالات بشرط أن تكون مضافة إلى مبنى . شأنها في ذلك شأن الأسماء المتوغلة في الإبهام - وقد سبقت الإشارة إلى المراد منها في باب الظرف ص ٢٣٧ - (ومنها : غير ، ومثل ، وبعض الظروف التي عرضناها .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَاسْتَثْنِ مُجْرُورًا بِغَيْرٍ ، مُعْرَبًا بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَّا نُسِبًا
وَلَيْسَ سَوِيٌّ ، سَوِيٌّ ، سَوَاءٌ - اجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا =

لكن بينهما^(١) بعض فروق في نواح أخرى ؛ منها : أن المضاف إليه بعد الأداة « غير »^(٢) قد يحذف إذا دلت عليه قرينة ؛ مثل : عرفت خمسين ليس غير^(٣) ، أى : ليس غير الخمسين . ولا يصح : عرفت خمسين ليس سوى .

ومنها : أن « غير » لا تكون ظرفاً . أما « سوى » فتقع ظرف مكان في مثل : جاء الذى سواك ، عند من يرى ذلك وجعلها صلة الموصول ؛ (لأن الصلة لا تكون إلا جملة أو شبه جملة ، والتقدير عنده : جاء الذى استقر فى مكانك عوضاً عنك ، ثم توسعوا فى استعمال « سواك » ومكانك ، فجعلوهما - مجازاً - بمعنى : « عوضك » من غير ملاحظة حلول بالمكان) .

ومنها : أن استعمال « غير » فى الاستثناء ليس هو الأكثر ، وإنما الأكثر أن تكون :

١ - نعتاً لنكرة ؛ فتفيد مغايرة مجرورها للمنعوت ، إما فى ذاته ؛ نحو : أقبلت على رجل غير على ، وإما فى وصف طارئ على ذاته ، نحو : خرج البريء من المحكمة بوجه غير الذى دخل به ، ذلك أن وصف الوجه مختلف فى الحالتين . . .

= (التقدير : استثنى بكلمة : غير ، مجروراً ، أى : مستثنى مجروراً . حالة كون لفظ : « غير » معرباً بمثل ما نسب للمستثنى بإلا . أى : معرباً مثل إعرابه فى الحالات المختلفة) . يريد : أن المستثنى « بغير » مجرور دائماً . وأن كلمة « غير » تضبط بالضبط الذى يكون للمستثنى « بإلا » فيما لو حذفت « غير » ، وحلت محلها : « إلا » كما شرحنا . ثم بين أن مثل « غير » فى ذلك كلمات أخرى ؛ منها : سوى - وسوى - سواء . وأن الأصح أنها تشبهها فى الاستثناء . وليست ظرفاً إلا عند فريت .

(١) أما الفرق بين « غير » و « إلا » فيجىء فى ص ٢٧٣ .

(٢) وبعد أدوات سيجىء ذكرها فى مكانها الخاص من باب الإضافة ج ٣ .

(٣) يصح ضبط « غير » هنا بأوجه متعددة ، كالبناء على الضم ؛ باعتبارها اسم « ليس » والخبر محذوف ؛ ويكون المضاف إليه محذوفاً مع نية معناه (كما سبق فى باب الظروف ص ٢٢٧) ، والتقدير : ليس غيرها معروفاً . ويجوز فى : « غير » أن تكون مبنية على الفتح لإضافتها إلى مبنى (وهو : الضمير) فى محل رفع اسم « ليس » أيضاً والخبر محذوف كالسابق . ويجوز أن تكون مرفوعة منوثة باعتبارها اسم « ليس » ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه ، والخبر محذوف أيضاً ، أى : ليس غير . . . معروفاً . ويجوز نصبها مع تنوينها باعتبارها خبر « ليس » ، واسمها محذوف ؛ والتقدير : عرفت خمسين ليس المعروف غيراً ، أى : غيرها . - وسيجىء الكلام على : « غير » فى باب الإضافة - ج ٣ م ٩٥ - .

٢ - أو نعتاً لشبه النكرة : وهو المعرفة المراد منها الجنس^(١) ؛ نحو قوله تعالى : (. . . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ .) فكلمة « غير » هي نعت لكلمة : « الذين » المراد بها جنس لأقوام مُعَيَّنِينَ^(٢) . وإذا وَقَعَت نعتاً - كما في الحالتين السالفتين - فإنها تكون مؤولة بالمشتق بمعنى : مغاير^(٣) .

أما « سوى » فالأكثر فيها أن تكون للاستثناء ؛ كالأمثلة السالفة ؛ ولغير الاستثناء نحو : سواك متسرع - رأيت سواك متسرعاً - القوة بسوى الحق مهزومة لا ينفع سوى الصبر عند معالجة المشكلات . وقد تكون صفة لنكرة أو لشبه نكرة كما تكون « غير » . . . وهكذا .

* * *

حكم تابع المستثنى « بغير » وأخواتها :
مما يلاحظ أن المستثنى « بغير وأخواتها » مجرور دائماً ؛ لأنه مضاف إليه لكن إذا جاء بعده تابع^(٤) له جاز في التابع أمران ؛ أحدهما : الجر مراعاة للفظ المستثنى المجرور ؛ نحو : قدمت المنح للفائزين غير محمودٍ وحسن .
ثانيهما : ضبطه بمثل ضبط المستثنى « بإلا » ، لو حذفت « غير » وحل محلها : « إلا » . وذلك بأن نتخيل حذف : « غير » ، ووقوع « إلا » موقعها ؛ وضبط المستثنى على حسب ما تقتضيه الحالة الجديدة بسبب : « إلا » ، ثم نضبط تابعه بمثل حركته . ففي المثال السابق : قدمت المنح للفائزين غير محمودٍ - يصير :

(١) كاسم الموصول ؛ فإنه مبهم باعتبار عينه ، من غير اعتبار صلته معه ؛ فإنها تنزيل إبهامه ، وتجعله معينا . كما تبيح في ص ٢٧٤

(٢) كيف تقع « غير » نعتاً لاسم الموصول وأشباهه مع أنها نكرة وهو معرفة ؟
والجواب : أن منعوتها وحده - من غير الصلة - بمنزلة النكرة ؛ فهي مطابقة له في التنكير ، أو أن إبهامها وتنكيرها ضعيفان - بسبب وقوعها بين ضدين - فهي قرينة من المعرفة ؛ فتقع نعتاً للمعرفة . هكذا يقولون . والرأى الحق هو أن العرب استعملت في كلامها « غير » نعتاً للنكرة أحياناً ، وللمعرفة التي تشبهها حيناً ؛ كما في الآية المعروضة .

(٣) لأن النعت لا يكون إلا مشتقاً ، أو مؤولاً به .

(٤) سبق أن التتابع أربعة : النعت - العطف - التوكيد - البدل .

قدمت المنح للفائزين إلا محموداً ، فصار المستثنى منصوباً مع « إلا » بعد أن كان مجروراً مع الأداة : « غير » ؛ فيصح في تابعه أن يكون منصوباً مع « غير » أيضاً على تخيل « إلا » المقدرة والملاحظة ؛ فنقول : غير محمود ، وحسن أو : غير محمود وحسناً ؛ بافتراض أن كلمة : « محمود » مجرورة في ظاهرها ؛ لأنها مستثنى للأداة « غير » ، ومنصوبة في التقدير والتوهم ؛ لأنها مستثنى للأداة : « إلا » المقدرة .

ومثل : ما جاء الفائزون غير محمود وحسن ، أو : حسناً ، أو : حسن ؛ لأننا لو وضعنا الأداة « إلا » مكان الأداة « غير » لجاز في المستثنى بالأداة « إلا » - النصب على الاستثناء ، والرفع على البدلية ، هكذا : ما جاء الفائزون إلا محموداً - أو محموداً ، فيجوز في تابعه الأمران : النصب والرفع ؛ وهذا يجرى في تابع « غير » التي تجيء في مكان : « إلا » . ومعنى هذا أن كلمة « حسن » وهي المعطوفة في المثال السالف ، يجوز فيها الجر ، والنصب ، والرفع .

والنحاة يسمون الضبط الناشئ من التخييل السالف : « الإعراب على التوهم »^(١) أو : « على المحل » وهو مقصور - في باب الاستثناء - على المستثنى « بغير » وأخواتها الأسماء . ولا يجوز في غيرها . ومع جوازه المشار إليه يحسن البعد عنه .

زيادة وتفصيل :

(ا) من أخوات « غير » الاستثنائية كلمة : بمعناها^(١) ، هي : « بَسَيْدَ » وقد يقال فيها : « مَسَيْدَ » ولكنها تختلف عن « غير » في أمور :

منها : ملازمة « مَسَيْدَ » للنصب دائماً ، على اعتبارها حالاً مؤولة ، بمعنى : مغاير ، أو على اعتبارها منصوبة على الاستثناء ؛ فلا تكون صفة ، ولا تكون مرفوعة ولا مجرورة ، ولا تكون منصوبة إلا على الاعتبار السابق .

ومنها : أنها لا تكون أداة استثناء إلا في الاستثناء المنقطع ، وأنها مضافة دائماً إلى مصدر مؤول من : « أن ومعموليها » . ولا يجوز قطعها عن الإضافة .

ومن الأمثلة : فلان غني ، بَسَيْدَ أنه جَسَّيعٌ ، وأخوه فقير بَسَيْدَ أنه عزيز النفس .

(ب) تختلف الأداتان « غير » و « إلا » في أمور أهمها :

١ - أن « إلا » تقع بعدها الجمل بنوعيها الاسمية والفعلية ، وقد سبق^(٢) القول بأنه لا داعي للأخذ بما اشترطه بعض النحاة : لوقوع الجمل بعدها ؛ وهو : ألا يكون الاستثناء متصلاً ، وأن يكون الكلام مفرغاً - وأن يكون الفعل في الجمل الفعلية إما مضارعاً ، نحو : ما النبيل إلا يعمل الخير ، وإما ماضياً مقترناً بالحرف « قد » نحو : ما النبيل إلا قد قام بالواجب ، وإما ماضياً مسبوqاً بماض آخر قبل « إلا » ، نحو : ما أرسلت رسالة إلا تمنيت أن ترضى صاحبها ، فالظاهر أن ما سبق ليس بالشروط المحتومة ، وإنما هو الصور الكثيرة^(٣) أما « غير » فلا تقع بعدها الجمل ، لأنها ملازمة للإضافة للمفرد .

٢ - يجوز أن يقال : عندى درهم غير جيد ، على النعت ، ولا يجوز : عندى درهم إلا جيد - لأن الكثير في وقوع « إلا » نعتاً أن يكون ذلك في أسلوب يصح فيه الاستثناء . وهنا لا يصح الاستثناء ؛ لمخالفته الكثير .

٣ - يجوز أن يقال قام غير واحد . ولا يجوز قام إلا واحد . لأن حذف المستثنى منه لا يكون في الكلام الموجب .

٤ - يجوز أن يقال : أقبل الإخوان غير واحد وزميلة ، أو زميلة ، بجر « زميلة » مراعاة للفظ المعطوف عليه ، أو نصبها حملاً على المعنى المتخيل كما شرحناه من قبل^(٣) ولا يجوز مع « إلا » تخيل سقوطها ، وإحلال « غير » محلها . . .

(١) وهي التي سبقت لها الإشارة في هامش ص ٢٦٨ .

(٢) في رقم ٣ من هامش ص ٢٥٨ البيان والإيضاح . (٣) ص ٢٧١ .

٥ - يجوز أن يقال : ما جئتكم إلا ابتغاء علمكم ، ولا يجوز مع الأداة : « غير » إلا الجر ، أى : ما جئتكم لغير ابتغاء معروفك ؛ لأن المفعول لأجله يجب أن يكون مصدرًا . و « غير » ليست مصدرًا .

(ج) قد يقتضى المعنى أن تخرج « إلا » عن الحرفية ، وعن أن تكون أداة استثناء ، لتكون اسمًا بمعنى : « غير » وتعرب صفة - بشرطين ^(١) . أولهما : أن يكون الموصوف نكرة أو شبهها ،

وثانيهما : أن يكون جمعًا أو شبه جمع ، والمراد بشبه الجمع : ما كان مفردًا فى اللفظ ، دالًّا على متعدد فى المعنى ؛ مثل : كلمة : « غير » . . . فى نحو : جاء غير الغريب . فغير الغريب - وأشباهه - متعدد حتمًا ، والمراد بشبه النكرة المعرفة التى يراد بها الجنس - كما سبق - ^(٢) ، كالمعرف « بآل » الجنسية .

فثال « إلا » الواقعة صفة لجمع حقيقى هو نكرة حقيقية : سينهزم الأعداء ، فقد خرج للملاقاتهم جيوش كبيرة ، إلا القواد والرماة . فلا يصح أن تكون « إلا » هنا حرف استثناء ؛ فيفسد المعنى ؛ إذ الاستثناء - كما شرحنا أول الباب - يقتضى أن يكون المعنى : خرج للملاقاتهم جيش طرحنا ونقصنا منه القواد والرماة ، ولا يعقل أن يخرج جيش كبير دون قواده ورماته . ومثل : تتسع قاعة المحاضرة لجموع كثيرة إلا المحاضر ، فهى هنا - كما فى المثال السابق - بمعنى : غير ، ولا يصح أن تكون بمعنى . « إلا » الاستثنائية ؛ لثلا يترتب على ذلك أن يكون المعنى : تتسع قاعة المحاضرة لجموع كثيرة طرحنا ونقصنا منهم المحاضر ؛ إذ لا يعقل ، أن تتسع قاعة المحاضرة للسامعين ، ولا تتسع للمحاضر ، فلا يمكن أن يجتمعوا لسماع محاضرة من ليس له مكان عندهم ، ومثل هذا قوله تعالى : (لو كان فيهما ^(٣) آلهة إلا الله لفسدتا) ، فلو كانت « إلا » حرف استثناء لكان المعنى : لو كان فيهما آلهة ، ليس من ضمنها الله لفسدتا . (أى : لو كان فيهما آلهة أخرجنا

(١) زاد بعض النحاة شرطًا ثالثًا ؛ هو أن تكون فى الأسلوب الذى تقع فيه نعتًا صالحة لأن تكون للاستثناء . والتحقيق أن هذا الشرط مردود . ومن الشرطين السالفين تنشأ صور أربع : أن يكون الموصوف جمعًا حقيقياً ونكرة حقيقية . وأن يكون شيئاً بالجمع ونكرة حقيقية . وأن يكون جمعاً حقيقياً وشيئاً بالنكرة الحقيقية . وللصور الثلاث السالفة أمثلة معروضة . أما الرابعة فأن يكون شيئاً بالجمع شيئاً بالنكرة ، كالمفرد المعروف بآل الجنسية . (٢) انظر أول ص ٢٧١ .

(٣) فى السماء والأرض .

وطرحنا منها الله ، لفسدتا) وهذا معنى يوحى بأنهما لا تفسدان إذا كان الله من ضمن الآلهة ولم يُخرج ولم يُطرح . وهذا واضح البطلان . بخلاف ما لو كانت «إلا» اسماً بمعنى : «غير» ، نعتاً للنكرة قبلها .

ومثال «إلا» الاسمية الواقعة نعتاً لشبه الجمع الذى هو نكرة حقيقية أن تقول للخائن : غيرك إلا الخائن يستحق الصفح ، فكلمة «إلا» اسم بمعنى : «غير» ولا تصلح أن تكون استثناء لثلاث يكون المعنى : غيرك من الخائنين يستحق الصفح إلا الخائن ، وفي هذا تناقض ظاهر . أو غيرك من الأئمة مطروحاً وخارجاً منهم الخائن يستحقون الصفح . والخائن ليس من الأئمة ، ولا علاقة له بهم حتى يستثنى منهم^(١) . فإذا جعلنا : «إلا» بمعنى : «غير» صح المعنى واستقام وتعرب صفة لكلمة «غير» الأولى ، ولا يصح أن تكون حرف استثناء ؛ دفعاً لفساد المعنى وتناقضه . . .

ومثالها نعتاً للجمع الحقيقي الشبيه بالنكرة : يخشى عقاب الله العصاة إلا الصالحون فالعصاة شبه نكرة لوجود «أل»^(٢) الجنسية . و «إلا» بمعنى «غير» صفة . ولو كان حرفاً لفسد المعنى ؛ إذ يكون : يخشى عقاب الله العصاة ، والصالحون لا يخشونه . أما شبه الجمع الشبيه بالنكرة فكالمفرد المعروف «بأل الجنسية» نحو : الرجل إلا المريض يحتمل الأثقال .

وإذا كانت «إلا» الاسمية نعتاً فكيف نعربها ؟ أتكون هى — وحدها — النعت ؛ مباشرة ؛ مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، بحركات مقدرة على آخره ، على حسب المنعوت ، وبعدها ما أضيفت إليه مجروراً ؟ أم تكون هى النعت — أيضاً — ، مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، على حسب المنعوت ولكن صورتها كصورة الحرف ، فالحركات لا تقدّر عليها ، وإنما تنتقل إلى المضاف إليه الذى بعده مباشرة ؛ فتكون «إلا» نعتاً مضافاً ، واللفظ بعده هو المضاف إليه ، وهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الحركة المنقولة إليه من «إلا» ؟

رأيان ، أولهما أقرب إلى القبول ، وكلاهما معيب معترض عليه . ومن الخير ألا نلجأ فى أساليبنا إلى استعمال «إلا» الاسمية ما استطعنا لذلك سبيلاً .

(١) ولو جعل الاستثناء منقطعاً لأدى إلى اعتبار المخاطب من غير الأئمة . إذ يكون المعنى : المغايرون لك أئمة . وهذا غير المراد .

(٢) سبقت أحكامها مفصلة — ولا سيما من ناحية أثرها فى التعريف والتنكير . — فى ج ١

المسألة ٨٣ :

أحكام المستثنى الذى أدواته أفعال (١) خالصة

والذى أدواته تصلح أن تكون أفعالا وحروفاً

(١) فأما الأدوات التى هى أفعال خالصة فتتضمن فى فعلين ناسخين ، هما : « ليس » و « لا يكون » . (بشرط وجود « لا » النافية قبل هذا الفعل المضارع ، الذى للغائب ، دون غيرها من أدوات النفي ، ولا يصلح من أفعال « الكون » أداة للاستثناء إلاّ هذا المضارع ، المنفى بالحرف : « لا » ، الدال على الغائب ؛ مثل : زرعت الحقول ليس حقلاً . أو : زرعت الحقول لا يكون (٢) حقلاً .

وحكم المستثنى بهما وجوب النصب ، باعتباره خبراً لهما ، لأنهما ناسخان من أخوات : « كان » . أما الاسم فضمير مستتر وجوباً تقديره : هو ؛ يعود على « بعض » مفهوم من « كل » يرشد إليه السياق ، ويدل عليه المقام ضمناً (٣) فمعنى : زرعت الحقول ليس حقلاً - ليس هو من المزروع ؛ أى : ليس بعض الحقول المزروعة حقلاً . فالمزروع « كل » استثنى (٤) بعضه .

ولا بد أن يكون هذا النوع من الاستثناء تاماً متصلاً كما فى الأمثلة المذكورة ..

(١) إذا كانت أداة الاستثناء فعلاً وجب أن يكون الكلام تاماً متصلاً ، - موجباً أو غير موجب - كما نص على هذا الصبان والحضرى عند الكلام على الاستثناء بهذه الأدوات الفعلية ، وكما فى المفصل ص ٧٧ ج ٢ . فلا تصلح فى الاستثناء المنقطع ولا فى المفرغ وقد سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٢٤٩ وكما يجىء فى الصفحة التالية .

(٢) الفعل هنا مضارع زمنه الحال ، أو للاستقبال ؛ فيبدو غريباً متناقضاً مع الفعل الماضى قبله فى هذا المثال أو ما يشبهه . وقد قالوا إن المراد : لا تعد ولا تحسب حقلاً ؛ فلا منافاة بين زمن المضارع والماضى على هذا التفسير . ومثل هذا يقال فى الفعل : « ليس » إذا سبقت الماضى الصريح ، مع أن « ليس » لنفى المعنى فى الزمن الحال ، أو يقال : إنه لنفى المعنى فى الزمن الحال عند عدم قرينة تميّنه - للماضى كالتى هنا - أو تعيينه للمستقبل ؛ على الوجه المبين فى مكانه المناسب ج ١ ص ٤١١ م ٤٢ باب « كان » وأخواتها .

(٣) الكلام على مرجع الضمير فى ج ١ ص ١٨١ م ١٩ .

(٤) إذا لم يكن فى الكلام فعل ملفوظ أو مشتق يشبهه فى الإرشاد إلى ما يرجع إليه الضمير أمكن تصيده من فحوى العبارة ؛ ففى مثل : القوم لإخوتك ليس علياً - يكون التقدير : ليس هو علياً ؛ أى : ليس المنتسب إليك بالأخوة علياً .

وتعرب الجملة المشتملة على الناسخ واسمه وخبره في محل نصب حالاً^(١) ، أو تعتبر جملة استثنائية لا محل لها من الإعراب ، ولا علاقة لها بما قبلها من الناحية الإعرابية فقط ؛ أما من الناحية المعنوية فيبينهما ارتباطاً^(٢) .

(ب) وأما الأدوات التي تكون أفعالا تارة ، وحروفاً تارة أخرى - فهي ثلاثة : عدا - خلا - حاشا (وفي هذه لغات أشهرها : حاشاً ، حشاً - حاش . . .) . ومعنى كل أداة من الأدوات الفعلية : « جاوز » . ويتعين عند استعمالها أفعالا أن يكون الاستثناء بها تاماً متصلاً ، منفياً أو غير منفى ، كالشأن في جميع أدوات الاستثناء إذا كانت أفعالا .

١ - فإن تقدمت على كل منها « ما » المصدرية وجب اعتبارها أفعالا خالصة - ولا تكون إلا ماضية ؛ (فهي جامدة في حالة استعمالها أدوات استثناء) ، مثل : أحب الأدباء ما عدا الخدّاع - وأقرأ الصحف ما خلا التافهة ، وأشاهد تمثيل المسرحيات ما حاشا السوقية ، غير أن تقدم « ما » المصدرية على « حاشا » قليل ؛ حتى قيل إنه ممنوع . ويحسن الأخذ بهذا الرأي .

وحكم المستثنى في الصور السالفة التي تتقدم فيها « ما » المصدرية وجوب النصب ، على اعتباره مفعولاً به لفعل الاستثناء المذكور في الجملة ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره : « هو » ، يعود على « بعض » مفهوم من « كل » يدل عليه المقام - كما سبق . أما المصدر المؤول من « ما » المصدرية والجملة التي بعدها^(٣) فهو في محل نصب حال^(٤) مؤولة بالمشتق ، أو ظرف زمان . والتقدير

(١) ولا تجيء « قد » المشروطة - عند كثير من النحاة - في الجملة الماضية المثبتة الواقعة حالا ؛ لأن هذا الشرط في غير الجمل الماضية التي أفعالها جامدة ، ومنها الأفعال الواقعة في الاستثناء ، مثل : ليس - خلا - عدا - حاشا كما سيجيء في ص ٣١٤ فلا يصح مجيء قد .

(٢) يصح إعراب آخر على اعتبار مخالف لما سبق . والبيان يجيء في الزيادة والتفصيل ص ٢٨١ .
(٣) فعل الاستثناء جامد لا يدخل بنفسه في صياغة المصدر المنسبك ؛ وإنما يدخل الفعل الذي بمعناه ؛ وهو : جاوز . هذا ، والحرف المصدرى لا يدخل على فعل جامد إلا على هذه الأفعال ؛ لأنها مستثناة من القاعدة السالفة ، أو لأنها متصرفة في أصلها .

(٤) الحال هنا جائزة ، بالرغم من أن الحال لا تكون مصدراً مؤولاً ؛ لاشتراكه على ضمير يجعلها معرفة . ولكنها هنا معرفة مؤولة بالنكرة ، أى : مجاوزين - مثلاً كما سيجيء في ص ٢٩٣ .

على الأول : أحب الأدباء مجاوزين الخداع ... مجاوزةً التافهة ... و ...
مجاوزهً السوقية . والتقدير على الثاني : وقت مجاوزتهم الخداع ... وقت مجاوزتها
التافهة ... وقت مجاوزتها السوقية ^(١) ... وكلا التقديرين حسن ، ولا يكاد
يختلف في الدلالة عن الآخر .

٢- أما إذا لم تتقدم « ما » المصدرية على الكلمات الثلاث السابقة
فيجوز اعتبارها أفعالا تنصب المستثنى ، مفعولا لها ، وفاعلها ضمير مستتر
وجوباً تقديره : « هو » كما سلف ، والجملة في محل نصب حال ، أو لا محل
لها من الإعراب ، مستأنفة . ويجوز اعتبارها حرف جر ، والمستثنى مجرور بها ،
والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما أو بما يشبهه . أو أنهما ليسا في حاجة إلى
تعلق . على اعتبار الثلاثة حروف جر شبيهة بالزائد ^(٢) ، (وحرف الجر الشبيه
بالزائد لا يحتاج إلى تعليق) ، ففي الأمثلة السابقة يجوز : أحب الأدباء عدا
الخداع ، أو : الخداع ، وأقرأ الصحف خلا التافهة ، أو التافهة - وأشاهد
تمثيل المسرحيات حاشا السوقية أو السوقية . فكلمات : الخداع ، التافهة ،
السوقية - يجوز في كل منها النصب ، فيكون المستثنى مفعولا به ، والعامل فعلا
ماضياً جامداً . ويجوز فيها الجر والعامل حرف جر ^(٣) ...

(١) طريقة صوغ المصدر المؤول من « ما » وصلتها وكل ما يتصل بها - مدونة في ج ١ ص ٢٩٦ م
٢٩ آخر باب الموصول .

(٢) لا داعي للأخذ بهذا الرأي ، لأنه معقد ، وحجة أصحابه واهية . - كما سيجيء في ص ٢٤٩
(٣) إنما يجوز الأمران - النصب والجر - بعد تلك الأفعال الثلاثة في غير الحالة التي يكون المستثنى
بها ياء المتكلم . فإن كان المستثنى بها ضميراً للمتكلم (الياء) ولم توجد « ما » المصدرية تعين اعتبار الأداة
حرف جر إن لم يوجد قبل ياء المتكلم ذون الوقاية ؛ نحو : أطال الخطباء حاشاي ، أو : عدائي ، أو
خلاي . والمستثنى مبنى على الفتح في محل جر . ولا يصح هنا اعتبار الأداة فعلاً ينصب المستثنى (الياء) ؛
إذ لو كانت الأداة فعلاً لوجب - على المشهور - الإتيان بذون الوقاية قبل ضمير المتكلم « الياء » تطبيقاً
لما سبق في باب الضمير ، ج ١ ص ١٩٢ م ٢١ ، بخلاف ما لو قلنا : حاشاني ، أو عدائي ، أو خلائي
حيث يجب اعتبار الأداة فعلاً محضاً والياء مفعوله بسبب وجود ذون الوقاية التي تلزم آخر الفعل عند اتصاله
بياء المتكلم طبقاً للرأي الغالب .

هذا كلامهم . وهو مدفوع بأن ذون الوقاية إنما تجيء في آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم لتقيده
وتحفظه من الكسر الذي يجيء في آخره لمناسبة الياء التي تلمح بآخره . ولما كانت هذه الأدوات لا يلمحها
الكسر عند اتصالها بالياء امتنع الداعي لحجى ذون الوقاية مجيئاً حتمياً ، وصار الاستغناء عنها جائزاً ؛ =

وقد وردت أمثلة مسموعة وقعت فيها « ما » قبل الكلمات الثلاث :
(خلا - عدا - حاشا)^(١) ووقع فيها المستثنى مجروراً وهي ؛ أمثلة شاذة لا يصح
القياس عليها . وقد أولها النحاة ليصححوها ؛ فقالوا : إن « ما » التي وقعت قبلها

= فيصح أن يقال : حاشاى ، أو : عداى ، أو خلاى ... وفى هذه الصور يصح اعتبار الأداة فعلاً
أو حرفاً لعدم وجود ما يعينها لأحدهما دون الآخر .

نعم ، لو قلنا : حاشانى ، أو : عداى ، أو : خلاى . . . لكان وجود نون الوقاية - وجودها هنا
جائز لا واجب كما أسلفنا - مرححاً قوياً لاعتبار الأداة فعلاً ، لكثرة النون فى الأفعال . . . وقلتها
فى الحروف .

(١) وفيما سبق من أدوات الاستثناء التى تكون أفعالا فقط ، أو : التى تصلح لأن تكون أفعالا
وحروفاً يقول ابن مالك ، وقد خلطها :

وَأَسْتَثْنِ - نَاصِباً - « بَلَيْسَ وَخَلَا » « وَبَعْدَا » ، « وَبَيَكُونُ » بَعْدَ : « لا »

أى : استثنى بالأدوات التى ذكرها ، (وهى : ليس - خلا - عدا - يكون ؛ بشرط وقوع « يكون »
بعد « لا » النافية) . ناصباً المستثنى بها ، وفى هذه الحالة التى تنصب فيها المستثنى يتعين أن تكون أفعالا
خالصة . ثم أردف قائلا :

وَأَجْرُ بِسَابِقَى « يَكُونُ » إِنْ تَرِدَ وَبَعْدَ : « ما » انْصَبَ ، وَأَنْجَرًا قَدْ يَرِدُ

يقول : جر المستثنى بالأداتين السابقتين على « يكون » . إن شئت ؛ وهما : « خلا وعدا » وإن شئت
فانصبه بعدهما بشرط أن تسبقهما . « ما » ولم يذكر نوع « ما » وأنها المصدرية . ثم أشار إلى أنهما
قد يجران المستثنى أحياناً مع وجود : « ما » قبلهما - على اعتبارها زائدة - . وأوضح بعد ذلك أنهما فى
حالة جرهما المستثنى يعتبران حرفى جر ، وأنهما فى حالة نصبه يعتبران فعلين :

وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ

(ويلاحظ أنه أدخل « الفاء » على جملة : « هما حرفان » تنزيلاً للظرف : « حيث » منزلة الشرط
على الوجه الذى شرحناه فى موضعه المناسب ص ٢٢٢ « ز » و ٢٢٨ و ٢٢٩ وهامشها) . أو على اعتبار :
« حيث » شرطية بغير اتصالها « بما » الزائدة ، تبعاً لرأى الكوفيين أما الظرف : « حيث » فتعلق بالإسناد
(أى : بالنسبة الواقعة بين ركنى جملة) تطبيقاً لما دونوه من أن شبه الجملة يتعلق بما فى الجملة من فعل
أو غيره مما يصح التعلق به فإن لم يوجد ما يصلح فقد يتعلق بالنسبة (الإسناد) وذلك كالنسبة المأخوذة
من قول ابن مالك « فهما حرفان » فالظرف « حيث » متعلق بالنسبة . أى : تثبت حرفيتهما حيث
جرا وتستجىء إشارة هذا فى باب حروف الجر عند الكلام على التعلق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤
كما سيجيء فى ج ٤ ص ٣٥١ إشارة لإجراء الظرف مجرى الشرط .

ثم بين أن الأداة : « حاشا » شبيهة بالأداة : « خلا » فى كل أحكامها . لكن لا تجيء : « ما » ،
قبل : « حاشا » وأن فيها لغات أشهرها « حاش » ، و « حشا » ، حيث يقول :

وَكَخَلَا: حَاشَا ، وَلَا تَصْحَبُ « ما » وَقِيلَ : « حَاش » ، « وَحَشَا » ؛ فَاحْفَظْهُمَا

ليست مصدرية ، ولكنها زائدة . ولا خير في هذا التأويل ، لأن العربي الذي نطق بتلك الأمثلة لا يعرف « ما » المصدرية ، ولا الزائدة ، ولا شيئاً من هذه المصطلحات التي ظهرت أيام تدوين العلوم ، وجمعها ، وتأليفها ولا شأن له بها . هذا إلى أن التأويل السابق — كشأن كثير من نظائره يُخضع لغة ولهجة لأخرى تخالفها من غير علم أصحابهما . وهذا غير سائغ ؛ كما أشرنا مراراً .

زيادة وتفصيل :

(١) هل تقع الجملة من فعل الاستثناء وفاعله نعتاً ؟ لنقل هنا رأيين مفيدين ، وإن كان بينهما نوع تعارض . . .

أولهما : ما جاء في الهمع ^(١) ونصه :

(من أدوات الاستثناء : « ليس » ، « ولا يكون » ، وهي الناقصة ، وليست أخرى ارتُجِلت للاستثناء . وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما ، والاسم ضمير مستتر لازم الاستتار - كما تقدم في مبحث الضمير - نحو : قام القوم ليس زيداً ، وخرج الناس لا يكون عمرًا . ولفظ : « لا » قيدٌ في : « يكون » فلو نقيت بما ، أو : لم ، أو : لما ، أو لن . . . لم تقع في الاستثناء . ومن شواهد « ليس » قول الشاعر :

عددت قومي كعديد الطيِّسِ إذ ذهب القوم الكرام ليسى

وقوله عليه السلام : يُطْبَعُ المؤمن على كل خلق ليس الحياة والكذب .

وقد يوصف بـ « ليس ، ولا يكون » ، حيث يصح الاستثناء ؛ بأن يكون - المستثنى - نكرة منفية ^(٢) . قال ابن مالك : أو معرف بلام الجنس ، نحو : ما جاءني أحد ليس زيداً ، وما جاءني رجل لا يكون بشراً . وجاءني القوم ليسوا إخوانك . قال أبو حيان : ولا أعلم في ذلك خلافاً ، إلا أن المنقول هو اختصاصه بالنكرة دون المعرف بلام الجنس .

ولا يجوز في النكرة المؤنثة ؛ نحو : أتتني امرأة لا تكون فلانة ، إذ لا يصح الاستثناء منها ، ولا في المعرفة ؛ نحو جاء القوم ليسوا إخوانك ^(٢) . بل يكونان في موضع نصب على الحال . وإذا وصف بهما رفعا ضمير الموصوف المطابق له ؛ فيبرز ^(٣) ؛ نحو : جاءتني امرأة ليست أو لا تكون فلانة ، وما جاءني رجال ليسوا زيداً أو نساء لسن الهندات .

قال السيرافي : أجازوا الوصف « بليس ، ولا يكون » لأنهما نص في نفي المعنى عن الثاني . وهذا معنى الاستثناء ، وليس ذلك في « عدا وخلا » ، إلا بالتضمن ؛

(١) ج ١ ص ٢٣٣ .

(٢) إلا عند ابن مالك ، كما سلف .

(٣) ولا بد أن تكون أعم من المستثنى ؛ ليكن استثناءه منها - كما هو معلوم .

فلم يوصف بهما ؛ لأنهما ليسا موضعى جحد ؛ فلا يقال : ما أتتني امرأة عدت هنداً ، أو : خلت دَعْدًا (١) هـ .

ثانيهما : ما جاء في المفصل (١) ونصه :

(قد يكون : « ليس ، ولا يكون » وصفين لما قبلهما من النكرات ؛ تقول : أتتني امرأة لا تكون هنداً ، فوضع لا تكون رفع ؛ بأنه وصف لامرأة . وكذلك تقول في النصب والبحر : رأيت امرأة ليست هنداً ، ولا تكون هنداً ، ومررت بامرأة ليست هنداً ولا تكون هنداً .

ولا يوصف « بخلا وعدا » كما وصف بـ « ليس ، ولا يكون » فلا تقول : أتتني امرأة خلت هنداً ، وعدت جُمُلاً . وذلك أن : « ليس ولا يكون » لفظهما جحد ، فخالف ما بعدهما ما قبلهما ؛ فجريا في ذلك مجرى « غير » ؛ فوصف بهما كما يوصف « بغير » . وأما « خلا وعدا » فليسا كذلك ، وإنما يستثنى بهما على التأويل ؛ لا لأنهما جحد . ولما كان معناهما المجاوزة والخروج عن الشيء فهم منهما مفارقة الأول ، فاستثنى بهما لهذا المعنى ، ولم يوصف بهما ؛ لأن لفظهما ليس جحداً ؛ فليس جارياً مجرى « غير » (١) هـ .

ويلاحظ : أن صاحب المفصل لم يقيد وقوعهما نعتاً بالموضع الذي يصلحان فيه للاستثناء ، كما قيده صاحب الهمع ، وأن الأمثلة التي ذكرها صاحب المفصل هي التي نص صاحب الهمع على عدم صلاحها نعتاً . فكيف ذلك ؟
لامفر من إعراب هذه الأمثلة نعتاً خالصاً لا يصلح للاستثناء لأن النكرة التي قبل الفعلين الفعلين ليست عامة ؛ فلا تصلح « مستثنى منه » يتسع لإخراج المستثنى فالجملة نعت محض وبهذا يتلاقى الرأيان ويتفقان .

(ب) ليست : « حاشا » مقصورة على الاستثناء ؛ وإنما هي ثلاثة أنواع ؛ أولها : الاستثنائية ؛ وهي فعل ماض جامد ، وقد سبق ما يخص بها .

وثانيها : أن تكون ، فعلاً ماضياً متعدياً متصرفاً ؛ بمعنى : « استثنيت » ، مثل : حاشيت مالَ غیری أن تمتد له یدی — حين فتخير موضوعات الكلام نحاشي

.....

الموضوعات الضاربة — إذا دعوت لحفل فحاش من لا يحسن أدب الاجتماع^(١) .

ثالثها : أن تكون للتنزيه وحده^(٢) أى : للدلالة على تنزيه ما بعدها من العيب^(٣) ، وهى اسم مرادف للكلمة : « تنزيه » التى هى مصدر : نزه . وتُنْصَب على اعتبارها مصدرًا قائمًا مقام فعل من معناه ، محذوف وجوبًا ، ويغنى هذا المصدر عن النطق بفعله المحذوف^(٤) ، نحو : حاشًا لله ، أى : تنزيهًا لله من أن يقترب منه سوء . فكلمة : « حاشًا » — بالتنون — مفعول مطلق ، منصوب بالفعل المحذوف — وجوبًا ، الذى من معناه ، وتقديره : أنزه . والبحار والمجمر ومتعلقان بها . ويصح أن يقال فيها : حاش لله ، بغير تنوين ؛ فتكون « حاش » « مفعولًا مطلقًا ، وإمكانه مضاف ، واللام بعده زائدة^(٥) ، وكلمة « الله » مضاف إليه مجرور ، كما يصح أن يقال فيها : حاش الله ، بغير اللام الزائدة بين المضاف والمضاف إليه .

(>) هل يحذف المستثنى ؟ وهل تحذف أداة الاستثناء ؟

أما حذف الأداة فالأصح أنها لا تحذف . وأما حذف المستثنى فيجوز بشروط ثلاثة : فهم المعنى ، وأن تكون الأداة هى : « إلا » أو : « غير » وأن تسبقهما كلمة : « ليس^(٦) » . نحو : قبضت عشرة ليس إلا ، أو : ليس غير .

(١) إذا كانت فعلا ماضياً متصرفاً كهذا النوع ، فإن ألفها الأخيرة تكتب ياء . بخلافها فى النوعين الآخرين ؛ فتكتب ألفا .

(٢) أى : التنزيه الخالص الذى لا يشوبه معنى آخر ؛ كاستثناء أو غيره ، ذلك أن « حاشا » الاستثنائية والمتصرفة — لا تخلوان من تنزيه ؛ ولكنه مختلط بمعنى آخر .

(٣) وهذا يشمل ما يكثر الآن حين يريدون تنزيه شخص من العيب ؛ فيبتدئون بتنزيه الله تعالى ، ثم ينزهون من أرادوا . يريدون أن الله منزّه عن ألا يظهر ذلك الشخص من العيب .

(٤) سبق فى باب المفعول المطلق تفصيل الكلام على المصدر القائم بدلا من التلطف بفعله ص ١٧٩ ، وفى ص ١٩١ إشارة إليها .

(٥) كزيادتها فى قوله تعالى : « هيات هيات لما توعدون » . ولهذا قال بعض النحاة إن « حاش » اسم فعل بمعنى : برئ . أو تنزه . فتكون اسم فعل ماض مبني على الفتح ، واللام بعدها زائدة و « الله » مجرور باللام الزائدة فى محل رفع ، فاعل اسم الفعل .

(٦) أجاز بعضهم أن يكون النافى هو : « لا » إذا كانت أداة الاستثناء هى غير ؛ كما سيجىء فى الجزء الثالث باب الإضافة عند الكلام على غير .

أى ليس المقبوض شيئاً إلا إياها . وليس المقبوض شيئاً غيرها . . . ومن القليل أن يحذف المستثنى بعد : « لا يكون » . بشرط فهم المعنى أيضاً ، نحو : قبضت عشرة . لا يكون . . . أى لا يكون غيرها . . . لا يكون المقبوض غيرها .

(د) من أدوات الاستثناء « لَمَّا » بمعنى « إلا » وقد وردت في أمثلة مسموعة إما في كلام منى مثل قوله تعالى : « إن كل نفس لَمَّا عليها حافظ » وإما في كلام مثبت ، ولكنه مقصور على بضعة أساليب سماعية ؛ أشهرها : نَشَدْتُكَ الله لما فعلت كذا . وعَمَّرَكَ الله لَمَّا فعلت كذا .

وإذا كانت للاستثناء وجب إدخالها على الجملة الاسمية أو على الماضى لفظاً لا معنى كالمثالين السَّالِفَيْنِ^(١) إذ المعنى فيهما : « إلا أن تفعل كذا » ويستحسن النحاة الاختصار على المسموع .

(هـ) يذكر بعض النحاة في آخر باب الاستثناء تفصيل الكلام على « لا سيما » من ناحية تركيبها ؛ ومعناها ، وعلاقتها بالاستثناء ، وضبط الاسم الذى بعدها ، وإعرابهما . . . ويذكرهما فريق آخر في باب الموصول ، بحجة أن « ما » المتصلة بها قد تكون موصولة . . . وقد آثرنا ذكرها في باب الموصول^(٢) لأنه أسبق ، وصلتها به أفوى .

ونزيد هنا أن بعض الرواة نقل لها أخوات مسموعة ، منها : « لا مثل ما » . . — لا سوى ما . . . — فهذان يشاركان : « لا سيما » في معناها ، وفى أحكامها الإعرابية التى فصلناها فما سبق .

ومنها : « لا تَرَّ ما . . . » ، و« لو تَرَّما » . . . ، وهما بمعناها . ولكنهما يخالفانها في الإعراب ؛ فهذان فعلان لا بد من رفع الاسم بعدهما ؛ ولا يمكن اعتبار « ما » زائدة مع جر الاسم بعدها بالإضافة ، لأن الأفعال لا تضاف والأحسن أن تكون « ما » موصولة وهى مفعول للفعل : « تر » وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت . والاسم بعدها مرفوع على اعتباره خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة .

(١) نص على هذا « الأشموني » في الجزء الرابع — باب الجواز م ، عند الكلام على « لما » الجازمة .

(٢) ج ١ ص ٢٩٠ م ٢٨ .

ولإنما كان الفعل مجزومًا بعد « لا » لأنها للنهي . والتقدير في « قام القوم لا تر ما عليّ » : لا تبصر أيها المخاطب الشخص الذي هو عليّ ؛ فإنه في القيام أولى منهم . أو تكون « لا » للنفي ، وحذفت الألف من آخر الفعل سماعًا ، وشذوذًا .

وكذلك بعد « لو » سماعًا . والتقدير : لو تبصر الذي هو عليّ لرأيتَه أولى بالقيام .

والجدير بنا أن نقتصر في استعمالنا ، على : « ولا سيما » لشيوعها قديمًا وحديثًا .

المسألة ٨٤ :

الحال^(١)

ظهر البدر كاملاً - نجا الغريق شاحبا
 أبصرت النجوم متوهجة - أرسل التاجر البضاعة ملفوفة
 فحص الطبيب مريضه جالسين - صافح المضيف ضيفه واقفين
 البرد - قارسا - ضار - الشمس - شديدة - مؤذية
 النزول من القطار - متحركا - خطر - ركوب السيارة - ماشية - وخيم العاقبة

تعريفه :

وصف^(٢)، منصوب^(٣)، فضلة، يبين هيئة ما قبله؛ من فاعل، أو مفعول به، أو منهما معا، أو من غيرهما^(٤) - وقت وقوع الفعل. كالكلمات التي تحتها خط في الأمثلة المعروضة.

(١) أبيات ابن مالك - كما وردت في هذا الباب من ألفيته - لا تسائر تسلسل المسائل، ولا ترتيبها المنهجي على الوجه الذي ارتضيناه. لهذا وضعنا كل بيت عقب القاعدة التي يناسبها، ويتصل بها اتصالا منطقياً. وفي الوقت نفسه وضعنا بجانب كل بيت رقماً يميزه ويدل على ترتيبه بين نظائره في الباب كارتبها ابن مالك.

هذا، وكلمة: الحال - بغير تاء التأنيث في آخرها - صالحة لأن تكون مذكورة أو مؤنثة؛ نحو: الحال طيب، أو: طيبة. إن هذا الحال حسن، أو هذه الحال حسنة. أما إذا ختمت بتاء التأنيث فهي مؤنثة فقط، نحو: الحالة طيبة، وإن هذه الحالة حسنة. والكثير في اللفظ التذكير، وفي المعنى التأنيث.

(٢) اسم مشتق. وقد تكرر تعريف المشتق وأنواعه...

(٣) في بعض المراجع المطولة - كهامش التصريح - معركة جدلية بسبب أن «النصب» ليس جزءاً من التعريف؛ وإنما هو حكم، والدفاع عن هذا، أو مقاومته، ولا يعنيها مثل هذا الجدل الذي لا خير فيه.

(٤) أى: يبين هيئة صاحبه؛ كالفاعل، والمبتدأ، أو الخبر أو اسم النواسخ. ولا قيمة للاعتراض على مجيء الحال من المبتدأ، أو من اسم الناسخ، أو مما ليس فاعلاً، أو مفعولاً، أو نحوهما؛ ذلك لأن من يرفضونه لا يرفضونه للسبب القويم الصحيح؛ وهو عدم الاستعمال العربي الأصل، وإنما يرفضونه لأنه لا يتفق مع مظهر من مظاهر السلطان الذي وهبوه للعامل. كأن يقولوا: إن العامل في الحال لا بد أن يكون هو نفسه العامل في صاحبها أيضاً طبقاً للبيان الآتي في رقم ١ من هامش ص ٢٩٨. والغريب أن المأثور الكثير من كلام العرب الخالص لا يوافقهم، ولا يؤيدهم، مع كثرته، - ولهذا =

وتعرف دلالاته على الهيئة بوضع سؤال كهذا : كيف كان شكلُ البدرحين
ظهر ؟ أو : كيف كانت صورته ؟ فيكون الجواب : هو لفظ الحال السابقة ؛
أى : كاملاً ، أو : مستديرًا وكذا الباقي .

وليس من اللازم أن تكون الحال في كل الاستعمالات وصفًا ، وإنما هذا
هو الغالب - كما سيجيء^(١) - ولا أن تكون فضلة ؛ فهذا غالب أيضًا ، إذ تكون
عمدة ، أحيانًا ؛ كالحال التي تسدّ مسد الخبر^(٢) ، في مثل : امتداحي
الغلام مؤدبًا ؛ فإن المعنى الأساسي - هنا لم يتم إلا بذكر الحال . وكالجملة التي
لا يكون لها معنى بغيره ، أو التي يفسد معناها بالاستغناء عنه ؛ مثل ؛ قوله تعالى :
« وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كُسَالِي » فما المعنى لو حذفت الحال : « كُسَالِي » !! ؟
ومثل : ليس الميت من فارق الحياة ، إنما الميت من يحيا خاملاً لانفع له ؛ فلو
حذفنا الحال ، وقلنا : الميت من يحيا - لوقع التناقض الذي يُفسد المعنى .
ومثل كلمة : « لاعبين » في قوله تعالى : « وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما
لاعبين » .

هذا ، وما يبين الحالُ هيئته من فاعل أو : مفعول به ، أو : منهما معا ،
أو : غيرهما ، يسمى : « صاحب الحال »^(٣) .
والتعريف السابق مقصورٌ على الحال المؤسسة دون المؤكدة ، لأن المؤكدة
لا تبين هيئة . ومثال الأولى ارتعى السارق صارخًا . ومثال الثانية . ولى الحزين
منصرفًا ، وسيجيء^(٤) ببيانهما قريبًا .

= يخالفهم بحق « سيبويه » وفريق معه - وأن ما يرفضونه ظاهرًا صريحًا ، يقبلونه على نية التأويل ؛
فكان مجرد النية يبيح المحذور ؛ مع أن اللفظ لن يتغير في ظاهره ، وصريح الأسلوب لن
يطرأ عليه تبديل . وهذا موضع من مواضع الشكوى . ولعله السبب الذي حمل بعض النحاة المحققين ؛
- كالرضى - على رفض اعتراضهم ، ونفذ رأيهم المخالف رأى سيبويه (كما جاء في الحضرى ج ١
والصبيان ، وغيرهما - في باب الحال عند بيت ابن مالك ، وعامل ضمن معنى الفعل لا . . . وعلى أن
يقول : « إن رأى سيبويه هو الحق ، ولا ضرورة تدعو للرى المخالف » .

وإذا كان المحذور يباح بمثل هذه النية وجب ترك الناس أحراراً في محاكاة الكثير المأثور من الكلام
العربى الصحيح ، وفي القياس عليه . ومن شاء بعد ذلك أن يتأول فليفعل . فالهمم هو ترك اللفظ على حاله
الظاهر الموافق للوارد . ومن حمل نفسه بعد ذلك مشقة التأويل فهو حر وإن كانت المشقة بغير فائدة .
(١) في ص ٢٩٠ . (٢) سبق شرحه في ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ باب المبتدأ والخبر .

(٣) يجيىء الكلام عليه مفصلاً في ص ٣١٦ م ٨٥ . (٤) في ص ٣٠٨ .

أقسام الحال ، والكلام على كل قسم :

تعدد أقسام الحال^(١) بتعدد الاعتبارات المختلفة التى ينبى عليها التقسيم .
وفى ما يلى أشهر هذه الاعتبارات ، وما تؤدى إليه .

الأول : انقسام الحال باعتبار ثبات معناها ودوامه ، أو عدم ذلك - إلى
منتقلة - وثابتة .

فالمنتقلة : هى التى تبين هيئة صاحبها مدة مؤقتة ، ثم تفارقه بعدها ؛
فليست دائمة الملازمة له : مثل : أقبل الراح ضاحكاً - أسرع البرق مشتعلًا -
شاهدت كتاب النمل مهاجرةً فكل حال من الثلاثة : (ضاحكاً -
مشتعلًا - مهاجرة . . .) غير دائم ، وإنما يوجد مدة تقصر أو تطول ، ثم
ينقطع . « فالضحك » لا يلزم صاحبه إلا مدة محددة ، وكذلك : « الاشتعال » ،
و « المهاجرة » . . .

والثابتة : هى الملازمة لصاحبها لا تفارقه ، وتحقق الملازمة فى إحدى صور
ثلاث :

(ب) أن يكون معناها التأكيد . وهذا يشمل :

١ - أن يكون معناها مؤكّداً مضمون جملة قبلها - وهذا المضمون أمر
ثابت ملازم - ؛ بحيث يتفق معنى الحال ومضمون الجملة ؛ فتكون الحال ملازمة
صاحبها تبعاً لذلك ؛ نحو : خليل أبوك رحيماً . فكلمة : « رحيماً » حال
من « أب » الذى هو صاحبها الملازمة له . ومعناها وهو : « الرحمة » يحوى
المعنى الضمنى للجملة قبلها . الذى هو : « أبوة خليل » ، كما أن
المعنى الضمنى للجملة هو معناها ؛ إذ نفهم حين نسمع : « خليل أبوك » أنه
رحيم ؛ بداعى الأبوة التى تقتضى الرحمة والشفقة . و « الرحيم » المقصود هو :
« خليل أبوك » . لهذا كان معنى الحال مؤكّداً مضمون الجملة التى قبلها .
والحال فيها ملازمة صاحبها . ويشترط فى هذه الجملة التى قبلها أن تكون اسمية .

(١) يسميها بعض النحاة أقساماً ، ويسميها آخرون أوصافاً ، ويسميها فريق ثالث : فواحي
الحال ولا أهمية لاختلاف التسمية ما دام المراد واحداً ؛ وهو الكلام على الحال بحسب الاعتبارات
المتصلة بها .

وأن يكون طرفاها (وهما : المبتدأ والخبر) معرفتين جامدتين جموداً محضاً ، لا تأويل معه بالمشتق . ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معاً وعن عاملها ، وأن يحذف عاملها^(١) وصاحبها وجوباً .

٢- وكذلك يشمل أن تكون مؤكدة لعاملها ؛ إما في اللفظ والمعنى معا ، نحو قوله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولا) ، وإما في المعنى فقط ، نحو قوله تعالى : (والسلام على يوم ولدت ويوم أموت ، ويوم أبعث حيا) ، فكلمة : « حيا » ، حال من الضمير المستتر (أنا) . ومعناها : الحياة ، وهو معنى الفعل : أبعث ؛ لأن البعث هو الحياة بعد الموت . فعنها مؤكد للمعنى عاملها . والرسالة ملازمة للرسول ، وكذا حياة المبعوث .

٣- ويشمل كذلك أن تكون مؤكدة بمعناها معنى صاحبها مع ملازمتها صاحبها ؛ نحو اختلف كل الشعوب جميعاً . فكلمة : « جميعاً » حال مؤكدة معنى صاحبها ، وهو : « كل » ، لأن معنى الجمعية هو معنى الكلية ، لا يفرقان وسنعود للكلام على أنواع من المؤكدة بمناسبة أخرى^(٢) .

(ب) أن يكون عاملها دالاً على تجدد صاحبها ، بأن يكون صاحبها مما يوجد ويخلق أشباهه دائماً على مرّ الأيام ، أى : إيجاد أمثاله من العدم ، واستمرار هذا الخلق والإيجاد ، نحو : خلق الله جلد النمر منقطاً ، وجلد الحمار الوحشى منقطاً ؛ فكلمة : « منقطاً » حال ، وكذا كلمة : « منقطاً » ، وعاملهما : « خلق » ، وهو يدل على تجدد هذا المخلوق ، أى : إيجاد أمثاله ، واستمرار الإيجاد فى الأزمنة المقبلة .

(ح) أحوال مرجعها السماع ، وتدل على الدوام بقرائن خارجية ؛ مثل : « قائماً » فى قوله تعالى : (شهد الله أنه لا إله إلا هو وأولو العلم — قائماً بالقسط) ، فكلمة « قائماً » حال وعاملها الفعل : « شهد » ، وصاحبها : الله . ودوام القيام بالقسط معروف من أمر خارجى عن الجملة ؛ هو : صفات الخالق . ومثل : « مفصلاً » فى قوله تعالى : (وهو الذى أنزل إليكم الكتاب مفصلاً)^(٣) .

* * *

(١) كما سيجىء فى ص ٣٠١ و ٣٠٩ و ٣١٢ .

(٢) فى ص ٣٠١ و ٣٠٩ و ٣١٢ .

(٣) مبيناً فيه الحق والباطل بحيث لا يلتبس أحدهما بالآخر ، ولا يختلط به .

الثاني انقسامها بحسب الاشتقاق والحمد^(١) إلى مشتقة — وهي الغالبة ، كالأمثلة السالفة — وإلى جامدة ، وهي القليلة ، ولكنها مع قلتها قياسية في عدة مواضع^(٢) . سواء أكانت جامدة مؤولة بالمشتق ، أم غير مؤولة^(٣) . وأشهر مواضع المؤولة بالمشتق أربعة :

(أ) أن تقع الحال « مُشَبَّهًا به » في جملة تفيد التشبيه تبعًا لاصراحة ؛ نحو : ترمم الغنّى بلبلا — سارت الطيارة برقًا — هجم القط أسدًا . فالكلمات الثلاث : (بلبلا — برقًا — أسدًا) أحوال منصوبة مؤولة بالمشتق ، أى : سارًا — سريعة — جريئًا . وكل حال من الثلاث يعد بمنزلة المشبه به . أى : كالبلبل كالبرق — كالأسد ، ولا يعتبر مشبهًا به حقيقة ، لأن التشبيه ليس المقصود الأول هنا ؛ إنما المقصود الأول هو المعنى الحادث عند التأويل بالمشتق .

(ب) أن تكون الحال دالة على مفاعلة : (بأن يكون لفظها أو معناها جاريًا على صيغة « المفاعلة » ؛ وهي صيغة تقتضى المشاركة من جانين أو فريقين في أمر) ، نحو : سلمتُ البائع نقوده مقابضةً ؛ أو سلمتُ البائع النقود يدًا بيد ؛ فكلمة : « مقابضة » . حال جامدة ، ولفظها على صيغة : « المفاعلة » مباشرة ، ومعناها : « مُقَابِضِينَ » وهذا يستلزم اشتراك البائع والمتكلم

(١) وفيما سبق من تعريف الحال وبيان المنتقل منها والثابت والجامد والمشتق ، وأن المنتقل غالب ولكنه ليس مستحقًا ، أى : ليس واجبًا — يقول ابن مالك :

الْحَالُ : وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ، مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ : (كَفَرَدًا أَذْهَبُ) - ١
أراد : مفهم في حال كذا . . . فكلمة : « حال » هنا لا تنون ؛ لأنها مضاف ، والمضاف إليه محذوف على نية الثبوت ، أى : في حال كذا — كما سبق . ذلك أن قولك : جاء محمود راكبًا ، يفيد المعنى الذى فى : جاء محمود فى حال الركوب ، وهو بيان هيئة صاحبه . وهذا معنى قولهم : الحال على معنى : « فى » ثم قال بعد ذلك :

وَكُونُهُ مُنْتَقِلًا ، مُشْتَقًّا . لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا - ٢

أى : هذا الكون الذى سرده ووصفه بالانتقال والاشتقاق — ليس مستحقًا . فهو كثير لا واجب . (٢) لأنها ليست قلة ذاتية مردها قلة استعمال العرب لها ، وإنما مردها أنها قلتها بالنسبة للمشتقة . فهى كثيرة فى ذاتها بغير نظر لتقسيمها . (انظر معنى « القلة » فى الأسموفى - ٢ « باب الإضافة » عند بيت ابن مالك : « وربما أكسب ثان أولًا . . . ») وستجىء إشارة لهذا فى ص ٣٥٣ ويحيى الإيضاح فى - ٣ رقم ١ من هامش ص ٧٤ م ٩٤) .

(٣) الأهمية الأولى إنما هى لصحة وقوع الحال جامدة فى هذه المواضع ، أما التأويل وعدمه فلا أهمية له .

في عملية القبض . ولهذا كانت الحال هنا مبيّنة هيئة الفاعل والمفعول به معاً ، أى :
أن صاحب الحال أمران .

ومثلها : يدا بيد ، إذ معنى الكلمتين — لا لفظهما — جارياً على صيغة :
« المفاعلة » غير المباشرة لأن معنهما : « مقابضة » وتأويلها : « مقابضين »
أيضاً . والأسهل عند الإعراب أن نقول : « يداً » حال من الفاعل والمفعول معاً .
و : « بيد » جار ومجرور صفة للحال . فن مجموع الصفة والموصوف يشأ معنى
الحال ، وهو : « المفاعلة » المقتضية للمشاركة . فهذه المشاركة لا تتحقق إلا باجتماع
الصفة والموصوف في المعنى . أما في الإعراب فكلمة : « يداً » وحدها هي الحال ،
وهي أيضاً الموصوف ، و « بيد » صفة .

ومثل هذا يقال في : « كَلَّمْتُ الْمُنْكَرَ عَيْنَهُ إِلَى عَيْنِي — أى : مواجهته ،
أو مقابلةً ؛ بمعنى مواجهته . . . فكلمة « عين » حال^(١) من الفاعل والمفعول
معاً . وهي مضاف ، « والهاء » مضاف إليه . و « إلى عيني » جار ومجرور ،
ومضاف إليه . والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ؛ والتقدير : عينه المتجهة إلى
عيني . . . ومجموع الصفة والموصوف هو الذى يوجد صيغة : « المفاعلة » برغم أن
الإعراب يقتضى التوزيع على الطريقة السالفة ؛ فتكون : « عين » الأولى وحدها
هي الحال والموصوف معاً ، وما بعدها صفة . . .

ومثل هذا أيضاً : كلمت الصديق فاه إلى في (أى : فمه إلى في) . بمعنى :
مشافهته ؛ المؤولة بكلمة : مُشَافِهَيْن .

ومثل : ساكنته غرفته إلى غرفتي ؛ بمعنى : مُلَاصَقَةً ، التى تؤول بكلمة :
ملاصقتين ، وجالسته جنبه إلى جنبى ، كذلك . . . وكل هذا قياسى في الرأى
الأحسن .

(ح) أن تكون دالة على سعر ؛ نحو : بيع القمح . كييلةً بثلاثين ،
أى : مسعراً . فكلمة « الكييلة » حال منصوبة ، والجار والمجرور صفتها . ومن
مجموع الصفة والموصوف يكون المشتق المؤول .

(١) يصح فيها وفي أمثالها الرفع ؛ فتكون مبتدأ . والجار مع مجروره خبرها ، والجملة في محل نصب ،
حال . ولا يحسن في كلمة : « عين » أن تكون بدلا ؛ لأن البدل — في القول الشائع — يكون على نية
تكرار العامل ولا يستقيم المعنى هنا على تكراره ، إذ لا يقال : كلمت عينه .

(د) أن تكون الحال دالة على ترتيب؛ نحو ادخلوا الغرفة واحداً واحداً^(١).
 أو : اثنين اثنين ، أو : ثلاثا ثلاثا ... والمعنى : ادخلوها : مترتبين .
 وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولاً مجملاً ، مشتملاً - ضمناً - على
 جزأيه المكررين ، ثم يأتي بعده تفصيله مشتملاً - صراحة - على بيان الجزأين المكررين .
 ومن أمثاله : يمشى الجنودُ ثلاثةً ثلاثةً . أو أربعةً أربعةً ... ينقضي الأسبوع
 يوماً يوماً ، وينقضي الشهرُ أسبوعاً أسبوعاً . وتنقضي السنة شهراً شهراً ، وهكذا^(٢).
 ومن مجموع الكلمتين المكررتين تنشأ الحال المؤولة ؛ الدالة على الترتيب
 ولا يحدث الترتيب من واحدة فقط . لكن الأمر عند الإعراب يختلف ؛ إذ يجب
 إعراب الأولى وحدها هي الحال من الفاعل كما في الأمثلة السالفة ، أو من المفعول
 أو غيره على حسب الجملة التي هي فيها .

أما الكلمة الثانية المكررة فيجوز إعرابها توكيداً لفظياً للأولى ، كما يجوز
 - وهذا أحسن - أن تكون معطوفة على الأولى بحرف العطف المحذوف « الفاء »
 أو : « ثم » - دون غيرهما من حروف العطف^(٣) - ، فالأصل : ادخلوا الغرفة
 واحداً فواحداً ، أو : ثم واحداً - يمشى الجنود ثلاثة فتلاثة ، أو : ثم ثلاثة^(٤) ...
 هذا ، ويصح أن يقال : الأول فالأول ... و ... و ... فيكون حرف العطف

(١) يكثر اليوم أمثال هذه الأساليب المشتملة على التكرار المعنوي المفيد للترتيب ، وقد منعها
 بعض النحاة ، تبعاً للحريري في كتابه : « درة الغواص » حيث صرح بأنه لا يجوز : جاءوا واحداً واحداً ،
 ولا اثنين اثنين ، لأن العرب - في رأيه - عدلوا عن ذلك إلى : « أحاد ، ومثنى وأخواتهما » ، وهجروا المعدول عنه .
 وقد تعقبه الشهاب الحفاجي ، وعلق على ذلك الرأي ، مثبتاً بالأدلة والشواهد القاطعة ابتعاده عن
 الصواب ، وأن رأى الحريري هو الخطأ الذي لا سند يؤيده ، وأن ذلك التكرير كثير في كلام العرب
 فهو قياسي . وكذلك صرح بعض شراح الكافية بأن أسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوي بلفظها مطردة .
 مما سبق يتبين أنه لا داعي لمنع تلك الأساليب ولا للجدل حول قياسيتها . كما ستجىء الإشارة في ج ٤
 ص ١٧٢ م ١٤٦

(٢) لهذه الأساليب صلة بما يشبهها من نحو : ثناء ومثنى ، وثلاث ومثلث و ... و ...
 مما سيجىء بيانه في ج ٤ ص ١٧١ م ١٤٦ عند الكلام منع الصرف للوصفية والعدل .
 (٣) لأن هذين الحرفين هما اللذان يدلان على الترتيب ، دون باقي حروف العطف .
 (٤) وقد يكون الغرض من التكرار الاستيعاب لا الترتيب فقد جاء في كتاب الإقليد : (إن
 العرب تكرر الشيء مرتين فتستوعب جميع جنسه) ؛ مثل : ستمر بك أبواب الكتاب مفصلة باباً باباً .
 (راجع ص ٨٠ من حاشية الألوسي على شرح القطر) .

ظاهراً ، وما بعده معطوف على الحال التي قبله . ولكن الحال هنا - مع صحتها - فقدت الاشتقاق والتنكير معاً .

(هـ) أن تكون مصدرًا^(١) صريحاً متضمنًا معنى الوصف (أى : المشتق) ؛ بحيث تقوم قرينة تدل على هذا ؛ نحو اذهب جرياً لإحضار البريد ؛ أى : جاريًا - تكلم الخطيب ارتجالاً ، أى : مُرتجلاً^(٢) - حضر الوالد بَغْتَةً . أى : مفاجئاً
وقد ورد - بكثرة - في الكلام الفصيح وقوع المصدر الصريح المنكّر حالاً ؛ ولكثرته كان القياس عليه مباحاً في رأى بعض المحققين ، وهو رأى - فوق صحته - فيه تيسير ، وتوسعة ، وشمول لأنواع من المصادر أجازها فريق ؛ ومنعها فريق . ولا معنى لتأويل المصادر الكثيرة المسموعة تأويلاً يبعدها عن المصدر ، كما فعل بعض النحاة من ابتكار عدة أنواع من التأويل بغير داع^(٣) ؛ إذ لم يراعوا للكثرة حقها الذى يبيح القياس^(٤) .

* * *

وأشهر مواضع الحال الجامدة التي لا تتأول بالمشتق سبعة :

(١) أما المصدر المؤول فلا يكون حالاً ؛ لأنه يشتمل على ضمير يجعل الحال معرفة فتخالف الأغلب فيها ؛ وهو : التنكير . وبالرغم من هذا يصح وقوعها مصدرًا مؤولاً بشرط أن تكون أداة السبك هى : « ما » المصدرية ، وبعدها فعل من أفعال الاستثناء الثلاثة ، - خلا أو « عدا » أو « حاشا » لأن المصدر المؤول هنا يؤول بنكرة . (انظر رقم ٤ من هامش ص ٢٧٨ .

(٢) من غير إعداد سابق للخطبة .

(٣) غريب - كما يقول بعض النحاة - أن يكثر ورود الحال مصدرًا منكرًا ، في فصيح الكلام المأثور ، بل في أفصحها ؛ وهو : القرآن ، ثم نسمع من يقول : إنه بالرغم من تلك الكثرة مقصور على السماع . فما جاء في القرآن قوله تعالى : (ثم ادعهن يأتينك سعيًا) وقوله : (ينفقون أموالهم سرا وعلانية) وقوله (إني دعوتهم جهاراً) وقوله (يدعون ربهم خوفاً وطمعاً)

هذا بعض ما جاء في الكتاب العزيز ، وما أكثر ما جاء في غيره . فما الذى يقاس عليه إن لم تكن هذه الشواهد كلها داعية للقياس عليها ؟ ولماذا يوافق بعضهم على القياس في المصدر إذا كان نوعاً لعامله ؛ نحو جاء السائق سرعة ، أى : سريعاً ؟ ولماذا يقصره كثير منهم على أنواع ثلاثة من المصدر ؟ هى :

(أ) المصدر الدال على بلوغ نهاية الشيء ؛ نحو : أنت الرجل شجاعة ، وأخوك الرجل علماً . وأمثال هذا المصدر الذى قبله خبر مقرون « بأل » الدالة على الوصول إلى نهاية الشيء ؛ حسناً أو قبحاً .
(ب) والمصدر الذى قبله مبتدأ وخبر والمبتدأ مشبه بالخبر ، أنت عمر عدلاً - وهى الحنساء شعراً .
(ج) والمصدر الواقع بعد : « أما » فى نحو : أما بلاغة فبليغ ، من كل مصدر وقع بعد « أما » في مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصاً بوصفين أو سلبه أحدهما ، وأنت تمتدق اتصافه بواحد منهما .
والحق أنه لا داعى لشيء من هذا كله . فالقياس مباح . (٤) يقول ابن مالك :

ومصدرٌ مُنكّرٌ حالاً يقَعُ بكثرة كِبغته زَيْدٌ طَلَعُ - ٦

(ا) أن تكون الحال الجامدة موصوفة بمشتق^(١) أو بشبه^(٢) المشتق ؛ نحو :
(ارتفع السعر قدرًا كبيرًا — وقفت القلعة سدًا حائلًا) — (تخيل العدو القلعة
جبلًا في طريقه . عرفت جبل المقطم حصنًا حول القاهرة .)

والنحاة يُسمون هذه الحال الموصوفة : « بالحال الموطئة » ، أى : المُسمَّهة لما
بعدها ؛ لأنها تُمهّد الذهن ، وتُهيئه لما يجرى بعدها من الصفة التى لها الأهمية
الأولى دون الحال ، فإن الحال غير مقصودة ؛ وإنما هى مجرد وسيلة وطريق
إلى النعت ؛ ولهذا يقسم النحاة الحال قسمين : أحدهما : الموطئة ، وتُسمى
أيضًا : غير المقصودة ، وهى التى شرحناها ، وثانيهما : المقصودة مباشرة وهى
المخالفة للسالفة .

(ب) أن تكون دالة على شىء له سعر ؛ نحو : اشتريت الأرض قيراطًا
بألف قرش ، وبعثتها قصبة بدينار — رَضِيت بالعدل رطلا بعشرة قروش ، وبعته
أقة بثلاثين . . . فالكلمات . قيراطًا — قصبة — رطلا — أقة — حال جامدة .
وهى من الأشياء التى تسعر ؛ كالمكيلات ، والموزونات ، والمساحات . . .

(ح) أن تكون دالة على عدد ؛ نحو : اكتمل العمل عشرين يومًا ،
وتم عدد العاملين فيه ثلاثين عاملاً . فكلمة : « عشرين » و « ثلاثين » ، حال .

(د) أن تكون إحدى حالين ينصبهما أفعل التفضيل ، متحدتين فى مدلولهما ،
وتدل على أن صاحبها فى طور من أطواره مفضل^(٣) على نفسه أو على غيره ، فى
الحال الأخرى ، نحو : هذا الخادم شأبًا أنشطُ منه كهلاً ، فللخادم أطوار
مختلفة ؛ منها طور الشباب ، وطور الكهولة ، وهو فى طور الشباب مفضل على نفسه
فى طور الكهولة ، وناحية التفضيل هى النشاط .

(١) يرى كثير من النحاة أن هذه مؤولة بالمشتق أيضًا وأنه لا وجود لحال جامدة لا تقول بالمشتق .
والخلاف شكل لا أثر له .

(٢) شبه المشتق هو الظرف والجار مع مجروره ، وإنما كان شبه الجملة شبيهًا بالمشتق لإمكان
تعلق كل منهما بمحذوف مشتق ، تقديره : كائن ، أو : موجود ، أو : حاصل . . . ولأن الضمير
قد انتقل من المشتق بعد حذفه إلى شبه الجملة (كما سيجىء فى هامش ص ٣٠١ وفى ص ٣٠٣ م ٨٩) .
(٣) ليس المراد بالتفضيل الحسن ، أو عدم العيب أو قلته . . . وإنما المراد الزيادة فى الشئ
مطلقًا ؛ حسنًا أو قبحًا . (كما سيجىء فى باب التفضيل ، ج ٣) . الملاحظة التى فى ص ٣٠٣ .

ومثل : الشتاء بردًا أشد منه دفئًا . فللشتاء أطوار ، منها طور البرودة ، وطور الدفء . وهو في ناحية البرد أشد منه في ناحية الدفء . ومثل : الحقلُ قصبًا أنفع منه قمحًا .

ومن الأمثلة : الولد غلامًا أقوى من الفتاة شابة . المنزل مسكنًا أحسن من الفندق مُقامًا

وكلنا الحالين منصوبة بأفعل التفضيل . والأكثر أن تتقدم إحداهما عليه ، وهي المفضلة ، وتأخر الثانية ^(١) .

(هـ) أن تكون نوعًا من أنواع صاحبها المتعددة ؛ نحو : هذه أموالك ^(٢) بيوتًا ؛ فكلمة : « بيوتًا » حال ، وصاحبها — وهو : أموال — له أنواع متعددة منها البيوت ، والزروع ، والمتاجر ، والثياب ونحو : هذه ثروتك كتبًا . وهذه كتبك حسابًا

(و) أن يكون صاحبها نوعًا معينًا وهي فرع منه ؛ نحو : رغبت في الذهب خاتمًا — انتفعت بالفضة سلسلة — تمتعت بالحرير قميصًا و . . . فكل من الذهب ؛ والفضة ، والحرير ، نوع ، والحال فرع منه ^(٣) .

(ز) أن تكون هي النوع وصاحبها هو الفرع المعين ؛ نحو : رغبت في الخاتم ذهبًا — انتفعت بالسلسلة فضة — تمتعت بالقميص حريرًا . . . ^(٤) .

* * *

(١) كما يجيء في رقم ٣ من هامش ٣٠٠ وفي « د » من ص ٣٠٣ ثم انظر الملاحظة التي في ص ٣٠٣ حيث يجوز تأخرها

(٢) المال : كل شيء يمكن امتلاكه من عقار وفقود وغيرها .

(٣) ضابط هذا القسم : أن يكون الفرع جزءًا من أصله ، وحين يتفرع منه يكتسب اسمًا جديدًا ، وهذا الاسم الجديد لا يمنع من إطلاق اسم الأصل عليه .

(٤) وفي الحال الجامدة يقول ابن مالك :

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَفِي مُبْدَى تَأَوَّلٍ بِلاَ تَكْلُفٍ - ٣

أى : في الأشياء التي تسعر ، وفي كل ما يظهر قبول التأويل السهل :

كَبِعُهُ مُدًّا بِكَذَا ، يَدًّا بِبَيْدٍ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا ، أَيْ كَأَسَدٍ - ٤

المد : مكيال يختلف باختلاف الجهات ؛ فهو في بعضها مقدار رطل وثلاث ، وفي بعض آخر مقدار رطلين وقد يكون ملء الكفين المعتدلين مع امتدادهما .

الثالث : انقسامها من ناحية التنكير والتعريف :

لا تكون الحال إلا نكرة^(١) ، كالأمثلة السالفة . وقد وردت معرفة في ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها ، ولا يجوز الزيادة فيها . منها قولهم : جاء الضيف وحده - سايرت الزميل وحده . فكلمة : « وحد » حال ، معرفة ؛ بسبب إضافتها للضمير ؛ وهي جامدة مؤولة بمشتق من معناها ، أى : منفرداً ، أو : مُتَّوَحِّداً .

ومنها : رجع المسافر عودَه على بدئه ، فكلمة : « عودَ » حال ، وهي معرفة ؛ لإضافتها للضمير ، ومؤولة بالمشتق على إرادة : رجع عائداً ، أو راجعاً على بدئه . والمعنى : رجع عائداً فوراً ، أى : فى الحال ، أو : رجع على الطريق نفسه . ومنها : ادخلوا الأول فالأول ، أى : مترتبين ، ومنها : جاء الوافدون الجماء الغفير^(٢) ، أى : جميعاً .

ومنها قولهم فى رجل أرسل إِبْسَاسَه أو حُمُرَه الوحشية إلى الماء ، مزاحمةً غيرها ، ومعاركةً : أرسلها العِراك ، أى : معاركة ، مقاتلة^(٣) .

(١) أو ما هو بمنزلة النكرة ، كالجمله الواقعة حالا ؛ لما رددناه من أن الجملة نكرة أو بمنزلة النكرة (راجع رقم ٣ من هامش ص ٣١١) .

(٢) الجاء : مؤنث الأجم ، بمعنى : الكثير . و « الغفير » : الكثير الذى يغفر وجه الأرض ، أى : يغطيه بكثرتة . والغفير - فى المثال - صفة للحاء ، مع أن « الغفير » هنا مذكرة ، والحاء مؤنثة فلم تطابق الصفة موصوفها الحقيق . وقد تلمس النحاة لهذا تأويلات ؛ منها ؛ أن « فعيلًا » هنا وإن كان بمعنى فاعل ، قد حمل على « فعيل » بمعنى « مفعول » حيث تحذف التاء منه عند ذكر الموصوف . - وهذا وأشباهه - مردود . والسبب الذى لا يرد هو : أن العرب نطقوا بها هكذا من غير تعليل . . .

(٣) يقول بعض النحاة أن الأحوال المذكورة ليست معارف ؛ لأن « وحد » و « عود » ألفاظ مبهمة لا تكتسب التعريف ، ولأن « أل » زائدة فى الأحوال الباقية المبدوءة بها - وهذا رأى فيه تكلف وضعف . يقول ابن مالك :

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تنكيره معنى ، كَوَحْدِكَ اجْتِهَدْ - ٥
ومصدرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بكثرة ؛ كَبَغْتَهُ زَيْدٌ طَلَعُ - ٦

وقد سبق هذا البيت فى هامش ص ٢٩٣ .

زيادة وتفصيل :

من الألفاظ التي وقعت حالا مع أنها معرفة بالإضافة ، قولهم : تفرق المهزومون أيادى سبأ . على تأويل : متبددين ، لا بقاء لهم . أو على تأويل « مثل أيادى سبأ » . وحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ فأعرب حالا مثله .

ومنها : طلبت الأمر جهدى ، أو : طاقى . على تأويل ؛ جاهداً ، ومُطيقاً^(١) .

ومنها : العدد من ثلاثة إلى عشرة ، مضافاً إلى ضمير المعدود ؛ نحو : مررت بالإخوان ثلاثتهم . . . أو خمستهم . . . أو سبعتهم . . . على تأويل مثلثاً إياهم ، أو خمساً ، أو مسبعاً . . . ويجوز إتياعه لما قبله ؛ فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب تأكيداً معنوياً : بمعنى جميعهم . ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد .

والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على العدد المفرد ؛ بل يسرى على المركب ؛ نحو : جاء القوم خمسة عشرهم ؛ بالبناء على الفتح (٢) في محل نصب .

(١) ستجىء الإشارة لهذه الألفاظ في باب الإضافة (ج ٣ ص ٢٢ م ٩٣) .

(٢) بالرغم من أن العدد المركب مبنى هنا .

الرابع : انقسامها من ناحية أنها هي نفس صاحبها في المعنى أو ليست كذلك. والغالب أنها هي نفسه ؛ كالحال الواقعة وصفاً في نحو : صاح المتألم صارخاً . شاهدت الطيور مبكرة . . . فالصارخ - في الجملة - هو المتألم ، والمتألم هو الصارخ ؛ والمبكرة هي الطيور ، والطيور هي المبكرة ، وغير الغالب أن تكون مخالفة له ، كالحال الواقعة مصدراً صريحاً في نحو خرج الولد جرياً ، وجاء القادِم بغتة ، وأشباههما ؛ فإن الجرى ليس هو الولد ، والولد ليس هو الجرى . والبغته ليست هي القادِم ، والقادِم ليس هو البغته . وقد سبق (١) الكلام على صحة وقوع المصدر حالاً ، وأن هذه المخالفة لا تؤثر في المعنى مع القرينة .

* * *

الخامس : انقسامها بحسب تأخيرها عن صاحبها ، أو تقديمها عليه ، وبحسب تأخيرها عن عاملها أو تقديمها عليه - إلى ثلاثة أقسام في كل (٢) . هي : وجوب تأخيرها ، ووجوب تقديمها ، وجواز الإمرين .

ترتيبها مع صاحبها :

(١) يجب تأخيرها عن صاحبها إذا كانت محصورة (٣) ، نحو قوله تعالى : (وما نرسلُ المرسلين إلا مبشرين ومنذرين) . فلا يصح تقديم الحال ، لأن تقديمها يزيل الحصر ، فيفوت الغرض البلاغي منه . ولو تقدمت معها « إلا » فالأحسن المنع أيضاً .

وكذلك يجب تأخيرها إن كان صاحبها مضافاً إليه (٤) ، نحو : أعجبني شكل النجوم واضحة ؛ فلا يجوز تقديم الحال : (واضحة) على صاحبها : (النجوم) لئلا تكون فاصلة بين المضاف والمضاف إليه . وهذا لا يصح . كما لا يصح - في الرأي الأنسب - تقديمها على المضاف . (ولا فرق في الحالتين بين الإضافة المحضة وغيرها) .

(١) في ص ٢٩٣ .

(٢) أحكام التقديم والتأخير الآتية مقصورة على الحال المؤسدة . أما المؤكدة فالرأي الأنسب عدم تقديمها . (٣) سبقت الإشارة إلى الحصر ومعناه وطريقته في الجزء الأول ص ٣٦٤ م ٣٧ .

(٤) بشرط أن يصلح لمجيء الحال منه ، وسيجيء بيان ذلك في ص ٣١٧ .

أما إذا كان صاحبها مجروراً بحرف جر أصلي ؛ نحو : جلست في الحديقة ناضرة ، فالأحسن الأخذ بالرأى القائل بجواز تقديمها ؛ لورود أمثلة كثيرة منها في القرآن وغيره ، تؤيده . ولا داعي لتكلف التأويل والتقدير (١) .

فإن كانت مجرورة بحرف جر زائد ، جاز التقديم ، نحو : ما جاء متأخراً من أحد . وهذا بشرط أن يكون حرف الجر الزائد مما لا يمتنع حذفه أو مما لا يقل حذفه ؛ فالأول كالإباء الداخلة على صيغة : « أفعل » الخاصة بأسلوب التعجب ؛ نحو : أجْمِلْ بالنجوم طالعةً والثاني كالإباء في فاعل : « كَتَمَنِي » بمعنى : « يكفني » ، مثل : كفى بالزمان مرشداً . فإن كان حرف الجر الزائد مما يمتنع حذفه أو يقل لم يعجز تقديم الحال عليه .

وزاد بعض النحاة مواضع أخرى يمتنع فيها تقديم الحال على صاحبها ، منها أن يكون صاحبها منصوباً بالحرف : « كأن » أو : « ليت » ، أو : « لعل » أو بفعل تعجب ، أو بصلة الحرف المصدرى ، نحو : أعجبنى أن ساعدت الفقيرة عاجزةً . أو أن يكون ضميراً متصلاً بصلة « أل » ، نحو : الود أنت المستحقه صافياً (٢) .

(ب) ويجب تقديمها على صاحبها إذا كان محصوراً ؛ نحو : ما فاز خطيباً إلا البليغ ، ولا انتصر مدافعاً إلا الصادق .
أو كان صاحبها مضافاً إلى ضمير يعود على شيء له صلة وعلاقة بالحال ، نحو : جاء زائراً هنداً أخوها — جاء منقاداً للوالد ولده .
(ح) ويجوز التقديم والتأخير في غير حالتى الوجوب السالفتين ، نحو : دخل الصديق مبتسماً ، أو : دخل — مبتسماً — الصديق .

(١) ومنها قوله تعالى : (وما أرسلناك — إلا كافة — للناس) . أى : وما أرسلناك إلا للناس كافة . وقول الشاعر :

تسلّيت — طراً عنكم — بعد بينكم بذكراكمو حتى كأنكمو عندى

البين : الفراق . طرا : جميعاً . أى : تسلّيت عنكم طرا . وفي هذه الصورة يقول ابن مالك :

وسبقَ حال ما بحرف جر قد أبوا . ولا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ — ٩

أى : أن النحاة أبوا أن يوافقوا على تقديم حال صاحب قد جر بحرف جر . ثم أوضح رأيه الخاص قائلا : إنه لا يوافقهم ، ولا يمنع تقديم الحال وسبقها على صاحبها المجرور بالحرف ؛ لأن هذا ورد في الكلام النصيح . وإذا كان واردة فيه بقدر كاف فكيف يمنع ؟

(٢) على اعتبار أن صاحب الحال : « هاء » الضمير ، لا المبتدأ .

ترتيبها مع عاملها (١) :

(١) يجب أن تتأخر عنه إن كان فعلاً جامداً كفعل التعجب ؛ نحو :
ما أحسن الصديق وفيّاً ، أو كان مشتقاً يشبه الجامد ، كأفعل التفضيل (٢) ؛
نحو : أنت أفصح الناس متكلماً (٣) .

أو كان عاملها مصدرًا صريحًا يمكن تقديره بأن والفعل والفاعل ، نحو :
من الخير لإنجازك العمل سريعاً ، فكلمة : « سريعاً » حال من الكاف ، والفاعل
هو المصدر الصريح (٤) : « إنجاز » ومن الممكن أن يحل محله مصدر مؤول من أن
والفعل والفاعل ؛ فتكون الجملة : من الخير أن تنجز العمل سريعاً .
أو كان العامل اسم فعل ؛ نحو : نزالٍ مسرعاً ؛ أى : انزلْ مسرعاً ؛
لأن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه .

(١) « ملاحظة هامة » تختص بالعامل في الحال ، وفي صاحبها : الحال منصوبة ، وعامل النصب
إما لفظي ؛ كالمصدر ، وكالفعل المشتق ، وكالوصف الذي يعمل عمله ، وكاسم الفعل ... وإما
معنوي ؛ كأسماء الإشارة ، وألفاظ الاستفهام ، وبعض الحروف والأدوات التي سيجيء ذكرها هنا ،
ومنها شبه الجملة . والعامل في الحال هو - في أكثر الصور - العامل في صاحبها أيضاً ، فعاملهما واحد
ولو اختلف نوع عمله في كل منهما . وهناك صور أخرى يختلف فيها العاملان - عامل الحال ، وعامل
صاحبها - كالحال التي صاحبها المبتدأ ، حيث يكون المبتدأ هو العامل في الحال ، ويكون الابتداء هو
العامل في المبتدأ - وكالحال التي صاحبها اسم لناسخ ... وكثرة النحاة تشترط أن يكون العامل في الحال
وفي صاحبها واحداً في كل الصور ، إلا سيبويه وفريق معه فإنه يرفض هذا الشرط - كما سبق في رقم ٤
من هامش ص ٢٨٤ ورأيه هو الحق لما سلف هناك .
(٢) كان شبيهاً بالجامد ، لأنه في كثير من أحواله لا يقبل علامة التأنيث ، ولا علامة التثنية ،
أو الجمع ؛ فخالف بهذا المشتقات الأصلية ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول . واقترب من الجامد الذي
لا تتغير صورته . كما سيجيء في هامش ص ٣٥٢ .

(٣) يستثنى من أفعل التفضيل صورتان ؛ إحداها : أن يكون عاملاً في حالين لاسمين ، متحدين
في مسأهما ، وإحداها مفضلة على الأخرى ؛ فالأحسن تقديم المفضلة عليه ، وتأخير الأخرى عنه . نحو : هذا
الأديب نائراً أبرع منه شاعراً . فكلمة : « أبرع » أفعل تفضيل ، نصبت حالين ؛ هما : « نائراً »
و « شاعراً » والاسمان لمسى واحد ، وإحداها مفضلة ، وهي : « نائراً » فتقدمت على العامل ؛ وتأخرت
الثانية والصورة الثافية كالسابقة ؛ إلا أن الحالين لشيئين مختلفين في مسأهما ؛ نحو ؛ المتعلم منفرداً
أنفع من الجاهل مستعيناً بغيره . (راجع د من ص ٢٩٢ و د من ص ٣٠٣ وانظر الملاحظة في ص ٣٠٢
حيث يجوز تأخيرهما .

(٤) إذا كان العامل مصدرًا نائباً عن فعله المحذوف وجوباً جاز تقديم الحال ، نحو : إكراماً
هنداً متعلمة . فيصح : متعلمة إكراماً هنداً (كما في ص ٣٠٢) . وقد سبقت مواضع المصدر النائب عن
فعله المحذوف وجوباً في ص ١٧٨ م ٧٦ .

أو كان العامل معنويًا ؛ (وهو الذى يتضمن معنى الفعل دون حروف الفعل ، كألفاظ الإشارة ، والاستفهام ، والتشبيه ، وأحرف التمنى ، وكشبه الجملة - الظرف ، أو الجار مع مجروره - الواقع خبرًا ، أو نعتًا كذلك (١) .

نحو : هذا كتابك جميلًا ، فكلمة : «جميلًا» حال من الخبر : (كتاب) والعامل هو اسم الإشارة . ومعناه : أشير ؛ فهو يتضمن معنى الفعل ، دون أن يشتمل على حروفه . ومثل : ليت الصانع - متعلمًا - حريصٌ على الإتيان . فكلمة : «متعلمًا» حال من الصانع « والعامل » هو : ليت » ، وهو حرف معناه : «أتمنى» ؛ فيتضمن معنى الفعل دون حروفه . . . ومثل : كأن الباخرة - واسعة - فندقٌ كبير . ومثل : الزروع أمامك ، أو فى حديقتك - ناضرة . . .

والاستفهام المقصود به التعظيم ؛ نحو : يا جارتا ، ما أنت جارة ؟ . . . وهكذا كل ما يتضمن معنى الفعل دون حروفه غير ما سبق ، كأدوات التنبيه ، والترجى . لكن يستثنى من العامل الذى يتضمن معنى الفعل دون حروفه ، شبه الجملة بنوعيه (الظرف والجار مع مجروره) حيث يجوز أن يتقدم عليهما الحال أو يتأخر نحو : الحارس عند الباب واقفًا ، أو : الحارس - واقفًا - عند الباب ، ونحو : القبط فى الحديقة قابعًا ، أو : القبط - قابعًا - فى الحديقة . وإنما يجوز تقدم هذه الحال بشرط أن تتوسط بين مبتدأ متقدم وخبره شبه الجملة المتأخر عنه وعن الحال معًا . ولا يصح تقدم الحال عليهما معًا ، فلا يقال : واقفًا - الحارس عند الباب ، ولا قابعًا القبط فى الحديقة . فإن تقدمت الحال والخبر معًا ، وكانت الحال هى الأسبق جاز ؛ نحو : واقفًا عند الباب الحارس .

أو كانت الحال مؤكدة لمعنى الجملة (٢) ؛ نحو : على جدك شفيقًا ، وتقدير العامل : على جدك أعرفه ، أو : أعلمه ، أو أحقه شفيقًا . فعامل الحال وصاحبها محذوفان وجوبا قبل الحال .

(١) لأن شبه الجملة قد يكون متعلقًا بفعل أو بوصف محذوف ، وينتقل إليه الضمير الذى يكون فى المتعلق بعد حذفه . وبهذا يصير شبه الجملة متضمنًا معنى الفعل ، لاشتماله على المتعلق المحذوف ، فوق اشتماله على ضميره على الوجه المفصل فى ج ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ ورقم ٢ من هامش ص ٢٩٣ فى هذا الباب و ص ٣٥٠ م ٨٩ .

(٢) سبق الكلام عليها فى ص ٢٨٧ وسيجىء بمناسبة أخرى فى ص ٣٠٨ و ٣١١ ،

أو كان العامل قد عرض له ما يمنع من تقدم معموله عليه ، كالماضى المبدوء بلام الابتداء^(١) أو بلام جواب القسم^(٢) ؛ فإن معمول لا يتقدم على هذه اللام نحو : إني لقد تحملت - صابراً - هفوة القريب . أو : والله لقد تحملت - صابراً - هفوة القريب .

وكالعامل الواقع في صلة حرف مصدرى مطلقاً ؛ نحو : لك أن تنتقل راكباً . أو الواقع صلة « أل »^(٣) ، نحو أنت السائق بارعاً . لأن معمولهما لا يتقدم عليهما - في الرأي الراجح .

(ب) يجب أن تتقدم عليه إذا كان لها الصدارة ، نحو : كيف أنقذت الغريق ؟ . فكلمة : « كيف » اسم - على الأرجح - مبنى على الفتح في محل نصب ، حال^(٤) .

(ح) يجوز الأمران في غير الحالتين السالفتين ، مثل : واقفاً أنشد الشاعر القصيدة . وأشبه هذا مما يكون فيه عامل الحال فعلاً متصرفاً ، أو مشتقاً يشبه الفعل المتصرف ، أو مصدرراً نائباً عن فعله المحذوف وجوباً (كما سبقت الإشارة إليه)^(٥) . والمراد بالذي يشبه الفعل ما يتضمن معنى الفعل وحروفه ويقبل علامات التأنيث ، والتثنية ، والجمع^(٦) .

فمثال الحال المتقدمة على عاملها الفعل المتصرف - غير ما سبق - راغباً أقبلت على زيارتك . ومثال المتقدمة على اسم فاعل : مسرعة الطائرة مسافرة ، ومثال المتقدمة على صفة مشبهة : الإنسان - قانعاً - غنى ، ومثال اسم المفعول : الحاكم - ظالماً - محطّم . . . ومثال المتقدمة على المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً : متعلمة إكراماً هنداً^(٧) .

(١) سبق الكلام عليها في ج ١ ص ٤٩٧ م ٥٣ .

(٢) الكلام عليها في حروف القسم باب حروف الجر .

(٣) بخلاف صلة غيرها : فيجوز : من الذي راكبا جاء ، لجواز تقديم معمول الصلة عليها لاعلى الموصول .

(٤) تقدم في ج ١ ص ٣٧٥ إعراب « كيف » في صورها المختلفة . م ٣٩ .

(٥) في رقم ٤ من هامش ص ٣٩٩ .

(٦) خرج اسم الفعل ؛ فإنه قد يتضمن معنى الفعل وحروفه ولكنه غير مشتق ، ولا يقبل تلك العلامات ؛

كاسم الفعل : « فزال » بمعنى : ازل . وخرج أفعال التفضيل كذلك ، لأنه مشتق ، ولكن لا يقبل تلك

العلامات في حالات كثيرة كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٢٩٨ .

(٧) كما سبقت الإشارة في رقم ٤ من هامش ص ٣٩٩ .

(د) إذا كان العامل هو أفعّل التفضيل الذى يقتضى حالين إحداهما تدل على أن صاحبها فى طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره فى الحال الأخرى — فالأحسن أن تتقدم إحداهما على أفعّل التفضيل ، وتتأخر الثانية — كما سبق — (١) نحو : الحقل قطنًا أنفع منه قمحًا — الفدان عنبًا أحسن منه قطنًا — المتعلم تاجرًا أقدر منه زارعًا . المصباح الكهربى منفردًا أقوى من عشرات الشموع مجتمعة (٢) .

ملاحظة :

أجاز فريق من النحاة ما يشيع اليوم فى بعض الأساليب ، من تأخير الحالين معًا عن أفعّل التفضيل ، بشرط أن تقع بعده الحال الأولى مفصولة من الثانية بالمفضل عليه ؛ نحو : المتعلم أقدر تاجرًا منه زارعًا — المصباح الكهربى أقوى منفردًا من عشرات الشموع مجتمعة — هذه الفاكهة أطيب ناضجة منها فجة —

* * *

(١) كما فى « د » من ص ٢٩٢ وكما فى رقم ٢ من هامش ص ٣٠٠ .

(٢) وإلى مواضع تقديم الحال على عاملها وعلى صاحبها يشير ابن مالك بإيجاز ومزج بين مواضعهما ؛ فيقول :

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا - ١٢

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ . وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا - ١٣

يريد : أن الحال المنصوبة بفعل متصرف أو وصف يشبهه — يجوز تقديمها وتأخيرها عن عاملها ؛ وذكر مثالين : أحدهما حال تقدمت على عاملها الفعل المتصرف ، (وهو مخلصاً زيد دعا) ، والآخر حال تقدمت على عاملها الوصف الذى يشبه الفعل المتصرف ، (وهو : مسرعاً ذا راحل) . ثم انتقل إلى الكلام على الحال التى لا يجوز تقديمها على عاملها المعنوى فقال :

وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفُهُ - مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلًا - ١٤

كتلك ، لیت ، وكأَنَّ ، ونَدَرُ : نَحْوُ : سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ - ١٥

أى : أن العامل المعنوى (وهو الذى يتضمن معنى الفعل دون حروفه) لا يعمل النصب إذا كان متأخراً عن الحال . وبين أمثلة من العامل المعنوى ، هى : تلك ؛ لیت ، كأن ... وأوضح أن تقديم الحال على عاملها المعنوى شبه الجملة نادر عنده وضرب له مثلاً هو : سعيد مستقراً فى هجر . (بلد بالين) ثم تكلم على جواز تقديم أحد الحالين المنصوبين بأفعّل التفضيل :

وَنَحْوُ : زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا ، مُسْتَجَارٌ ، لَنْ يَهْنُ - ١٦

مستجاز : أجازته النحاة . لن يهن : لن يضعف مثل هذا الأسلوب فى نظر العارفين .

السادس : انقسامها بحسب التعدد وعدمه إلى واحدة وإلى أكثر :

قد تكون الحال واحدة لواحد ؛ نحو : يقف الشرطي متيقظاً ، وهذه تطابق صاحبها الحقيقي في الأفراد وفروعه ، وفي التأنيث والتذكير ^(١) ، نحو : هبط الطيار هادئاً — هبط الطياران هادئين — هبط الطيارون هادئين — هبطت الطائرة هادئة و . . .

وقد تكون الحال واحدة ولكن يتعدد ما تصلح له ، من غير أن توجد قرينة تعين واحداً مما يصلح ؛ نحو : قابلت الأخ راكباً . والأنسب في هذا النوع أن تكون للأقرب . ومنع بعض النحاة هذا الأسلوب ، لإبهامه ، وخفاء الصاحب الحقيقي ، ورأيه شديد .

والمتعددة قد تكون متعددة لواحد ، فتطابقه . الأمور السالفة ، نحو ؛ هبط الطيار هادئاً ، مبتسماً ، لابساً ثياب الطيران . وزل مساعده نشيطاً مبتهجاً حاملاً بعض مُمعداته ، وخرجت المضيفة مسرعةً قاصدةً حـجرتها . . . ولا يجوز وجود حرف عطف بين الأحوال المتعددة ، فإن وجد العاطفة صح ، وكان ما بعده معطوفاً ، ولا يصح أن يعرب حالاً ^(٢) .

وقد تكون متعددة لأكثر من واحد ؛ فإن كان معنى الأحوال ولفظها واحداً وجب تشبيهاً أو جمعها على حسب أصحابها من غير نظر للعوامل ، أهي متحدة في عملها وألفاظها ، ومعانيها ، أم غير متحدة في شيء من ذلك ؟ نحو : عرفت النحل والنمل دائبين على العمل . والأصل : عرفت النحل دائباً والنمل دائباً ، والحالان متفقان لفظاً ومعنى ^(٣) ، وهما يُسَمَّيان هيئة شيتين ؛ فوجب

(١) كل هذا بشرط أن تكون الحال حقيقية (وهي : الدالة على هيئة صاحبها مباشرة ، لا هيئة شيء آخر يتصل به فالدالة على هيئة صاحبها الحقيقي نحو : يقف الشرطي متيقظاً ، والدالة على هيئة شيء آخر يتصل به بسبب .) وتسمى : الحال السببية ، ولا تشترط فيها المطابقة التامة لصاحبها ، وسيجيء حكاها في ص ٣١٥) نحو يقف الشرطي مفتحة عيناه طول الليل .

(٢) كما في رقم ٤ من ص ٣٣٧ .

(٣) ولا يضر الاختلاف تذكيراً : وتأنيثاً : نحو قوله تعالى (وسخر لكم الشمس والقمر دائبين) أى : سخر لكم الشمس دائبة والقمر دائباً .

تثنيتهما تبعاً لذلك ، فراراً من التكرار . ونحو : أبصرت في الباخرة الربان والبحار والمهندس منمكين في إدارتها . والأصل : أبصرت الربان منمكماً ، والبحار منمكماً ، والمهندس منمكماً . فالحال هنا متعددة . وهي متفقة الألفاظ والمعاني ، وأصحابها ثلاثة ؛ فجمعت وجوباً تبعاً لذلك ، استغناء عن التكرار^(١) . ونحو : بنيت البيت وأصاحت السور جميلين . ووقفت سعاد وشاهدت أمها متكلمتين^(٢) .

وإن تعددت لمتعدد وكانت مختلفة الألفاظ أو المعاني وجب التفريق بغير عطف ؛ بحيث تكون كل حال بعد صاحبها مباشرة ، وهو الأحسن ؛ منعاً للغموض . ويجوز تأخير الأحوال المتعددة كلها وتكون الأولى منها للاسم الأخير ، والحال الثانية للاسم الذي قبله ، والحال الثالثة للاسم الذي قبل هذا . . . وهكذا ترتب الأحوال مع أصحابها ترتيباً عكسياً . فأول الأحوال لآخر الأصحاب ، وثاني الأحوال للصاحب الذي قبل الأخير . . . ومراعاة هذا واجبة إلا إن قامت قرينة تدل على غيره . فثال مراعاة الترتيب السابق : كنت أسوق السيارة فأبصرت زميلي في سيارته قاصداً الريف ، مقبلاً من الريف . فكلمة : « قاصداً » حال من « زميل » بإعطاء أول الحالين لآخر الاسمين . وكلمة : « مقبلاً » حال من التاء في : « أبصرت » ؛ بإعطاء ثاني الحالين للاسم الذي قبل السابق . . . ومثال مخالفة هذا الترتيب لقرينة تدعو للمخالفة : لقي التَّرجُمان جماعة السياح باحثاً عنهم ، سائلة عنه . فكلمة : « باحثاً » حال من : « التَّرجُمان » وكلمة : « سائلة » حال من « جماعة » . ولو روعي الترتيب هنا لاختلَّت المطابقة الواجبة بين الحال وصاحبها في التذكير والتأنيث . فالذي ربط بين الحال وصاحبها ، وعين لكل حال صاحبها هو قرينة التذكير فيهما معاً ، أو التأنيث فيهما معاً . ومثل : حدث المُحاضر طلابه واقفاً جالسين ؛ فكلمة : « واقفاً » حال من :

(١) التكرار الممنوع في التثنية والجمع أن تتعدد الأحوال متوالية ، الواحدة وراء الأخرى مباشرة . فلو وقعت كل حال بعد صاحبها مباشرة لم يكن ممنوعاً .

(٢) من الكلام النظري الخوض ما يقوله النحاة : (إن العامل في الحال عند تعدد العامل هو مجموع العوامل لا كل واحد مستقلاً . لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد ! وانظر « ب » من « ٣٠٦ ») ولا فائدة من تناسي الأمر الواقع من غير داع ؛ فالواقع أن كل عامل قد اشترك في العمل برغم ما سبق .

«المحاضر» ، و «جالسين» حال من : «الطلاب» . ولم يراع الترتيب ؛ لأن اللبس مأمون ؛ بسبب وجود المطابقة التي تقضى بأن يكون صاحب الحال المفردة مفرداً ، والمجموعة جمعاً^(١) .

والجدير في هذه المسألة - وفي غيرها - الاعتماد على القرينة ؛ فلها الاعتبار الأول دائماً .

هذا ويجب تعدد الحال بعد : «إمّا» التي للتفصيل ، وبعد : «لا» النافية . نحو قوله تعالى : «إنا هديناه السبيل ؛ إمّا شاكراً وإمّا كفوراً» ونحو : يقفز الطيار ؛ لا خائفاً ، ولا متردداً . أما في غير هذين الموضعين فالتعدد جائز .

(١) اقتصر ابن مالك في الكلام على الحال المتعددة على البيت الآتي :

والحالُ قدْ يَجىءُ ذا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ - فاعْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدٍ - ١٧

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا تعددت الحال لواحد سميت : « مترادفة » ؛ أى : متوالية ، (تتلو الواحدة الأخرى) . ويجوز أن تكون الحال الثانية حالاً من ضمير المستتر فى الأولى ؛ وعندئذ تسمى الثانية : « متداخلة » . وهذا يعبر فى كل حال متعددة ، فيجوز أن تكون حالاً من ضمير التى قبلها مباشرة .

ويمنع جماعة من النحاة ترادف الحالين ؛ بزعم أن العامل الواحد لا ينصب إلا حالاً واحدة . وله حجة جدلية مردودة ، لأنها من نوع الجدلّيات التى تسمى إلى النحو من غير أن تفيد (١) .

(ب) عرفنا أنه يجوز أن تتعدد الحال من غير أن يتعدد صاحبها ؛ نحو : مشيت بين الرياحين هائثاً ، مستنشقاً أريجها ، متملياً جمالها . ولكن لا يجوز أن تتعارض الأحوال ، فلا يقال : حضر القطار سريعاً بطيئاً ، ولا وقف الحارس متيقظاً غافلاً . نعم يجوز هذا عند إرادة الوصول إلى معنى واحد يؤخذ من الحالين معاً ، ولا يؤديه أحدهما دون الآخر ؛ نحو : أكلت الطعام ساخناً بارداً ، تريد : معتدلاً فى حرارته ، ونحو : ركبت السيارة مسرعة بطيئة ؛ أى : متوسطة فى سرعتها . ومثل : لا تأكل الفاكهة ناضجةً فجأةً ، أى : متوسطة النضج . ونحو : اترك الطعام ممثلاً جائعاً ، أى : متوسطاً فى الشبع . ونحو : تخير ثيابك واسعة ضيقة ، أى : معتدلة السعة . وهكذا . وبالرغم من أن المعنى المقصود لا يتحقق إلا من اللفظين معاً فإن الإعراب يقضى أن يكون كل لفظ منهما - حالاً .

السابع : انقسامها بحسب الزمان إلى مقارنة ، ومقدرة ، ومحكيبة .

فالمقارنة هي التي يتحقق معناها في زمن تحقق عاملها وحصول معناه ؛ بحيث لا يتخلف وقوع معنى أحدهما عن الآخر ، نحو : أقبل البريء فرحاً ، — هذا يسوق السيارة الآن محترساً — . فزمن : الفرح ، والاحتراس ، هو زمن وقوع معنى الفعلين : أقبل — يسوق .

والمقدرة ، أو المستقبلية : هي التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها ، أى : بعد تحقق معناه بزمن يطول أو يقصر ؛ فحصول معنى الحال هنا متأخر عن حصول مضمون عاملها ؛ نحو : سيسافر بعض الطلاب غداً إلى البلاد الغربية ؛ موزعين فيها ، متدربين في مصانعها . ثم يعودون عامين في مصانعنا ؛ فزمن التوزيع والتدريب والعمل متأخر عن السفر ، الذى هو زمن حصول العامل ، ومستقبل بالنسبة له . وكقوله تعالى في الإنسان (إنا هديناه السبيل ، إما شاكراً وإما كفوراً) فكلمة « شاكراً » حال ، وزمن وقوعه متأخر عن زمن عامله (وهو الفعل : هدى) وكلمة : « كفوراً » معطوف عليه وهو حال مثله .

والمحكيبة : هي التي وقع معناها قبل النطق بها^(١) . نحو : نزل المطر أمس غزيراً ، واندفع في طريقه جارفاً . . . (٢) .
والمقارنة أكثر الثلاثة استعمالاً ووروداً في الكلام . ولا تحتاج إلى قرينة ، كالتى تحتاج إليها الأخيرتان .

* * *

الثامن : انقسامها بحسب التأسيس والتأكيد إلى مؤسسه ومؤكده .

فالمؤسسة — وتسمى : المبينة^(٣) — هي التى تفيد معنى جديداً لا يستفاد إلا

(١) سميت محكية لأن معناها يُحكى ؛ أى : يعاد التعبير عنه بعد زمن وقوعه .

(٢) عارض فريق من النحاة في هذا القسم ، وفي أمثلته ، بحجة أن العبرة إنما هي بمقارنة الحال وقت تحقق معناها وحين وقوعها ، ووجودها — لزمن العامل وتحقق معناه كالتى هنا — لا لزمن التكلم . وأن الأمثلة المعروضة — وأشباهاها — جاءت الأحوال فيها مشتقات من نوع اسم الفاعل الذى هو حقيقة في الحال عند عدم القرينة التى تهيه لغيره . والتعبير به عن الماضى يعتبر مجازاً ويسمى : حكاية للحد الماضى — كما يقول الصبان — ولا قيمة لهذا الخلاف ؛ لأن الغاية المطلوبة هو الحكم على مثل تلك الأحوال بالصحة ، والبعد عن الخطأ . وقد ثبت أن استعمالها صحيح وأسلوبها سليم ؛ ولا أهمية بعد ذلك لأن يكون الاستعمال الصحيح حقيقياً أو مجازياً .

(٣) لأنها تبين هيئة صاحبها — كما سبق في ص ٢٨٧ — أما المؤكدة فلا تبين هيئة .

بذكرها ، نحو : وقف الأسد في قفصه غاضباً ، ثم هدأ حين رأى حارسه مقبلاً ، فكلمة : « غاضباً » حال مؤسفة : لأنها أفادت الجملة معنى جديداً لا يفهم عند حذفها . وكذلك كلمة « مقبلاً » وأشباههما من الأحوال التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها .

والمؤكد : هي التي لا تفيد معنى جديداً ، وإنما تقوى معنى موجوداً في الجملة قبل مجيئها ^(١) ، ولو حذفت الحال لفهم معناها مما بقى من الجملة . نحو : لا تظلم الناس باغياً ، ولا تتكبر عليهم مستعانياً ، « فالبغي » هو الظلم ، و « الاستعلاء » هو الكبر . ولو حذف كل من الحالين في المثال (وهما يؤكدان عاملهما) ما نقص المعنى ، ولا تغير وَلَفْهُمَ معناه من بقية الكلام . ومثلها باقى الأحوال التي يستفاد معناها بغير وجودها . وقد سبق — في مناسبة أخرى ^(٢) — الإشارة إلى المؤكدة ، وأنها قد تكون مؤكدة لمضمون الجملة ؛ نحو : خليل أبوك عطوفاً ، أو مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى ؛ نحو ، (وأرسلناك للناس رسولا) أو معنى فقط : نحو (. . .) ويوم أبعث حياً . . .) لأن البعث يقتضى الحياة ، أو مؤكدة لصاحبها ؛ نحو قوله تعالى : « ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلُّهُمَّ جميعاً » . فكلمة : « جميعاً » حال من الفاعل « مَنْ » وهذا الفاعل اسم موصول يفيد العموم ، والحال — هنا — تفيد العموم ، فهي مؤكدة له .

وأشرنا هناك إلى أن الجملة التي تُؤكَّدُ الحالُ مضمونها لا بد أن تكون جملة اسمية ، طرفاها معرفتان جامدتان ^(٣) : جموداً محضاً ، ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معاً ، وعن عاملها أيضاً . وأن العامل في هذه الحال محذوف وجوباً ؛ وكذلك صاحبها . ففي المثال السابق : (خليل أبوك عطوفاً ، يكون التقدير : أحقه ، أو : أعرفه ، أو : أعلمه ، أو نحو ذلك . وهذا التقدير حين يكون المبتدأ كلمة غير ضمير المتكلم ، فإن كان ضميراً للمتكلم وجب اختيار الفعل أو

(١) سواء أكان المعنى الذى تؤكده هو معنى عاملها أم معنى صاحبها ، أم معنى الجملة التى قبلها .

— كما سبق فى ص ٢٨٧ و ٣٠١ ويحيى فى ص ٣١٢ .

(٢) ص ٢٨٧ . (٣) إذا كان فى الجملة فعل أو ما يعمل عمله كان عاملاً فى الحال ؛

فلا يعتبر العامل مضمراً ، ولا تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة . والمراد : الجمود المحض ؛ ليخرج : هو الأسد مقداماً ؛ فإنها مؤكدة لعاملها ؛ وهو : « الأسد » ؛ لتأوله بالشجاع ، وليست مؤكدة لمضمون الجملة ، لأن هذه الحال ليست جامدة محضة .

العامل المقدر مناسباً له ، أى : أحقنى - أعرفنى - أعلم أنى . ولا بد أن تكون هذه الحال متأخرة عنه أيضاً .

أما الغرض من التوكيد بالحال فقد يكون بيان اليقين نحو : أنت الرجل معلوماً ، أو الفخر ، نحو : أنا فلان بطلاً ، أو التعظيم ؛ نحو أنت العالم جليلاً مهيباً ، أو التحقير ؛ نحو : هو الجانى مقهوراً معاقباً ؛ أو التصاغر ؛ نحو : ربّ أنا عبدك فقيراً إليك ؛ أو التهديد والوعيد ، نحو : فلان قاهر للأبطال قادراً على الفتك بك^(١) .

* * *

التاسع : انقسامها بحسب الأفراد وعدمه إلى مفردة ، وجملة ، وشبه جملة . ثم الكلام على الرابط .

فالمفردة : ما ليست جملة ولا شبهها ، نحو : أشربُ الماء صافياً - سرّ في الطريق حذراً^(٢) ... وشبه الجملة هو الظرف والجار مع مجروره . نحو : كنت في الطائرة فأبصرت البيوت الكبيرة فوق الأرض صغيرة . والسفن الضخمة بين الأمواج محتجة - دار الآثار في القاهرة مليئة بالنفائس - تشكلت الثلوج على الغصون أشكالاً بدیعة .

ولا بد في شبه الجملة أن يكون تاماً ؛ أى : مفيداً . وإفادته قد تكون بالإضافة ، أو بالنعت ، أو بالعدد ، أو بغير ذلك مما يكون مناسباً له ، ويجعله مفيداً (على الوجه الذى تكرر شرحه من قبل)^(٣) فلا يصح : هذا إبراهيم عنك ، ولا هذا إبراهيم اليوم ...

(١) فيما سبق يقول ابن مالك :

وعاملُ الحالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فى نَحْوِ : لَا تَعَثْ فى الأَرْضِ مُفْسِداً - ١٨
بها : أى : بالحال . ثم قال فى الحال المؤكدة لمضمون الجملة :

وإن تَوَكَّدَ جُمْلَةٌ فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا ، وَلَفْظُهَا يُوَخِّرُ - ١٩

أى : أن العامل مضمّر (أى : محذوف) إذا كانت الحال مؤكدة للجملة ، وأن لفظ الحال يؤخر وجوباً عن الجملة وعن عاملها المحذوف والمحذوف معه صاحبها .

(٢) قد يجب اقتران الحال المفردة بالفاء ، أو : ثم العاطفتين فى صورة واحدة هى الصورة الثالثة الآتى تجيء فى ص ٣٢٢ .

(٣) فى باب الموصول (ج ١ ص ٢٧٢ م ٢٧) والمبتدأ والخبر (ج ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ و ج ٢ ص ١٠٠ م ٦٨) .

وإذا كانت الحال جملة أو شبه جملة فلا بد أن يكون صاحبها معرفة^(١) محضة ؛ أى : معرفة لفظاً ومعنى ؛ مثل : وقف جارى يكلمنى ، فإن لم يكن معرفة خالصة ؛ بأن كان معرفة فى اللفظ دون المعنى — كالمبدوء « بأل الجنسية » — أو كان نكرة مختصة ، بسبب^(٢) نعت أو غيره ، جاز فى الجملة وشبهها أن تكون حالا ، وأن تكون نعتاً ، نحو : أعرف الطائرات تفوق غيرها فى السرعة . وقد عرفنا طائرات سريعة تطوف بالكرة الأرضية فى دقائق .

ونحو : تهتدر الطائرات فى الجو كثف صف العرود . . . ، ونحو : هذه طائرة كبيرة فى الجو تهتدر كالرعد . . .

والجملة^(٣) قد تكون اسمية أو فعلية ؛ نحو : لازمت البيت والمطر هاتل — لازمت البيت وقد هطل المطر . ويشترط فى الجملة الواقعة حالاً أن تكون خبرية غير تعجبية (على القول بأن الجملة التعجبية خبرية) فلا تصح الإنشائية بنوعيتها الطلبى ، وغير الطلبى^(٤) . وأن تكون مجردة من علامة تدل على الاستقبال كالسين وسوف ، ولن ، وأداة الشرط^(٥) وأن تكون مشتملة على رابط يربطها بصاحبها ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين ؛ فيتحقق الغرض من مجيء

(١) يصح أن يكون صاحب الحال نكرة فى بضعة مواضع تجىء فى ص ٣١٥ .

(٢) كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٦ سبق بيان النكرة المحضة وغير المحضة ، وكذا المعرفة بنوعها — فى الجزء الأول ، باب النكرة والمعرفة ، ص ١٤٥ م ١٧ ويحىء فى الجزء الثالث ، باب النعت ص ٣٥٤ .

(٣) إذا وقعت الجملة حالاً أو نعتاً أو فى أى موقع إعرابى آخر ، فهى نكرة ، وقيل فى حكم النكرة ، — كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٦ . وقد تردد هذا فى كثير من المراجع النحوية ، ومنها حاشية ياسين على شرح التوضيح (أول باب النكرة والمعرفة) حيث قال : « وأما الحمل والأفعال فليست نكرات وإن حكم لها بحكم النكرات . وما يوجد فى عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجاوز . وهذا الخلاف لا أهمية له ؛ إلا الأهمية فى أنها تقع فى كل موقع لا يصلح فيه إلا النكرة ، كوقوعها خبر « لا » النافية للجنس ، ونعتاً للنكرة المحضة .

(٤) سبق توضيح المراد من الجملة الإنشائية فى ص ١٨٠ وفى ج ١ ص ٢٦٨ م ٧٢ .

(٥) أما مثل : لأمدحن الخلف ؛ إن حضر وإن غاب : حيث وقعت الجملة الشرطية حالاً مع أنها إنشائية ، ومشتملة على علامة استقبال ؛ وهى حرف الشرط : « إن » — فالمسوغ عندهم أنها شرطية لفظاً لا معنى ؛ إذ التقدير : لأمدحنه على كل حال . ونشير إلى ما جاء فى « المعنى » ، و « الجمع » خاصاً بأن : « لا » النافية تخلص المضارع للاستقبال إذا سبقته ، خلافاً لابن مالك — ومن معه — محتجاً بإجماع النحاة على صحة : « جاء محمد لا يتكلم » مع الإجماع أيضاً على أن الجملة الحالية لا تصدر بعلامة استقبال . ونقول : إن رأى الأنسب أنها تخلصه للاستقبال عند عدم قرينة تمنع .

الحال جملة. ولولا الرابط^(١) لكانت الجملتان منفصلتين لا صالة بينهما، والكلام مفككاً .
والرابط قد يكون واواً مجردة تسمى : واو الحال ، نحو : احترست من
الشمس والحرارة^٢ شديدة . وقد يكون الضمير وحده ؛ نحو : تركت البحر
أموأجه^٣ عنيفة . وقد يكون الواو والضمير معاً ، نحو : لا آكل الطعام وأنا
شعبان^٤ . ولا أشرب الماء وهو غير نقي^(٢) . وقد يستغنى عن الرابط أحياناً - كما
سيجيء^(٣) - .

لكن هناك موضعان تجب فيهما الواو ، وموضع آخرى تمتنع فيها : فتجب
في الجملة الحالية الخالية من الضمير لفظاً وتقديرًا^(٤) ؛ نحو : تيقظت
وما طلعت الشمس . وفي الجملة المضارعية المثبتة ، المسبوقة بالحرف : « قد » ؛
نحو قوله تعالى : (لِمَ تَتُذَنِّبُنِي وَقَدْ عَلِمْتُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ) .
والمواضع التي تمتنع فيها هي :

١- أن تكون جملة الحال اسمية واقعة بعد عاطف يعطفها على حال قبلها ؛
نحو : سيجيء المتسابقون مشاةً ، أو هم راكبون^(٥) السيارات ؛ فلا يصح أن
يكون الرابط هنا واو الحال ؛ لوجود حرف العطف : « أو » . وواو الحال لا تلاقى
حرف عطف .

٢- أن تكون جملة الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها^(٦) ؛ نحو قوله
تعالى عن القرآن : (هو الحق لا شك فيه) . وقوله عنه : (ذلك الكتاب لا ريبَ
فيه) وليس من اللازم أن تكون جملة الحال المؤكدة اسمية ، فقد تكون فعلية

(١) وقد يكون الرابط محذوفاً كما سيجيء في ص ٣٢٣ .

(٢) يقول ابن مالك في الحال التي تقع جملة من غير تفصيل لأنواعها ، ولا بيان لشرطها الكاملة .

وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَتُهُ كَجَاءَ زَيْدٌ ، وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَهُ - ٢٠

أى : تجيء الجملة موضع الحال ؛ بمعنى أنها تكون حالا . وعرض لها مثالا جملة اسمية هي قوله :
(وهو ناو رحله .) (٣) في ص ٣٢٢ .

(٤) ذلك أن الضمير قد يجوز حذفه إذا عرف من السياق - كما سيجيء في ص ٢ - نحو :
ارتفع سعر القمح ؛ كيلة^١ بخمسين قرشاً . أى : كيلة منه .

(٥) الأحسن في إعراب مثل هذا المثال : أن تكون : « أو » حرف عطف ، والجملة بعدها
في محل نصب حال ، وهذه الحال المنصوبة معطوفة على « مشاة » .

(٦) سبق تفصيل الكلام عليها في ص ٢٨٨ ، ٢٠١ ، ٣٠٩ .

أيضاً ؛ نحو : هو الحق لا يشك فيه أحد . . .
أما المؤكدة لعاملها فقد تقترن بالواو ؛ نحو : قوله تعالى : (ثم توليت وأنتم معرضون) .

٣- الجملة الفعلية الماضية بعد « إلا » التي تفيد الإيجاب (أى : المسبوقة بكلام غير موجب) ، نحو : ما تكلم العظيم إلا قال حقاً . ويرى بعض النحاة : أنه يجوز فى هذا الموضع الربط بالواو ، محتجاً بأمثلة فصيحة متعددة . وحجته مقبولة ولكن من يريد الاقتصاد على الأعم الأفصح لا يسائر هذا رأى .

٤- الجملة الماضية المعطوفة على حال ، بالحرف العاطف : « أو » ؛ نحو : أخلص للصدى ؛ حضر^(١) أو غاب .

٥- الجملة المضارعية المسبوقة بحرف النفي : « لا » ؛ نحو : ما أنتم ؛ لاتعملون^(٢) ومن القليل الذى لا يقاس عليه أن تقع الواو رابطة فى الجملة الفعلية (مضارعية وماضوية) إذا كانت مسبوقة بالحرف النافى « لا » .

٦- الجملة المضارعية المسبوقة بحرف النفي : « ما » ؛ نحو : عرفتكم ما تحب العبد ، وعهدتكم ما تسعى للإيذاء^(٣) .

٧- الجملة المضارعية المثبتة المجردة من « قد » ؛ نحو : شهدت الطالب الحريص يسرع إلى المحاضرة ، يتفرغ لها . وقد وردت أمثلة مسموعة من هذا النوع وكان الرابط فيها الواو ، منها قولهم : قمت وأصك عين العدو ، ومنها : فلما خشيت أظافيرهم نجوت ، وأرهنهم مالكا ومنها علقتهم^(٤) عرّضا وأقتل قومها . . . وأمثلة أخرى . وقد تأول النحاة

(١) الجملة من الفعل « حضر » وفاعله فى محل نصب حال من الصديق وبعدها : « أو » فلا يجوز أن يكون الرابط فى الجملة السابقة الواو ، لأن الكلام العربى خال من الواو فى مثل هذا الأسلوب . أما التعليقات الأخرى للمنع فردودة .

(٢) مثل هذا التركيب يتضح معناه ويزول ما قد يكون فيه من غموض إذا عرفنا أن « لا » النافية تقدر فيه بكلمة : « غير » المنصوبة على الحال المضافة ، وأن المضارع بعدها يقدر باسم فاعل ، هو : « المضاف إليه » ، أى : ما أنتم غير عاملين ؟ أى : ما أنتم وما أمركم فى الحالة التى لا تعملون فيها ؟ وهو مثل الآية الكريمة : (وما لنا لا نؤمن بالله . . .) . التقدير : ما لنا غير مؤمنين ؟ ما أمرنا وما شأننا فى الحالة التى نكون فيها غير مؤمنين ؟ ثم راجع رقم (٥) من هامش ص ٣١٠ خاصا بالحرف : « لا » النافية .

(٣) « إن » : النافية ، مثل : « ما » فيقال فى حرف النفي : « ما » وفى المضارع بعده ما قيل فى سابقه ما هو مدون قبل هذا مباشرة فى رقم ٢ . (٤) أحببها .

هذه الأمثلة ليدخلوها في نطاق القاعدة ، ويخرجوها من مجال الشذوذ . ولا داعي لهذا التأول الذي لم يعرفه ولم يقصد إليه الناطقون بتلك الأمثلة^(١) . والخير أن نحكم عليه بما يستحقه من القلة والندرة التي لا تُحاكى ، ولا يقاس عليها .

في غير هذه المواضع التي تمتنع فيها الواو يكون الربط بالواو وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما معا . وقد سبقت الأمثلة لكل هذا^(٢) .

وإذا كانت جملة الحال ماضوية مثبتة وفعلها متصرف وربطها الواو وحدها وجب مجيء « قد » بعد الواو مباشرة^(٣) ؛ نحو : انصرفت وقد انتهى ميعاد العمل ، فإن كان الرابط وحده ، الضمير أو الواو والضمير معاً فالأحسن مجيء « قد » أيضاً . وتمتنع « قد » مع الماضي الممتنع ربطه بالواو — قد سبق بيانه — كالماضي التالي « إلا » ، أو الذي بعده : « أو » .

(١) قالوا في التأويل : إن الواو واو الحال حقيقة . ولكنها لم تدخل على الجملة المضارعية مباشرة ؛ وإنما دخلت على مبتدأ محذوف ؛ خبره الجملة المضارعية المذكورة بعده ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال . فالحال هو الجملة الاسمية لا الفعلية . والواو داخلية على جملة اسمية عندهم . فما الداعي لهذا ؟ إن كان دخول الواو غير مقبول وغير صحيح وجب التصريح بهذا ، والحكم على ما يخالفه بأنه يحفظ ولا يقاس عليه . وإن كان دخول الواو صحيحاً وجب التصريح بهذا أيضاً من غير تأويل . وإن كان التأويل يبيح المنوع وجب السماح بالواو لكل من شاء . ومن أراد أن يحمل نفسه مشقة التأول فهو حر فيما يرتضيه لها . ولا شك أن التأول على هذه الصورة لا خير فيه . وأن الخير في ترك الواو في مثل هذه المواضع

(٢) اقتصر ابن مالك على حالة واحدة من الحالات التي تمتنع فيها الواو سجلها بقوله :

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضْمَارٍ ثَبَتَتْ حَوْتَ ضَمِيرًا ، وَمَنْ الْوَاوِ خَلَّتْ - ٢١

يريد : أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالا تحوى الضمير الرابط وتخلو من الواو المستعملة في الربط ؛ لأن هذه الواو لا تصلح للربط هنا . ثم بين أن الجملة المضارعية الحالية المسبوق بالواو ينوى ويقدر لها بعد هذه الواو مبتدأ محذوف ، خبره الجملة المضارعية ؛ فتكون مسندة له . يقول :

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا اِنْوٍ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضْمَارُ جَعَلْنِ مُسْنَدًا - ٢٢

وما عدا هذه الحالة التي اقتصر عليها يجوز فيه الربط بالواو فقط ، أو بالضمير فقط ، أو بهما معاً ؛ فيقول :

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِمَوَى مَا قُدَمَا بِوَاَوٍ ، أَوْ بِمُضْمِرٍ ، أَوْ بِهِمَا - ٢٣

(٣) هذا هو الرأي المختار . ويرى فريق آخر من النحاة لزوم : « قد » مع الماضي المثبت سواء أكان الرابط هو الواو ، أم الضمير ، أم هما معاً . هذا ، ولا تدخل : « قد » على الجملة الماضوية التي فعلها جامد ؛ كأفعال الاستثناء (ليس - خلا - عدا - حاشا -) كما سبقت الإشارة لهذا في ص ٢٧٧ .

العاشر : انقسامها باعتبار جريانها على صاحبها أو عدم جريانها إلى قسمين ؛
حقيقية وسببية ^(١) .

فالحقيقية : هي التي تبين هيئة صاحبها مباشرة ؛ كالأمثلة التي مرت في
أكثر الموضوعات السالفة ، ومثل : انتفض العصفور من المطر مبتلاً . فكلمة
« مبتلاً » حال . تبين هيئة صاحبها نفسه ؛ وهو : « العصفور » وقت انتفاضه . ولا تبين
هيئة شيء آخر غير العصفور نفسه ، — كعشه ، أو شجرته ، أو صاحبه ،
أو طيور أخرى — ومثل : وقف المصلى خاشعاً . فكلمة : « خاشعاً » حال تبين
هيئة صاحبها مباشرة ؛ وهو : المصلى ، ولا شأن لها بغيره . . .
ولا بد أن تطابق الحال الحقيقية ^(٢) صاحبها في التذكير ، والتأنيث والإفراد ،
والتثنية والجمع .

والسببية : هي التي تبين هيئة شيء له اتصال وعلاقة بصاحبها ؛ أي علاقة ،
دون أن تبين هيئة صاحبها المباشر مثل : انتفض العصفور من المطر مبتلاً عشه ،
ومثل : وقف المصلى خاشعاً قلبه . فكلمة : « مبتلاً » حال ، كما كانت ،
وصاحبها هو : « المطر » كما كان ، أيضاً . ولكن الحال هنا لا تبين هيئة
صاحبها : « العصفور » ، وإنما تبين هيئة : « العش » وللعش صلة وعلاقة
بصاحبها ؛ فهو مسكن العصفور ومأواه . كذلك المثال الثاني ؛ فكلمة : « خاشعاً »
حال ، وصاحبها هو : المصلى . ولكنها لا تبين هيئته ، وإنما تبين شيئاً له صلة
وعلاقة به ؛ هو : قلبه ؛ فإن قلبه جزء منه .

ومن أمثلة السببية : كتبت الصفحة مستقيمةً خطوطها ، سمعت المغنية عذباً
صوتها ، وسمعت القارئ شجياً نبراته .

ولا بد في الحال السببية أن ترفع اسماً ظاهراً مضافاً لضمير يعود على صاحب الحال
كالأمثلة السالفة ، وأن تكون مطابقة لهذا الاسم المرفوع بها ، في التذكير والتأنيث ،
والأفراد ، دون التثنية والجمع ، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الإفراد ؛ نحو سكنت
البيت جيداً هواؤه ، واسعة غرفه ، جميلاً مدخله ، نظيفة مسالكه .

(١) وهذا الموضوع هو الذي سبقت له الإشارة العابرة في رقم ١ من هامش ص ٤٠٤ .

(٢) لمطابقة الحال لصاحبها موضوع مستقل ؛ في ص ٣١٩ .

المسألة ٨٥ :

صاحب الحال

عرفنا^(١) أن الحال قد تبين هيئة الفاعل في مثل : ينفع الصانع مُتَقِنًا ، أو هيئة المفعول به في مثل : يحترم الناسُ العاملَ مخلصًا ، أو هيئة الفاعل والمفعول به معًا في نحو : استقبل الأخ أخاه مسرورين ، أو هيئة المبتدأ في نحو : الصحفُ - ماجنةٌ - ضارةٌ . . . أو غير ذلك مما تبين الحال هيئته . وهذا الذى تبين الحال هيئته يسمى : صاحب الحال كالذى في الأمثلة السالفة : (الصانع - العامل - الأخ - أخاه - الصحف . . .)
والأكثر في صاحب الحال أن يكون معرفة . وقد يكون نكرة بمسوّغ من المسوغات الآتية :

- ١- أن تكون النكرة متأخرة والحال متقدمة عليها ، نحو :
(يمشى - حزينًا - مدّينٌ) . (يدعو - متألّمًا - مظلوم) . . .
- ٢- أن تكون النكرة متخصصة^(٢) ؛ إما بنعت بعدها ؛ نحو : أشفقت على طفلة صغيرة تائهة ، وإما بإضافة ؛ نحو : حافظت على أثاث الغرفة منسّقًا ، وإما بعمل ؛ نحو : أفرحُ بناظمٍ شعراً مبتدئًا ، وإما بعطف معرفة عليها ؛ نحو : ذهب فريق ومحمود مسرعين .
- ٣- أن تكون النكرة مسبقة بنفى ، أو شبهه (وهو هنا : النهى والاستفهام) ؛ نحو : ما خاب عامل مخلصًا - لا تشرب في كوب مكسورًا - هل ترضى عن أمّ قاسيًا قلبها ؟
- ٤- أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ؛ نحو : استقبلت صديقًا وهو راجع من سفر .

(١) في ص ٢٨٦ م ٨٤ .

(٢) ولهذا يصح أن تكون الجملة - وشبهها - بعد النكرة المتخصصة حالاً إذا لاحظنا تخصصها - كما سبق عند الكلام على الحكم التاسع وفى ص ٣١٠ - ويصح أن تكون نعتاً إذا لم نلاحظه . وقد أوضحنا هذا في مواضع متعددة منها باب النكرة والمعرفة في الجزء الأول .

٥ - أن تكون الحال جامدة ، نحو : هذا خاتمٌ ذهباً^(١) .

وقد وردت أمثلة مسموعة وقع فيها صاحب الحال نكرة بغير مسوغ ؛ منها : صلى رجالٌ قياماً . ومنها : فلان يستعين بمائة أبطالا .

وللنحاة في هذا كلام وجدل . والذي يعيننا أن فريقاً من النحاة يبيح مجيء صاحب الحال نكرةً ، وفريقاً آخر يمنعه . ويؤول الأمثلة القديمة ، أو يحكم عليها بالشذوذ الذي لا يصح القياس عليه . وفي الأخذ بالرأى الأول توسعة ومحاكاة نافعة ، ولكن يحسن ألا نسارع إليه قدر الاستطاعة ، ذلك أن صاحب الحال النكرة بغير مسوغ - قليلٌ في فصيح الكلام . نعم هذه القلة ليست مطلقة ؛ وإنما هي بالنسبة لصاحب الحال المعرفة أو النكرة المختصة^(٢) . لكن هذا لا يمنعنا أن نختار الأكثر استعمالاً في المأثور الفصيح ، وإن كان غيره مقبولاً^(٣) .

* * *

صاحب الحال إذا كان مضافاً إليه :

يصح أن يكون صاحب الحال مضافاً إليه ، نحو : تمتعت بجمال الحديقة واسعةً ، - ونعمتُ برائحة الزهر متفتحاً ناضراً - ، وأكلت نادر الفاكهة ناضجةً .

ولكن يشترط في صاحب الحال إذا كان مضافاً إليه أن يكون المضاف إما جزءاً حقيقياً منه ؛ نحو : أعجبتني أسنان الرجل نظيفاً ، وراقتني أظفاره

(١) في هذا المثال حين يكون صاحب الحال نكرة ، وفرعاً من الحال - يرتضى النحاة إعراب الأصل تمييزاً .

(٢) فهي قلة نسبية كالتى شرحناها في هامش ص ٢٩٠ و ٣٥٣ والبيان في ج ٤ رقم ١ من هامش ص ٧٤

(٣) وفي صاحب الحال النكرة يقول ابن مالك :

وَلَمْ يُنْكَرْ - غَالِباً - ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ ، أَوْ يُخَصَّصْ ، أَوْ يَسِنَ - ٧
مَنْ بَعْدَ نَفْسِي ، أَوْ مَضَاهِيهِ : كَلَّا يَبْغِ أَمْرُو عَلَى أَمْرِي مُسْتَسْهِلاً - ٧

يريد : أن الغالب على صاحب الحال ألا يكون نكرة ، إلا إذا تأخر صاحب الحال ، أو خصص ، أو بان (أى : ظهر) بعد نفي أو ما يضاهى النفي (يشابهه ، وهو النهي والاستفهام) وساق مثالا هو : لا يبيع امرؤ على امرئ مستسهلاً ، والمسوغ فيه النهي .

باسطاً أنامله . « فالأستنان » مضاف وهى جزء من المضاف إليه ؛ وهو : « الجبل » و « الأظفار » مضاف ، وهى جزء من المضاف إليه صاحب الحال وهو : الضمير العائد على الرجل ، ويعتبر فى حكم الرجل . ومن هذا قوله تعالى : (ونزعنا ما فى صدورهم من غلٍّ إخواناً) ، فكلمة : « إخواناً » حال من الضمير : « هم » المضاف إليه . والمضاف بعض منه . ومن الأمثلة قوله تعالى : (أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً . . .) فكلمة : « ميتاً » حال من المضاف إليه وهو : « أخ » والمضاف وهو : « لحم » بعض منه .

ولما بمنزلة الجزء ، (حيث يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ؛ فلا يتغير المعنى) كما فى الأمثلة الأولى : (تمتعت بجمال الحديقة واسعة ونعمتُ برائحة الزهر ، متفتحاً ناضراً . . . و . . .) فيصح أن يقال تمتعت بالحديقة واسعة ، ونعمتُ بالزهر متفتحاً . . . و . . . ومن هذا قوله تعالى : (. . . أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً) ؛ حيث يصح : أن اتبع إبراهيم حنيفاً . ولما عاملاً فى المضاف إليه ، كأن يكون المضاف مصدراً عاملاً فيه ؛ نحو : عند الله تقدير العاملين مسرورين ، ونحو : (إليه مرجعكم^(١) جميعاً) أو أن يكون وصفاً عاملاً فيه^(٢) ، نحو : هذا رافع الراية عالية فى الغد^(٣) . . .

(١) « مرجع » ، مصدر ميمي ، أى : رجوعكم .

(٢) كاسمى الفاعل والمفعول بالشروط الواجبة لإعمالها ، ومنها أن يكونا بمعنى الحال أو الاستقبال . . . و . . .

(٣) وفى مجيئ الحال من المضاف إليه يقول ابن مالك :

ولا تجزُ حالاً من المضافِ له إلا إذا اقتضى المضافُ عمله - ١٠ -

أى : إلا إذا استوفى المضاف عمله فى الحال ، وهذا يدل على اشتراط أن يكون المضاف مما يعمل .

أو كان جزءاً ماله أضيفاً أو مثل جزئه ؛ فلا تحيفاً - ١١ -

يريد : أن الحال يجيئ من المضاف إذا كان جزءاً مما أضيف إليه ، أى : إذا كان جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل الجزء كما شرحناه . أما قوله : فلا تحيفاً ، فأصلها : تحيفين ، بنون التوكيد الخفيفة التى تنقلب ألفاً عند الوقف . والجملة معناها : لا تظلم نفسك ، أو اللغة بمخالفة هذا . وهو حشو لم يذكر إلا لتكملة البيت .

(٤) انظر ص ٣١٥ حيث الكلام : على الحال الحقيقية ، وعلى قسيميها : « السببية » .

مطابقة الحال - بنوعيتها^(١) - لصاحبها :

- ١ - الأصل أن تطابق الحال الحقيقية صاحبها - وجوباً - في التذكير والتأنيث ، وفي الأفراد وفروعه . كالأمثلة السالفة ، لكن يستثنى من هذا الأصل بعض حالات لها أحكام أخرى تتلخص فيما يلي :
 - ١ - إذا كان صاحب الحال الحقيقية جمعاً مفردة مذكر لغير العاقل ، جاز في الحال أن تكون مفردة مؤنثة ، وجمع مؤنث سالماً وجمع تكسير ؛ نحو : سرتنى الكتب نافعة^٢ ، أو : نافعات ، أو : نوافع .
 - ٢ - إذا كان لفظ الحال من الألفاظ التي يغلب استعمالها بصورة واحدة للمذكر والمؤنث - ككلمة : صبور - بقي على صورته ؛ نحو : عرفت المؤمن صبوراً عند الشدائد ، وعرفت المؤمنة صبوراً كذلك^(٢) .
 - ٣ - إذا كان الحال أفعل التفضيل المجرد من « أل » والإضافة ، أو المضاف إلى نكرة ، لزم الأفراد والتذكير - على الراجح - كما سيحىء في بابهِ ؛ نحو : عرفت العصاى أنشط^٣ وأنفع^٤ ، أو : أنشطَ عامل^٥ ، وأنفعَ رجل^٦ .
 - ٤ - إذا كان الحال مصدرراً فإنه يلزم صورة واحدة ؛ نحو : حضر القطار سرعة . وإذا اشتهر المصدر صرح تثنيته وجمعه - كالنعت - ؛ نحو : عرفت الوالى عدلا ، والواليين عدلين ، والولاة عدولا .
 - ٥ - إذا كان الحال كلمة : « أى »^(٣) فإنها - في الغالب - تقع حالا من معرفة مع إضافتها إلى نكرة ؛ نحو : استمعت إلى على^٧ أى خطيب .
 - ب - أما الحال السببية فتطابق - وجوباً - في التذكير والتأنيث والأفراد ، دون التثنية والجمع ، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الأفراد - كما سبق^(٤) - نحو : سكنت البيت جيداً هوائه ، واسعةً غرفه^٨ ، جميله مدخله ، نظيفةً مسالكه
- (١) الحقيقية والسببية وشرهما في ص ٣١٥ .
- (٢) لهذه الصورة فروع تنضج من نظائرها في النعت ج ٣ ص ٣٣٧ .
- (٣) الكلام على : « أى » وأنواعها ، وأحكامها ، المختلفة مفرق في أجزاء الكتاب المختلفة على حسب الأبواب التي تستعمل فيها كصفحة ١٧٥ السابقة والصفحة ٢٦٦ م ٢٦ ج ١ - باب الموصول وكبابي الإضافة والنعت في ج ٣ .
- (٤) انظر ص ٣١٥ .

المسألة ٨٦ :

حكم الحال ، وعاملها ، وصاحبها ، ورابطها ، من ناحية الذّكر والحذف .

(١) الأصل في الحال أن تكون مذكورة ؛ لتؤدى مهمتها المعنوية ؛ وهى : بيان هيئة الفاعل ، أو المفعول ، أو غيرهما ، مما سبق تفصيله^(١) . لهذا يجب ذكرها في كثير من المواضع ، ويجوز حذفها في غيرها ، فمن المواضع التى يجب أن تذكر فيها ما يأتى :

١ - أن تكون محصورة ؛ نحو : ما أحب العالم إلا نافعاً بعلمه .
٢ - أن تكون نائبة عن عاملها المحذوف سماعاً ؛ نحو : هنيئاً ، بمعنى : ثبت لك الخير هنيئاً ، أو : هنأك الأمر هنيئاً^(٢) ، أو نحو هذا التقدير الدّال على الدعاء بالهناء .

٣ - أن يتوقف على ذكرها المعنى المراد ، أو يفسد بحذفها كما أشرنا أول الباب^(٣) - ؛ نحو قوله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى) وقوله : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعين) .

٤ - أن تكون جواباً . مثل : كيف حضرت ؟ فيجواب : راكباً .

٥ - أن تكون سادّة مسدّ الخبر^(٤) في مثل : سهرى على المزرعة نافعةً .

ويصح حذف الحال إذا دل عليها دليل . وأكثر حذفها حين يكون لفظها مشتقاً من مادة « القول » ويكون الدليل عليها بعد الحذف هو : المَقُول^(٥) ؛ نحو : جلست في حجرى ؛ فإذا صديقى الغائب يدخل : « السلام عليكم » ، أى : يدخل قائلاً : السلام عليكم . فكلمة : « قائلاً » هى الحال المحذوفة ، وهى

(١) ص ٢٨٦ .

(٢) ستجىء إشارة لهذا في ص ٣٢٢ والحال في هذا المثال مؤكدة لعاملها كنظائرها التى سبقت : في ص ٢٨٩ و ص ٣٠٩ ومنها : ولا تمث في الأرض مفسداً - (وأرسلناك للناس رسولا - ويوم أبعث حيا -) .

(٣) ص ٢٨٧ .

(٤) في ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ تفصيل الكلام على الحال التى تسد مسد الخبر .

(٥) الشيء الذى قيل .

مشتقة من مادة: «القول». وقد دل عليها الكلام الذى قيل؛ وهو: السلام عليكم. ومثل: هل دار بينك وبين المسافر كلام؟ نعم. لما قابلنى فى الصباح حيّأتنى: «صباح الخير»، وحدثنى عن رحلته المنتظرة؛ ثم أسرع إلى القطار بعد أن صافحنى ومد يده: «الوداع». أى: قائلاً صباح الخير؛ قائلاً: الوداع. ومن هذا قوله تعالى فى أهل الجنة: (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب، سلامٌ عليكم)، أى: قائلين: سلام عليكم. وقوله تعالى: (ولإذ رفع إبراهيمُ القواعدَ من البيت وإسماعيلُ، ربنا تقبلُ منا)، أى: قائلين: ربنا تقبل منا.

(ب) والأصل فى عامل الحال — وغيرها — أن يكون مذكوراً؛ ليحقق غرضاً معيناً، هو: إيجاد معنى جديد، أو تقوية معنى موجود. وقد يحذف جوازاً أو وجوباً؛ لدواعٍ تقتضى الحذف، ومعنى هذا — أيضاً — أن عامل الحال قد يذكر وجوباً، وقد يحذف وجوباً، وقد يجوز ذكره وحذفه. فيجب ذكره إن كان عاملاً معنوياً (وقد سبق شرحه) ^(١) كأسماء الإشارة؛ وحروف التنبيه، والتمنى؛ وكشبه الجملة... و... و.

ويجوز حذفه إذا دل عليه دليل مقالى ^(٢)، أو حالى، فمثال المقالى أن يقال: أتستطيع الصعود إلى قمة الجبل؟ فيجيب المسئول: مسرعاً. أى: أصعد مسرعاً. ألم تذهب متأخراً؟ بلى ^(٣)، مبكراً.

ومثال الحالى: أن ترى مسافراً فتقول له: «سالمًا». أى: تسافر سالمًا، وأن ترى من يشرب الدواء فتقول: «شافياً»، أى: تشرب الدواء شافياً. وأن تقول لمن يبنى بيتاً: «معموراً»، أى: تبنى البيت معموراً...

(١) ص ٢٠١.

(٢) سبق — فى ص ٦٤ م ٦٣ وفى ج ١ ص ٣٦٢ م ٣٧ — أن الدليل المقالى هو: ما يكون قائماً على كلام مذكور صريح، وأن الدليل الحالى، هو: ما يكون أساسه القرائن والمناسبات المحيطة بالتكلم من غير استعانة بكلام أو ألفاظ...

(٣) بلى، حرف جواب. معناه بعد الاستفهام المنفى عدم الموافقة على المسئول عنه المنفى، والموافقة على ضده.

ويجب حذفه في مواضع ، أهمها :

١ - أن تكون الحال سادة مسدّ الخبر^(١) ، نحو : إنشادى القصيدة محفوظة ، فكلمة : « محفوظة » حال ؛ سدت مسدّ خبر المبتدأ المحذوف وجوباً ؛ والأصل : إنشادى القصيدة إذ كانت ، أو إذا كانت ، محفوظة .

٢ - أن تكون الحال مفردة مؤكدة مضمون جملة قبلها . - وقد شرحت في هذا الباب^(٢) - نحو : الجلدّ أبّ راحماً .

٣ - أن تكون الحال مفردة دالة بلفظها على زيادة تدريجية ، أو نقص تدريجي ؛ نحو : تَصَدَّقْ على المحتاج بدرهم ؛ فصاعداً - لا تتعرض للشمس عند شروقها إلا عشرين دقيقة ؛ فنازلاً . فكلمة : « صاعداً » حال . وعاملها وصاحبها - محذوفان . والتقدير : فاذهب بالعدد صاعداً . والجملة المحذوفة - هنا إنشائية ، معطوفة بالفاء على نظيرتها الفعلية الإنشائية^(٣) . وكلمة : « نازلاً » حال . وعاملها وصاحبها محذوفان : والجملة منهما إنشائية معطوفة بالفاء على نظيرتها . ولا بد من اقتران هذه الحال المفردة « بالفاء » العاطفة ، أو « ثم » العاطفة ؛ - كما أشرنا قبل^(٤) - ومن الأمثلة : تدرب على الحفظ خمسة أسطر ، فستة ، فسبعة ، فصاعداً . لا تتناول في اليوم أكثر من ثلاث وجبات ؛ فنازلاً . . .

٤ - أن تكون الحال مسبوقة باستفهام يراد به التوبيخ ؛ نحو : أنأتماً وقد أشرقت الشمس ؟ أعاطلاً والعمل يطلبك ؟ أسفيهاً وهو كريم النشأة ؟ أى : أتوجد نأتماً ؟ - أتوجد عاطلاً ؟ - أيجاد سفيهاً ؟ . . .

٥ - عوامل حذف سَمَاعاً . من ذلك قولهم لمن ظفر بشيء ؛ هنيئاً لك ما أدركت . أى : ثبت هنيئاً^(٥) .

(١) سبق إيضاحها وتفصيل الكلام عليها في ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ آخر باب المبتدأ والخبر .

(٢) ورد ذكرها في ص ٢٨٦ و ٢٩٩ و ٣١٠ .

(٣) ليس من اللازم أن تكون الجملتان إنشائيتين ، إنما الأحسن - في رأى جمهرة النحاة - اتحادهما خبراً أو إنشاء .

(٤) في رقم ٢ من هامش ص ٣٠٨ .

(٥) سائناً مقبولاً . والفعل هنىء . وقد سبقت الإشارة لهذا في ص ٣١٨ .

والحذف في المواضع الأربعة الأولى قياسى^(١).

(ح) والأصل في صاحب الحال أن يكون مذكوراً في الكلام ؛ لتحقيق الفائدة من ذكره . وقد يحذف مجازاً في مثل قوله تعالى : (أهذا الذى بعث الله رسولاً) أى : بعثه الله .

ويجب حذفه في الصورة التى يحذف فيها عامله وجوباً حين تؤكد الحال مضمون جملة قبلها ، على الوجه الذى سبق^(٢) شرحه . وكذلك يجب حذفه مع عامله حين تدل الحال على زيادة تدريجية ، أو نقص تدريجى - وهى الصورة الثالثة من الصور التى فى الصفحة المتقدمة .

(د) والأصل فى الرابط أن يكون مذكوراً ؛ ليعقد الصلة المعنوية بين جملة الحال والجملة التى قبلها المشتملة على صاحب الحال ، فيمنع التفكك . لكن يجوز حذف الرابط إذا كان ضميراً مفهوماً من السياق . نحو : ارتفع سعر القمح ، كيلةً بخمسين قرشاً ، أى : كيلة منه . . .

وكذلك يصح حذفه إن كان الحال جملة خالية من الرابط لكن عطف عليها « بالفاء » ، أو : « الواو » ، أو : « ثم » ما يصلح أن يكون حالاً مع اشتماله على الرابط ؛ نحو : عرفت الوالى العادل تشكو الرعية ، فيزيل أسباب الشكوى^(٣) .

(١) وفى حذف العامل يقول ابن مالك :

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ، ذِكْرُهُ حُطِّلَ - ٢٤

يريد : أن الحال قد يحذف ما يعمل فيها النصب (أى : يحذف عاملها) وأن بعض ما يحذف من هذه العوامل محظول ذكره ، أى : ممنوع (حظل : منع) لأنه واجب الحذف . (٢) ص ٢٨٦ و ٢٩٩ .

(٣) راجع الصبان ، ج ١ باب المبتدأ ، عند الكلام على الخبر الجملة ، ورابطه . وكذا التصريح ج ٢ باب المطف عند الكلام على الفاء العاطفة . وقد اقتصر فى الربط عليها لأنها الأصل وخالفه الصبان وغيره . . .

المسألة ٨٧ :

التمييز

- | | | |
|--------------------------|------------------------|---|
| عندى إردب ... | (أ) كيل | عندى إردب شعيرًا ، أو : إردب شعير ، أو : إردب من شعير . |
| وهبت كيلة ... | | — وهبت كيلة قمحًا ، أو كيلة قمح ، أو : كيلة من قمح . |
| خلطت غذاء الفرس بقدح ... | | — خلطت غذاء الفرس بقدح فولًا ، أو : قدح فول ، أو : قدح من فول |
| اشترت أوقية ... | | — اشترت أوقية ذهبًا . أو : أوقية ذهب ، أو : أوقية من ذهب |
| وزن الإناء رطل ... | (ب) وزن | — وزن الإناء رطل نحاسًا . أو : رطل نحاس ، أو رطل : من نحاس |
| دفعت ثمن أقة ... | | — دفعت ثمن أقة تفاحًا . أو أقة تفاح .. أو أقة من تفاح . |
| جنيت محصول فدان ... | (ج) مساحة | — جنيت محصول فدان قطنًا . أو : فدان قطن ، أو : فدانًا من قطن |
| حرثت قيراطًا ... | | — حرثت قيراطًا برسيما . أو : ... أو .. |
| سقيت قصبة ... | | — سقيت قصبة خضرًا . أو .. أو .. |
| عندى خمسة ... | (د) عدد | — عندى خمسة أقلام . |
| رأيت عشرين ... | | — رأيت عشرين سائحًا . |
| أخذت مائة ... | | — أخذت مائة جنيه مكافأة . |
| زاد التاجر ... | (هـ) نسبة أو جملة | — زاد التاجر مالاً . |
| امتألت البحيرة ... | | — امتألت البحيرة سمكًا . |
| فاضت البئر ... | | — فاضت البئر نفطًا . |

(ا) فى جملة مثل : « عندى إردب » من أمثلة القسم : « ا » نجد كلمة غامضة مبهمة هى : « إردب » ، لأن مدلولها يحتمل عدة أنواع مختلفة ، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالقصد دون غيره ، فقد يكون هذا الإردب : قمحاً ، أو : شعيراً ، أو : فولاً ، أو : غيرها ، ولا ندرى النوع المراد من تلك الأشياء الكثيرة ، إذ لا دليل يدل عليه وحده ، لهذا كانت كلمة : إردب مبهمة ، غامضة ، لعدم تحديد المراد منها وتعيينه . لكن إذا قلنا : عندى إردب شعيراً — زال الغموض والإبهام ، وتعين المراد بسبب اللفظ الذى جاء ؛ وهو : « شعيراً » .

كذلك الشأن فى كلمة : « كيلة » ، فإنها غامضة ، مبهمة ، لا تعيين فيها ، لاحتمال أن تكون الكيلة : قمحاً ، أو : ذرة ، أو : فولاً ، أو : عدساً . . . فإذا قلنا : كيلة قمحاً ، تعين المراد ، وزال الاحتمال . ومثل هذا يقال فى كلمة : « قدح » فى المثال الأخير من قسم « ا » ، وفى غيرها من كل كلمة عربية تدل فى العرف الشائع على شئ يقع به الكيل ؛ مثل : ويبة ، رُبْع ، مَكُونَة^(١) . . .

(ب) وفى جملة مثل : اشترت أوقية (من أمثلة القسم : « ب ») ، نصادف هذا الإبهام والغموض فى كلمة : « أوقية » ؛ لاحتمالها عدة أنواع ، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالمراد دون غيره ، فقد تكون الأوقية ذهباً ، أو : فضة ، أو عنصراً آخر من العناصر التى توزن . . . لكن إذا قلنا : أوقية ذهباً — اختفى الإبهام ، وحل محله التعيين الموضح للمطلوب . ومثل هذا يقال فى كلمة : رطل ، وأوقية ، فى المثال الثانى والثالث (من أمثلة : قسم ب) وفى نظائرها من الكلمات العربية التى يجرى فى العرف اعتبارها من الموازين ، ومنها : قنطار ، ودرهم ، وحبّة . .

(ح) وفى جملة ؛ مثل : جنيت محصول فدان (من أمثلة : « ج ») نجد الكلمة الغامضة المبهمة هى كلمة : « فدان » فإنها تحتل أن يكون مدلولها

(١) من المكاييل الشائعة فى مصر : الإردب ؛ وهو يساوى اثنتى عشرة كيلة ، وبقدار الكيلة : ربعم ، والرّبع : أربعة أقداح — والوِبة كيلتان . والكيلة أيضاً أربع ملوات .

فدانَ قصب ، أو فدانَ عنب ، أو قمح ، أو غيره . فإذا قلنا : « فدانَ قطنٍ »
 — انقطع الاحتمال ، وزال الغموض والإبهام ، وتحدد القصد . ومثل هذا
 يقال في كلمة : « قيراط » وقصبة (من أمثلة القسم : « ج ») ، وغيرها من
 الألفاظ العربية التي تستعمل في المساحات^(١) . ومنها : السهم^(٢) ، والذراع ،
 والباع ، والشبر ، والفتر . . .

(د) ومثل هذا يقال في كل عدد من جمل القسم : « د » أو ما شابهها
 مما يشتمل على أحد الأعداد ؛ نحو : عندي خمسة ، فإن كلمة خمسة
 — وهي عدد حسابي — غامضة ، مبهمة ؛ لا يزول غموضها وإبهامها إلا
 بلفظ آخر يحدد المراد منها ؛ مثل : أقلام ، أو غيرها مما ورد في هذا القسم
 وفي نظائره .

(هـ) ننتقل بعد ذلك إلى نوع آخر من الغموض والإبهام يختلف عما سبق ؛
 ففي مثل : زاد التاجر ، لا يقع الغموض على كلمة واحدة كالتي سلفت ، وإنما ينصبُّ على
 الجملة كلها ؛ أى : على معنى جزأيها الأساسيين معاً . فقد نسبنا الزيادة للتاجر . فأى
 زيادة هذه التي نسبناها له ، أزيادة في ماله ؟ أم زيادة في بضاعته ، أم في جسمه ،
 أم في حسن معاملته . . . ؟ فالأمر المنسوب للتاجر غامض مبهم ، وهذا الأمر
 الغامض ليس منصباً على كلمة واحدة كما قلنا ؛ وإنما يشمل معنى جملة كاملة ؛
 لأن الجملة هي التي تحوى في طرفيها نسبة شئ لشيء آخر . فإذا قلنا : زاد
 التاجر مالاً — ارتفع الغموض عن النسبة ، واتضح المراد من الجملة . ومثل هذا
 يقال في المثالين الأخيرين من أمثلة القسم : « هـ » وفي غيرهما من كل جملة يقع
 فيها الغموض على النسبة الناشئة من طرفيها .
 ومن كل ما تقدم يتضح ما يأتى :

(أ) أن في اللغة ألفاظاً مبهمة ، غامضة ، تحتاج إلى تبين وتوضيح .

(ب) وأن هذه الألفاظ قد تكون كلمات منفردة ، كالكلمات المستعملة

(١) هي الأشياء التي يجري تقديرها بالقياس ويدخلها العرف الشائع في المقاييس .

(٢) في مصر ينقسم الفدان إلى أربعة وعشرين قيراطاً . والقيراط أربعة وعشرون سهماً .

في العدد ، أو في المقادير الثلاثة الشائعة ، — وهي : الكيل ، والوزن ، والمساحة ^(١) — .
وقد تكون جملاً كاملة تقع النسبة في كلٍّ منها موقع الغموض والإبهام المحتاج إلى تفسير وإيضاح .

(>) وإذا تأملنا الكلمات التي أزلت الغموض والإبهام في الأمثلة السالفة — وأشباهاها — وجدنا كل كلمة منها : نكرة ^(٢) ، منصوبة ، فضلة ، تبين جنس ما قبلها أو نوعه ، وتوضحه ، فهي — كما يقولون — ؛ بمعنى : « من » ^(٣) البينانية — في الغالب — والكلمة التي تجتمع فيها هذه الأوصاف تسمى : « التمييز » ^(٤) ، كما يسمى ما تفسره وتزيل الإبهام عنه : « المميز » ، أي : أن التمييز : نكرة ، منصوبة ، فضلة ، بمعنى « من » التي للبيان ^(٥)

(١) وكذلك بعض الضمائر كما سيحى في رقم ٤ من هامش ص ٣٢٨ وفي « > » من الزيادة ص ٣٣٤

(٢) النكرة هنا : لا بد أن تكون اسماً صريحاً لأن التمييز لا يكون جملة ولا لفظاً مؤولاً .

(٣) أي : « من » التي تبين جنس ما قبلها ، أو نوعه ، والخروج بها هو عين الشيء الذي تبينه . — وستجى معانيها في ص ٣٥٧ وليس المراد أنه يمكن دائماً تقدير « من » قبلها . فإن هذا لا يمكن في بعض الأساليب .

(٤) ويسمى أحياناً : التبيين ، أو : التفسير ، أو : المفسر ، أو المميز ، أو : المبين .

(٥) غالباً — كما سبق — . ويقول ابن مالك في تعريف التمييز ، وبيان عامله ، والتشثيل لبعض أقسامه ما يأتي :

اسمٌ بِمَعْنَى : « مِنْ » ، مُبَيِّنٌ ، نَكْرَةٌ يُنْصَبُ تَمَيِّزاً بِمَا قَدْ فُسِّرَ
كَثْبَرٌ أَرْضاً ، وَقَفِيزٌ بُرّاً ، وَمَنْوَيْنٌ عَسَلًا وَتَمَرًا

يريد بالمبين : أن التمييز يبين إبهام ما قبله ، أي : يوضحه ويزيل غموضه . ثم يقول : إن التمييز منصوب ، وناصبه هو الشيء المهم الذي جاء التمييز لتفسيره وإيضاحه . ومعنى هذا عنده أن تمييز النسبة منصوب — في رأيه — بالجملة التي يوضح النسبة فيها . وسيجى الرأي في كل ذلك . (رقم ٢ من ص ٣٢١ و ٣ من ص ٣٣٣) .

« البر » : القمح . « القفيز » إذا كان مكيلاً فإنه يختلف باختلاف الأقطار ؛ فهو في بعضها نحو : $\frac{2}{3}$ ١٨ قدحاً ، وفي بعض آخر نحو : ثمان وأربعين قدحاً — « مَنَوَيْنٌ » ثنية : « مَنَّا » وهو في بعض الأقطار من مقادير الوزن المقدرة برطلين .

أقسام التمييز :

ينقسم التمييز بحسب المميز إلى قسمين ، أولهما : تمييز المفرد ، أو : الذات (١) وهو الذى يكون مُمَيِّزَه لفظاً دالاً على العدد ، أو على شيء من المقادير (٢) الثلاثة : (الكيل - الوزن - المساحة) . أى : أنه الذى يزيل إبهام لفظ من ألفاظ الكيل ، أو : الوزن ، أو : المساحة ، أو : العدد (٣) . فتمييز المفرد أو الذات أربعة أنواع (٤) .

ثانيهما : تمييز الجملة وهو الذى يزيل الغموض والإبهام عن المعنى العام بين طرفيها ، وهو المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء ، ولذلك يسمى أيضاً : تمييز النسبة ، وقد سبقت الأمثلة للنوعين .

تقسيم تمييز الجملة بحسب أصله :

ينقسم تمييز الجملة (دون تمييز المفرد) إلى ما أصله فاعل فى الصناعة (٥)

(١) سمي تمييز مفرد : لأنه يزيل الإبهام عن كلمة واحدة ، أو ما هو بمنزلتها ، ويسمى أيضاً : تمييز « ذات » لأن الغالب فى تلك الكلمة التى يزيل إبهامها أن تكون شيئاً محسوساً مجسماً . فعنى ذات ؛ أنها جسم . وليس فى هذا النوع من التمييز تحويل - كما سيجىء فى الصفحة التالية عند الكلام على تمييز الجملة - .

(٢) المقادير هنا : جمع مقدار ، وهو : ما يقدر به غيره . فلا يدخل العدد فى المقادير - على المشهور - لأن العدد فى المعنى هو المعداد ؛ كما فى مثل : هنا خمسة رجال ؛ فالخمس التى هنا هى الرجال ، والرجال هى الخمسة ، بخلاف المقادير .

(٣) العدد المقصود فى هذا الباب هو العدد الصريح ؛ أى : العدد الحسابى : مثل ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ . . . و . . . أما العدد المبهم (أى : الكنائى) مثل : « كم » ، . . . فله - فى الجزء الرابع - باب خاص بأحكامه المختلفة ، هو : باب كنايات العدد .

(٤) غالباً ؛ لأن هناك نوعاً خامساً - كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٣٢٧ - هو تمييز الضمير المبهم ، وسيجىء الكلام عليه فى « ح » من الزيادة ص ٣٣٤ .

(٥) أى : فاعل لفعل أو ما يشبه الفعل مما يحتاج لفاعل بمقتضى الأصول النحوية وصناعتها . والتقييد . بأن الفاعل المعنوى أصله فاعل فى الصناعة تقييد ضرورى ؛ لإبعاد ما هو فاعل فى المعنى دون الصناعة ، نحو : لله دره فارساً ، وأبرحت جاراً (أى : أعجبت) فإن معناها : عظمت فارساً ، وعظمت جاراً ، ولكنهما غير محولين أصلاً عن الفاعل الصناعى ، ولهذا يجوز جرهما بالحرف : « من » ؛ نحو : لله دره من فارس . ونحو : أبرحت من جار ، فى حين التمييز المحول عن الفاعل الصناعى يجب نصبه ، ولا يجوز جره بمن . وكذلك : ما أحسن المهذب رجلاً ، فإنه مفعول فى المعنى . لكنه غير محول ؛ لأنه عين ما قبله ، ولهذا يصح جره أيضاً بمن . أما نحو : نعم رجالا الزراع ، فقد رأى بعض النحاة فى التمييز أنه محول عن الفاعل الصناعى ؛ فيجب نصبه . ورأى آخرون أنه غير محول فيجوز فيه النصب أو الجر بمن ، والرأى الأول أقوى . (راجع : « ج » من ص ٣٣٤) .

ولإلى ما أصله مفعول به كذلك . ويرى أكثر النحاة أن تمييز الجملة لا يخرج عن واحد من هذين ، (واو تأويلاً)^(١) مثل : زادت البلاد سكاناً - اختلف الناس طباعاً - قويّ الرجل احتمالاً ، ومثلُ ؛ أعددتُ الطعام ألواناً - وفيت العمال أجوراً - نسقتُ الحديقة أزهاراً .

فالأصل : زاد سكانُ البلاد - اختلفتُ طباعُ الناس - قويّ احتمالُ الرجل . فتغير الأسلوب ؛ بتحويل الفاعل تمييزاً . وقد كان الفاعل مضافاً ، فأتينا بالمضاف إليه ، وجعلناه فاعلاً ، بعد أن صار الفاعل تمييزاً بالصورة السالفة .

والأصل في الأمثلة الباقية : أعددتُ ألوانَ الطعام - وفيتُ أجورَ العمال - نسقتُ أزهارَ الحديقة ؛ فتغير الأسلوب ؛ بتحويل المفعول به تمييزاً ، وقد كان هذا المفعول مضافاً ، فأتينا بالمضاف إليه ، وجعلناه مفعولاً به ، بعد أن صار المفعول به السابق تمييزاً .

أما تمييز المفرد فلا تحويل فيه مطلقاً .

(١) راجع « اوب » من الزيادة والتفصيل ص ٣٣٤ .

المسألة ٨٨ :

أحكام التمييز

(١) يختص تمييز المفرد (أو : الذات) بالأحكام التالية :

١ - إن كان للكيل ، أو : الوزن ، أو : المساحة ، جاز فيه ثلاثة أشياء ، إما نصبه على التمييز مباشرة ، وإما جره ^(١) على أنه مضاف إليه ، والمميز هو المضاف ، وإما جره بالحرف « من » ، ومن الأمثلة غير ما سبق : (اشتريت كيلة أرزاً - اشتريت كيلة أرز - اشتريت كيلة من أرز) . (اشتريت درهماً ذهباً - اشتريت درهم ذهب - اشتريت درهماً من ذهب) . (بعت محصول فدان قصباً - بعت محصول فدان قصب - بعت محصول فدان من قصب) .

وإنما يجب جر التمييز على اعتباره مضافاً إليه بشرط ألا يكون المقدار - وهو المُمَيِّز - قد أضيف لغيره ؛ فإن أضيف المقدار لغير التمييز وجب نصب التمييز ، أو : جره « بمن » ، نحو ما في الإناء قدرٌ راحةٍ دقيقاً ^(٢) ، أو : من دقيق .

(١) ومع جره يسمى تمييزاً أيضاً ؛ فالجر لا يمنع من هذه التسمية .

(٢) في هذا يقول ابن مالك :

وبعد ذى وشبهها أجْرُهُ إِذَا أَصْفَتْهَا ؛ كَمُدِّ حِنْطَةٍ ، غِذَا
يريد : « بدى » . . الأشياء التي سبق أن عرض لها أمثلة في البيت السابق ؛ (وهي ثلاثة : المساحة ، الكيل ، الوزن) فإن التمييز بعدها مجرور بالإضافة . وشبهها هو : كل لفظ عربي جرى العرف على استعماله في واحد من الثلاثة . و « المد » : يقدر في بعض الأقايم بنحو $\frac{7}{13}$ من القدح ، وفي بعض آخر بنحو : رطل وثلاث رطل . « حنطة » : قمح . غدا : غذاء .
ثم قال إن الجر بالإضافة إنما يكون حين إضافة المميز للتمييز مباشرة . أما إذا أضيف المميز لغير التمييز فيجب نصب التمييز :

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنَّ كَانَ مِثْلَ : «مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا»
وسيدكر بعد بيتين أنه يجوز جر التمييز بالحرف «من» بشرط ألا يكون التمييز للعدد ولا النسبة .
فيقول في ص ٣٣٣ :

وَأَجْرُ «بِمن» إِنَّ شِئْنَتْ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى ؛ كَطَبُ نَفْسًا تُفَدُّ
« ذى العدد » أى : صاحب العدد ، يريد التمييز للعدد الصريح ؛ فإنه لا يجوز جره بالحرف « من »
أما العدد غير الصريح مثل « كم » فيجوز جر تمييزه - بالتفصيل الوارد في بابه ج ٤ - ؛ نحو : كم من كتاب عندك . كما أن التمييز الذي كان أصله فاعلاً ، لا يجوز جره بمن ، ومثل له بمثال : هو : طب نفساً تفد ، أى : تستفد . وإنما كان أصل التمييز هنا فاعلاً لأن أساس الكلام : لتطب نفسك =

وإن كان تمييز المفرد خاصاً بالعدد الصريح ، والعدد ثلاثة ، أو عشرة ، أو ما بينهما ، وجب جر التمييز ؛ بإعرابه مضافاً إليه ، والمضاف هو العدد (أى المميز) والغالب فى هذا التمييز المجرور أن يكون جمع تكسير للقيلة .
فإن كان العدد لفظاً دالاً على المائة أو المئات ، أو الألف أو الألوف — وجب أن يكون التمييز مفرداً مجروراً ، لأنه يعرب مضافاً إليه ، والمضاف هو العدد .

وإن كان العدد غير ما سبق وجب نصب التمييز مباشرة ، وأن يكون مفرداً ، وفيما يلى أمثلة لما سبق . :
(قرأت فى العطلة ثلاثة كتب ، كل كتاب مائة صفحة ، وعدد السطور ألف سطر) .

(قضينا فى الرحلة خمسة أيام ، قطعنا فيها مائة ميل مشياً ، وأنفق كل منا ألف قرش) . (الأسبوع سبعة أيام بلياليها ، كل منها أربع وعشرون ساعة ، الساعة ستون دقيقة) ، (السنة اثنا عشر شهراً ، الشهر ثلاثون يوماً — غالباً ، السنة ثلاثمائة يوم وأربعة وستون يوماً — فى الغالب) — (١) .

٢ — وعامل النصب أو الجر بالإضافة فى التمييز المفرد ، هو اللفظ المبهم ، أى : المُمَيِّز ، أما عند الجرّ بالحرف : « مِنْ » فإن هذا الحرف يكون هو العامل .
٣ — ولا بد من تقدم العامل فى جميع أنواع تمييز المفرد .

٤ — وإذا تعدد تمييز المفرد فالأحسن العطف بين المتعدد (٢) . وإذا كان التمييز مخلوطاً من شيئين جاز تعدده بعطف وغير عطف ، نحو : عندى رطل سمنّاً عسلاً ، أو : سمنّاً وعسلاً .

* * *

= ثم حول الكلام فصار الفاعل تمييزاً . ومثله طاب الورع نفساً ؛ أصله : طابت نفس الورع ؛ ثم حول الكلام على الوجه السالف . وقدوفينا الكلام على أصل التمييز وستجىء الإشارة للبيت السالف المناسبة أخرى فى ص ٣٣٣ .

(١) لتمييز العدد أحكام كثيرة ، متشعبة ، وتفصيلات متعددة ؛ مكانها باب العدد فى الجزء الرابع . وقد اقتصرنا هنا على ما يناسب موضوعنا .

(٢) والذى بعد العاطف لا يسمى تمييزاً — وإنما يعرب معطوفاً ، برغم أنه يؤدى معنى التمييز .

(ب) يختص تمييز « الجملة » أو : « النسبة » بالأحكام الآتية :

١ - يجب نصبه إن كان مُحوّلاً عن الفاعل أو المفعول الصناعيين^(١) ؛ نحو : ارتفع المخلصُ درجةً ، وعلا الأمين ، منزلةً ، ومثل : رتبت الحجرةَ .
أثاثاً - نظمت الكتبَ صفوفًا . والأصل : ارتفعت درجةُ المخلص - علت منزلةُ الأمين - رتبت أثاثَ الحجرة - نظمتُ صفوفَ الكتب .

ومن تمييز الجملة الواجب النصب ما يكون واقعاً بعد أفعل التفضيل ، نحو : المتعلم أكثرُ إجادةً . وإنما يجب نصبه بشرط أن يكون سببياً ؛ أى : فاعلاً في المعنى ، كالمثال المذكور ، وإلا وجب جره بالإضافة . وعلامة ما هو فاعل في المعنى ألا يكون من جنس ما قبله ، وأن يستقيم المعنى بعد جعله فاعلاً مع جعل أفعل التفضيل فعلاً^(٢) ، ففي المثال السابق نقول : المتعلم كثرت إجادته ، وفي مثل : أنت أحسن خلقاً ، نقول : أنت حسنُ خلقك . . . وهكذا ومثال ما ليس بفاعل في المعنى : على أفضلُ جندى ، وميئة أفضل شاعرة . وضابط هذا النوع أن يكون أفعل التفضيل بعضاً من جنس التمييز ، فيصح أن يوضع مكان أفعل التفضيل كلمة : « بعض » مضافة ، والمضاف إليه جمع يقوم مقام التمييز ويحل في مكانه ؛ فلا يفسد المعنى ، ففي المثال السابق نقول : على بعض الجنود ، وميئة بعض الشعارات . وإذا لم يصح أن يكون فاعلاً في المعنى وجب جره بالإضافة - كما قلنا - ، لوجوب إضافة أفعل التفضيل إلى ما هو بعضه^(٣) (متابعة للرأى الأشهر) .

وإنما يجب الجر بالإضافة بشرط أن يكون أفعل التفضيل غير مضاف لشيء آخر غير التمييز . فإن كان مضافاً وجب نصب التمييز ؛ نحو على أفضل الناس إخوةً - وميئة أفضل النساء أشعاراً .

ومما تقدم نعلم أن تمييز أفعل التفضيل يجب نصبه في حالتين وجره في واحدة هـ ومن تمييز الجملة الواجب النصب^(٤) ما يقع بعد التعجب القياسي ، أو السماعي^(٥) ؛ فالأول نحو : ما أحسن الغنى مشاركةً في الخير - أحسن بالغنى مشاركةً في

(١) انظر رقم (٥) . هامش ص ٣٢٨ . و ب من ص ٣٣٤

(٢) لهذا إيضاح يجيء في الزيادة والتفصيل ص ٣٣٤ ، « ب » .

(٣) كما سيجيء في بابه بالجزء الثالث . وفي هذه الصورة يقول ابن مالك :

والفاعل المعنى انصين بأفعلاً مُفضلاً ، كأنّت أعلى منزلاً
(٤) فيمتنع جره بالإضافة .

(٥) القياسي يكون بإحدى الصيغتين المخصصتين له ، وهما : ما أفعله ، وأفعل به . وسيجيء الكلام المفصل عليهما في مكانه من الجزء الثالث باب التعجب . أما التعجب بغيرهما فقصور على السماع ، ويقال له : التعجب =

الخير - والثاني نحو: لله در العالم مخترعاً^(١) - حسبك به رجلاً - كفى به نافعاً - يا جارتا ما أنت جارة^(٢) .

٢ - لا يجوز تعدده بغير عطف ؛ نحو ؛ نما الغلام جسمًا وعقلاً^(٣) . . .

٣ - عامل النصب في هذا التمييز هو ما في الجملة من فعل ، أو شبهه .

٤ - لا يجوز تقديم هذا التمييز على عامله إذا كان جامدًا . كأفعل في التعجب ؛ نحو : ما أنفع الطبيب إنسانًا ، أو كان فعلاً متصرفاً يؤدي معنى الجامد ؛ نحو : كَفَيَْ بالطبيب إنسانًا ، فإن الفعل : « كفى » متصرف ، ولكنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب ، فعنى قولنا : كفى بالطبيب إنسانًا : ما أكفاه إنسانًا : أما في غير هاتين الصورتين الممنوعتين فالأحسن عدم تقديم التمييز^(٤) . وأما توسط هذا التمييز بين العامل ومعموله فجائز بشرط أن يكون العامل فعلاً أو وصفًا يشبهه ؛ نحو : صفًا نفسًا الورع .

=العرضي. وفي هذه الصورة يقول ابن مالك :

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ ، كَأَكْرَمٍ بِأَبْنَى بَكْرٍ أَبَا

وذكر بعد هذا البيت بيتاً سبق أن نقلناه وشرحناه بمناسبة أخرى في ص ٣٣٠ ؛ هو :

وَأَجْرُ بْنُ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى ؛ كَطَبِ نَفْسًا تُفَدِّ

(١) يجوز فيه وفيما بعده جره بمن ؛ كما سبق في رقم ٥ من هامش ص ٣٢٨ - والدر : اللب ، أى : أن اللب الذي ارتضعه هذا الرجل ونشأ عليه ، لب غير معتاد ولا مألوف ، إنما هو لب موضع العجب ، إذ أنشأ هذا الرجل الذي لا مثيل له ؛ فهو لب خاص من عند منشئ العجائب . ومبدعها الأول ، وهو : الله . (راجع ص ١٨ و ١٩ من ص ٣٣٤ من هذا الجزء ثم الجزء الأول ص ٣٧١ م ٣٨ .

(٢) « يا جارتا » : أصلها : يا جارتى ، منادى منصوب ، لأنه مضاف لياء المتكلم ، المنقلبة ألفا . وهذا الأسلوب يتعدد فيه الصور الإعرابية بتعدد المعاني ، فقد تكون « ما » حرف نفي خرج عن معناه للتعجب ، والجملة بعدها اسمية ؛ (مبتدأ وخبر) خالية من التمييز ، ويكون المعنى : لست جارة ، وإنما أنت شيء أكثر منها ؛ فأنت أم ، أو أخت ، أو إحدى القريبات الحميات ، أى : بمنزلة واحدة من هؤلاء ؛ إعلاناً للتعجب من عملها الذي لا يصدر من جارة ، وإنما يصدر من واحدة ممن سبقن . وقد تكون « ما » استفهامية ، خبراً مقدماً ، و « الضمير » مبتدأ مؤخر ، و « جارة » : تمييز ، والجملة تفيد التعجب بسبب أداة الاستفهام الدالة على الاستعظام ؛ فقد خرج عن معناه الحقيقي إلى التعجب . ويصح في هذه الصورة أيضاً أن تكون : « جارة » حال مؤولة ، بمعنى : ملاصقة . . . ويصح أن تكون « ما » نافية ، والجملة بعدها متفية ، أى : أنت لست أهلاً أن تكونى جارة . . . و (٣) وما بعد العاطف لا يسمى في الاصطلاح تمييزاً ؛ مع أنه يؤدي معنى التمييز . (٤) في حكم تقديم التمييز وعدم تقديمه يقول ابن مالك :

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبِقًا

يريد : أن عامل التمييز يجب تقديمه ؛ سواء أكان التمييز تمييز مفرد أم تمييز نسبة . ثم بين أن التمييز إن كان عامله فعلاً متصرفاً - وهذا لا يكون إلا في تمييز الجملة - فقد يتأخر هذا العامل ويتقدم التمييز عليه في حالات نادرة . والأحسن عدم القياس هنا .

زيادة وتفصيل :

(١) تمييز النسبة قد يكون غير محمول إلا بتأويل لا داعي له ؛ نحو : امتلاً الإناء ماءً .

(ب) عرفنا^(١) أن التمييز الواجب النصب بعد « أفضل التفضيل » نوع من تمييز الجملة ؛ لأن أصله : « فاعل » ، وأصل « أفعل » هو : الفعل (ومن الممكن إرجاعهما إلى أصلهما ؛ فتعود الجملة الفعلية للظهور ، وترجع لأصلها الذي تركته ، وتحولت عنه إلى أسلوب آخر ...

لكن كيف يتحقق هذا في مثل : أنت أكثر مالاً ، وأعلى منزلاً ؛ إذ لا يمكن أخذ فعل من الجملة يؤدي المعنى الأصلي الأساسي لصيغة التفضيل مزيداً عليه الدلالة على التفضيل ؟

يرى بعض النحاة أنه محمول عن مبتدأ مضاف ، والأصل : مالاك أكثر ؛ ومنزلك أعلى ... فصار المبتدأ تمييزاً ، وصار الضمير المتصل المضاف إليه مبتدأ مرفوعاً منفصلاً . وفي هذه الحالة وأمثالها يجيء التمييز محلاً عن المبتدأ أو غيره ، فليس من اللازم الاقتصار على الفاعل والمفعول . ويرى آخرون ؛ أن المراد معروف من السياق ، وهو : أنه كثر كثرة زائدة ، وعلا علواً زائداً ، فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل ، أو : أن فوات معنى التفضيل غير ضار ؛ إذ لا يجب بقاءه في الفعل الموضوع مكان أفعل التفضيل في هذا الباب ، قياساً على عدم بقاءه في بعض أبواب أخرى .

وكلا الرأيين حسن . ولعل الرأي الثاني أحسن ؛ لأن فيه تخفيفاً من غير ضرر ، وتقليلاً للأقسام بحصرها في الفاعل والمفعول .

(ج) من الأساليب المسموعة في التمييز : لله در خالد فارساً^(٢) . فكلمة : « فارساً » وأشباهاها (مما يحل محلها في هذا التركيب ويكون مشتقاً) يصح إعرابها حالاً ؛ لاشتقاقها ، ولأن المعنى يتحمل الحالية ، ويصح إعرابها تمييزاً للنسبة ؛ لأن المعنى على التمييز أوضح . وبه أكمل . وإنما يكون التمييز في مثل : « لله در

(١) في ص ٣٣٢ م ٨٧ .

(٢) سبق شرحها وغيرها في رقم ١ من هامش ص ٣٣٣ .

خالد فارساً» من تمييز النسبة إذا كان المتعجب منه (وهو المميز) ، اسماً ظاهراً؛
مذكوراً في الكلام كهذا المثال ، أو كان ضميراً مرجعه معلوم ؛ نحو سجل التاريخ
أبدع صور البطولة لخالد بن الوليد ؛ فله دره بطلاً . أو : يا له رجلاً ، أو :
حسبك به فارساً . . . فالضمير هنا معروف المرجع : فإن جهل المرجع وجب
اعتبار التمييز من تمييز المفرد^(١) ، لأن الضمير مبهم ، فافتقاره إلى التمييز ليكون
مرجعاً يبين ذات صاحبه ، ويوضح حقيقة — أشد من افتقاره إلى بيان نسبة
التعجب إليه (أى : إلى صاحب الضمير) . أما الضمير المعلوم فبالعكس كما
ذكرنا^(٢) . ومثل هذا يقال في الضمير المتصل بالصيغتين القياسيتين ؛ « ما أفعلته
و « أفعل به » .

أما تمييز الضمير المستتر في : « نعم » و « بئس » في مثل : الفارس نعم
رجلاً — الجبان بئس جندياً — فالأحسن اعتباره من تمييز المفرد ، رغم أن
مرجعه المذكور دائماً : وهو : التمييز . ومثله : ربّه رجلاً ، أما تمييز : « كم »
في مثل : كم رجلاً شاركته ؛ فإنه مفرد من نوع تمييز العدد ، لأن « كم »
كناية عنه .

(د) تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق في مواضع ، ويجب ترك
المطابقة في أخرى . وقد ترجح المطابقة أو عدمها في ثالثة . وفيما يلي البيان :

فتجب المطابقة :

- ١ — إن كان كل من التمييز والاسم السابق عليه في الجملة لشيء واحد ، أى :
أن مدلول كل منهما هو مدلول الآخر ، نحو : كرمُ عليّ رجلاً ، (فالرجل هو :
عليّ ، وعليّ هو : الرجل) . وكرم العليان رجائين ، وكرمُ العليّون رجلاً ، وكرمُ
عبيّلة فتاةً ، وكرمُ العبيّلتان فتاتين ، وكرمُ العبيّلات فتيات . . . و . . .
- ٢ — إن كان مدلول التمييز غير مدلول الاسم السابق ولكن هذا الاسم
السابق جمّع ، والتمييز مصدر فإنه يجمع إذا اختلفت أنواعه باختلاف
الأفراد التي يدل عليها الاسم السابق ، وتنطبق عليها تلك الأنواع ، وتنصبّ

(١) كأن ينظر شخص قائلين . أحدهما راكب ، والآخر راجل ، ثم يقول عن غير إعلان : لله دره فارساً .
أو : يقرأ نصين ؛ أحدهما نثر ، والآخر شعر ، وهما لأديب واحد ، ثم يقتصر على أن يقول :
له دره شاعراً . (٢) راجع رقم ٤ من هامش ص ٣٢٨ .

عليها ، نحو : خسر الأشقياء أعمالاً ، فقد جُمع التمييز «أعمالاً» بقصد معين : هو بيان أن هذه الأعمال مختلفة الأنواع ، وأن كل نوع منها يصيب شقياً ، وهو فرد من أفراد الاسم السابق المجموع : (الأشقياء) .

٣- إن كان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق جمع ، والتمييز جمعٌ متعدد ، غير مصدر ، فيجمع لإزالة لبس محتمل ؛ نحو : كرمُ الأولاد آباءً ، فقد جُمع التمييز : «آباء» ليدل جمعه على أن لكل ولد أباً ، وليسوا إخوة . ولو لم نجعله وقلنا : كرمُ الأولادُ آباً ، لقوى احتمال أنهم إخوة من أب واحد .

ويجب ترك المطابقة :

١- إن كان معنى التمييز واحداً ليس له أفراد متعددة ومعنى الاسم السابق متعدداً ؛ نحو : كرمُ الأولادُ آباً (إذا كانوا أخوة لأب) .

٢- أو كان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق مفرد ، والتمييز جمع متعدد غير مصدر ، وقصد بجمعه إزالة لبس محتمل ؛ نحو : نظفَ المتعلم أثواباً ، وكرمُ الشريف آباء ، فلو طابق التمييز الاسم السابق لوقع في الوهم أن المقصود ثوب واحد ، وأب واحد . وإزالة هذا الاحتمال جمع التمييز .

٣- أو كان التمييز مصدرًا لا يقصد أن تختلف أنواعه ، نحو : أحسن الجنودُ عملاً .

وتترجح المطابقة في مثل : حسنتُ الفتاة عينا ؛ لأن احتمال اللبس يكاد يكون معدوماً ؛ إذ لا يكاد يخطر على البال أن الحسن مقصور على عين واحدة . ويترجح تركها في : حسُنَ الفتیانُ ، أو الفنيةُ وجهاً ، للسبب السالف .

(ه) يتفق الحال والتمييز في أمور ، ويفترقان في أخرى . وأهم ما يتفقان فيه خمسة أمور :

كلاهما : اسم ، نكرة ، منصوب ، فضلة ، رافع للإبهام .

.....

وأهم ما يختلفان فيه سبعة :

- ١- التمييز لا يكون إلا مفرداً ، أما الحال فقد تكون جملة ، أو شبه جملة .
- ٢- التمييز لا يكون إلا فضلة ، أما الحال فقد يتوقف عليها المعنى الأساسى — كما سبق فى بابها^(١) .
- ٣- التمييز مبين للذوات أو للنسبة ، والحال لا تكون إلا مبنية للهيئات .
- ٤ - تمييز الجملة لا يتعدد إلا بالعطف ؛ نحو : ارتفع النبيل خلقاً ، وعلماً ، وجاهاً . والأحسن فى التمييز المتعدد للمفرد أن يكون تعدده بالعطف . إلا إن كان المراد من التمييز المتعدد المفرد معنى واحداً ، مثل عندى رطل عسلاً سمناً ؛ فيجوز التعدد مع العطف ، وبدونه^(٢) — أما الحال فتتعدد بعطف وبغير عطف ؛ نحو : أقبل المنتصر ، فرحاً ، مسرعاً ، مصافحاً رفاقه ، أو فرحاً ومسرعاً ، ومصافحاً . . . — ومع وجود العاطف لا تسمى فى الاصطلاح « حالاً » وإنما تعرب معطوفاً برغم أنها تؤدى معنى الحال^(٣) وكذلك التمييز .
- ٥ - لا يصح تقديم تمييز المفرد على عامله . والأحسن عدم تقديم تمييز الجملة على عامله ، إذا كان فعلاً مشتقاً ، أو وصفاً يشبهه . أما الحال فيجوز .
- ٦- التمييز فى الغالب يكون جامداً ، أما الحال فتكون مشتقة وجامدة .
- ٧- التمييز لا يكون مؤكداً لعامله — فى الصحيح — والحال قد تكون مؤكدة .

(١) فى ص ٢٨٦ ، ٣١٩ . (٢) سبق فى ص ٣٣١ .

(٣) راجع ما يختص بهذا فى ص ٣٠٣ من باب الحال .

المسألة ٨٩ :

حروف الجر^(١)

يتناول الكلام عليها الأمور الآتية : (وأكثرها دقيق هامّ)

عددتها ، وبيانها — عملها ، وتقسيمها من ناحية هذا العمل ، والأصالة فيه ، أو عدمها ، وما يترتب على ذلك من التعلق بالعامل ، وآثار التعاقب . . . — معاني كل حرف ، ووجوه استعماله . — حذف حرف الجر مع إبقاء عمله — نيابة حرف جر عن آخر .

(١) فأما عددتها وبيانها فالمشهور منها عشرون^(٢) ؛ هي : منْ — إلى — حتى — خلا — عداً — حاشا — في — عنْ — على — مُذْ — مُنْذ — رُبْ — اللام — كى — الواو — التاء — الكاف — الباء — لعل — متى — .

(ب) وأما عملها فهو جرّ آخر الاسم الذى يليها مباشرة^(٣) (أى بغير أن يفصل بينهما

(١) يسميها بعض القدماء : « حروف الإضافة » . لما يأتي في رقم ٤ من هامش ص ٣٤١ ويسميها الكوفيون حروف الصفات .

(٢) لم ندخل في عدادها الحرف : « لولا » الداخلة على ضمير غير مرفوع (عند من يقول بأنه حرف جر شبهه بالزائد — كما سيحىء في ص ٣٥٠ ، فابعد مجرور لفظاً مرفوع محلاً ، على أنه مبتدأ) لأن في هذا تعميقاً .

(٣) ليست حروف الجر وحدها هي السبب أو العامل في جر الاسم ؛ فأسباب جره أو عوامله الأصلية ثلاثة . « أولاً » : حروف الجر فكل حرف منها لا بد له من اسم يجره على الوجه المبين في هذا الباب . « ثانياً » : أن يكون الاسم مضافاً إليه . « ثالثاً » : أن يكون تاماً متبوعاً بمجرور ؛ فالنعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل — مجرورة حتماً إذا كان التابع مجروراً .

بقى سببان آخران للجر ؛ « أحدهما » : الجر على : « التوهم » ، ومن صواب الرأي إهماله ، وعدم الاعتداد به (كما قلنا في ص ٢٧٢ وفي ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩) . والآخر الجر على : « المجاورة » والواجب التشدد في إغفاله ، وعدم الأخذ به مطلقاً (كما أشرنا في الموضع السابق) أما الداعي لاتخاذها سبباً للجر عند القائلين به فورد أمثلة قليلة — وبعضها خطأ ، أو مشكوك في صحة نقله عن العرب — قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره ، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة ؛ منها : هذا جحر ضب — خرب ؛ بجر كلمة : « خرب » مع أنها صفة لكلمة : « جحر » ولا تصلح صفة لكلمة : « ضب » ؛ لأن الضب لا يوصف بأنه خرب .

ومنها قول الشاعر : يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلمهم . . . ؛ بجر كلمة : « كل » مع أنها توكيد لكلمة : « ذوى » المنصوبة ؛ إذ لو كانت توكيد لكلمة : « الزوجات » لقال : كلهن . =

فاصل مطلقاً) جرّاً ظاهراً، أو مقدرّاً، أو محليّاً^(١). فالظاهر كالذى فى قول الشاعر:
إنى نظرتُ إلى الشعوبِ فلمْ أجِدْ كالجَهلِ داءً للشعوبِ ، مُبِيداً
والمقدّر كالذى فى قولهم : ما من فتىّ يستجيب لدواعى الغضب إلا كانت
استجابته بلاء وخسرانا .

والمحلى كالذى فى قولهم : لا أتألم من يسعى بالواقعة بين الناس قدر تألمى
من الذين يعرفونه ، وهم — إلى ذلك — يستجيبون لما يقول . . .

(ج) وتنقسم هذه الحروف من ناحية الاسم الذى تعجّره إلى قسمين ، قسم
لا يجر إلا الأسماء الظاهرة ، وهو : عشرة :

مُذٌ — مُنْذٌ — حتى — الكاف — الواو — رُبٌ — التاء — كى — لعل — متى
وقسم يجر الأسماء الظاهرة والمضمرة ؛ وهو : العشرة الأخرى^(٢) . وسيأتى

= وقد تأول النحاة المثال الأول بأن أصله : هذا جحر ضب خرب الجحر منه ، أو خرب جحره ،
ثم حذف ما حذف ، وبقي ما بقى . واشتد الجدل فى نوع المحذوف وصحته وعدم صحته ، على الوجه المبين
فى المطولات (ومنها الجمع ج ٢ ص ٥٥) .
وقالوا فى المثال الثانى : إنه خطأ أو ضرورة .

واتفق كثير من الأئمة على أن الجر بالمجاورة ضعيف ، أو ضعيف جداً . وعلى هذا لا يصح القياس
عليه . (وقد أعدنا ما سبق — لأهميته — فى أول الجزء الثالث ص ٨) .

(١) الجر المحلى فرع من الإعراب المحلى المختص بالكلمات المبنية ؛ كالضمائر ، وكأكثر أسماء
الإشارة والموصول . . . فيكون لفظ الكلمة مبنياً ؛ لكنه فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب
ما يقتضيه العامل . ويختص كذلك بالحمل المحكية ، وغيرها من الجمل الأخرى التى لها موقع إعرابى ؛
كجملة النعت ، أو الحال . . . كما يكون فى المصادر المنسبكية ، وفى آخر الكلمة المجرورة بحرف جر
زائد ، أو شبيه بالزائد ؛ كما سيأتى فى هذا الباب . وما سبق مبنى على رأى القائل : إن الإعراب المحلى
نوع يختلف عن الإعراب التقديرى (وقد عرض لها الصبان فى الجزء الثانى من حاشيته ، أول باب
الفاعل ، عند الكلام على حكمه : « الرفع » وأوضحنا هـ مفصلاً فى المكان المناسب من الجزء الأول ؛ باب
المعرب والمبنى . . . ص ٥٤ م ٦ و ص ١٣٢ م ١٧ و ٢٢٠ م ٢٣ .

(٢) فى بيان حروف الجر ، والمختص منها بالظاهر دون غيره ، يقول ابن مالك :

هَآكَ حُرُوفُ الْجَرِّ ، وهى : مِنْ ، إِلَى حَتَّى ، خَلَا ، حَاشَا ، عَدَا ، فِى ، عَنْ ، عَلَى .
مُذٌ ، مُنْذٌ ، رُبٌ ، اللَّامُ ، كَى ، وَآوُ ، وَتَا وَالْكَافُ ، وَالْبَاءُ ، وَلَعَلَّ ، وَمَتَى .
بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذٌ ، مُذٌ ، وَحَتَّى وَالْكَافُ ، وَالْوَاوُ ، وَرُبٌ ، وَالتَّاءُ .

وقد اقتصر على سبعة أحرف تجر الظاهر ، وترك ثلاثة ؛ هى : كى ، لعل ، متى . ويقول أيضاً =

الكلام على معنى كل حرف من القسمين ، وعمله .
وتنقسم من ناحية الأصالة وعدمها إلى ثلاثة أقسام ، حروف أصلية ، وحروف زائدة ، وحروف شبيهة بالزائدة .

١- فالحرف الأصلي هو الذى يؤدى معنى جديداً فى الجملة ، ويوصل بين معنى عامله والاسم المجرور به ^(١) ؛ فله مهمتان يؤديهما معاً . وفيما يلى إيضاحهما :
— ١ — فأما من ناحية إفادته معنى جديداً لا يوجد إلا بوجوده فيتجلى فى مثل : « حضر المسافر » ؛ فإن هذه الجملة تبعث فى النفس عدة أسئلة ، قد يكون منها : أحضر المسافر من القرية أم من المدينة ؟ أحضر من بلد أجنبي ، أم غير أجنبي ؟ أحضر فى سيارة ، أم فى طائرة ، أم فى باخرة ، أم فى قطار ؟ أحضر إلى بيته ، أم إلى مقر عمله ؟ ... و ... و ... فإذا قلنا : « حضر المسافر من القرية » وأتينا بحرف الجر الأصلي : « مِنْ » ، وبعده مجروره — فإن بعض النقص يزول ، ويحل محله معنى جديد ، بسبب وجود « من » ، فإنها بينت أن ابتداء المجرى هو : « القرية » . ولم يوجد هذا المعنى إلا بوجودها ، فهى لبيان الابتداء ، وظهر هذا المعنى الجديد على المجرور بها .

وإذا قلنا : حضر المسافر من القرية إلى مقر عمله ، فإن نقصاً آخر يزول ، ويحل محله معنى جديد ، هو : الانتهاء ، بسبب وجود « إلى » ، فقد دلت على أن نهاية السفر هى مقر العمل ، ولولا وجود : « إلى » ما فُهِمَ هذا المعنى الجديد ، فهى لبيان الانتهاء ، وقد ظهر على المجرور بها .

ولو قلنا : حضر المسافر من القرية إلى مقر عمله فى سيارة — لزال نقص آخر ، وحل محله معنى جديد ؛ هو : الظرفية ؛ بسبب وجود حرف الجر الأصلي : « فى » الذى يدل على أن المسافر كان خلال حضوره — فى سيارة تحويه ؛ كما يحوى الظرفُ المظروف ، أى : كما يحوى الوعاءُ الشيء الذى يوضع فيه

وَإِخْصَصَ بَمَدٍّ ، وَمُنْذُ وَقْتًا ، وَبِرُبٍّ مُنْكَرًا . وَالتَّاءُ لِلَّهِ ، وَرَبٍّ وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ : رَبُّهُ فَتَى نَزَرٌ ، كَذَا كَهَا ، وَنَحْوُهُ أَتَى

أى : أن الكاف قد تجر المضر شذوذاً .

(١) إلا الحرف : « على » إذا كان معناه الإضراب فإنه لا يتعلق بهامل ؛ كما سيجىء فى ص ٣٩١ .

وهكذا بقية حروف الجر الأصلية ؛ والشبيهة بها ؛ فإن كلا منها لا بد أن يحمل معه للجملة معنى جديداً من المعاني^(١) التي يختص بتأديتها ، ولا يتكشف هذا المعنى إلا بعد وضع الحرف مع مجروره في الجملة . وعندئذ يتكشف ويتحقق مدلوله على الاسم المجرور به كما سبق^(٢) .

أما وجود الحرف وحده أو مع مجروره بغير وضعهما في جملة ، فلا يفيد شيئاً . هذا من ناحية إفادته معنى جديداً لم يكن له وجود قبل مجيئه .

ب - وأما من ناحية وصله بين معنى عامله والاسم المجرور - وهو ما يسمى : « التعلق بالعامل » - فالنحاة يقولون : إن الداعي القوي لاستخدام حرف الجر الأصلي مع مجروره ، هو الاستفادة بما يجلبه من معنى جديد - كما شرحنا - لكن هذا المعنى الجديد ليس مستقلاً بنفسه ، وإنما هو تكملة فرعية لمعنى فعل أو شبهه . ويوضحون هذا بما يشبه الكلام السابق . ففي مثل : حضر المسافر من القرية - نجد الجار مع مجروره قد أكمل بعض النقص البادى في معنى الفعل : « حضر » ؛ فلولاها لتواردت علينا الأسئلة السالفة ، وبمجيئها انحسم الأمر . فلهذا يقال : الجار والمجرور متعاقد بالفعل : « حضر » ، أى : مستمسك ومرتبطة به ارتباطاً معنوياً كما يرتبط الجزء بكاه ، أو الفرع بأصله ؛ لأن المجرور يكمل معنى هذا الفعل ، بشرط أن يوصله به حرف الجر الأصلي . والنحاة يسمون هذا الفعل^(٣) « عاملاً » ، ويقولون :

إن حرف الجر الأصلي^(٤) بمثابة قنطرة توصل المعنى بين العامل والاسم المجرور ، أو بمثابة رابطة تربط بينهما ؛ ولا يستطيع العامل أن يوصل أثره إلى ذلك الاسم إلا بمعونة حرف الجر الأصلي ؛ فهو وسيط ، أو وسيلة للاتصال بينهما^(٥) .

(١) لكل حرف من حروف الجر الأصلية أو الشبيهة بالأصلية ، عدة معان ، ولكل معنى مقام يناسبه ، وسياق يقتضيه . وسيجيء في ص ٣٥٤ تفصيل هذا . (٢) وقد أسهبنا القول في إيضاح معنى الحرف مطلقاً ، وأن معناه لا يعرف من لفظه فقط ؛ وإنما يعرف بعد وضعه في جملة . وأن هذا المعنى يظهر على ما بعده . . . كل هذا في ج ١ ص ٤٢ م ٥ . (٣) وكذا ما يشبهه .

(٤) إلا الحرف : « على » الذي للإضراب كما سيجيء البيان في ص ٣٩١ . (٥) ولهذا يسميها بعض النحاة : « حروف الإضافة » ، - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٣٣٨ - لأنها إن كانت أصلية (كما جاء في بعض المطولات ومنها : المفصل ج ٢ ص ١١٧) تصيف إلى الأسماء المجرورة بها معاني =

مثال آخر : قعد الرجل . . . أقعد في البيت ، أم في السفينة ، أم في الحقل . . . ؟
 فمعنى الفعل : « قعد » في حاجة إلى تكملة تدعو للإتيان بالجار الأصلي مع مجروره ؛ فإذا قلنا : قعد الرجل في السفينة . . . انكشف المعنى الكامل للفعل : « قعد » بسبب اتصاله بالسفينة وكان هذا بمساعدة حرف الجر الأصلي ؛ إذ ليس من الممكن أن نقول : قعد الرجل السفينة ؛ بإيقاع المعنى على السفينة مباشرة بغير حرف الجر ؛ لأن الاستعمال العربي الصحيح يأبى ذلك ؛ برغم شدة احتياج العامل ؛ وهو هنا الفعل : « قعد » إلى كلمة : « السفينة » ليوقع عليها أثره . لكنه عاجز عن أن يوصله إليها بنفسه ؛ فجاء حرف الجر الأصلي وسيطاً للجمع بينهما ، ومعيناً على تذليل تلك الصعوبة ، ووصل بين معنى الفعل والاسم المجرور بعده . فهو — بحق — أداة اتصال بينهما .

مثال ثالث : نام الوليد . فمعنى الفعل : « نام » معروف ، ولكنه معنى شوبه بعض النقص ؛ إذ لا يدل — مثلاً — على المكان الذي وقع فيه النوم . فالعامل ؛ (وهو هنا الفعل : نام) بحاجة إلى إتمام المعنى بذكر المكان الذي وقع فيه أثره ، فهل نقول : نام الوليد السرير ؟ لا نستطيع ذلك ؛ لأن الأساليب السليمة تأباه ، فالفعل عاجز عن القيام بإيصال معناه المباشر إلى تلك الكلمة ، فنلجأ إلى الوسيط المساعد ؛ وهو حرف الجر الأصلي ؛ الذي يصل بين الاثنين ، فنقول : نام الوليد في السرير . . . و . . . وهكذا .

من كل ما سبق نفهم أن حرف الجر الأصلي مع مجروره إنما يقومان بمهمة مشتركة كانت السبب القوي في مجيئهما ؛ هي إتمام معنى عاملهما ، واستكمال بعض نقصه ؛ وأحدهما — وهو حرف الجر — يقوم بمنزلة الوسيط الذي يصل بينهما . ويعبر النحاة عن هذا تعبيراً اصطلاحياً هو : « أن الجار مع مجروره متعلقان بالعامل^(١) » . فالمراد من تعلقهما به : اتصالهما وارتباطهما به ؛ لتكملة

= الأفعال وشبهها من كل ما يقع عليه التعلق به ولولم يوجد الحرف الأصلي ما تحققت الفائدة الفرعية التكميلية ، ولا صح الأسلوب بعد حذفه وحده وإبقاء مجروره السابق — في غير المواضع التي يصح فيها حذفه ، ويظل ملحوظاً بالرغم من حذفه ، ومعتبراً كالمدكور — . بخلاف غير الأصلي ؛ فإن حذفه وحده لا يفسد الأسلوب ، وفائدته إما جديدة مستقلة لا يقصد منها أن تنتم نقصاً في غيرها ، وإما مؤكدة لمعناه — كما سيبيء في ص ٣٥٠ — لهذا كان ما يسمونه : « التعلق » بالعامل مقصوراً على حرف الجر الأصلي مع مجروره .

(١) إلا الحرف : « على » إذا كان معناه الإضراب — كما أشرنا في هامش صفحتي ٣٤٠ و ٣٤١ — ويجيء البيان في ص ٣٩١ .

معناه على الوجه الذى سلف . كما نفهم أيضاً ما يقولونه من : أن الاسم المجرور بالحرف الأصلي هو بمنزلة « المفعول به » لذلك العامل ؛ لوقوع أثر العامل عليه ؛ كما يقع على المفعول به ؛ فكلاهما يقع عليه أثر عامله ، وكلاهما يتم معنى المتعلق به . إلا أن المفعول به منصوب ، ويصل إليه أثر ذلك العامل مباشرة ، أما الاسم الآخر فجور بحرف الجر الأصلي ، ولا يصل إليه أثر عامله « وهو . المتعلق به » إلا بوسيط (١) .

أنواع العامل (أى : المتعلق به) :

ليس من اللازم أن يكون العامل (أى : المتعلق به) فعلاً ؛ فقد يكون شيئاً آخر يشبهه ؛ كاسم الفعل فى مثل : نَزَلَ فى الباخرة ، بمعنى : انزل فى الباخرة وحيث هَلْ على داعى المروءة ، بمعنى : أقبل على داعى المروءة ، وكالمصدر فى مثل : الأمرُ بالمعروف والنهى عن المنكر دِعامَةٌ من أقوى الدعائم لإصلاح المجتمع ، وكالمشتق الذى يعمل عمل الفعل ؛ نحو : أنا محبٌ لعملى ، فرحٌ به ، متراح لرفاقى فيه . وكذلك المشتق الذى لا يعمل ؛ كاسم الزمان ، واسم المكان . . . ؛ نحو : انقضى مسعاك لتأييد الحق ، وعرفنا مدخلك إلى أعوانه (٢) .

وقد يكون العامل لفظاً غير مشتق ، ولكنه فى حكم المؤول به (أى : يؤدى معنى المشتق) ؛ مثل : أنت عُمُرٌ فى قضائك ؛ فالجار مع مجروره متعلقان بكلمة : «عُمُر» الجامدة ؛ لأنها مؤولة بالمشتق ؛ فهى بمعنى : عادل . ومثل قولهم : قراءة كلام السفهاء عِلْقَمٌ على ألسنتنا . فالجار والمجرور متعلقان «بعلقم» الجامدة ؛ لأنها بمعنى : صعب ، أو شاق ، أو مؤلم ، أو : مُرٌّ . . .

(١) إذا كان بمنزلة المفعول حكماً ومعنى ، فهل يجوز فى جوابه النصب ؟

الإجابة الصحيحة : لا . (راجع ص ١٠٧ م ٦٩ ثم رقم ٢ من هامش ص ١٢٦ م ٧٠ ثم ص

١٣٣ م ٧١ .

(٢) هذا هو الراجح ؛ لأن المشتق غير العامل لا يخلو من رائحة الفعل . (راجع حاشيتى الخضرى والصبان أول باب : «إعمال اسم الفاعل» عند قول ابن مالك :

إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيهِ بِمَعْزِلٍ

حيث علق الجار والمجرور : (عن مضيه) بكلمة : «معزل» التى هى اسم مكان .

والمشهور : أن حرف الجر ومجروره لا يتعلقان بأحرف المعاني ، ولكن هذا المشهور مخالف لما نقلناه عن بعض المحققين ^(١) .

وقد يخلو الكلام من ذكر العامل ^(٢) ؛ لأنه إما محذوف جوازاً ؛ لوجود دليل يدل عليه في مثل : أزورك في مساء الخميس ، أما أخوك في مساء الجمعة ، أى : فأزوه في مساء الجمعة ؛ وإما محذوف وجوباً إذ كان دالاً على مجرد الكون العام ، أى : الوجود المطلق ؛ وذلك في مسائل ؛ أشهرها سبعة :

أَن يقع صفة ، نحو : هذه رسالة في يد صديق عزيز . أو : حالا ؛ نحو : قرأت الرسالة من صديق عزيز . أو : صلة ، نحو : استمتعت بالأزهار التي في الحديقة ؛ أو : خبراً ؛ نحو : السعادة في هدوء النفس . أو : أن يلتزم العرب حذفه في أسلوب معين ؛ كقولهم لمن تزوج : « بالرفاء ^(٣) والبنين » ، أى : تزوجت . . . فلا يجوز في مثل هذا الأسلوب ذكر العامل ؛ لأنه أسلوب جرى مجرى الأمثال ، والأمثال لا تغير .

أو يكون حرف الجر هو « الواو » أو « التاء » المستعملتين في القسم ، نحو : والله لا أبتدىء بالأذى . تالله لأصنعن المعروف . التقدير : أقسم بالله ، أقسم بالله . أو أن يرفع الجار مع مجروره الاسم الظاهر عند من يقول بذلك ^(٤) ؛ بشرط اعتمادهما على استتفهام ، أو نفي ؛ نحو : أفى الله شك ؟ . ما فى الله شك . وإذا كان العامل محذوفاً جاز تقديره فعلاً ، أو وصفاً يشبهه . إلا فى القسم والصلة لغير « أل » الموصولة ؛ فيجب تقديره فيها فعلاً ، لأن جملتى ^(٥) الصلة لغير « أل » ، والقسم لا تكونان هنا إلا جملتين فعليتين ، ولن يتحقق هذا الإبتعاق شبه الجملة بفعل محذوف لا بغيره . وقد سبق أن أوضحنا جواز القول — تيسيراً — بأن الجار والمجرور إذا وقعا صفة ،

(١) راجع إيضاح هذا وتفصيله الكامل فى باب الظرف ص ٢٠٠ م ٧٨ .

(٢) قد يكون تعلق شبه الجملة بالإسناد « أى : بالنسبة الواقعة بين ركني الجملة) وهذا إذا لم يوجد فى الجملة فعل أو شبهه مما يصح التعلّق به ؛ كقول ابن مالك فى باب الاستثناء خاصاً بالأداتين « خلا وعدا » : وحيث جراً فهما حرفان . . . » فالظرف « حيث » متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله : « فهما حرفان » أى : تثبت حرفيهما حيث جراً . وقد سبق تفصيل وإيضاح لهذا فى هامش ص ٢٧٩ .

(٣) الرفاء (بكسر الراء المشددة) هو : التوافق ، والالتزام ، وعدم الشقاق .

(٤) وهو رأى يحسن إغفاله قدر الاستطاعة . لما يقع فيه من بلبلية .

(٥) كما فى ص ٣٤٩ .

أو صلة ، أو خبراً ، أو حالاً — . هما الصفة أو الصلة ، أو الخبر ، أو الحال ، من غير نظر للعامل ، ولا اعتباره واحداً من تلك الأشياء (١) .

ولما كانت العلاقة بين العامل (المتعلق به) ، والجار مع مجروره على ما ذكرنا من الارتباط المعنوي الوثيق — وجب أن ننبه عند التعليق ؛ فنميز العادل الذي يحتاج إلى الجار مع المجرور لتكملة معناه ، من غيره الذي لا يحتاج ؛ فنخص الأول بالتعليق ، ونعطيه ما يناسبه ، دون سواه من العوامل التي لا يصلح لها التعليق .

بيان ذلك : أن الكلام قد يشتمل على عدة أفعال أو غيرها مما يشبهها ؛ فيتوهم من لا فطنة له أن التعليق بكل واحد منها جائز ؛ فيسارع إلى التعليق غير مثبت من حاجة العامل له ، في استكمال المعنى أو عدم حاجته ، وغير ملتفت إلى ما يترتب عليه من فساد المعنى أو عدم فساده ؛ كما يتضح من الأمثلة التالية : « جلست أقرأ في كتاب تاريخي » . فلو تعاق الجار والمجرور : (في كتاب) بالفعل : « جلس » لكان المعنى : جلست في كتاب . . . ، وهذا واضح الفساد . لكن يستقيم المعنى لو تعلقا بالفعل : « أقرأ » .

« قاس الطبيب حرارة المريض ، وكتبها ، بمقياس الحرارة » . فلو تعاق الجار والمجرور بالفعل : « كتب » لكان المعنى : كتب الطبيب حرارة المريض بمقياس الحرارة . وهذا غير صحيح ؛ لأنه لا يقع ، وإنما يصح المعنى بتعلقهما بالفعل : « قاس » ؛ إذ يكون الأصل : قاس الطبيب بمقياس الحرارة — حرارة المريض . وهذا معنى سليم .

ويقول الرصافي :

جهلتُ كجهلِ الناسِ حكمةَ خالقٍ على الخلقِ طُرّاً بالتعاسةِ حاكمٍ
وغايةُ جهدى أنى قد عكمتُهُ حكيماً ، تعالى عن ركوب المظالمِ

فلو تعلق الجار والمجرور : (على الخلق) بالفعل : « جهل » لأدى هذا التعليق إلى فساد شنيع في المعنى ؛ إذ يكون التركيب : جهلت على الخلق جميعاً أى : تكبرت عليهم ، وأسأت إليهم . وهذا غير المراد ، وكذلك لو تعلقا بالمصدر :

(١) سبق هذا في ج ١ ص ٢٧٢ ، ٣٤٦ وسيجيء في رقم ٣ من هامش ص ٣٤٦ كلام هام في هذا

« جَهْلٌ » أو : « حكمة » ... أما لو تعلقا بالوصف المشتق : « حاكم » فإن المعنى يستقيم، ويتحقق به المراد ، إذ يكون التركيب ... حاكم على الخلق طرّاً بالتعاسة ... ومثل هذا يقال في الجار والمجرور : « بالتعاسة » .

فالواجب يقتضى - في كل الأحوال - أن نبحث لحرف الجر الأصلي^(١) مع مجروره عن العامل المناسب لهما، ولا سيما إذا تعددت حروف الجر ومجروراتها ، وتعددت معها الأفعال وأشباهاها^(٢) ، وأن نميزه ونستخلصه من غير المناسب ، ولا نأثر في اختياره بقربه من الجار والمجرور ، أو بعده عنهما ، أو تقدمه عليهما أو تأخره ، أو ذكره ، أو حذفه . وإنما نأثر بشيء واحد ؛ هو ما يكون بين العامل وبينهما من ارتباط معنوى يحتم اتصالهما به .

وفي هذه الحالة التى يتم فيها الجار والمجرور المعنى مع عاملهما يسميان : « شبه الجملة^(٣) التام » فإن لم يكمل بهما المعنى (وقد يكون ذلك لعدم اختيار « المتعلق به » المناسب) سُمّيا : « شبه الجملة الناقص » ، نحو : محمد عنك - الشمس حتى اليوم - النهر بك ... و ... فهذه تراكيب فاسدة ، بخلاف : محمد فى البيت - الشمس على خط الاستواء - النهر لنا^(٤) .

(١) إلا الحرف « على » الذى للإضراب فإنه لا يتعلق ، كما سبق فى هامش ص ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ طبقاً لبيان الآتى فى ص ٣٩١ . (٢) الكثير ألا يتعلق حرفان للجر بعامل واحد إذا كانا بمعنى واحد ، نحو : مررت بأوالد بالأخ ؛ حتى لقد منع بعض النحاة هذا التعليق منعاً باتاً . أما عند اختلاف معنى الحرفين فيجوز تعلقهما بعامل واحد ؛ نحو : مررت بالعربى بالبادية . والحق أن المنع القاطع المطلق مخالف لظاهر كلام الزمخشري فى قوله تعالى : (كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذى رزقنا من قبل) فإنه يفيد الجواز مع كون معنى الحرفين : (من « الأولى والثانية ») واحداً ؛ ذلك لأن الحرف الثانى إنما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالأول ، والأول إنما تعلق به فى حال الإطلاق (راجع شرح التصريح وحاشية ياسين ج ١ باب الحال عند الكلام على الحال مع صاحبها) .

(٣) شبه الجملة قسمان : الظرف ، والجار مع مجروره . وفى باب الصلة - خاصة - يعتبر الوصف الواقع صلة « أل » بمنزلة شبه الجملة . وقد تقدم إيضاح هذا فى الجزء الأول عند الكلام على أنواع الصلة . وسيجىء فى الهامش بعد هذا بيان العلامة التى تميز شبه الجملة التام المفيد مما ليس تاماً ولا مفيداً .

(٤) من المستحسن أن نلخص ما سبق متناثراً فى باب « الموصول » ، و « المبتدأ والخبر » خاصاً بشبه الجملة ؛ من ناحية التعلق ، ووجوب حذف العامل أو جوازه ، وشبه الجملة اللغو والمستقر ... وما يصحب هذا من أحكام هامة . وإنما نعیده بمناسبة الكلام على حروف الجر ، لأن الجار مع مجروره أحد الشطرين اللذين يسميان : « شبه الجملة » ، والشرط الآخر هو : الظرف . - ويزاد عليهما صلة « أل » خاصة كما سبق فى رقم ٣ - فأنسب مكاناً لتسجيل كل ما يختص بشبه الجملة هو : « باب الظرف » ، و « باب حروف الجر » . وإلى هذين البابين =

.....

=قبل غيرها - يتجه نظر الباحث في شبه الجملة ؛ حيث يجب أن يتجمع ويتركز في كل باب ما يناسبه من أحوال شبه الجملة وأحكامه ، دون الاعتماد على المتفرق في الأبواب الأخرى ، لمناسبات طارئة .
قد يقع الظرف ، أو الجار مع مجروره في مواقع إعرابية مختلفة ؛ منها الصلة ، والصفة ، والخبر ، والحال . . . ولا يكون ذلك إلا عند حذف عاملهما . وبشرط أن يكون كل منهما مفيداً بعد حذف العامل الذي يتعلقان به . وأوضح علامة تدل على وجود الفائدة المطلوبة من الظرف ومن الجار مع مجروره ، هو أن يفهم متعلقهما المحذوف بمجرد ذكرهما : ويتحقق هذا في صورتين :

الأولى : أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئاً يدل على مجرد الوجود العام ، أى : الوجود المطلق ، دون زيادة معنى آخر . وهذا يسمى : « الاستقرار العام » أو : « الكون العام » ومعناها : مجرد الوجود .
ففي نحو : (تكلم الذى عندك) لا يفيد الظرف : « عند » شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجوداً مطلقاً من غير زيادة شيء آخر على هذا الوجود ؛ كالأكل ، أو الشرب ، أو القراءة أو غيرها . . .
وهذا هو « الاستقرار العام » أو « الكون العام » كما قلنا ، ولا يحتاج في فهمه إلى قرينة أو غيرها .
وكذلك نحو : (سكت الذى فى الحجرة) أى : الموجود فى الحجرة وجوداً مطلقاً غير مقيد بزيادة شيء آخر ؛ كالنوم أو الضحك ، أو المشى ، وكذلك غيرها من الأمثلة .

ولأن هذا الكون العام واضح « ومفهوم » بداهة وجب حذفه في مسائل ؛ منها ما ذكرناه ، وهو : أن يقع صلة ، أو صفة ، أو خبراً ، أو حالاً . . . إذ لا داعى للإطالة بذكره من غير حاجة إليه .
الثانية : أن يكون متعلقهما أمراً خاصاً محذوفاً جوازاً لوجود ما يدل عليه . ويظهر المتعلق الخاص في المثالين السابقين بأن نقول : تكلم الذى وقف عندك ، وسكت الذى نام فى الحجرة . فكلمة : « وقف » أو : « نام » تؤدى معنى خاصاً هو : الوقوف ، أو : النوم . ولا يمكن فهمه إلا بذكر كلمته فى الجملة ، والتصريح بها . فليس هو مجرد حضور الشخص ، ووجوده المطلقين ؛ وإنما هو الوجود والحضور المقيدان بالوقوف أو بالنوم . ولهذا لا يصح حذف المتعلق الخاص إلا بدليل يدل عليه وعندئذ يجوز حذفه ؛ مثل :
قعد صالح فى البيت ومحمود فى الحديقة ؛ فتقول : بل صالح الذى فى الحديقة . تريد : بل صالح الذى قعد فى الحديقة ؛ فإن حذف المتعلق الخاص بغير دليل كان الظرف والجار مع مجروره غير تامين ؛ فلا يصلحان للصلة ، ولا لغيرها مما سبق ؛ مثل : هذا الذى أمامك ، أو : منك . تريد هذا الذى غضب أمامك ، أو : غضب منك . ومثل : غاب الذى اليوم . . . أو : الذى بك . تريد : غاب الذى حضر اليوم ، والذى استعان بك . فالمتعلق العام المطلق قد زيد عليه هنا ما جعله خاصاً مقيداً .

وظرف المكان هو الذى يكون متعلقة فى الصلة كوناً عاماً واجب الحذف ، أو كوناً خاصاً واجب الذكر إلا عند وجود قرينة ؛ فيجوز معها حذفه أو ذكره . أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقة إلا خاصاً ؛ فلا يجوز حذفه إلا بقرينة ، وبشرط أن يكون الزمن قريباً من زمن الكلام ، نحو : نزلنا المنزل الذى الباردة ، أو : أمس ، أو آتفاً ، (أى : فى أقرب ساعة ووقت منا) . تريد ؛ الذى نزلناه الباردة ، أو أمس ، أو آتفاً . فإن كان زمن الظرف بعيداً من زمن الإخبار بمقدار أسبوع مثلاً ، لم يحذف العامل ؛ فلا تقول يوم الأربعاء : نزلنا المنزل الذى يوم الخميس أو يوم الجمعة . ولم أطلع على تحديد النحاة للزمن القريب أو البعيد ؛ ولكن قد يفهم من أمثلهم أن القريب ما لم يتجاوز يومين ، =

وأن البعيد ما زاد عليهما . وربما كان عدم التحديد مقصوداً منه ترك الأمر للمتكلم والسامع .
 وشبه الجملة بنوعيه يسمى : « مستقراً » (بفتح القاف ، والمراد : مستقر فيه) حين يكون متعلقة كوناً
 عاماً يفهم بدون ذكره . ويسمى : « لغواً » حين يكون متعلقة كوناً خاصاً مذكوراً أو محذوفاً لقرينة تدل
 عليه . وإنما سمي « مستقراً » للأمريين ؛ لاستقرار معنى عامله فيه ؛ أى : فهمه منه ، ولأنه حين يصير خبراً
 - مثلاً - ينتقل إليه الضمير من عامله المحذوف ، ويستقر فيه ، وبسبب هذين الأمرين استحق عامله
 الحذف وجوباً . وسمى « اللغو » لغواً لأن وجوده ضئيل الأثر مع وجود عامله ؛ إذ لا يستقر فيه معنى عامله ،
 ولا يتحمل ضميره . وفي هذه الحالة يكون العامل المملوظ به في الجملة هو الخبر ، أو الصفة ، أو الصلة ،
 أو الحال ويجب ذكره ، ولا يجوز حذفه إلا لقرينة . ولو حذف لوجودها لكان - مع حذفه
 أيضاً - هو الخبر أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال . . . فلا يصح - في رأى الكثيرة - في حالتى
 ذكر الكون الخاص أو حذفه أن يكون الظرف أو الجار مع مجروره خبراً أو نعتاً أو واحداً مما سبق .
 وهذا نوع من التشدد لا داعى له ؛ إذ لا مانع هنا أن نعرب شبه الجملة بنوعيه هو الخبر أو الصفة ، أو
 الصلة ، أو الحال أو غيرها وذلك عندما يحذف جوازاً عامله المعروف ، لأن هذا الإعراب جائز في شبه
 الجملة الذى حذف عامله العام وجوباً - كما سيجىء - فلم لا يجوز هنا ؟
 ويتضح مما سبق أن شبه الجملة بنوعيه لا بد أن يدل في أصله على : « الوجود المطلق » ، ثم يمتاز
 المستقر بدلالته - فوق هذا - على معنى خاص ؛ كالمشى ، والحركة ، وغيرهما مما يزداد عليه فيجعله خاصاً
 مقيداً بعد أن كان عاماً مطلقاً - كما قلنا في رقم ٢٠٤ من هامش ص ٢٠٤ - كما يتضح أن الكون العام واجب
 الحذف مع شبه الجملة ؛ إذ لا فائدة من ذكره ؛ لوجود ما يدل عليه من غير خفاء ، ولا لبس ،
 ولانتقال الضمير منه إلى شبه الجملة . وأن الكون الخاص يجب ذكره حتماً ؛ لعدم وجود ما يدل عليه عند
 حذفه ، فإن وجدت قرينة تدل عليه وتعينه صح حذفه ، مثل : الفارس فوق الحصان ، أى : راكب فوق
 الحصان ، ومن لى بفلان ؟ أى : من يتكفل لى بفلان ؟ والبحترى من الشعراء ؛ أى : معدود منهم .
 ومثل قوله تعالى في القصص : (الحر بالحر) على تقدير : الحر مقتول بالحر ؛ لأن تقدير الكون العام
 في الأمثلة السابقة لا يؤدى المعنى المراد . والمتعلق الخاص المحذوف لوجود قرينة تدل عليه هو الذى
 يعرب - عندهم كما سبق - خبراً ، أو صفة ، أو صلة ، أو حالا . . . لا شبه الجملة . وبالرغم من حذفه
 فإنه لا يخرج الظرف - فى رأيهم - عن اعتباره : « لغواً » . ولا يتناقض مع ما هو ثابت له من أنه :
 « كون خاص » . فالمعول عليه عندهم فى الحكم باللغو راجع إلى خصوص الكون ، وأنه ليس بعام ؛
 سواء أذكر الكون الخاص أم حذف . وفى الحكم بالاستقرار إلى عموم الكون ، وأنه ليس بخاص .
 وينتقلون بعد هذا إلى تقسيمات وتفريعات شاقة ، وأدلة جدلية مرهقة فى إثبات تلك الأقسام والفروع ،
 وفى المفاضلة بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلاً أو اسماً ، وغير هذا مما لا حاجة إليه اليوم ، ولا ضرر
 من إهماله ، بل الخير فى إهماله ، وفى الاختصار - عند حذف العامل - على إعراب الظرف ، والجار مع
 مجروره هو الخبر ، أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال . . . وهو رأى لبعض السابقين ، ولا داعى
 للتشدد فى البحث عن نوع العامل المحذوف مع عدم الحاجة إليه والتسكك بأنه هو الخبر ، أو الصفة
 ولا خير فى ركوب الشطط لإظهار آثاره ، لأن المعنى جلى كامل بدونه . إن ذلك التشدد هو صورة من
 الجانب المعيب فى نظرية العامل النافعة الجميلة . ولم الإعانت وفى استطاعتنا التخفيف والتيسير بغير إفساد ؟
 وقد دعا لهذا بعض القدامى - كما أشرنا - ، وكأورد فى كثير من المراجع الكبيرة ، كالمفصل وغيره . =

== يقول صاحب الفصل (ج ١ ص ٩٠) عند الكلام على أقسام الخبر ما نصه :
 (اعلم أنك لما حذف الخبر الذى هو : « استقر » أو : « مستقر » ، وأقمت الظرف مقامه -
 على ما ذكرنا - صار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه (يريد أن الآثار اللفظية والمعنوية في الجملة
 قد انتقلت إليه) وهو مغاير المبتدأ في المعنى . ونقلت الضمير الذى كان في الاستقرار إلى الظرف ، وصار
 مرتفعاً به ؛ كما كان مرتفعاً بالاستقرار ، ثم حذف الاستقرار ، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره ؛
 للاستغناء عنه بالظرف . وقد صرح ابن جنى بجواز إظهاره . والقول عندى أنه بعد حذف الخبر الذى هو
 الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف - لا يجوز إظهار ذلك المحذوف ؛ لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً ؛
 فإن ذكرته أولاً وقلت زيد استقر عندك - لم يمنع منه مانع .

واعلم أنك إذا قلت : « زيد عندك » فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ؛ سواء أكان فعلاً
 أم اسماً ، وفيه ضمير مرفوع ، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ . وإذا قلت : زيد في
 الدار ، أو : من الكرام ، فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب : « عندك »
 إذا قلت : زيد عندك . ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ (١٠٥)
 هذا ، وهو يشير بقوله : « الجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار . . . » إلى ما هو معروف
 في الاصطلاح النحوي من أن المجرور أصله مفعول به في المعنى ، وحرف الجر أداة لتوصيل أثر الفعل إليه
 كما شرحنا أول الباب . ص ٣٤٣

وعلى هذا يكون ما يدور على الألسنة اليوم عند الإعراب من أن الظرف ، أو الجار مع مجروره
 هو الصلة ، أو الصفة ، أو الخبر ، أو الحال أمراً سائغاً مقبولاً ، ورأياً لبعض القدامى يحمل
 طابع التيسير والاختصار .

فإن وقع أحدهما في تلك المواضع فقد يتعلق بشيء مذكور وقد يتعلق بفعل محذوف أو بمشتق ، أو
 غيره مما يصح التعلق به . ولا يتحتم أن يكون المحذوف فعلاً إلا حين يقع صلة ، - لغير « أل » - لأن الصلة
 لا تكون إلا جملة (والوصف المشتق مع مرفوعه ليس جملة ، ولا يكون صلة لغير « أل » ، كما عرفنا
 في باب الموصول) وكذلك يتحتم أن يكون فعلاً في حالة القسم الذى حذف عامله ؛ لأن جملة القسم أيضاً
 لا بد أن تكون فعلية . كما سبق ص ٣٤٤

وإذا أخذنا بهذا الرأي السهل البسير كانت تسمية الظرف والجار مع مجروره شبه جملة إنما هي من
 قبيل الإبقاء على التسمية القديمة ، ومراعاة أصلها السابق ، أو : لأن كلا من الظرف والجار مع مجروره
 ليس مفرداً في الحقيقة ، بل هو مركب ؛ إذ يحمل معه الضمير المستتر الذى انتقل إليه من العامل المحذوف
 على الوجه الذى بسطناه .

أما التسمية القديمة وأصلها السابق فقد أوضحناها من قبل بما ملخصه :

أن الظرف أو الجار مع المجرور ليس هو الخبر ، ولا الصفة ، ولا الصلة ، ولا الحال
 في رأى جمهورهم . وإنما الخبر وغيره في الحقيقة لفظ آخر محذوف يتعلق به الظرف والجار الأصلي مع مجروره ؛
 إذ لا مهمة لشبه الجملة إلا إتمام المعنى في غيره ، لهذا لا بد لنوعيه أن يتعلق بفعل أو بما يشبهه ؛ ليتم بهما

وحروف الجر السابقة كلها أصلية أربعة هي : « من » ، و « الباء » و « اللام » و « الكاف » ؛ (وهذه الأربعة تستعمل أصلية حيناً ، وزائدة حيناً آخر ، وإلا « لعل » و « رُبَّ » ؛ فإنهما حرفا جر شبيهان بالزائد ، وكذا : « لولا » في رأى أشرنا إليه من قبل ^(١) . ومن النحاة من يجعل : خلا ، وعدا ، وحاشا ، من حروف الجر الشبيهة بالزائدة . لكن لا داعى للعدول عن اعتبارها حرفاً أصلية ؛ لما سبق ^(٢) في باب الاستثناء . وسيجيء تفصيل الكلام عن معانى حروف الجر الأصلية وعملها في الموضع الخاص بهذا من الباب ^(٣) .

٢- وحرف الجر الزائد لا يفيد معنى جديداً ، وإنما يُقَوِّى المعنى القائم في الجملة كلها ؛ سواء أكان المعنى إيجابياً أم سلبياً ، ولهذا لا يحتاج إلى شيء يتعلق به ، نحو : كفى بالله شهيداً ، بمعنى : يكفى الله شهيداً ؛ فقد جاءت « الباء » الزائدة لتنفيد تقوية المعنى الموجب وتأكيده ؛ فكأنما تكررت الجملة كلها لتقوية إثباته وإيجابه . ومثل : ليس من خالق إلا الله . أى : ليس خالق إلا الله ، فأتينا

المعنى - للأسباب الموضحة في أول هذا الباب ، وفي باب الظرف - ، والمحذوف قد يكون فعلاً فقط (أما فاعله فقد استقر في شبه الجملة) وقد يكون - في غير الصلة والقسم - شيئاً آخر ، فإن لم يكن في الكلام ما يصلح أن يكون عاملاً يتعلق به الظرف أو الجار مع مجروره كما في مثل : الغزال في الحديقة ، فأين يكون العامل ؟ فلما كان التعلق واجباً ، وكان العامل غير موجود وجب تقديره محذوفاً ؛ إما فعلاً مع فاعله ، أى : جملة فعلية ، مثل : استقر ، أو : ثبت أو حصل أو كان ، بمعنى : وجد ، (وهى التامة) . وإما اسماً مشتقاً ؛ مثل : مستقر ، أو : كائن المشتقة من « كان » التامة ، وإما اسماً آخر يصلح عاملاً . وإما النسبة (أى : الإسناد) طبقاً لما هو مشروح في رقم ٢ من هامش ص ٣٤٤ . فليس الخبر - أو غيره . . . - عندهم هو الظرف نفسه ، أو الجار مع مجروره مباشرة : وإنما الخبر هو المحذوف ، ويتعلق به كل واحد من هذين . ولما كان كل منهما صالحاً لأن يتعلق بالفعل المحذوف ، ويدل عليه وعلى فاعله بغير خفاء ولا لبس - كان شبه الجملة بمنزلة النائب عنهما ، والقائم مقامهما ، والفعل مع فاعله جملة ، فأناب عنها وقام مقامها - فهو شبيه بها . لذلك أسموه : « شبه الجملة » .

وأصحاب هذا رأى يقولون إن الضمير الفاعل للعامل المحذوف قد انتقل بعد ذلك كله إلى شبه الجملة ، أى : بعد أن تمت المشابهة . وبسبب انتقال الضمير إلى شبه الجملة ، وصحة تعلقه بالمشتق سموه : « شبه الوصف » أيضاً كما سبق في هامشى ص ٢٩٣ و ٣٠٠ . وقد أوضحنا سبب تعلق الظرف ، وطريقته وما يتصل بهذا في بابيه من هذا الجزء كما أوضحنا هنا في هذا الباب أمرهما مع الجار والمجرور .

(١) رقم ٢ من هامش ص ٣٣٨ م ٨٩ وتفصيل هذا في الجزء الأول عند الكلام على الحرف ص ٤٣ وما بعدها م ٥ . (٢) رقم ٢ من هامش ص ٢٧٨ . (٣) ص ٣٥٤ وما بعدها .

بالحرف الزائد : « من » : لتقوية ما تدل عليه الجملة كلها من المعنى المنفى ، وتأکید ما تتضمنه من السلب .

ولا فرق في إفادة التقوية بين أن يكون الحرف الزائد في أول الجملة ، أو في وسطها ، أو في آخرها ؛ نحو : بحسبك الأدب — كفى بالله شهيداً — الأدب بحسبك . . . وقد تكون زيادة الحرف واجبة لا غنى عنها ؛ كزيادة « باء الجر » بعد صيغة « أفعل » للتعجب القياسي ؛ نحو : أكرم بالعرب^(١) .

وإنما لم يتعلق الجار الزائد مع مجروره بعامل لأن التعلق والزيادة متعارضان ؛ إذ الداعي للتعلق هو الارتباط المعنوي بين عامل عاجز ناقص المعنى واسم يكمله لا يصل إليه أثر ذلك العامل إلا بمساعدة حرف جرّ أصلي ، أما الزائد فلا يدخل الكلام ليعين على الإكمال وإيصال الأثر من العامل العاجز إلى الاسم المجرور ، وإنما يدخل الكلام لتأكيد معناه ، وتقويته ، لا للربط .

طريقة إعراب الاسم المجرور بالحرف الزائد :

لا بد في الاسم المجرور بالحرف الزائد أن يكون مجروراً في اللفظ فقط ، وأن يكون — مع ذلك — في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ على حسب مقتضيات العوامل . فله إعراب لفظي ، وآخر محلي معاً . ففي مثل . « كفى بالله شهيداً » تعرب « الباء » حرف جر زائد — « الله » مجرور بها ، في محل رفع ؛ لأنه فاعل ، إذ الأصل : كفى الله . . .

وفي مثل : « بحسبك الأدب » . « الباء » : حرف جر زائد ، « حسب » مجرورة بها ، في محل رفع ؛ لأنها تصلح مبتدأ ؛ إذ الأصل : بحسبك الأدب . . . وهكذا . فحرف الجر الأصلي والزائد يشتركان في أمر واحد ، هو : أن كلا منهما لا بد أن يجرّ الاسم بعده . ويختلفان في ثلاثة أمور :

في أن الحرف الأصلي لا بد أن يأتي بمعنى جديد لم يكن في الجملة قبل مجيئه ، أما الحرف الزائد فلا يأتي بمعنى جديد ، وإنما يؤكد ويقوى المعنى الموجود من قبل . والحرف الأصلي مع مجروره لا بد أن يتعلّق^(٢) بعامل ، أما الحرف الزائد ومجروره فلا يتعلّقان . والحرف الأصلي يجرّ الاسم بعده لفظاً دون أن يكون له محل آخر من الإعراب ، وتوابعه مجرورة اللفظ مثله ، ولا محل لها . أما الزائد فلا بد أن يجرّ

(١) بشرط دخولها على اسم صريح ، لا مؤول من أن وأن وصلتهما كما سيحىء عند الكلام على « الباء » في حروف الجر ص ٣٧٠ . وانظر ص ١٣٦ ثم رقم ٣ من هامش ص ٤٠٦ للاهمية .

(٢) إلا الحرف : « على » الذي للإضراب — (انظر ص ٣٩١) .

الاسم لفظاً ، وأن يكون له مع ذلك محل من الإعراب . وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز فيه أمران ؛ إما الجر مراعاة للفظ المتبوع ، وإما حركة أخرى يراعى فيها محل المتبوع لا لفظه ؛ ففي مثل : كفى بالله القادر شهيداً . يصح في كلمة : « القادر » الجر تبعاً للفظ « الله » المجرور لفظاً ، ويجوز الرفع تبعاً لمحله ؛ باعتباره فاعلاً . ومثل هذا يعجرى في سائر التوابع .

وأشهر حروف الجر الزائدة : من° — الباء — اللام — الكاف وسيأتى معنى كل وعمله في المكان الخاص بذلك^(١) .

٣ — وحرف الجر الشبيه بالزائد يعجر الاسم بعده لفظاً فقط ، ويكون له مع ذلك محل من الإعراب^(٢) — كالزائد — ، ويفيد الجملة معنى جديداً لا معنى فرعياً مكملًا لمعنى موجود ، ولهذا لا يحتاج — مع مجروره — لشيء يتعلق به ، لأنّ هذا الحرف لا يُستخدم وسيلة للربط بين عامل عاجز ناقص المعنى ، واسم آخر يتمم معناه . ومن أمثله^(٣) : رَبٌّ — لعل — (وكذا «لولا» ، عند فريق من النحاة) . نحو : ربّ غريبٍ شهمٌ كان أنفع من قريب — رب صديق أمينٌ كان أوفى من شقيق . فقد جر الحرف : رَبٌّ ، الاسم بعده في اللفظ . وأفاد الجملة معنى جديداً ؛ هو : التقليل . ولم يكن هذا المعنى موجوداً . (وسيجيء تفصيل الكلام على هذا الحرف من ناحية معناه وعمله وكل ما يتصل به في موضعه الخاص)^(٣) .

طريقة إعراب الاسم المجرور بحرف الجر الشبيه بالزائد :

حرف الجر الشبيه بالزائد يعجر الاسم بعده لفظاً فقط ، ويكون لهذا الاسم محل من الإعراب ؛ فهو في هذا شبيه بالحرف الزائد — كما أسلفنا — . ففي المثالين السابقين ؛ تُعرب « رَبٌّ » حرف جر شبيه بالزائد . وكلمة : « غريب » أو : « صديق » — مجرورة بها في محل رفع ، لأنها مبتدأ . وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز الجر مراعاة للفظ المتبوع ، وجاز ضبطه بحركة تناسب محله . ففي

(١) ص ٣٥٤ وما بعدها .

(٢) سبقت الإشارة في ص ٢٧٨ و ٣٥٠ إلى أن الأفضل إهمال الرأى الذى يدخل : خلا وعدا وحاشا في حروف الجر الشبيهة بالزائدة ، لما فيه من تضيق وتعقيد لا داعي لها . فاعتبارها حروف جر أصلية أيسر وأوضح .

(٣) انظر الكلام على : «رب» ص ٣٩٩ .

المثاليين السابقين نقول : رُبَّ غريبٍ شهيمٍ كان أنفع من قريبٍ - رُبَّ صديقٍ مهذبٍ كان أوفى من شقيقٍ ؛ بجر كلمتي : « شهيم » ، و « مهذب » مراعاة للفظ المنعوت ، أو رفعهما مراعاة لمحلّه .

مما سبق نعلم أن الشبيه بالزائد يشبه الأصلي في أمرين ؛ هما : جر الاسم بعده ، وإفادة الجملة معنى جديداً . ويخالفه في أمرين ؛ هما : عدم تعلقه هو ومجروره بعامل ، وأن لمجروره محلا من الإعراب فوق إعرابه اللفظي .

وأن الشبيه بالزائد يشارك الزائد في أمور ثلاثة ؛ هي : جر الاسم لفظاً فقط ، واستحقاق هذا الاسم للإعراب المحلي . وعدم حاجة الجار مع مجروره إلى متعلق .

ويخالفه في أمر واحد ؛ هو : إتيانه بمعنى جديد ، أما الزائد فلا جديد معه ، وإنما يستخدم للتقوية والتأكيد .

وتتلخص أوجه المشابهة والمخالفة بين الأنواع الثلاثة فيما يأتي :

| الأحكام الخاصة بكل نوع | | | | نوع الحرف |
|-----------------------------|-----------------------------------|----------------------------|----------------------|-------------------------|
| يحتاج مع مجروره لمتعلق | لا يكون للمجرور محل إعرابي . | يجر الاسم بعده لفظاً فقط . | يأتي بمعنى جديد - | حرف الجر الأصلي |
| لا يحتاج مع مجروره لمتعلق . | يكون للمجرور محل إعرابي بعد ذلك . | يجر الاسم بعده لفظاً . | لا يأتي بمعنى جديد - | حرف الجر الزائد |
| لا يحتاج مع مجروره لمتعلق | يكون للمجرور محل إعرابي بعد ذلك . | يجر الاسم بعده لفظاً . | يأتي بمعنى جديد - | حرف الجر الشبيه بالزائد |

المسألة ٩٠ :

د - معاني ^(١) حروف الجر ، ووجوه استعمالها

المشهور من حروف الجر - عشرون ، سردنا أسماءها ^(٢) ، وأنواعها الثلاثة .
ونشير إلى أمرين .

أولهما : أن كل حرف من هذه العشرين ، قد يتعدد معناه ، وقد يشاركه غيره في بعض هذه المعاني ، أى : أن المعنى الواحد قد يؤديه حرفان أو أكثر . وللمتكلم أن يختار من الحروف المشتركة في تأدية المعنى الواحد أو غير المشتركة ، ما يشاء مما يناسب السياق . غير أن الحروف المشتركة في تأدية المعنى الواحد قد تتفاوت في هذه المهمة ، فبعضها أوضح وأقدر على إظهاره من غيرها ، لكثرة استعمالها فيه ، وشهرتها به . وهذه الكثرة والشهرة ، تختلف باختلاف العصور والطبقات ، ومن ثمَّ كان من المستحسن - بلاغة - اختيار الحرف الأوضح والأشهر ، دون الحرف الغريب ، أو غير المألوف ، ورغم صحة استعمال الاثنين .
ثانيهما : أن بعض حروف الجر يكثر استعماله في الجر حتى يكاد يقتصر عليه ؛ مثل : من ، إلى ، عن ، رُبَّ . . . وبعضاً آخر يقل استعماله فيه ؛ وهذا ستة أحرف ؛ خلا - عدا - حاشا - كى - لعل - متى .

غير أن الذى يكثر استعماله في الجر والذى لا يكثر - سيان ، من ناحية أن استخدامهما في الموطن المناسب للمعنى قياسى ، لا يمنع منه مانع ؛ حتى القلة المشار إليها ؛ فإنها ليست من النوع الذى يمنع القياس والمحاكاة ، إذ هى قلة نسبية لا ذاتية ^(٣) (أى : أنها تعتبر قليلة إذا قيست بالنوع الآخر الكثير ، وليست قليلة في ذاتها ، بل كثيرة بغير تلك الموازنة) .

(١) سبق بيان المراد من معنى الحرف ، في رقم ٢٠١ من هامش ص ٢٤١

(٢) في ص ٣٣٨ م ٨٩ .

(٣) انظر الأشموفى ج ٢ أول باب الإضافة عند بيت ابن مالك : « وربما أكسب ثان أولاً . . »

وقد أشرنا إلى هذا المعنى في مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب ، ومنها رقم ٢ من هامش ص ٢٨٩ ، ومنها مع الإيضاح ج ٣ ص ٧٤ م ٩٤ .

فأما الثلاثة الأولى من القسم القليل فقد سبق إيفائها حقها من الإبانة والتفصيل في باب الاستثناء. (١)
وأما «كى» فحرف جر أصليّ للتعليل لا يعجر إلا أحد ثلاثة أشياء :

الأول : « ما » الاستفهامية التي يُسأل بها عن سبب الشيء وعلة ؛ كأن يقول شخص : قد لازمت البيت أسبوعاً . فيسأله آخر : كيّمه (٢) ؟ بمعنى : لِمَه ؟ أى : لماذا ؟ . ومثل : أقصد الريف كل أسبوع ؛ فيقال : كيّمه ؟ أى : لِمَه ؟ . و « كى » هذه تسمى : « كى التعليلية » ، لأنها تدخل على استفهام يسأل به عن العلة والسبب . كما سبق ، فهي بمنزلة اللام الجارة التي تسمى : « لام التعليل » في معناها وعملها .

الثاني : « ما » المصدرية مع صلتها (٣) ؛ فتجر المصدر المنسبك منها معا ؛ مثل : أحسن معاملة الناس كى ما تسلم من أذاهم ، أى : لسلامتك من أذاهم . وتسمى : « كى المصدرية » : لجرها المصدر المنسبك من الحرف المصدرى مع صلتها ؛ فهي مثل لام التعليل معنى وعملا .

الثالث : « أن » المصدرية مع صلتها (٣) ؛ فتجر المصدر المنسبك منها معاً ؛ والغالب في هذه الصورة إضمار « أن » بعد « كى » ؛ مثل : أحسن السكوت كى تحسن الفهم ، والأصل كى : أن تحسن الفهم ، فالمصدر المنسبك من « أن » المضمر وصلتها في محل جر بالحرف : « كى » (٤) ، وهى أيضاً مثل لام التعليل معنى وعملا . أى : أنها في المواضع الثلاثة السابقة تؤدي معنى

(١) ص ٢٧٧ م ٨٣ وأن الأفضل اعتبارها حروف جر أصلية ، لا شبيهة بالزائدة كما أشرنا قريباً (ص ٢٧٧ و ٣٥٠) .

(٢) أصل الكلام : كيّمه ؟ أى : لما ؟ . ومن المعروف أن « ما » الاستفهامية إذا جُرت تحذف ألفها . ويحل محل الألف « هاء السكت » الساكنة ، بشرط أن تكون هذه الزيادة في حالة الوقف على « ما » ، دون حالة اتصالها بما بعدها من الكلام .

(٣) سبق تفصيل الكلام على « ما » المصدرية بنوعها ، ومعناها ، وطريقة استعمالها ، وصوغ المصدر منها ، وكذا أن ، في ج ١ باب الموصول ص ٢٦٩ م ٢٧ .

(٤) هناك مذهب ؛ يجعل « كى » هى الناصبة المصدرية ، وقبلها لام التعليل مقدرة في هذا المثال وغيره مما لا يظهر فيه « أن » الناصبة ، كما سيجيء في الصفحة التالية ولا مانع من الأخذ به . وهو ملخص لما في ج ٤ باب إعراب الفعل : (قسم النواصب) .

واحدًا وعملاً واحدًا^(١)

ومما تقدم نعلم أن : « كى » لا تجر اسماً معرباً ، ولا اسماً صريحاً .

وأما لعل^(٢) . فحرف جر شبيه بالزائد ، ومعناه الكثير هو : الترجى والتوقع^(٣) نحو : لعل الغائب قادمٌ غداً ، فكلمة : « لعل » حرف جر شبيه بالزائد « الغائب » مجرور بها لفظاً في محل رفع مبتدأ ، « قادم » خبره . غداً ظرف زمان منصوب على الظرفية .

وأما « متى » فحرف جرّ أصلي^(٤) ومعناه : الابتداء — غالباً — نحو : قرأت الكتاب متى الصفحة الأولى حتى نهاية العشرين . أى : من ابتداء الصفحة الأولى . . .

إلى هنا انتهى الكلام على الحروف التى تستعمل قليلاً فى الجر .

(١) يكثر فى الأساليب الفصيحة القياسية إما وقوع لام الجر قبل : « كى » مباشرة ؛ مثل : تنقلت فى البلاد ؛ لكى أستفيد خبرة . وإما وقوع « أن » المصدرية بعدها ، دون أن تسبقها لام الجر ، مثل : أتجنب السهر الطويل ؛ كى أن أحتفظ بقوى ونشاطى ، وإما أن تقع قبلها لام الجر وبعدها « أن » المصدرية (وهذه الصورة قليلة بالنسبة للسابقتين) مثل : أوأظب على نوع من الرياضة البدنية ؛ لكى أن أفيد جسمى . فإن وجدت « لام » الجر وحدها قبل : « كى » وجب اعتبار « كى » حرفاً مصدرياً ناصباً بنفسه ؛ فيكون مثل « أن » المصدرية ؛ معنى وعملاً ؛ لأن حرف الجر لا يدخل — فى الغالب — على مثله إلا لتوكيد لفظى . وإن وقعت بعدها : « أن » المصدرية ولم تسبقها « لام » الجر وجب اعتبارها حرف جر كـ « لام » التعليل معنى وعملاً — لأن الحرف المصدرى — لا يدخل على نظيره إلا لتوكيد لفظى فى الغالب . وإن توسطت بينهما — وهذا قليل كما سبق — فالأحسن اعتبارها جارة للمصدر المنسبك بعدها مع تأكيدها للام الجر قبلها . ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة « بأن » بعدها ، والمصدر المنسبك مجرور باللام التى قبلها .

فإن لم توجد « لام » الجر قبلها ، ولا « أن » بعدها جاز اعتبارها مصدرية بتقدير « اللام » قبلها ، أو حرف جر بتقدير : « أن » بعدها .

(٢) فيها لغات أربع : إثبات اللام الأولى مفتوحة ، مع تشديد الثانية مفتوحة أو مكسورة ، وحذف الأولى مع تشديد الثانية مفتوحة أو مكسورة ؛ فهذه اللغات الأربع هى التى تستعمل فى الجر دون غيرها من باقى اللهجات . واستعمالها حرف جر مقصور على قليل من العرب . وهو — مع جوازه — غير خفيف على الأسماع ولا سائق اليوم .

(٣) سبق (فى الجزء الأول ، باب : « إن ») أن الترجى أو التوقع هو : انتظار حصول شئ مرغوب فيه ، ميسور التحقق ، ولا يكون إلا فى الأمر الممكن . « ولعل » قد تكون أحياناً للتعليل ، أو : الظن . . .

(٤) يستعمله قليل من العرب دون كثيرهم . ومع جواز استعماله لا تتراح له الأذن اليوم ؛ لغرابته .

وننتقل إلى الكلام على الحروف الكثيرة الاستعمال فيه فنوضح معنى كل واحد ، وما قد يتصل بعمله .

من^١ : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصلياً وزائداً ويتردد بين معان عشرة :

١- التبعض ، أى : الدلالة على البعضية ، وعلامتها : أن يكون ما قبلها جزءاً من الجورر بها ، مع صحة حذفها ووضع كلمة : «بعض» مكانها ؛ نحو : خذ من الدراهم . وكقولهم : ادّخِرْ من غناك لفقرك ، ومن قوتك لضغفك فلما أخذ بعض الدراهم ، والمدّخر بعض الغنى والقوة . ويصح وضع كلمة : «بعض» مكان كلمة : «من» .

٢- بيان^(١) الجنس ، وعلامتها : أن يصح الإخبار بما بعدها عما^(٢) قبلها ؛ كقولهم : اجتنب المستهترين من الزملاء . فالزملاء فئة من جنس عام هو : المستهترون فهي نوع يدخل تحت جنس «المستهترين» الشامل للزملاء وغير الزملاء . وكقولهم : تخير الأصدقاء من الأوفياء أى : الأصدقاء الذين هم جنس ينطبق على فئة منهم : لفظ : «الأوفياء» . وهو يشمل بعمومه الأوفياء وغيرهم .

٣- ابتداء الغاية^(٣) فى الأمكنة كثيراً ، وفى الأزمنة أحياناً . وهذا المعنى أكثر معانيها استعمالاً ؛ فمثال الأولى قوله تعالى : (سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله . . .) ونحو : جاءتنى رسالة من فلان . ومثال الثانية قولهم : فلان ميمون الطالع من يوم ولادته ، راجع العقل من أول نشأته

٤- التوكيد ؛ (ولا تكون معه إلا زائدة) وزيادتها إما للنص على عموم

(١) أى : بيان أن ما قبلها - فى الغالب - جنس عام يشمل ما بعدها . فاقبلها أكثر وأكبر ؛

كالمثال ؛ السابق وقد يكون العكس ، نحو : هذا السوار من ذهب ، وهذا الباب من خشب .

(٢) له علامة أخرى : أن يصح حذف «من» ووضع اسم موصول مكانها مع ضمير يعود على ما قبلها . هذا إن كان ما قبلها معرفة ، فإن كان نكرة فعلايتها أن يخلفها الضمير وحده ؛ نحو : أساور من ذهب ، أى : هى ذهب .

(٣) معنى الغاية هنا - كما سيحىء فى رقم ٢ من هامش ص ٣٦ - : المسافة والمقدار . وليس المراد معناها الحقيقى الذى هو آخر الشيء ؛ فالتسمية هنا من تسمية الكل باسم الجزء .

ومعناها هنا يختلف عنه فى الظروف على حسب ما هو مبين فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣٢ م ٧٩ .

المعنى وشموله كل فرد من أفراد الجنس ، وإما لتأكيد ذلك العموم والشمول إذا كانا مفهوميين من الكلام قبل دخولها . فالأول مثل : ما غاب من رجل . وأصل الجملة : ما غاب رجل . وهى جملة قد يفهم منها أن نفي المعنى منصَّبٌ على رجل واحد دون ما زاد عليه . أى : أن رجلاً واحداً لم يغِبْ ، وأن من الجائز غيابَ رجلين أو رجال .

والسبب فى اختلاف الفهم أن كلمة : « رجل » النكرة ، ليست من النكرات الملازمة للوقوع بعد النفي ، (وهى النكرات القاطعة فى الدلالة على العموم والشمول بعد ذلك النفي ، ويتحتم أن ينصبَّ النفي الذى قبلها على كل فرد من أفراد مدلولها ؛ وأن يمتنع معه الخلاف فى الفهم ؛ مثل : كلمة : أحد ، وديّار ، وعَرِيب) . وإنما هى من النكرات التى قد تقع بعد النفي ، أو لا تقع . وإذا وقعت بعده لم تفد العموم والشمول الإفادة القاطعة التى تشمل كل فرد ، — إلا بقرينة — وإنما تفيدهما مع احتمال خروج بعض الأفراد من دائرة المعنى المنفى كما أوضحنا . فإذا أردنا إزالة هذا الاحتمال ، وجعلَ المعنى نصّاً فى العموم والشمول على سبيل اليقين — أتينا بالحرف الزائد : « مِنْ » ووضعناه قبل هذه النكرة مباشرة ، وقلنا : ما غاب من رجل ؛ وعندئذ لا يختلف الفهم ، ولا يتنوع ؛ إذ يتعين أن يكون المراد النص على عدم غياب فرد وما زاد عليه من أفراد الرجال ، ومن ثمّ لا يصح أن يقال : ما غاب من رجل ، وإنما غاب رجلان أو أكثر ، منعاً للتناقض والتخالف ، فى حين يصح هذا قبل مجيء « من » الزائدة ، لأن الأسلوب قبل مجيئها يحتمل أمرين ؛ نفي الواحد دون ما زاد عليه ؛ ونفيه مع ما زاد عليه معاً ، كما أسلفنا . وهذا معنى قولهم : (« من » الزائدة تفيد النص على عموم الحكم وشموله كل فرد من أفراد الجنس إذا دخلت على نكرة منفية لا تقتضى وجود النفي الدائم الشامل قبلها اقتضاءً محتوماً) .

وأما الثانى وهو التأكيد فمثل : ما غاب من ديّار ؛ من كل كلام مشتمل على نكرة لا تستعمل إلا بعد النفي أو شبهه (مثل : أحد — عريب — ديّار ... و ...) فإنها بعده تدل دلالة قاطعة على العموم والشمول ، أى : أن كل نكرة من هذه النكرات ونظائرها لا يراد منها فرد واحد من أفراد الجنس يتنقّى عنه المعنى ، وإنما

يراد منها الواحد وما زاد عليه . ففي المثال السابق قَطَعَ ويقين بأمر واحد ؛ هو :
عدم غياب فرد أو أكثر من أفراد الرجال ؛ فكل الأفراد حاضرون : ولا مجال
لاحتمال معنى آخر ، فإذا أتينا بحرف الجر الزائد « من » وقلنا : ما غاب من
ديَّار — لم يفد الحرف الزائد معنى جديداً ، ولم يحدث دلالة لم تكن قبل مجيئه ،
ولنما أفاد تقوية المعنى القائم وتأكيده ، وهو النص على شمول المعنى المنفى وتعميمه ؛
بحيث ينطبق على الأفراد كلها فرداً فرداً .

والفصيح الذى لا يحسن مخالفته عند استعمال « مِنْ » الزائدة أن تقع بعد
نفي^(١) أو شبهه (وهو هنا : النفي^(٢) وبعض أدوات الاستفهام) وأن يكون الاسم المجروبها
نكرة . وهذا الاسم يكون مجروراً فى اللفظ لكنه مرفوع المحل ؛ إما لأنه مبتدأ أو أصله
مبتدأ ؛ فى مثل قولهم : هل للواشى من صديق ؟ وما من صاحب للنام ، وإما لأنه
فاعل ؛ فى مثل قولهم : ما سعى من أحد فى الشر إلا ارتد إليه سعيه . وقد يكون
مجروراً فى اللفظ منصوب المحل ، إما لأنه مفعول به ، كقولهم : تأمل هذا الكون العجيب هل
ترى من نقص أو قصور ؟ وهل تظن من أحد يقدر على هذا الإبداع إلا الله ؟ وإما
لأنه مفعول مطلق ، نحو قوله تعالى : (ما فرَّطنا فى الكتاب من شيء) ، أى :
من تفريط .

ومن النادر الذى لا يقاس عليه ، زيادتها فى غير هذه المواضع الأربعة التى يكون
الاسم فيها مجروراً لفظاً كما سبق ، لكنه فى محل رفع مبتدأ ، الآن أو بحسب أصله . أو
فاعل ، أو فى محل نصب ؛ لأنه مفعول به ، أو مفعول مطلق و

وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز فى التابع أمران ؛ الجر مراعاة للفظ
المتبوع ، والرفع أو النصب مراعاة لمحلّه ؛ نحو : ما للواشى من صديق مخلص

(١) فلا تزداد فى الإثبات إلا فى تمييز « كم » الخبرية إذا كان مفصلاً منها بفعل متعد ؛ نحو
قوله تعالى : (كم تركوا من جنات وعيون) . وقد وردت زيادتها فى قول زهير :

ومهما تكن عند امرئ من خليقة — وإن خالها تخفى على الناس — تعلم

فقد أجاز النحاة أن تكون : « من » زائدة : بعد : « مهما » — وسيجىء هذا فى ج ٤ ص ٣٢٦ م
١٥٥ باب الجواز م و ص ٣٨١ م ١٦١ باب « أما » .

(٢) مثال النفى : لا تظلم من أحد . ومثال الاستفهام (ولا يكون إلا « بالهمزة » أو : هل)
هل جاءك أو أجاءك من بشير ؟

بجر كلمة : « مخلص » ، أو برفعها ؛ باعتبارها نعتاً لكلمة : « صديق » ، وكذا بقية التوابع ، وباقي الأمثلة المختلفة وأشباهاها .

٥- أن تكون بمعنى كلمة : « يدل » بحيث يصح أن تحل هذه الكلمة محلها . كقوله تعالى : (أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) ، أى : بدل الآخرة .

٦- أن تكون دالة على الظرفية^(١) . (أى : على أن شيئاً يحويه آخر ، كما يحوى الإناء ما فى داخله ، أو : كما يحوى الظرف - وهو الغلاف - المظروف ، (وهو الشيء الذى يوضع فيه) ، نحو : ماذا أصلحت من حقلك ، وغرست من جوانبه ؟ أى : فى حقلك . . . فى جوانبه .

٧- إفادة التعليل . فتدخل على اسم يكون سبباً وخلة فى إيجاد شيء آخر ، نحو : لا تقوى العين على مواجهة قرص الشمس ؛ من شدة ضوئها ، ونحو : من كدك ودأبك أدركت غايتك . أى بسبب شدة ضوئها . . . وبسبب كدك . . .

٨- إفادة المجاوزة^(٢) ، فتدخل على الاسم للدلالة على البعد الحسى أو المعنوى بينه وبين ما قبله . . . نحو قوله تعالى : (قد كُنَّا فى غفلة من هذا) ، أى : عن هذا ، بمعنى بعيدين عنه ، وقوله تعالى : (فويلٌ للقاسيةِ قلوبهم من ذكرِ الله) . . . أى : عن ذكر الله .
ومثل : كلام الحمقى بمعزل من الصواب ، أى : عن الصواب . . .

(١) فتكون بمعنى : « فى » التى للظرفية . ويدخل فى هذا النوع « من » الداخلة على : « قبل و بعد » نحو قوله تعالى : (من بيننا وبينك حجاب .) . والغالب فى الداخلة على الظروف غير المتصرفة أن تكون للسببية ، أى : بمعنى : « فى » الدالة على السببية . أما مجيئها لابتداء الغاية فقليل ؛ نحو جئت من عندك - هب لى من لذلك (راجع حاشية الألوسى على القطر ص ٣٤) وقد شرحنا معنى الغاية فى ٢٣٢ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٧ .

(٢) المجاوزة - كما قالوا - ابتعاد شيء مذكور ، أو غير مذكور ، عما بعد حرف الجر ؛ بسبب شيء قبله ؛ فالأول ، نحو : رميت السهم عن القوس . أى : جاوز السهم القوس بسبب الرمي . والثانى نحو : رضى الله عنك : جاوزتك المؤاخذة ؛ بسبب الرضا . ثم المجاوزة قد تكون حقيقية كهذين المثالين ، وقد تكون مجازية ؛ نحو أخذت العلم عن العالم . كأنه - لما علمت ما يعلمه - قد جاوزه العلم بسبب الأخذ . (الصبان فى باب حروف الجر - عند الكلام على الحرف : « عن » وهو الحرف الذى يكثر استعماله فى المجاوزة . وأما غيره فلا يبلغ درجته ؛ فكأنه شبيه به فى الأداء) .

٩- إفادة الاستعانة^(١) فتدخل على الاسم للدلالة على أنه الأداة التي استخدمت في إنفاذ أمر من الأمور ؛ نحو : ينظر العدو إلى عدوه من عين ترى بالشر ، أى : بعين ...

١٠- إفادة الاستعلاء . فتدخل على الاسم للدلالة على أن شيئاً حسيّاً أو معنويّاً وقع فوقه ؛ نحو قوله تعالى : (ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا) . أى : على القوم^(٢) ...

١١- إفادة معنى القسم . ذلك أن بعض العرب يستعملها (مضمومة الميم أو مكسورتها) حرف قسم ، ولا يكاد يجرّ إلا كلمة : « الله » ؛ نحو : من الله لأقاومنّ الباطل .

(وسيجيء^(٣) الكلام على بقية أدوات القسم بنوعيه وأحكامه .

هذا ، وقد تتصل « ما » الزائدة بالحرف : « مِنْ » فلا تخرجه عن معناه ولا عن عمله ، بل يبقى له كل اختصاصه كما كان قبل مجيء الحرف الزائد^(٤) ؛ نحو : مما أعمالِ المسيء بلاقى جزاءه . أى : من أعمالِ المسيء ؛ وبسببها^(٥) ...

(١) فتشبه الباء في هذا .

(٢) وقد اقتصر ابن مالك على خمسة من المعاني السابقة : حيث يقول :

بَعْضٌ ، وَبَيِّنٌ ، وَابْتِدَى فِي الْأَمْكَنَةِ بِمِنْ ، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْنِ الْأَزْمَنَةِ ...
وَزَيْدٌ فِي نَفْسِي وَشَبَّهَهُ ؛ فَجَرَّ نَكْرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفْرُ

فقد ضمن البيتين : البعضية ، وبيان الجنس ، وابتداء الغاية الزمانية أو المكانية ، والزيادة بعد نفي أو شبهه مع جر النكرة . وهذه المعاني أربعة . أما الخامس - وهو البدلية - فإنه سيذكره قريباً بقوله :

« وَمِنْ » و « بَاءٌ » يفهمان بدلاً ...

(٣) في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٨ و ٣٧٧ و ٣٨١ وما بعدها .

(٤) وقواعد رسم الحروف تقتضي وصلهما كتابة .

(٥) وسيشير ابن مالك إلى زيادة « ما » بعد « من » و « عن » و « الباء » ببيت سيجيء آخر الباب

نصه : في ص ٤٠٣ .

وَبَعْدَ « مِنْ » و « عَنْ » و « بَاءٌ » زَيْدَمَا فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا
أى : لم يمنع .

زيادة وتفصيل :

(١) من الأساليب الواردة الماثورة : « مِمَّا » كالتى فى حديث لابن عباس نضه :

« كان رسول الله يعالج من التنزيل شدة إذا نزل عليه الوحى ، وكان مما يُحَرِّكُ لسانه وشفتيه » .

وكقول الشاعر :

ولنا لِمَا يضربُ الكبشَ ضربةً على رأسه تُلقى اللسانَ من الفم
و

وقد قيل إن معنى « ممّا » هنا : « ربما » . وقال ابن هشام فى المغنى عند الكلام على : « مِنْ » وعلى معناها العاشر : إنها فى الظاهر ابتدائية ، وما موصولة . . .
وتفصيل هذا البحث مدون فى المجلد التاسع من مجلة المجمع اللغوى القاهرى ص ١١٦ وهو بحث مفيد .

(ب) إذا كان الاسم المجرور بالحرف : « من » مبدوءاً بالأداة : « أل » التى ليست معدودة فى حروفه الأصلية ، فلاشهر فتح النون ؛ مثل : قد نَعْرِف من الإذاعة ما لا نعرفه من الصحف وغيرها^(١) ، والأحسن ألا تُحذف النون إن وقع حرف مشدد بعد « أل » السالفة ؛ نحو : لا تعجب من الشعوب إذا انتقمت من الظالم . وإن وقع بعد : « من » حرف ساكن آخر تحركت النون بالكسر — غالباً — نحو : عجبت من استهانة الإنسان بحقوق أخيه ، ومن استبداده به .

(١) بعض القبائل يحذف النون فى هذه الصورة ، وبها جاء قول النابغة الجعدي :

ولقد شهدتُ عكاظَ قَبْلَ مَحَلِّهَا فيها وكنتُ أَعِدُ مِلْفَتَيَّانِ

أى : من الفتيان ، وكذلك المتنبي حيث يقول :

نحنُ ركبٌ مُلْجِنٌ فى زِيٍّ ناسٍ فوقَ طيرٍ لها شخوصُ الجمالِ

أى : من الجن ، وليس من المستحسن اليوم محاكاة هذه اللهجات القليلة فى رفيع الكلام .

إلى : حرف أصلي^(١) يعجر الظاهر والمضمر ، ويتنقل بين معان أشهرها ستة :

١ - انتهاء الغاية^(٢) مطلقاً ؛ أى : سواء أكانت نهاية الغاية في زمان أم مكان ، وسواء أكانت هي الآخر الحقيقي لما قبل «إلى» ، أم ليست الآخر الحقيقي ولكنها متصلة به اتصالاً قريباً أو بعيداً . وهذا المعنى أكثر استعمالاً للحرف إلى ؛ فمثال انتهاء الغاية الحقيقية الزمانية : نمت الليلة إلى طالع النهار . ومثال انتهاء الغاية الزمانية المتصلة بالآخر اتصالاً قريباً : نمت الليلة إلى سحرها^(٣) . ومثال انتهاء الغاية الزمانية البعيدة من الآخر نمت الليلة إلى نصفها أو ثلثها . . . و . . . ومثال انتهاء الغاية المكانية الحقيقية : عبرت الطريق إلى الجانب الآخر محترساً . ومثال انتهاء الغاية المكانية المتصلة بالآخر : قرأت الكتاب إلى خاتمته . ومثال انتهاء الغاية المكانية البعيدة من الآخر : قرأت الكتاب إلى ثلثه .

والغالب أن نهاية الغاية نفسها لا تدخل في الحكم الذي قبل «إلى» ما لم توجد قرينة تدل على دخوله . فإذا قلت : قرأت الكتاب إلى الصفحة العاشرة ، فالمقصود - غالباً - في مثل هذا الاستعمال : أن الصفحة العاشرة لم تُقرأ ، فهي خارجة من الحكم الذي ثبت لما قبل «إلى» . وكذلك لو قلت : صمت الأسبوع الماضي إلى يوم الخميس ؛ فإن يوم الخميس لا يدخل في أيام الصيام . فإذا وجدت قرينة تدل على دخوله كانت داخلة ؛ مثل : صمت الشهر المفروض من أوله إلى اليوم الأخير ، ومثل : أكملت قراءة الكتاب كله من أوله إلى الصفحة الأخيرة . . . لأن صيام الشهر المفروض يقتضى صوم اليوم الأخير منه ، وإكمال الكتاب كله يقتضى قراءة الصفحة الأخيرة منه . . .

(١) سيجىء في الزيادة أن بعض النحاة يميز زيادته ، وأن رأيه مردود .

(٢) سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٥٧ - أن الغاية في هذا الباب ، هي : المسافة والمقدار وأنها تختلف عن الغاية في الظروف - وقد سبق بيانها في رقم ٣ من هامش ص ٢٣٢ . والمراد بانتهاء الغاية أن المعنى قبل : «إلى» ينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بعدها ، واتصاله به . وبين حروف الجر ثلاثة تشترك في انتهاء الغاية ؛ (هي : إلى - اللام - حتى) وسيجىء البيان الخاص بكل حرف .

(٣) السحر : الثلث الأخير من الليل .

٢ - المصاحبة^(١) ، كقولهم : من قعد عن طلب الرزق أساء أهله إلى نفسه ، وعذّب بهم إلى عذابه ، أى : مع نفسه . . . ومع عذابه . . .

٣ - التبيين ، (فتبين أن الاسم المجرور بها فاعل فى المعنى لا فى الصناعة النحوية ، وما قبلها مفعول به فى المعنى لا فى الصناعة كذلك . وذلك بعد اسم التفضيل وفعل التعجب ، المشتقين من لفظ يدل على الحب أو البغض وما بمعناهما ، كالود والكُره . . .) كقولهم : « احتمال المشقة أحبّ إلى النفس الكريمة من الاستعانة بلئيم الطبع . فما أبغض الاستعانة به إلى نفوس الأحرار !! » فكلمة : « نفس » ، هى الفاعل المعنوى (لا النحوى) لاسم التفضيل (أحبّ) لأنها - فى الواقع - هى فاعلة الحب ، أو هى التى قام بها الحب . وكذلك كلمة « نفوس » . فإنها الفاعل المعنوى (لا النحوى) لفعل التعجب : (أبغض) ؛ إذ هى فاعلة البغض حقيقة ، أو هى التى قام بها البغض ، والذى قطع فى الحكم بفاعليتهما المعنوية ومنع كل احتمال آخر وقوعهما بعد حرف الجر : « إلى » الذى من وظيفته القطع فى مثل هذا الأسلوب الذى يحتاج إلى تيقظ ، لدقته^(٢) ، ولأنه قد يلتبس بما يقع فيه حرف « اللام » مكان « إلى » . (وسيأتى الكلام عليه فى اللام)^(٣) .

٤ - الاختصاص (أى : قصر شيء على آخر ، وتخصيصه به) كقولهم : الأب راعى الأسرة ؛ وأمرها إليه ، والحاكم راعى المحكومين ، وأمرهم إليه . . . فليتق الله كل راع فى رعيته .

٥ - الظرفية^(٤) : كقولهم : سيجمع الله الولاة إلى يوم تشيب من هوله الولدان . . . أى : فى يوم .

٦ - البعضية ، (وهذا قليل فى المسموع)^(٥) ، نحو : شرب العاطش فلم يرتو إلى الماء ، أى : من الماء .

(١) انضمام شيء لآخر انضماماً يقتضى تلازمهما فى أمر يقع عليهما معاً ، أو يقع منهما معاً على غيرهما ، أو يتصل بهما بنوع من أنواع الاتصال . وعلامة المصاحبة : أن يصح حذف حرف الجر ووضع كلمة : « مع » مكانه ؛ فلا يتغير المعنى .

(٢) ضابط ذلك : أن نجعل مكان اسم التفضيل أو فعل التعجب فعلاً من مادتهما ومعناهما ، يكون فاعله النحوى هو الاسم المجرور بالحرف « إلى » ، ومفعوله هو الكلام السابق على التفضيل أو اللاحق لفعل التعجب . فإن صح المعنى واستقام كان مجيئاً « إلى » ملائماً ، وإلا وجب العدول عنها . فى المثال المذكور نقول : تحب النفس الكريمة احتمال المشقة . . . تبغض نفوس الأحرار الاستعانة . . . (٣) ص ٣٦٩ . (٤) سبق شرحها فى ص ٣٦٠ . (٥) فلا يحسن القياس عليه .

.....

زيادة وتفصيل :

(١) جعل بعض النحاة من معاني : « إلى » أن تكون بمعنى : « عند »^(١)

مستدلاً بمثل قول القائل :

أم لا سبل إلى الشباب ، وذكره أشهى إلى من الرحيق السلسل
وأن تكون زائدة مستدلاً بقراءة من قرأ قوله تعالى : (فاجعل أفئدةً من الناس
تَهَوّوْا إليهم) ، بفتح الواو ، أى : تهواهم . . . وقد دُفِع ذلك الرأى بأن
الشاهد الأول وقعت فيه « إلى » للتبيين ؛ لأن ما بعدها — وهو ياء المتكلم — فاعل
معنوى على الوجه المشروح فى الحالة الثالثة السالفة ، وأن الشاهد الثانى : (الآية)
وقع فيه الفعل ، « تَهَوّوْا » مضمناً ، معنى : « تميل » فلا تكون « إلى » زائدة .
وهذا رأى حسن يقتضينا أن نأخذ به .

(ب) يجب قلب ألفها^(٢) ياء إذا كان المجرور بها ضميراً . نحو : تقصد

الوفود إلينا من بلاد بعيدة ، فنقدم إليهم ضروب المجاملة الكريمة .

فإن كان الضمير ياء المتكلم أدغمت الياءان ؛ نحو : إلى يتجه الخائف

(١) سبق الكلام على « عند » فى باب الظرف مع نظائرها من الظروف — ص ٢٣١ من هذا الجزء .

(٢) وهى المكتوبة ياء ؛ تهباً لقواعد رسم الحروف .

اللام : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصلياً وزائداً . ويؤدي عدة معان قد تتجاوز العشرين .

١ - انتهاء الغاية^(١) (أى : الدلالة على أن المعنى قبل اللام ينتهى وينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بها) . نحو : صمت شهر رمضان لآخره ، وقرأت الكتاب لحاتمته . . . واستعمالها في هذا المعنى قليل بالنسبة لباقي معانيها ، ولكنه مثل كل معانيها المختلفة قياسى كما سبق .

٢ - المِلك ؛ وتقع بين ذاتين ، الثانية منهما هي التي تملك حقيقة ، نحو : المنزل لمحمود ، وهذا المعنى أكثر استعمالاتها .

٣ - شبه الملك ؛ وتقع إما بين ذاتين ، الثانية منهما لا تملك ملكاً حقيقياً ؛ وإنما تختص بالأولى ، وتقتصر الأولى عليها ، دون تملك حقيقى من إحداهما للأخرى ؛ نحو السرج للحصان - المفتاح للباب - الباب للبيت ، وإما قبلهما نحو : للصديق ولد نبيه ، حيث تقدمت « اللام » على الذاتين . . . وإما بين معنى وذات ؛ نحو الحمد للأمهات ، والشكر للوالدين . . . وتسمى هذه اللام بأنواعها الثلاثة : لام الاستحقاق ، أو : لام الاختصاص .

٤ - الدلالة على التملك ؛ نحو : جعلت للمحتاج عطاء ثابتاً . فالعطاء الذى يأخذه المحتاج يصير ملكاً له ، يتصرف فيه تصرف المالك الحر كما يشاء .

٥ - الدلالة على شبه التملك ؛ نحو : جعلت لك أعواناً من أبنائك البررة ، فالأعوان هنا بمنزلة الشيء المملوك ، ولكنه ليس ملكاً حقيقياً تقع عليه التصرفات المختلفة ، وإنما يشبهه من بعض الوجوه دون بعض .

٦ - الدلالة على النسب ؛ نحو : لفلان أب يقول الحق ، ويفعل الخير .
أى : ينتسب فلان لأب^(٢) . . .

(١) فهذا الحرف مثل : « إلى » في هذا المعنى الذى سبق إيضاحه في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٣ ومثل « حتى فيه ، وسيجيء الكلام عليها . في ص ٣٧٢ والثلاثة مشتركة في هذا المعنى دون بقية حروف الجر ، كما قلنا .

(٢) الحق أن المعاني الثلاثة الأخيرة (التملك - شبه - النسب) متقاربة ، ويمكن الاستغناء عنها بعد إلحاقها بحروف أخرى . ولكنها مع اللام أوضح ؛ فنسبت إليها .

٧ - التعدية^(١)؛ نحو ما أَحَبَّ العقلاء للصمت الحمود ، وما أَبْغَضَهُم للثرثرة .

٨ - التعليل ؛ بأن يكون ما بعدها علة وسبباً فيما قبلها . نحو : الاكتساب ضرورى ، لدفع الفاقة وذل الحاجة^(٢) .

٩ - التوكيد المحض ، وتكون فى هذه الحالة زائدة لتأكيد معنى الجملة كلها ، كما شرحنا - فى ص ٣٥٠ - ، ويجرى عليها ما يجرى على حرف الجر الزائد . وأكثر ما تكون بين الفعل ومفعوله ؛ نحو : قول الشاعر :
وملكت ما بين العراق وشرب^(٣) ملكاً أجار مسلم ومُعاهد
أى : أجار مسلماً ومُعاهداً . وقول الشاعر فى الغزل :

أريد لأنسى ذِكْرَهَا فكأنما تَمَثَّلُ لى ليلتى بكل سبيل
فالفعل : « أريد » متعد يحتاج للمفعول به ، ومفعوله الذى يكمل المعنى هو المصدر المؤول بعد لام التعليل الجارة . والأصل : أريد أن أنسى . واللام زائدة بينهما .
أو بين المتضايين ؛ كقولهم : لا أبأ لفلان ، على رأى الذى يعتبرها زائدة^(٤) . وقد أجازوا زيادتها^(٥) للضرورة الشعرية بين المنادى المضاف والمضاف إليه ، كقول الشاعر :

يا يؤس للحرب ضِرَارَ الأَقْوَامِ

ومن المستحسن اليوم الاختصار فى الزائدة على المسموع ؛ مبالغة فى الاحتياط .

١٠ - التقوية . وهى التى تجيء لتقوية عامل ضعيف إما بسبب تأخره عن معموله . نحو قوله تعالى : (... إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)^(٦) وقوله تعالى : (... لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) ، وإما بسبب أنه فرع مأخوذ من غيره ؛ كالفروع المشتقة ؛ مثل قوله تعالى : (فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ) . وقوله : (... مَصَدَقًا لَمَّا مَعَهُمْ) . فأصل الكلام فى الآيتين الأوليين : إِنْ

(١) إذا كانت للتعدية فإ بعدها فى حكم المفعول به معنى وإن كان مجروراً كما سبق فى أول هذا الباب ص ٣٤٣ وفى باب التعدى والزوم ص ١٣٣ .

(٢) ما بعدها هو السبب هنا ؛ لأن السبب لا بد أن يوجد قبل المسبب . والرغبة فى دفع الفاقة موجودة قبل وجود الاكتساب فعلا .

(٣) المدينة المنورة . (٤) وهو وجه من عدة أوجه أوضحناها وشرحنا المراد من الأسلوب كله فى ج ١ ص ٧٥ باب الأسماء الستة م ٨ (٥) كما سيحىء فى باب الإضافة ج ٣ وباب النداء ج ٤ .

(٦) الرؤيا هنا : الحلم المنامى ؛ وتعبيره : تفسيره .

كنتم تعبرون الرؤيا - يرهبون ربهم . . . فلما تقدم كل من المفعولين على فعله ضَعُفَ الفعل بسبب تأخيره عن معموله (مفعوله) ؛ فجاءت اللام لتقويته . وأصل الكلام في الآيتين الأخيرتين : فَعَّالٌ ما يريد - مصدقاً ما معهم ، . . . فكلمة : « فعال » صيغة مبالغة ، تعمل عمل فعلها ، ولكنها أضعف منه ؛ فجاءت اللام لتقويتها . وكذلك كلمة : « مصدقاً » ، التي هي اسم فاعل ^(١) .

١١ - الدلالة على القسم ^(٢) والتعجب معاً بشرط أن تكون جملة القسم محذوفة ، وأن يكون المقسم به هو لفظ الجلالة ؛ كقولهم : لله !! لا ينجو من الزمان حذرٌ . يقال هذا في معرض الحديث عن رجل حريص يتوق أسباب الضرر جهد استطاعته ، ولكنه بالرغم من ذلك يصاب .

وقولهم : لله !! انتصرت الفئة القليلة المؤمنة بحقتها على الفئة الكبيرة المختلفة . وهذا يقال في معرض الكلام عن قلة متوحدة ، مؤتلفة ، لم يكن أحد ينتظرها الفوز والغلبة على كثرة تفوقها عدّة وعديداً . فلا بد من قرينة تدل على معنى القسم والتعجب المجتمعين في « اللام » . وبغير القرينة لا يتضح هذا المدلول .

ومن الجائز أن تحذف هذه اللام ويبقى المقسم به على حاله من الجر بشرط أن يكون لفظ الجلالة .

(١) هذا كلام النحاة . ويزيدون أن حرف الجر أصل هنا ؛ فهو مع مجروره متعلقان بالعامل الضعيف . . . وكلامهم مردود بما سردناه في ص ١٥٠ (د) وبما نسرده هنا : فإ معنى التقوية إذا كان من الممكن الصحيح حذف هذه اللام ، وتعدية الفعل أو المشتق إلى المفعول به مباشرة من غير حاجة إليها ، ما دام العامل معدوداً في اللغة من العوامل المتعدية بنفسها ؛ فنقول ؛ إن كنتم الرؤيا تعبرون - ربه يرهبون - مصدقاً ما معهم - فعال ما يريد . . . فيصل بنفسه الفعل أو المشتق إلى المفعول به بغير حاجة إلى هذه الوساطة ؛ سواء أكان هذا العامل متقدماً أم متأخراً ؟ وكيف تكون اللام للتقوية مع أن الاسم قبلها كان مفعولاً به منصوباً . فلما جاءت جرت به ؛ فصار مفعولاً به في المعنى دون اللفظ . ولا شك أن العامل الذي يؤثر في مفعوله لفظاً ومعنى أقوى من العامل الذي يؤثر فيه معنى فقط . . . وكان الأولى بالنحاة أن يقولوا إن هذه اللام تزداد جوازاً في المفعول به إذا تقدم على عامله الفعل ، كما تزداد في المفعول به إذا كان عامله وصفاً ينصب المفعول به متقدماً أو متأخراً . وأن الجار والمجرور لا يتعلقان - لأن حرف الجر زائد وأن المجرور لفظاً منصوب محلاً .

(٢) حروف القسم المشهورة هي : (الباء - التاء - الواو - اللام) . إلا أن اللام تنفرد بأنها تدل على التعجب مع القسم . أما غيرها فعنايه مقصور على القسم وحده . وسيأتى تفصيل الكلام على كل واحد من الأربعة ، وأوجه الشبه والمخالفة بينه وبين أخواته . وهناك حرف خامس سبقت الإشارة إليه في ص ٣٦١ هو : « من » ، فقليل من العرب يستخدم هذا الحرف (بكسر ميمه أو ضمها) أداة قسم ؛ فيقول : من الله لأناصرن النزيه . أى : والله . ولا يكاد يكون القسم معه بغير الله .

١٢ - الدلالة على التعجب بغير قسم ، بشرط القرينة أيضاً ؛ ويكون بعد النداء كثيراً ؛ نحو : يا للأصيل^(١) وما به من روعة ، يا للكشف العلمى وما انتهى إليه . . . ويكون بعد غيره ، نحو : لله درُّ فلان شجاعاً فى الحق ، لله أنت معوناً فى الخير . . .

١٣ - الدلالة على العاقبة المنتظرة ، أى : على النتيجة المرتقبة . نحو : سأتعلم للحياة السعيدة ، وأتَنَقَّلُ فى جنبات المعمورة لتحصيل أنفع التجارب ونحو : ربَّيت النمر للهجوم على . يقول هذا من صادق نمرًا صغيراً فأشفق عليه وتعهده ، وخدع فيه ، ثم غدر به النمر ، فكأنه يقول ساخطاً متألماً متهمكماً : ربَّيته ، فكانت عاقبة التربية ونتيجتها الهجوم على . ونحو : أُرَبِّى هذا الولد الضال ليسرقى ، ويفر كأخيه . يقول هذا من يؤوى إليه شريداً ، ويحسن إليه ، وهو يتوقع أن يغافله ، ويسرقه ، ويهرب ، كما فعل أخوه من قبل . وتسمى اللام فى الأمثلة السابقة وأشباهها : لام « الصيرورة » ، أو : « العاقبة » لأنها تبين ما صار إليه الأمر ، وتوضح عاقبته^(٢) . . .

١٤ - الدلالة على التبليغ ؛ وهى الدالة على إيصال المعنى إلى الاسم المجرور بها ؛ (وهو : السامع) ، نحو : قابلت صديقك ، ونقلت له ما تريد أن أقرله . . . (وقد يسميها لذلك بعض النحاة لام التعدية يريد : إيصال المعنى وتبليغه) .

١٥ - الدلالة على التبيين ؛ أى : إظهار أن ما بعدها هو فى حكم المفعول به معنى ، وما قبلها هو الفاعل فى المعنى كذلك ، بشرط أن تقع بعد اسم تفضيل أو فعل تعجب ، مشتقين من لفظ يدل على الحب ، أو البغض ، وما بمعناها ؛ كالودِّ ، والكراهة ، وأشباههما ، نحو : السكرن فى المستشفى أحبُّ للمرضى ، وإطالة زمن الزيارة أبغضُ لنفوسهم . فالجرور باللام فى المثالين - وأشباههما - فى حكم المفعول به من جهة المعنى - لوقوع أثر الكلام السابق عليه - لا من جهة الإعراب .

(١) الوقت بعد العصر إلى المغرب . ويجوز فى اللام هنا الفتح أو الكسر إذا كان المنادى مقصوداً به التعجب (انظر ج ٤ ص ٦٦ م ١٣٤) .

(٢) ومنها قوله تعالى فى موسى : (فاتخذ آل فرعون ؛ ليكون لهم عدواً وحزناً) .

ومن هنا يتبين الفرق الدقيق بين : « إلى » التي تفيد التبيين ، و « اللام » التي تفيده أيضاً^(١) . ويتركز في أن ما بعد « إلى » التبيينية « فاعل » في المعنى لا في اللفظ ؛ وما قبلها مفعول في المعنى كذلك . أما اللام التبيينية فبعكسها ؛ فما بعدها مفعول معنوي لا لفظي ؛ وما قبلها فاعل معنوي كذلك ، فإذا قلت : الوالد أحب إلى ابنه . كان الابن هو المحب ، والوالد هو المحبوب ، أى : أن الابن هو فاعل الحب معنى ، والوالد هو الذى وقع عليه الحب ؛ فهو بمنزلة المفعول به . أما إذا قلت : الوالد أحب لابنه ، فإن المعنى ينعكس ؛ فيصير الابن هو المحبوب ؛ فهو بمنزلة المفعول به معنى ، والأب هو المحب ، فهو بمنزلة الفاعل معنى . وقد سبق القول بأن مثل الأسلوب دقيق يتطلب يقظة في استعماله وفهمه^(٢) .

١٦ - أن تكون بمعنى : بَعْدَ^(٣) ، كقولهم : كان الخليفة يقصد المسجد لأذان الفجر مباشرة ، ويصليه بالناس إماماً ، ثم ينظر قضاياهم ، ولا يغادر المسجد إلا للعصر ، وقد فرغ من صلاته ، ونظر شئون رعيته . أى : بعد أذان الفجر ، وبعد العصر . ومن هذا النوع ما كان يؤرخ به الأدباء رسائلهم ؛ فيقولون كتبت هذه الرسالة لخمس خلكون من « شوال » يريدون : بعد خمس ليال مررن من شوال . ومثل قول الشاعر :

فلما تفرقنا كأنى ومالكا لطول^(٤) اجتماع لم نَبِتْ ليلة معاً

١٧ - أن تكون بمعنى : « قَبْلُ » ، كقولهم في التاريخ : كتبت رسالتى لليلة بقيت من رمضان . أى : قبل ليلة .

(١) راجع ما سبق في ص ٣٦٤ . حيث الإيضاح والضابط الذى يبين الفاعل والمفعول المعنويين .
(٢) من أمثلة اللام التبيينية : سقيا لك - رعيا لك - تسيماً للخائن . . . وفى هذه الأمثلة وأشباهها تفصيلات لغوية دقيقة ، لها آثار معنوية هامة تتصل باعتبارها جملة واحدة حيناً ، وجمليتين حيناً آخر . وقد وفيناها حقها من الإبانة ، والإيضاح ، وعرض أقوم الطرائق لاستعمالها الصحيح - فى الجزء الأول ص ٣٨٠ ، م ٣٩ فى قسم الزيادة والتفصيل الخاص بمواضع حذف المتبدا . ولا مناص للباحث المستقصى من الرجوع إليها .

(٣) بعد ، من الظروف التى سبق الكلام عليها فى باب الظروف بهذا الجزء ص ٢٢٧ .

(٤) جعلها بعضهم هنا بمعنى : مع .

١٨ - أن تنفيذ الظرفية^(١) نحو قوله تعالى : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) . وقوله تعالى في أمر الساعة : (لا يُجَلِّئُهَا لَوَاقِعُهَا إِلَّا هُوَ) .

وقولهم في التاريخ : كتبت هذه الرسالة لغرة شهر رجب ، وقولهم : مضى فلان لسبيله . أى : في يوم القيامة - في وقتها - في غرة شهر رجب - في سبيله ..

١٩ - أن تكون بمعنى : « من »^(٢) البيانية كقول الشاعر يخاطب عدوه : لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ونحن لكم يوم القيامة أفضل أى : نحن أفضل منكم يوم القيامة .

٢٠ - أن تكون للمجازاة^(٣) . (مثل : عن) كقول الشاعر :
كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبُغضاً إنه لذييم
أى : عن وجهها . . . ويرى بعض النحاة أنها هنا بمعنى الظرفية (أى مثل : « في ») . وأنها لا تكون بمعنى : « عن » ، ولا بمعنى : « على » ، المفيدة للاستعلاء^(٤) . والرأى السديد أنها إن دلت في السياق على المجاوزة ، أو الاستعلاء دلالة واضحة كالتى في الأمثلة الواردة - جاز أن تكون من حروفهما ، وإلا طلبنا لها معنى آخر يظهر فيه الوضوح والإبانة .

٢١ - أن تكون لتوكيد النفي ، وهى الداخلة في ظاهر الأمر - دون حقيقته - على المضارع المسبوق بكون منفي ؛ وتسمى : لام الجحود^(٥) ؛ لسبقها بالنفي دائماً . ونحو : ما كان الحق لينهزم ، ولم يكن الباطل لينتصر .
حركة لام الجر :

تتحرك لام الجر بالكسرة إن دخلت على اسم ظاهر غير المستغاث^(٦) فى ، نحو :

(١) فتكون معنى : « فى » .

(٢) سبق الكلام عليها (فى ص ٣٥٧) .

(٣) سبق فى ص ٣٦٠ تعريفها وبيان أقسامها .

(٤) جعلها بعضهم للاستعلاء الحسى فى مثل قوله تعالى : « ويخروُن للأذقان . . . » وقول الشاعر : (فخر صريماً للدين وللغم) . . . وللاستعلاء المعنوى وهو المجازى فى مثل قوله تعالى : « إن أحسنتم لأنفسكم ، وإن أسأتم فلها » أى : إن أسأتم فعليها . والأمر متوقف على وضوح معناها فى السياق .

(٥) تفصيل الكلام عليها فى باب النواصب من الجزء الرابع .

(٦) وغير المنادى المقصود به التعجب ؛ كالذى سبق فى أول ص ٣٦٩ فإن اللام فيه صالحة للفتح

يا لَلْمَقَادِرِ لِالْمُضْعِيفِ ؛ وَتَتَحَرَّكُ بِالْفَتْحَةِ إِنْ دَخَلَتْ عَلَى ضَمِيرٍ . إِلَّا عَلَى يَاءِ
الْمُتَكَلِّمِ ؛ فَتَكْسَرُ فِي نَحْوِ : رَبِّ اغْفِرْ لِي . . .

* * *

حتى : حرف جرّ أصلي ، وهو نوعان :

(١) نوع لا يجرّ إلا الاسم الظاهر الصريح^(١) ، ومعنى : « حتى »
في هذا النوع الدلالة على انتهاء الغاية^(٢) ؛ نحو تمتعت بأيام الراحة حتى آخرها .
والأكثر أن يكون الوصول إلى نهاية الغاية تدرجاً وتمهلاً ، أي : دفعات لا دفعة واحدة .
والغالب كذلك أن يَجْرُ الآخِرُ ، أو ما يتصل بالآخر مما يكون قبله مباشرة .
نحو : شربت الكوبَ كله حتى الصُّبَاةِ ، وأتممتُ الصفحة حتى السطرِ الأخيرِ .
ونحو : سهرت الليلة حتى السَّحَرِ ، وتنقلت في الحديقة حتى البابِ الخارجيّ .
والغالب أيضاً أن تدخل نهاية الغاية في الحكم^(٣) الذي قبل « حتى » . إلا إذا قامت قرينة

(١) المراد بالظاهر ما ليس ضميراً ، وبالصريح ما ليس مصدرأ مؤولاً من أن المصدرية والجملة
المضارعية بعدها .

(٢) أي : على أن المعنى قبله ينتهي وينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور به - كما سبق - وعلامته .
صحة وقوع : « إلى » الدالة على انتهاء الغاية مكانه .

« وحتى » أحد حروف ثلاثة تدل على انتهاء الغاية . وقد سبق الحرفان الآخران : « إلى » ،
و « اللام » . وإذا كانت « حتى » لانتهاء الغاية اقتضت أن ينقض ما قبلها شيئاً فشيئاً ، لا دفعة
واحدة ، ولا سريعاً ؛ فلا بد في انقضائه من التدرج والتمهل - كما سيحىء -

(٣) وهذا أحد الأوجه التي تخالف فيها : « إلى » . ومنها أيضاً : أنه يجوز أن نقول : كتبت
إلى الأخ رسالة ، ولا يصح : كتبت حتى الأخ رسالة . لأن « حتى » الغائية تتطلب أن ينقض المعنى قبلها شيئاً
فشيئاً ، وعلى عدة دفعات حتى يصل إلى نهاية الغاية ؛ بخلاف « إلى » والكتابة لا تحتاج إلى هذا ؛ فناسبها « إلى » .
كما يجوز أن نقول : انتقلت من البادية إلى الحاضرة ، ولا يحسن أن نقول : « حتى » الحاضرة ؛
لأن الأساليب الصحيحة المأثورة التزمت - أو كادت - بحىء : « إلى » الدالة على النهاية بعد : « من »
الدالة على البداية .

ومنها : أن « حتى » قد تجر المصدر المنسبك من (أنْ المضمره وجوباً ، والفعل المضارع وفاعله) ،
نحو : أسرع حتى أدركَ القطار ، أي : أن أدرك ، ولا يصح أسرع إلى أدركَ القطار ؛ إذ لا تدخل
« إلى » على الفعل مطلقاً إلا مع « أن » الظاهرة .
فلمنص الفروق خمسة :

أن : « إلى » تجر الظاهر والمضمر ، أما : « حتى » فلا تجر إلا الظاهر في أصح الآراء ، ويجب
الاقتصار عليه . وأن : « نهاية الغاية » لا تدخل مع « إلى » إلا بقرينة ، والأمر بالعكس مع « حتى » ؛
فالغاية النهائية معها داخلة ، ولا تخرج إلا بقرينة . وأن « إلى » تقتضى انقضاء ما قبلها - غالباً - بغير تمهل =

على عدم الدخول ؛ نحو : قرأت الكتاب كله حتى الفصل الأخير ؛ فنهاية الغاية داخلية ، بخلاف : كدت أفرغ من الكتاب ؛ فقد قرأته حتى الفصل الأخير ، لأن كلمة : « كدت » التي معناها : « قاربت » تدل على أن بعضه الأخير لم يُقرأ . . . وعلى هذا لا يستحسن الإتيان « بجتي » في مثل : قرأت الكتاب حتى ثلثه أو نصفه ، وإنما يجيء مكانها « إلى » .

(ب) نوع لا يجر إلا المصدر المنسبك من « أن » المضمرة وجوباً وما دخلت عليه من الحملة المضارعية . وأشهر معاني هذا النوع ثلاثة : الدلالة على انتهاء الغاية ، كالنوع السابق ، أو الدلالة على التعليل ^(١) أو الدلالة على الاستثناء إن لم يصلح أحد المعنيين السابقين .

وهذا النوع — كما قلنا — لا يجر إلا المصدر المنسبك من « أن » الناصبة المقدرة وجوباً ومن صلتها الفعلية المضارعية ^(٢) ؛ نحو : أتقن عملك حتى تشتهر — اجتنب الكسب الخبيث حتى تسلم ثروتك — التاجر الحصيف يحرص على الأمانة حتى يزداد ربحه . . . ولا يصح أن تكون في هذه الأمثلة لانتهاء الغاية ؛ لأن انتهاء الغاية يقتضي انقطاع ما قبل : « حتى » وانتهاءه بمجرد وقوع ما بعدها وحصوله ، ولا يتحقق هذا في الأمثلة السالفة إلا بفساد المعنى ؛ إذ ليس المراد أن يتقن المرء عمله حتى يشتهر ؛ فإذا اشتهر ترك الإتقان ، ولا أن يجتنب الكسب الخبيث حتى تسلم ثروته ، فإذا سلمت لا يجتنبه . ولا أن يحرص على الأمانة حتى يزداد ربحه ، فإذا ازداد تركها ؛ ليس المقصود شيئاً من هذا ؛ لفساده . فهي في تلك الأمثلة للتعليل ^(١)

ومثال الدلالة على انتهاء الغاية : أقرأ الكتاب النافع حتى تنتهي صفحاته — يمتد الليل حتى يطلع الفجر .

= أو انقطاع . بخلاف « حتى » . ولهذا آثار في التعبير . وأن : « إلى » لا تدخل على المضارع بدون « أن » الظاهرة التي تنصبه ، بخلاف « حتى » فإنها تدخل عليه إذا كان منصوباً بأن المقدرة بعدها فتجر المصدر المنسبك : وأن : « إلى » تجيء للدلالة على النهاية حين توجد : « من » الدالة على البداية ، ولا يصح مجيء : « حتى » . (١) الدلالة على أن ما قبلها علة وسبب فيما بعدها . فهي مخالفة للام التعليل وأمثالها مما يكون ما بعده هو العلة .

(٢) لـ « حتى » الجارة للمصدر المنسبك من « أن » الناصبة وصلتها ، عدة أحكام أخرى ، مكانها المناسب الذي ستذكر فيه هو الجزء الرابع ، باب إعراب الفعل ، حيث الكلام على النواصب . . .

زيادة وتفصيل :

١ - يفهم مما سبق أن « حتى » الجارة نوعان ، نوع يجر الاسم الصريح ، ومعنى هذا النوع الدلالة على نهاية الغاية ، فيجر الآخر ، أو ما يتصل بالآخر . ونوع يجر المصدر المنسبك من « أن » المضمره وجوباً وما دخلت عليه من الجملة المضارعية . ومعنى هذا النوع إما نهاية الغاية ^(١) وإما التعليل ، وإما الاستثناء ، فمن معاني « حتى » الدلالة على الاستثناء - وهذا أقل استعمالاً لها - ولا يلجأ إليه إلا بعد القطع بعدم صحة واحد من المعنيين السابقين - ولا تجر فيه إلا المصدر المنسبك من « أن » الناصبة المسترة وجوباً ومن صلتها الفعلية المضارعية . وتكون « حتى » في هذا الحالة بمعنى « إلا » الاستثنائية . والغالب أن يكون الاستثناء منقطعاً ، فتكون « إلا » فيه بمعنى : « لكن » أى : يصح أن يحل محلها : « لكن » التى تفيد الابتداء والاستدراك معاً ^(٢) ؛ (فيكون الاستثناء منقطعاً) ؛ نحو : لا يذهب دم القاتل هدراً حتى تشأ ^(٣) له الحكومة . أى : إلا أن تشأ له الحكومة ؛ بمعنى : لكن تشأ له الحكومة ؛ فلا يذهب هدراً . والغالب فى هذا المثال - وأشباهه - أن يبقى النفى الذى قبل « حتى » على حاله بعد تأويلها بالحرَف « إلا » .

لا يصح فى المثال أن تكون : « حتى » للغاية ؛ لأن « حتى » الغائية - كما عرفنا - إذا وقع ما بعدها وتحقق معناه توقف المعنى الذى قبلها ، وانقطع .

(١) يفهم من هذا أن « حتى » لابد أن تكون لنهاية الغاية إذا كان المجرور بها اسماً صريحاً ، ولا عكس ، فلا يلزم من كونها للغاية أن يكون المجرور بها اسماً صريحاً . لا يلزم هذا ؛ لجواز أن يكون مصدراً مؤولاً من أن المصدرية وصلتها الجملة المضارعية .

(٢) قد تكون : « حتى » مع « أن » المسترة بمعنى : (إلا أن) ؛ فيكون الاستثناء منقطعاً . وقد يكون الاستثناء - أحياناً - متصلاً كما فى بعض الأمثلة التى عرضت ، وكما فى نحو : لا أجيب الصديق حتى يدعوفى لمزاملته ؛ أى : لا أجيبه وقتاً إلا وقت دعوفى . ببقاء النفى الذى قبل « حتى » على حاله بعد تأويلها - كما هو الغالب - . فالاستثناء متصل مفرغ للظرف ، ولا تصلح « حتى » غائية ، لأن عدم الإجابة لا يقع تدريجاً على دفعات ؛ إذ الإجابة لا تمتد ولا تتناول إلى زمن الدعوة ، بل إنها لا تكون قبل الدعوة ، ولا تصلح أن تكون « تعليلية » ؛ لأن عدم الإجابة ليس سبب الدعوة . فلم يبق إلا أن تكون بمعنى الاستثناء ، وهو صالح هنا أن يكون متصلاً ؛ فلا يعدل عنه إلى الانقطاع . ومثله قوله تعالى : (وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنه . . .) ، أى : ما يعلمان من أحد وقتاً (أى : فى وقت) إلا وقت أن يقولوا .

(٣) تشأ ؛ أى : تأخذ بشأره ، وتقتص له من الجاني .

وعلى هذا فالحكومة حين تثار للقتيل ، ينقطع عدم ذهاب دمه هدرًا ؛ وانقطاعه وتوقفه يؤدي - حتمًا - إلى وقوع ضده وحصوله ؛ أى : إلى أن دمه يذهب هدرًا . وهذا فاسد .

وشىء آخر يمنع أن تكون « حتى » غائية في المثال ؛ هو : أن ما قبلها لا ينتضى شيئًا فشيئًا .

وكذلك لا تصح أن تكون : « حتى » « تعليلية » ، لأن ما قبلها - هنا - ليس علة وسببًا فيما بعدها ؛ إذ عدم ذهاب دمه هدرًا بالفعل ليس هو السبب في انتقام الحكومة له ؛ لأنّ هذا يناقض المراد ، وإنما الانتقام له فعلاً وإقاعاً هو السبب في عدم ذهاب دمه هدرًا ، إذ السبب لا بد أن يسبق المسبب ، ويوجد قبله ؛ ليحىء بعده ما ينشأ عنه ، ويترتب عليه ، وهو : المسبب ، فأخذ الثأر لا بد أن يوجد أولاً ؛ ليوحد بعده عدم ذهاب الدم هدرًا ، لا العكس .

وإذا كانت « حتى » في المثال السابق وأشباهه لا تصالح أن تكون غائية ولا تعليلية فلا مفرّ بعدهما من أن تكون بمعنى : « إلا » الاستثنائية ، في استثناء منقطع ؛ أى : أنها بمعنى : « لكن » التى تفيد الابتداء والاستدراك معاً كما أسلفنا . ومن الأمثلة :

(١) كل مولود يولد جاهلاً بالشرّ حتى يتعلّمه من أسرته وبسببته . بمعنى إلا أن يتعلّمه . أى : لكنّ يتعلّمه . فلا تصالح أن تكون غائية ؛ لأن ما قبلها لا يقع متدرجاً متطاولاً بحيث يمتد إلى ما بعدها . بل يقع دفعة واحدة . ولا تصالح أن تكون تعليلية ؛ لأن ولادة الجاهل بالشرّ ليست هى العلة المؤثرة في أمر التعلم ؛ ولا السبب المباشر فيه ؛ إذا العلة لا يتخلف أثرها ، فلا بد أن يتحقق بتحققها المعلول ويوجد بوجودها . لأن العلة لا يتأخر عنها المعلول ، فلم يبق إلا أن تكون « حتى » ، بمعنى : « إلا » في استثناء منقطع ، أى : بمعنى : « لكن » المشار إليها .

(٢) ناديتك حتى نحصد القمح بعد ساعات ؛ إلفالداء ليس فيه تمهل وتدرج يمتدان إلى وقت الحصد ، وليس سبباً مباشراً في الحصد .

(٣) افتح نوافذ الحجرة نهاراً حتى يشتد^(١) البرد ليلاً . . . ويقال فيه ما سبق .

(ب) من الأمثال : « ما سلّمَ القادمُ العزيزُ حتى^(٢) ودّع . (وهو مثل " يقال فيمن قصّرت مدّة زيارته) . أى : ما سلّمَ في زمن ؛ لكن ودّع » فيه ، أو : ما سلّمَ في زمن إلاّ زمنًا ودّع فيه^(٣) .

ومن المستحسن التخفيف من استعمال « حتى » التي بمعنى « إلا » قدر الاستطاعة ؛ لأن فهم المراد منها ، والتمييز بينها وبين نوعيها الآخرتين — لا يخلو من صعوبة ، ولأن كثيراً من النحاة لا يوافق على أنها تكون بمعنى « إلا » ويتأول الوارد منها .

(١) وفي معاني الحروف الثلاثة : (حتى — اللام — إلى) يقول ابن مالك :

لِلْإِنْتِهَاءِ : « حَتَّى » ، و « لَامٌ » ، و « إِلَى » و « مِنْ » ، و « بَاءٌ » يُفْهَمَانِ بَدَلًا
وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ ، وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا ، وَتَعْلِيلٍ ، قُفِي
وَزَيْدٌ

قفي ، أن : نسب وعرف

سرد ابن مالك في هذين البيتين وكلمة من أول الثالث — عدة معانٍ لعدد من الحروف ؛ فبين أن : « حتى » و « اللام » و « إلى » تشترك في تأدية معنى واحد ؛ هو : الانتهاء . وأن « مِنْ » و « الباء » يشتركان في معنى واحد ؛ هو : البدلية . وأن اللام — بعد ذلك — تفيد معنى الملك وشبهه ، والتعدية ، والتعليل ، وقد تقع زائدة . . واكتفى بهذه المعاني القليلة التي سردها لعدد من حروف الجر سرداً مختلطاً مبتوراً ؛ ومن أسبابه ضيق الأوزان الشعرية وقيودها التي لا تتسع لما يتسع له النثر . وقد تداركنا الأمر بالشرح والترتيب المناسبين .

(٢) ويلاحظ أن « حتى » في هذا المثال حرف ابتداء ؛ لوقوع الماضي بعدها ؛ وليست حرف جر ؛ إذ الجارة لا بد من دخولها — كما عرفنا — على اسم صريح أو على مصدر منسبك من « أن » وصلتها الجملة المضارعية .

(٣) ففيه نوع شبه بما مر في رقم ٢ من هامش ص ٣٧ ؛ رغم الاختلاف في نوع : « حتى » .

الواو والتاء: حرفان أصليان للجذر ، ومعناهما القسم^(١) - غير الاستعطاف^(٢) - ، ولا يصح أن يذكر معهما فعل القسم ، وهما لا يجران إلا الاسم الظاهر . والتاء لا تجر من الأسماء الظاهرة إلا ثلاثة : (الله - رب - الرحمن) ومن الشذوذ أن تجر غير هذه الثلاثة .

ويجرى على الحرفين السابقين ما يجرى على كل حروف القسم من جواز الحذف مع بقاء المقسم به مجزواً بشرط أن يكون لفظ الجلالة .

الباء : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصلياً وزائداً^(٣) ، ويؤدى عدة معان أشهرها خمسة عشر :

١ - الإلصاق حقيقة أو مجازاً ؛ نحو : أمسكت باللقص ، ومررت بالشرطي . فغنى أمسكت به : قبضت على شيء من جسمه أو مما يتصل به اتصالاً مباشراً ؛ كالثوب ونحوه ، وهو - عند كثير من النحاة - أبغ من : أمسكت اللص ؛ لأن معناه مع « الباء » ، المنع من الانصراف منعاً تاماً . ومعنى مررت به : ألتصقت مروري بمكان يتصل به . . .

٢ - السببية أو التعليل (بأن يكون ما بعدها سبباً وعلة فيما قبلها . نحو : كل امرئ يكافأ بعمله ، ويعاقب بتقصيره . أى : بسبب عمله ، وبسبب تقصيره . . .

٣ - الاستعانة ، (بأن يكون ما بعد الباء هو الآلة لحصول المعنى الذى قبلها)^(٤) ؛ نحو : سافرت بالطيارة - رصدت الكوكب بالمنظار ، وهذا المعنى هو والإلصاق أكثر معانيه استعمالاً .

(١) أشرنا إلى أن أحرف القسم أربعة : « اللام » وقد سبق الكلام عليها في ص ٣٦٨ ، وكذلك الواو والتاء و « الباء » ، وسيجىء الكلام على الباء . والصحيح أن « الواو » و « التاء » أصليان في القسم ، وليسنا ناثين فيه عن « الباء » وليست الباء بعدها مقدرة تجر الاسم ؛ لأن هذا تعقيد لا داعى له . وقد أشرنا في ص ٣١ إلى أن بعض العرب يستعمل الحرف « من » (بكسر الميم أو ضمها) حرف قسم ، ولا يكاد يجربه إلا كلمة : « الله » . نحو : من الله لأصاحبتك .

(٢) إيضاحه في ص ٣٨١ و ٣٨٢ . (٣) وأحسن لغاته أن يتحرك بالكسر في جميع أحواله . (٤) الفرق بين باء الاستعانة وباء السبب ، أن « باء » السببية داخلة على السبب الذى أدى إلى حصول المعنى الذى قبلها وتحققه سلباً ، وإيجاباً ؛ نحو : مات الرجل بالمرض ، أى : بسبب المرض ، وأن « باء » الاستعانة داخلة على أداة الفعل وآلته التى هى الواسطة بين الفاعل ومفعوله ؛ نحو : فتحت الباب بالمفتاح - قطعت اللحم بالسكين - كتبت الرسالة بالقلم .

٤ - الظرفية ؛ نحو : قوله تعالى : (ولقد نصركم الله ببدر . . .) .
أى : فى بدر .

٥ - التعدية ، أو : النقل (وهى التى يستعان بها - غالباً - فى تعدية الفعل اللازم إلى مفعول به ، كما تُعدّيه همزة النقل) ، نحو : ذهب بالمريض الطبيب ، بمعنى : أذهبته . وقعدت بفلان همته عن الطموح ، بمعنى : أقعدته . . .

٦ - أن تكون بمعنى كلمة : « بدل » ، (بحيث يصح حلول هذه الكلمة محل « الباء » من غير أن يتغير المعنى) ، مثل : ما يرضينى بعملى عمل " آخر - أرتضى بالملاكمة رياضة أخرى . أى : ما يرضينى بدل عملى عمل " آخر ، - أرتضى رياضة أخرى بدل الملاكمة ^(١) . . .

٧ - العوض ^(٢) (أو : المقابلة) ؛ نحو : اشترت الكتاب بعشرة دراهم ، واشتره أخى بأحدَ عَشَرَ . . .

٨ - المصاحبة ^(٣) ؛ نحو قوله تعالى : (اهْبِطْ بِسَلَامٍ) ، ونحو : سافر برعاية الله ، وارجع بعنايته . أى : مع سلام - مع رعاية الله - مع عنايته .

٩ - التبعض ، أو : البعضية ، (بأن يكون الاسم المجرور بالباء بعضاً من شىء قبلها) . نحو قوله تعالى : (عينا يشرب بها المقربون) ، أى : منها ، وقولهم : حفلت المائدة ؛ فتناولت بها شهى الطعام ، ولذيت الفواكه . أى : تناولت منها .

(١) إذا كانت الباء بمعنى : « بدل » فالأكثر دخولها على المتروك ؛ أى : على الشىء الذى لم يؤخذ ؛ للاستغناء عنه بأخذ غيره بدلا منه . ويصح دخول « الباء » على المأخوذ لا المتروك ، فقد جاء فى تاج العروس ما نصه : « قال أبو العباس ثعلب ، يقال : بدلت الخاتم بالحلقة ، إذا أذبتته وسويته حلقة . وبدلت الحلقة بالخاتم ، إذا أذبتها وجعلتها خاتماً .

(٢) المراد بالعوض : دفع شىء من جانب ، فى نظير أخذ شىء يقابله من جانب آخر . والفرق بين العوض والبدل ، أن العوض هو دفع شىء فى مقابلة آخر . أما البدل فهو اختيار أحد الشيئين وتفضيله على الآخر من غير مقابلة من الجانبين كأن يكون أمامك شيان تختار أحدهما ؛ فتقول أخذ هذا بدل الآخر من غير أن يكون هناك تعويض . وهذا هو الشائع ، وقيل : البدل أعم مطلقاً ؛ فهو الدال على اختيار شىء وتفضيله على آخر ؛ سواء أكان هناك مقابلة وعوض أم لا . والحكم فى هذا للقرينة ؛ فهى التى تعين المراد وتوجه الذهن إليه .

(٣) سبق توضيحها فى هامش ص ٣٦٤ عند الكلام على : « إلى » .

١١ - المجاوزة^(١) ؛ نحو قوله تعالى : (فاسأل به خبيراً) . أى : عنه .
 وقوله تعالى في وصف المؤمنين يوم القيامة : (يسعى نورهم بين أيديهم ؛
 وبأيمانهم) ، أى : عن أيمانهم ، وقوله تعالى : (ويوم تَشَقَّقُ السماء بالغمام) ،
 أى : عن الغمام . . .

١٢ - الاستعلاء ؛ كقولهم : من الناس من تأمَّنه بدينار فيخون الأمانة ،
 ومنهم من تأمَّنه بقطار من الذهب فيصونه ويؤديه كاملاً ، أى : على دينار ،
 وعلى قطار .

١٣ - أن تكون بمعنى : « إلى » ، نحو قوله تعالى : (وقد أحسنَ بى إذ
 أخرجنى من السجن . . .) . بمعنى أحسنَ إلىَّ .

١٤ - التوكيد^(٢) ؛ (وهى الزائدة) ؛ نحو : قوله تعالى : (وكفى بالله
 شهيداً) ، وقوله تعالى : (ولا تُلْقُوا بأيديكم إلى التَّهْلُكَةِ . . .) . ونحو :
 بحسبك البراعة الفنية ، ونحو : ليس المال بمغن عن التعلم . . .

ويجوز زيادتها في المبتدا الواقع بعد « إذا الفجائية » ؛ نحو : نزلت البحر فإذا
 بالماء بارد^(٣) وتزاد وجوباً اسم بعد صيغة « أفعل » المستعملة في التعجب القياسي ؛
 نحو : أعظمُ بالחסن^(٤) - بشرط ألا يكون الاسم مصدرًا مؤولا من « أنْ وأنْ »
 وصلتهما^(٥) . -

اتصال ما « الزائدة بالتاء » :

يصح زيادة : « ما » بعد « باء » الجر ؛ فلا يؤثر هذا الحرف الزائد في معناها ،
 ولا في عملها ؛ بل يبقى لها كل اختصاصها الذى كان قبل اتصالها بالحرف الزائد ؛
 نحو قوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ) ، أى : فبرحمةٍ من الله ،
 وبسببها^(٥) . . .

(١) سبق إيضاح معناها وأقسامها في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٠ .

(٢) سبق معنى التوكيد المستفاد من الحرف الزائد ، في أول هذا الباب ص ٣٥٠ ، وكذلك في

الجزء الأول ص ٤٣ . أما مواضع زيادة الباء فتجىء في ص ٣٨٠ .

(٣) سبقت الإشارة لهذا في ص ٢٢٦ .

(٤) لهذا إشارة في ص ٣٥١ وانظر - للأهمية - رقم ٣ من ٥ مش ص ٤٠٦ .

م ١٠٨ باب التعجب .

(٥) وسيشير إلى هذا ابن مالك - آخر الباب - حيث يقول :

وَبَعْدَ « مِنْ » ، وَ « عَنْ » ، وَ « بَاءِ » زَيْدٌ « مَا » فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا
 أى : زيدت « ما » قبل كل واحد من هذه الثلاثة فلم تمنعه (لم تمنعه) عن العمل الذى عرفناه له .

زيادة وتفصيل :

تعددت هنا الأمثلة للباء الزائدة كى تدل على أنها تزداد فى الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ ، وخبره ، وخبر الناسخ . وقد تزداد فى غير ذلك قليلا .

بقى أن نسأل : أزيادتها قياسية أم سماعية^(١) ؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل : إن الزائدة فى الفاعل تكون واجبة فى فاعل فعل التعجب الذى صيغته القياسية : « أفعل » ، مثل : أصلح بنفسك ، وأحسن بعملك ؛ بمعنى : ما أصلح نفسك !! وما أحسن عملك !!

وتكون جائزة ، فى فاعل : « كفَى » ، مثل : كفى بالله شهيداً .
أما الزائدة فى المفعول فغير مقيسة ولو كان مفعولاً للفعل : « كفى » ؛ نحو : كفى بالمرء عيباً أن يكون نمّاماً . ويستثنى من هذا زيادتها فى مفعول الأفعال الآتية : (عرف - علم بمعنى : عرف - جهد - سمع - أحسن .) فإن هذه الزيادة جائزة .

والزائدة فى المبتدأ والخبر غير قياسية ؛ إلا فى مثل الأنواع المسموعة^(٢) منها نحو : كيف^(٣) بك إذا اشتد الأمر - أصغيت فإذا بالطيور^(٤) مغردة - بحسبك درهم . ومثل : منعهك بشئ يستطاع .

أما زيادتها فى خبر : « ليس » ، وخبر : « ما » النافية ، وخبر : « كان » المنفية ، فقياسية ؛ كزيادتها فى كلمتى : النفس ، والعين ، عند استعمال لفظهما فى^(٥) التوكيد مثل : اخترقت الطائرات السحاب نفسه أو بنفسه ، واجتازت الغلاف الموائى عينه أو بعينه .

(١) راجع فيما يأتى : المفعى ، حرف الباء ، وحاشية الصبان - ج ٢ - باب حروف الجر عند الكلام على الباء الجارة .

(٢) ما المراد من الاختصار فى المبتدأ على المسموع ؟ أهو الاختصار على إدخال الباء على المبتدأ الضمير مطلقاً ؛ لمتكلم أو مخاطب ، أو لغائب من غير تقيد بنوع الضمير المسموع ولا بلفظه ، وكذلك المبتدأ الذى يلى « إذا » الفجائية بغير تقيد - أم أن المراد هو الاختصار على نص الضمير المسموع لفظاً وذوياً ، وكذلك على نص المبتدأ المسموع لفظاً وذوياً بعد « إذا » الفجائية ؟ الأحسن الأخذ بالرأى الأول الأقوى .

(٣) وأصل الجملة - كما سبقت الإشارة لهذا ج ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ - كيف أنت ؟ فلما زيدت الباء وجب تغيير الضمير : « أنت » ؛ لأنه ضمير مقصور على الرفع ؛ فأتينا بضمير يؤدى معناه ، ويصلح لدخول حرف الجر وهو كاف الخطاب فهى مجرورة لفظاً فى محل رفع مبتدأ . ومثلها : « الباء » فى نحو : خرجت فإذا بالشمس طالعة . فالباء زائدة فى المبتدأ المجرور لفظاً المرفوع محلاً كاسيأتى فى رقم ٤ .

(٤) مثال للمبتدأ الواقع بعد « إذا » الفجائية وقد دخلته الباء الزائدة . ومثله ما سبق فى رقم ٣ وفى ص ١٨٠

(٥) إيضاح هذا فى باب التوكيد ج ٣ ص ٣٧٤ .

(١٥) الدلالة على القسم ؛ وهذا من أكثر استعمالاتها ، وهى الأصلية فيه دون حروفه السابقة (اللام ، الواو ، التاء ، مِـن) وتشاركها فى جواز حذفها مع بقاء الاسم المحرور بها على حاله ؛ بشرط أن يكون هذا الاسم هو لفظ الجلالة ، ولكنها تخالف تلك الحروف فى ثلاثة أمور تشرد بها ، ولا يوجد واحد منها فى حرف آخر من حروف القسم ؛ هى :

جواز إثبات فعل القسم معها أو حذفه ؛ نحو : أقسم بالله لأعاونن الضعيف ، أو بالله لأعاونن الضعيف . أما مع غيرها فيجب حذف فعل القسم .

وجواز أن يكون المقسم به اسماً ظاهراً ، أو ضميراً بارزاً ؛ نحو : بربّ الكون لأعملنّ على نشر السلام — بك لأنزلن عند رغبتك الكريمة . أما غيرها فلايجر إلا الظاهر .

وجواز أن يكون القسم بها « استعطافياً »^(١) (وهو الذى يكون جوابه إنشائياً) ؛ نحو : بالله ، هل ترحم الطائر الضعيف ، والحيوان الأعجم ؟ بربك ، أموافق أنت على تأييد الضعفاء ؟ . أما سواها فقصور — فى الرأى الغالب — على القسم غير الاستعطافى .

(١) سيجىء فى الزيادة والتفصيل أن القسم نوعان : « استعطافى » ، و « غير استعطافى » ، وإيضاح كل ، وما يطلبه . . . مع بسط الكلام على جواب القسم .

زيادة وتفصيل:

(١) كل حرف من حروف القسم الأربعة^(١) ويجروره يتعلقان بالعامل : «أحلف» ، أو «أقسم» أو نحوهما مما يستعمل في القسم ، ومن فعل القسم الصريح وفاعله تتكون الجملة - الفعلية - الإنشائية : التي هي : جملة القسم . سواء أذكر الفعل أم حذف . لكن ليس من اللازم أن يكون الفعل صريحاً في دلالة على القسم كالأفعال السابقة ، فهناك ألفاظ أخرى يسمونها : «ألفاظ القسم غير الصريح» وهو الذي لا يُعرف منه بمجرد سماعه أن الناطق به حالف ؛ بل لا بد معه من قرينة ؛ ومن أمثلته الأفعال : شَهِدَ - عَلِمَ - آلى . . . ؛ نحو : أشهد لقد رأيت الغلبة للحق آخر الأمر - علمت لقد فاز بالسبق من أحسن الوسيلة إليه . غير أن الجملة القسمية التي من هذا النوع خبرية لفظاً .

ولا بد لجملة القسم من جملة بعدها تسمى : «جواب القسم» . بيان ذلك أن الغرض من «جملة القسم» إما تأكيد المراد من جملة تجيء بعدها ، وإزالة الشك عن معناها ؛ بشرط أن تكون هذه الجملة الثانية خبرية^(٢) ، وغير تعجبية^(٣) ؛ نحو : أقسم بالله (لا أنقاد لرأى يجافي العدالة) . فهذه الجملة الثانية هي «جواب القسم» ، ولا محل لها من الإعراب^(٤) . ويسمى القسم في هذه الحالة قسماً خبرياً أو : «غير استعطائي» . وإما تحريك النفس ، وإثارة شعورها بجملة إنشائية تجيء بعد جملة القسم . والفصيح أن تكون الأداة هي الباء ؛ نحو : بربك - هل رَحِمْتَ الثَّكَلَى ؟ بحياتك - أعطفْتِ على البائس ؟ فالجملة الثانية هي جواب القسم ، ولا محل لها من الإعراب . ويسمى القسم في هذه الحالة : «استعطائي» ، أو : غير إنشائي . ولا بد أن يكون جوابه جملة إنشائية ، كما أوضحنا^(٥) وهي

(١) سبق في ص ٣٦١ وفي هامش ص ٣٦٨ ... الإشارة إلى حرف خامس هو : « من » ومن المستحسن اليوم عدم استعماله لغرابته .
(٢) فلا تصلح الجملة الشرطية ، ولا أنواع الإنشائية - ومنها القسمية - كما سيجيء في : « و » من ص ٣٨٥ .
(٣) يرى كثير من النحاة أن جملة التعجب خبرية ، ولكنهم يوافقون غيرهم على أنها لا تصلح جواباً للقسم .
(٤) الغالب أن الجملة الواقعة جواباً للقسم لا محل لها ، وقد يكون لها محل - كما سبق بيانه في هامش ص ٢٥ وكما يأتي في ص ٣٨٦ .

(٥) مما سبق نفهم قول النحاة : القسم جملة إنشائية جاءت لتأكيد جملة خبرية بعدها . وهذا هو القسم غير الاستعطائي . فإن كانت الثانية إنشائية أيضاً فالقسم استعطائي .

لا تحتاج لزيادة شيء عليها . بخلاف القسم : « غير الاستعطافى » فإن جوابه يتطلب إدخال بعض الزيادة على جملته ، بالتفصيل الآتى :

١ - إن كان الجواب جملة فعلية . . . فعلها ماضٍ متصرف ، مثبت - فالكثير الفصيح اقترانها « باللام » و « قد » ، معاً ؛ نحو : والله لقد أفاد الاعتدال ممارسة الأمور . ويجوز - بقلة - الاقتصار على أحدهما ، أو التجرد منهما ، مع ما فى الأمرين من ترك الكثير الفصيح . وتسمى هذه اللام المفتوحة : « لام جواب القسم » . أو : الداخلة عليه .

وإن كان الماضى غير متصرف فالكثير الفصيح اقترانه باللام فقط ؛ نحو والله لتسعم المرء يتعد عن الشبهات . إلا الفعل « ليس » فلا يقترن بشيء .

وإن كان الماضى غير مثبت لم يزد عليه شيء إلا حرف من حروف النفي الثلاثة التى يكثر دخولها على الجواب المنفى ؛ وهى : ما - لا - إن - ؛ نحو : والله ما مدحت أئيماً - بالله لا رفضت عتاب الصديق ، ولا غضبت منه . تالله إن امتنعت عن مزاملتك فيما يرفع الشأن ، أى : بالله ما امتنعت . . .

(٢) إن كان الجواب جملة مضارعية مثبتة فالأغلب الأقوى اقتران مضارعها باللام ونون التوكيد معاً^(١) ؛ نحو : والله لأحبس يدي ولسانى عن الأذى . ومن القليل الجائز الاقتصار على أحدهما .

فإن كانت الجملة مضارعية منفية . . . لم يزد عليها شيء إلا أحد حروف النفي الثلاثة التى يكثر دخولها على الجواب المنفى (وقد سبقت الإشارة إليها) مثل : والله ما أحبس يدي ولسانى عن محاربة المنكر - والله لا أحبس يدي ولسانى . . . والله إن أحبس يدي ولسانى . . .

٣ - إن كان الجواب جملة اسمية مثبتة فالأحسن اقترانه « بإن » التى فى خبرها اللام^(٢) ، نحو : والله إن الغدر لأقبح الطباع . ويجوز الاقتصار على

(١) راجع ص ٢٥ .

(٢) اللام الداخلة على جواب القسم لا تدخل على « إن » المشددة ولا على شيء من أخواتها ، إلا : « كأن » . نحو : والله لكأن صدقة البخيل اقتطاع من جسده . أما اللام الداخلة على خبر « إن » فهى لام الابتداء ؛ سواء أكانت « إن » مسبقة بقسم هى فى صدر جوابه ، أم غير مسبقة به . (وقد تقدم فى الجزء الأول فى ص ٤٩٧ م ٥٣ تفصيل الكلام على لام الابتداء ، وفائدتها ، ومواقعها . .)

.....

إحداهما ؛ نحو: والله إن عنوانَ المرءِ عمله ، أو : والله لعنوان المرءِ عمله . ولا يستحسن التجرد من إحداهما إلا إذا طال القسم ، بأن ذُكر معه تابع له ، أو شيء آخر يتصل به ؛ نحو: بالله الذى لا إله سواه ، الرجوع إلى الحق خير من التماهى فى الباطل . . .

فإن كان الجواب جملة اسمية منفية لم يزد عليه إلا أداة النفي فى أوله وهى إحدى الحروف الثلاثة (ما — لا — إن) ، نحو : والله ما هذه الدنيا بدار قرار — بالله لا المال ولا الجاه بنافع إلا بسياج من الفضيلة . . . والله إن هذه الدنيا بدار قرار . . .

مما سبق يتبين أن الجواب المنفى ، فى جميع أحواله لا يتطلب زيادة شيء إلا أداة النفي قبله ، مع اشتراط أن تكون إحدى الأدوات الثلاث ، سواء أكان الجواب جملة فعلية ماضوية ، أم مضارعية ، أم جملة اسمية .

(ب) قد يقع القسم بين أداتى نفي ، بقصد تأكيد النفي فى المحلوف عليه ؛ كقول الشاعر :

أخلاقى ، لا تَنَسَوْا موثيقَ بيننا فإنى لا — والله — ما زلت ذاكرًا

(ح) قد تتكرر أداة القسم ، مبالغة فى التأكيد . غير أن المستحسن ألا يتكرر حرف من حروف القسم إلا بعد استيفاء الأول جملة جوابه ، نحو: بالله لأطيعن الوالدين ، بالله لأطيعنهما ، والله لأطيعنهما^(١) . . .

(د) تحذف جملة القسم وجوبًا إن كان حرف القسم «الواو» ، أو: «التاء» ، أو: «اللام» .^(٢) وجوازًا إن كان حرف القسم الباء—كما سبق عند الكلام على الحروف الأربعة — ومن أوضح الدلائل المرشدة إلى جملة قسمية محذوفة وومعها أداة القسم وجود واحد من الألفاظ الآتية بعدها : وهى : لقد—لئن—المضارع المبدوء باللام المفتوحة المختوم بنون التوكيد. فإن وجد أحد هذه الثلاثة بغير أن يسبقه جملة قسم فهى—مع القسم — مقدرة قبله ، ومن الأمثلة قوله تعالى : (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ

(١) يصح ذكر الجملة الواقعة بعد القسم المقصود به التوكيد اللفظى . على اعتبارها توكيدًا أيضًا للجملة الجوابية الأولى ، ويصح حذفها لعدم الحاجة إلى استخدامها توكيدًا لفظيًا ؛ فهى مختلفة عن الجمل الجوابية الأخرى التى يجب حذفها . (٢) وكذا : « من » عند من يعتبرونها أداة قسم .

وَعَدَهُ . . .) ، أى : أقسم بالله لقد صدقكم الله وعده . ومثله قوله تعالى :
(لَنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ معهم) ، وقوله تعالى : (لَأَعَذِّبَنَّ عَذَابًا
شَدِيدًا . . .) وهذه اللام المفتوحة هي الداخلة على الجواب بعد حذف جملة
القسم ، وأداته . ولا يصح فيها وفي أمثالها أن تكون لام ابتداء أو غيره ؛ لأن أنواع
اللام الأخرى لها مواضع محدودة معينة ، ليس منها هذه .

(هـ) يجوز أن تحذف أداة القسم وحدها مع بقاء الاسم المحرور بها
على حاله ، بشرط أن يكون لفظ الجلالة ، ويجوز حذف أداة القسم والمقسم به
معاً لوضوحهما بكثرة الاستعمال ؛ نحو أقسمُ إن الحرية لغالية — أشهدُ إن
الوطن عزيز . أى : أقسم بالله — أشهد بالله .

(و) ما نوع « اللام » فى مثل : والله لئن أخلصت لى لأخلصنَّ لك ؟
أى : ما نوع « اللام » التى قبلها قسمٌ وبعدها أداة شرط ؛ كالمثال السابق
وأشباهه ؟

يسمى بعض النحاة « لام الشرط » ، ويسمىها آخرون : « اللام الموطئة »
للقسم ؛ أى : الممهدة له ، لأنها التى تهىء الذهن لمعرفة . وتدل على أن الجملة
التأخرية المصدرة بلام أخرى ، هى جواب للقسم وليست جواباً للشرط . فاللام
الأولى « الموطئة » هى التى أعلمت بذلك ، وبينت أن اللام الثانية هى « اللام » الداخلة
على جواب القسم ، وأن الجملة بعد هذه اللام الثانية هى جملة جواب القسم .
ولا يصح أن تكون « اللام » الأولى وما دخلت عليه جواباً للقسم ؛ لأن القسم
— كما أسلفنا^(١) — لا يكون جوابه جملة شرطية ، ولا جملة قسمية .

وحين يجمع أدايتا قسم وشرط فالجواب يكون للمتقدم منهما^(٢) . أما المتأخر
فيحذف جوابه ؛ لوجود الجواب السابق الذى يدل عليه . وبسبب أن الجواب للمتقدم
لم تحذف النونان فى المضارع من قوله تعالى : (لَنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ
مَعَهُمْ ، وَلَنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ) .

(ز) تحذف جملة الجواب وجوباً فى إحدى حالات ثلاث :

١ — أن يتأخر القسم ويتقدم عليه جملة تُغنى عن جوابه — لدالاتها عليه —
نحو : تسعد الأمة وتشقى بأبنائها ، والله .

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ٣٨٢ .

(٢) هذا هو الأغلب . والتفصيل المناسب لهذه المسألة مدون فى البحث الخاص بها ؛ وهو :

بحث اجتماع الشرط والقسم — ج ٤ باب الجوازم — ص ٣٦٢ م ١٥٨

٢- أو : أن يحيط بالقسم جملة تغنى عن الجواب كذلك ؛ نحو :
سعادة الأمة - والله - رهن بعمل أبنائها . فجواب القسم في هذه الحالة - كالتى
قبلها - جملة محذوفة لا يصح ذكرها ؛ لوجود ما يغنى عنها ؛ فلا داعى للتكرار
فيهما بقولنا : تسعد الأمة وتشقى بأبنائها ، والله تسعد الأمة وتشقى بأبنائها .
وقولنا : سعادة الأمة رهن بعمل أبنائها ، والله سعادة الأمة « رهن » بعمل أبنائها .
أما فى مثل : الغضبَ الله إنه وخيم ، أو الغضبَ الله إنه لـوخيم - حيث
يكون المتأخر عن القسم جملة - فيصح فى هذه الجملة المتأخرة أن تكون جواباً
للقسم ، وجملة القسم مع جملة جوابه فى محل رفع خبر السابق^(١) (وهذا من
المواضع التى يكون فيها بجملة القسم مع جملة جوابه محل من الإعراب)^(٢) . كما
يصح أن تكون الجملة المتأخرة خبراً للمتقدم فى محل رفع وجواب القسم محذوف
لوجود ما يغنى عنه ويدل عليه .

٣- أو أن يجتمع أداتا شرط وقسم ويتأخر القسم عن الشرط كما سبق فى : « و » .
وتحذف جملة الجواب جوازاً فى غير الحالات السالفة ، للدليل أيضاً ؛ نحو
قوله تعالى : (ق- ، والقرآن المجيد) ، فجواب القسم محذوف تقديره : « إنك
لمُنذرٌ » ، أو نحو هذا ؛ بدليل قوله تعالى بعد ذلك : (بل عَجَبُوا أَنْ
جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ) . ومثله قوله تعالى : (ص- ، والقرآن ذى الذِّكْرِ) .
فجملة الجواب محذوفة ، تقديرها : (إِنَّكَ لَمُنْذِرٌ) ؛ بدليل قوله تعالى بعد ذلك :
(وَعَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ . . .) ، أو نحو هذا مما يكون فيه
دلالة على المحذوف . كأن يقال : اتَّقِمْ عَلَى أَنَّكَ أديت الشهادة الصادقة فتقول :
أقسم والله .

ومن مواضع الحذف الجائز للدليل أن يكون القسم مسبوقاً بحرف جواب عن سؤال
سابق ؛ كقوله تعالى : (أليس هذا بالحق ؟ قالوا بلى وربنا) . فالأصل :
بلى وربنا ؛ إنَّ هذا هو الحق ، ومثله أن يسأل سائل : أتعاهد على تأييد
المهلوف ؟ فتقول : إى ، والله ، أو : نَعَمْ ، والله ، أو : أجل ، والله . . .
أو غير هذا من حروف الجواب التى تسبق القسم مباشرة .

(١) يراجع الجزء الثانى من المغنى فى موضوع حذف جواب القسم ، وفى موضوع الحمل التى لا محل
لها من الإعراب . والملخص أن جملة القسم مع جملة جوابه قد يكون لهما - أحياناً - معاً موضع من
الإعراب ؛ لأنهما متساكنتان بمنزلة جملة واحدة . ولا محل لإحداهما بدون الأخرى - فى الرأى المشهور -
(٢) سبقت الإشارة لهذا فى هامش ص ٢٥ .

(ح) جواب القسم لا يكون إلا جملة ؛ فلا يكون مفرداً ، ولا شبه جملة ، غير أن النحاة عرضوا حالة وقع فيها الجار والمجرور ساداً مسد جواب القسم ، ومغنيا عنه ، وهى التى سبقت عند الكلام على جواز فتح همزة « إن » وكسرها (١ ص ٤٩٢ م ٥١) حيث قالوا يجوز فتح همزة « إن » وكسرها إذا وقعت فى صدر جواب القسم ، وفعلُ القسم مذكور قبلها ، وليس فى خبرها اللام ؛ نحو : أقسم بالله إن الإحسان نافع ، فقد جوزوا عند فتح الهمزة أن يكون التقدير : أقسم بالله نفع الإحسان ، أى : أقسم بالله على نفع الإحسان ؛ فيصح فى المصدر المؤول الجر بحرف الجر المحذوف ، والجار مع مجروره يسد مسد الجواب مباشرة . أو أن المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض ؛ فهو مفعول تأويلا . وهذا المفعول ساد مسد الخبر (١) .

والإعراب الأول أحسن . وهناك إعرابات أخرى لا تتصل بموضوعنا الحالى .
(ط) من الألفاظ التى قد تستعمل — أحيانا — فى القسم : « جَيْر » ، كقول الشاعر :
قالوا قهرت . فقلت : جَيْر ؛ لَيَعْلَمَنَّ عَمَّا قليل أينما المقهورُ
والأحسن فى إعرابها : أن تكون حرف قسم مبنياً على الكسر لا محل له من الإعراب (٢) .

ومنها : « لا جَرَم » فى مثل : لا جَرَم إن الله يُمهّل الظالم ، حتى إذا أخذه لم يتركه بعد ذلك . وقد سبق أن قلنا (٣) : إذا كسرت همزة « إن » فالسبب لإجراء : « لا جرم » مجرى اليمين عند بعض العرب ؛ بدليل وجود اللام بعدها فى مثل : لا جرم لأنا مكرمك . فالحرف « لا » . ناف للجنس — « جَرَم » اسمه مع تضمينه القسم ، والجملة بعده من « إن ومعمولها » جواب القسم ، أغنت عن خبر « لا » . أما مع فتح همزة « أن » فكلمة : « جَرَم » فعل ماض . بمعنى : « وَجَب » و « لا » زائدة ، والمصدر المؤول فاعل .

(١) راجع الصبان فى الموضع السالف .

(٢) وتصلح فى بعض الأساليب الأخرى أن تكون حرف جواب فقط .

(٣) ج ١ ص ٤٩٥ ، م ٥١ مواضع فتح همزة « إن » وكسرها .

فى : حرف يجرّ الظاهر والمضمّر ، والغالب فيه أن يكون أصلياً ، وأشهر معانيه تسعة :

١ - الظرفية حقيقة أو مجازاً ؛ نحو : المعادن متراكمة فى جوف الأرض .
والنّفط حبيس فى طبقاتها ، ونحو : السعادة فى راحة النفس ، والغنى فى التعفف
عما لا يملكه المرء ، وهذا المعنى أكثر استعمالاته .

٢ - السببية ؛ نحو : كان المحامى الشاب مغموراً ؛ فاشتهر فى قضية خطيرة
تجرد لها ، وذاع اسمه فيها ، أى : اشتهر بسبب قضية . . . وذاع اسمه
بسببها . . .

٣ - المصاحبة ؛ كقول أحد المؤرخين : « كان الخليفة العباسى يتخير يوماً
للراحة ، ولقاء بطانته ، ويدعو فيهم الشاعر الذى يؤنسهم ، فيستجيب فرحاً ،
ويسرع فى الداخلين ، فيستقبله الخليفة ، قائلاً : إلى فى بطانتى ، فلن يتم
سرورنا إلا بك » . . . أى : يدعو معهم - يسرع مع الداخلين - مع بطانتى . . .
ومن هذا قوله تعالى : (قال ادخلوا فى أمم . . .) أى : مع أمم .

٤ - الاستعلاء ؛ نحو : غرد الطائر فى الغصن ، أى : على الغصن ،
يصيح الغراب فى المثذنة ، أى : عليها . ونحو : بطل كأن ثيابه فى سرحة .
أى : على سرحة . وهى : الشجرة العظيمة ؛ لأنه ضخم طويل .

٥ - المقايسة أو الموازنة^(١) ؛ نحو : قوله تعالى : (فما متاع الحياة الدنيا فى
الآخرة إلا قليل) . أى : بالنسبة للآخرة ، وموازنته بمتاعها .

٦ - أن تكون بمعنى : « إلى » الغائية ؛ نحو : دعوت الأحقق للسداد ؛
فرد يده فى أذنيه ، أى : إلى أذنيه ، كى لا يسمع النصيح . ومنه قوله تعالى :
(فردوا أيديهم فى أفواههم) ، كناية عن عدم الردّ وعن ترك الكلام . وقوله تعالى
(ولو شئنا لبعثنا فى كل قرية نذيراً) .

(١) معناها : ملاحظة شىء بالقياس إلى شىء آخر ، والحكم عليه بعد هذا القياس بأمر ما ،
كالحسن ، أو القبح ، أو الزيادة ، أو النقص ويغلب هنا أن تكون الموازنة بين شىء سابق على
الحرف : « فى » و شىء لاحق بعده . وهذا اللاحق أفضل من السابق . ولا مانع من العكس أحياناً .

٧- أن تكون بمعنى « من » التبعية - غالباً - ؛ نحو : أخذت في الأكل قدر ما أشار الطبيب ، أى : بعض الأكل .

٨- أن تكون بمعنى « الباء » التى للإلصاق^(١) ؛ نحو : وقف الحارس فى الباب ، أى : ملاصقاً له .

ومثل قولهم : من لم يكن بصيراً فى ضرب المقاتل لم يكن آمناً على حياته .
أى : بضرب المقاتل .

٩- التوكيد (بسبب زيادتها) ، والرأى الراجح أن زيادتها غير قياسية ؛ فيقتصر فيها على المسموع ؛ مثل قول الشاعر :

أنا أبو سعد إذا الليل دجاً يُخَالُ فى سواده يَرْتَدَجاً^(٢)
أى : يُظَنُّ سواده يَرْتَدَجاً^(٣) .

* * *

على : حرف جرّ أصلى يجر الظاهر والمضمر ، وأشهر معانيه ثمانية :

١- الاستعلاء ؛ وهو أكثر معانيه استعمالاً . ويدل على أن الاسم المحرور به قد وقع فوقه المعنى الذى قبل « على » وقوعاً حقيقياً أو مجازياً . نحو سيعود السائحون إما على القطر ، وإما على السيارات ، أو على الطائرات ، أو على البواخر . ونحو قوله تعالى : (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض) .

(١) حقيقة أو مجازاً .

(٢) البرندج : الجلد الأسود ، أو الطلاء الأسود .

(٣) فيما سبق من معانى « الباء » و « فى » يقول ابن مالك مقتصراً على بعض المعانى :

... والظرفية استتبن ببأ و « فى » . وقد يبينان السببا

أول البيت كلمة لم نذكرها ، هى : « وزيد » ؛ لأنها مختصة بمعنى حرف سبق ؛ هو : اللام التى من معانيها التوكيد ؛ فتكون معه زائدة . ومعنى استتبن : « بيا » الظرفية ، أى : صير الظرفية واضحة بها ؛ لأنها معنى من معانيها ، ومعانى « فى » . فكل الحرفين يدل على الظرفية ، كما يدل على السببية . ثم بين معانى الباء فقال :

« بِأَلْبَا » استتبن ، عَدَّ عَوْضَ ، أَلْصَقَ وَمِثْلَ مَعْ ، وَمِنْ ، وَعَنْ ، بها انطق

أى : أنها تكون للاستعانة ، وللتعدي ، وللعوض ، ولالإلصاق ، وبمعنى « مع » أى : للمصاحبة ، وبمعنى : « من » أى : للتبعية وبمعنى : « عن » أى : للمجاوزة . وقد شرحنا هذا كله فيما سبق .

وليس من الاستعلاء المجازى قولهم : توكلت على الله ، واعتمدت عليه ؛ لأن الله لا يعلو عليه شيء حقيقة أو مجازاً ، وإنما هي بمعنى الإسناد له ، والإضافة ؛ أى : أسندت توكلى واعتمادى إلى الله ، وأضفتها إليه .

٢ - الظرفية^(١) ؛ نحو قوله تعالى : (ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها) ، أى : فى حين غفلة .

٣ - المجاوزة^(٢) ؛ نحو : إذا رضى على الأبرار غضب الأشرار ، أى : رضى عنى .

٤ - التعليل ؛ نحو : اشكر المحسن على إحسانه ، وكافته على صنيعه ، أى : لإحسانه ، ولصنيعه .

٥ - المصاحبة ؛ نحو : البير الحق أن تبذل المال على حبك له ، وحاجتك إليه ، أى : مع حبك له . ومثل قوله تعالى : (وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم) . أى : مع ظلمهم .

٦ - أن تكون بمعنى : من ، نحو قوله تعالى : (ويل للمطّفقين ؛ الذين إذا اكْتَالُوا على الناس يَسْتَوْفُونَ) . أى : من الناس . ونحو قوله عليه السلام : (بُنى الإسلام على خمس) أى : من خمس مواد .

٧ - أن تكون بمعنى « الباء » ؛ نحو : سمعت من الوالد نصيحا ، وتحقيق عليه أن يقول ما ينفع ، أى : تحقيق به ، بمعنى : جدير به .

٨ - الإضراب . والمراد به هنا : إبعاد المعانى الفرعية التى تخطر على البال من كلام سابق ، وإبطال ما يرد على النفس منها ؛ (فهو كالاستدراك المستفاد من كلمة : « لكن ») . ومن أمثلته قولهم : هفما الصديق فاحتملت هفوته ؛ على أن احتمالها مرّ أليم ، وجفما ؛ فقبلت جفوته . على أن الرضا بها كالرضا بالطعنة المسددة ؛ كل نفس لها كارهة . . . فقد بين المتكلم أنه احتمل الهفوة ، وهذا يوحى إلى النفس أن احتمالها سهل ، وأنه راض باحتمالها ، فأزال هذا الوحي بما ذكره من أن احتمالها مرّ وأليم ، كذلك بيّن أنه قبّل جفوة صديقه . وهذا يشعر بأن

(١) إذا جرت : « على » الظرف كانت بمعنى : « فى » وقد نص « الخضرى » على هذا فى باب لإضافة عند بيت ابن مالك :

وَابْنٍ أَوْ أَعْرَبَ مَا كَادَ قَدْ أَجْرِيَا

(٢) سبق فى ص ٣٤١ تعريفها ، وبيان أقسامها .

قبولها كان عن رضا وارتياح ؛ وأزال هذا الوهم ، نافعاً له ، مبيناً أن الرضا به بغيض إلى النفس بغض الطعنة القاتلة . . . وكانت وسيلته للإبانة هي كلمة : « على » التي بمنزلة « لكن » .

ومن ذلك قولهم : الإسراف كالشح ؛ كلاهما داء وبيل ، يسخى عواقبه اللبيب ، على أن داء الشح أخف ضرراً ، وأهون خطراً من داء الإسراف . . . فقد بين أن كلاهما داء سيئ العاقبة ، وهذا يوحى إلى النفس أنهما في الشر سواء ، ومترلتها من الضرر واحدة ، فأزال هذا المعنى الفرعى المتهوّم بكلمة : « على » ، وما بعدها ؛ فهي بمنزلة : « لكن » ، التي تجيء أول الجملة لإبطال المعانى الفرعية الناشئة ، مما قبلها .

ومن الأمثلة أيضاً ما قاله الشاعر في أمر قربه أو بعده عن ديار أخلائه ، وأنه يفيد أو لا يفيد :

بكل تدأوينا ؛ فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد
على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس يذى وذ

فقد بين أولاً أنه تدأوى بالقرب وبالبعد فلم يفده واحد منهما . وعدم الإفادة بعد التجربة يوقع في الوهم أنهما سيان من كل الوجوه . لكنه أبطل هذا التوهم بتصريحه بعد ذلك حيث يقول : (على أن قرب الدار خير من البعد) .

فهذه الجملة تبطل ما سبق ، وتوحى بمعنى جديد ؛ هو : أن القرب مطلقاً خير من البعد . ثم عاد فأبطل هذا المعنى الذى أوحى به الوهم بجملة جديدة ؛ هي : قرب الدار ليس بنافع . . . وكانت أداة الإضراب والإبطال هي كلمة : « على » .

والأحسن في كلمة : « على » إذا كانت للإضراب والإبطال عدم تعلقها هي ومجرورها بشئ ؛ لأنها في هذا الاستعمال بمنزلة : « لكن » التي تفيد الاستدراك مع اعتبارها حرف ابتداء ، لوقوعها في أول الجملة (١) .

(١) ولا داعى للأخذ بالرأى الذى يقول : إنهما متعلقان بمحذوف هو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : (التحقيق كائن على أن كذا وكذا) ؛ لأن هذا الرأى يحوى التعقيد ، والتكلف ، وكثرة المحذوف من غير داع . وقد كررنا - وأوضحنا الأسباب - أنه لا يصح الالتجاء إلى المحذوف والتقدير والتفسير بغير ضرورة قاسية ؛ لا سبيل للتغلب عليها إلا من هذه الناحية . والرأى فى حاشية الأمير على الشذور ص ١٥ عند الكلام على « ذى » إحدى الأسماء الستة .

وقد تستعمل : « على » اسماً بمعنى : « فوق » ويكثر هذا بعد وقوعها مجرورة بالحروف « مِنْ » فإنه لا تدخل إلا على الأسماء ، نحو : تمرّ من على بلدنا الطائرات .
 أى : من فوق بلدنا^(١) ، فقد خرجت من حرفيتها ، وصارت اسماً بمعنى : « فوق » ، كما نرى . وهذا قياسى كباقي استعمالاتها .
 وإذا كان المجرور بها ضميراً وجب قلب ألفها ياء^(٢) ؛ نحو : تقبل علينا وفود السائحين شتاء . فإن كان الضمير ياء المتكلم ، وجب إدغام الياءين ؛ نحو : على أن اسعى للخير جاهدًا . .

* * *

عن^(٣) : حرف جر أصلى ؛ يجر الظاهر والمضمر . وأشهر معانيه ثمانية .
 ١ - المجاوزة^(٤) ، وهى أظهر معانيه ، وأكثرها استعمالاً ؛ نحو : جلوت عن بلد المظالم ، ورغبت عن الإقامة فيه . أى : ابتعدت وتركت .
 ٢ - أن تكون بمعنى : « بَعُدَ »^(٥) ، كقولهم : دَع المتكبر ؛ فعن قليل يؤدبه زمانه ، والمغرور ؛ فعن قريب تكشفه أيامه . أى : بعد قليل . وبعد قريب ...
 ٣ - الاستعلاء (فتكون بمعنى : « على ») . نحو : من يبخل بخدمة وطنه فإنما يسىء لنفسه بما يبخل عنها ، ويمنع من إفادتها . . . أى : بما يبخل عليها . وكقولهم : العظيم من زادت خيراته عن المحتاج لها ، وفضلت عنه ...
 أى : على المحتاج لها - وفضلت عليه .
 ٤ - التعليل . (أن يكون ما بعدها علة وسبباً فيما قبلها) ، نحو : لم أحضر إليك إلا عن طلب منك ، ولم أفارقك إلا عن ميعاد ينتظرني ، أى : بسبب طلب ، وبسبب ميعاد .
 ٥ - الظرفية ؛ كقولهم : الزعيم لا يكون عن حمل الأعباء الثقّال وانياً ، ولا عن بذل التضحيات متردداً . أى فى حمل . . . وفى بذل .

(١) وقد أشار إلى هذا ابن مالك فى بيت سيجىء فى هامش ص ٣٩٥ عند كلامه على « الكاف » التى قد تقع اسماً . (٢) وهى المكتوبة ياء ، تبعاً لقواعد رسم الحروف .
 (٣) الغالب أن تتحرك النون بالكسر إذا وقع بعدها ساكن مطلقاً ؛ (أل ، أو غيرها) نحو : انصرف عن الأذى انصرافك عن استقبال البلايا .
 (٤) سبق فى ص ٣٦٠ عند الكلام على : « من » تعريفها ، وبيان أقسامها ، مع التمثيل والإيضاح .
 (٥) « بعد » ظرف سبق الكلام عليه تفصيلاً فى باب الظرف .

٦ - الاستعانة^(١)؛ نحو: رميت عن القوس، أى: بالقوس، إذا كانت القوس أداة الرمي.

٧ - أن تكون بمعنى: بَدَلْ؛ نحو قوله تعالى: (واتقوا يوماً لا تسجزي نفس عن نفس شيئاً). ومثل: أديت العمل عن صديق المريض، أى: بَدَلْ نفس، وبَدَلْ صديق . . .

٨ - أن تكون بمعنى: «من» نحو قوله تعالى: (وهو الذى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ . . .)، أى: من عباده. (وهذا أوضح من اعتبارها للمجازة؛ على معنى: الصادرة عن عباده، ولا تقدير فيه).

٩ - أن تكون بمعنى الباء، نحو قوله تعالى: (وما ينطق عن الهوى)، أى: بالهوى.

وقد ذُكِرَ لها بعض معانٍ أخرى، تركناها متابعة للمعتضين - بحق - عليها^(٢). وتستعمل «عن» اسمياً بمعنى: «جانب». ويغلب أن يكون هذا بعد وقوعها مجرورة بالحرف: «مِنْ»، نحو: يجلس القاضي؛ ومن عن يمينه مساعده، ومن عن يساره كاتبه. أى: من جانب يمينه، ومن جانب يساره^(٣). . . وهذا الاستعمال قياسى كباقي استعمالاتها.

اتصال «ما» الزائدة بالحرف: عن

إذا كانت «عن» جارةً جاز وقوع «ما» الزائدة بعدها، فلا تغير شيئاً من عملها أو معناها؛ وإنما يبقى لها كل اختصاصها السابق قبل مجيء الحرف

(١) سبق في ص ٣٦١ شرح معناها وما يتصل بها.

(٢) منها أن تكون زائدة؛ نحو: (يسألونك عن الأنفال). . . وهذه تصلح أصلية إذا كان السؤال لمعرفة شأنها، وطلب الاستخبار عنها، لا لطلب الاستعطاء وأخذ شيء منها. وفي ما سبق من معاني، «على»، و«عن» يقول ابن مالك باختصار:

«عَلَى لِلِاسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى «فِي» وَ«عَنْ» بَعْنُ تَجَاوُزًا، عَنِ مَنْ قَدْ فَطَنَ

وَقَدْ تَجَيَّءُ مَوْضِعَ «بَعْدٍ» وَ«عَلَى» كَمَا «عَلَى»، مَوْضِعَ «عَنْ» قَدْ جُعِلَ

يريد: أن «على» تكون للاستعلاء وتكون للظرفية؛ مثل: «فِي»، وللمجازة مثل «عَنْ»؛ التى تؤدى هذا المعنى إذا قصد من فطن؛ لأنها تؤديه. ثم بين أن: «عَنْ» قد تكون بمعنى: «بعد»، وبمعنى: «على» المفيدة للاستعلاء. كما أن: «على» تكون بمعنى: «عَنْ» المفيدة للمجازة.

(٣) وسيشير إلى هذا ابن مالك في بيت يحمى في ص ٣٩٥ عند الكلام على: «الكاف».

الزائد ، نحو : عما قريب يتحقق المأمول^(١) .

* * *

الكاف : حرف يجر الظاهر ويقع أصلياً وزائداً . وأظهر معانيه أربعة :

١ - التشبيه : وهو - بنوعيه الحسى والمعنوى - أكثر معانيه تداولاً ؛ نحو : الأرض كرة كسائر الكواكب الأخرى . تستمد ضوءها من الشمس كبقية المجموعة الشمسية . ونحو : الذكاء كالكهرباء ، كلاهما لا يُدرك إلا بآثاره . ويقولون فى المدح : فلان كهربيّ الذكاء . يريدون : أنه فى سرعة فهمه واستنباطه كالكهرباء ؛ فى سرعة تأثيرها وتأثيرها . . .

٢ - التعليل والسببية ؛ كقوله تعالى : (واذكروه كما هداكم) . أى : بسبب هدايته لكم . وقوله تعالى : عن الوالدین : (وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيراً . . .) . أى : بسبب تربيتهما لى فى صغرى .

٣ - التوكيد^(٢) ويختص بالزائدة ؛ نحو قوله تعالى : (ليس كمثله شئ) . أى : ليس شئ مثله . . . (وهذا فى رأى من يرون زيادة الكاف هنا)^(٣) .

٤ - الاستعلاء ، كقولهم : كن كما أنت . أى : على الحال التى أنت عليها . واستعمالها فى هذا المعنى والذى قبله قليل - ولكنه قياسى . ومن الاستعمالات القياسية أن تخرج عن الحرفية ؛ وتصير اسماً بمعنى :

(١) وتقضى قواعد الكتابة باتصال الحرفين خطأ . وسيشير ابن مالك آخر الباب - ص ٤٠٣ - إلى مسألة زيادة الحرف : « ما » بعد : « من » ، و « عن » و « الباء » ، وأن هذه الزيادة لا تعوق تلك الحروف عن عملها ؛ فيقول :

وبعد « من » « وعن » ، و « بآء » ، زيد « ما » فلم يعن عن عمل قد علم
(٢) سبق فى أول هذا الباب ص ٣٥٠ إيضاح التوكيد الذى ينشأ من الحرف الزائد . كما سبق فى الجزء الأول ص ٤٣ . م . هـ

(٣) وجهتهم أنها لو لم تكن زائدة لترتب على أصالتها الاعتراف بوجود مثل للمولى تعالى ؛ وهذا محال . والأسهل الموافقة على زيادتها فى هذا الموضع ونظائره ؛ لتجنب التأويلات الأخرى ، والآراء التى يشوبها التعقيد .

كقولهم : لن ينفع في منع الإجماع كالعقوبات الرادعة . وقولهم : ما عاقب الحرّ الكريم كَنَفَ نفسه ، وقولهم :

وما قتل الأحرار كالعفو عنهمو

أى : مثلُ العقوبات — مثلُ نفسه — مثل : العفو ؛ فالكاف في الأمثلة السالفة فاعل ، مبنى على الفتح في محل رفع . وقد تكون مفعولاً في نحو قول الشاعر : ولم أرَ كالمعروفِ : أمّا مذاقه فحُلُوٌّ ، وأمّا وجهه فجميلٌ وقد تكون في محل جر في نحو : يتسم فلان عن كاللؤلؤ المكنون . . .

فهى بمعنى : « مثل » فيهما^(١) .

وإذا كانت « الكاف » أداة جرف فقد تتصل بها « ما » الزائدة فتكفها عن العمل — غالباً — وتزيل اختصاصها (وهو الدخول على الاسم لجره) . فتدخل على الجمل الاسمية والفعلية ، نحو : الصحةُ خيرُ النعم ؛ كما المرضُ شرُّ المصائب . ونحو : الفقرُ يخفى مزايا المرء ، كما الكذبُ يُزيل ثقة الناس بصاحبه^(٢) . . . وهذه هى « ما » الزائدة الكافة عن العمل ، ومن القليل الذى لا يقاس عليه أن يبقى لها اختصاصها الأول ؛ فتدخل على الاسم فتجره ؛ نحو : قول القائل :

وَنَنْصُرُ مولانا ونَعْلَمُ أنهُ كما الناسِ مظلومٌ عليه وظالمٌ

أى : كالناس وهذه هى « ما » الزائدة فقط .

* * *

(١) وفى الكلام على معانى « الكاف » ، وعلى أنها تستعمل اسماً بمعنى : « مثل » ، وكذلك : « عن » ، و « على » بدليل دخول « من » عليهما — وهى لا تدخل إلا على الأسماء — يقول ابن مالك أولاً : شَبَّهَ بِكَافٍ ، وَبِهَا « التَّعْلِيلُ » قَدْ يُعْنَى ، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرْدٍ ثُمَّ يَقُولُ :

وَأَسْتَعْمِلُ اسْمًا ، وَكَذَا : « عَنْ » و « عَلَى » مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا « مِنْ » دَخَلَا يريد أن « الكاف » استعملت اسماً ، وكذلك « عن » و « على » . ومن أجل استعمالها اسمين دخل

عليهما الحرف الجار : « من » وهو لا يدخل إلا على الأسماء كما سبق . فى ص ٣٩٢

(٢) ويشير إلى هذا ابن مالك آخر الباب — ص ٤٠٣ — حيث يقول فى زيادتها بعد « الكاف » ، و « رب » ، وأنها تكفها عن العمل أو لا تكفها :

وَزَيْدٌ بَعْدَ « رَبِّ » وَالْكَافِ فَكَفَّ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌ لَمْ يُكَفَّ

أى : لم يمنع . يريد بقوله : « وزيد » الحرف : « ما » وأن هذا الحرف كفها عن العمل وقد يليها فلا يكفها . .

مَنْذٌ وَمَنْذٌ^(١) : يكثر استعمالها اسمين ؛ ظرفين أو اسمين غير ظرفين ، كما يكثر استعمالهما حرفين أصليين للجـر .

(ا) فيصلحان للاسمية المجردة من الظرفية إذا لم تقع بعدهما جملة ، وإنما وقع بعدهما اسم مرفوع ؛ نحو : لم أسافر مذ الشهر الماضي أو منذ . . . فـذ و منذ مبتدأ خبره الاسم المرفوع بعده^(٢) .

ويصلحان للظرفية إذا وقع بعدهما جملة اسمية أو فعلية ماضوية . فمثال الجملة الاسمية : لم أسافر مَنْذَ الجَوْ مضطربٌ ، أو منذ . . . فكلاهما ظرف زمان مبنى على السكون أو الضم ، فى محل نصب . والجملة الاسمية بعدهما فى محل جر مضاف إليه . ومثال الجملة الفعلية الماضوية : أسرع إليك مذ أو منذ دعوتى ، وكلاهما ظرف زمان للفعل : « أسرع » مبنى على السكون والضم فى محل نصب . والظرف مضاف والجملة الماضوية بعدهما مضاف إليه فى محل جر .

(ب) ويكونان حرفين أصليين للجـر ، وهذا يوجب شروطاً ؛ أهمها : أن يكون المجرور^(٣) ، اسماً ظاهراً ، لاضميراً ، وأن يكون وقتاً^(٤) ، وأن يكون هذا الوقت متصرفاً ، معيناً لا مبهماً ، ماضياً أو حاضراً لا مستقبلاً . نحو : ما رأيته مذ يوم السبت الأخير ، أو مذ ساعتنا ، فلا يصح : مذّه ، ولا مذ البيت ، ولا : مذ سَحَرٍ ، (تريد : سحر يوم معين) ولا مذ زمن ، ولا مذ غد ، وكذلك « منذ » فى كل ما سبق .

ويشترط فى عاملهما أن يكون ماضياً إما منفياً يصح أن يتكرر معناه ؛ نحو : ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة ، أو مثبتاً ، معناه ممتد متطاوّل ؛ نحو : سرت مذ ، أو منذ يوم الخميس . فإن كان الاسم المجرور بهما معرفة ومدلول

(١) سبق كلام عليهما - فى باب الظرف ، ص ٢٣٦ - ولأهميتهما وتشعب أحكامهما سيجيء لهما بحث شامل مستقل ، آخر هذا الجزء - ص ٤١٥ - . وكذلك سبق الكلام عليهما فى ج ١ للمناسبات مختلفة فى ص ٣٥٧ م ٣٦٦ و ٣٧ م ٣٧٠ و ٣٨ م .

(٢) هذا هو الأحسن . ويجوز إعراب كل منهما ظرفاً خبراً مقدماً بمعنى : بين ، و « شهر » هو المبتدأ المؤخر . ولا بد من تقدم « مذ و منذ » عند إعرابهما مبتدأ أو خبراً .

(٣) والراجع أن هذه الشروط تجرى على الاسم المنفرد المرفوع بعدهما أيضاً إذا لم يكونا حرفي جر .

(٤) ومثل الوقت ما يسأل به عن الوقت بشرط أن يكون ظرف زمان ؛ نحو : منذ كم يوماً سافرت ، أو منذ متى سافرت ، أو منذ أى وقت سافرت . ومثلها مذ .

زمنه ماضياً ، كان معناهما الابتداء مثل : « من » الابتدائية ، نحو : ما رأيتَه
مذ أو : منذ يوم الجمعة الماضي ، أى : من يوم الجمعة ؛ فابتداء عدم الرؤية
هو يوم الجمعة . وإن كان معرفة ومدلول زمنه حاضراً كان معناهما - لإعرابهما -
الظرفية ؛ مثل « فى » . نحو : ما رأيتَه مذ ساعتنا ، أو منذ يومنا . أى : فى ساعتنا
وفى يومنا .

أما إن كان المجرور بهما نكرة معدودة^(١) فعناهما الابتداء والانتهاى معا ،
فهما مثل « من » و « إلى » مجتمعين ؛ نحو : ما أيتَه مذ أو منذ يومين . أى :
ما رأيتَه من ابتداء هذه المدة إلى نهايتها .

ومما يجب التنويه به أن الاسم بعد « مذ » ، و « منذ » مع جواز جره على
اعتبارهما حرفى جر ، وجواز رفعه على اعتبارهما اسمين محضين - قد يترجح
فيه أحد الضبطين على الآخر ، وقد يقوى حتى يقترب من الوجوب كما يتبين مما يأتى :
إذا كان الزمن بعدهما للحاضر فالأرجح أن يكونا حرفى جر ، والاسم بعدهما
مجوراً بهما ، نحو : ما تركت الكتابة مذ أو منذ ساعتنا . وعلى هذا تجرى أكثر
القبائل العربية ، وتكاد تلتزمه وتوجهه .

وإذا كان الزمن بعدهما للماضى فالأرجح اعتبار « منذ » حرف جر ، والاسم
بعدها مجرور ، نحو : ما زرت الصديق منذ يومين . والعكس فى « مذ » ، نحو
ما زرت الصديق مذيومان^(٢) .

(١) لتكون معينة ؛ لأن المهمة لا تصلح بعدهما ، كما سبق . ولا فرق فى المحدود بين أن يكون
معدوداً لفظاً ومعنى ؛ نحو : يومين ، أو معنى فقط ؛ نحو : شهر .

(٢) وفى الكلام على مذ ومنذ واسميتهما وحرفيتهما وأحكامهما يقول ابن مالك :
و «مُذُّ وَمُنْذُ» اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا . أَوْ أُوْلِيَا الْفِعْلِ ، كَمَجِئْتُ مُذَّ دَعَا
يريد أنهما يكوذان اسمين حين يرفعان اسماً بعدهما ؛ باعتبارهما مبتدأين ، وهو الخبر المرفوع بالمبتدأ ،
أو حين يليهما ويحىء بعدهما الفعل وفاعله ، مثل : جئت مذ دعا . واكتفى بأن ذكر الجملة الفعلية وترك
الاسمية لفهم القارئ ، أو لأنها ستعرب خبراً والخبر مرفوع - عندهم - بالمبتدأ فتدخل فى ضمن الحالة
الأولى . ثم قال فى معناهما :

وإنَّ يَجْرُأَ فِي مُضَيٍّ «فَكَمِنْ» هُمَا ، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى : «فِي» ، اسْتَبِينَ
أى : اطلب . بيان معنى « فى » وهو الظرفية .

.....

زيادة وتفصيل :

فى مثل : « ما رأيتَه مذ أو منذ أن الله خلقه » - بفتح همزة أن ، (أى : من زمن أن الله خلقه) يجوز اعتبارهما اسمين ، مبتدأين ، والمصدر المؤول خبرهما ، كما يجوز اعتبارهما حرفى جر والمصدر المؤول هو المجرور بهما . أما عند كسر همزة « إن » فيتعين اعتبارهما اسمين مبتدأين لوقوع جملة اسمية بعدهما هى الخبر .

«رُبَّ»: ليس بين حروف الجر ما يشبه هذا الحرف في تعدد الآراء فيه ، واضطراب المذاهب النحوية واللغوية في أحكامه ونواحيه المختلفة . (كناية معناه ، وناحية حرفيته ، وناحية زيادته أو شبهها ، وتعلقه بعامل أو عدم تعلقه ، ونوع الفعل الذى يقع بعده ، والجملة التى يوصف بها مجروره . . . و . . .) وكان من أثر هذا الاضطراب قديماً وحديثاً الحكم على بعض الأساليب بالخطأ عند فريق ، وبالصححة عند آخر ، وبالقبول بعد التأول والتقدير عند ثالث . وهذا يقتضينا أن نستخلص خير الآراء ، بحكمة ، وأناة ، وحسن تقدير ، وخير ما نستصفيه من معناه ، ومن أحكامه النحوية هو ما يأتي :

(١) أن معناه قد يكون التّكثير ، وقد يكون التّقليل ، وكلاهما لا بد فيه من القرينة التى توجه الذهن إليه . ولهذا كان الاستعمال الصحيح للحرف «رُبَّ» وما دخل عليه أن يكون بعد حالة شك تقتضى النص على الكثرة أو القلة ، (كأن يقول قائل^(١) : أظنك لم تمارس الصناعة ، فتجيب : رب صناعة نافعة مارستها . فقد جاءت «رُبَّ» وجملتها لإزالة شك قبل مجيئها) .

فمثال دلالتها على الكثرة : رُبَّ محسود على جاهه احتمل البلاء بسببه ، ورُبَّ مغموّر فى قومه سَعِدَ بغفلة العيون عنه . . . وقولهم : رُبَّ أمل فى صفاء الزمان قد خاب ، ورُبَّ أمنية فى مسالمة الليالى قد بددتها المفاجآت .

ومثال القلة قولهم : رُبَّ أمنية فى أمنية تحققت . . . ؛ ورُبَّ غصة فى انتهاز فرصة تهيأت . وقولهم : رُبَّ غاية مأمولة دنت بغير سعى ، ورُبَّ حظ سعيد أقبل بغير انتظار .

والقرينة على القلة والكثرة فى الأمثلة السالفة هى : التجارب الشائعة التى يعرفها السامع ، ويسلم بها .

(ب) وأن أحكامه النحوية أهمها :

١ - أنه حرف جر شبهه^(٢) بالزائد . وله الصدارة فى جملته ؛ فلا يجوز أن يتقدم عليه شيء منها . لكن يجوز أن يسبقه أحد الحرفين : «ألا» التى

(١) أو من هو فى حكم القائل ؛ بأن تدل هيئته على أنه فى حالة شك ، فليس من اللازم أن ينطق فعلاً وإنما يكفى أن يقدر فيه ذلك (شرح المفصل ج ٨ ص ٢٧) .

(٢) سبق الكلام فى ص ٣٥٢ على حرف الجر الشبيه بالزائد وأوجه الاتفاق والمخالفة بينه وبين الأصل والزائد .

للاستفتاح «ويا» ، نحو : ألا ربّ مظهر جميل حجب وراءه مخبراً مردولاً .
- يا ربّ عظيم متواضع زاده تواضعه عظيمة وإكباراً .

٢- وأنه لا يجز - غالباً - إلا الاسم الظاهر النكرة . وقد وردت أمثلة قليلة - لا يحسن القياس عليها - كان مجروره فيها ضميراً للغائب ، يفسره اسم منصوب بعده ، يعرب : تمييزاً ، نحو : ربّه شاباً نبيلًا صادفته ، وفي تلك الأمثلة القليلة كان الضمير مفرداً غائباً في جميع أحواله ، أما التمييز فيطابق المراد من ذلك الضمير الذي يسمونه : «الضمير المجهول» لعدم عودته على متقدم .
نحو : ربه شابين نبيلين صادفتهما - ربه شاباً نبلاء صادفتهم - ربه فتاةً نبيلة صادفتها وهكذا .

٣- وأن النكرة التي يجزها تحتاج في أشهر الآراء - لنعت مفرد ، أو جملة ، أو شبه جملة ، غير أن الأكثر الأفصح حين يكون النعت جملة أن تكون فعلية ، ماضوية لفظاً ومعنى ، أو : معنى فقط - كالمضارع المسبوق بالحرف «لم» -
نحو : رب صديق وفي عرفته - رب صديق لازمك عرفته - رب صديق عندك عرفته - رب صديق في الشدة عرفته - رب صديق لم يتغير عرفته

٤- وأن «رب» مع مجرورها لا بد أن يكون لها في أغلب الأحوال اتصال معنوي بفعل ماض يقع بعدها ، أو بما يعمل عمله ويدل دلالته الزمنية ، (وهذا الفعل مع فاعله غير الجملة الماضوية التي قد تقع - أحياناً - صفة لمجرورها) ، ويكون الفعل - أو ما يعمل عمله - بمنزلة العامل الذي تتعلق به «رب» ومجرورها^(١) ، بالرغم مما هو مقرر من أن حرف الجر الزائد وشبه الزائد لا يتعلق مع مجروره بعامل .
- كما سبق - نحو : رب كلمة طيبة جلبت خيراً ، ودفعت شرّاً

والكثير في هذا الفعل وما في معناه أن يكون محذوفاً مع فاعله ؛ لأنهما معلومان

(١) راجع شرح المفصل (ج ٨ ص ٢٧ و ٢٩ ثم الصبان في أول باب الإضافة عند الكلام على

الإضافة اللفظية ومناقشته مثال ابن مالك : «ربّ راجينا عظيم الأمل»

ونص ما نقله الصبان : (أن الأكثرين يقولون بوجوب مضي ما تتعلق به «رب» ، بناء على أنها تتعلق ، ولا يقولون بوجوب مضي مجرورها ؛ وأن ابن السراج يجوز كونه حالاً ، وابن مالك يجوز كونه حالاً أو مستقبلاً وقد قال في التسهيل «ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد ومن وافقه ، ولا مضي ما تتعلق به » اهـ هذا ، ولا يحسن الأخذ بهذه الآراء الضعيفة إلا في فهم ما ورد بها . أما المحاكاة والقياس فيجريان على الأعم الأشهر الذي لحصناه .

تدلّ عليهما قرينة لفظية أو معنوية ، (لما قدمنا من أن الاستعمال الصحيح للحرف «رُبّ» وما دخل عليه أن يكون بعد حالة شك تستدعى النص على القلة أو الكثرة فيكون جواباً عن قول لقائل ، أو من هو في حكمه) ؛ فاللفظية نحو : ما أطيب العمل ، وما أبغض البطالة : فربّ عمل نافع ، وربّ بطالة ضارة .
التقدير : فرب عمل نافع أحببته ، وربّ بطالة ضارة كرهتها . والمعنوية كأن تمرّ على قوم منهمكين في العمل ، مشغولين به ؛ فتبتسم ابتسامة الرضا والانشراح ؛ ثم تنصرف عنهم قائلاً : رب عمل نافع ، ورب بطالة ضارة ، فالتقدير : رب عمل نافع أحببته أو احترمت صاحبه ، أو أكبرته و . . . ورب بطالة ضارة كرهتها ، أو أنكرت أمرها . . . أو . . . ويقول النحاة إن «رُبّ» توصل معنى هذا الفعل وما في حكمه إلى الاسم المجرور بها ، ففي مثل : «رب رجل عالم أدركت» أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل^(١) ، وكذلك في الأمثلة السابقة . ومن ثم كان الأحسن عندهم في مثل : «رُبّ عالم لقيته» أن تكون الجملة الفعلية الماضية المذكورة هي صفة للنكرة المجرورة بالحرف : «رُبّ» . وأن تكون هناك جملة أخرى ماضوية محذوفة ، تتصل بها «رُبّ» ومجرورها اتصالاً معنوياً . ولا يرتاحون أن تكون الجملة الماضية المذكورة هي المرتبطة ارتباطاً معنوياً بهما ؛ لأنها صفة للنكرة المجرورة «برُبّ» وهذه النكرة قد تستغنى عن كل شيء أساسي أو غير أساسي بعدها إلا عن الصفة . ومثل هذا الفعل الداخل في جملة الصفة — لا يصلح أن يكون هو الذي بمنزلة العامل في : «رُبّ» ومجرورها ؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف ؛ منعاً للفساد المعنوي .

٥ — وأنه يجوز أن يتصل بآخرها «ما» الزائدة . والشائع في هذه الحالة أن تمنعها من الدخول على الأسماء المفردة ، ومن الجرّ ، فتجعلها مختصة بالدخول على الجمل الفعلية والاسمية^(٢) ، ولذا تسمى : «ما» الزائدة الكافة ؛ لأنها كفتها ،

(١) هذا المثال بنصه وبالكلام الخاص به ، منقول من الجزء الثامن ص ٢٧ من كتاب : «المفصل» عند البحث الخاص بالحرف : «رب» وهو كلام يجعل حرف الجر الزائد والشبيه بالزائد معدياً للعامل . مع أن جمهرة النحاة تجعل التعدية مقصورة على حرف الجر الأصلي دون الزائد وشبهه . إلا أن كان القصد الاتصال المعنوي المجرد كما قلنا وليس في كلامه دليل عليه .

(٢) أما معناها فيبقى على الوجه الذي سيجيء مشروحاً في الزيادة والتفصيل ص ٤٠٤ .

أى : منعتهما من عملها واختصاصها ؛ نحو : ربما رأيت فى الطريق مستجدياً وهو من الأغنياء . ونحو : ربما يكون السائل أغنى من المسئول ، أو ربما السائل أغنى من المسئول . ولكن دخولها على الماضى هو الكثير أما دخولها على المضارع وعلى الجملة الاسمية فنادر لا يقاس عليه إلا إن كان المضارع محقق الوقوع كما سيحىء ، ومن العرب من يبقياها على حالها من الدخول على الأسماء المفردة . وجرها مع وجود « ما » الزائدة ؛ فيقول : رُبَّ ما سائل فى الطريق أزعجنى ولا تسمى فى هذه الحالة « كافة » ؛ وإنما تسمى : « زائدة » فقط والأفضل الاقتصاد على رأى الأول الشائع ^(١) .

٦ - والشائع أيضاً أن « رُبَّ » بحالتيها العاملة والمكفوفة عن العمل ، لا تدخل إلا على كلام يدل على الزمن الماضى ، سواء أكان مشتملاً على فعل ماض أم على غيره مما يدل على الزمن الماضى ، كالمضارع المقرون بالحرف : « لم » ، أو : الوصف الدال على الماضى . . . و . . . نحو : رب معروف قدمته سعدت بفعله - رب علم لم ينفع صاحبه أحزنه - رب بئر متفجرة أمس نفعت بما فى داخلها . . . وقد تدخل على المضارع الصريح إذا كان معناه محقق الوقوع لا شك فى حصوله ؛ فكأنه من حيث التحقق بمنزلة الماضى الذى وقع معناه ، وصار أمراً مقطوعاً به ، كقوله تعالى : (رُبَّمَا ^(٢) يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لو كانوا مسلمين) أما فى غير ذلك فشاذا لا يقاس عليه . وإنما كان الأكثر دخولها على الزمن الماضى لأن معناها التكثير والتقليل ولا يمكن الحكم بأحدهما إلا على شىء قد عرف .

٧ - أنه يجوز فى ضبطها لغات تقارب العشرين ، أشهرها ضم الراء أو فتحها مع تشديد الباء فى الحالتين أو تخفيفها بالفتح بغير تشديد . كما يجوز أن تلحقها تاء التأنيث المتسعة - فى المشهور - لتدل على تأنيث مجرورها ؛ نحو : ربَّتْ عبارة موجزة أغنت عن كلام كثير . وتكون التاء إما ساكنة ويوقف عليها بالسكون ، وإما مفتوحة ويوقف عليها بالهاء .

حذف رُبَّ :

يجوز حذف « رُبَّ » لفظاً ، مع إبقاء عملها ومعناها كما كانت . وهذا الحذف قياسى بعد « الواو » ، أو « الفاء » ، « أو بل » . ولكنه بعد الأولى أكثر ،

(١) وإذا كانت « ما » كافة ، و « رب » غير عاملة ، فالواجب وصلها كتابة . وإذا كانت « رب » عاملة فالواجب فصلها . (٢) « ربما » (بتخفيف الباء) مثل : « ربما » بتشديدها ، كما سيحىء .

وبعد الثانية كثير ، وبعد الثالثة قليل بالنسبة للحرفين الآخرين . نحو :
 وجانب من الشرى يُدعى الوَطْنُ ملءِ العيونِ والقلوبِ والفِطْنِ
 ونحو : أن تسمع من يقول : ما أعجب ما قرأته على صفحات الوجوه اليوم
 فتقول : فحزين قضى الليلَ هَمًّا طلع النهار عليه بما بدَّدَ أحزانه ، ومبتهج
 نام ليله قريراً ، ثم أفاق على هم وبلاء ، ونحو : بل حزين قد تأسى ^(١) بحزين .
 أى : رب بجانب . . . - رب حزين قضى الليل . . . - رب مبتهج . . . -
 رب حزين قد تأسى . . .

وكل حرف من هذه الثلاثة يسمى : العوض عن : « رب » ^(٢) ؛ أو النائب
 عنها ؛ لأنه يدل عليها ، وهو مبنى لا محل له من الإعراب ؛ والاسم المجرور بعده ،
 مجرور برُبِّ المحذوفة ^(٣) . وليس مجروراً فى الصحيح بالعوض عنها أو النائب ^(٤) .

(١) تَسَكَّى .

(٢) فعند الإعراب يقال : الواو ، واو « رب » - الفاء : فاء رب - بل : بل رب . أو يقال
 فى كل واحد إنه نائب عن : رب .

(٣) ويقول ابن مالك فى زيادة : « ما » بعد : « من » ، و « عن » و « الباء » وأن هذه
 الزيادة لا تعوقها عن العمل - كما شرحنا :

وبَعْدَ « مِنْ » و « عَنْ » و « بَاءٍ » زَيْدٌ « مَا » فَلَمْ يَعْزْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا
 وقد تقدم هذا البيت - فى ن ٣٦١ عند الكلام على « من » و « عن » و « الباء » للمناسبة
 الخاصة بكل . ويقول فى زيادتها بعد « رب » و « الكاف » ، وأنها قد تكفها أو لا تكفها :
 وزَيْدٌ بَعْدَ « رَبِّ » و « الْكَافِ » فَكَفَّ وَقَدْ يَلِيهِمَا ، وَجَرُّ لَمْ يُكْفَ

ثم يقول فى حذف : « رب » بعد الحروف الثلاثة :

وَحُذِفَتْ « رَبُّ » ، فَجَرَّتْ بَعْدَ : « بَلْ » و « أَلْفَا » ، وَبَعْدَ : « الْوَاوِ » شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

(٤) رأى سيبويه أن الجر برُبِّ المحذوفة . أما الواو ، وثم ، وبل ، فحروف عطف مهيئة هنا
 لا تعمل شيئاً ، مع أنها نائبة عن : « رب » ودالة عليها . وكثير من النحاة يقول : إن العمل هو للحرف
 النائب وليس للمحذوف (راجع المفصل ج ٢ ص ١١٧ باب الإضافة) وهذا الخلاف شكل محض لا أثر له .

زيادة وتفصيل :

(١) إذا كان الحرف : « رُبَّ » شبيهاً بالزائد^(١) فمن الواجب أن يكون للاسم النكرة المجرور به ناحيتان ، ناحية الجر لفظاً ، وناحية الإعراب محلاً ؛ فيكون مجروراً في محل رفع ، أو محل نصب على حسب حاجة الجملة ، ويعامل بما يعامل به عند عدم وجودها . ففي مثل : ربّ زائر كريم أقبلَ - تعرب كلمة : « زائر » مجرورة برُبّ لفظاً ، في محل رفع ؛ لأنها مبتدأ . وفي مثل : رب زميل وديع صاحبت ، تعرب كلمة : « زميل » مجرورة لفظاً في محل نصب ، لأنها مفعول به للفعل : « صاحبت » . وفي مثل : رب مساعدة خفية ساعدت ، تعرب كلمة : « مساعدة » مجرورة لفظاً في محل نصب ؛ لأنها مفعول مطلق . وفي مثل : رب ليلة مقمرة سهرت مع رفاقي ، تعرب كلمة : « ليلة » مجرورة لفظاً في محل نصب ؛ لأنها ظرف زمان وهكذا

وخير مرشد لمعرفة المحل الإعرابي للاسم المجرور بها هو ما قلناه من تخيل عدم وجود « رُبَّ » ، وإعراب المجرور بها بما يستحقه عند فقدها

ويترب على ما سبق من جر النكرة بها لفظاً واعتبارها في محل رفع أو نصب أن التابع لها (من نعت ، أو : عطف ، أو : توكيد ، أو : بدل) يجوز فيه الأمران ، مراعاة لفظ النكرة ، أو مراعاة المحل ، ففي مثل : رب زائر كريم أقبلَ ، يجوز في كلمة : « كريم » الجر والرفع . وفي مثل : رب زميل وديع صاحبت ، يجوز في كلمة : « وديع » الجر والنصب وهكذا .

ولا يتغير الحكم لو جاء تابع آخر - كالعطف - فقلنا : رب زائر كريم

(١) هذا رأى أكثرية النحاة من أهل التحقيق . وخالف فيه كثير غيرهم . ومن هذه الأكثرية المحققة « الخضرى » أحد نحاة القرن الثانى عشر المعجرى ، وصاحب الحاشية المشهورة على ابن عقيل ، وآخر أصحاب الحواشى على شرح ألفية ابن مالك وغيرها حتى عصرنا هذا . وقد اطلع - بلا شك - على الآراء المخالفة ، ولم يعتد بها حين رأى ابن عقيل فى أول باب حروف الجر ينص على أن الحرف : « لعل » حرف جر زائد ؛ فاستدرك الخضرى مصححاً ومصرحاً بما نصه : (صوابه شبيه بالزائد . ومثلها « لولا » و « رب » ؛ لأن الزائد لا يفيد شيئاً غير التوكيد ؛ وهذه - الحروف - تفيد الترجى والامتناع والتقليل . وإنما أشبهت الزائد فى أنها لا تتعلق بشئ . . . اهـ) وهذا نص واضح المرمى . وله صلة أيضاً بما سيجىء فى هذه الزيادة والتفصيل

.....

وسائح هنا ، فيجوز في كلمة : « سائح » المعطوفة ، الأمران الجائزان في المعطوف عليه . . . ويجوز أن يكون المعطوف هنا معرفة ، نحو : رب زائر كريم وأخيه أقبلا ، مع أن المعطوف في حكم المعطوف عليه ، فهو بمنزلة الاسم الذي دخلت عليه « رب » فحقه أن يكون نكرة كمجرورها ، إلا أن الأساليب العربية تدل على أنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ، وهذا معنى قول النحاة : قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ^(١) .

(ب) إذا دخل الحرف : « رب » على الجمل بنوعيهما ، وصار مكفوفاً بسبب اتصاله « بما » الكافة — فإن معناه يبقى على حاله من إفادة التكرير أو التقليل على حسب القرائن — كما أشرنا من قبل ^(٢) — ولكن التكرير أو التقليل في هذه الحالة يكون منصباً على النسبة التي في الجملة ، وهي النسبة الدائرة بين طرفيها ، ففي مثل : ربما أتى الغائب ، أو ربما الغائب آت يكون التقليل والتكرير واقعاً على نسبة الإتيان للغائب . وقيل : إن معنى « رب » المكفوفة ، هو : التحقيق .

(١) تكررت الإشارة لهذا في أبواب مختلفة ، ولا سيما باب الاستثناء ، عند الكلام على حكم المستثنى بإلا إذا كان تاماً غير موجب . (٢) في رقم ٢ من هامش ص ٤٠١ .

المسألة ٩١ :

هـ - حذف حرف الجر مع إبقاء عمله

يجوز أن يحذف حرف الجر ، ويبقى عمله كما كان قبل الحذف . ويطرد هذا في مواضع قياسية ؛ أشهرها أربعة عشر ، مَرَّ بعضها في مواضع متفرقة (١) .

١ - أن يكون حرف الجر هو « رَبِّ » بشرط أن تكون مسبوقه « بالواو » ، أو : « الفاء » ، أو « بل » - كما سبق قريباً عند الكلام عليها (٢) - نحو :

وعاملٍ بالحرام ، يأمرُ بالـ بـيرٍ ؛ كهذا يخوض في الظُّلُمِ .
٢ - أن يكون الاسم المجرور بالحرف مصدراً مؤولاً من « أن » مع معموليها ، أو من « أن » والفعل والفاعل ؛ نحو : فرحت أن الصانع باوعٌ ، أو أفرحُ أن يبرع الصانع . والأصل : فرحت بأن الصانع بارع - أو : أفرحُ بأن يبرع الصانع . والتقدير فيهما : فرحت ببراءة الصانع أو : أفرح . ولا بد من أمن اللبس قبل حذف حرف الجر على الوجه الذي شرحناه في مكانه من باب تعدية الفعل ولزومه (٣) .

٣ - أن يكون حرف الجر حرفاً من حروف القسم ، والاسم المجرور به هو لفظ الجلالة (الله) ؛ نحو : الله لأكثرن من العمل النافع ، أى : بالله . . . (٤)

٤ - أن يكون حرف الجر داخلاً على تمييز « كم » الاستفهامية ، بشرط أن تكون مجرورة بحرف جر مذكور قبلها ؛ نحو ؛ بكم درهم اشتريت كتابك ؟ أى : بكم من درهم (٥) . . . ؟

(١) بعضها في ص ١٣٤ وفي هذه الصفحة تفصيلات هامة .

(٢) ص ٤٠٢ . (٣) ص ١٣٦ . وقلنا هناك أن الباء الجارة التي بعد صيغة « أفعل » في التعجب يجوز حذفها إن كان المجرور بها مصدراً مؤولاً من « أن » والجملة الفعلية بعدها . والنحاة لا يميزون حذفها إن كان المصدر مؤولاً من أن ومعمولها . ولا داعي لهذه التفرقة في مسألة التعجب لأن حذف الجار مطرد قبل أن وأن .

وإذا حذف الباء في التعجب أتقدر أم لا تقدر ؟ رأيان كما أشرنا في ج ٣ باب التعجب .
(٤) سبقت الإشارة لهذا في ص ٣٨١ . (٥) هذا هو الراجح ، وهناك رأى آخر يقول إن « كم » الاستفهامية مضافة إلى تمييزها . أما تمييز « كم » الخبرية فالمشهور أنه المضاف إليه وهي المضاف ، وقيل إنه مجرور بـ « من » محذوفة كما سيأتي في ح ٤ .

٥ - أن يكون حرف الجر مع مجروره واقعين في جواب سؤال ، وهذا السؤال مشتمل على نظير لحرف الجر المحذوف ؛ كأن يقال : في أى بلد قضيت الأمس ؟ فيجواب : القاهرة . أى : في القاهرة .

٦ - أن يكون حرف الجر واقعاً هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف ، بغير فاصل بين الحرفين ، والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف . كقولهم : ألا تفكر في تركيب جسمك لترى قدرة الله العجيبة ، والسموات ؛ لترى ما يُحير العقول ، وخواص المادة ؛ لترى الإبداع والإعجاز
أى : في السموات - وفي خواص المادة وقد حذف الحرف : « في » ؛ لأنه مع مجروره معطوف بالواو بغير فاصل بينهما . والمعطوف عليه وهو « تركيب » مشتمل على حرف جر قبله ؛ مماثل للمحذوف^(١) .

٧ - أن يكون حرف الجر واقعاً هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف مع وجود « لا » فاصلة بين حرف العطف وحرف الجر ؛ نحو : ما للفتى سلاح إلا علمه النافع ، ولا الفتاة إلا فنها العملي . أى : ولا للفتاة

٨ - أن يكون حرف الجر كالسابق ولكن الحرف الفاصل هو : « لو » ؛ كقولهم : من تعود الاعتماد على غيره ، ولو أهله ؛ فقد استحق الحية والإخفاق .
أى : ولو على أهله

٩ - أن يكون حرف الجر واقعاً هو ومجروره في سؤال بالهمزة ، وهذا السؤال ناشئ من كلام مشتمل على نظير للحرف المحذوف ؛ كأن يقال : أعجبت بمحمود . فيسأل القائل : أمحمود النجار ؟ أى : أمحمود النجار ؟

(١) وليس من هذا النوع بيت ابن مالك في باب العرب والمبني وهو :

فأرفع بضم ، وانصب فتحاً ، وجراً كسراً : كذكر الله عبده يسر

فأصل الكلام : أرفع بضم ، وانصب بفتح ، وجر بكسر ؛ فحذف حرف الجر وهو الباء ونصب الاسم المجرور به على ما يسمى : نزع الخافض ، لوجود فاصل ممنوع (وقد سبق الكلام عليه في هذا الجزء في باب تعدية الفعل ولزومه ص ١٣٩ كما سبق الكلام على البيت السابق في ج ١ ص ٦٨ م ٧) .
وليس من الجائز في البيت أن يبق الاسمان مجرورين بعد حذف حرف الجر كما كانا قبل حذفه .

١٠ - أن يكون حرف الجر ومجروره واقعين بعد « هلا » التي للتحضيض بشرط أن يكون التحضيض وارداً بعد كلام مشتمل على مثل حرف الجر المحذوف ؛ كأن يقال : سأصدق بذرهم ، فيقال : هلا نقود ، أى : بنقود ، والمراد : هلا تتصدق بنقود .

١١ - أن يكون حرف الجر هو : « لام التعليل » الداخلة على : « كى » المصدرية ؛ نحو : يجيد الصانع صناعته كى يقبل الناس عليه . أى : لكى يقبل الناس عليه ، بمعنى : لإقبالهم عليه .

١٢ - أن يكون حرف الجر داخلاً على المعطوف على خبر « ليس » أو خبر « ما » الحجازية بشرط أن يكون كل منهما صالحاً لدخول حرف الجر عليه^(١) ؛ نحو : لست مُرجعاً فرصة ضاعَت ، ولا قادرٍ على ردّها . فكلمة « قادر » مجرورة لأنها معطوفة على خبر ليس : (مُرجعاً) ، وهذا الخبر يجوز جره بالباء فيقال : لست بمراجع . فكأنها موجودة توهماً وتخيلاً . وعلى أساس هذا الجواز الموهوم عطفنا عليه بالجر ؛ وهذا هو العطف الذى يسميه النحاة : « العطف على التوهم » . وقد سبق^(٢) إبداء رأى فيه تفصيلاً ، وأنه لا يصح الالتجاء إليه ، ولا القياس على ما ورد منه .

١٣ - أن يكون حرف الجر مسبقاً « بأن » الشرطية ، وقبلهما كلام يشتمل على مثل الحرف المحذوف ، نحو سلم على من تختاره ، إن محمد ، وإن على ؛ وإن حامد . التقدير : إن شئت فسلم على محمد ، وإن شئت فسلم على على ، وإن شئت فسلم على حامد . وبالرغم من جواز هذا فالمحذوف فيه كثير ، والمراد قد يخفى . فن المستحسن عدم محاكاته قدر الاستطاعة .

١٤ - أن يكون حرف الجر مسبقاً بفاء الجزاء الواقعة فى جواب شرط . نحو : اعترمت على رحلة طويلة ؛ إن لم تكن طويلة فقصيرة ، أى : فعلى رحلة قصيرة . ويقال فى هذا الموضع ما قيل فى سابقه من عدم القياس عليه قدر الاستطاعة .

(١) بأن يكون خبرها اسماً ، وأن يكون النفى المنصب عليه باقياً ، لم ينتقص بإلا . . . على الوجه الذى سبق فى باهما ج ١ ص ٤٥٢ المسألة : ٤٩ وما بعدها .

(٢) فى ص ٢٧٢ عند الكلام على « غير » الاستثنائية وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٣٦ ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩ .

هذا وجميع التأويلات والتقديرات السابقة جائزة وليست محتومة ؛ بل إن الكثير منها يجوز فيه أوجه إعرابية أخرى ؛ قد تكون أيسر ، والمعنى عليها أوضح واختيار هذه أو تلك متروك لمقدرة المتكلم والسامع ، وخبرتهما بدرجات الكلام قوة ، وضعفًا ، حسنًا ، وقبحًا . مع التزام الصحة التزامًا دقيقًا ، والبعد عن الخطأ في كل حالة . ومن الخير أن نترك ما فيه غموض وإلباس إلى ما لا خفاء فيه ولا إبهام ، لأن اللغة ليست تعمية وإلغازًا ، وإلا فقدت خاصتها ، وعجزت عن أداء مهمتها وهذا أساس يجب مراعاته عند استخدامها ، وفي كل شأن من شؤونها .

تلك مواضع حذف حرف الجر حذفًا قياسيًا مطردًا مع إبقاء عمله . وهناك أمثلة مسموعة وقع الحذف فيها مخالفًا ما سبق ، ولا شأن لنا بها ؛ فهي مقصورة على السماع ؛ لا يجوز محاكاتها ؛ لعدم اطرادها^(١) .

(١) وفيما سبق من حذف الجار وإبقاء عمله ومشابهته « رب » في هذا ، وفي أن حذفه قد يكون مطردًا أو غير مطرد - يقول ابن مالك :

وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى : « رَبُّ » لَدَى حَذْفٍ ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا
أى : أن حرفًا غير « رب » قد تجر الاسم بعدها مع حذفها . وأن بعض حالات الحذف والجر قد يكون مطردًا .

المسألة ٩٢ :

و - نيابة حرف جر عن آخر

يتردد بين النحاة أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ؛ فيتوهم من لا دراية أن المراد جواز وضع حرف مكان آخر بغير ضابط ، ولا توقف على اشتراك بينهما في المعنى ، ولا تشابه في الدلالة . وهذا ضرب من الفهم المتغلغل في الخطأ .

أما حقيقة الأمر في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض فتتلخص في مذهبين :
 الأول : أنه ليس لحرف الجر إلا معنى واحدٌ يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز فالحرف : « في » يؤدي معنى واحداً حقيقياً هو : « الظرفية » . والحرف : « على » يؤدي معنى واحداً حقيقياً هو : « الاستعلاء » . والحرف : « من » يؤدي : « الابتداء » ، والحرف : « إلى » يؤدي : « الانتهاء » وهكذا فإن أدّى الحرف معنى آخر غير المعنى الأصلي الخاص به وجب القول : بأنه يؤدي المعنى الجديد إما تأدية مجازية (أى : من طريق المجاز ، لا الحقيقة) ، وإما بتضمين الفعل^(١) أو العامل الذى يتعلق به حرف الجر ومجروره ، معنى فعل أو عامل آخر يتعدّى بهذا الحرف . فحرف الجر مقصور على تأدية معنى حقيقى واحد يختص به ، ولا يؤدي غيره إلا من طريق المجاز في هذا الحرف ، أو من طريق التضمين في العامل الذى يتعلق به الجار مع مجروره . ومن الأمثلة الحرف : « في » : فعناه : الظرفية (أى : الدلالة على أن شيئاً يحوى بين جوانبه شيئاً آخر كما سبق) ، فإذا قلنا : الماء في الكوب ، فهمنا أن الكوب يحوى بين جوانبه الماء ؛ فيكون الحرف : « في » مستعملاً في تأدية معناه الحقيقى الأصيل . ولكن إذا قلنا : غرّد الطائر في الغصن لم نفهم أن الغصن يحوى في داخله وبين جوانبه الطائر المغرّد ؛ لاستحالة هذا . وإنما نفهم أنه كان على الغصن وفوقه ، لا بين ثناياه . فالحرف : « في » قد أدّى معنى ليس بمعناه

(١) سبق شرح التضمين في هذا الجزء ، ص ١٣٨ من باب تعدية الفعل . ولاهيته سجلنا له بحثاً مستقلاً آخر هذا الجزء ص ٤٣٤ .

الحقيقي الأصيل ، فالمعنى الجديد ؛ وهو : « الفوقية » ، أو « الاستعلاء » إنما يؤديه حرف آخر مختص بتأديته ؛ هو : « على » فلو راعينا الاختصاص وحده لقلنا : غرد الطائر على الغصن ، فالحرف : « في » قد أدّى معنى ليس من اختصاصه ، بل هو من اختصاص غيره . وهذه التأدية ليست على سبيل الحقيقة وإنما على سبيل المجاز . وقد اجتمع للحرف : « في » الشرطان اللذان لا بد من تحققهما لصحة استعمال المجاز ^(١) ؛ فالاستعلاء بما يقتضيه من تمكن وثبات شبيه بالظرفية التي تقتضى التمكن والثبات أيضاً . فاستعملنا « الظرفية » مكان « الاستعلاء » ؛ بسبب التشابه الذى بينهما ، واستعملنا الحرف الدال على « الظرفية » مكان الحرف الدال على الاستعلاء ؛ تبعاً لذلك . وكل هذا على سبيل المجاز . والقرينة الدالة على أنه مجاز (أى : على أن الحرف : « في » مستعمل فى غير معناه الأصيل) وجود الفعل : « غرّد » ؛ إذ لا يقع التغريد فى داخل الغصن ؛ وإنما يكون فوقه ، فهذه القرينة هى المانعة من إرادة المعنى الأصيل .

ومن الأمثلة : « على » ؛ فهو حرف جر يقتصر عندهم على معنى حقيقى واحد ؛ هو : « الاستعلاء » . فإذا قلنا : الكتاب على المكتب ، فهمنا هذا المعنى الحقيقي الدال على أن شيئاً فوق آخر . فالحرف مستعمل فى معناه الأصيل لكن إذا قلنا : اشكر المحسن على إحسانه ، لم نفهم الاستعلاء الحقيقي ، ولم يرد على خاطرنا أن الشكر قد حلّ واستقرّ فوق الإحسان ؛ لاستحالة هذا ، وإنما الذى يخطر ببالنا هو أن المراد : اشكر المحسن لإحسانه ، فالحرف : « على » قد جاء فى مكان : « اللام » التى معناها : « السببية » ، أو « التعليل » . فأفاد ما تفيد اللام ولكن إفادته على سبيل المجاز ؛ ذلك أن لام التعليل تفيد التمكن والاتصال القوى بين السبب والمسبب ، أو بين العلة والمعلول ؛ والاستعلاء يشبهها فى أنه يفيد التمكن والاتصال بين الشئين ؛ فلهذا التشابه صح استعمال الاستعلاء مجازاً . مكان السببية والتعليل . وتبع ذلك استعمال الحرف الدال على الاستعلاء مكان الحرف الدال على السببية ، والقرينة الدالة على أن الحرف : « على » مستعمل

(١) هما : العلاقة بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه ، والقرينة التى تصرف الذهن عن المعنى الأصل إلى المعنى المجازى الجديد .

فى غير حقيقة وجود الفعل : « اشكر » إذ لا يستقر الشكر فوق الإحسان ، ولا يوضع فوقه وضعاً حقيقياً .

ومثل ما سبق يقال فى بقية حروف الجر حين يؤدى الواحد منها معنى أو أكثر .

أما أمثلة التضمين^(١) فى العامل ففنها قول بعض الأدباء : « نأيت من صحبة فلان بعد أن سقانى بمر فعاله » . والأصل : نأيت عن صحبة فلان ، بعد أن سقانى من مر فعاله . ولكنه ضمن الفعل : « نأى » الذى لا يتعدى هنا بالحرف « من » معنى فعل آخر يتعدى بها ؛ هو : بَعُدَ ، أو « ضَجِر » ؛ فالمراد : بَعُدْتُ ؛ أو ضَجَرْتُ من صحبة فلان . كما ضمَّن الفعل : « سقى » الذى لا يتعدى هنا « بالباء » معنى فعل آخر يتعدى بها ؛ هو : « آذَى » ، أو « تناول » . فالمراد : آذانى ، أو تناولنى بمر فعاله وكذلك : شربت بماء عذب ؛ فإن الفعل شرب قد ضمَّن معنى الفعل : « رَوَى » فالأصل : رَوَيْتُ . وهكذا بقية حروف الجر .

والمذهب الثانى : أن قصر الحرف على معنى واحد ، تعسف وتحكم لا مسوغ له ، فما الحرف إلا كلمة ؛ كسائر الكلمات الاسمية والفعلية وهذه الكلمات الاسمية والفعلية تؤدى الواحدة منها عدة معان حقيقية ، لا مجازية ، ولا يتوقف العقل فى فهم دلالتها الحقيقية فهماً سريعاً . فما الداعى لإخراج الحرف من أمر يدخل فيه غيره ، ولإبعاده عما يجرى على نظائره ؟

إنه نظيرها ؛ فإذا اشتهر معناه فى العرف ، وشاعت دلالاته ؛ بحيث يفهمها السامع بغير غموض ، كان المعنى حقيقياً لا مجازياً ، وكانت الدلالة أصيلة لا علاقة لها بالمجاز ، ولا بالتضمين ولا بغيرهما ، فالأساس الذى يعتمد عليه هذا المذهب فى الحكم على معنى الحرف بالحقيقة هو شهرة هذا المعنى وشيوعه ، بحيث يتبادر ويتضح سريعاً عند السامع ؛ لأن هذه المبادرة علامة الحقيقة . وإن من يسمع قول القائل : (كنت فى الصحراء ، ونَقِدَ ما معى من الماء ، وكدت أهلك من الظمأ ، حتى صادفت بئراً شربت من مائها العذب ما حفظ حياتى التى تعرضت للخطر من يومين . . .) سيدرك سريعاً معنى الحرف : « من » وقد تكرر فى الكلام بمعان مختلفة :

(١) الأمثلة السابقة صالحة للتضمين فى الفعل مع بقاء حرف الجر على معناه الحقيقى . وكذا نظائرها .

أولها : بيان الجنس . وثانيها : السببية ، وثالثها : البعضية . ورابعها :
الابتداء

كذلك من يسمع قول القائل : (إني بصير في الغناء ؛ يستهويني ، ويملك
مشاعري إذا كان لحنه شجيًّا ، وعبارته رصينة ؛ وكالآبيات التي مطلعها :

رُبَّ ورقاء هَتُوفٍ في الضِّحَا ذاتِ شجْوٍ صَدَحَتْ في فَنَنٍ

فإن معاني الحرف : « في » ستبتدر إلى ذهنه . فالأول : للإلصاق . والثاني :
للظرفية . والثالث : للاستعلاء . وكل واحد من المعاني السالفة يقفز إلى الذهن سريعاً
بمجرد سماع حرف الجر خلال جملته . وهذا علامة الحقيقة — كما سبق —

فإذا كان المعنى من الشيوع ، والوضوح ؛ وسرعة الورد على الخاطر —
بالصورة التي ذكرناها ، فقيم المجاز أو التضمنين أو غيرهما ؟ إن المجاز
أو التضمنين أو نحوهما يقبَّحان ، بل يتحتمان حين لا يبتدر المعنى إلى الذهن ،
ولا يسارع الذهن إلى التقاطه ؛ بسبب عدم شيوعه شيوعاً يجعله واضحاً جلياً ،
وبسبب عدم اشتغاره شهرة تكفي لكشف دلالته في يسر وجلاء . أما إذا شاع
واشتهر وتكشف للذهن سريعاً فإن هذا يكون علامة الحقيقة — كما قلنا — . فلا
داعي للعدول عنها ، ولا عن قبولها براحة واطمئنان .

وهذا رأى نفيس أشار بالأخذ به ، والاقتصار عليه ، كثير من المحققين ^(١) .

(١) كصاحب : المغنى ، والتصريح ، وكالصبيان والخضرى في باب « حروف الجر » عند
الكلام على الحرف : « من » وشرح بيت ابن مالك الذي أوله :

بَعْضٌ ، وَبَيْنٌ ، وَابْتَدَى فِي الْأَمْكِنَةِ

فقد وصفوا المذهب الثاني بأنه أقل تكلفاً وتمسكاً .

زيادة وتفصيل :

لا شك أن المذهب الثاني نفيس كما سبق ؛ لأنه عمليّ وبعيد من الالتجاء إلى المجاز ، والتأويل ، ونحوهما من غير حاجة . فلا غرابة في أن يؤدي الحرف عدة معان مختلفة . وكلها حقيقى - كما سبق - ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد ، لأن هذا كثير في اللغة ، ويسمى : المشترك اللفظى ^(١) .

وهناك سبب آخر يؤيد أصحاب المذهب الثاني هو أن الباحثين متفقون على أن المجاز إذا اشتهر معناه ، وشاع بين الناطقين به ، انتقل هذا المجاز إلى نوع جديد آخر يسمى : « الحقيقة العرفية » (ولها بحث مستفيض في مكانها بين أبواب البلاغة) ومن أشهر أحكامها : أنها في أصلها مجاز قائم على ركنين : علاقة بين المشبه والمشبّه به ، وقرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي . فإذا اشتهر المجاز وشاع استعماله تناسى الناس أصله ، واختفى ركناه ، واستغنى عنهما وعن اسمه ، ودخل في عداد نوع جديد يخالفه ، ويسمى : « الحقيقة العرفية » فلو سلمنا أن حرف الجر لا يؤدي إلا معنى واحداً أصلياً ، وأن ما زاد عليه ليس بأصلي ، لكان بعد اشتهاره وشيوعه في المعنى الجديد داخلاً في الحقيقة العرفية ، وهى ليست بمجاز .

(١) الحق أنه لا سبيل للحكم على معنى من معانى المشترك اللفظى بأنه « مجازى » أو أن في عامله « تضميناً » ؛ لأن هذا يقتضينا أن نعرف المعنى الأصلي الذى وضع له اللفظ أولاً ، واستعمل فيه ثم انتقل منه بعد ذلك إلى غيره من طريق المجاز أو التضمنين ، أى : أنه لابد من معرفة أقدم المعنيين في الاستعمال ليكون هذا الأقدم هو الأصلي ، والمتأخر عنه هو الحادث مجازاً أو تضميناً . وهذا أمر لم يتحقق حتى اليوم في أكثر المعانى التى يؤديها كل حرف من حروف الجر ، وهى معانٍ مرددة في أفصح الكلام العربى - قرآنًا وغير قرآن ، ولا سبيل للحكم القاطع بأن معنى معيناً منها أسبق في الاستعمال من معنى آخر ، وإذا لا سبيل للحكم الوثيق بأن واحداً من تلك المعانى هو وحده الحقيقى ، وأن ما عداها هو المجازى أو التضمينى بل إن هذا يلاحظ في كل معنى مجازى آخر يجرى في غير الحرف .

وقد رأى أحد المستشرقين ضرورة وضع معجم خاص يوضح أقدمية الكلمات وتاريخ ميلادها ، وتجرد هذه المهمة ، ولكن المنية عاجلته في أول مراحل العمل .

بحث مستقل

فى :

(مند) و (مند) من الوجهتين اللفظية والمعنوية^(١)

قال الباحث :

طالما أنعمت النظر فى هاتين الكلمتين ، ورجعت إلى ما دونه فيهما النحاة واللغويون . فكنت أجد أحياناً عنثاً ومشقة فى استخلاص حكم ، أو تلخيص خلاف ، أو دفع إشكال . ذلك بأن هذه المادة مبعثرة فى الكتب قديمها وحديثها ؛ فما فى هذا ليس فى ذاك ، مع كثرة الآراء ، واشتداد الخلاف ، وتباين التفسيرات والشروح .

فما زلت فى مراجعة وبحث ، حتى اجتمع لى من ذلك فصل صالح ، حاول أن أذل فيه ما استصعب ، وأن أشرح ما خفى ، بالموازنة والترجيح .

ولا أدعى أنى أحطت بالموضوع جميعه . فهذا مالا سبيل إليه فى وجيز كهذا . ولكننى أرجو أن أكون قد عبّدت الطريق ، ومهدت السبيل للباحثين والمستفيدين . فأقول :

(١) يقع مذومند^(٢) اسمين :

١ - إن كان ما بعدهما اسماً مرفوعاً ، معرفة ، أو نكرة معدودة لفظاً أو معنى كما سيأتى :

٢ - أو كان ما بعدهما فعلاً ماضياً^(٣) .

٣ - أو كان ما بعدهما جملة اسمية .

(١) هذا بحث واف ، سبق فى ص ٢٣٦ و ٣٩٦ أن وعدنا بتسجيله آخر هذا الجزء ؛ لعظيم أثره لدى المتخصصين ، إذ جمع أكثر المفرق من مسائلهما ، وأحكامهما ، وتميز بآراء صائبة استقل بها صاحبه ، وإن كان بعضها مختلطاً ، أو مفتقراً لمزيد تحقيق ، أو قوة استدلال تحمل على الإقناع . وقد نقلناه بشروحه وهوامشه - وربما أبدينا تعليقاً على بعضها - عن الجزء الثالث من مجلة المجمع اللغوى القاهرى ، (ص ٢٥٤ وما بعدها) حيث سجلته لعضو جليل من أعضاء المجمع السابقين ، هو : الأستاذ أحمد العوامرى . رحمة الله عليه .

(٢) قال فى الهمع : وكسر ميمهما لغة اه وفى الخضرى : والراجع أن أصل (مذ) (مند) ، حذفت النون تخفيفاً ؛ بدليل ضمها لملاقة ساكن ، كمذُ اليوم . ولولا هذا لكسرت فى أصل التخلص . وبعضهم يضمها بلا ساكن أصلاً اه .

(٣) فلا يجوز : مذ يقوم ، لأن عاملهما لا يكون إلا ماضياً ، فلا يجتمع مع المستقبل اه صبان .

فالحالة الأولى (وفيها الأسماء المرفوعة نكرة معدودة) ، نحو : ما رأيته مذ
أومند يومان ، أو عشرة أيام ، أو خمسة عشر يوماً ، أو عشرون يوماً ، أو مائة
يوم ، أو ألف يوم ، أو ألفاً يوم ، أو سنة^(١) ، أو شهر^(٢) أو يوم^(٣) . ومثال المعرفة
ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة .

فقد أو منذ اسم مبتدأ^(٤) . والخبر واجب التأخير معهما . وجوز بعضهم أن
يكونا خبرين لما بعدهما .

والحالة الثانية ، نحو : ركب أخى مذ أو منذ حضرت السيارة . فقد أو منذ
اسم منصوب المحل على الظرفية . والعامل فيه (ركب) . وهو مضاف إلى الجملة

(١) على أن يكون اليوم هو الفلكي المقسم ساعات ، لا الوقت من طلوع الشمس إلى غروبها ،
كما ستفصله .

(٢) قال الخضرى عند قول ابن عقيل : (فقد اسم مبتدأ إلخ) ما يأتى : وسوغه كونها معرفة في
المعنى . لأنها إن كان الزمان ماضياً ، كما في المثال الأول (وهو قول ابن عقيل : ما رأيته مذ يوم
الجمعة) ، فعناها : أول مدة عدم الرؤية كذا . وإن كان حاضراً ، كما في المثال الثانى (وهو قول
ابن عقيل : ما رأيته مذ شهرنا « وهو ما خالف فيه أكثر العرب ، كما سيمر بك ») ، أو كان معدوداً
كما رأيته : « مذ يومان » ، فعناها نفي المدة ، أى : مدة عدم الرؤية شهرنا ، أو يومان هـ . وفى تأويل خبريهما
كلام كثير وتكلف لا يعنيننا - وفى الصحاح : ويصلح أن يكونا اسمين ، فترفع ما بعدهما على التاريخ ،
أو على التوقيت . فتقول فى التاريخ : ما رأيته مذ يوم الجمعة . أى : أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة .
وتقول فى التوقيت : ما رأيته مذ سنة^(٥) أى : أمد ذلك سنة . ولا تقع ها هنا إلا نكرة . لأنك لا تقول :
مذ سنة كذا هـ .

وقوله : « ولا تقع ها هنا إلا نكرة » ، يريد بقوله : (ها هنا) حالة إرادة التوقيت ، لأنك
لو قلت مثلاً : مذ أو منذ عشرين للهجرة فعناها على ما قرر الجوهري : أمد ذلك سنة عشرين للهجرة ،
وهو لغو .

أقول : ولا أرى ما يمنع أن ندخل نحو هذا المثال فى باب (التاريخ) . فيكون معنى (ما حصل
كذا مذ أو منذ سنة عشرين للهجرة ، مثلاً) : أول انقطاع الحصول سنة عشرين للهجرة .

ولم يفرق (القاموس) بين التاريخ والتوقيت ، فقال : أرخ الكتاب ، وأرخه ، وآرخه : وقته هـ
وفى شرحه للزبيدى : وقال الصولى : تاريخ كل شيء غايته ووقته الذى ينتهى إليه . ومنه قيل : فلان
تاريخ قومه ، أى : إليه ينتهى شرفهم ورياستهم هـ .

وقال فى المصباح : الوقت مقدار من الزمان مفروض لأمر ما . وكل شيء قدرته له حيناً فقد وقته
توقيتاً هـ .

فعلى تعريف الصولى للتاريخ ، وتعريف المصباح للتوقيت يتضح المقام فى التفرقة بينهما .

بعده . هذا هو المشهور . وقيل : هما مبتدآن^(١) .

والحالة الثالثة نحو :

فما زلت أبغى الخير منذ أنا يافع وليدا وكهلا حيث شئت ، وأمردا
فقد هنا ظرف لمضمون ما قبله ، ومضاف إلى الجملة بعده ، على المشهور .
(ب) وتقعان حرفين^(٢) .

١ - بمعنى : (من) الابتدائية ، إن كان المجرور ماضياً معرفة ، نحو :
ما قابلت صديقي منذ أو منذ يوم الأربعاء ، أى : من يوم الأربعاء^(٣) .

٢ - بمعنى : (فى) ، إن كان المجرور حاضراً معرفة ، نحو ما قرأت منذ أو منذ
اليوم ، أو عامين ، أو شهرنا ، أو أسبوعنا - أو منذ هذا الأسبوع -
أو هذا الشهر ، أو هذه السنة ، مثلاً . ولا يجوز فى الحاضر بعدهما إلا الجر عند
أكثر العرب .

٣ - بمعنى من وإلى معا ، فيدخلان على الزمان الذى وقع فيه ابتداء الفعل
وانتهائه . ويشترط حينئذ :

أولاً : أن يكون الزمان نكرة ، معدوداً لفظاً ؛ كـ يومين .

ثانياً : أو أن يكون معدوداً معنى ، كـ شهر .

(١) وكذا قيل فى الحالة الثالثة الآتية أيضاً : قال الخضرى : والجملة بعدهما خبر ، بتقدير
زمن مضاف إليها (أى : إلى الجملة) . والتقدير فى : (جئت منذ دعا) وقت المجيء هو زمن دعائه .
وفى البيت المار ، (فما زلت أبغى الخير إلخ) : أول وقت طلبى الخير هو وقت كوفى يافعاً : فجملة مذ
إلخ مستأنفة كما مر أ هـ .

(٢) قال فى الهمع : ومنذ لا يجران إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر . . . وأجاز المبرد
أن يجرا مضمراً الزمان ، نحو : يوم الخميس ما رأيته منذ هـ ، أو منذ هـ . ورد بأن العرب لم تقله أ هـ .
وكونهما حرفين فى هذه الأحوال الثلاثة هو مذهب الجمهور . وقيل : هما ظرفان فى موضع نصب
بالفعل - قبلهما - ورد هذا المذهب بما لا محل له هنا .

(٣) قال فى الهمع : ويجوز وقوع المصدر بعدهما ، نحو : ما رأيته منذ قدوم زيد ، بالرفع
والجر وهو على حذف زمان ، أى : منذ زمن قدوم زيد . ويجوز وقوع (أن) وصلتها بعدهما ، نحو :
ما رأيته منذ أن الله خلقنى . فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر ، من رفع أو جر . وهو على
تقدير زمان أيضاً أ هـ . قال الشاطبى : أما إن كسرت (أى : إن) فالاسمية متعينة أ هـ .

لأنهما لا يجران المبهم. أى : ما عملتُ كذا من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها ، وما عملت كذا من ابتداء شهر إلى انتهائه .

والمراد بالمبهم هنا الوقت النكرة غير المحدود لفظاً أو معنى ، نحو : (برُهة) ولا ينافيه قول زهير بن أبى سلمى :

لمن الديار بقسنة الحِجْر أقوين مذ حِجَج ومذ دهر^(١)

لأن الدهر متعدد فى المعنى^(٢) .

ويأتون بهذا البيت أيضاً شاهداً على قلة الجر بعد (مذ) فى الماضى . أما (منذ) فما بعده يترجح جره فى الماضى^(٣) .

(١) المراد بالحجر : حجر ثمود . وقوله : أقوين ، أى : خلون .

(٢) نقلنا هذا التعليل عن الصبان ، وهو أيضاً فى غيره من كتب المتقدمين .

(٣) ما قاله الباحث هنا فى تعريف : « الظرف المبهم » لا يشمل أنواعاً كثيرة نص عليها النحاة فى تعريفهم الدقيق ، الذى عرضناه فى هامش ص ٢٠٥ ، وبه تزول بعض الشبهات التى اعترضت الباحث .

تنبيهات وإيضاحات

(١) قد رأيت في الأحوال الثلاث التي يقع فيها مذ ومنذ حرفين .

١ - أن المجرور وقت ^(١) . ٢ - وأن هذا الوقت متصرف ^(٢) .

(١) ما يسأل به عن الوقت كالوقت ، بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفاً . فتقول : مذ كم ؟ ومنذ متى ؟ ومنذ أي وقت ؟ ولا تقول : منذ ما ، لأن (ما) لا تكون ظرفاً ه صبان - أي : فتقول مثلاً : (١) منذ كم يوم ركب البحر ؟ كما يجوز أن تقول : منذ كم ركب البحر ، بحذف التمييز للعلم به . وفي حالة ذكر التمييز هنا يجوز نصبه وجره بمن مضمرة - وقال في اللمع عند الكلام على وقوع الاسم مجروراً بعدهما ما يلي : والجمهور على أنهما حينئذ حرفا جر ، لإيصالهما الفعل إلى (كم) كما يوصل حرف الجر . تقول : منذ كم سرت ، كما تقول : بكم اشترت ه . وتقول : (٢) منذ متى نمت ؟ - وتقول : (٣) منذ أي وقت طار أخوك ؟

وتقول في الإجابة عن (١) : ركب منذ أو مذ ليلتين - وعن (٢) : نمت منذ أو مذ مساء اليوم الماضي - وعن (٣) : طار أخى منذ أو مذ طلوع الفجر ، مثلاً . ومعنى الإجابة الأولى : ركب من ابتداء الليلتين إلى انتهائهما - ومعنى الإجابة الثانية : نمت من مساء اليوم الماضي ، بوضع (من) الابتدائية في مكان مذ أو منذ - ومعنى الإجابة الثالثة : طار أخى منذ زمن طلوع الفجر ، على تقدير (زمن) مضاف إلى المصدر . فنذ أو مذ ، بمعنى (من) الابتدائية هنا أيضاً - ويجوز في هذا المثال رفع (طلوع) ، ويكون المعنى حينئذ : أول طيرانه وقت طلوع الفجر . وقد جازت هذه الإجابات الثلاث في الإثبات ، لأن العامل متطاول فيها جميعاً ، وسيمر بك معنى (التناول) والتمثيل له .

(٢) فلا تقول : ما رأيته منذ سحر ، تريد سحرَ يوم بعينه . وقال ابن عقيل : . . . نحو : سحر ، إذا أردته من يوم بعينه . فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف ، كقوله تعالى : « إلا آل لوط نجيناهم بسحر » ه فقال الخضرى : « قوله نحو سحر » ، مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلاً ، إذا كان معيناً . واعتراضه (يقصد العلامة الصبان) بأنه متصرف ، بدليل : « نجيناهم بسحر » فيه نظر ظاهر ؛ لأن هذا غير معين ، كما هو صريح الشرح ، والكلام في المعين ه .

وفي اللسان : . . . ولقيته سحرًا ، وسحرَ بلا تنوين . ولقيته بالسحر الأعلى (أى في أعلى السحرين وهما سحرٌ مع الصبح وسحر قبله ه من الأساس) . . . ولقيته سحرَ يا هذا ، إذا أردت به سحر ليلتك لم تصرفه ، لأنه معدول عن الألف واللام ، وهو معرفة . وقد غلب عليه التعريف بغير إضافة ولا ألف ولا م . . . وإذا نكرت « سحر » صرفته كما قال تعالى : « إلا آل لوط نجيناهم بسحر » . أجراه ، (أى : صرفه) لأنه نكرة ، كقولك : نجيناهم بليل . قال : فإذا ألفت العرب منه الباء لم يجزوه ، فقالوا : فعلت هذا سحر يا فتى . . . وقال الزجاج ، وهو قول سيبويه : سحر : إذا كان نكرة ؛ يراد سحرٌ من الأسفار ، انصرف . تقول : . . . أتيت زيدا سحرًا من الأسفار . فإذا أردت سحر يومك قلت : أتيته سحرَ يا هذا . . . وتقول : سر على فرسك سحرَ يا فتى ه .

بقى (سحر) المنصرف . فهل يجوز أن تقول : ما رأيته مذ أو منذ سحرٍ ؟ والجواب : لا . لأنهما لا يجران المبهم ، كما مر بك .

٣ - وأنه معين لا مُبهم . وقد فسرنا معنى الإبهام آنفًا .

٤ - وأنه ماضٍ أو حاضر ، لا مستقبل ، لما تقدم .

(ب) وقد رأيت في عاملهما في هذه الأحوال الثلاث :

١ - أنه فعل ماضٍ .

٢ - وأنه منفي يصح تكرره .

وقد يأتي مثبتًا ، بشرط أن يكون متطاولًا ، نحو : سرت منذ يوم الخميس . والمراد بالتطاول : أن يكون في طبيعة الحدث معنى الاستمرار كالسير ، فإن من شأنه التطاول . وكالنوم والمشى والكلام ؛ وهكذا . وتوفية للمقام ، نذكر عبارة الخضرى في هذا الموضوع ، قال :

« شرط عاملهما كونه ماضيًا ، إما منفيًا يصح تكرره ، كما رأيت منذ يوم الجمعة ، أو مثبتًا متطاولًا ، كسرت منذ يوم الخميس . بخلاف : قتلته ، أو ما قتلته منذ كذا ، فإن قلت : ما قتلته منذ كذا ، بلا هاء ، صح . لأن القتل المتعلق بمعين لا يكرر ، بخلاف غيره . ما لم يُتجاوز بالقتل عن الضرب . فتدبر اهـ » .

فقلوه : (بخلاف : قتلته . . . إلخ) ، كأن تقول مثلاً : قتلته ، أو ما قتلته مذ أو منذ يوم الجمعة ، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى (من) الابتدائية — وكأن تقول مثلاً : قتلته ، أو ما قتلته مذ أو منذ سنتين ، مثلاً . مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى من وإلى معًا . فكل هذا غير جائز .

أقول : فهبنا قلنا مثلاً : قتلته مذ أو منذ يومنا ، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى (في) — فعلى مقتضى إطلاق كلامهم لا يجوز مثل هذا ، لبقاء السبب ، وهو : عدم تطاول العامل في حالات الإثبات . ولكنى أرى أنه سائغ . إذ ما الذى يمنعنا أن نقول مثلاً : قتلته اليوم ، أو في هذا اليوم الحاضر ؟

وواضح أنه يجوز لك أن تقول أيضًا : ما قتلته مذ أو منذ يومنا ، وما قتلته مذ أو منذ يومنا — فكلامهم في (التطاول) و (صحة التكرار) مجمل يفتقر إلى تفصيل وتوضيح ^(١) .

(١) ردًا على الباحث أقول : إن التطاول متحقق في المثال الأخير المنفى ؛ فكلامهم واضح ، وهو الصحيح ، وتؤيده النصوص المسموعة الدالة على أنهما بمعنى « في » . بشرط التكرار أو التطاول ، لا مجرد « في » .

هذا ، ولم أجد فيما لدى من المراجع مثالا للحدث غير المتطاوّل إلا (القتل) .
وإني مورد أمثلة له فيما يلي للإيضاح ، لا للحصر فأقول :
أولا : أومض ، أو — ومض — وفسر الزمخشري الإيماض بأنه لمع خفي ،
قال : وشِمتُ ومُضّة برق كنبضة عرق . ١ هـ
فالإيماض غير متطاوّل كالقتل ، لأنه عبارة عن لمع خاطف كرجع البصر ،
أو نبضة العرق — فلا يصح أن نقول مثلا : ومض البرق مذ أو منذ يوم الخميس ،
أى : من يوم الخميس . كما لا يجوز أن نقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ
ليلتين : من ابتدائهما إلى انتهائهما^(١) .
ولكن يصح أن نقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ ليلتنا ، أى : فى ليلتنا
— كما صح أن نقول مثلا : قتلتَه مذ أو منذ يومنا ، كما قررته آنفاً — كما يصح
أن نقول مثلا : ما أومض البرق مذ أو منذ يوم الجمعة ، أى : من يوم الجمعة ،
وما أومض البرق منذ أو منذ ليلتنا ، أى : فى ليلتنا ، وما أومض البرق مذ أو منذ
ليلتين ، لأن الحدث هنا يصح تكرره .
ثانياً : شرّقَ ، أى بدا وظهر ، يقال : شرقت الشمس ، إذا بدت
من المشرق . وكذا القمر ، أو النجم . فالشروق غير متطاوّل ، لأنه مجرد الظهور ،
وهو ملازمة الأفق . وهو لا يستغرق من الوقت إلا ما لا يكاد يذكر . فلا يقال
مثلا فى الإثبات : شرقت الشمس مذ أو منذ ساعتين ، أى : من ابتدائهما إلى
انتهائهما . كما أوضحنا مثل هذا من قبل . كما لا يصح أن يقال فى النفي مثلا :
ما شرقت الشمس مذ أو منذ دقيقتين^(٢) ، لأن شروق الشمس لا يمكن تكرره فى أثناء
دقيقتين بالنسبة لأفق واحد . وكذا يقال فى سائر الكواكب ، لأنها كلها بحسبان .
فهب نجماً بعينه يسم دورته فى ثلاث سنين مثلا ، فإنه لا يجوز أن يقال : ما شرقت
هذا النجم مذ أو منذ ثلاث سنين . لأنه لا يمكن أن يتكرر شروقه فى هذه المدة —
ويجوز أن يقال : ما شرقت نجم مذ أو منذ ساعتنا . وذلك لأنه شروق متعلق بغير
معين ، فيجوز تكرره .

(١) قد فسر ابن الأعرابي الوميض بأن يومض إيماضة ضعيفة ، ثم يختفى ، ثم يومض . . . فهذا التكرار المتعاقب قد ينزل منزلة الفعل المتطاوّل فيما يظهر لى . فيصح أن نقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ يوم الخميس ، أى استمر هذا منه ، على هذا التفسير .

(٢) هذا وما حمل عليه — مما ينفرد به الباحث — ، مفتقران لتأييد .

ولا تقول : شرق هذا النجم ، أو نجم مذ أو منذ السبت — ولكنك تقول
في الإثبات ، على ما استظهرت آنفًا : شرق هذا النجم ، أو نجم ، أو منذ
ساعتنا ، أو ليلتنا ، مثلاً .

ثالثًا : سننَح — قال في الأساس : من المجاز : سنح له رأى ، أى عرض
له . ١ هـ ، وفي المصباح : وسنح لى رأى فى كذا : ظهر . وسنح الخاطر به :
جاد . ١ هـ .

فأنت ترى أن عروض الرأى حَدَثٌ غير متناول ، لأنه طروء فاجئ .
فإذا حصلت الفكرة فقد انقطع السُّنوح . وذلك لا يستغرق إلا وقتاً يسيراً ،
لا يمكن أن يوصف بالتناول . فلا تقول مثلاً : سنحت لى فكرة كذا مذ أو منذ
يوم الخميس ، أى : من يوم الخميس ، ولا : سنحت لى فكرة كذا منذ
ساعتين . ولكنك تقول ، على ما استظهرت آنفًا : سنحت لى فكرة كذا منذ
يومنا ، أو مذ هذه الساعة ، أو الدقيقة ، مثلاً .

وتقول أيضاً ، مثلاً : ما سنحت لى هذه الفكرة مذ أو منذ ساعتين لأن
سنوح فكرة بعينها يمكن تكرره فى أثناء ساعتين — ولكن لا يمكن أن تقول :
ما سنحت لى فكرة مذ أو منذ ساعتين ، مثلاً : أو مذ أو منذ يومنا . لاستحالة
مثل هذا عادة ، فى حال الإنسان الطبيعية .

فقد رأيت فى الأفعال الثلاثة المتقدمة ، وما فرعنا عليها من الأمثلة أنها
ليست كلها سواء^(١) . فقد يجوز فى استعمال أحدها مع مذ أو منذ ما لا يجوز فى
الآخر . فالمسألة إذًا راجعة لمعنى الفعل الخاص عند استعماله مع مذ أو منذ ، فى
الإثبات أو النفي ، وما قد يلابسه من تناول أو تكرر أو عدمهما .
(ج) ما اشترط فى مجرور مذ ومنذ وفى عاملهما ، يشترط فى حالة رفع
ما بعدهما .

(د) لا تدخل (من) على مذ أو منذ ، ولا يصح العكس أيضاً .
وقد وقعت (إلى) بعدهما ، حيث لا مانع من وقوعها^(٢) . فقد جاء فى اللسان :

(١) فيما تقدم كثير يحتاج للتمحيص . (٢) احترازاً من نحو : ما عملت كذا مذ أو
منذ لحظتنا ، فإنه لا يجوز أن تقع (إلى) هنا بعدها ، كما هو ظاهر .

قال سيبويه : أما (مذ) فيكون ابتداء غاية الأيام والأحيان . كما كانت (من) فيما ذكرت لك . ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتهما . وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم ، ومذ غُدُوةً إلى الساعة . وما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه . فجعلت اليوم أول غايته ، وأجريت في بابها كما جرت (من) حيث قلت : من مكان كذا إلى مكان كذا . — وتقول : ما رأيته مذ يومين ، فجعلته غاية ، كما قلت : أخذته من ذلك المكان ، فجعلته غاية : ولم ترد منتهى . هذا كله كلام سيبويه . اه عبارة اللسان .

فقد وضع سيبويه (إلى) بعد (مذ) . ولم أر ذلك في أمثلة غيره من النحويين فيما بين يدي من المراجع . أما في كلام البلغاء فكثير . ففي كتاب « الأوراق » للصولي ، في أخبار الرازي بالله : وكان (الرازي) يقول : أنا مذ^(١) حبسني القاهر عليل إلى وقى هذا . اه ، وفي البخلاء للجاحظ : أعلم أني منذ يوم ولدتها إلى أن زوجتها . . . اه ، إلى غير ذلك .

وقول سيبويه : (ما رأيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم) مذ فيه بمعنى (من) . وقوله : (ما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه) ، مذ فيه بمعنى (من) الابتدائية أيضاً . لأن عدم اللقاء وقع في الماضي واتصل بالحال . كما يجوز أن تقول ، فيما أرى : ما حدث كذا من اليوم إلى هذه الساعة^(٢) .

وقوله : (وتقول : ما رأيته مذ يومين . . . إلخ) ، يريد من قوله : (فجعلته غاية) ، أي جعلت معنى : (مذ يومين) ابتداء الغاية لانقطاع الرؤية . وقوله : (ولم ترد منتهى) ، يريد أنك أردت ابتداء الغاية وحدها ، ولم تتعرض للمنتهى — ولكننا رأينا فيما سقناه آنفاً معنى هذا المثال أنه يتضمن ابتداء الغاية ومنتهىها .

(١) يلاحظ أن « مذ » في هذا المثال الذي أورده الباحث . ليست حرف جر ، أي : ليست مما نحن فيه .

(٢) سبق أن (مذ ومنذ) يقعان حرفين بمعنى (في) إن كان المجرور (معرفة) حاضراً . وقد مثل النحاة بنحو : ما رأيته مذ أو منذ يومنا ، أو اليوم . فقد يتوهم من مثال سيبويه هذا أن (منذ) فيه بمعنى : (في) لأن (أل) فيه تفيد الحضور . ولكن سيبويه لما أتى (يأل) بعد (مذ) صار المعنى عليه : انقطع لقائي له من ابتداء هذا اليوم ، واستمر هذا الانقطاع إلى وقت التكلم . فالضى في المثال واقع — أما إذا قلت : ما لقيته مذ اليوم ، أو يومنا ، أو هذا اليوم ، مثلاً ، ولم تزد ، فقد اعتبرت اليوم بأجمعه وقتاً حاضراً . فتكون (مذ) بمعنى (في) . هذا ما ظهر لي . اه تعليق الباحث

وقوله : (ومذ غدوةً إلى الساعة) ، مذ فيه بمعنى (من) ، فيجب أن يكون ما بعدها معرفة . فيتعين أن تكون (غدوة) هنا من يوم بعينه . ولايضاح المقام نورد ما جاء في اللسان قال :

الغدوة بالضم البُكْرَة ، ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس . وغدوةٌ من يوم بعينه غير مُجرأة^(١) ، علم للوقت . . . التهذيب : وغدوةٌ — معرفة — لا تصرف . قال الأزهرى : هكذا يقول . قال النحويون : إنها لا تنون ، ولا يدخل فيها الألف واللام . . . ويقال : أتيتُه غدوةً ، غير مصروفة ، لأنها معرفة ؛ مثل : سَحَرَ . إلا أنها من الظروف المتمكنة . تقول : سِير على فرسك غدوةً وغدوةً وغدوةً وغدوةً ، فما نُون من هذه فهو نكرة . وما لم يُنَوَّن فهو معرفة . والجمع غُدَا^(٢) ١ هـ ، ونحوه في الصحاح .

وإذا رجعنا إلى عبارة اللسان هذه نجده يقول : (. . . لأنها « غدوة » معرفة مثل سحر ، إلا أنها من الظروف المتمكنة) .

فيلخص مما مر من الكلام على غدوة وسَحَرَ أنهما يجتمعان في الامتناع من الصرف ، إذا أريدا من يوم بعينه . فأما (سحر) فلائنه معدول عن الألف واللام . وأما غدوة فللعلمية والتأنيث . كما يجتمعان في أنهما كليهما من الظروف المتصرفة ، إذا لم يرادا من يوم بعينه .

ويقتربان في أن (سحر) غير متصرف إذا أريد من يوم بعينه . فلا يرفع على الابتداء أو الخبر مثلا ، كأن تقول : سَحَرُ جميلٌ ، أو هذا سَحَرٌ — ولكنك تقول مثلا : بين أسحار الأسبوع الماضي سحرٌ جميلٌ . بخلاف غدوة ، فإنها متصرفة ، ولو أريدت من يوم بعينه . فتقول مثلا : غدوةٌ جميلةٌ . كما تقول : كان بين غدَا هذا الأسبوع غدوةٌ جميلةٌ .

وقال الأشموني : ثم الظرف المتصرف منه منصرف نحو . . . ومنه غير منصرف ، وهو غدوةٌ وبُكْرَة ، علمين لهذين الوقتين فقال الصبان : « قوله علمين لهذين الوقتين » ، أى : علمين جنسيين ، بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين ، أعم من أن يكونا من يوم بعينه أولا ١ هـ .

(١) يعنى أنها ممنوعة من الصرف ، وهو تعبير قديم للنحويين .

(٢) قال في اللسان : والغداة كالغدوة . وجمعها غَدَوَات ... ويقال : آتيتك غداةً

غَدٍ . والجمع الغدَوَات ، مثل قطاة وقَطَطَات ١ هـ .

ولإنما أطلنا القول في (غُدْوَة) و (سَحَر) ، وأكثرنا من الأمثلة فيهما ، لما يغشاهما من الإجمال والإبهام في كلام اللغويين والنحويين ، حتى إن العلامة الصبان على جلال قدره أشكل عليه الأمر في (سحر) . وإليك البيان :

فقد قال الأشموني : والظرف غير المتصرف ، منه منصرف وغير منصرف . فالمنصرف نحو : سحر ، وليل ، و . . . غير مقصود بها كلها التعيين ا هـ .

فقال الصبان : فيه أن سحرًا . . . متصرفة ، ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى : (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) . فكيف جعلها من غير المتصرف ا هـ .

وقد مر بك ردّ العلامة الخضرى عليه ، (فراجعته في رقم ٢ من هامش ص ٤١٩) .

(هـ) قد تقدم^(١) أنهم جوزوا أن يقال مثلاً : ما قابلته مذ أو منذ دهر ، أو شهر ، على أن يكون مذ أو منذ بمعنى من وإلى معاً . لأن الدهر والشهر في حكم المعدود .

فيظهر على هذا أنه يجوز أن يقال أيضاً : ما قابلته مذ أو منذ زمن ، لأن الدهر من معانيه الزمن ، فقد جاء في المصباح : الدهر يطلق على الأبد . وقيل : هو الزمان قل أو كثر . وقال الأزهري : والدهر عند العرب يطلق على الزمان ، وعلى الفصل من فصول السنة ، وأقل من ذلك ا هـ .

ولكن بعض العلماء يعدون (الزمن) أو (الزمان) من المبهم . فقد جاء في حاشية العلامة الخضرى على ابن عقيل ما يأتى : وشرط الزمان المجرور بهما كونه متعيناً لا مبهماً ، كمنذ زمن ا هـ ولكن جاء في الأشموني أن (بعضهم يقول : منذُ زمن طويلٍ ، فيضم مع عدم الساكن) . فلعله يعتبر الوصف نوعاً من التعيين .

وكما يقال : مذ أو منذ دهر ، يقال أيضاً : مذ أو منذ أدهر ، أو دهور^(٢) ، ومذ أو منذ أزمن ، أو أزمان ، أو أزمنة — قال : (وربع عفت آياته منذ أزمان)^(٣) .

(١) في ص ٤١٨ .

(٢) قال في اللسان : وجمع الدهر أدهر ، ودهور . وكذا جمع الدهر ، لأننا لم نسمع أدهاراً ا هـ .

(٣) قال الصبان : وقوله (منذ أزمان) . قال قاسم : لعل هذا من العدد فيكون بمعنى (من)

و (إلى) معاً ا هـ .

وكذا يقول : مذ أو منذ حَقَبَ ، أو حَقُوبَ ، أو حَقُوبَ ، أو حَقُوبَ ، أو حَقُوبَ (١)
أو حَقَابَ ، أو أَحْقَابَ — إلى غير ذلك من كل متعدد لفظاً ، أو ما هو في
حكم المتعدد .

وليت شعري هل قال العرب مثلاً : مذ أو منذ دهرين ، أو زمنين ، أو
حقبين ، كما جمعوا ، فقالوا : أحقاب وأزمان ، مثلاً ؟ الظاهر أنهم لم يقولوا ذلك ،
اكتفاء بالجمع عند المبالغة . على أن تثنيته لا مانع منها صناعة .

(و) يظهر أن ابن هشام لا يشترط التعريف في مجرور (مذ) و (منذ) ،
إذا كانا بمعنى (من) . فيقول في التوضيح : (ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية ،
إن كان الزمان ماضياً ، كقوله : « أقوينَ مذ حجج ومذ دهر » ، وقوله :
« وربع عفت آياته منذ أزمان » . فأقره شارحه الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى .
فقال بعد : « أقوين إلخ » : أى : من حجج . وقال بعد : « وربع إلخ » :
أى : من أزمان .

وقد رأيت فيما ذكرناه آنفاً أن مذ ومنذ ، إذا كانا بمعنى (من) ، كان
مجرورهما معرفة . فقد قال ابن عقيل : (وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما حرفا
جر بمعنى « من » ، إن كان المجرور ماضياً) ، فقال العلامة الخضرى : « قوله
بمعنى من » ، أى : البَيَانِيَّةُ (٢) هذا إذا كان المجرور معرفة كمثاله ، فإن كان نكرة
فهما بمعنى (من) و (إلى) معاً . ولا تكون النكرة إلا معدودة لفظاً ، كـمذ يومين ،
أو معنى ، كـمذ شهر ، لما مر من أنهما لا يجزان المبهم اه — ونحو ذلك في
الأشمونى ، قال : . . . ثم إن كان ذلك (فى مَضْيٍ فكمن هما) فى المعنى .
نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة اه .

ويتضح من ذلك أن فى الموضوع مذهبين : أحدهما يشترط تعريف مجرور مذ ومنذ
إذا كانا بمعنى (من) ، مع مَضْيِ الزمن . والثانى لا يشترط غير مَضْيِ الزمن (٣) .

(١) قال فى اللسان : والحقْبُ الدهر . والأحقاب الدهور . . . وقوله تعالى : (أو أمضى حَقُوباً) :
معناه سنة . وقيل : معناه سنين اه .

(٢) قال العلامة الصبان عند قول ابن مالك : (وإن مجرا فى مَضْيِ فكمن) ما يأتى : « قوله
فكمن » ، أى : الابتدائية اه وهو أولى وأظهر من تسمية الخضرى إياها بالبَيَانِيَّة .

(٣) اللهم إلا إذا كان ابن هشام يريد النص على ابتداء الغاية عند مَضْيِ الزمن ، فسكت عن
(إلى) فلا منافاة على هذا بين قوله هذا وقول سائر النحاة .

(ز) قال العلامة الشيخ ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي في حاشيته على شرح التوضيح ، عند قول المتن : (أحدهما أن يدخل على اسم مرفوع ، نحو : ما رأيته منذ يومان) ، ما يأتي : « قوله منذ يومان » ، قال الزرقاني : قال الرضى : قال الأخفش : لا تقول : ما رأيته منذ يومان وقد رأيته أمس — ويجوز أن يقال : ما رأيته منذ يومان ، وقد رأيته أول من أمس — أما إذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه ، لأنه يكون قد تكمّل لانتفاء الرؤية يومان . . . قال : ويجوز أن يقال في يوم الاثنين مثلاً : ما رأيته منذ يومان ؛ وقد رأيته يوم الجمعة ولا تستعبد بيوم الإخبار ولا يوم الانقطاع . قال ؛ ويجوز أن تقول : ما رأيته منذ يومان ، وأنت لم تره منذ عشرة أيام . قال : لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى — أقول : وعلى ما بينا ، وهو أن منذ لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه ، لا يجوز ذلك^(١) .

وقال : إنهم يقولون : منذ اليوم ولا يقولون : منذ الشهر ؛ ولا : منذ السنة . ويقولون ؛ منذ العام . قال : وهو على غير القياس — قال : ولا يقال : منذ يوم ، استغناء بقولهم : منذ أمس — ولا يقولون : منذ الساعة ، لقصرها — فإن كان جميع ما قاله مستنداً إلى السماع فيها ونعمت . وإلا فالقياس جواز الجميع . والقصر ليس بمانع . لأنه يجوز : (منذ أقل من ساعة) ا هـ . المراد من كلام الشيخ ياسين .

أقول : قد أسلفنا القول في امتناع أن يقال مثلاً : ما رأيته منذ أو منذ يوم ، لا لتلك العلة التي نقلها يس عن الأخفش ، بل لأن منذ ومذ لا يجران إلا النكرة المعدودة ، أو التي في حكم المعدودة ، إذا كانا بمعنى من وإلى معاً .

وقوله : (ولا يقولون : منذ الساعة ، لقصرها) ، هذا هو أحد معانيها ، وهو الوقت القليل . فقد جاء في اللسان : والساعة الوقت الحاضر . . . والساعة في الأصل تطلق بمعنيين : أحدهما أن تكون عبارة عن جزء من أربعة وعشرين جزءاً ، هي مجموع اليوم واليلة . والثاني أن تكون عبارة عن جزء قليل من النهار أو الليل . يقال : جلست عندك ساعة من النهار ، أى وقتاً قليلاً منه . ا هـ .

(١) يظهر أن اسم الإشارة راجع إلى ما مثل به ، ابتداء من قوله : (ويجوز أن تقول في يوم الاثنين مثلاً . . .) إلى قوله : (ما مضى) . وذلك لأن عدم الاعتداد بيوم الانقطاع ، يناق معنى الابتداء الذي يفيد مذ ومنذ . وكذا يقال في المثال الثاني .

فإذا قلت مثلاً ، على القول بالحواز : طار العصفور مذ أو منذ الساعة ،
فمعنى مذ أو منذ هنا (فى) ، أى : طار فى هذا الوقت الحاضر . وهذا واضح ،
كما قال يس . والقصر ليس بمانع .

وأما ما قاله يس من أنه يجوز أن يقال : منذ أقل من ساعة ، فعناه : منذ
وقت أقل من ساعة . فنجد فيه بمعنى (من) (على رأى ابن هشام ومن تابعه ،
كما قررنا فى « و ») . فتقول مثلاً : حضر فلان مذ أو منذ أقل من ساعة ، أى :
من زمن وجيز .

بقى المعنى الثانى للساعة ، وهى أنها جزء من أربعة وعشرين جزءاً هى مجموع
اليوم والليلة . فهذه الساعة محدودة ، لأنها مقسمة أيضاً أقساماً متساوية ؛ هى
الدقائق الفلكية . والقصر الذى هو علة المنع فيما قال الأخفش ، منتف فيها .
فتقول مثلاً : ما كتبت مذ أو منذ الساعة ، أى : فى هذا الوقت المقدّر بستين
دقيقة . كما تقول مثلاً : كتبت مذ أو منذ الساعة ، فى الإثبات لأن الفعل
متناول — هذا ما نستظهره .

(ح) وهناك موضوع له شبه واتصال بما قررنا فى الفقرة السابقة . ذلك أنا
قلنا آنفاً : إن (يوماً) من المبهم ؛ فلا يجوز : مذ أو منذ يوم . فهذا ما مثل
به النحاة . فى الصبان عند قول الأشمونى : (فإن كان الجور بهما نكرة . . إلخ
ما يأتى : « قوله نكرة » ، أى معدودة ، إذ لا يجوز : منذ يوم ا هـ ، والظاهر أن
النحاة لم يدخلوا (اليوم) فى باب ما هو فى حكم المعدود ، وألحقوه بالمبهم ، لاختلاف
اللغويين فى معناه . فنها أنه من طلوع الشمس إلى غروبها ، ومنها أنه مطلق
الزمان ، إلى غير ذلك .

وأما المعنى الآخر الذى نقلناه عن اللسان فيما تقدم ، فقد حدث فى الحضارة
الإسلامية . وهو فى حكم المعدود . ذلك أن تقول مثلاً : ما كلمته مذ أو منذ
يوم ، كما لك أن تقول : مذ أو منذ ليلة ، لهذا الاعتبار ، كما قالوا ؛ مذ أو منذ
شهر ، أو سنة .

وكذا يقال فى الساعة والدقيقة الفلكيتين . فنقول مثلاً : قرأ القارئ مذ أو منذ
ساعة ، وما قرأ منذ أو مذ ساعة . وكلمنى صديقى مذ أو منذ دقيقة ، قياساً سائغاً
لا غبار عليه .

وقد خطر لى وأنا أكتب هذا، لفظُ: هُنَيْهَةٌ أو هُنَيْةٌ . فى المصباح :
 الهَنْ - خفيف النون - كناية عن كل اسم جنس . والأُنثى : هَنْةٌ ، ولأمها
 محذوفة . فى لغة هى هاء ؛ فيصغر على : هُنَيْهَةٌ . ومنه يقال : سكت
 هُنَيْهَةٌ ، أى : ساعة لطيفة . وفى لغة هى : واو ، فيصغر فى المؤنث على :
 هُنَيْةٌ . وجمعها [أى : هَنْةٌ] هَنْوَات . وربما جمعت على هَنْات ، على
 لفظها ، مثل عِدَات - وفى المذكر هُنَى ١ ه .

ولنما تعرضت لهذه الكلمة ، لكثرة دورانها على الألسن والأقلام فى مختلف
 شئون الحياة . فهى ليست من المحدود لفظاً أو حكماً . ولا يمكن ضبطها
 بقياس .

ومثل هُنَيْهَةٌ أو هُنَيْةٌ (لَحْظَةٌ) ، للزمان اليسير - فى الأساس :
 وفعل ذلك فى لَحْظَةٌ ١ ه . وفى شرح القاموس : وما يستدرك عليه : اللَّحْظَةُ
 المرّة من اللَّحْظِ ويقولون : جلست عنده لَحْظَةٌ ، أى : كتَلَحْظَةُ العين (١) ،
 ويصغرونه لُحَيْظَةٌ . والجمع لَحْظَات ١ ه .

وهذه الكلمة أيضاً شائعة جداً . وحكمها حكم الهُنَيْهَةِ أو الهُنَيْةِ ، لما
 قررنا من انبهاهما ، وأنها ليست من المحدود ولا ما هو فى حكمه . وهل تُسَنّو
 هُنَيْهَةٌ أو هُنَيْةٌ (للوقت اليسير) ، ولحظة ، فقالوا مثلاً : جلس هنيهتين
 أو هنيتين ؟ لعلهم لم يفعلوا . لأنه لا معنى لقولك مثلاً : جلست وقتين لطيفين (٢) .
 ولو أنهم فعلوا بلحاز ؛ نحو قولك : جلست مذ أو منذ لحظتين أو هنيهتين ، كما
 تقرر آنفاً .

وهل جمعوا هُنَيْهَةٌ أو هُنَيْةٌ (للوقت اليسير) ، فقالوا مثلاً : جلس
 هُنَيْهَات ، أو هُنَيَّْات . الغالب أنهم لم يفعلوا ، على ما وصل إليه اطلاعى .
 ولو أنهم فعلوا بلحاز أن تقول مثلاً : جلست أو ما جلست عنده مذ أو منذ
 هُنَيْهَات .

(١) أى : فهو من باب نياية المصدر عن الزمن . والأصل : جلست عنده مقدار لحظة عين .

(٢) إلا إذا قلت مثلاً : جلست هنيهتين ، عند محمد هنية ، وعند على هنية - وكذا يقال فى
 الجمع ، وفى لحظة إذا استعملنا مثناها وجمعها هذا الاستعمال .

أما اللحظة فلعلهم لم يشنوها . والغالب أنهم جمعوها .

على أن تشية كل أولئك وجمعه جوائز صناعة فلا كلام في هذا^(١) .

(ط) وقد كنت أرجع في أثناء كتابة هذه العجالة إلى شرح الإمام موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، لمفصل الزمخشري - ورجعت أيضاً إلى شرح كتاب سيبويه للإمام أبي سعيد الحسن ابن عبد الله بن المرزبان السيرافي المتوفى ٣٦٨ هـ ، فوجدت فيهما تعليقات طريفة تتصل بموضوع هذا البحث . فأثرت أن أتحف القارئ بنبئتف منهما ، ليرى كيف كان يكتب هذان الإمامان ، ولتكمل بها الفائدة .

قال الإمام ابن يعيش :

(١)

وأما الفرق بينهما [أى : مذ ومنذ الحرفيتين والاسميتين] من جهة المعنى ، فإن مذ إذا كانت حرفاً دلت على أن المعنى - الكائن فيما دخلت عليه ، لا فيها نفسها ، نحو قولك : زيد عندنا مذ شهر ؛ على اعتقاد أنها حرف ، وخفض ما بعدها . فالشهر هو الذى حصل فيه الاستقرار فى ذلك المكان ، بدلالة مذ على ذلك .
وأما إذا كانت اسماً ورفعت ما بعدها ، دلت على المعنى الكائن فى نفسها .
نحو قولك : ما رأيته مذ يوم الجمعة . فالرؤية متضمنة مذ ، وهو الوقت الذى حصلت فيه الرؤية ، وهو يوم الجمعة . كأنك قلت : الوقت الذى حصلت^(٢) فيه الرؤية يوم الجمعة اهـ .

وقال :

(٢)

والصواب ما ذهب إليه البصريون من أن ارتفاعه بأنه خبر . والمبتدأ منذ ومنذ . فإذا قلت : ما رأيته منذ يومان ، كأنك قلت : ما رأيته مذ ذلك يومان .

(١) هناك أسماء أخرى كثيرة مهمة تدل على الزمان بذاتها ، أو بالنباية عن المصدر : فحكها ما قررنا .

ومن ذلك - وهو شائع - وقت ، وبرهة ، وعهد . فيغلط الناس ويقولون : مذ أو منذ برهة ، أو عهد أو وقت . اللهم إلا إذا قالوا : مذ أو منذ عهد طويل ، أو برهة طويلة مثلاً . فقد يجوز أن يلحق ذلك بما هو فى حكم المعدود . (راجع تعليقاتنا على كلام الأشموفى فى « ه ») وليس لى فى ذلك جزم فليحرر .

(٢) هذا نقل الباحث . فهل حصلت الرؤية ؟

فهما جملتان، على ما تقدم . وإنما قلنا: إن « مذ » في موضع مرفوع بالابتداء ،
لأنه مقدّر بالأمد . والأمد لو ظهر لم يكن إلا مرفوعاً بالابتداء . فكذلك ما كان
في معناه اهـ .
وقال :

(٣)

وله [مذ أو منذ] في الرفع معنيان : تعريف ابتداء المدة ، من غير تعرض
إلى الانتهاء . والآخر تعريف المدة كلها .

فإذا وقع الاسم بعدهما معرفة ، نحو قولك : ما رأيته مذ يوم الجمعة ونحوه ،
كان المقصود به ابتداء غاية الزمان الذي انقطعت فيه الرؤية وتعريفه . والانتهاء
مسكوت عنه . كأنك قلت : وإلى الآن . ويكون في تقدير جواب (متى) .

وإذا وقع بعده نكرة ، نحو : ما رأيته منذ يومان ، ونحو ذلك ، كان المراد
منه انتظام المدة كلها ، من أولها إلى آخرها ، وانقطاع الرؤية فيها كلها .
فإن خفضت ما بعدهما ، معرفة كان أو نكرة ، كان المراد الزمان الحاضر ،
ولم تكن الرؤية قد وقعت في شيء منه اهـ .

ويظهر أن أبا البقاء أراد بالمعرفة في قوله : (فإن خفضت ما بعدهما . . . إلخ)
نحو يومنا أو اليوم ، في قولك مثلاً : ما رأيته مذ أو منذ يومنا ، أو اليوم .
ولم يرد نحو قولك : ما رأيته مذ أو منذ يوم الأربعاء^(١) ، أى من يوم
الأربعاء ، كما تقدم . وذلك لأن أبا البقاء يرفع (يوم) فيه وجوباً . بدليل قوله
آنفاً في فقرة (٣) : (فإذا وقع الاسم بعدهما معرفة ، نحو قولك : ما رأيته
مذ يوم الجمعة . . . إلخ) .

أما الدلالة على الزمن الحاضر في حال جر مذ ومنذ للنكرة ، فقد سلف لك
أنك إذا قلت مثلاً : ما كلمته مذ أو منذ شهرين (مما هو معدود) ، أو شهر (مما
هو في حكم المعدود) ، كان المعنى أن الحدث انتنى من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها .
فأنت إذ تقول مثلاً : ما كلمته مذ أو منذ شهر ، تتكلم في نهاية الشهر . أى :
ما وقع الكلام في هذا الشهر الحاضر ، من أوله إلى آخره .

(١) قد سبق أن نحو هذا المثال يجوز فيما بعد مذ أو منذ فيه الرفع أو الجر .

هذا شرح الفقرة الأخيرة من كلام أبي البقاء ، كما قدرت أن أوجهها .
وقال الإمام السيرافي :

(١)

اعلم أن منذ ومنذ جميعاً في معنى واحد . وهما يكونان اسمين وحرفين ، غير أن الغالب على منذ أن تكون حرفاً ، وعلى مذ أن تكون اسماً هـ .

(٢)

... تقول : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، وما رأيته منذ اليوم . وإذا قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة : كان معناه : انقطعت رؤيتي له من يوم الجمعة . فكان يوم الجمعة لا ابتداء غاية انقطاع الرؤية . فحل ذلك من الزمان كحل (من) في المكان ، إذا قلت : ما سرت من بغداد ، أي : ما ابتدأت السير من هذا المكان . فكذلك : ما وقعت رؤيتي عليه من هذا الزمان هـ .

(٣)

... وتقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، وما رأيته مذ السبت ... فإن قال قائل : فما حكم « مذ » في هذا الوجه ، وتقديرها ؟ قيل له : حكمها أن تكون اسماً ، وتقديرها أن تكون مبتدأة ، ويكون ما بعدها خبرها . كأنك قلت : ما رأيته ، مدة ذلك يوم السبت . فيكون على كلامين ... وذلك أنك إذا قلت : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، فإنما معناه : انقطاع رؤيتي له ابتداءه يوم الجمعة ، وانتهاءه الساعة . فتضمنت (من) معنى الابتداء والانتهاء .

وإذا قلت : ما رأيته مذ اليوم ، فليس فيه إلا معنى ابتداء الغاية وانقطاعها . وهو (في) معنى ، وانخفض ما بعدها هـ .

(٤)

... وذلك أنك إذا قلت : لم أره مذ يومان ، أو مذ شهران ، أو نحو ذلك ، مما يكون جواباً لـ كَمْ ، فتقديره : لم أره وقتاً مآً . ثم فسرت ذلك فقلت : أمد

ذلك شهران ، أو مدة ذلك شهران . فقولك مذ شهران جملة ثانية هي تفسير للوقت المبهم في الجملة الأولى . فهذا أحد تقديرى مذ إذا رفعت ما بعدها .

والتقدير الآخر أن تقول : ما رأيت مذ يوم الجمعة فيكون تقديره : فقدت رؤيته وقتاً ما ، أوله يوم الجمعة . فمذ في هذين الوجهين بمنزلة اسم مضاف : إما على تقدير : أمد ذلك ، أو أول ذلك اهـ .

(٥)

تكميل

وفي المخصص : قال سيبويه : سألت الخليل رحمه الله عن قولهم ؛ مذ عامٌ أولٌ ، ومذ عامٌ أولٌ . فقال : أول : ها هنا صفة . وهو أول من عامك . ولكن ألزموه ها هنا الحذف استخفافاً . فجعلوا هذا الحرف بمنزلة (أفضل منك) . . . قال : وسألته رحمه الله عن قول العرب ، وهو قليل : مذ عامٌ أولٌ . فقال : جعلوه ظرفاً في هذا الموضع ، وكأنه قال : مذ عامٌ قبل عامك . اهـ .

* * *

قال الباحث :

إلى هنا وقف القلم ، وفي النفس شوق إلى المزيد ، وتطلع إلى الاستيفاء . ولعلنى أكون قد وفقت إلى ما أردت من توضيح وتسهيل . والله تعالى المستعان .

بحث التضمين^(١)

أقوال العلماء في التضمين

قال أبو البقاء في الكليات : التضمين : هو إشراب معنى فعل لفعل ، ليعامل معاملته . وبعبارة أخرى : هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه بغير آلة ظاهرة .

ثم قال : قال بعضهم : التضمين هو أن يستعمل اللفظ فى معناه الأصلى ، وهو المقصود أصالة ، لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ، أو يقدر له لفظ آخر ، فلا يكون التضمين من باب الكناية ، ولا من باب الإضمار ، بل من قبيل الحقيقة التى [فيها] قصد بمعناه الحقيقى معنى آخر يناسبه ويتبعه فى الإرادة .

وقال بعضهم : التضمين إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه لمعناه ، وهو نوع من المجاز . ولا اختصاص للتضمين بالفعل ، بل يجرى فى الاسم أيضاً . قال التفتازانى فى تفسير قوله تعالى : « وهو الله فى السموات وفى الأرض » : لا يجوز تعلقه بلفظة : الله ، لكونه اسماً لا صفة . بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذى ضمنه اسم الله ، كما فى قولك : هو حاتم من طيء ، على تضمين معنى : الجواد . وجريانه فى الحرف ظاهر فى قوله تعالى : « ما ننسخ من آية » ، فإن « ما » تتضمن معنى « إن » الشرطية . ولذلك جزم الفعل .

وكل من المعنيين مقصود لذاته فى التضمين ، إلا أن القصد إلى أحدهما — وهو المذكور بذكر متعلقه — يكون تبعاً للآخر وهو المذكور بلفظه ، وهذه التبعية فى الإرادة من الكلام ، فلا ينافى كونه مقصوداً لذاته فى المقام . وبه

(١) هذا هو البحث الثانى الذى سبق أن وعدنا بتسجيله هنا ، لعظيم أثره عند المتخصصين بالرغم من تشعبه ، وكثرة الخلاف فيه . كثرة معيبة تكشف عن نوع عنيف مرهق من البحوث الجدلية القديمة . وقد نقلناه من محاضر جلسات الجمع اللغوى القاهرى فى دور انعقاده الأول (ص ٢٠٩ ، وما بعدها) حيث سجلته تلك المحاضر . بقلم عضو جليل من أعضاء الجمع ، هو الأستاذ حسين والى ، رحمة الله عليه . وقد نقلنا معه بعض مناقشات قصيرة دارت بشأنه بين الأعضاء ساعة عرضه على الجمع اللغوى ؛ لأهمية ذلك كله . وأردفناه برأى خاص موجز ، فى هامش الصفحة الأخيرة ص ٤٦٣ .

يفارق التضمنين الجمع بين الحقيقة والحجاز ، فإن كلا من المعنيين في صورة الجمع مراد من الكلام لذاته ، مقصود في المقام أصالة ، ولذلك اختلف في صحته مع الاتفاق في صحة التضمنين .

والتضمنين سماعي لا قياسي ، وإنما يذهب إليه عند الضرورة . أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى . وكذا الحذف والإيصال ، لكنهما لشيوعهما صارا كالقياس ، حتى كثر للعلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه . ونظيره ما ذكره الفقهاء من أن ما ثبت على خلاف القياس إذا ما كان مشهوراً يكون كالثابت بالقياس في جواز القياس عليه .

وجاز تضمنين اللازم المتعدى مثل « سَفِهَ نَفْسَهُ » فإنه متضمن لأهْلَكَ . وفائدة التضمنين هي أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ، فالكلمتان مقصودتان معاً قصداً وتبعاً ، فتارة يجعل المذكور أصلاً والمحذوف حالا ، كما قيل في قوله تعالى : (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ) كأنه قيل : ولتكبروا الله حامدين على ما هذاكم ، وتارة بالعكس ، كما في قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ » أى : يعترفون به مؤمنين .

ومن تضمنين لفظ معنى آخر قوله تعالى : « وَلَا تَعْبُدْ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ » ، أى : لا تفتهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم . « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ » ، أى : لا تضموها آكلين . « مَنْ أَنْصَارِي : إِلَى اللَّهِ » ، أى : من ينضاف في نصرتي إلى الله . « هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزْكِيَ » ، أى : أَدْعُوكَ وَأَرْشِدَكَ إِلَى أَنْ تَزْكِيَ : « وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نَكْفُرَهُ » ، أى : فلن تحرموه ، فعدى إلى اثنين . « وَلَا تَعْزَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ » ، أى : لا تنووه ، فعدى بنفسه لا بعلى . « لَا يَسْتَمْعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى » ، أى : لا يصغون ، فعدى بإلى ، وأصله يتعدى بنفسه . ونحو : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ » ، أى : استجاب ، فعدى باللام . « وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُسْئِدَ مِنَ الْمَصْلَحِ » أى : يميز .

ومن هذا الفن في اللغة شيء كثير لا يكاد يحاط به .

ومن تضمنين لفظ لفظاً آخر قوله تعالى : « هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَا تَنْزِلُ الشَّيَاطِينُ »

إذ الأصل : أمن . حذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما في « هل » فإن الأصل أهل ؟ فإذا أدخلت حرف الجر فقدرد الهمزة قبل حرف الجر في ضميرك كأنك تقول : أعلى من تنزل الشياطين كقولك : أعلى زيد مررت . وهذا تضمين لفظ لفظاً آخر^(١) .

لقد ذكر أبو البقاء عن بعض العلماء أن التضمين ليس من باب الكناية ، ولا من باب الإضمار ، بل من باب الحقيقة ، إذ قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة .

ويؤخذ من هذا أنه لا بد من المناسبة ، وإنما يعرف المناسبة أهل العربية الذين لهم دراية بالعربية وأسرارها .

وذكر عن بعضهم أن التضمين إيقاع لفظ موقع غيره ، لتضمنه معناه ، وهو نوع من المجاز .

وقال : التضمين سماعي لا قياسي ، وإنما يذهب إليه عند الضرورة . أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله ، فإنه يكون أولى .

وذكر أمثلة لتضمين لفظ معنى لفظ آخر . ثم قال : « ومن هذا الفن في اللغة شيء كثير لا يكاد يحاط به » .

ويؤخذ من هذا أن التضمين قياسي .

* * *

وقال ابن هشام في المغني : قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضميناً . وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين . قال الزنجشري : ألا ترى كيف رجع معنى « ولا تعد عيناك عنهم » إلى قولك : ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم . و « ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم » ، أي : ولا تضموها آكلين لها . قال الدسوقي : قوله يشربون لفظاً معنى لفظ ، هذا ظاهر في تغاير المعنيين ، فلا يشمل نحو : « وقد أحسن بي » ، أي : لطف ، فإن اللطف والإحسان واحد . فالأولى أن التضمين إلقاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو في الجملة ،

(١) هنا غموض في العبارة التي سجلها البحث .

أعني باتحاد أو تناسب ، قوله : « أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين » : ظاهر في أن الكلمة تستعمل في حقيقتها ومجازها . ألا ترى أن الفعل من قوله تعالى : « للذين يؤولون من نسائهم » ضمن معنى : يمتنعون من نسائهم بالحلف ، وليس حقيقة الإيلاء إلا الحلف ، فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز ، من باب إطلاق السبب على المسبب ؛ فقد أطلق فعل الإيلاء مراداً به ذانك المعنيان جميعاً ، وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك . وهو ، أى الجمع المذكور إنما يتأتى على قول الأصوليين : إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة . أما على طريقة البيانين من اشتراط كونها مانعة من إرادة المعنى الحقيقي ، فقليل إن التضمن حقيقة ملوحة لغيرها .

وقدر (السعد) العامل مع بقاء الفعل مستعملاً في معناه الحقيقي ، فالفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي ، مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية . فقولنا أحمد إليك فلاناً ، معناه : أحمدته منهياً إليك حمده . ويقلب كفيه على كذا : أى : نادماً على كذا . فعنى الفعل المتروك وهو المضمن معتبر على أنه قيد لمعنى الفعل المذكور .

وزعم بعضهم أن التضمنين بالمعنى الذى ذكره (السعد) — وهو جعل وصف الفعل المتروك حالاً من فاعل المذكور — يسمى تضميناً بيانياً ، وأنه مقابل للنحو (١) .

وقيل إن التضمنين من باب المجاز ، ويعتبر المعنى الحقيقي قيداً ، وهذا هو الذى اعتبره الزمخشري . فعلى مذهب السعد يقال : ولا تأكلوا أموالهم ضامياً إلى أموالكم . وعلى مذهب الزمخشري نقول ولا تضموها إليها آكلين . وقيل التضمنين من الكناية ، أى لفظ أريد به لازم معناه . فالأقوال خمسة ، وانظر ما بيان صحة الأخير منها . تأمل هـ . تقرير الدردير .

وقال الأمير : قوله : « وفائدته إلخ » ظاهر في الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وقيل مجاز فقط ، وقيل حقيقة ملوحة بغيرها .

وقدر « السعد » العامل ، فزعم بعضهم أنه تضمين بياني مقابل للنحو .

قول ابن هشام « قد يشربون لفظًا معنى لفظ » لا يخفى أن « قد » في عرف المصنفين للتقليل كما سيأتى . وعلى ذلك يكون التضمنين قليلا . ولكنه سيذكر فى آخر الموضوع عن ابن جنى أنه كثير ، حتى قال الدسوقي : هذا ربما يؤيد القول بأن التضمنين قياسى .

وقد أشار الدسوقي إلى أن قول ابن هشام : « وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين » ظاهر فى أن الكلمة تستعمل فى حقيقتها ومجازها . والجمع بين الحقيقة والمجاز إنما يتأتى على قول الأصوليين إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة ، أما على قول البيانيين يشترط أن تكون القرينة مانعة ، فقليل التضمنين حقيقة ملوحة غيرها . وقدر السعد العامل مع بقاء الفعل مستعملا فى معناه الحقيقى إلخ ما تقدم .

وقيل : التضمنين من باب المجاز ، وقيل من باب الكناية ، وسيأتى شرح المذاهب فى ذلك .

وذكر ياسين على التصريح أن التضمنين سماعى كما هو المختار . ثم قال : واعلم أن كلام المصنف فى المغنى فى تقريره التضمنين فى مواضع يقتضى أن أحد اللفظين مستعمل فى معنى الآخر ، لأنه قال فى « وما تفعلوا من خير فلن تكفروه » ، أى : فلن تحرموه . وفى « ولا تعزموا عقدة النكاح » أى : لا تنووا . وحينئذ فعنى قوله : إنه إشراب لفظ معنى آخر ، أن اللفظ مستعمل فى معنى الآخر فقط . فإن هذا هو الموافق لذلك التقرير ، وإن احتمل أنه مستعمل فى معناه ومعنى الآخر .

وقول ابن جنى فى الخصائص : إن العرب قد تتوسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر ، إيدانًا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر ، فلذلك جىء معه بالحرف المعتاد ، مع ما هو بمعناه — صريح فى أنه مستعمل فى معنى الآخر فقط . وعلى هذا فالتضمنين مجاز مرسل ، لأنه استعمال اللفظ فى غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة ، كما سيتضح ذلك . وهذا أحد أقوال فيه .

وقيل إن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز ، لدلالة المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينة .

وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والحجاز . وهو ظاهر قول المغنى « إن فائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين » . فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته . فليتنبه لذلك .

وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العز بن عبد السلام ، فقال فى كتاب « مجاز القرآن » :

« الفصل الثانى والأربعون فى مجاز التضمين ، وهو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى الاسمين ، فتعديده تعديته فى بعض المواضع ، كقوله : ” حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق ” فيضمن : ” حقيق ” معنى : ” حريص ” ، ليفيد أنه محقوق بقول الحق ، وحريص عليه . ويضمن فعل معنى فعل ، فتعديده أيضاً تعديته فى بعض المواضع كقول الشاعر : ” قد قتل الله زياداً أعنى ” ، ضمن : قتل ، معنى : صرف ، لإفادة أنه صرفه حكماً بالقتل ، دون ما عداه من الأسباب ، فأفاد معنى القتل والصرف جميعاً » . اهـ المقصود منه .

وفيه تصريح بأن التضمين يجرى فى الأسماء بل صدر به . وقول المغنى « إشراب لفظ » يشملها .

فاقتصر (السعد) و (السيد) على بيانه فى الأفعال ، جار مجرى التمثيل لا التقييد . ودعوى أصالته فى الأفعال مجردة عن الدليل .

وقيل إن المذكور مستعمل فى حقيقته ، لم يشرب معنى غيره ، وعليه جرى صاحب الكشف . وعجيب للمصنف فى المغنى حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمين بما مر ، فأوهم أنه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفطن له . وقال السعد فى تقرير كلام الكشف ، وبيان أنه لا يرى أن فى التضمين مجازاً ، ولا الجمع بين الحقيقة والحجاز ، وأنه مع استعماله فى المذكور يدل على المحذوف ما نصه : حقيقة التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه . ثم قال : إن الفعل المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية ، نحو : أحمد إليك فلاناً ، معناه أحمدته منها إياك حمده .

وقد يعكس ، كما يقال فى « يؤمنون بالغيب » يعترفون به مؤمنين .

وفى قوله « مع فعل آخر » حذف مضاف ، أى مع حذف فعل .
فإن قلت : المناسبة إنما هى بين الفعل المحذوف ومتعلقه المذكور لا بين الفعلين ،
قلتُ : لا بد من المناسبة بينهما ، فلا يقال : ضربت إليك زيداً ، أى منها
إليك ضربه ؛ ولا تكفى القرينة .

واعترض عليه بأن فى كلامه تناقضاً ، لأن قوله : « مع فعل آخر يناسبه »
غير ملائم لقوله : « مع حذف حال » ، فإن الثانى يدل على أن المحذوف اسم هو
حال ، لا فعل ، بخلاف الأول .

وأجيب بأن فى كلامه تغليباً وإطلاقاً للفعل عليه وعلى الاسم ، أو أراد
بالفعل معناه اللغوى ، وكذا فى قوله : « أن يقصد بالفعل » ولا يخفى سقوطه على
هذا الكلام ، وبعده عن المرام .

وذلك أن الداعى للسعد على ما قاله ، الفرار من الجمع بين الحقيقة والمجاز .
والأصل تضمين الفعل لمثله ، فالملاحظة فى تضمين المذكور مثله ، وأشير بالحال
عند بيان المعنى إلى ذلك التضمن ولو قدر نفس الفعل ، كان من الحذف المجرد ،
ولم يكن المحذوف فى تضمن المذكور . وأيضاً فى تقديره تكثير للحذف .

وبهذا يظهر أن من قال لا تنحصر طرق التضمن فيما قال ، وأن منها
العطف ، نحو : « الرَفَثُ إلى نساءكم » ، أى : الرفث والإفضاء إلى نساءكم ، فقد
غفل عن الباعث على هذا القول . على أنه لم يدع أحد الحصر . وقال السيد :
ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى فقط ، والمعنى الآخر مراد
بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته ، فتارة يجعل المذكور أصلاً فى
الكلام والمحذوف قيداً فيه ، على أنه حال ، كما فى قوله : « ولتُكَبِّرُوا الله على
ما هداكم » كأنه قال : « لتكبروا الله حامدين على ما هداكم » . وتارة يعكس ،
فيجعل المحذوف أصلاً والمذكور مفعولاً ، كقوله : « أحمد إليك فلاناً » كأنك
قلت أنهى إليك حمده ، أو حالاً كما يدل عليه قوله ، يعنى الكشف ، عند
الكلام على قوله تعالى : « يؤمنون بالغيب » ، أى : يعترفون به ، فإنه لا بد من
تقدير الحال ، أى : يعترفون به مؤمنين ، إذ لو لم يقدر لكان مجازاً عن الاعتراف
لا تضميناً ، وقوله على « أنه حال » ، وقوله : « والمذكور مفعولاً » بمعنى أن

المذكور يدل على ذلك كما يفيدته قول السعد مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر .

والظاهر أن السيد يوافق على ذلك ، لأنه لم يشير للرد عليه ، كما هو دأبه عند مخالفته .

فاندفع قول بعضهم : إن في جعله المذكور مفعولا للمحذوف نظراً ظاهراً ، لأن الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولاً لغير القول والفعل المعلق .

فالصواب كون جملة : « أحمد » حالا من فاعل : أنهى ، والمعنى أنهى حمده إليك حال كونى حامداً له . ويرد عليه أنه إن أراد أن جملة : « أحمد » حال في التركيب ففساد أوفى المعنى ، فالذى وقع فيه حالا إنما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه ، كما يشهد به قوله حال كونى حامداً . وقد ذكر السعد أن هذا التركيب مما حذف فيه الحال ، والظاهر أن السيد لم يقصد الرد عليه ، وإنما أراد بيان وجه آخر ، ليفيد أن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد .

ومن العجب أن بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال إنه لا ينحصر فيما قال السيد بل له طرق أخرى ، منها : أن يكون مفعولاً ، كما في قولهم : أحمد إليك الله ، أى : أنهى حمده إليك .

ومن العجب أيضاً قوله في الجواب عن كلام البعض المتقدم ، إن هذا من السبك بلا سابك كباب التسوية ، وأنت قد عرفت أن هذا حذف كما نص عليه السعد لا سبك .

هذا ، وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد ، على أن في « أحمد إليك زيدا » تضميناً .

ووقع للمولى أبى السعود في أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح ، بأن الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل إلى المنعوت بخلاف المدح ، وأنه يرشد إلى ذلك اختلافهما في كيفية التعلق بالمفعول في حمدته ومدحته فإن تعلق الثانى تعلق عامة الأفعال بمفعولاتها ، والأول مبنى على معنى الإنهاء كما في قولك كلمته ، فإنه معرب عما تفيدته لام التبليغ في قولك قلت له .

ولا يخفى أن هذا مخالف لكلام القوم ، ولم يثبت بشهادة من معقول أو منقول .

فن العجائب نقل شيخنا الدنوشري له في رسالة التضمين ، وقوله : وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه أن الإنهاء من مفهوم الحمد فتعلق إلى به بالنظر لذلك ، فلا حاجة إلى ادعاء التضمين فيه ، فليتأمل ذلك اهـ .

فإن أراد بكونه حسناً حسن تراكيبه ، فلا شك في ذلك ، وإن أراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر ، فإنه وإن أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه ، لم يأت فيه بيان المرام .

بقى هنا أمران : الأول ما أشار إليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف أو المذكور ، لا شك أنهما وجهان متغايران عند من له في التحقيق يدان ، وإنما الكلام في أنهما هل يستويان دائماً أو يترجح أحدهما في بعض الأحيان ؟

والذي يقتضيه النظر وإليه يشير كلامهم ، رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام . بل تعينه كما لا يخفى على من له بالقواعد إلمام . فترجح أخذها من المحذوف في « ولتكبروا الله على ما هداكم » ، وإن جرى السيد على خلافه كما مر ، فقد قال صاحب الكشف : المعنى لتكبروا الله حامدين ، ولم يتل لتحمدوا الله مكبرين . قال بعضهم لأن الحمد إنما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم . وكما في حديث : (أن تؤمن بالقضاء...) ، فالمعنى : أن تؤمن معترفاً بالقضاء ؛ لأن تعترف بالقضاء مؤمناً ، لأن « أن » والفعل يسبك بمصدر معرف ، وهو لا يقع حالا كما قاله الرضی في الكلام على أن (إن) تكسر وجوباً إذا وقعت حالا ، وإن كان لا يخلو عن نظر لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما يأتي ، ولما بدلان عليه من اسم الفاعل حكمهما . وفي بعضها يترجح أخذها من المذكور كما إذا ضمن العلم معنى القسم ، نحو : علم الله لأفعلن ، فالمعنى : أقسم بالله عالماً لأفعلن لا عكسه ، لأن « أقسم » جملة إنشائية لا تقع حالا إلا بتأويل . واسم الفاعل الواقع حالا قائم مقامها فيعطى حكمها ونحو (فأما الله مائة عام) ، لأن التقدير ألبثه الله مائة عام مماتاً ، لا أماته الله مائة عام ملبثاً ، لأنه يلزم منه ألا تكون الحال مقارنة بل مقدرة ، والأصل كونه مقارنة .

وأما ما توهمه بعضهم من أن صلة المتروك تدل على أنه المقصود أصالة ، فردود بأنها إنما تدل على كونه مراداً في الجملة ؛ إذ لولاها لم يكن مراداً أصلاً . بل إن الصلة لا يلزم أن تكون للمتروك كما دل عليه كلام البيضاوى في تفسير « إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً » فإنه فسر « انتبذت » باعتزلت . وذكر أنه متضمن معنى : أتت ، و « مكاناً » ظرف أو مفعول . ولا شك أن قوله « من أهلها » حينئذ متعلق « بانتبذت » الذى بمعنى : اعتزلت ، لا بأنت .

وما يتفطن له أن المراد بالصلة ما له دلالة على التضمن : لارتباطه بالمحذوف الذى فى ضمن المذكور ، فيشمل ما إذا ضمن اللازم معنى المتعدى ، فإن التعدية حينئذ قرينة التضمن لا ذكر الصلة .

وأما إذا ضمن فعل متعد لواحد معنى متعد لاثنتين وبالعكس ، كتضمن العلم معنى القسم كما مر ، فإن القرينة إنما هو الجواب .

الثانى : هل الخلاف فى كون التضمن سماعياً أو قياسياً ، مبنى على الخلاف فى أنه حقيقة أو مجاز إلى غير ذلك مما فيه من المذهب ؟ وهل ذلك فى المجاز مبنى على كون المجاز سماعياً أولاً ؟

والذى يخطر بالبال أنه على القول بأنه حقيقة لا تتوقف على سماع . واشتراط المناسبة بين اللفظين لا يقتضى ذلك كما لا يخفى . وأنه يلزم من كون مطلق المجاز قياسياً قياسية هذا المجاز الخاص خلافاً لبعضهم .

قال فى التلويح : المعتبر فى المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها فى استعمال العرب ، فلا يشترط اعتبارها بشخصها ، حتى يلزم فى آحاد المجاز أن تنقل بأعيانها عن أهل اللغة . وذلك لإجماعهم على اختراع الاستعارات العربية البديعة التى لم تسمع بأعيانها من أهل اللغة ، وهى من طرق البلاغة وشعبها التى بها ترتفع طبقة الكلام . فلو لم يصح لما كان كذلك ، ولهذا لم يدونوا المجاز تدوينهم الحقائق . وتمسك المخالف بأنه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة لجاز : « نخلة » لطويل ، غير إنسان ، للمشابهة . و « شبكة » للصيد ، للمجاورة ، و « أب » ، لابن ، للسببية ، واللازم باطل اتفاقاً .

وأجيب بمنع الملازمة ، فإن العلاقة مقتضية للصحة ، والتخلف عن المقتضى ليس بقادح ، لجواز أن يكون المانع مخصوص ، فإن عدم المانع ليس جزءاً من المقتضى .

وذهب المصنف - رحمه الله - إلى أنه لم يجز نحو « نخلة » لطويل غير إنسان ، لانتهاء شرط الاستعارة . وهو المشابهة في أخص الأوصاف ، أى : فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به ، كالشجاعة للأسد .

فإن قيل : الطول للنخلة كذلك ، قلنا : لعل الجامع ليس مجرد الطول ، بل مع فروع وأغصان في أعاليها ، وطراوة وتمایل فيها .

ولا شك أنه على القول بأن التضمين مجاز فهو لغوى علاقته تدور على المناسبة ، وهى - مع أنها ليست مما نصوا عليه في العلاقات - أمر مشترك بين أفرادها ، لكن الذكى يرجعها في كل موضع إلى ما يليق به ، مما هو من العلاقات المعتمدة ، وبذلك يمتاز بعض الأفراد عن بعض آخر ، والتخلف في بعض الأفراد - إن فرض - لا يضر ، كما علمت .

هكذا ينبغي أن يحقق المقام ، وقل من حققه مع إطالته الكلام .

فتم الكلام على بقية الأقوال ، تقدم ثلاثة .

والرابع وهو الذى ارتضاه السيد ، أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي ، فيكون هو المقصود أصالة ، لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر . فلا يكون من الكناية ولا الإضمار ، بل من الحقيقة التى قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الإرادة ، وحينئذ يكون واضحاً بلا تكلف .

وهذا مبنى على أن اللفظ يدل على المعنى ، ولا يكون حقيقة ولا مجازاً ولا كناية . والسيد جوزه ومثله بمستبعات التراكيب ، وذلك أن الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس دالاً عليه بأحد الوجوه الثلاثة المذكورة ، كما يفيد قولك « آذيتنى فستعرف » التهديد ، « وإن زيداً قائم » إنكار المخاطب .

و (السعد) وغيره جعلوا ذلك كناية .

والمراد من التبعية في قوله : (لكن قصد بتبعيته) التبعية في اللفظ كما يصرح به قوله في حواشى المطول في بحث الاستعارة عند الكلام في قوله :

« أسد على وفى الحروب نعمة » - لا ينافى تعلق الجار به إذا لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له ، ومفهوم منه ؛ من الجراءة والصلوة .

والفرق بين هذا الوجه والتضمين ، أن في التضمين لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعاً مقصوداً في المقام أصالة . وبه يفارق التضمين الكناية ، وفي هذا الوجه لا يكون المعنى الملحوظ تبعاً مقصوداً في المقام أصلاً . كيف والمقام مقام التشبيه بالأسد على وجه المبالغة . وذلك يغنى عن القصد إلى وصف الجراءة والصلوة مرة أخرى .

وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا في رسالة التضمين : إن قيد : « يتبعه في الإرادة » يخرج المعنى الآخر عن حد الأصالة في القصد ، والأمر في التضمين ليس كذلك ، بل قد تكون العناية إليه أوفر ، ومن العجب أنه نقل كلام حاشية المطول في تلك الرسالة .

وأما الاعتراض على ما قاله (السيد) بأنه كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه ، فلا يرد ، لأن اللفظ دال عليه لكنه لم يستعمل فيه .

والخامس : أن المعنيين مرادان على طريق الكناية ، فيراد المعنى الأصلي توصلًا إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى .

قال السيد : وفيه ضعف ، لأن المعنى المكنى به قد لا يقصد ، وفي التضمين يجب القصد إلى كل من المضمّن والمضمن فيه . ١٥١ .

ولا يخفى أن « قد » علم القلة في عرف المصنفين . وجعلها المناطقة سور الجزئية فن الغريب قول بعضهم : إن أراد أنه لا يقصد أصلاً فممنوع : لتصريحهم بخلافه وإن أراد التقليل أو التكثر لم يثبت المطلوب ، لأن عدم إرادته في بعض المواضع لا يناق إرادته في بعض آخر .

وحاصل ما أشار إليه السيد أن الكناية في بعض الأحيان لا يقصد منها المعنى الأصلي . ولو كان التضمين منها لاستعمل استعمالها في وقت ما .

ويجاب ، كما قال العصام ، بأنه قد يجب في بعض الكناية شيء لا يجب في جنسها ، ولذلك سمي باسم خاص . ١٥١ .

فإن قيل : إذا شرط في التضمين وجوب إرادة المعنيين ، نافي الكناية ، لأن المشروط فيها جواز إرادته .

أجيب بأن المراد بالجواز الإمكان العام المقيد بجانب الوجود ، لإخراج المجاز ، لا الجواز بمعنى الإمكان الخاص لظهور أن عدم إرادة الموضوع له

لا مدخل له في خروج المجاز حتى لو وجب إرادته خرج أيضًا . وأورد بعضهم على قول السيد : إن التضمنين يجب فيه القصد إلى المعنيين ، أنه ممنوع ، وادعى أنه وارد على طريق الكناية . قال : ألا ترى أن معنى الإيمان جعلته في الأمان ، وبعد تضمينه بمعنى التصديق لا يقصد معناه الأصلي . وأرأيتك بمعنى أخبرني (١ هـ) وهو باطل ، لما أنه مفوت فائدة التضمنين من أداء كلمة مؤدى كلمتين ، وجعل : « أرأيتك » بمعنى : أخبرني من التضمنين : غير ظاهر .

والسادس : أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز كما بيناه في رسالتنا .

وذكر بعضهم في التضمنين قولاً آخر لو صحح كان (سابعاً) وهو أن دلالة غير حقيقية ؛ ولا تجوز في اللفظ وإنما التجوز في إفصائه إلى المعمول ، وفي النسبة غير التامة . ونقل ذلك عن ابن جني ، وقال : ألا ترى أنهم حملوا النقيض على نقيضه ، فعدوه بما يتعدى به ، كما عدوا : « أسر » بالباء ، حملاً : على « جهر » و « فضل » بعن ؛ حملاً على « نقص » ، ولا مجاز فيه قطعاً بمجرد تغيير صلته ، وإنما هو تصرف في النسبة الناقصة . ١ هـ .

وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جني في الخصائص ، وقد تقدم كلامه فيها . ومن العجب أن هذا الناقل نقل كلامه في الخصائص ، واستدل به المذهب في التضمنين جعله مغايراً لهذا ، وحمل النقيض على النقيض ليس من التضمنين ولا قريب منه ليقرب به ، ولهذا قابله بعضهم به ، فإنه قال في المغنى في بحث « على » وقد تكلم على قوله : « إذا رضيت على بنو قشير » يحتمل أن يكون « رضى » ضمن معنى : « عطف » . وقال الكسائي : حمل على نقيضه وهو سخط ١ هـ . نسأل الله تعالى الرضا بغير سخط ، بفضله وكرمه .

وبقي قول آخر إن ثبت كان (ثامناً) واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال : وبالحملة لا بد في التضمنين من إرادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد ، وبه يفارق الكناية ، فإن أحد المعنيين تمام المراد ، والآخر وسيلة إليه ، لا يكون مقصوداً أصالة .

وبما قررناه اندفع ما قيل . والفعل المذكور إن كان في معناه الحقيقي ، فلا دلالة له على الفعل الآخر ، وإن كان في معنى الفعل الآخر ، فلا دلالة له على

المعنى الحقيقي . وإن كان فيهما لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، ولا يمكن أن يقال
ها هنا ما يقال في الجمع بين المعنيين في صورة التغليب ، لأن كلا من المعنيين
ها هنا مراد بخصوصه . ا هـ . المقصود منه .

ولا يخفى أنه لم يظهر اندفاع الجمع بين الحقيقة والمجاز في التضمين ، لما اعترف
به من أن كلا من المعنيين مراد بخصوصه . ثم قال : إن التضمين على المعنى الذي
قررناه ، لا اشتباه بينه وبين المجاز المرسل ، لأنه مشروط بتعذر المعنى الحقيقي ،
وهو فيه متعذر ، نعم يلزم اندراجه تحت مطلق المجاز ، وبين أن الحق أنه ركن
مستقل من أركان البيان ، كالكناية والمجاز المراسل ، وأنه فيه مندوحة عن تكلف
الجمع بين الحقيقة والمجاز . وفي قوله إن المعنى الحقيقي في التضمين غير متعذر ،
نظر ؛ لأنه متعذر بواسطة القرينة كما عرف مما مر ، ولا بد من المصير إلى المجاز ،
أو لجمع بين الحقيقة والمجاز ، لأن القرينة في المجاز إنما تمنع من إرادة الحقيقة فقط ،
فاحفظه فإنه مما يقع فيه الغلط .

ثم إنه علم من كلامه أن في المذهب الذي اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة
والمجاز اللازم على بعض الأقوال ، وهو القول الثاني المتقدم ، كما عرفت تحقيقه مما
مر . فدعوى أن شبهة الجمع في التضمين مطلقاً واهية ، دعوى باطلة ، ولم يرد
بذلك على السيد ، كما لا يخفى على من راجع كلامه . وإن كلام السيد لا تتوهم
فيه ذلك الجمع . فن قال إنه اعترض عليه بذلك فقد افترى .

في كلام ياسين ثمانية أقوال في التضمين :

الأول : أنه مجاز مرسل ، لأن اللفظ استعمل في غير معناه لعلاقة وقرينة .

الثاني : أن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه ،

وعلى معنى المحذوف بالقرينة .

الثالث : أن الفعل المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره ، « كما
جرى عليه صاحب الكشاف » ، ولكن مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر
المناسب ، بمعونة القرينة اللفظية ، كما ذكر السعد .

وقال السيد : « ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي
فقط ، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته » . وفيما

مثل به جعل المحذوف أصلاً ، والمذكور مفعولاً « كأحمد إليك فلانا » أى :
أنهى إليك حمده . يعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يدل على الحال . وقد
أراد السيد بيان وجه آخر ، ليفيد أن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد .
الرابع : أن اللفظ مستعمل فى معناه الأسمى ، فيكون هو المقصود أصالة ،
ولكن قصد بتبعيته معنى آخر . فلا يكون من الكناية ولا الإضمار .
(الخامس) أن المعنيين مرادان على طريق الكناية ، فيراد المعنى الأسمى ،
توصلاً إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى .

السادس : أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز .
السابع : أن دلالة غير حقيقية ، ولا تجوز فى اللفظ ، وإنما التجوز فى إفضائه
إلى المعمول ، وفى النسبة غير التامة . ونقل ذلك عن ابن جنى . وقال : ألا ترى أنهم
حملوا النقيض على نقيضه ، فعده بما يتعدى به ، كما عدوا : « أسر » بالباء حملاً
على : « جهر » . « وفضل » بعن حملاً على : « نقص » .
وقد علق هذا القول على الصحة .

الثامن : أنه لا بد فى التضمنين من إرادة معنيين فى لفظ واحد على وجه
يكون كل منهما بعض المراد . وبذلك يفارق الكناية ، فإن أحد المعنيين تمام
المراد ، والآخر وسيلة إليه لا يكون مقصوداً أصالة « وهذا اختيار ابن كمال باشا »
وقد علق هذا القول على الثبوت .

وقال السيوطى فى الأشباه والنظائر : قال الزمخشري فى شأنهم . يضمنون الفعل
معنى فعل آخر ، فيجرونه مجراه ، ويستعملونه استعماله ، مع إرادة معنى المتضمن .
قال : والغرض فى التضمنين إعطاء مجموع معنيين . وذلك أقوى من إعطاء
معنى . ألا ترى كيف رجع معنى « ولا تعد عيناك عنهم » ، إلى قولك ولا تقتحمهم
عينك مجاوزتين إلى غيرهم - « ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم » ، أى : ولا تضموها
إليها آكلين . ١٥ .

قال الشيخ سعد الدين التفتازانى فى حاشية الكشف : فإن قيل الفعل المذكور إن كان
مستعملاً فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الفعل الآخر ، وإن كان فى معنى الفعل الآخر
فلا دلالة على معناه الحقيقى . وإن كان فيهما جميعاً لزم الجميع بين الحقيقة والمجاز .

قلنا : هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه على كذا : نادماً على كذا ، ولا بد من اعتبار الحال ، وإلا كان مجازاً محضاً لا تضميناً . وكذا قوله « يؤمنون بالغيب » تقديره : معترفين بالغيب (انتهى) .

وقال ابن يعيش : الظرف منتصب على تقدير « في » وليس متضمناً معناها حتى يجب بناؤه لذلك ، كما وجب بناء نحو : « مَنْ وكم » في الاستفهام . وإنما « في » محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف ، فهي في حكم المنطوق به . ألا ترى أنه يجوز ظهور « في » معه . نحو قمت اليوم وقمت في اليوم . ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام ، فلا يقال أمن ولا أكم . وذلك من قبل أن « من وكم » لما تضمننا معنى الهمزة صاراً كالمشتملين عليها . فظهور الهمزة حينئذ كال تكرار . وليس كذلك الظرف ، فإن الظرف فيه مفهومة من تقدير « في » ولذلك يصح ظهورها .

ثم ذكر أن ابن جني قال في التضمين : « ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به ، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً . وقد عرفت طريقه ، فإذا مر بك شيء منه فتقبله وائنس به ، فإنه فصل من العربية لطيف حسن » .

وقال ابن هشام في تذكرته : زعم قوم من المتأخرين — منهم خطاب الماردى — أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدى لواحد معنى : « صير » ويكون من باب : « ظن » فأجاز حفرت وسط الدار بئراً ؛ أى صيرت ، قال : وليس « بئراً » تمييزاً ، إذ لا يصلح لمن . وكذا أجاز : بنيت الدار مسجداً . وقطعت الثوب قميصاً . وقطعت الجلد نعلا . وصيغت الثوب أبيض إلخ . . .

قال : والحق أن التضمين لا ينقاس . وقال ابن هشام في المغنى : قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضميناً . وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عدة أمثلة منها قوله تعالى : « وما تفعلوا من خير فلن نُكفِّرْوه » ضمن معنى تُحَرِّمُوهُ . فعدى إلى اثنين لا إلى واحد ، ومنها : « ولا تعزموا عقدة النكاح » ضمن معنى : تنووه . فعدى بنفسه لا بعلى . وقوله : « لا

يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى» ضمن معنى «يُصْغُونَ». فعدى بإلى، وأصله أن يتعدى بنفسه. ومثل: سمع الله لمن حمده: ضمن معنى: استجاب، فعدى باللام، ومثل: «والله يعلم المفسد من المصلح». ضمن معنى يميز؛ فجىء بمن.

وذكر ابن هشام في موضع آخر: من المغنى: أن التضمن لا ينقاس. وكذا ذكر أبو حيان. ثم قال السيوطي: «قاعدة» المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجرى مجراه في كل شيء. ومن ثم جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط، نحو الذى يأتينى فله درهم. وكل رجل يأتينى فله درهم. وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين. ولم يجيزوا الذى يأتينى أحسن إليه، أو: كل من يأتينى أحسن إليه، بالجزم، إلا في الضرورة. وأجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيهاً بجواب الشرط، ووافقهم ابن مالك. قال أبو حيان: ولم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك إلا في الشعر. ١ هـ. قال ابن هشام في المغنى: وهو كثير. قال أبو الفتح في كتاب التمام: أحسب لو جمع ما جاء منه، لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقاً. ١ هـ.

قال الدسوقي: قوله: وهو — أى التضمنين — كثير، وقوله: قال أبو الفتح، دليل لقوله وهو كثير. «قوله قال أبو الفتح إلخ» هذا ربما يؤيد القول بأن التضمنين قياسى، وقيل البياني فقط. وظاهر أنه ليس كل حذف مقيسا، وكذا المجاز إذا ترتب عليه حكم زائد. ١ هـ.

وقال ابن هشام في أوائل الباب الخامس من المغنى: وفائدة التضمنين أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين، يدل ذلك على ذلك أسماء الشروط والاستفهام. قال الأمير: قوله «على معنى كلمتين» ظاهره الجمع بين الحقيقة والمجاز، وسبق الخلاف في ذلك.

قال ابن جنى: لو جمعت تضمينات العرب ملأت مجلدات، فظاهره القول بأنه قياسى. قوله أسماء الشروط مثلاً «من» معناها العاقل، وتدل مع ذلك على معنى إن والهمزة ١ هـ.

وقال ابن هشام في معاني الباء من المغنى: (الثالث عشر) الغاية، نحو: «وقد أحسن بي»، أى: إلى. وقيل ضمن أحسن معنى: لطف. ١ هـ.

قال الأمير : ظاهره كقولهم التضمين إشراب الكلمة معنى آخر ، وأنه مجاز ، أو حقيقة ملوحة ، أو جمع بينهما ؛ يقتضى مغايرة المعنيين ، ولا يظهر فى الإنسان واللفظ . فالأولى أن التضمين إلحاق كلمة بأخرى لاتحاد المعنى أو تناسبه ، ويأتى الكلام فيه ، وهل هو قياسى أو البيانى لأنه مجرد حذف للدليل إن قلنا بمغايرته للنحوى . ١٥ .

وقال المولى على السلم : « وذلت فيه صعاب المشكلات على طرف الثام » . فقال الصبان : الثام بضم المثلثة : نبت ضعيف يسد به فرج السقوف ، والجار والجورور متعلق بفعل محذوف : أى : ووضعتهما ، فهو من باب حذف الواو مع ما عطفته لعدم اللبس ، أو : بذلت ، على تضمينه معنى وضعت تضميناً نحوياً . وقد نقل أبو حيان فى ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس ، فهو من باب الجمع بين الحقيقة والحاز .

أو بحال محذوفة من فاعل ذلت ، أى : واضعاً لها ، أو من مفعوله : أى : موضوعة ، فعلى هذين التضمين بيانى ، وهو مقيس . ١٥ .

وقال الصبان على الأشمونى : إن التضمين النحوى إشراب كلمة معنى أخرى ، بحيث تؤدى المعنيين ، والتضمين البيانى تقدير حال تناسب الحرف . ونمنع كون التضمين النحوى ظاهراً عن البيانى ، للخلاف فى كون النحوى قياسياً ، وإن كان الأكثرون على أنه قياسى ، كما فى ارتشاف أبى حيان دون البيانى فاعرفه . ١٥ . أى : فلا خلاف فى كونه قياسياً ، كما أشار إليه قبل بقوله : « وهو مقيس » .

وقال صاحب التصريح فى آخر الكلام فى المفعول معه : « واختلف فى التضمين : أهو قياسى أم سماعى ، والأكثر على أنه قياسى . وضابطه أن يكون الأول والثانى يجتمعان فى معنى عام . قاله المرادى فى تلخيصه . ١٥ » وكلامه فى النحوى . وقال ياسين على القطر فى أن « التضمين إشراب لفظ معنى لفظ آخر » هو أحد أقوال خمسة فى التضمين . واختار منها عند المحققين أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى ، مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر ، بمعونة القرينة اللفظية . فمعنى « يقلب كفيه على كذا » : أى نادماً على كذا . وقد

يعكس كما في « يؤمنون بالغيب » ، أى : يعترفون به مؤمنين . وبهذا يتوقع أن اللفظ المذكور إن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الآخر ، وإن كان في معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقي ، وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز .

* * *

لقد ذكرنا طائفة من أقوال العلماء في التضمين ، وذكرنا القول بأنه سماعي ، والقول بأنه قياسي ، ورأينا قوة في القول بأنه قياسي ، ونقلنا فيما تقدم أن التضمين ركن من أركان البيان . فإن ذهبنا إلى القول بأنه قياسي ، قلنا إنما يستعمله العارف بدقائق العربية وأسرارها على نحو ما ورد . وإنك لتجد كثيراً في عبارات المؤلفين فيها التضمين . فمن ذلك عبارة الملوى السابقة ، ومن ذلك قول ابن مالك « وأستعين الله في ألفية » ، فقد جوز الأشموني أنه ضمن أستعين معنى : أستخير ، ونحوه مما يتعدى بنى .

ذكرنا القول بأن التضمين سماعي . ومعناه أنه يحفظ ولا يقاس عليه . وذكرنا قول القائلين إن التضمين النحوى قياسي عند الإكثرين . وأن التضمين البياني قياسي بإجماع النحويين . وقد ذكر ابن جنى في الخصائص أنه لو نقل ما جمع من التضمين عن العرب لبلغ مئتين أوراقاً .

والتضمين مبحث ذو شأن في اللغة العربية . وللعلماء في تخريجه طرق مختلفة فقال بعضهم : إنه حقيقة . وقال بعضهم : إنه مجاز . وقال آخرون : إنه كناية ، وقال بعضهم : إنه جمع بين الحقيقة والمجاز على طريقة الأصوليين ، لأن العلاقة عندهم لا يشترط فيها أن تمنع من إرادته المعنى الأصلي . . . فإذا قررنا أن التضمين قياسي ، فقد جربنا على قول له قوة . وإذا قلنا إنه سماعي ، فقد يعترض علينا من يقول إن من علماء اللغة من يرى إنه قياسي . فلماذا تضيقون على الناس ، وما جئتم إلا لتسهلوا اللغة عليهم .

فنحن نثبت القولين بالقياس وبالسمع ، ولكننا نرجح قياسيته ، والقول بجواز استعماله للعارفين بدقائق العربية وأسرارها . ولا يصح أن نحظره عليهم ، لأنه داخل في الحقيقة أو المجاز أو الكناية ، والبلغاء يستعملونه في كلامهم بلا حرج ، فكيف نسد باب التضمين في اللغة ، وهو يرجع إلى أصول ثابتة فيها ؟

وأقول بعد هذا : لا بد من قيود نضبط بها استعمال التضمين . وقد رأى بعض الزملاء أن يقصر التضمين على الشعر . وفي هذا قصر للحقيقة أو للمجاز أو للكناية « وهى الأصول التى يخرج عليها التضمين » على فن من الكلام دون آخر . وهذه الأمور الثلاثة تقع فى الشعر والنثر بلا قيد ولا شرط .

على أن الشعر من أكثر فنون القول ذيوغاً . والناس يحفظون الشعر ويجرون على أساليبه فى الكناية والخطابة . فإذا أجزنا التضمين فى الشعر وحده ، وقعنا فى الأمر الذى نقر منه . ونحن هنا نقرر الحقائق العلمية . ونرجح منها ما يستحق الترجيح تحقيقاً لأغراضنا .

انتهى البحث

* * *

حضرة رئيس الجلسة : يتفضل الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين بتلاوة بحثه فى التضمين .

حضرة العضو المحترم الأستاذ الخضر حسين : للتضمين غرض هو الإيجاز . وللتضمين قرينة ، هى تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف . وللتضمين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين . وكثرة وروده فى الكلام المنشور والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة فى وجه كل ناطق بالعربية ، متى حافظ على شرطه وهو مراعاة المناسبة .

فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة فى صحة المجاز كان التضمين باطلاً . فإذا وجدت العلاقة بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم ، بل استعمل فعل : « أذاع » مثلاً — متعدياً بحرف الباء على ظن أنه يتعدى بهذا الحرف لم يكن كلامه من قبيل التضمين ، بل كان كلامه غير صحيح عربية .

فالكلام الذى يشتمل على فعل عدى بحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو عدى بحرف أو يتعدى بغيره ، يأتى على وجهين :

الوجه الأول : ألا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به ، حتى تخرج الجملة على طريقة التضمين . ومثل هذا نصفه بالخطأ ، والخروج عن العربية ، ولو صدر من العارف بفنون البيان .

الوجه الثانى : أن يكون هناك فعل يصح أن يقصد المتكلم لمعناه مع معنى الفعل الملفوظ ، وبه يستقيم النظم ، وهذا إن صدر ممن شأنه العلم بوضع الألفاظ العربية ومعرفة طرق استعمالها حمل على وجه التضمين الصحيح ، كما قال سعد الدين التفتازانى . « فشمرت عن ساق الجلد إلى اقتناء ذخائر العلوم » والتشهير لا يتعدى إلى ، فيحمل على أنه قد ضمن شمر معنى : « الميل » الذى هو سبب التشهير عن ساق الجلد .

فإن صدر مثل هذا من عامى أو شبيهه بعامى^(١) ، أى : ممن يدلك حاله على أنه لم يبين كلامه على مراعاة فعل آخر مناسب للفعل الملفوظ ، كان لك أن تحكم عليه بالخطأ . فلا جناح عليك أن تحكم على قول العامة مثلاً - أرجو الله قضاء حاجتى ، باللحن والخروج عن قانون اللغة الفصحى . لأن فعل الرجاء لا يتعدى إلى مفعولين . وليس لك أن تخرجه على باب التضمين . كأن تجعل « أرجو » مشرباً معنى « أسأل » بناء على أن بين الرجاء والسؤال علاقة السببية والمسببية ، فإن هذا الوجه لم ينظر إليه أولئك الذين استعملوا فعل « أرجو » متعدياً إلى المفعولين .

ومن هنا نعلم أن من من يخطئ العامة فى أفعال متعدية بنفسها ، وهم يعدونها بالحروف ، مصيب فى تخطئته ، إذ لم يقصدوا لإشراب هذه الأفعال معانى أفعال أخرى تناسبها ، حتى يخرج كلامهم على باب التضمين .

وليس معنى هذا أن التضمين سائغ للعارف بطرق البيان دون غيره ، وإنما أريد أن العارف بوجوه استعمال الألفاظ ، لا نبادر إلى تخطئته ، متى وجدنا لكلامه مخرجاً من التضمين الصحيح . أما غيره كالتلاميذ ، ومن يتعاطى الكتابة من غير أن يستوفى وسائلها ، فإن قام الشاهد على أنه نحا نحو التضمين ، كما إذا اعترضت عليه فى استعمال الفعل المتعدى بنفسه متعدياً بحرف ، فأجاب بأنه قصد التضمين ، وبين الوجه ، فوجدته قد أصاب الرمية ؛ فقد اعتمد منك بهذا الجواب المقبول ، ولم يبق لاعتراضك عليه من سبيل .

وإن قام شاهد على أن المتكلم لم يقصد التضمين ، وإنما تكلم على جهالة

(١) تكرر هذا الكلام من الباحث وغيره . والنفس لا تتراح إليه ؛ لجواز أن يكون العامى - بل غير اللغوى ، مقلداً للغوى فى هذا الاستعمال ، كالأشأن فى كثير من أمور اللغة .

بوجه استعمال الفعل ، كان قضاؤك عليه بالخطأ قضاء لا مرد له . فصحيح ما يكتبه التلاميذ ونحوهم ، يجب عليه أن يرد الأفعال إلى أصولها ، ولا يتخذ من التضمنين وجهاً لترك العبارة بحالها ، والكاتب لا يعرف هذا الوجه ، أو لم يلاحظه عند الاستعمال^(١) .

فللتضمنين صلة بقواعد الإعراب من جهة تعدى الفعل بنفسه أو تعديده بالحرف ، وصلة بعلم البيان من جهة التصريف في معنى الفعل ، وعدم الوقوف به عند حد ما وضع له ، ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد علم النحو ، قد يستوى في العمل بها خاصة الناس وعامتهم .

حضرة العضو المحترم الأستاذ الشيخ أحمد على الإسكندري : رجعت إلى أقوال العلماء بعد المناقشة التي دارت أمس ، فوجدت أن القائلين بسماعية التضمنين إنما يخشون أن يحدث في اللغة فساد واضطراب في معاني الأفعال ، إذا أباحوه للناس ، مع أنهم يسلمون أن ما ورد من التضمنين كثير يجمع في مثنى أوراقاً .

وقد شرط القائلون بقياسية التضمنين شرطين وهما : (١) وجود المناسبة . (٢) وجود القرينة . ثم تأملت في وظيفة علوم البلاغة وخاصة علم المعاني ، فوجدت أن موضوعه إن هو إلا بيان الذوق المعبر عنه عندهم « بمقتضى الحال » . وكذلك رأيت الشرطين اللذين اشترطهما العلماء قديماً للتضمنين غير كافيين . فرأيت أن نضيف إليهما قيداً ثالثاً ، هو « موافقة العبارة التي فيها التضمنين للذوق العربي » وذلك ما تنشده علوم البلاغة .

ثم قلت : هل للذوق حد ؟ ففطنت إلى وجوب تقييم الذوق بالبلاغي ، وهو الذى وضعت علوم البلاغة العربية لتحديد ضوابطه .

وبعد ذلك رأيت أن ألخص مناقشات اللجنة والمجمع ومذكرتي^(٢) التي قدمتها في القرار الآتي :

(١) هذا الرأي ما يحتاج إلى قوة تأييد .

(٢) طبعت مذكرة حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد الإسكندري في التضمنين ملحقة بمحضر هذه الجلسة .

« التضمين : أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير ، مؤدى فعل آخر أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم . ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسى لاسماعى بشروط ثلاثة .

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثاني : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملائمة التضمين للذوق البلاغى العربى » .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : التضمين سواء أخرج على الحقيقة أم على المحاز أم على الجمع بين الحقيقة والمحاز ، لا يستعمله إلا البلغاء العارفون بأسرار اللغة ، وإذا لا يستعمله العامة إلا إذا جارينا من يقول إن العامة لا يزال عندهم بقية من الذوق العربى والبلاغة .

وأرى أن نأخذ الرأى أولاً على أن التضمين قياسى ، ثم نأخذ الرأى على الشروط التى نشترطها لإباحته .

حضرة العضو المحترم الدكتور منصور فهمى : أريد أن أعرف ما فائدة التضمين الذى نبحث فيه هذا البحث الطويل . إن كل ما فهمته من كلام فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين أن فائدته الإيجاز ، أى : أن تؤدي الكلمة معنى كلمتين . وفى اللائحة التى وضعناها نص يوجهنا إلى العمل لتيسير اللغة على الناس . والذى يريد أن ييسر اللغة على الناس لا يكلفهم العمل الشاق الطويل لمعرفة كلمات تؤدي الواحدة منها معنى كلمتين . ولعل هذه الكلمات لا تزيد على مائتى كلمة ، فلا أجد الفائدة كبيرة بتقسيم الناس إلى خاصة وعامة ، وطفل وبالغ ، وبلغ له ذوق العرب البلاغى ، وآخر ليس له هذا الذوق ، لأنه لم يدرس العلوم العربية التى تفيد الذوق على رأى الأستاذ الإسكندرى . قالوا إن القانون الرياضى والقانون الطبيعى أولى القوانين بالاحترام ، لأنه لا يتخلف . والعلوم المختلفة الآن تتجه اتجاه الرياضيات والطبيعات ، فيحاول أصحابها أن يجعلوا قوانينها كقوانين الرياضيات فى الدقة والضبط وعدم الاستثناء .

وأريد أن نرق باللغة العربية إلى مصاف العلوم ذات القوانين الثابتة التى يقل فيها الشذوذ والاستثناء .

الغرض من عملنا المحافظة على اللغة وتيسيرها . فهل نتحكم في « تطور » اللغة وذوقها من أجل مائتي كلمة لطبقة خاصة . هذا عمل « على ما أرى » ليس من خدمة اللغة التي نسعى لخدمتها . نحن الآن نقرر الواقع الذي تقرر منذ أزمان طويلة . فنقول : إن التضمين قياسي أو سماعي . وكنت أظن أن المجمع يدرس الواقع ويسمو فوقه ، فيقرر ما من شأنه أن يحقق حاجات الرقي الحاضر .

قد يكون المثل الأعلى للبلاغة العربية ما يراه بعض الأعضاء في علوم البلاغة وبعض نماذج معروفة ، والذي يخيل إلى أن التقدم لا ينبغي أن يقيد بمثل أعلى واحد . فإذا كان تقدم اللغة ينتهي عند معرفة ما قررته علوم البلاغة ، فليس هذا عندي تقدماً . واللغة تتطور مع العصور . وكل هذا يبيح لي ألا ألزم أمراً إلا بمقدار ، وأرى أن هذا القرار لا يوصلني إلى غايي .

كل اللغات « تتطور » . فلماذا نريد أن نقف بلغتنا ؟ ولو أن كاتباً فرنسياً أو إيطالياً اليوم أراد أن يرجع إلى أساليب القرن الخامس عشر مثلاً ، تشبهاً بكاتب قديم ، لقليل إنه متحذلق . ونحن كأولئك . فلماذا نتعمل ونجهد أنفسنا ونقول بالتضمين ؟

والذي أراه أن نقر الماضي على أنه تاريخ ، ونتقدم نحن خطوة أخرى ، فنقرر أشياء جديدة لاتنافي تاريخ اللغة ، وهي مع ذلك تفي بحاجات العصر الحاضر . وأنا لا أزال على رأيي . فلا أقبل التضمين إلا إذا اضطرني إليه الشعر أو السجع . وفي غير ذلك نجرى الأفعال في معانيها الأصلية .

حضرة العضو المحترم الدكتور فارس نمر : أرى أن كل واحد منا ينظر إلى المسألة من « زاوية » غير التي ينظر منها الآخر ، على حد تعبير الرياضيين ، وأرجو أن تسمحوا لي أن أورد بعض أمثلة خبرتها بنفسي . فعند ما كنت أدرس الحروف واستعمالها ، عرفت أن « متى » تكون بمعنى « من » كما في قول الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى بلحج خضر هن نثيج
فأردت أن أبين لأستاذي أني حفظت هذا الشاهد وأريد القياس عليه في كتابتي ، فكتبت له هذه العبارة : « إن صديقي ينتظرنى فخرجت متى منزلي

إلى السوق» فأذكر على قولى . فقلت : إنه على حد قول القائل : أخرجها متى كره ، أى : من كره ، فحار أستاذى ، ولم يدر أيمعنى من استعمال الحرف أم يوافقنى عليه ؟

والذى أريده من الأستاذ الشيخ الخضر حسين أن يجيبنى : هل يوافق على أن نستعمل مثل هذه العبارات فى العصر الحاضر ؟

أنا أبل علماء اللغة ، وأحترم ما قالوه ، ولا أنازع فى قياسية التضمين أو سماعيته وإنما أريد أن نسهل اللغة على الناس عامة ، فنتخير اللغة السهلة الصريحة ، ونضع أساساً ونحكم حكماً يلائم هذا العصر ، ونسهل على علمائنا وكتابنا الكتابة والتأليف ، ليكون المجمع ثقة ومرجعاً للناس .

حضرة العضو المحترم الأب أنستاس الكرملى : أوافق على ما قال الدكتور منصور فهمى ، والدكتور نمر ، وفى ذكر الشواهد وغيرها تطويل ، وقد اختصرت قرار المجمع ووضعت فى الصيغة الآتية :

« يعمل بالتضمين بنوع عام لورده فى كثير من الآيات القرآنية ، وفى الشعر القديم والمخضرم والإسلامى ، بشرط ألا يقع فى التضمين لبس فى التعبير ، ولا إخلال بالمعنى » .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : كلام الأب المحترم يفيد قياسية التضمين ، وشرط عدم اللبس هو ما ذكرناه ، ونحن ما اخترنا البحث فى التضمين إلا لنسهل على الناس الكتابة والكلام ، لأنه إذا اتسع مجال القول ، كان فى ذلك رخصة وتيسير . وما قصدنا إلى هذا البحث إلا لأن بعض المتحذلقين من النقاد يأخذون على بعض الشعراء والكتاب مأخذ ترجع إلى تعدية الأفعال بحروف لا تتعدى بها . ويردون استدلالهم إلى المعاجم دون القواعد اللغوية والنحوية . فإذا قلنا بترجيح قياسية التضمين ، فإنما نقصد بهذا توجيه مثل هؤلاء النقاد إلى أشياء غابت عنهم ، ونيسر فى الوقت ذاته على الكتاب والشعراء مجال القول والكتابة ، فتزيد الثروة اللغوية بتعدد أساليب التعبير وصوره . وإنى أقرر أن عمل المجمع لا يقف عند ذكر الآراء المختلفة ونصوص العلماء ، وإنما يذكرها ليوازن بينها ويرجع رأياً على رأى ، إذا رأى أن فى هذا الترجيح فائدة . والمجمع يقر الحديد،

متى كان موافقاً للذوق البلاغي والقواعد الصحيحة . ولا ينبغي أن يكون ذوق العامة حجة على أهل اللغة ، وقياس لغتنا على اللغات الأوروبية قياس مع الفارق ، وفائدة التضمين لا تقتصر على مائة كلمة أو مائتين ، وإنما هو باب واسع يتعلق بجميع الأفعال في اللغة العربية ، ولكننا لا نبيح التضمين على إطلاقه ، لأن هذا يجر إلى الفوضى والفساد في اللغة . ولهذا نشترط له شروطاً خاصة .

* * *

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : إذا قلنا إن التضمين قياسي ، فقد وافقنا القدماء . وإذا قلنا إنه سماعي فقد وافقناهم في ذلك أيضاً . أما إذا قلنا إنه قياسي بشرط أن يسيغه الذوق ؛ فهذا تلفيق بين المذهبين . ونحن كمجمع ينبغي ألا نرجع المسألة إلى الذوق ، لأن ذلك رد إلى مجهول ، فلا بد إذاً أن نضع ضوابط وأمثلة نقدمها للجمهور ليحتذبها .

حضرة العضو المحترم الأستاذ نلينو — استفدت كثيراً من المناقشة في هذا الباب . وعلى الرغم من أني أستحسن قرار الإسكندري بقيوده التي وضعها ، فإنني أرى أن فتح باب التضمين في عصرنا يجر إلى كثير من الخطأ ، لأننا لا نستطيع أن نميز الخاصة من العامة .

حضرة العضو المحترم الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف : (قدم اقتراحاً مكتوباً طلب فيه أن توضع أمثلة للتضمين ليحتذبها الناس) .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والي : قال بعض حضرات الأعضاء : إن ما أتت به اللجنة من الكلام في التضمين معروف . والمجمع ألف لجنته للبحث في التضمين ، وكتابة تقرير فيه . فبحثت اللجنة ، وكتبت التقرير ، وذكرت آراء العلماء ؛ ووجدت أن القول بقياسيته أقوى من القول بسماعيته ، تم رفعت عملها إلى المجمع وهو صاحب الرأي فيه . فلا لوم علينا في نقل كلام القدماء .

أما ما قاله حضرة الدكتور منصور فهمي من أن فائدة التضمين الإيجاز . وهو فائدة يسيرة . فلا نقره عليه ، لأن الإيجاز مقصد من مقاصد البلغاء : وأصل من أصول الأساليب اللغوية .

وأما القول بأن التضمين يفتح باب الخطأ والفساد في اللغة ، فهذا صحيح ، ولكن علاج هذا أن يتعلم الناس قواعد لغتهم التي تعصمهم من الوقوع في الخطأ . فكما أن إغفال الاشتقاق والتصريف يجبر إلى الخطأ فيهما ، كذلك يجبر إهمال قواعد التضمين وضوابطه إلى الخطأ في الأسلوب . فإذا اثابرنّا على تعليم قواعد اللغة في المدارس مثلاً ، انتشرت الأساليب الصحيحة وذاعت ، وفتح باب التضمين يسهل اللغة على الناس . أما القول بسماعيته فهو التضييق والحجر وإذا قلنا بهذا فربما جاء زمان يقول فيه الناس كان باب التضمين مفتوحاً بالقياس ، فسده مجمع اللغة العربية ، وأنه لا بد من سبب اضطره إلى هذا . فإذا قرأ الناس ما جاء في القرآن الكريم والأحاديث النبوية من التضمين ، توهّموا أو ظنّوا أن فيها شيئاً حمل المجمع على حظر التضمين على الناس .

وأما قول حضرة الدكتور منصور إن فائدة التضمين محصورة في مائتي كلمة ، فهذه مبالغة ، لأننا على أى وجه خرجناه فقد خرجنا على ما هو قياسي : من حقيقة ، أو مجاز ، أو كناية ، وهذه أمور مقيسة لا تحصر .

والقول بقصره على الشعر والسجع — مع أن شأنهما الشيوخ — يوقعنا فيما نريد الفرار منه .

واللجنة قد أدّت عملها ، وهو البحث في مسألة التضمين . وبقي الكلام في اتقاء الخطأ الذي يقع فيه العامة . فإذا رأى المجمع أن اتقاء ذلك يكون بقصر استعمال التضمين على العارفين باللغة ودقائقها ، فلنأى أوافق عليه . وإذا رأى المجمع أن يرجى بقاء الكلام في التضمين ، فله ما يرى .

حضرة رئيس الجلسة : لا بد أن نقر فيه اليوم قراراً .

حضرة العضو المحترم الأستاذ فيشر : أنا موافق على ما قال الدكتور منصور فهمى والأب الكرملى . وقولهما بالتقريب هو قول فقهاء اللغة الأوربيين العصريين في حياة اللسان وتقدمه وترقيه . حسن عندهم ما يرد في الأشعار المشهورة وفي كتب الأدب الحسنة وما يسمع من ناس كثيرين . السماع عندهم أولى من القياس .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندري : أرى أن أضيف في

آخر القرار الذى اقترحته العبارة الآتية : « ويوصى المجمع ألا تستعمل هذه الرخصة فى كتابة المبتدئين ، ولا فى الكتابة العلمية » .

حضرة العضو المحترم محمد كرد على (بك) : لا أرى ، وقد ضببطت اللغة وقررت قواعدها وأصول بلاغتها ، أن نقر شيئاً جديداً فى التضمين ، لأننى أخشى أن يفتح الباب لكل كاتب أو شاعر أن يخترع أموراً وتعايير تزيدنا اضطراباً ، ولا يقرها القدماء الذين عرفوا ضوابط اللغة برمتها ، وعللوا فى هذه المسألة مسألة التضمين التى نحن بصدددها ، فقال قوم بقياسيتها وآخرون بسماعيتها إلخ . وإذا كان لا بد من التعرض لهذه المسألة التى قتلها زملائى بحثاً كاد يخرجنا عن الغرض الذى نتوخاه — إذا كان لا بد من التعرض لهذه المسألة ، فأرى إجراء تعديل خفيف فى صورة القرار الذى اقترحه الأستاذ الإسكندرى ، أو نسكت الآن عن هذه المسألة وهو الأولى ، ونصرف جهدها إلى العمليات لنخرج أولاً للأمة ألفاظاً وتعايير تشتد الحاجة إليها من ألفاظ العلوم والفنون ، وبذلك نكون قد قمنا بالجزء العملى من واجب المجمع .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : قال بعض حضرات الأعضاء إن التضمين لا يقبل منه إلا ما يستسيغه الذوق البلاغى ، فماذا تحدون الذوق البلاغى ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى — وضعت كلمة الذوق البلاغى العربى ، اتقاء لحذقة بعض الناس ، مثل كتاب البرازيل وغيرها ممن خرجوا على قواعد اللغة وأساليبها ، حتى صار كلامهم يشبه الرطانة ، فإذا جاءنا واحد من هؤلاء وقال إن هذا ذوق الخاص ، قلنا له إنك تخالف الذوق العربى الذى لا يزال ثابتاً بحكم الفطرة والسليقة فى البلاد العربية ، والذى يجرى على قواعد اللغة والبلاغة ولا ينفر منها .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : أنكتفى بعبارة الذوق البلاغى ، ويكون هذا مرجعنا عند الاختلاف ، أم نأتى بأمثلة نتخذها ضوابط ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش — نريد ألا يرد الأمر إلى الذوق ، بل نستخرج ضوابط بعد درس أمثلة .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندري : المتقدمون لم يدونوا قواعدهم إلا بعد الاستقصاء ، ولا نريد أن نبحت في أصول القواعد من جديد . فكل هذا قد فرغ منه العلماء قبلنا بأكثر من ألف سنة .

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش - المجمع مكلف تقديم تراكيب صحيحة لتتبع ، وتراكيب فاسدة لتجتنب ، ورجع الناس إلى الذوق لا معنى له وكأننا لم نعمل شيئاً ، وابن جنى وغيره لم يكلفوا تقديم تراكيب للأمة .

حضرة العضو المحترم الأستاذ على الجارم - هل ترى أن يقال ؛ الذوق العربي .

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : الذوق العربي يختلف .

حضرة رئيس الجلسة - أتريد أن نحذف كلمة « الذوق » ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش - لا ، ولكنني أريد أن نضع ضوابط لنحدد ما الذوق ؟

حضرة العضو المحترم الدكتور فارس نمر : التضمين صحيح ، وموضوعه عربي ، ولكن المجمع يجب أن يقدم الحقيقة على اتباع التضمين إلا حيث تكون ضرورة .

حضرة العضو المحترم الدكتور منصور فهمي : نقول « ويوصى المجمع ألا يستعمل التضمين في الكتابة العامة » .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندري : أوافق على هذا ، والأصل ألا تخرج عن الحقيقة إلا لنكتة بلاغية .

حضرة العضو المحترم الأستاذ أحمد العوامري بك أقترح أن يقال : « ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي » .

فوافق أكثر الأعضاء على هذا .

وأمر رئيس الجلسة أن يقرأ نص القرار النهائي ، وهو :

القرار

« التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعدية والازوم » .

ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي ، بشروط ثلاثة .

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثاني : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملائمة التضمين للذوق العربي .

ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي .

فوافق أكثر حضرات الأعضاء على هذا النص ^(١) .

(١) الذي ألاحظه في هذا القرار أن شروط التضمين المذكورة هي الشروط المعروفة في المجاز ، حتى الشرط الثالث ؛ فقد نص عليه القداس لإبعاد المجاز عن القبح . وإلى المجاز تراتح النفس وهو رأى كثير من أئمة القدماء ، فلم العناية ، والكد ، والجدل العنيف بين المذاهب المتعددة التي تضمها البحثان المجمعان ؟ وشيء آخر أهم من اعتباره مجازاً ، هو أن تلك المذاهب على تشعبها وعنفها لم تستطع أن تثبت في جلاء ويتبين ، أن اللفظ الذي جرى فيه التضمين ليس حقيقة لغوية أصيلة ، وأنه تضمن حقاً معنى لنظ آخر فادى التضمين إلى تعدية الأول أو لزومه من طريق العدوى الناشئة من الاتصال والمناسبة بينهما ، نعم لم تستطع نفي الحقيقة عنه ، وإثبات التضمين ، لأن تلك التعدية أو ذلك اللزوم الحادثن من العدوى لا يصلحان دليلاً مقنعاً على وقوع التضمين ؛ لأنها عدوى وهمية إذ قد يكون اللفظ الذي دخله التضمين - في وهمهم - هو في أصله لازم أو متعدد من غير علاقة له بلفظ آخر تؤثر فيه .

لقد ورد اللفظ لازماً أو متعدداً في كلام كثير يحتاج به ، فالدليل القوي على أن تعديته أو لزومه ليست أصيلة ، وليست مجازاً وإنما جاءت من الطريق الذي يسمونه التضمين ؟ ليس في كلامهم مقنع فيما أرى بل إن اللفظ اللازم أو المتعدى . إذا ورد مسموعاً بإحدى هاتين الحالتين في كلام قليل ولكنه صحيح فصحيح كان ورود هذا أصيلاً في الحقيقة ، ولا يخرج عن أنه معنى حقيق استعمال مسموع آخر يشيع فيه . لأن الحكم على اللفظ بالخروج عن معناه الحقيقي ليس راجعاً إلى قلة استعماله في صورة ، وكثرة استعماله في صورة أخرى وإنما يرجع إلى وجود دليل على أن أحد الاستعمالين أسبق وجوداً عند العرب وأقدم ميلاداً ، وأنهم يريدون منه معنى معيناً محدوداً دون غيره ثم ما هذا الذوق العربي وكيف يحدد ؟ ولم يقتصر التضمين على الفعل دون ما يشبهه

وبعد : فما زالت أدلة التضمين وأهمية ولم أجد في الآراء السالفة كلها ، ولا في أمهات المراجع التي صادفتها ما يزيل الضعف . وبالرغم من تلك المعارك الجدلية لا أرى الأمر في التضمين يخرج عن إحدى حالتين ، الأولى : أن الألفاظ التي وصفت بالتضمين إن كانت قديمة في استعمالها من عصور الاستشهاد فإن استعمالها دليل على أصالة معناها الحقيقي ما دمنا لم نعرف لها معنى سابقاً تركته إلى المعنى الجديد .

الثانية : أن العصور المتأخرة عن عصور الاستشهاد غير محتاجة إلى التضمين لاستغنائها عنه بالمجاز وأنواعه المختلفة التي تتسع لكثير من الأغراض والمعاني الدقيقة البليغة .

بحث نفيس لابن جني ؛ عنوانه :

باب في اللغة المأخوذة قياساً

هذا موضع كأن في ظاهره تعجرفاً ، وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث من تعلق بهذه الصناعة ، فضلاً عن صدور الأشياخ ، وهو أكثر من أن أحصيه في هذا الموضع لك ، لكنني أنبهك على كثير من ذلك ، لتكثر التعجب من تعجب منه ، أو يستبعد الأخذ به .

وذلك أنك لا تجد مختصراً من العربية إلا وهذا المعنى منه في عدة مواضع ، ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع : إن ما كان من الكلام على فِعْمَلْ فتكسيره على أَفْعَلْ ؛ ككَلَبَ وأَكَلَبَ وكَعَبَ وأَكَعَبَ ؛ وفَرَخَ وأَفَرَخَ ، وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيره في القلة على أفعال : نحو جبل وأَجْبَال ، وعنق وأعناق ، ولابل وآبال ، وعجز وأعجاز ، وربيع وأرباع ، وضِلْع وأضلاع ، وكبد وأكباد ، وقفل وأقفال ، وحمل وأحمال و.... ؛ فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده ، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره ؟ ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة ، بل سمعته منفرداً أكنت تحتشم من تكسيره على ما كسر عليه نظيره ؟ لا ، بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه ، وذلك كأن يُحتَاج إلى تكسير الرَجَز الذي هو العذاب ، فكنت قائلاً - لا محالة - أرجاز : قياساً على أحمال . وإن لم تسمع أرجازاً في هذا المعنى . وكذلك لو احتجت إلى تكسير عَجْرٍ من قولهم : وظيف عَجْرٍ لقلت ، أعجار ؛ قياساً على يقظ وأيقاظ ، وإن لم تسمع أعجاراً ، وكذلك لو احتجت إلى تكسير شَيْعٍ بأن توقعه على النوع لقلت أشياخ ، وإن لم تسمع ذلك ، لكنك سمعت نِطْعٍ وأنطاع وضلع وأضلاع ، وكذلك لو احتجت إلى تكسير دِمَشْرٍ لقلت دماثر : قياساً على سِبْطَرٍ وسباطر .

وكذلك قولهم : إن كان الماضي على فُعل فالمضارع منه على يفعل : فلو أنك على هذا سمعت ماضياً على فعل ، لقلت في مضارعه يفعل ، وإن لم تسمع ذلك ؛ كأن يسمع سامع ضؤل ، ولا يسمع مضارعه ؛ فإنه يقول فيه يضؤل ، وإن لم يسمع ذلك ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه ؛ لأنه لو كان محتاجاً إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ، ولا غرض ينتحيه الاعتماد ، ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضي والمضارعات ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والمصادر ، وأسماء الأزمنة ، والأمكنة ، والأحادي والثنائي ، والجموع ، والتكابير ، والتصاغير^(١) ، ولما أقنعهم أن يقولوا : إذا كان الماضي كذا وجب أن يكون المضارع كذا ، واسم فاعله كذا ، واسم مفعوله كذا ، واسم مكانه كذا ، واسم زمانه كذا ؛ ولا قالوا : إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا ، وإذا كان الواحد كذا فتكسيه كذا — دون أن يستوفوا كل شيء من ذلك ، فيوردوه لفظاً منصوباً معيناً ، لا مقيساً ولا مستنبطاً كغيره من اللغة ، التي لا تؤخذ قياساً ولا تنبيهاً . نحو دار ، وباب ، وبستان ، وحجر ، وضُبُع ، وثعلب وخُرَزَر ؛ لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه ضربين : أحدهما ما لا بد من قبله كهيئته لا بوضعية فيه ، ولا تنبيه عليه : نحو حجر ، ودار ، وما تقدم ؛ ومنه ما وجدوه يُستدرك بالقياس ، وتخف الكلفة في علمه على الناس ، فقننوه وفصلوه ، إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب ، المغنى عن المذهب الحِزَنُ البعيد . وعلى ذلك قدم الناس في أول المقصور والممدود ما يُستدرك بالقياس والأمارات ، ثم أتبعوه ما لا بد له من السماع والروايات ، فقالوا : المقصور من حاله كذا ، ومن صفته كذا ؛ والممدود من أمره كذا ، ومن سببه كذا . وقالوا : ومن المؤنث الذي فيه علامات التأنيث كذا وأوصافه كذا ، ثم لما أنجزوا ذلك قالوا : ومن المؤنث الذي روى رواية كذا وكذا ، فهذا من الوضوح على ما لا خفاء به .

فلما رأى القوم كثيراً من اللغة مقيساً منقاداً وسَمَوْه بمواسمه ، وغَسَنُوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز ، ثم لما تجاوزوا ذلك

(١) أى كان واجباً عليهم أن ينصوا على كل كلمة من هذه الجزئيات إذا كانت القواعد لاتغنى .

إلى ما لا بد من إيراده ، ونص ألفاظه التزموا وألزموا كلفته ؛ إذ لم يجدوا منها بداً ،
ولا عنها مصرفاً .

ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة وقياساً ، لكن ما أمكن
ذلك فيه قلنا به ، ونبهنا عليه ، كما فعله من قبلنا ، ممن زعموا له متبعون ، وعلى
مثله وأوضاعه حاذون . فأما هُجْنة الطبع ، وكُدُورة الفكر ، وجمود النفس ،
وخَيْسُ الخاطر ، وضيق المضطرب ، فنحمد الله على أن حماناه ، ونسأله
سبحانه أن يبارك لنا فيما آتانا ، ويستعملنا به فيما يدنى منه ؛ ويوجب الزلفه
لديه بمنه .

الفهرس

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

| رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|--|------------|---|
| ٣ | المسألة ٦٠ : | ١٨ | حكم تقديم خبر النواسخ عامة . حكم خبرها الإنشائي . |
| ٤ | ظن وأخواتها . | ١٩ | معنى : لله دره بطلا |
| ٥ | معنى الماضي المتصرف ، وغير المتصرف . | ٢١ | ما تنفرد به الأفعال القلبية . |
| ٩ | إشارة إلى المشتقات . | ٢٢ | ١ - تنوع المفعول الثاني . |
| ١٠ | أفعال القلوب ، وأفعال التحويل ، ومعنى كل . | ٢٤ | المسألة ٦١ : |
| ١١ | معنى اليقين ، والظن والشك . | ٢٥ | ب - الأحكام الخاصة بالأفعال القلبية المتصرفة . |
| ١٣ | موجز للأفعال السابقة . | ٢٦ | إذا كان فاعل اسم الفاعل ضميراً مستتراً وجب أن يكون للغائب . |
| ١٥ | ما تدخل عليه الأفعال القلبية . | ٢٧ | الحكم الأول : التعليق . |
| ١٧ | تقسيم آخر ، والسبب . | ٢٨ | شروط العطف بالنصب على محل الجملة التي علق عنها الناسخ . عطف المفرد على محل الجملة . |
| ١٨ | الاكتفاء بمفعول واحد في هذا الباب . | ٢٩ | سبب التعليق . وجوبه إلا في صورة |
| ١٩ | تفصيل الكلام على المضارع : « أُرَى » | ٣٠ | قد يكون جملة القسم مع جوابه محل من الإعراب . |
| ٢٠ | المبنى للمجهول ، والفعل : « أُرِيت » | ٣١ | وكذلك جملة الجواب وحدها (انظر ص ٣٦٣ و ٣٦٧) . |
| ٢١ | المبنى له كذلك . | ٣٢ | هل يسد جملتان معاً مسد المفعولين ؟ |
| ٢٢ | الفرق بين صيغتي فعل الأمر : « تعلم » | | |
| ٢٣ | شروط هذه النواسخ . | | |
| ٢٤ | التقديم والتأخير في هذا الباب . | | |

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

| رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|---------------------------------|------------|--------------------------------------|
| ٢٨ | أمثلة تزيد التعليق وضوحاً . | ٤٨ | المسألة ٦٤ : |
| ٢٩ | زيادات خاصة بأحكام التعليق . | | أعلم وأرى ، ونظائرهما مما ينصب |
| ٣١ | الحكم الثاني : الإلغاء . | | ثلاثة مفاعيل |
| | سببه ، وأحكامه | | أثر التعدية بهمزة النقل |
| ٣٢ | الفرق بين الإلغاء والتعليق . | ٥٢ | إشارة إلى : « ترما » و . . . بمعنى : |
| ٣٢ | الإلغاء جائز إلا في بعض حالات . | | لا سيما (انظر ص ٢٨٤) |
| ٣٣ | هل يلغى العامل المتقدم ؟ | ٥٣ | المسألة ٦٥ : |
| ٣٥ | زيادات خاصة بالإلغاء . | | الفاعل . تعريفه . |
| ٣٦ | الحكم ، الثالث والرابع . | | التفريق بين الفاعل الذي فعل الفعل |
| ٣٨ | زيادة تختص بالحكم الرابع | | والفاعل الذي قام به الفعل . |
| ٣٩ | المسألة ٦٢ : | ٥٥ | الفاعل المصدر المؤول ، والأداة |
| | القول : معناه . متى ينصب | | الصالحة للسبك في باب الفاعل ، ومنها |
| | مفعولاً ، ومتى ينصب مفعولين ؟ | | همزة التسوية . |
| ٤٠ | حكاية الكلمة والجملة . | ٥٦ | هل تقع الجملة فاعلاً ؟ |
| ٤٢ | شروط إعمال القول بمعنى الظن | ٥٧ | المسألة ٦٦ : |
| ٤٤ | عودة إلى اللفظ المحكي . | | أحكام الفاعل التسعة : أولها الرفع . |
| | هل تصح الحكاية بالمعنى ؟ | ٥٨ | ثانيها وجوده ، وقد يمحذف في مواضع |
| ٤٥ | هل يلحق بالقول ما يؤدي معناه ؟ | | المعطوف على الفاعل المجرور بحرف |
| ٤٦ | المسألة ٦٣ : | | زائد ، ومناقشة رأى النحاة . |
| | حذف المفعولين أو أحدهما ، | ٥٩ | حذف الفاعل . |
| | وحذف الناسخ . | ٦١ | أفعال لا تحتاج لفاعل . |
| | معنى القرينة . أو : الدليل | | رأى فيها . |
| | | | « قلما » تكون حرف نفى |

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

| رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|--|------------|---|
| ٦٢ | ثالثها : تأخيرها . | ٨١ | الاشتباه بين الفاعل والمفعول ، وطريقة التمييز بينهما . |
| ٦٣ | رابعها : تجرده من علامة تثنية ، أو جمع . | ٨٣ | المسألة ٦٧ : |
| ٦٥ | خامسها : إضمار عامله في مواضع | | النائب عن الفاعل . |
| ٦٦ | سادسها : تأنيث عامله في مواضع | | الدواعي لحذف الفاعل . |
| ٦٧ | أنواع المؤنث | ١ — | التغير الذي يطرأ بسبب حذفه . |
| ٧١ | مواضع أخرى للتأنيث وعدمه ؛ كاسم الجنس . . . | | العوامل التي تحتاج لنائب فاعل |
| | تأنيث الكلمة إذا قصد لفظها ، وتذكيرها باعتبار آخر | ٨٥ | معنى : « المطاوعة » |
| ٧٣ | سابعها : أحوال تأخره وتقدمه على المفعول به . | ٨٦ | هفوات نحوية في كلام ابن مالك . |
| ٧٤ | معنى التقدم في اللفظ والرتبة . . وإشارة إلى المحصور : « بإلا » أو « إنما » . | | الفرق بين المعتل ، والمعل ، وحرف العلة ، واللين ، والمد . |
| ٧٥ | الترتيب بين الفاعل والمفعول به وعاملهما | ٨٧ | معنى الإشمام . |
| ٧٩ | الفاء بعد « أما » الشرطية الظاهرة والمقدرة | ٩١ | ما لا يصح بناؤه للمجهول . |
| ٨٠ | مواضع أخرى لا يجوز فيها تقدم المفعول به | | أفعال مبنية للمجهول سماعاً |
| | ثامنها : عدم تعدد الفاعل . | ٩٤ | هل يكون المصدر عاملاً لنائب الفاعل؟ |
| | تاسعها : إغناؤه عن الخبر . | | المسألة ٦٨ : |
| | | | ب — الأشياء التي تنوب عن الفاعل وشروطها : |
| | | | إنابة المفعول به . |
| | | ٩٦ | إنابة المصدر واسمه . |
| | | | متى تقع الجملة نائب فاعل ؟ |
| | | | الكلام على : « معاذ الله » |

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

| رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|---|------------|---|
| ١٢٣ | تقسيم بطريقة أخرى . | ٩٨ | إنابة الظرف . |
| ١٢٥ | المسألة ٧٠ : | ١٠٠ | قط - عوض - فقط (انظر ص ٢١١) |
| ١٢٦ | تعديّة الفعل ولزومه، والضابطان لذاتك ومناقشتها . وإبداء الشك في قيمتها . أنواع الفعل . المراد من كلمة : « مفعول » عند إطلاقها . | ١٠٤ | إنابة الجار مع مجروره . النائب هو المجرور وحده . إعرابه وإعراب توابعه . الأشياء التي لا يجوز أن تنوب عنه أسلوب يجوز فيه أمران . . . |
| ١٢٩ | أشهر علامات الفعل اللازم | ١٠٦ | المسألة ٦٩ : |
| ١٣٠ | معنى الإلحاق ، وحكمه . عصور الاستشهاد . | | اشتغال العامل عن المفعول ؛ معناه ، وطريقته معنى السببي |
| ١٣٢ | المسألة ٧١ : | ١١٠ | حكم الاسم السابق . |
| ١٣٣ | طريقة تعديّة الفعل اللازم وما في حكمه . | ١١١ | حكم كثير من الأسماء السابقة |
| ١٣٤ | معنى ما في حكمه . | ١١٢ | أدوات لا يليها إلا الفعل ، بعضها الاستفهام أحياناً . |
| ١٣٧ | التعديّة غير المباشرة ، والمفعول المعنوي | ١١٧ | شروط وتفصيلات أخرى . |
| ١٣٨ | حذف الجار وأنواع الحذف ، وآثاره . | | قد يصح الجمع بين المفسّر والمفسّر . |
| ١٣٧ | بقية وسائل التعديّة : همزة النقل . التضعيف تحويل صيغة الفعل الثلاثي - التضمين ، ومزيته . إسقاط الجار . | ١١٩ | الجملة المفسّرة ، وحكمها . قد يكون لها محل . |
| ١٣٧ | تعريف المغالبة | ١٢٢ | الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل ، لا مبتدأ . |
| ١٤٠ | تفصيل الكلام عليها . | | تأييد النحاة في إعراب : (وإن أحد من المشركين استجارك) وأمثالها . |

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

| رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|---------------------------------------|------------|---|
| ١٤٣ | المسألة ٧٢ : | ١٥١ | المسألة ٧٣ : |
| ١٤٤ | تعدد المفعول به ، وترتيبه ، وحذفه . | ١٥٥ | التنازع في العمل : |
| ١٤٥ | مخالفة الترتيب وجوباً . | ١٥٩ | أمثلة وتعريف . |
| ١٤٦ | حذف المفعول به . | ١٦٣ | أحكام التنازع . |
| ١٤٧ | الفضلة والعمدة . | ١٦٦ | إعمال الأول . |
| ١٤٨ | حذف المفعول به جوازاً . | ١٦٩ | إعمال الأخير . |
| ١٤٩ | عدم حذفه . | ١٧١ | رأى في باب التنازع ، إصلاح عيوبه |
| ١٥٠ | حذف عامل المفعول به جوازاً | ١٧٣ | المسألة ٧٤ : |
| ١٥١ | وجوباً . | ١٧٥ | المفعول المطلق ، معناه . |
| ١٥٢ | معنى المثل - ما يشبهه | ١٧٦ | سبب التسمية |
| ١٥٣ | جعل المتعدي لازماً ، أو في | ١٧٧ | ناصب المصدر |
| ١٥٤ | حكم اللازم . | ١٧٨ | بعض الأفعال لا يدل على زمن |
| ١٥٥ | ١ - التضمن لمعنى الفعل اللازم حكماً | ١٧٩ | تقسيم المصدر بحسب معناه ، |
| ١٥٦ | ٢ - تحويل الفعل الثلاثي | ١٨٠ | توكيد المصدر لعامله نوع من التوكيد اللفظي |
| ١٥٧ | إلى « فَعَلْ » للمدح والذم ، | ١٨١ | تعريف المصدر المجهم ... و ... |
| ١٥٨ | وشروط ذلك . الفرق بينه وبين : نِعِم . | ١٨٢ | حكم المصدر المؤكّد لعامله |
| ١٥٩ | ٣ - المطاوعة | ١٨٣ | العلاقة بين المصدر والمفعول المطلق . |
| ١٦٠ | ٤ - ضعف الفعل الثلاثي . | ١٨٤ | المسألة ٧٥ : |
| ١٦١ | الرأى فيه . | ١٨٥ | حذف المصدر الصريح ، وبيان |
| ١٦٢ | ٥ - ضرورة الشعر . | ١٨٦ | ما ينوب عنه |

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

| رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|--|---|--|
| ١٧٤ | معنى اسم المصدر | ١٧٨ | المسألة ٧٦ : |
| ٢٠٠ | حروف المعاني . هل يتعلق بها شبه الجملة ؟ (انظر ص ٣٤٤) | حذف عامل المصدر، وإقامة المصدر نائباً عنه . | ١٧٩ حذف العامل وجوباً . |
| ٢٠١ | الظرف اللغو والمستقر . | الدليل المقالي والحالي . | معنى الخبر والإنشاء . |
| ٢٠٣ | سبب تعلق الظرف بالعامل المحذوف وجوباً . | ١٨١ | الكلام على : « سقيا » و « رعيًا » . |
| ٢٠٥ | الضمير العائد على الظرف يجر « بنى » وقد يحذف . | ١٨٤ | الكلام على : ألبتة |
| | الظرف المؤسس والمؤكد (انظر ص ٢٠٩) . | ١٨٧ | متى يعمل المصدر الصريح ؟ |
| ٢١٠ | المسألة ٧٩ : | ١٨٨ | اللفظ المهمل ، وتكلمة المادة اللغوية الناقصة |
| | الظرف المتصرف وغير المتصرف . | | الكلام على معنى وإعراب : ويح - ويل - ويب - ويس - يله . . |
| | أقسام كل . | ١٨٩ | أنواع مختلفة من المصادر السماعية |
| ٢١١ | إعراب : قط، وعوض ، فقط (انظر ص ٩٨ و ٢١١) . | ١٩٣ | المسألة ٧٧ : |
| | اسم الزمان المبهم والمختص . إضافة كلمة : « شهر » إلى : رمضان والربيعين . | | المنفعل له ، أو : لأجله . |
| ٢١٣ | ما ينوب عن الظرف . | ١٩٤ | تعريفه وتقسيمه . |
| ٢١٥ | ألفاظ مختلفة في ظرفيتها . | | أحكامه . |
| | إشارة إلى الظرف : « ذات » في مثل : ذات الخيمن وذات الشمال . | ١٩٦ | التذكير والتأنيث في اللفظ باعتبارين . |
| | أقسام الظرف من حيث التصرف . | ١٩٨ | المسألة ٧٨ : |
| | الفرق بين وسط - بسكون السين - ، ووسط ، بتحريكها . | | ظرف الزمان والمكان . |
| | | | تعريفه ، وأحكامه . |
| | | | ظهور : « في » وعدم ظهورها . |
| | | | بعض الظروف لا يتضمن : « في » . |

الموضوعات المذكورة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهوامش .

| رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|--|------------|--|
| ٢١٦ | إشارة أخرى إلى تعلق الظرف ، ومعنى التعلق بالنسبة . (انظر ص ٢٧٩ ، ٣٤٤) | ٢٣٧ | بناء أسماء الزمان « المبهمة » وشبهتها الأسماء الأخرى المبهمة . . . |
| ٢١٧ | أقسام الزمان . واستغراقه المعنى . حكم الظروف المركبة . | ٢٤٠ | المسألة ٨٠ : |
| ٢١٨ | معنى الظرف : « أبداً » واستعماله . | | المفعول معه . |
| ٢٢١ | أنواع أخرى من الظروف غير المتصرفة ، ومنها المركبة . | | تعريفه . |
| | ظروف منصوبة على نزع الخافض . | ٢٤٢ | بعض صور ممنوعة . |
| ٢٢١ | حذف العامل وجوبا . | ٢٤٣ | أحكامه . |
| ٢٢٢ | تعزيز بعض الظروف منزلة أدوات الشرط في غير الجزم . | ٢٤٤ | حالات الاسم الذي بعد الواو . |
| ٢٢٣ | موجز للظروف المختلفة : إذ - إذا . | ٢٤٧ | اختلاف معنى الجملة باختلاف ضبط الاسم بعد الواو . |
| ٢٢٥ | الفرق المعنوي بين : إذا وإن . | | ترتيب المفعولات المجتمعة |
| ٢٢٦ | الآن - أمس . | ٢٤٨ | المسألة ٨١ : |
| ٢٢٧ | بعد - أول - قبل - أمام - قدام - وراء - خلف - أسفل - يمين - شمال - فوق - تحت - عل - دون . | | الاستثناء . |
| ٢٣١ | حيث - ريث - عند | | إيضاح مصطلحاته . |
| ٢٣٣ | عوض - قط - ، معنى ظروف الغايات . | ٢٤٩ | النفي الصريح وغير الصريح . |
| ٢٣٤ | لدى | | الاستفهام الإنكارى ، والتوبيخى . |
| ٢٣٥ | لدى - لما ، وهل تدخل على مضارع ؟ | ٢٥١ | حكم المستثنى بإلا . |
| ٢٣٦ | مذ - منذ | ٢٥٢ | بدل لا يحتاج لربط . |
| ٢٣٧ | مع | ٢٥٤ | أنواع لا يصح فيها التثنية . |
| | | ٢٥٦ | شروط تقديم المستثنى بإلا وما يتصل به ناصب المستثنى . |
| | | | أمثلة مخالفة للقاعدة . |

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

| رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع |
|--|---------------------------------|------------|---|
| ٢٧٩ | تعلق شبه الجملة بالنسبة . | ٢٥٨ | هل يكون المستثنى أو المستثنى منه نكرة؟ |
| (انظر ص ٢١٦ ، ٣٤٤) | | | وقوع المستثنى جملة - أنواع من المنقطع . |
| ٢٨١ | متى تصلح تلك الأفعال مع فاعلها | | قيود نحوية مرفوضة . |
| لأن تكون جملة تعرب نعتاً ؟ | | ٢٦٠ | بعض عيوب نظرية العامل . |
| ٢٨٢ | أنواع : « حاشا » وكيف تكتب ؟ | ٢٦٢ | بعض صور إعرابية دقيقة |
| ٢٨٣ | حذف المستثنى وأداته . | | يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل |
| ٢٨٤ | « لما » الاستثنائية . | ٢٦٤ | الاستثناء « بإلا » المكررة . |
| (انظر ص ٥٢) | | ٢٦٨ | المسألة : ٨٢ |
| ٢٨٦ | المسألة ٨٤ : | | أحكام المستثنى الذى أدواته أسماء : |
| الحال : تعريفه | | | (غير - سوى) |
| تذكير لفظه وتأنيثه | | ٢٧٠ | فوارق بين « غير » وأخواتها . |
| عامل الحال وصاحبها . هل يختلف | | ٢٧١ | حكم تابع المستثنى بغير |
| العامل فيهما ؟ (انظر ص ٣٠٠) . | | | وأخواتها . |
| صاحب الحال . | | ٢٧٢ | نوع من الإعراب على التوهم |
| مجىء الحال من المبتدأ أو من اسم الناسخ | | ٢٧٣ | « بيد » الاستثنائية . |
| ٢٨٨ | أقسام الحال والكلام على كل | | الفوارق بين « غير » و « إلا » |
| قسم . المنتقلة والثابتة . | | ٢٧٤ | وقوع « إلا » اسماً لا يفيد |
| ٢٩٠ | المشتقة والجامدة بنوعيهما | | استثناء |
| ٢٩٢ | العرب تكرر اللفظ بقصد الترتيب ، | ٢٧٦ | المسألة ٨٣ : |
| أو : الاستيعاب . قياسية التكرار | | | أحكام المستثنى الذى أدواته أفعال |
| المفيد للترتيب . | | | خالصة ، والذى أدواته تصلح أن |
| ٢٩٣ | الحال الجامدة غير المؤولة . | | تكون أفعالا زحروفاً . |
| ٢٩٤ | الحال الموطئة ، والمقصودة . | | |
| معنى شبه المشتق . | | | |

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

| رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|--|------------|---|
| ٢٩٦ | تقسيمها إلى نكرة ومعرفة | ٣١١ | الجملة نكرة أو في حكم النكرة . (انظر ص ٣١١) |
| ٢٩٨ | تقسيمها إلى حال هي نفس صاحبها ، وإلى غيره . | ٣١١ | الجملة نكرة أو في حكم النكرة وشروط الجملة . (انظر ص ٢٩٦) |
| ٣٠٠ | ترتيبها مع عاملها . وجوب تأخيرها | ٣١١ | نوع الرابط . |
| ٣٠٢ | جواب تقديمها . | ٣١٥ | تقسيمها إلى حقيقية وسببية . |
| ٣٠٤ | تقسيمها إلى متعددة ؛ وغير متعددة . | ٣١٦ | المسألة : ٨٥ |
| ٣٠٧ | إشارة إلى الحال الحقيقية والسببية (انظر ص ٣١٥) . | ٣١٧ | صاحب الحال أيضاً . (انظر ص ٢٨٦) . |
| ٣٠٨ | تقسيمها إلى مقارنة ومقدرة (أى : مستقبلية) ومحكية ... | ٣١٧ | صاحب الحال المضاف إليه . مع الإشارة إلى « أى » |
| ٣١٠ | تقسيمها إلى مفردة وغيرها ؛ والكلام على الرابط . | ٣١٩ | مطابقة الحال لصاحبها ... |
| ٣٢٣ | (انظر ص ٣٢٣) | ٣٢٠ | المسألة : ٨٦ |
| | | ٣٢١ | حكم الحال ، وعاملها ، وصاحبها ورابطها ، من ناحية الذكر والحذف حذف الحال . |
| | | ٣٢٣ | حذف عامل الحال . |
| | | ٣٢٣ | إشارة أخرى لحال مفردة تقترن بالفاء أو ثم ، وجوباً . |
| | | ٣١٠ | (انظر ص ٣١٠) |

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

| رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|------------------------------------|------------|---------------------------------------|
| ٣٢٣ | حذف صاحب الحال . | ٣٤٣ | انقسامها بحسب الأصالة |
| ٣٢٤ | حذف الرابط . | ٣٤٤ | والزيادة، وشبهها، وتعريف كل.. |
| ٣٢٥ | المسألة ٨٧ : | ٣٤٥ | عمل حرف الجر، وفائدته . |
| ٣٢٦ | التمييز . | ٣٤٦ | العامل ، وأنواعه . |
| ٣٢٧ | معنى : « من » البانية . | ٣٤٧ | حذف العامل جوازاً ووجوباً . |
| ٣٢٨ | أقسام التمييز | ٣٤٨ | تعلق شبه الجملة بالإسناد ، (أى : |
| ٣٢٩ | تقسيم تمييز الجملة | ٣٤٩ | بالنسبة) . - انظر ص ٢١٦ و ٢٧٩ - |
| ٣٣٠ | الفرق في التمييز بين الفاعل النحوى | ٣٥٠ | تعلق الجار مع مجروره بالعامل |
| ٣٣١ | والمعنوى ، وكذا المفعول . | ٣٥١ | وسببه . |
| ٣٣٢ | المسألة ٨٨ : | ٣٥٢ | نوع العامل (أى : المتعلق به) . هل |
| ٣٣٣ | أحكام تمييز المفرد . | ٣٥٣ | يتعلقان بأحرف المعاني؟ (انظر ص ٢٠٠) |
| ٣٣٤ | أحكام تمييز النسبة . | ٣٥٤ | تعلق حرفان للجر مع مجرورهما بالعامل : |
| ٣٣٥ | تقديم التمييز | ٣٥٥ | شبه الجملة التام ، وغير التام . |
| ٣٣٦ | ألفاظ تصلح حالا وتمييزاً . تمييز | ٣٥٦ | تلخيص ما تفرق من أحكام شبه الجملة |
| ٣٣٧ | الضمير . | ٣٥٧ | وأنه هو الخبر ، و . . . و . . . |
| ٣٣٨ | مطابقة التمييز . | ٣٥٨ | الفرق بين نوعي الظرف من جهة المتعلق |
| ٣٣٩ | اتفاق الحال والتمييز واختلافهما . | ٣٥٩ | الواجب حذفه . |
| ٣٤٠ | المسألة ٨٩ : | ٣٦٠ | شبه الجملة المستقر والغو . |
| ٣٤١ | حروف الجر ، أسباب جر الاسم . | ٣٦١ | سبب التسمية بشبه الجملة . |
| ٣٤٢ | الجر بالتوهم والمجاورة . | ٣٦٢ | شبه الوصف . |
| ٣٤٣ | الإعراب المحلى . | ٣٦٣ | بيان الحروف الأصلية وغيرها |
| ٣٤٤ | انقسامها إلى ما يجر الظاهر | ٣٦٤ | فائدة حرف الجر الزائد |
| ٣٤٥ | وحده ، أو الظاهر والضمير ، | ٣٦٥ | إعراب المجرور بالحرف الزائد |
| ٣٤٦ | وحروف كل . | ٣٦٦ | حرف الجر الشبيه بالزائد |

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

| رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|---|------------|---|
| ٣٧٧ | الواو ، والتاء ، والباء ، حكمها ، ومعانيها | ٣٥٤ | أوجه المشابهة والمخالفة بين أنواع حروف الجر . |
| ٣٧٩ | الفرق بين باء السبب وباء الاستعانة . | ٣٥٥ | معاني حروف الجر ، وعملها ، تفاوتها في الشروع |
| ٣٨٠ | اتصال « ما » الزائدة بالباء | ٣٥٦ | كفى : واستعمالاتها . |
| ٣٨٢ | مواضع زيادتها ، وهل تقاس ؟ | ٣٥٧ | لعل . متى |
| ٣٨٢ | جملة القسم ، وجملة جوابه . | ٣٥٧ | حروف الجر الشائعة : |
| ٣٨٢ | القسم الاستعطافى وغيره . | ٣٥٩ | من : حكمها ، معانيها |
| ٣٨٢ | وشروط الجواب ، ومحل جملة القسم . | ٣٥٩ | زيادتها في الإثبات . |
| ٣٨٢ | (انظر ص ٢٥ و ٣٨٦) | ٣٦٢ | ضبط ذون « من » - بعض أساليب مسموعة . |
| ٣٨٤ | تكرار أداة القسم . | ٣٦٣ | إلى : حكمها ومعانيها |
| ٣٨٥ | حذف جملة القسم . | ٣٦٦ | لام . |
| ٣٨٥ | حذف أداة القسم والمقسم به . | ٣٦٦ | لام التقوية |
| ٣٨٦ | اللام الداخلة على أداة الشرط . | ٣٦٨ | مناقشة كلام النحاة في التقوية |
| ٣٨٦ | إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للمتأخر . | ٣٧٠ | إشارة إلى كل حروف القسم . |
| ٣٨٦ | حذف جواب القسم . | ٣٧٠ | إشارة إلى : سقياً لك ، ورعياً لك ، وتباً للخائن . |
| ٣٨٦ | قد يكون لجملة القسم محل . (انظر ص ٢٥ و ٣٨٢) . | ٣٧١ | حركة لام الجر . |
| ٣٨٧ | ألفاظ أخرى للقسم ، ومنها : لا جرم وجير | ٣٧٢ | حتى : |
| ٣٨٨ | في : معناها وحكمها . | ٣٧٤ | الفروق بين « حتى » و « إلى » |
| ٣٨٩ | على : معناها وحكمها . | ٣٧٤ | قد تكون «حتى» للاستثناء، وأمثلة لذلك |
| ٣٩٢ | عن : معناها وحكمها . | | |
| ٣٩٣ | اتصال « ما » الزائدة بها . | | |
| ٣٩٤ | الكاف : معناها وحكمها . | | |
| ٣٩٥ | اتصال « ما » الزائدة بها . | | |
| ٣٩٦ | مد ومنذ . | | |

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

| رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع |
|--|-----------------|------------------------------------|---------|
| ٣٩٩ رُبّ : | معناها ، وحكمها | ٤٠٦ المسألة ٩١ : | الموضوع |
| ٤٠٠ الضمير المجهول . | | حذف حرف الجر وإبقاء عمله . | |
| ٤٠١ اتصالها « بما » الزائدة | | ٤١٠ المسألة ٩٢ : | |
| ٤٠٢ اتصالها بقاء التانيث | | نيابة حروف الجر بعضها عن بعض | |
| حذف : « رُبّ » | | ٤١٥ بحث في : مذ ومنذ . | |
| ٤٠٤ كيفية إعراب الاسم المجرور بها ، وتوابعه . | | ٤٣٤ بحث في التضمين | |
| ٤٠٥ دخوله على الجمل وأثر ذلك عليه . | | ٤٦٤ باب في اللغة المأخوذة قياساً . | |

تم طبع هذا الكتاب بالقاهرة
على مطابع دار المعارف
سنة ١٩٦٣